

طهران

ایران

العراق
بلاد

الحقائق

الخافية

الحرب العراقية الإيرانية
والسبب القوي

عبد الفتاح عبد الغنى الهادي

الْحَقَائِقُ الْخَافِيَةُ

فِي

الْحَرْبِ الْعِرَاقِيَّةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ
الْحَرْبِ الْقَذِيفِ

عَبْدُ الْفَتَّاحِ الصَّبْرِيُّ
أَكْبَرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخوتكم وأنصروا الله لعلكم ترحمون
" صدق الله العظيم "

لله عجل

إلى روح أبي التي ما برحت تلازمني وهي في السماء .

إلى أرواح زلقت في هذه الحرب بغير حق .

إلى شهداء السموات والعتقات الدافية الذين أبوان محبوسا

طامة الحق

الهدى لهذا الكتاب

عبد الفتاح الصبروني

الهامي

نداء

إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم ، إلى العرب داخل وخارج الوطن العربي إلى كل الأطراف الدولية التي تقدم وقود الحرب والدمار إلى كل من العراق وإيران ، والأطراف العربية منهم خاصة ، وسواء كان ذلك الدعم مدفوعاً أو غير مدفوع ، عينياً كان أو معنوياً ، إلى كل الشرفاء والغيريين على الإسلام والعروبة والسلام من أصحاب الأعلام النظيفة في ميدان الفكر والأعلام ومن أصحاب الضمائر الحية في المؤسسات الحزبية والنقابية في العالم العربي ، إلى كل الهيئات والمنظمات والجمعيات والحركات التي جعلت من موضوعي السلام العالمي وحماية حقوق الإنسان والذي أهدرت إنسانته في تلك الحرب القذرة نشاطها السام ، إلى الأزهر الكريم في مصر خاصة نناديكم بحق الخالق على عباده في الأرض والقائل سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (*) وقولــه تعالى (إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم وأتقوا الله لعلكم ترحمون) (**).

نعم نقول لكم جميعاً إتقوا الله لعلكم ترحمون فليس في دعم أحد الطرفين على حساب الآخر تعاوناً وإنما إثمنا وعدواننا مبيناً لأن ذلك يعزز من قدرات كل من الطرفين المتحاربين على ذبح المزيد من أبناء الشعبين الشقيقين في العراق وإيران وتدمير وتخريب المزيد من سبل الحياة التي أمر الله أن لا نقتلها - في كلتا الدولتين فانكم والله لا تقدمون عوناً لهذه الشعوب المغلوبة على أمرها ، إنما العون هو لحكام كلا الدولتين ليظل أتون الحرب والدمار قائم مع بقائهم في السلطة ، ولتعلموا أن انتهاء هذه الحرب يتوقف على تحقيق أحد أمرين لا ثالث لهما : أولهما رحيل حكام البلدين عن السلطة - وهذا ما يختص به شعبيهما ، وثانيهما وقف كل شكل من أشكال الدعم - الذي يخدم القتال بينهما وهذا ما يقع مسؤولية تنفيذه على كل الأطراف التي تقوم به .

وأعلموا أن كثيراً من حقائق هذه الحرب والتي حاولنا جاهدين كشف جزء متواضع وبسرها منها في هذا الكتاب ، ما زالت خافية على الرأي العام العالمي الذي لو اطلع عليها لأنكر وشجب بشده كل موقف مؤيد نحو أي من قادة البلدين

(*) سورة

آلہ

(**) سورة الحجرات آلہ ۱۰

المتحاربين ، فى حين وقف بعض زعماء دول تنسجم مصالحهم مع القضاء على أحد النظامين ، ووقفت أجهزة اعلام أخرى عديده فى منطقتنا العربيه لا تقدم سوى ما تمليه عليها سلطات الحكم فى بلادها من توجيه بشأن حجب الحقيقة وتقديمها فى صالح طرف على حساب الآخر - وقفوا جميعا مشاركين بشكل أو بآخر فى استمرار تلك المذهبة الرهيبة لشعبى الدولتين وذلك بالدفاع عن موقف قادة أحد طرفى النزاع أمام شعوبهم وتبنى وجهة نظره فى المحافل الدولية .

والسكوت عن كشف الحقيقة وتفاعسوا عن ادانة كل عمل اجرامى يقدم عليه أحد الطرفين فى حق شعب الطرف الآخر سواء بسواء - وبلا تحيز أو محاباة ، أو ضد شعبه ذاتـــه .

لقد تجاهل الجميع مع الأسف ، فى العالم العربى والاسلامى قوله تعالى فى كتابه العزيز : (وان طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحو بينهما) صدق الله العظيم (١)

وأنتم يا شعوب العراق وايران مسلمون ومسيحيون ، عرب وأكراد وفرس وتركمان وبلوشستان ، أنتم يا من تدفعون كل لحظة الثمن الباهظ من أرواحكم وممتلكاتكم ثمن بقاء حكامكم فى أماكنهم على رأس السلطة - نقول لكم : لن تجدى المؤتمرات الدولية ولجان المصالحة والوساطة بمختلف مسمياتها ومهامها وأجناس أعضائها أو حتى النداءات الهائسه التى تخرج من هنا أو هناك لمناشدة قادة بلديكم بتحكيم العقل وليس السلاح فى هذا الصراع - وألا كان مصدرها ونواياها من صدرت عنهم - انما عليكم بأنفسكم فالأغلبية العظمى تتأمر عليكم لذبحكم لأنكم أولا مسلمون ، وثانها لأنكم كنتم قبل الحرب قوتين جبارتين لو توافرت لكم سبل التضامن فى حينها فى ظل نظم حكم متعاونه ومتآخيه لكنتم كغيلين بقلب الموازين لكل القوى فى منطقتنا العربيه بالتبعية وحتما لصالح الاسلام والعروبة وبالدرجة الاولى فى مواجهة الصهيونية وحمايتها - وهذا ما لم يكن يقبل به أعداؤكم . لقد كنتم أملا جميلا أخذ يتحول من حلم الى ما يشبه الحقيقة لما كان استعاده شئ من كرامة الاسلام والعروبة من مفتصبى فلسطين ومدنى المسجد الأقصى وباقى أراضى العرب ، ولكن أرادوها نارا ودمارا لكم جميعا قبل أن يتحول الأمل الى واقع - فلا يجدن لاقدامهم أرضا يقفون عليها ، فما كان لهم الا أن تسلطوا على رؤس نفر من حكامكم - وأداروا فيها أحلام الزعامة والهيمنة فى المنطقة فكانت النتيجة وبالا عليكم . لذلك فعليكم بأنفسكم مرة أخرى ، أصلحوا ما بينكم ، وغيروا ما بداخلكم وأعملوا بقول الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٥) وقتها سيكون كل العالم المحب للسلام والحرية بجانبكم ، يأخذ

(١) - سورة الحجرات - الآية (٩)

(٥) - سورة الآية ()

بيدكم لاصلاح ما يمكن اصلاحه واعاده بناء . ما يمكن بناؤه ، فيكونون عوناً لكم وليس لحكامكم عليكم ، ولا بد أن تعلموا حقيقة أن العلاقات الدولية اليوم مصالح متشابهة ومتبادلة ، فلا تنتظروا عوناً مباشراً من هذه الدولة أو تلك وعليكم أن تفسروا الأمور حولكم على ضوء هذه الحقيقة المرة . وكفاكم البلاء الذي حل عليكم بفعل حكامكم وهتافكم فزادهم ذلك بطشاً وتنكيلاً بكم في الداخل أو على أيدي جيران لهم في ساحه الحرب كرد فعل لأفعال حكامكم جميعاً . ولا تقنطوا من رحمة الله أبداً - وتوكلوا على المولى عز وجل فعلى الله يتوكل المؤمنون وتذكروا قوله تعالى " ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم الى أجل مسمى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعه ولا يستقدمون " (١) . صدق الله العظيم .

وأود في النهاية أن أنوه الى أنني قد أحجمت عن ذكر التفاصيل الكامله للعديد من الوقائع التي أشرت اليها عابراً في هذا الكتاب وذلك حرصاً على سلامة أخوة أعزاء من شعبنا في العراق قد يكفى أي تفصيل لهذه الوقائع البسي كشف مواقعهم وأشخاصهم .

.....

المقدمة

باسم الله الرحمن الرحيم ٠٠ الحمد لله رب العالمين والملاة والسلام على
سيدنا محمد رسول الانسانية والسلام للعالمين أجمعين ، وبالله نستعين - وبعد :

هذا الكتاب لا يتضمن بحثاً أكاديمياً نحاول من خلاله تحقيق نظرية أو مبادئ معينة بشأن العلاقات العراقية الإيرانية أو النزاع الدائر بينهما ، كما أنه ليس بتسجيل تاريخي للوقائع والأحداث التي مرت بمنطقة الخليج العربي خلال الفترة التي يحالج الكتاب وقائعها وأحداثها ، إنما هو في حقيقته ، أردناه محاولة متواضعة لكشف الستار الكثيف والمتعمد أحيانا عن حقائق كثيرة مرتبطة بهذا النزاع الذي أطلقنا عليه هنا مصطلح - صراعاً - بين الجارتين المسلمتين وتسليط الضوء الكافي على هذه الحقائق التي تمكننا من الوقوف عليها من خلال مراقبتنا لتطورات المؤلف من داخل دولة تمثل أحد طرفي النزاع وهو العراق ، ولم نعتمد في هذه الدراسة على بحث وتحليل الوقائع النظرية وحدها المتعلقة بهذا الصراع مثل ما يعلنه المسؤولون في الدولتين المتحاربتين أو الدول المعنية في المنطقة من بيانات وتصريحات وكذلك العرائس التي تصدر عن النزاع بتوجيه من حكومات الدول المتحاربة ، إنما استندنا الى الوقائع والأحداث الفعلية ذاتها وتناولناها بالتحليل والدراسة في ظل الظروف المحيطة بها مع مطابقتها مع الوقائع النظرية المشار إليها والمتعلقة بها ليتسنى تكوين صورة حقيقية للواقع الذي تعيشه تلك المنطقة الحساسة من العالم كله ولنتسنى في النهاية مهمة البحث واستنباط النظريات أو تقييم الأحداث والحكم على الوقائع المرتبطة بها ، للمباحث المختص في هذا الموضوع والخاص بصراع سيطول فيه الكلام والحديث لسنوات طويلة قادمة ، والذي يتابع العالم كل يوم من خلال وسائل الاعلام المختلفة أحداثه ووقائعه تحت عنوان حرب الخليج كما اصطلح على تسميتها ، ولعلها تسميه قد جانبها الصواب كثيراً نظراً لكون الصراع لم يعد في حقيقته يدور بين العراق وإيران فقط برغم كونها طرفي النزاع المباشرين ، لأن عناصر كثيرة من عناصر استمرار اشتعال الحرب وكذلك آثار كثيرة ناتجة عن قيامها واستمرارها ترتبط بصورة أو بأخرى باطراف دولية أخرى تقع حدودها الجغرافية مع أو بالقرب من طرفي الصراع أو ترتبط مصالحها المتعددة بسلامة منطقة الصراع .

وإذا كان بعضها قد افادته كثيراً نشوب هذه الحرب فإن آخرين قد كاد بعضهم أن يكون طرفاً مباشراً في هذه الحرب ذاتها لولا سياسة ضبط النفس والتريث والدقة

في تقييم الأحداث والوقائع وحسابات القوى بعد أن اندلع القتال فعلا وانتشرت شظاياه هنا وهناك - وهذه ميزه تحسد عليها الدول المعنيه بقولي هذا ، هنا ، وهسى دول الخليج العربي - تلك الدول التي لم تسلم من الأذى والضرر الذي لحق بها كأثر من آثار استمرار الحرب ، أو إن شئنا فنقول بلا مواراه - كأثر من آثار دعم بعضها للعراق فسي تلك الحرب . وقد تمثلت تلك الأضرار في بعض صورها في تعرض السفن التي تتردد على موانئ الدول العربية الخليجيه للقصف وكذلك العمليات والقتال الداخليه التي تعرضت لها بعضها مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية والكويت وعلى النحو الذي سوف نفعله على صفحات هذا الكتاب وارتباط فاعلى هذه الأحداث بأحسد طرفي النزاع أو كلاهما حيث لم تكشف التحقيقات التي تجرى بشأن هذه العمليات كل الحقائق بحكم محاذير عديدة ليس ذلك مجال الكلام عنها ، ولا يفوتنا أن نشير الى أن آثار تلك الحرب التي تدور رحاها في منطقة الخليج العربي قد امتدت أيضا الى أطراف دولية أخرى لها مصالحها في المنطقة وأخص منها الدول العربية ، مع ما نتج من انقسام في الرأي داخل الجماعه العربيه بين مؤيد لايران صراحة ضد ايران ومدها بما يستطاع تقديمه من عون ودعم متاح أو تسهيلات في النقل والمواصلات بل وأحيانا تقديم بعض الوحدات الرمزيه من قواتها المسلحة أو على هيئة متطوعين للمشاركة في القتال ضد ايران . في حين ظلت دول أخرى على تحفظها لا تبدي صراحة ما تخفيه في نفسها بشأن موقفها من طرفي النزاع ، وأن اكتفت بعضها بإصدار البيانات والنسبوات التي تطالب الطرفين بوقف الحرب - ولا أستطيع أن اتجاهل ملحوظة هامه تتعلق ببعض دول الخليج العربية والسعودية ، فانهما برغم ما قدماء للعراق من مساعدات مالهيه وتسهيلات اقتصادية - وفي مجال النقل والمواصلات عبر أراضيها وموانئها نتيجة غلق الموانئ العراقيه ، الا أن تأييدها الغير معلن للعراق في بدايه الحرب ، لم يكن من أجل سواد عيون السلطة الحاكمه في العراق ، بقدر ما كان رغبه منها في تجنب مخاطر أخرى طالما كانت تتحسبها حتى قبل قيام الحرب بين الدولتين الجابريتين أو هكذا أستطيع أن استخلص تلك الغرضيه من سيناريو الوقائع والأحداث في المنطقة حيث أن القدره العسكريه والاقتصاديه للعراق الطموح والمنطلع للزعامه المطلقه في المنطقة ، والتي لها سوابق تعطى دلالات واضحه لهذا التطلع وخاصة بعد تولي صدام حسين السلطة في العراق عام ١٩٧٩ ، وازاحه نفوذ مصر ونفوذها من الساحه العربيه بعد مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ والذي لعب صدام حسين نفسه دورا بارزا ورشيسيا في اعداد واخراج سيناريو وقائع المؤتمر وقراراته الشهيره - هذا من جهة - ومن جهة أخرى قيام الثورة الاسلاميه في ايران وما أحدثته من دوى في المنطقة والعالم الاسلامي وخطرها المائل في امتداد المد الثوري الاسلامي الى دول

الخليج العربي التي تبعد أقداما عن مركز تصدير هذه الثورة وتلك المخاطر المحتملة كلها أو بعضها سواء من العراق أو من إيران كانت غير خافية عن أعين أمراء ومفاسخ بعض دول الخليج العربية وكذلك السعودية - وبالتالي فإن كسر حدة أنياب الطرفين (العراق وإيران) إلى الحدود المقبولة والتي لا تمثل خطرا يأتي من أحدهما ليؤثر على مصالح دول الخليج العربية وأمنها ، هو أمر لا بأس به من وجهة نظر واضعي السياسة في تلك الدول وأطراف دوليه أخرى على تنسيق تام معها بحكم تواجد مصالح حيوية لها في منطقة الخليج العربي قد زككت ولا شك هذا النهج .

ولا سيما أن الحرب داسا تترك آثارها المجهفه على أطرافها لفترة زمنية طويلة بعد انتهائها حتى يستعيد المتحاربون توازنهم مرة أخرى . مما يؤمن بقا دول الخليج في منأى عن متاعب جيرانها الثوريين على اختلاف نزعاتهم الثورية .

ولكن وللأسف أيضا ، فقد كانت حساباتهم تلك ليست صحيحة ١٠٠٪ بالنسبة لاحتمالات استمرار القتال من حيث الزمن ومناطق التأثير بأحداثه فقد كان أغلب الظن لدى الكثير ، أن هذه الحرب لن تطول أياما على أكثر تقدير لها ، أسابع معدودة قياسا على معظم الحروب التي دارت بين دول العالم الثالث في عصرنا الحالي ابتداء من الهند وباكستان والتي ترتب عليها انسلاخ جزء من باكستان ليكون دولة جديدة ، أو العرب وإسرائيل عام ١٩٧٣ باعتبارهما أبرز الحروب التي دارت في الآونة الأخيرة وعليه فقد تورطت دول الخليج هي الأخرى نتيجة حساباتها الغير دقيقة في عملية استمرار تقديم المساعدات اللازمة لاستمرار العراق في المعركة حيث لا يستساغ التوقف بعد أن بدأوا الوقوف معه منذ الأسابيع الأولى للحرب . واستمرت بالتالي عملية استنزاف خزائن الدول الخليجية في هذه الحرب في وقت تأثرت فيه امدادات البترول وسعره والطلب عليه وبالتالي عائداته التي كانت تعتمد عليها تلك الدول كمورد أساسي لدخلها . وطبع ذلك أثاره على خطى تنفيذ مشاريع التنمية في تلك الدول وهذا بالإضافة إلى أن احتمالات دخول بعض هذه الدول الخليجية ساحة الحرب كطرف مباشر إلى جانب العراق مستقبلا ، ورضيت أم لا ترضى ، هو أمر بات يتوقف حدوثه على تهور أحد قادة البلدين المتحاربين العراق أو إيران وبالذات العراق بالاقدام على عمل جسيم ومفاجئ في حالة إذا ما دب اليأس في نفسه من جراء المحاولات البائسة في الوصول إلى طريقة لإنهاء الحرب (*) خاصة وأن

(*) ونشر بهذه المناسبة إلى ما جاء في برقيه الكاتب والمفكر الاسلامي الجليل الاستاذ خالد محمد خالد تعقيبها على البيان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن

للقيادة العراقية سوابق اثبتتها وقائع العمليات الحربية ممكن أن تأخذ شكلا آخر أكثر جسامه قد يؤدي الى احتمال الرد من جانب إيران بتوجيه الضربة المضادة بعمل انتقامي مقابل قد يتمثل في غلق الخليج في وجه الملاحة لدول المنطقة - وكمن يهدم البيت على نفسه ومن معه في هذه الحالة - أو تقوم بتوجيه ضربة الى موانئ بعض الدول العربية الواقعة على الخليج العربي التي تساعد العراق وتدعمه (٥) ، وكسلا الأمرين بالنسبة للعراق وإيران قد هدد بالاقدام عليه كل من قادة البلدين بالفعل . وذلك برغم ما أثير من اختلاف في وجهة نظر المحللين السياسيين بشأن احتمالات اقدام ايران على غلق الخليج في وجه الملاحة للأسباب التي عدوها ، ومع اختلافنا مع القائلين بهذا الرأي الذي يستبعد قيام ايران بعمل هذا الاجراء بالرغم من أن قيام ايران حاليا باعتراض البواخر المتجهه الى موانئ الخليج يعد صورة من صور غلق الخليج نسبيا إلا أن الاحتمال ذاته هو أمر قائم ولا يمكن استبعاده حتى لو أجمعنا على قبول ايران بالآثار الدولية التي سوف تترتب في حقها على تنفيذه . نقول ذلك لأن الحرب الدائرة الآن بين الدولتين الجارتين قد كسرت وقاشعها وسلوك قادتها الكثير من القواعد والمبادئ بل والمبادئ أيضا ، خلال مدة استمرارها مما جعلنا نطلق عليها وبحق وصف (الحرب القذرة) .

وعلى الرغم من كثرة ما طالعنا به الصحافة العربية من تحليلات وتحقيقات وكتابات عن هذا الصراع المرير ، إلا أن تلك التي تصدر في دول لا تربطها بإيران

التحقق من استخدام العراق للحرب الكيماوية المحرمة دوليا ضد الجيوش الأيراني ، وقد نشرت جريدة حزب الوفد المصرية هذه البرقية في عددها الصادر في ١٩٨٦/٣/٢٠ وجاء فيها (بهذه المثابه يصبح شجب هذا العمل الأثيم فرض عين على كل مسلم ومسلمه فلمتقدم حكام العرب جميعا مهما يكن رأيهم في الحرب الى الزام العراق بما لهم عليها من دالة بأن تكف تماما عن استخدام هذه الأسلحة الرجميه ، أن الخطر ليس فيما حدث بمقدار ما هو فيما سيحدث إذ يمكن في ساعة يأس أخرى أن يضرب العراق مدن الايرانية الآمنة بفشار الخرذل هذا وتجيبه ايران بالمثل وهنا تكون الجريمة قد جاوزت كل حدود المغفرة لمانعيتها وللمامتين عليها) ونضيف أن للعراق سابقه في ذلك في بدايه استخدامه ضرب المدن الايرانية على رؤس سكانها كما سنبين في الكتاب ، كما أن القادة الايرانيون هددوا أخيرا بالرد على العراق باستخدام الحرب الكيماوية .

(٥) وقد صدرت تصريحات على لسان كبار المسؤولين الايرانيين تحمل تهديدات =

علاقات طيبة أو تتلقى اعانات من العراق ، قد جمعتها خاصية غريبه وهي أنها لم تستطع أن تقدم للقارئ العربي الصورة الحقيقية والواقعية بأمانه وحياد عن هذا الصراع ، ودون التأثير بأى من المؤثرات المشار إليها آنفاً . كما أن المصادر الخبرية التي تتعلق بالوقائع اليومية للحرب وخاصة أثناء حدوث عمليات عسكرية كبيرة بين الدولتين ، تكاد تصل إلى أجهزة الاعلام العربي عن طريق الأجهزة الاعلامية الرسمية للدولتين المتحاربتين . وتبقى الحقيقة غير معلومة الا لمن يغتش عنها فى قلب الأحداث . ولقد عجبت لمراسلين أجانب خلال المؤتمرات الصحفية التى كان يعقدها المسؤولون العراقيون المخولون بالحديث عن الحرب بين الدولتين - هم فى الحقيقة شباب صفير من الجنسين - كانوا يتلهفون على الحصول على موافقات بالسماح لهم بالذهاب لجبهات القتال لنقل صورة واقعية للأحداث من مسرحها الطبيعي وليقارنوا بين ما تقدمه لهم الأجهزة الرسمية فى الدولتين وبين ما يشاهدونه ويستنتجونه على طبيعته . وكان المسؤولون العراقيون أحيانا يعترضون بسبب عدم توافر السلامة لهم فى تلك المناطق التى تدور رحى العمليات الحربية فيها .

وما يعنينى هنا أننى لم أرى للوجوه الاعلامية العربية تواجد يذكر فى هذه الأحداث فأخذت أجهزة الاعلام العربية أحيانا تنقل بعض الأنباء نقلا عن وكالات أنباء أجنبية .

كما نضيف أيضا الى أنه وفى بعض الحالات ونتيجة لجدار التكتم والسريه الذى فرضته الدولتين المتحاربتين على الأحداث ، فإن كثيرا من الأنباء التى تنقل ، تذيىل بعبارة (ولم يتأكد صحة الأنباء من مصدر محايد) حيث غالبا ما نجد كلا الطرفين يصدران بيانات تتناقض كل منها مع ما يصدره الطرف الآخر .

بل اننا فى صحافتنا واعلامنا فى مصر قد لاحظنا أن كل التعليقات التى نتناولها هذه الوسائل الاعلامية سمعية كانت أو بصرية تسير على خط واحد بمعالج الموضوع من وجهه نظر طرف واحد من أطراف النزاع فقط وهو العراق ، وإذا كانت أجهزتنا الاعلامية الرسمية معذوره فى ذلك بحكم ارتباط الدولة باتفاقيات اعلاميه مع العراق قد تلزمها أدبيا فقط بنوع من تبني وجهه النظر العراقية ونقل كل ما تصدره العراق من أحداث الحرب والصراع مع ايران فى حين تظل المادة الاعلاميه

= تأخذ نفس المعنى - وقد نقلت جريدة الاهرام القاهرية فى عددها الصادر فى ٢١/٨/٨٥ عن وكالة الأنباء الفرنسيه "أن المسؤولين فى ايران يصرحون دائما بأنه اذا تعرضت صادراتهم البترولية للتهديد فان المصادرات البترولية لجميع دول الخليج ستعرض هى الأخرى لقصف المنشآت البترولية فى أراضيها"

مبتوره لأنها لم تنقل شيئاً عن وجهة نظر الطرف الآخر أو ما يصدر عنه بشأن نتائج وسير العمليات الحربية على جبهات القتال ويصبح التركيز واضح في الاعلام عندنا على اظهار الوجه المقبول للعراق - والوجه السيئ لايران - ونعتقد أنه ليس هكذا يقدم الخبر الى الانسان العربي الذي بات يستطيع أن يقلب في موجات المذياع لسمع ماذا يقوله العالم من حوله عن أحداث هذه الحرب، ورغم تحفظنا على ذلك النهج فاننا نرى أنه ليس هناك أبداً ما يمنع من تقديم المادة الخبرية والتحليل السياسي بحسب كامل وكما تقضى بذلك أمانه الكلمة ومسئولية الصحافة والاعلام .

ولكننا بهذه المناسبة نتساءل ما بين الصحافة الحزبية وموقفها من هذا النزاع الذي يمس مصالح مصر استمرار بقائه ، وهي التي تستطيع أن تعالج ما تتحرج أن تعالجه الصحافة القومية التي تُرسل نسخها الى العراق بحكم تواجد مصرى له ثقله هناك وبحكم الاتفاقات الإعلامية بين البلدين وآثارها المرجح موفى يقينى أن الزيارات التي قد يقوم بها بعض المسؤولين الحزبيين في هذا الحزب المعارض أو ذاك أو رجال الاعلام الى العراق وبدعوهم رسميه منه أو بغير دعوة رسميه ، وما قد يلاقيه الزوار من حفاوة الاستقبال والضيافة المعهودة في العراق ، لا ينبغي أن تخفى شيئاً عن أعين هؤلاء وعن حقائق ما يجرى في هذا البلد ، وعلى ساحة الحرب أيضاً ، وما يلاقيه شعوب الطرفين من أهوال ، وأن لقاءات مع بعض أفراد المعارض في العراق والذين يجب أن يكون لأحزاب المعارض القدرة على الوصول اليهم لأن السلطة هناك لا تعترف بوجود معارضه لها أيضاً هي أمراً واجب لمعرفة الوجه الآخر عن العراق . وأظنني أعتقد أن تلك الأحزاب المعارضه في مصر ، أو حتى الحزب الحاكم ليسوا في حاجة ماسه الى عائد توزيع صحفهم في العراق فيتجنبون نشر الحقيقة دون بترها ، كما أنني على يقين أننا في مصر ليس لدينا أحزاب تتلقى دعم من العراق أو أمل ذلك وهذا أضعف الإيمان والأمثال .

وكشاهد عيان عامر فترة ما قبل الحرب العراقية الإيرانية داخل العراق وامتدت الى وقت قريب جداً وأتضح لي فرصة التعرف على بعض من الحقيقة المره التي توصلت اليها خلال سنوات بين أحبائي وأشقائي من شعب العراق بمختلف طوائفه وقومياتها واتجاهاتها السياسية ونتيجة المعايشه اليومية ومشاهدة الحقائق بالعين المجردة ، والاطلاع على الكثير من الدراسات التي عالجت مراحل النزاع العراقي الايراني ، ومن وجهة النظر العراقية بالطبع بحكم صدورها في العراق ، فقد رأيت أن أقدم هذه الدراسة عن النزاع العراقي الايراني الذي ما زالت نيرانه تشتعل ملتهبة حتى اعداد هذه الدراسة ، تلك الحرب التي دفعت شعوب المنطقة لوقودها ثمناً

الضوء على طبيعة النظام السياسي الحاكم في كل من إيران والعراق في فصلين مستقلين أما القسم الثالث فقد تعرضت فيه للظروف العربية والدولية التي سبقت إنسداد الحرب العراقية الإيرانية وخروج مصر من الساحة العربية بعد مؤتمر بغداد وارتباطها المباشر أو غير المباشر بواقعة قيام الحرب وفقا لتسلسل الأحداث التي وقعت خلال فترة ما قبل وقوع الحرب . وسواء كانت تلك الظروف المتعلقة بالعلاقات العربية ، وعلاقات الدول الأجنبية بأطراف النزاع أو بالظروف الداخلية في كل من إيران والعراق من حيث سقوط نظام الشاه وتولي رجال الدين زمام السلطة في إيران ، وكذلك استتباب السلطة في أيدي البعثيين في العراق مع تقديم عرضا موجزا لأهم وآخر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين كل من العراق وإيران والعلاقات العراقية الإيرانية منذ عهد الشاه وحتى قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران .

وفي القسم الرابع انتقلت الى معالجة الفترة الزمنية التي وقع فيها الانفجار بين الدولتين حيث اندلعت الحرب . ويحتوي هذا القسم على أربعة فصول ، الفصل الأول تكلمت فيه عن العلاقات العراقية الإيرانية بعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية وفي ظل حكم البعثيين في العراق والموقف الفكري السياسي لكلا من العقيدتين الشيعية والبعثية من الآخر مع عرض موجز لكل من الفكرتين المتناقضتين لنخلص الى أن الصراع بالأساس هو صراع عقائدي بالدرجة الأولى ، مع التحدث عن الغاء العراق لإتفاقيه الجزائر الموقعه بين البلدين في عهد الشاه في مارس عام ١٩٧٥ . وانتقلت في الفصل الثاني للكلام عن الرؤيه العراقيه في اختباها الحرب اسلوبا لادارة مراعاها مع نظام الحكم الاسلامي المناوئ لها والمنافس في زعامه المنطقة ، وكيف وضعت الحسابات العراقية التي على أساسها وقسم الاختيار على اعتماد الحرب اسلوبا لحسم هذا الصراع ، مع عرضا للامكانيات المتاحة بالنسبة للعراق لمساندة أعمالها القتالية ضد إيران في ظروف تفوق إيران على العراق بشريا بنسبة ثلاثة أضعاف مع زيادة مساحة الأراضي الإيرانية أيضا ثلاثة أضعاف مساحة العراق وما يمثله ذلك من عمق استراتيجي يجعل معظم الأراضي الإيرانية بعيدا عن جو القتال الفعلي بين البلدين عكس الحال بالنسبة للعراق .

أما الفصل الثالث من هذا القسم فقد خصمته للكلام عن ادارة كل من الطرفين المتحاربين لمراعاةهما العسكري والأساليب التي اعتمدها كل منهما في عملياته العسكرية ضد الطرف الآخر وسواء كان ذلك على جبهات القتال أو بالنسبة لحرب

المدن أو الحصار البحري الذي فرضه العراق على إيران وردود الفعل الإيرانية حياله .

وفي الفصل الرابع والأخير تحدثت عن آثار الحرب بالنسبة للعراق حيث لم يتيسر لي المادة الخيرية التي تمكنني من الإقاضي عن الوضع بالنسبة لإيران إضافة إلى أن هذا الجانب بالنسبة لإيران قد عالجت الصحف اليومية وأجهزة الإعلام العربية سواء على سبيل مجاملة العراق ، أو للحرج في الكلام عن الأمر ذاته بالنسبة للعراق .

ويشمل الكلام عن آثار الحرب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية بحقه أساسية فيما يتعلق بالعراق .

وفي القسم الخامس من الكتاب الذي يتناول موقف المجتمع الدولي من الصراع بين العراق وإيران ، ركزت فقط على موقف الدول ذات المصالح المصيرية في المنطقة أي منطقة الخليج العربي وهي الدولتين الكبيرتين ومعظم دول غرب أوروبا واليابان ، ثم الدول العربية وذلك في فصل مستقل وأفردت الفصل الثاني من هذا القسم للدور المصري في هذا النزاع والدور المصري الشعبي والرسمي على الساحة العراقية ، ثم انتقلت في الفصل الثالث والأخير لمعالجة موضوع المبادرات والوساطات التي قامت لحل هذا الصراع وموقف كل من الدولتين المتحاربتين من هذه المبادرات والوساطات المتعددة . لتتعرف إلى أين يسير الصراع الآن .

وفي نهاية الكتاب وبعد أن عايشنا الظروف والأجواء السياسية التي يعيشها الإنسان العراقي ، ونظرا إلى أن الاعلام العربي قد ركز كثيرا على موضوع انتهاك حقوق الإنسان في إيران وكثيرا ما نقل فقرات مقتطفة عن البيانات التي تصدر عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بحقه عامه - وفيما يتعلق بإدانة إيران عن بعض وقائع انتهاك حقوق الإنسان ، غافلا أي - الاعلام العربي - ما تصدره تلك المنظمات بشأن العراق في هذا العدد ، فقد أثرت أن أفرد ملحقا مستقلا فملت به هذا الكتاب عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق .

وفي النهاية نسال الله تعالى أن يوفقنا لإظهار شيئا من الحقيقة التي قد يحتاجها الباحث في قضية حرب الخليج ، ودا لشبهات ارتبطت بكثير من الوقائع والأحداث والمواقف المتعلقة بهذا الصراع وأطرافه وأطراف دولية أخرى وآمل أن أكون قد أسهمت بشيء في توضيح بعض هذه الحقائق الفاشية عن ذهن المواطن العربي ، لكي يخرج عن صمته ، ويدافع عن حقوق شعوب أهدرت إنسانيتها وكرامتها على أيدي حكامها في كلتا الدولتين العراق وإيران .

والله ولي التوفيق

القسم الأول

الطبيعة الجغرافية والبحرية لمناطق الحدود المشتركة والارتباط بينهما

لا شك أن تعدد الدول المشتركة مع دولة ما على حدودها كالعراق مثلا حيث يشاركها على الحدود ست دول هي ايران بطول الحدود الشرقية للعراق من الشمال الى الجنوب وتركيا في أقصى الشمال وسوريا ابتداء من التقائها مع الحدود التركية العراقية عند الشمال الغربي للعراق نزولا حتى التقائها مع الحدود الأردنية العراقية من جهة الغرب والتي تلتقي بدورها مع الحدود السعودية العراقية الى الجنوب الغربي للعراق وتمتد بعد ذلك الحدود السعودية من هذه النقطة غربا الى أقصى الجنوب عند منطقة الحياض وعلى شكل رأس مثلث يلتقي عند أسفل ضلعه الشرقي عند منطقة العوجه الحدود السعودية والعراقية والكويتية والتي تمتد منها شمالا من ناحية الجنوب الشرقي للعراق وحتى مدخل الخليج العربي . وذلك التمدد يرتب بدوره تعدد الالتزامات والحقوق لتلك الدولة التي يتعدد جيرانها مع ما يترتب ذلك أيضا من تعدد مسئولياتها في الحفاظ على أمنها على تلك الحدود . وذلك بدوره أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بالطبيعة الجغرافية لمناطق التماس بينهما وبين جيرانها وكذلك الطبيعة البحرية التي تقطن تلك المناطق .

فقد نجد أحيانا تماثل تام بين سكان بعض المناطق الحدودية للدولتين بحكم انتمائهم الى جنس واحد أو قومية واحدة . ومثلنا في ذلك قائم في حالة ايران والعراق . حيث يقع على الحدود المشتركة بين الدولتين في الجنوب الشرقي من العراق والى داخل الحدود الإيرانية (إقليم عربستان) حيث يشكل العرب الغالبية العظمى من سكان الاقليم .

وكذلك بالنسبة لشمال شرق العراق على حدوده مع ايران حيث منطقة كردستان التي يقطنها (الأكراد) وان كانت هذه المنطقة تجدها امتدادا آخر داخل الحدود الإيرانية نفسها وكذلك شمال العراق والى داخل الحدود التركية وحسب ما سنفعله فيما بعد ليشكل سكانها منطقة جغرافية محددة تقع على حدود تلك الدول مجتمعة . ويترتب غالبا على خاصية انحدار سكان مناطق الاشتراك الحدودي لدولتين أو أكثر من جنس واحد ، قيام مشاكل أمنية متعددة تقاسم منها تلك الدول مثل مطالبة شعوب تلك المناطق بمطالب ذات نزعة استقلالهم عن الدولة

الأم وكذلك محاولة الدولة أو الدول التي تشترك مناطق الأقليات هذه معها على الحدود تأليب سكان المنطقة الداخله في حدود جارتها على السلطة القائمة فيها كورقة ضغط تستخدمها لتحقيق أغراض سياسية أو توسعات اقليميه أخرى بعيدة عن مشاكل تلك الأقليات العرقية التي تلعب على أوتارها ، وما يفضي غالبا الى اضطراب الدولتين للتفاهم وإبرام معاهدات حدوديه قد يكون موضوعها بالدرجة الأولى تحديد الحدود ، أو قد يكون الالتزام بعدم التدخل من كلاهما في شئون الآخر الداخليه ، أو قد يكون تنظيم العمل وتنسيق التعاون بين الدولتين الحدوديتين لكبح جماح تلك الاقليات وضرب الحركات القومية فيها . وحتى لو تطلب هذا الأمر دخول قوات من قبل احدى الدولتين الى أراضي جارتها لملاحقة أعضاء تلك الحركات المناهضة للسلطة فيها والتي قد تكون على تنسيق مع حركة أخرى متفقه معها في ذات الأهداف في الدولة الثانيه هي أيضا فيكون الاجراء موحد ضد التنظيمين في الدولتين وفي ذلك لا شك فاشده تعود على الدولتين معا كسلطات حاكمه . وكما حدث في الاتفاق الذي تم بين كل من العراق وتركيا مؤخرا في عام ١٩٨٤ بشأن اقليم تركستان والمنطقة المتاخمه له داخل الحدود التركيه ، حيث تفاقمت وكالات الأنباء ما يفيد أن قوات حرس الحدود التركيه قد دخلت الى الأراضي العراقيه لملاحقة بعض المتمردين الأكراد ، في حين لم يصد عن الجهات الرسميه في العراق ما يؤكد أو ينفي صحة هذه الأنباء في حيله ، بل لم يصد احتجاج رسمي من العراق ضد التدخل العسكري التركي في أراضيها مما يؤكد صحة وجود انتمساق بين السلطات المختمة في الدولتين بهذا الشأن ولا سيما أنه وقبل هذا التحرك العسكري التركي كان هناك وفد تركي على مستوى عالي يزور بغداد (*) بل لقد طالعتنا الصحف منذ وقت قريب جدا بأنباء عن تعزيزات يقوم بها الجيش التركي في منطقة الحدود المشتركة مع العراق فسرت بأنها قد تكون مقدمه لتدخل القوات التركيه للقيام بهجمات ضد المتمردين الأكراد العراقيين (١).

- (*) وهذا الأمر قد أثار كثيرا من الدهشة لدى الرأي العام العراقي - والشعوب الكردية بصفه خاصه - عن السماح لجيش دولة أخرى بدخول الأراضي العراقيه بموافقة السلطات العراقيه لتأديب جزء من شعبها نهايه عن السلطة المشغوله في حرب مع ايران ويتساءلون عن مفهوم سيادة الدولة على اقليمها على ضوء ذلك الذي دخلت القيادة العراقيه الحرب مع ايران بسبب ما قيل أنه تعديا على السيادة العراقيه ، نضيف الى ذلك أنه قد أذاع راديو القاهرة في ٨٥/٦/١٦ نبأ مفاده أن مصادر غربيه وشرق أوسطيه ذكرت أن العراق وتركيا اتفقتا على القيام بعمل عسكري داخل الأراضي العراقيه ضد الأكراد .
- (١) - نقلا عن جريدة الأهرام في ١٩٨٥/٦/١٩ .

وعلى كل حال فإن التعرف على الطبيعة الجغرافية والبشرية للمناطق الحدودية بين العراق وإيران هو أمراً ضرورياً ولازماً للتعرف على خلفية بعض أسباب النزاع التاريخي على الحدود بين الدولتين الجارتين .

وتكتسب العلاقات بين سكان بعض المناطق المشتركة على الحدود بين إيران والعراق خاصية تكاد تميزها عن طبيعة العلاقات القائمة بينهم وسكان الأقاليم الأخرى المتزامية الأبعاد داخل حدود كلتا الدولتين ، بعيداً عن خطوط التماس الحدودية . فهم يشتركون حتى في الجنس والقومية والدين واللغة ... الخ وهذا هو حال أكراد العراق وإيران ، وكذلك عرب إقليم عربستان في إيران على الحدود الشرقية الجنوبية للعراق مع جيرانهم في العراق . ومن هذين الإقليمين تتكون تقريباً معظم التجمعات السكانية التي تقع على الخط الحدودي بين العراق وإيران باستثناء .

تداخل بعض المناطق الجبلية بينهما .

وعليه فقد أصبحت تلك الأقاليم يمثل كل منها وحدة جغرافية متميزة عن باقي التفاريس المحيطة بها من أراضي الدولتين مع امتداداتها في داخل أراضي الدولتين معا وبما يعيش عليها من سكان في نفس الوقت . وإلى الحد الذي جعل قضية استقلال الشعوب التي تقطن هذه المناطق الممتدة عبر أراضي الدولتين عن السلطة المركزية في كل منهما مقضية لها جذورها الحية حتى اليوم وأحدى الأوراق التي تستغلها السلطة الحاكمة في كل من الدولتين ضد الأخرى .

ولكي نتعرف على البعد الذي تمثله هذه القضايا في موضوع النزاع العراقي الإيراني كان لزاماً علينا أن نعرض شيء من التوضيح الموجز لكل من منطقة عربستان في إيران وكردستان في العراق من حيث الطبيعة الجغرافية والعلاقة بين الشعب في كل من الدولتين بالنسبة لكل منطقة وفي فصلين مستقلين . وكان مقصداً أن نتكلم عن الطبيعة الجغرافية للإقليمين في فصل يجمعهما ، والطبيعة البشرية والعلاقة بين الشعبين في فصل آخر ، إلا أننا رأينا ولكي نعطي لموضوع الأكراد باعتباره ذو صلة أساسية بموضوع النزاع ولنفرد ما كتب عنهم في المكتبة العربية ، شيئاً من الأسباب فرض علينا هذا الأمر إعادة تقسيم خطة البحث ليستقيل كل إقليم مكانه به بحث منفصل .

الفصل الأول

اقلیم عربستان

أولا : الاقليم :

يقع اقليم عربستان الى الجنوب الشرقى من العراق داخل الحدود السياسية الحالية لايران ، ويطل على رأس الخليج العربى وشط العرب كما ينحصر بين خطى (٢٠ ، ٢٣) درجة شمالا ، وبين خطى الطول (٤٨ ، ٥١) درجة شرقا .

وتمثل كل من محافظتى البصرة ، وميسان العراقيتين الحدود الغربية لهذا الاقليم . ولكن يلاحظ أن الطبيعة تلعب دورها فى فصل هذا الاقليم بكافة خصائصه الجغرافية والمكانية عن باقى المناطق الإيرانية المجاورة له وعلى اختلاف لما سوف نراه بالنسبة لاقليم كردستان .

ويحده من الشرق جبال البختيارية التى تعد إمتدادا لسلسلة جبال زاكروسى التى تفصله عن باقى الأراضى الإيرانية ، ومن الشمال منطقة كردستان ، ومن الجنوب الساحل الشمالى للخليج العربى ، ليكون فى النهاية سهلا منعزلا عن الهضبة الإيرانية يجرى فيه عدة أنهار أهمها : الكارون الذى يصب فى شط العرب ورواقده ، والكرخه الذى يصب فى هور الحويزه وغيرها . ولكن يلاحظ أن معظم تلك الانهار تنبسط من الجبال المحيطة بالاقليم .

ولما كان الاقليم على هذا النحو يعد سهلا رسوبى مماثل الى حد كبير السهل الرسوبى العراقى لتكوّنهما من ترسبات الكارون وفروعه ودجله والفرات وحيث يصب جميعهم فى شط العرب الذى ظهرت على جانبيه تلك الأراضى مما انعكس بالضرورة على طبيعة التكوينات البشرية التى تقطن تلك المناطق على جانبيه حدود الدولتين ونشاطهما وعلى النحو الذى سنبينه فيما بعد . ولقد أطلق على الاقليم اسم (عربستان) أو (خوزستان) بالفارسية . ومن أهم المدن التى قامت فى اقليم عربستان مدينة الأحواز مركز الاقليم وينطقها الفرس (الأهواز) - ومدينة المحمرة وتسمى لدى الإيرانيين (خرمشهر) وتقع عند مصب نهر الكارون . والطريف هنا أن الإيرانيون أخيرا أطلقوا عليها اسم (مدينة الدم) وذلك عقب المصادرة الشرسه التى دارت داخلها بين الجيش العراقى عندما دخلها فى بداية الحرب ، وبين المدافعين عنها من أهلها العرب وغيرهم من القوميات الإيرانية الأخرى الى جانب جيشهم . وذلك بسبب الضحامة أعداد الضحايا من الجانبين عسكريين ومدنيين

الذين قتلوا عند اقتحام المدينة وفي عمليات تبادل الاستيلاء عليها واستردادها من قبل الطرفين ولدرجة أنها كانت موضوعا لمقاله كتبها في حينها وزير الدفاع العراقي في الصحف العراقية ليوضح فيها أسباب هذه الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش العراقي في سبيل احتلال المدينة . ولم تكن هذه التسمية في الواقع بعيدة عن الحقيقة .

ومن المدن الكبيرة في اقليم عربستان ، مدينة (عبادان) الواقعة على شط العرب على جزيرة عبادان أو (خضر) ويسمىها الايرانيون (أبادان) وهي تعد من أهم الموانئ الإيرانية لتصدير النفط وبها مصفى من أحدث وأضخم المصافي في العالم وقد تم تدمير الجزء الأكبر منه خلال الحرب . والجدير بالذكر أن القوات العراقية قد حاصرت تلك المدينة لأكثر من سنة كاملة فشلت خلالها في أى محاولة لاقتحامها ، الى أن حررها الايرانيون ضمن عمليات تحرير اقليم عربستان . وكانت مدن (المحمرة وعبادان) من أهم عناصر النزاع على الحدود بين العراق وإيران منذ سنوات بعيدة جدا والتي دارت بشأنها مفاوضات عقيمة انتهت الى تنازل الحكومة العراقية على بعض المناطق التابعة لها ليقم شاه إيران عليها موانئ ومناطق ملحقه بها وتعلق بالمدينتين المذكورتين .

وهناك مدن أخرى في الاقليم مثل الحويزه التي تقع على نهر الكرخه والمقابلة لمحافظة ميسان في جنوب العراق ومسجد سليمان التي يقع في نطاقها عدد كبير من آبار البترول الذي ينقل بواسطة أنابيب الى عبادان ، ومدينة الخفاجيه والتي يسميها الفرس (سونكرد) تلك المدينة التي شهدت جولات رهيبه من معارك السيطرة عليها بين كل من الدولتين خلال الحرب والتي أطلق العراقيون على تلك المعارك التي خاضوها في تلك المنطقة (ملاحم الخفاجية) لضراوتها وضخامة الخسائر من الجانبين فيها وتعد من أكبر معارك الدبابات التي وقعت في الحرب العراقية الإيرانية تقريبا ، تلك التي دارت عندها الى أن استعادها الإيرانيون . وهناك من الموانئ ميناء خور عبد الله ، ويسمى لدى الإيرانيين (بندر شهبور) على الخليج العربي .

ونظرا لطبيعة اقليم عربستان كسهل رسوبي جعل من أرضه مخزنا لعدد من المحاصيل ، لذلك فتعتبر الزراعة المصدر الاساسي الذي يعتمد عليها الغالبية الساحقه من سكان الاقليم في معيشتهم . (ويقدر انتاج عربستان من الحبوب مسا يعادل ثلث انتاج إيران المقدّر ب (٣) مليون طن . كذلك تنتج نحو (٢٥٠) ألف طن من الأرز ، أي ربع الانتاج الاجمالي ، اضافة الى ما تشتهر به عربستان بزراعة النخيل

والحنطة ، والشعير ، وقصب السكر ، والشوندر ، والقطن وغيرها (١) .

أما عن الثروات الطبيعية فإن اقليم عربستان (يمتلك ٦٨ مليار برميل من النفط وتنتج من ٢ إلى ٤ ملايين برميل يوميا . أما انتاجها من الغاز فيقدر بـ ٩٥٠٠ مليون متر مكعب - وتؤمن بانتاجها من النفط والغاز مبلغ ١٧ مليار دولار) (٢) .

وأخيرا لا يمكن اغفال الدور الإقتصادي الهام الذي يلعبه موقع اقليم عربستان بسبب وقوعها على سواحل الخليج العربي الشماليه وخصوصا في مجال تصدير البترول اضافة الى دور موانئ المحمره وعبادان في تجارة ايران بمفده عامه مع العالم الخارجى ولقد كانت تلك المدن الواقعة في اقليم عربستان هي جسرا دائما لعبور أبناء الشعبين العراقي والايراني الى الدولتين .

ثانيا : السكان :

نستطيع أن نقول أن الغالبية الساحقه من سكان الاقليم هم من العرب (وأن الغرس لا يمثلون حتى الان أكثر من ٢٠ ٪ من مجموع سكان الاقليم الآ أنهم يسيطرون على كافة مجالات العمل ٠٠٠٠ على ذلك فإن شعب عربستان الذي يبلغ عدد نفوسه ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، شعب عربي عريق في عروبتة ينتمى الى قبائل عربية جاءت فلى موجات متتاليه الى اقليم عربستان من شبه الجزيرة العربية واستقرت قبل الاسلام وبعبده) (٣) .

ويهمنا أن نشير الى أهم القبائل العربية التي توطنت في الاقليم وانتشرت فيه حتى يومنا هذا . مثل قبائل كعب ، وقبيلة حنظله ، وقبائل بنى طرف ، والهاويه وهناك عشائر بنى لام وبنى مساله وحמיד والشريفات وبنى تميم . وعشائر أخرى لا يتسع المجال لسردها وبها أصولها وأماكن توطنها ولكن يجدر أن نشير الى أن الكثير من تلك القبائل وأفخاذها - والعشائر الأخرى التي ترتبط بها ، ترتبط أيضا مع عشائر محافظة ميسان العراقية وعشائر أخرى في جنوب العراق بروابط وثيقة جدا لدرجة المصاهرة وذلك منذ سنوات بعيدة جدا وقبل أن تُعرف الانظمة الحالية لشكل الدول الحديثه في كل من ايران وجنوب العراق ، وارتباط جيران قدامى يقوم على

(١) - د . مصطفى النجار ، فؤاد الراوى ، عربستان (ص ١٩) .

(٢) - المرجع السابق (ص ١٩) .

(٣) - د . ابراهيم خلف العبيدى ، الأحواز أرض عربية سليبه (ص ٢٣ ، ٦٤)

المصالح المشتركة وتوجد بينهما العادات والتقاليد التي تكاد تكون بدورها قاسم مشترك . وأصبح هناك فروع لبعض هذه القبائل داخل العراق نفسه منتشرة عبر مئات السنين في شتى محافظات الأخرى ، نتيجة حركة الهجرة والانتقال مثل قبائل الباويه وعشائر بني تميم . (أن هذه القبائل المتعددة التي سكنت وما زالت تسكن الاقليم تؤكّد بصورة قاطعة لا تقبل الشك أن سكان الاقليم قديما وحديثا من العرب ، وتربطهم بأخوانهم ولا سيما في العراق روابط متينة ومتعددة لا يمكن تجاهلها (١) .

ولقد خضع اقليم عربستان لفترات طويلة من الزمن لسيطرة العراقيين ، مثل المملكة الأكديّة في العراق ، ثم البابليّون في عهد حمورابي ، ثم الآشوريّون ، ثم الكلدانيّون . . وهكذا الى أن تمكن سعد ابن أبي وقاص من ضمها الى الدولة العربيّة الاسلاميّة في عهد الفتوحات الاسلاميّة ، عندما هزم الجيش الساساني عام ٦٣٦ فسعى معركة القادسية الشهيرة . (وبقيام الدولة العربيّة الاسلاميّة لم تعد هناك حدود فاصلة بين اقليم عربستان والاقاليم الاسلاميّة الأخرى ، حيث أصبح هذا الاقليم جزءا من وحده سياسي وديني تحت حكم الخلفاء . منذ عام ٦٣٧ م وحتى سقوط الدولة العبّاسيّة عام ١٢٥٨ م) (٢) . ولكن تعاقب عمليات الغزو من جانب الإيرانيين لم تتوقف كما أن الاقليم لم يسلم أيضا من بسط الدولة العثمانيّة لنفوذها عليه ، والتي تنازلت فيما بعد وبموجب معاهدة أرضسوم الثانية الموقعة عام ١٨٤٧ م الى الدولة الفارسيّة عن اقليم عربستان ، وما استتبعه من اعتراف شيوخ المحمرة بالسيادة الفارسيّة بعد ذلك .

وهكذا بقي الاقليم فترة طويلة من الزمن بعد الفتوحات الاسلاميّة محلا لطماع القوى الخارجيّة . ولا سيما أنه لم يتمتع باستقلاله فعليّة واسميّة لعدم وجود سلطة قويّة ينضوي تحت حكمها كل مناطق الاقليم موحدًا ، وبالشكل الذي يمكن أن تقوم عليه الدولة . ذلك برغم قيام بريطانيا وحكام إيران بالتعامل أحيانا مع بعض أسرار الاقليم بصفه مباشرة ، مثل الشيخ خزعل . وبعد الحرب العالميّة الأولى ، أصبح الاقليم محلا لطماع حقيقيّ من قبل رضا خان في إيران . ويلاحظ أن تعامل بريطانيا وغيرها من الدول التي كانت لها مصالح في الاقليم بصفه مباشرة مع حكام الاقليم لم يكن سوى تعاملًا محدودًا في حدود تأمين مصالحها في الاقليم .

لذلك نرى أن بريطانيا قد تخلت عن حماية الاقليم لتسهيل السيطرة عليه من

(١) - الأحواز - أرض عربيّة سليميّة (ص ١٨) .

(٢) - المرجع السابق (ص ٢٠)

قبل (رضا خان) الذي أسرع في احتلاله قبل أن يسبقه الى ذلك العراق . هذا بالرغم من تمهد بريطانيا للشيخ (خزعل) بحمايته . ويلاحظ أيضا من قراءتنا لتاريخ الاقليم أن الحكام العرب القريبين من الاقليم في كل من العراق والكويت في ذلك الحين في عهد (الملك فيصل الأول) والشيخ (أحمد الجابر) لم يقدموا للشيخ (خزعل) المساندة المرجوة لدفع الأطماع الإيرانية عن اقليم عربستان الى أن تمكن (رضا خان) من احتلال عربستان فعلا . وأقام حكومة عسكرية برأسها الجنرال (فضل الله خان زاهدی) وأعلن الاحكام العرفية في جميع أنحاء عربستان . ثم دبر حيلة تمكن بواسطتها من اعتقال (الشيخ خزعل) عام ١٩٢٥ مع ابنه وحتى توفي في احد سجون ايران عام ١٩٣٦ . وعليه أصبح الحكم خالما للامبراطورية الفارسية التي أجبرت بذلك بريطانيا وأمام سياسة الامر الواقع - على التعامل معها مباشرة بشأن الاقليم وخاصة ما يتعلق بالمصالح البريطانية في شركات النفط العاملة فيه . ومنذ ذلك التاريخ بقيت السيادة على الاقليم في يد ايران وكالقليم من أقاليمها .

وبدأت عمليات تغيير السمات العربية للاقليم بشتى الطرق . مع زيادة نسبة الايرانيين من القوميات الإيرانية المختلفة التي يتم توطينها في الاقليم . وتغيير أسماء المدن العربية بأسماء فارسية . وفرض اللغة الفارسية مع تفريس كل المرافق من تعليم وثقافة وقضاء وجعل الوظائف الهامة والحساسة في أيدي الموظفين الفرس الخ .

أما عن العلاقة بين شعب الاقليم الذي يعتبر تابعا للسيادة الإيرانية ، وبمفهومه خاصة العلاقة مع المحافظات الجنوبية في العراق المجاورة للاقليم ، فبالإضافة الى ما أشرنا اليه آنفا حين بينا كيف تمتد بعض القبائل والعشائر العربية الى جانبي الحدود بين الدولتين في تلك المنطقة وتجاوزتها الى مناطق متاخمة أخرى حيث لم تكن تعرف في الماضي البعيد شكل الحدود السياسية التي فرضتها ظروف قيام الدولة الحديثة في العراق وحتى طيلة الفترة التي تناوبت على الاقليم سيطرة حكام الامبراطورية الإيرانية والعراق قبل احتلال ايران للاقليم . فالشعب في المنطقة المشتركة بين الدولتين يشكل وحدة متكاملة في كل شيء ، وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية كما أوضحنا على تأسيس ذلك القاسم المشترك بين سكان الاقليم على جانبي الحدود ، ومع مرور الزمن بدأت تنتقل العائلات المنحدرة من هذه العشائر الى داخل الدولة في كل من ايران والعراق تاركة اقليمها الأصلي ، وبدأت تذوب داخل مجتمع المدن للدولتين مع احتفاظها بسماتها العربية الأصلية كما نزلت من الاقليم عائلات فارسية أو فارسية عربية مختلطة الى داخل العراق ومنذ سنوات بعيدة

ساعمتها في ذلكت عينة عوامل منها الحدود المفتوحة بين الدولتين وتوطنت داخل العراق وأصبحت جزءاً من شعبه يحملون ذات السمات العربية من ثقافته ولغته اضافة الى الدين الاسلامي الذي يتعمى اليه معظم سكان الدولتين وخاصة المذهب الشيعي ، كما أن ارتباط الشبحة الايرانيين الروحسي بالأشعة الذين تقع مراقدهم في الأماكن المقدسة في العراق ، جعل الكثير منهم وعلى اختلاف قومياتهم يأتي ليقيم اقامته كامله في العراق ويدوب في مجتمعه . وأصبح أبناؤهم وأحفادهم هم جزءاً من مواطني الدولة مثل سكانها الأصليين ، عليهم ولهم ما على هؤلاء ، ولهم من واجبات وحقوق ، وأهمها التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن ملفوف الجيش العراقي كأحد أبناة العراق مع تدرجهم في كافة وقائف الدولة دون النظر لهذه الأصول التي ينحدرون منها بحكم توطنهم منذ الاجداد واكتسابهم الجنسية العراقية سواء بحكم رابطة الدم أو الاقليم وأن لم يكن يفرقهم في هذا شيء عن العراقي الذي لا يمت الى أصول خارج العراق بعلمه سوى التمييز الخاص بتنظيم السلطات المختمة في العراق لشئون الجنسية .

حيث يتم تصنيف المواطنين باضافة حرف أبجدي في شهادة الجنسية لكل مواطن تشير الى أصوله عراقية كانت أم ايرانية أم تركية . وان كان ذلك التصنيف أو التقسيم قد ألغى أخيراً نتيجة التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية العراقي خلال السنوات الأولى للحرب . وبعد اتمام عمليات تسفير من أطلق عليهم (التبعية الايرانية نسبة الى امتداد أصولهم الى أجداد ايرانيين أو أتوا الى البلاد من ايران سواء كانوا عرباً أو فرساً أو أكراذاً الخ ، وأحياناً يطلق عليهم في العراق (التبعية) .

وهذه هي الفئة التي تعرضت لعمليات التسفير أو الطرد على الحدود العراقية الايرانية عند بدايه الحرب مع ايران بعد تجريدها من كل ممتلكاتها وعلى النحو الذي سنفصله فيما بعد كما يجدر الاشارة الى أنه ونتيجة اضطهاد الحكومات الفارسية المتعاقبة لزعماء العشائر العربية ومنذ احتلال ايران لمنطقة عربستان عام ١٩٢٥ ، فقد اضطر بعض هؤلاء الى الهرب الى العراق أو نغتم السلطة المحتلة الى العراق وعلى سبيل المثال بعد حادث قصفها المحمره بالمدفعية بعد ثورة رجال الشيخ خزعل الذي خطفه الجنرال زاهدي الحاكم العسكري في عربستان " فقد هرب عدد كبير منهم الى العراق وما يزال بعضهم يعيش في مدينة البصرة . وأصبحت اقامة مثل هؤلاء وغيرهم في أماكن أخرى جنوب ووسط العراق ، اقامة دائمة حصل بعدها أبناؤهم وأحفادهم على الجنسية العراقية وأقاموا في العراق وصاهروا عشائرها كاشتر أبناؤها . ومنذ الاحتلال الفارسي للاقليم قامت عدة ثورات ضد سلطات الاحتلال - وسياسة القهر وس تكونت عدة منظمات ثورية مثل جمعية الدفاع عن عربستان لنقل صوره من

المتاعب التي يواجهها الشعب العربي في عربستان الى العالم) ونتيجة لزيادة الوعي السياسي القومي لدى أبناء الشعب العربي في عربستان من جهة ، وردود فعلهم للتعمف الفارسي ضدهم من جهة ثانية ، قامت في عام ١٩٥٦ حركة قومية سياسيه ثورية لتنظيم عرب الاقليم سياسيا وثوريا ولنصرة الثوار المحاربين في معركة بور سعيد ، ثم تبلورت الحركة بشكل تنظيم سياسي باسم " جبهة تحرير عربستان " (١) - وفي آخر عام ١٩٥٨ أنبثق تنظيم سياسي في الأحواز باسم (الجبهة الشعبيه لتحرير الأحواز) شعارها (الكفاح حتى النصر) . واتخذت الكفاح المسلح وسيلة والعنف الثوري أسلوبا للتحرير ونيل الحقوق القومية المشروعة التي يطالب بها الشعب العربي (٢) . وفي عام ١٩٦٨ ولدت " حركة الثورة العربيه لتحرير عربستان " باعتبارها الامتداد الحيوي لجذور المقاومة العربيه الأولى في هذه المنطقة المفتتمة (٣) .

ويمكن ايجاز مطالب الشعب العربي في الاقليم (بالمطالبه بالاعتراف بقوميتهم العربيه في عربستان وبمنحهم الحكم الذاتي في اقليمهم وتشكيل مجلس تشريعي للقوانين المحليه في الشئون الداخليه كافة والاشتراك في المجلس التأسيسي ومجلس الشورى والمشاركه في الهيئه الوزاريه للحكومة المركزيه بنسبه مجموع الشعب العربي في عربستان . وتشكيل محاكم عربيه لتحل مشاكل المواطنين العرب وجعسل اللغة العربيه اللغة الرسميه في المنطقه على أن يسجل كل هذا في الدستور الايراني وقد جاء كل ذلك في مذكرة تحتوى على اثنتي عشرة ماده وقعها وفد الشعب العربي في عربستان وقدموها الى رئيس الوزراء الايرانيه آنذاك مهدي برزكان (٤) - وفي الحقيقه أن كافة المقررات المادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات العديده التي عقدها المسئولون عن الحركة في اقليم عربستان لم تتضمن أي اشاره الى المطالبة بانضمامها الى العراق ، وانما جاء مطلبها بحق تقرير المصير للشعب العربي في عربستان بشكل لا لبس فيه من حيث الاستقلاليه المأموله من وراء تحقيق هذا المطلب عن أي كيان عربي آخر ، ولقد قدمت الجبهة عدة مذكرات الى كل من مؤتمر الصحفيين العرب المتعقد في الكويت في فبراير ١٩٦٢ تضمنت احدى مطالبها منها ضم خارطة عربستان التي ضمها خارطة الوطن العربي دون الاشارة الى دوله معينها ، ومذكرة أخرى الى المؤتمر الرابع عشر لاتحاد المعلمين العرب الذي عقد في الاسكندرية في الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٦٠ تتضمن نفس المطالب ، ومقترحات تضمنها مذكرة الجبهة الى المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب الذي عقد في القاهرة في السابع والعشرين من فبراير ١٩٦٢ من

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د . مصطفى النجار وفؤاد الراوي - عربستان - المرجع السابق

حيثما السعي لدى الدول العربية للاعتراف بشخصية جبهة تحرير عربستان ودعمها
 وقد أبرزها ملابا ومغنوها وعسكرها وفتح مكاتب سياسية لها في الاقطار العربية وفتح
 مجالات الدراسة لابنتها ٠٠٠٠٠ الخ . هذا وقد تمكنت سلطات الشاه من التوصل
 الى اسرار جبهة تحرير عربستان وقياداتها الذين قدمتهم لمحاكمات صورية ففى
 ١٩٦٤/٤/١٣ مما كان ضربه قاسمه للجبهة . ولكن سرعان ما واصل شعب عربستان
 نضاله المستمر ضد حكم الشاه وشكلت منظمة الجبهة الوطنية لتحرير عربستان
 واعتبرت امتداد للجبهة الأولى وأبرز الجبهات التى قامت عمومًا الى جانبها فى
 الاقليم هي الجبهة القومية لتحرير عربستان والخليج العربى وهذه كانت
 تعمل بدعم عراقى واحتواء كامل من العراق مما جعلها تعلن فى ميثاقها
 أن عربستان جزء من العراق الذى هو جزء من الوطن العربى . واستثناء من كافة موانيق
 ومبادئ الجبهات الاخرى . وعلى الرغم أنها فى عام ١٩٦١ اضطرت الى تغيير اسمها
 الى الجيش الشعبى العربستانى عندما نفخت السلطة الحاكمة وقتها فى العراق
 أذيها عنها . وهناك الجبهة القومية لتحرير عربستان التى شكلت عام ١٩٦٢ وتغير
 اسمها فيما بعد الى جبهة تحرير الأحواز عام ١٩٦٩ . وهناك الحركة الشيوعية
 لتحرير عربستان التى بدأت العمل عام ١٩٦٨ . والجبهة الشعبية لتحرير الأحواز عام
 ١٩٦٨ التى (تعتبر نضالها جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب الايرانية الساعية الى
 اسقاط نظام الشاه واقامة النظام الديمقراطى البديل . وأنها تساند وتؤيد كل حركة
 تحريرية للقوميات المضطهدة فى ايران . وقد آمنت بالكفاح المسلح كوسيلة
 أفضل للتحرر) (١) وعندما قامت الحرب العراقية الايرانية انتقل النشاط الجبهوى
 لشعب عربستان الى العراق ولعب دور كبير فى تنسيق عمليات نقل العشرات العربية
 من عربستان الى العراق من المناطق التى اقتحمها الجيش العراقى أثناء احتلاله
 الاراضى الايرانية فى اقليم عربستان حيث أصبحت مدنهم وقراهم ساحات للحرب وقد
 وطنتهم حكومة البعث فى العراق فى بعض المناطق الصحراوية وفى المحافظات
 الجنوبية . أو الزراعيه . ومنهم التجمع الموجود فى منطقة (سيدى أحمد الرفاعى)
 فى محافظة ميسان حيث تمنحهم الحكومة العراقية مساعدات مالية شهرية
 يواجبون بها أهوالهم المميشية الى جانب قيامهم ببعض أعمال الزراعة والرعى
 ولكن السؤال الآن ماذا سيكون موقف هذه العشرات التى لم يكن أمامها سوى
 الانتقال الى الاراضى العراقية نتيجة ظروف العمليات العسكرية التى قام بها العراق
 فى اراضيهم . حينما تنتهى الحرب ؟ فهل يوسمهم العودة الى ايران والتى ستعتبرهم

خونه ومتعاونين مع حكومة البعث خلال تلك الفترة - أم أنهم سيمقون في العراق مثل باقي العشائر التي قدمت من نفس الاقليم قديما ، وأطلقت عليهم حكومة البعث (التبعية الايرانية) ثم قامت بطردهم على الحدود الإيرانية - فهل سيمجد التاريخ نفسه مرة ثانية •

حقا ان هذه هي احدى مآسي الحرب العراقية الايرانية •

الفصل الثاني

الطبيعة الجغرافية والبشرية لاقليم كردستان

(يسكن الاكراد منطقة مقسمة بين خطي عرض ٢٢ درجة ، ٤٠ درجة شمالا وبين خطي طول ٣٧ ، ٤٨ شرقا . وتقدر مساحة كردستان - بمعنى بلاد الاكراد بـ ٦٥٠ ر ٤٠٩ كيلو مترا مربعا وتمتد داخل ثلاث دول هي تركيا ، ايران ، والعراق أي أن الاكراد بهذا المفهوم يمكن تصنيفهم من العنصر الآري . فبلادهم تتميز بطابعها الجبلي وهي منطقة لا حدود سياسية لها ، ولا حدود قومية تجمع بين سكانها . وتشغل الرقعة الواقعة في جنوبي جبال ارادات في أرمينيا السوفيتية بين جنوبي بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط - وتمتد بداخل أذربيجان الإيرانية وجمهورية أرمينية السوفيتية وقسما كبيرا من شرقي الأناضول التركي وتنحدر جنوبا حتى مشارف الجزيرة العربية العليا في سورية . فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربي من ايران وينتهي في الجنوب عند كرمنشاه (١) .

(والأتراك لا يعترفون بوجود شعب كردي في بلادهم ويسمونهم أتراك الجبال ، وايران ترى فيهم أنهم فصيلة آرية (٢) من فئات شعبهم بالرغم من الحلول الستة عرضتها عليهم الثورة الإيرانية مؤخرا (٢) .

والكلام عن اقليم كردستان العراق - والاكراد شعب هذا الاقليم هو حديث ذو شجون يتعلق بأخوة أحباب لنا يشاركونا مشاعرنا نحن العرب في كل قضايانا القومية ومنذ زمن ليس ببعيد مشاركة فعلية وليست بالقول وحده . وهو حديث يجرننا بدوره الى موضوعات عديدة ومتشابهة لما لهذا الاقليم وشعبه من أهميته نلقت النظر اليها هنا - بالنسبة لموضوع الحرب العراقية الإيرانية على وجه الخصوص " كما أن قضية الكرد ، وكردستان هي أيضا إحدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد لا محالة ، وربما يؤدي الى تفسيرات جذرية في المنطقة " (٣) .

فبالنسبة للحرب العراقية الإيرانية، نعتبر ومن خلال ما توصلنا اليه من

(١) - د . جلال يحيى ، محمد نصر مهنا - مشكلة الاقليات في الوطن العربي ص ٧٧ .

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ٧٥) .

(٤) - د . خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب ص ٨٢ نقلا عن جريدة (كيهان) =

دراستنا التي سنقدمها في الصفحات التالية أن الأكراد - هم - الورقة الخلفية واحدى الأوراق الرئيسية من أوراق الصراع بين العراق وإيران ولكنها غير ظاهرة في معمعه المعارك العسكرية والانتهاكات المتبادله بين قادة النظامين في الدولتين بالشكل الذي يتناسب مع حجمها الحقيقي وخطورتها في بيان هذا الصراع - ويتضح ذلك بشكل أكثر عندما نتكلم عن الأسباب التي أدت الى ابرام تم الغاء اتفاقيه الجزاشر بين العراق وإيران ، وأسباب نشوب القتال - ولذلك فان الأمر يقتضى الكلام بمعنى الشيء عن الأكراد في العراق وعلاقتهم بكل من العراق وإيران على المستويين الرسمي والعملي كاقليمات قومية تعيش في اقليم واحد تتداخل أطرافه في الحدود السياسية للدولتين بل وتمتد الى أراضي تابعة لسيادة دول أخرى مجاورة - وسواء كانت العلاقة بين الشعوب من جهة أو بين السلطات الحاكمة والحركات السياسية والعسكرية التي تمثل أهم الاتجاهات الكردية من جهة أخرى .

وانما في هذا نحاول أن نضم قلمنا الى من سبقونا في التجسس على طرق موضوع يتعلق بأوضاع الأقليات في الوطن العربي ، فعلى (اليوم لم يجرؤ كاتب عربي على التعرض لمشكلة الأقليات في الوطن العربي خوفاً من إثارة العواطف والمساس بالتمصنات واستمرارا لدغس الرؤوس في الرمال ، رغم ارتفاع الأصوات في مجسالات أخرى) (١) .

وبادى ذي بدء أود أن أوضح حقيقة لا يستطيع عربياً أو مسلماً أن ينكر وجودها - وهي أن الأكراد شعب نشيط وذكي وقوي وشجاع في الدفاع عن ما يعتقد في كونه قضية بعد الدفاع من أجلها أمراً مشروعاً وواجباً . يعترف كذلك بقوميته الى أقصى الحدود ، وللدرجة التي قد تلجئ الى رفع السلاح في وجه السلطة الحاكمة ، عندما يتعلق الأمر بالمساس بالقومية الكردية ومقوماتها ، وهذا هو حال الأكراد سواء في العراق أو إيران أو تركيا .

ولذلك كانت المناطق الكردية في تلك الدول محلاً للاضطرابات الدائمة والتمرد ضد حكام هذه الدول . ونظراً للوحدة الجغرافية لاقليم كردستان في كل من العراق وإيران ، حيث سوف نستبعد الكلام عن المنطقة المشتركة المماثلة بين العراق وتركيا

الایرانیة فی دفاعها عن تبعية المناطق الكردية فی العراق لإيران بقولها " وليس هناك من باحث تاريخي في العالم يستطيع أن ينكر بأن الأكراد هم ایرانیون أو أن هناك في حقيقة كويتهم من الجنس الآری - ولقد طالبت ایران بالمناطق التي استولت عليها الدولة العثمانية من أراضيها التي مستعمرتها (العراق) في زمن الامبراطورية العثمانية حيث ثار النزاع بشأنها طويلاً ولن تترك ایران اضعافاتها هذه أبداً " .

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٥) .

الا عند الضرورة - فان أكراد الاقليم على جانبي الحدود - أي - العراقية والايروانية - يتحركون في الاتجاهين بشكل لا يعرف وجودا للحدود السياسية ، وحتى الان السى حد كبير ، ومن خلال ممرات خاصة بهم داخل الجبال التي تتميز بها طبيعة تضاريس المنطقة ، ويصعب على سلطات الدولتين التعرض لهم فيها . بحقه دائمه - كما أن لكل جماعة أو تنظيم كردى وسواء بحكم التركيبة العنصرية أو الزعامه السياسيه التي ينتمون اليها ، ممراته الحدوديه الخاصه به عبر المناطق التي يسيطر عليها ، كما أن بعض هذه المنافذ الحدوديه ، ان شئت استخدام هذا التعبير ، تكون أحيانا تحت سيطرة السلطات المختصه في احدى الدولتين أو على الاقل ، يتم التحرك مسن خلالها بحملها وتحت أعيانها وبموافقة ضمنيه منها . ونرى ذلك في المناطق التي يسيطر عليها جماعات كرديه مواليهه لنظام الحكم في الدولة أو تسود فترة تشبه الهدئه بينها وبين السلطة المركزيه في الدولة ، والتي تسمح بعمليات تهريب السلاح والعتاد الى الجماعات الكرديه المقابله على الجانب الآخر من الحدود لتأليبها ودعمها ضد نظام الحكم القائم في تلك الدولة الأخرى . وهي المصورة التي بدأت منذ عهد الشاه في ايران وحتى اليوم وهي موجوده في كلا المولتين على حد سواء .

ومن الطرائف في هذا الموضوع ، وهو ما تعلم به أحيانا سلطات الدولتين معا ، أن كثيرا ما سلمت سلطات احدى الدولتين الاسلحة والعتاد لاحدى الجماعات المواليه لها أو التي تتظاهر بذلك لتهريبها الى الجماعات الكرديه في الدولة الأخرى لدعمها ضد سلطة دولتها الا أن تلك الاسلحة والعتاد لا تخرج من حدود الدولة بل تأخذ طريقها الى مخازنها السريه في الجبال ، لتستخدمها هي ضد السلطة المركزيه ذاتها في الدولة التي سلمتها لها .

ونستطيع أن نقول أن المشكله الكردية في العراق بحقه خاصه لم تتبلور وتصل الى الرأى العام العالمى خارج منطقة كردستان الا حينما تولى الملاً مصطفى البرزاني الحركة وهو من أحفاد الشيخ محمد البرزاني الذي انعددت له الزعامه والسلطه الدينيه والزمنيه على البرزانيين في بيزان ، (فقد استطاع الملاً مصطفى البرزاني أن " يجمع حوله الاتباع والاعمار ، ويتم بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلنا أنه لا يسعى الى توسيع نفوذه الشخصى أو نفوذ البرزانيين بلقر ما يسعى الى تحرير الأمه الكرديه بأسرها بما في ذلك الأكراد الذين يقطنون تركيا وايران .

وفي أعقاب الحرب العالميه الثانيه تقدمت لجنة الأكراد الى مجلس هيئته الأمم المتحده في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب بـ (كردستان حر ومستقل)

ومحذره بأن السلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل المشكلة الكردية - فلم تجد تلك اللجنة ألفاً صاغه من أعضاء تلك الهيئة (١) وحينما قامت جبهة تحرير الأكراد من جميع الأحزاب والجماعات الكردية عدا نفراً منها ، أعلنت برنامجها الذي تلخص في تسعة نقاط كان أهمها توحيد وتحرير كردستان الكبرى والاستقلال الإداري لكردستان العراقية ، ورفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي ، وتعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر الرسمية في المناطق الكردية - ولكن هذه المهجة الشمولية فيما يتعلق بفكرة توحيد كردستان وتزعم الميرزاني للحركة على مستوى المناطق الكردية لكل من العراق وإيران وتركيا ، قد خضت حديثها فيما بعد ، واقتصر النضال على تحقيق مطالب الأكراد بالنسبة للعراق فقط ولا سيما أن أنظمة الحكم في الدول الثلاث كانت في بعض الحالات قلقة على تجاوز بعض خلافاتها في سبيل أن تحول دون تمكين الميرزاني أو غيره من زعماء الأكراد من استغلال الشعب الكردي في الدول الثلاث وتوحيد الحركات المناهضة للحكم فيها - ولكن ظلت المطالب التي طالبت بها جبهات تحرير الأكراد هي نفسها تقرّبها مطالب أبرز الحركات الكردية في العراق الآن ولكن في حدود وحدة الوطن الأم العراق وليس بانفصال الاقليم عنه أو توحيد الاقليم الكردية في الدول الثلاث - وهذه هي المطالب التي يتنادى بها الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق والذي كان يتزعمه الملا مصطفى الميرزاني عند تأسيسه فكان (منهاج الحزب وميثاقه الوطني تأكيداً على أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق كما أكد على الاخوة العربيه) -

والمتابع لتاريخ الحركة الكردية في العراق يجد أن البعثات السوفيتية لها علامتها البارزة على فكر ونشاط وعناصر الحركة - ولعل التحالف الشيوعي مع الأكراد سواء كان من لكراد ينتمون إلى الحزب الشيوعي العراقي أم أكراد هم ذو ميول شيوعية بطبيعة فكرهم هو أبلغ دليل على ما نقول - كما أن بعض المؤتمرات والخامات بالحركة الكردية في بدايتها تأسس الجبهة كانت تتم في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك فقد حصل معظم القادة الأكراد دراساتهم العلمية في الجامعات والمعاهد السوفيتية ، ولذلك فلم يكن غريباً بحكم العلاقة الوطيدة بين الكثير من زعماء الأكراد والاتحاد السوفيتي فوق هذه الملاحظات التي أشرنا إليها أن تكون نزعة الفكر الشيوعي هي الملائمة ضمن فكر وظلف الأكراد للحركيين في العراق بمفهوم عامه وتركت أثرها على برامجهم وميثاق كل جبهة أو حزب في المنطقة الكردية - ولأن كان الخلاف قد دب بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني في فترة الخمسينيات حيث كان الحزب

الشيوعي العراقي يعتبر نفسه - وكما هو حال حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الآن - هو قائد النضال للشعب العراقي عربا وأكرادا ، مما يتصادم مع مبادئ الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمثل دور القائد لنضال الشعب الكردي ، كما أنكر الحزب الشيوعي العراقي في مرحله لاحقه على الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، حيث يمثل ذلك خطر انفصال الاقليم عن العراق ويتنافى مع الفكر الشيوعي الأمسي الذي لا يعترف القوميات ولا يعترف بها . ثم ما لبث الحزب الشيوعي أن عدلت قيادته عن هذا الموقف عام ١٩٥٦ وأقرت للاكراد بحقهم في تقرير المصير . وحينما قامت ثورة عبد الكريم قاسم في العراق في يوليو عام ١٩٥٨ " رحب الأكراد بالثورة العراقية منذ يومها الأول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لإنتهاج سياسته متحرره ازاءهم وعناد الملا مصطفى البرزاني ورفاقه من الاتحاد السوفيتي وأعلن برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم" (١) وشكل البرزاني وأنصاره والشيوعيون العراقيون حلقة للاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفيتي وقدمت له الحكومة الاسلحة . وفي ٩ سبتمبر ١٩٦١ أعلن البرزاني ثورته بعد أن هبأ لها في جميع مناطق كردستان العراقية وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٢ . وحينما جاء عبد السلام عارف في انقلاب ضد عبد الكريم قاسم الى الحكم أبدى استعدادا للتفاوض مع الأكراد ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط . وعندما بدأت مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في ذلك الحين التقى جلال الطالباني أحد المساعدين المقربين للملا مصطفى البرزاني والذي يتولى قيادة أكبر الحركات الكردية الان في العراق والمنافسه للحركة التي يقودها أبناء البرزاني - التقى بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر (الذي لم يرتبط معه شيء محدد مع استمرار ما يهديه من عطف على القضية الكردية . ثم قدم الوفد الكردي الى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٨) (٢) يمكن ايجاز ما جاء فيها من مطالب بشأن الوضع الذي سيكون عليه اقليم كردستان ، عند قيام الوحدة الثلاثية بين العراق ومصر وسوريا . حيث يطالب الأكراد بتنفيذ ما جاء في البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، هذا في حاله اذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه أما اذا انضم الى اتحاد فيدرالي فيجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه ، واذا اندمج العراق في وحده كامله مع دول عربيه أخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقلية مرتبطة بالدولة الموحده على نحو يحقق الغايه من صيانه وجوده وينتفي في الوقت نفسه الانفصال .

(١) ، (٢) د د جلال يحيى ، د محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٨٩) (لها بقية)

وبعد تحقيق ميثاق الوحدة الثلاثية تقدم الوفد الكردي المفاوض الى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقة متضمنا بعض الشروط أهمها تضمين الدستور العراقي نمواً يتكون جهاز تشريعي أعلى للجمهورية ، والحكومة ، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الامور التشريعية والقضائية والقضائية في منطقة كردستان التي يجب أن يكون لها مالبها المكونه من الموارد المحلية وحة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق مسن للموارد العامة .

(الا أن الحكومة العراقية قد أبدت استعدادها لقبول بعض هذه المطالبات ورفضت بعضها وخاصة العسكرية والمالية التي تقدم بها الأكراد على اعتبار أن قيام تفكيكات عسكرية كردية وحصول الأكراد على الاستقلال المالي ما يفرهم بالتفكير في الانفصال ، وفي تلك الأثناء أخذ الأكراد يتسلحون واستؤلف القتال في يونيو ١٩٦٣) (١) الى أن تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لوقف القتال في فبراير ١٩٦٤ . وفي ١١ / ١٠ / ١٩٦٤ قدم الملا البرزاني مذكرة الى عبد السلام عارف طالب فيها " بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية وديمقراطية " وطالب بحل الفرسان (٥) وتجريدهم من السلاح واعادتهم لأماكنهم (وان يتمتع اقليم كردستان ببعض الحقوق التي تتمتع بها الأقاليم المكونه للوحدة وتلتزم بنفس واجباتها ولم تمل المباحثات بين الطرفين الى نتيجة واستؤلف القتال في أوائل عام ١٩٦٦) (٢) وبدأ نفوذ الملا مصطفى البرزاني وأمواله يتسع في اقليم كردستان (وأصبح زعيماً لتحالف قبلي وللحزب الديمقراطي الكردستاني في نفس الوقت) (٣) .

وحيثما تسلم عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية خلفاً لأخيه الذي انفجرت طائفته في الجو أصبح (الملا مصطفى البرزاني وكأنه الرئيس غير المتوج لكردستان) (٤) ولكن عبد الرحمن عارف والبعث من بعده استمروا على نهج أخيه في قمع النشاط الكردي في الشمال ولم يتورع في استخدام الطائرات بقصف القرى الكردية وحرقها بالقنابل - واستعماله المعابر الكردية بالمال وتلقيبها واحدة على الأخرى .

وقبل أن تنتقل الى التطور الذي لحق بالقضية الكردية في عهد حزب البعث

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د . جلال يحيى ، د . محمد نمر مهنا - (المرجع السابق) .

(٥) - الفرسان هم تفكيك شبه عسكري قامت الحكومة العراقية بتكوينه من العناصر الكردية المتواجدين للبرزانيين وما زال موجود نفس التفكيك حالياً في العراق حيث استخدمته حكومة البعث في التصدي لامال الاختراق الايرانية في منطقة البرزانية خلال عمليات الهجوم على هور الحوزة وفي بعض مناطق الشليق الرابع أمام محافظة ميسان وكلاهما في السلطة في منطقة كردستان .

في العراق نقف بعض الوقت لننتعرف على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من هذه القضية الذي عايش كثيرا من وقائعها باعتبار أن مصر كانت دائما في مشاكل العرب حاضره وحتى مشاكلهم الداخليه - وان كنت أعانِب على القيادة المصريه في الوقت الحالي - عدم التحرك بخطوات محسوسه لتفهم قضيه الأكراد في مرحلتها الحاليه بعد أن شكلت عنصرا هاما من عناصر النزاع العراقي الايراني على مدى السنوات العشرين السابقه تقريبا . حيث لم تعد هناك تلك الجفوه في العلاقات بين القياداتتين السياسيتين في كل من مصر والعراق حاليا والتي قد تحول دون طرق مصر لهذه القضية الحاسه مع القاده العراقيين باعتبارها حجر الزاويه في ايجاد حلولا مناسبه للمشاكل الداخليه في العراق ومشاكلها الخارجيه على الحدود مع ايران وتركيا ولوقت طويل سوف يأتي أيضا . فعندما التقى الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٦ مع وفدا صحفيا عراقيا سؤل عن رأيه في ما أطلق عليه الصحفي (بالتمرد الانفصالي الذي يقوم به بعض العماء في شمال العراق) وهو يُكنّى بذلك عن الأكراد تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على سؤاله بقوله : " في رأيي أن هذا التمرد ينفذ من فئات مختلفه ، ولكننا نرى أن الدول الاستعماريه وأعوانها كما حمل مع ايران أخيرا تمدهم بالأسلحه وتحاول أن تجعل من هذا التمرد ما يكون نقطة ضعف فسي العراق . وفي رأيي أن القوة ليست السبيل الوحيد الي انهاء هذا التمرد ولكن مع القوة والعمل العسكري يجب أن تقوم السياسه بدورها حتى ينتهي هذا التمرد في أقرب وقت ممكن . أقصد بالسياسه التباحث مع هؤلاء الناس لأنهم عراقيون ويجب الوصول الي فهم متبادل للمشاكل ولكننا نرى أن يكون للأكراد حقوقهم القومييه مثل اللغه وغيرها من الحقوق المعروفه وأنتم قد اعترفتم بهذا في دستور العراق . نرى أيضا أن الحكم المحلي لا يمثل انفصالا ولكنه ينظم السلطات على أساس لا مركزي" .

وهكذا فقد أكد عبد الناصر على موضوع التفاهم والتباحث للوصول الي فهم متبادل بين الأكراد والسلطة ، كما أكد على الاقرار بالحقوق القومييه للأكراد في وقت كان قد سبق له الاجتماع كما ذكرنا بجلال الطلياني وغيره من الزعماء الأكراد واستمع أيضا الي وجهه نظر عبد السلام عارف والقاده العراقيين في هذا الشأن ولا أظن أن عبد الناصر كان يتحدث عن موضوع الاعتراف بالحقوق القومييه بالأكراد بهذا الاسلوب الا اذا كان يعلم أن السلطة في بغداد لم تكن جاده بالاقدام على تنفيذ ذلك بالرغم من نصوص الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ عليها مع ايمان عبد الناصر المعروف عنه بتأييد قضايا القومييه بمفه عامه وكمبدأ .

ويعود عبد الناصر للتأكيد على ضرورة الحل السياسي حينما أجاب عن

سؤال آخر بشأن القضية الكردية قائلا : " أنا أعتقد أنه واجب وطني أن نحل هذه المشكلة لأنها كلما طالت كلما أثرت في قوة العراق وستكون الجرح الذي يستفلسه أعداؤنا حتى يركزوا فيه قواهم لاضعاف العراق . لهذا أعتقد أنه من الضروري ألا نياس من الحل السياسي . وبهذا لابد أن نحاول مرة أخرى الحل السياسي وبهذا الحوار وإذا كان هذا يساعد على إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن ، فهذا نكسب مكاسب كبيرة أولها أننا لا نعطي للاستعمار الفرصة التي تمكنه من التدخل في بلدنا ويضعفنا نبدأ الحوار على أساس أن هناك امكانية للنجاح وإذا لم تنجح هذه المفاوضات نكون قد حاولنا كل الوسائل . لقد قرر العراق استخدام القوة وفي نفس الوقت يجب أن تسهروا في الطريق السياسي لأنهم متمردين عراقيون وواجبنا أن نحقق دماء العراقيين بكل الوسائل " .

وعندما استولى البعثيون على السلطة في العراق بعد انقلابهم في ١٦/٢/١٩٦٨ ضد حكم عبد الرحمن عارف لم يتغير موقفهم من الأكراد ، بل زادت العمليات الحكومية العسكرية ضراوة ضد القرى والمناطق الكردية بلا تمييز في حرب إبادة مما اضطر الحركة التي تقدم مذكرات للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ بشكون فيها من (الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي واتهمت المذكرات الحزب البعثيين بمحاولة إبادة الشعب الكردي ومحوه محو تاما كشيء يسعى إلى الاحتفاظ بلفته وثقافته وقوامه الكردي) (١) . لقد أعلنتها البعثيون حربا لا هوادة فيها ضد الأكراد ، واستخدموا كل الوسائل المشروعة حتى النابالم في إحراق القرى الكردية مما اضطر الملا مصطفى البرزاني أن يعقد اتفاقا ضمنيا مع شاه إيران يسمح بموجبها بنقل المائات الكردية من تلك المناطق إلى داخل الحدود الإيرانية ولتصبح إيران الظهير المؤمن لنشاط البرزاني العسكري وكما سوف نبين فيما بعد . وفي هذا يقول البعثيون : " . . . والجانب الجوهري الثاني في الاستراتيجية التي اعتمدتها القيادة - اللجنة العليا - في استبعاد الوسائل التقليدية في مواجهة التمرد في كافة الوجوه وبخاصة في الجانب العسكري . ان لقيادة التمرد خبرة طويلة في مواجهة القوات المسلحة العراقية وكان من بين تقديراتها الخاطئة أنها يمكن أن تخسوف حربا طويلة الأسد ضد قوات مسلحة تقليدية تتبع وسائل عسكرية تقليدية ، وبذلك تحلق الفرض من التمرد وهو الاستنزاف المرتبط بالتأمر على الثورة والذي يستهدف اسقاطها أو اخضاعها للمخططات والتأثيرات الاستعمارية والاجنبية . لقد وهنت

القيادة هذه الحقيقة وتوجيه مباشر من الرئيس صدام حسين (*) أو غير مباشر في بعض الحالات وضعت خطط مستحدثة استندت إليها الاتجاهات الأساسية للعمليات العسكرية الناجحة واتبعت في القتال أساليب جديدة فاجأت المتمردين وأربكت خططهم وأوقعت بهم خسائر كبيرة ، وقد بذل جهد كبير في هذا المضمار اذ لم يكن سهلا تغيير أساليب القتال في الجيش بعد سنوات طويلة من اعتمادها

" ان المعركة ضد تمرد زمرة مصطفى البارزاني لم تكن مجرد حملة عسكرية ناجحة بل كانت معركة شاملة ، سياسية ، عسكرية ، نفسية ، اقتصادية ، وكان لها عناصرها المحلية وعناصر تتصل بأوضاع المنطقة ومواقف دولها المتعددة ، كما كان لها أبعادها الدولية " (١) .

ولعل القارئ لا يحتاج الى توضيح أكثر مما أعترفت به القيادة البعثية في العراق بالأسلوب الذي واجهته به الموقف في شمال العراق وخاصة استخدام ما أطلقت عليه (أساليب جديدة في القتال ... الخ) وهو نفس القول الذي رددته حينما بدأت تحضر ايران قبل استخدامها أساليب الحرب الكيماوية على جبهات القتال . والتجربة لم تكن هنا جديدة اذا في الفكر العسكري البعثي ، لقد تجربة استخدام الاسلحة المحرمة أو قصف المناطق السكنية بالقنابل سوا في مواجهة الحركات المناهضة لنظام حكم البعث في العراق وحتى اليوم ، أو ضد ايران على جبهات القتال والمدن الايرانية .

وفي ١١ مارس عام ١٩٧٠ وبعد مفاوضات مطولة مع قيادة الحركة الكردية - (صدر بيان آذار) الذي أقر بموجبه البعثيون بالوجود الشرعي للقومية الكردية . وبعد أن واجهوا استنكارا شديدا من جانب الرأي العام العالمي ضد عمليات الخنق الجماعي العنفي التي أجرتها حكومتهم البعثية - وأهم ما جاء في البيان هو تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان ، وقد أعلن بالفعل مجلس قيادة الثورة العراقي في هذا الشأن في ١١ مارس ١٩٧٤ أي في الموعد الذي تحدد في البيان المشار اليه - (قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وانشئت بموجبه هيئات الحكم الذاتي - المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي - التي تضمن للشعب الكردي ممارسة حقوقه المشروعة في إطار الوحدة الوطنية) (٢) وذلك على الرغم من تحفظ البعثيين على

(١) ، (٢) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث المصغر في بغداد

عام ١٩٨٢ (ص ٦١) .

(٣) - كان صدام حسين في حينها ناشئا للرئيس العراقي (أحمد حسن البكر) وكان رئيسا للجنة العليا لشئون الشمال التي شكلت لمعالجة الموقف هناك والاشراف على عمليات القضاء على الحركة الكردية عسكريا .

صدور القانون وتطبيقه في ذلك العام المذكور وللأسباب التي أبلغها للسلطة في حينها والتي اعتبرتها نوعاً من المراوغة من جانب البارزاني .

ويمكن القول أن ما جاء في القانون شيء وما كان يطبق حتى بعد القضاء على التمرد بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ شيئاً آخر تماماً . . . لقد منح القانون الكثير من المكاسب للشعب الكردي التي طالما نادى بها فادته إلا أن واقع الحال على أرض التطبيق يقول غير ذلك . وتبقى رائحة التمييز ، الذي إذا جاز لنا أن نطلق عليه التمييز العنصري - تفوح في أنف كل متحس لحقيقة الأوضاع في شمال العراق على الطبيعة (*) - ولقد أصبحت عملية التبعيث أي فرض العضوية في حزب البعث العراقي على الأكراد ، مع اشتراطها على تولي بعض المناصب في السلم الوظيفي للدولة . وكذلك في الالتحاق ببعض الجامعات والمعاهد العراقية للشباب الكردي إضافة إلى شروط الترقى في القوات المسلحة والشرطة . . . الخ - أصبحت تلك بمثابة ضربة قوية وفي المصميم للمشاعر الكردية وإلى فكرة الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي . كما أصبح شعار السلطة بأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو صاحب الدور القائد ويجب الالتزام والحرص الأكيد على هذا الدور ، بمثابة الاستفزاز المباشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يجب عليه بموجب ذلك أن ينضوي تحت لواء البعث ويترك الساحه له كما سوف نبين فيما بعد . فكل ذلك أدى إلى اشتعال الموقف في الشمال ، وبدأت في مارس ١٩٧٤ معارك قتالية شرسة بين (الملا مصطفى البارزاني) وبين البعثيين وضع كل منهم كل ثقله فيها وكما أشرنا استخدم فيها الجيش العراقي كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة للقضاء على الأكراد في الشمال .

وبرغم نفي بعض المعتصليين بالحركة الكردية لما قيل عن دعم شاه ايران بالعتاد الحربي للملا مصطفى في حربه ضد قوات سلطة البعث في العراق ، وأن الدور الإيراني لم يتعدى السماح بتجهيز العائلات الكردية إلى داخل الحدود الإيرانية نتيجة حرق الطائرات العراقية لقراهم ، واعتقال هذه الأسر ونقلها إلى خارج المنطقة الكردية إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل بأن العتاد العسكري الذي كان يصل إلى أيدي الأكراد كان مصدره دول أخرى كانت ايران تمثل جسراً تعبر من فوقه ، وإن كنت لم استطع أن أفق على الحقائق المؤيدة ببراهين تخرج عن دائرة الشك في هذا الزعم أو ذاك . إلا

(*) - ومن الغريب حقاً أن تؤيد قيادة البعث في العراق حق تقرير المصير لشعب عربستان وتدعم الحركات الثورية هناك ضد حكومات ايران سواء في عهد الشاه أو بعده وكذلك الحركات الكردية في ايران في مطالبهم الانفصالية وتدعمها حتى بالسلاح وإلى يومنا هذا - في حين تنكر على أكراد العراق - باعتباره هم أقليات قومية بدورهم كأقربائهم في عربستان وكردستان ايران - هذا الحق .

أننا نستطيع أن نقطع بأن الأكراد كان موقفهم على الأقل بالنسبة لايران يتضمن الكثير من الحرج لذا ما سحب الشاه تأمين ظهرهم وأوقف مرور السلاح والعتاد السـلاحـي للقتال عبر أراضيهم وهذا ما حدث بالفعل ، فحينما اضطرت حكومة البعث تحت وطأة شدة القتال وعدم القدرة على مجابهة الموقف واستكمال سيطرتها على كل مقدرات السلطة في العراق بلا وجود باب يأتى لها بالمتاعب التي تهدد عملها انفرادها بالسلطة خالعه في يدها على كل بقعة من العراق . فقد اضطرت وتحسنت الظروف الأخرى أيضا التي ستعرض لها عند الكلام عن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ الى توقيع تلك الاتفاقية ولم تجد حكومة البعث العراقي من سبيل لإنهاء الثورة ولا بالتسليم بمطالب ايران في شط العرب وحل مشاكلها معها حلا جديرا على حساب الأكراد وحقوق العراق في شط العرب معا (١) . وهذه هي جريمة البعث الكبرى لقد امتدت هذه المعارك الضارية ضد الأكراد وفي المناطق الجبلية الوعرة ، والتي تهبط درجة الحرارة فيها شتاء الى عدة درجات تحت الصفر حيث يواجه الجنود العراقيون من أبناء المحافظات غير الشمالية المرسلون ضمن الحملات العسكرية للسلطة ، ظروف قتالية ومعيشية قاسية وظلت الحال على هذا المنوال والى أن تم توقيع اتفاق الجزائر - ولمدة سنة كاملة من مارس ١٩٧٤ وحتى مارس ١٩٧٥ - (فقد فيها الجيش العراقي أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين قتل وجرح ، ومجمل خسائر الجيش والشعب بلغت ستين ألف اصابه بين قتل وجرح . وحسب ما أعلنته السلطة العراقية رسميا) (٢) .

وأصبح الجيش العراقي قبل توقيع اتفاقية الجزائر يواجه موقفا حرجا بالنسبة لما تبقى لديه من سلاح وعتاد عسكري في وقت لم يكن له علاقات طيبة مع دول سوق السلاح ليتسنى له تعويض خسائره في تلك الحرب . ولذلك فحينما نتكلم من لجوء القيادة العراقية في سبيل إنهاء القتال الدائر في شمال العراق ، الى التفاوض مع الشاه وإبرام اتفاقية الجزائر التي سلمت له بموجبها نصف السيادة على شط العرب مقابل تخليه عن دعم الأكراد - فلنا بذلك لنوء الى خطورة وأهمية الموقف الكردي في الجذور الأصلية والأساسية للصراع العراقي الايراني ، وكما كانت الموقفة الكردية هي سببا أيضا من أسباب اشتعال القتال الدائر الآن بين العراق وايران كما سوف نبين ولا نستبعد أن يكون لها ذات الأهمية والضرورة ، لإيجاد حل للنزاع - أو الصراع - العراقي الايراني .

ويجدر الاشارة هنا ، أنه - واستمرارا للنداءات والمطالب المعهده التي

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - المرجع السابق - ص ٩٥

(٢) - التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ ص ٦٠

تقدم بها قادة الحركة الكردية منذ حكم عبد الكريم قاسم وحتى تسلم البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ وما بعدها ، فقد بعث الملا مصطفى البرزاني من مقر قيادته في الجبل بالشمال ، ببرقيه الى القيادة العراقية في بغداد ، حينما علم بمضمون الاتفاق الذي أوكله صدام حسين على التوصل اليه في مفاوضاته مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ - وحذر في البرقيه من خطورة اقدام القيادة العراقية على هذه الخطوة التي سترتب عليها التسليم للشاه بمطالبه في شط العرب وغيره ، لكون ذلك سوف يتم على حساب سيادة العراق ، وضرب جزءا من شعبه في كردستان . وأكد على ضرورة التفاهم معه لحل المشكله بينهم سويا كمراقبين ، ولكن يبدو أن حكومة البعث ، وأن شئنا التحديد ، فنقول صدام حسين بالذات كان قد عقد العزم على ضرب الأكراد ، ضربه موجمه ومجهضه ومهما كان الثمن الذي سوف يقدمه وعلى حساب العراق سيادة ، وعمما . فقد دخلت القضية في دور مجابهه شخصيه - بينه - باعتباره رئيس اللجنة العليا لشئون الشمال والذي كان من هذا الموقع يشرف ويتابع سير العمليات العسكرية نفسها ضد الأكراد - وبين الملا مصطفى وأعوانه . ولذلك فلم تجد البرقيه آذانا صاغية في بغداد ووقع ما وقع ، وتنازل صدام حسين في الاتفاقية مع الشاه على ما عاد يطالب به مرة ثانيه اليوم قيادة الثورة في ايران . فدفع ثمنه مرة ثانيه الشعب العراقي بتلك الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال في حرب دامت حوالي ست سنوات ضد ايران ولا ندرى اذا شاء لنا أن نعود الى الماضي عشر سنوات أخرى ونتمسك الموقف الذي كان يمكن يصبح عليه الحال لو استجابت القيادة البعثيه لبرقيه الملا البرزاني في حينها ونعود الى اليوم ونسأل هل كانت تلك الحرب سيكون لها مكان بين الدولتين وتجعل الوصول الى حل لها أمرا يصعب على صدام حسين أن يجد له مخرجا سوى التنازل عن السلطة في بغداد وهو ما تريده ايران ؟ أو الاستمرار في الاستنزاف المادي والبشري بين كلا الدولتين الى أجل غير معلوم .

لقد ركب البعثيون وقتها رأسهم ولم يقبلوا كبرا ، بالتفاوض مع الزعيم الكردي ابن العراق الذي لم يستطيعوا النيل منه أو من شعب كردستان عسكريا ، برغم المجازر والمعارك التي فعلوها في منطقة كردستان وما زالت آثارها قائمة شاهده على هول ما حدث حتى يومنا هذا ، عدا ما نالته الأسر العراقية الكردية من نساء وشيوخ وأطفال تنكيلا على أيدي الجيش العراقي وقتها . وقبل البعثيون بالتفاوض مع الشاه ، عدو العرب رقم (٢) بعد اسرائيل . والخم الثقلي - للحركات الثورية العربية في منطقة الخليج . وهكذا وبموجب الاتفاق المذكور ضمن البعثيون رفع الغطاء الايراني عن البرزاني ورجاله مقابل التخلي عن بعض حقوق

العراق للشاه ، فما من الملا ممطفي الميرزاني أن أوقف القتال فورا وانسحب مع جماعته الى خارج العراق . ونال الشعب الكردي والحركة الكردية أكبر ضربه مجهفه أنشئت تأثيرا واضحا وملموسا على ثقل الحركة الكردية الموحدة في تبنى القضية القومية للأكراد ، ولكنها في الواقع لم تؤثر على الروح القومية للأكراد وتمميمهم على نيل حقوقهم القومية في الاعتراف بها قولا وعملا . وان كان الأثر المباشر لضرب الحركة الكردية عام ١٩٧٥ هو عودة النشاط الثوري الكردي منقسما على نفسه الى جبهات وأحزاب وحركات عديدة .

فبعد وفاة الملا ممطفي الميرزاني في الولايات المتحدة الأمريكية ، انقسمت الحركة الكردية الى عدة جماعات وأحزاب كردية ، اندمج البعض منها مع الاخرى بالاشتراك مع عناصر من اتجاهات وقوى سياسية أخرى عراقية ، مثل الشيوعيون ، وحزب الدعوة الاسلامي المؤيد من ايران .

ويمكن تشبيه الأوضاع التي عليها التنظيمات الكردية في العراق ، بالأوضاع التي نرى عليها اليوم التنظيمات الفلسطينية من حيث تطاحنها مع بعضها ، واحتواء بعض القوى الخارجية لها ، مثل ايران ، وسوريا ، وليبيا ، وتحكمها في نشاط هذه الفصائل الكردية فيما يتفق مع سياسة تلك الدول ، وطبيعة علاقتها مع نظام الحكم في بغداد . هذا بالامانة الى أطراف دولية أخرى تقدم أنواعا من المساعدات الى هذه الفصائل كل حسب اتجاهه الفكري وموافقته مع فلسفه نظام الحكم والاستراتيجية السياسية في المنطقة لهذه الأطراف الدولية . كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الجماعات التي قبلت التعامل مع السلطة سواء بشكل صريح وباعتبارها قد تخلت عن الأهداف القومية التي تعمل من أجلها باقى الفصائل الكردية ، أو كنوع من مداينة السلطة مع بقائها محتفظة بدورها داخل الجماعة التي تنتمي اليها .

ويمكن القول أن هناك جماعتين رئيسيتين ومتنافستين في نفس الوقت ، يقومان بتحمل مسيرة استئناف النضال الذي توقف منذ أن اضطر الملا ممطفي الميرزاني الى مغادرة العراق مع أعوانه بعد توقيع العراق لاتفاقية الجزائر في مارس عام ١٩٧٥ مع ايران . والجماعة الاولى هي جماعة (جلال الطالباني) أحد الزعماء الأكراد المقربين للملا الميرزاني والذي أوفده للقاء الرئيس جمال عبد الناصر والوفود التي كانت تتفاوض من أجل الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في عهد عبد السلام عارف . وهذه الجماعة في الوقت الحالي لا يربطها بنظام حكم الامام الخميني في ايران علاقات ودية اضافة الى أنها تعمل بتنسيق مع أكراد ايران

المناهضين لحكم الجمهورية الاسلاميه بعد أن خلى هذا النظام الايراني الجديد بعوده للاكراد في اقرار حقوقهم القوميہ الكرديہ . كذلك فهذه الجماعه تعمل ضد نظام حكم البعث أيضا بالدرجة الأولى . أما الجماعة الرئسيه الثانيه فهي جماعة أبناء (الملا مصطفى البرزاني) (مسعود - ادريس) والتي عادت أخيرا عن طريق ايران ، والتي تنكر على جلال الطالباني حق الزعامه للنشاط الكردي في الطرق باعتبارهم أبناء الزعيم الراحل الملا مصطفى البرزاني وأولى بالزعامه وهذه الجماعة تعمل بتنسيق مع ايران السلطه ، وتستند كل من الجماعتين على الدعم العشائري الذي تقوم عليه عناصر قوتها اضافته الى التحالفات الخارجيه ، أو الداخليه مع قوى المعارضه المختلفه في العراق .

كما أنه لكل جماعة منطقتها الخاصه لسيطرتها والتي ينبغي على كل مسن الجماعة الأخرى والسلطه أيضا أن تراعى الخط الأحمر الذي يحدّها . ولذلك فحينما قامت ايران باحدى عملياتها الهجوميه على شمال العراق عام ١٩٨٣ بمشاركة من جماعة أبناء البرزاني وبعض أقطاب الحزب الشيوعي العراقي وغيرهم ، هبت جماعة الطالباني ضد هذا الهجوم الذي يقترب من منطقتها مما جعلها تقف في صف واحد مع الجيش المركزي للسلطه ، وهذه من غرائب الأقدار التي أفرزتها حرب العراق وايران . حيث يجد المناوئون للسلطه أنفسهم واقفين الى جانب جيشها في صف واحد ضد العدو المفترق . وكان لذلك أثره الملطف في العلاقات مع السلطه في بغداد كما سوف نبين بعد . وتعتمد كلا من الجماعتين الكفاح المسلح اسلوبا لتحقيق أهدافهما سواء بالاغارة على معسكرات الجيش العراقي والاستيلاء على الأسلحه والمعدات لتوفير احتياجاتهم لاستمرار هذا النشاط ، أو بخطف كبار المسؤولين أو الأجانب العاملين في المشاريع التي تقيمها الدولة في المنطقة اضافه الى الهدف الاساسي وهو قتل أي مسئول عراقي سواء في الحزب أو الدولة وبمصلحة خاصة أفراد الفرقة والأمن العراقي أينما يوجد وذلك كله بغرض اشاعه نوع من القلق والذعر وعدم استقرار للسلطه في المنطقة . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نميز للقارئ الحالة التي كانت تعيشها مدينه مثل السليمانية وهي معقل المعارضه الكرديه للبعث العراقي ومصدر استياء دائم وعدم رضا من قبل صدام حسين حيث كانت السيادة على المدينه تتناوبها الجماعات الكرديه والدوله خلال اليوم الواحد حيث تتوالف فترة الدوله في فرض سيطرتها على المدينه وكذلك الطرق الخارجيه المؤديه لها ابتداء من الحدود الاداريه الأولى المحافظات العماليه بعد بغداد وصاعدا الى أقصى الشمال وذلك حتى الساعه الثالثه عصرا حيث تخضع المنطقة

لسيطرة الميلشيات الجماعات الكردية التي تغير على أي سيارة أو شخص يتحركه خلال هذه الفترة حتى صباح اليوم التالي. وأصبح ذلك ناموساً مألوفاً للجميع ولا تسمع خلال الساعات التالية الا طلقات القناصة أو قذائف الأربع . وهذه الميلشيات التي يطلق عليها (الباشمركه) لديها تعليماتها الصارمة باطلاق النار على أي شخص يتحركه خلال الساعات التي تسيطر على المدينة خلالها . والجدير بالذكر أن هناك نوعاً من التحالف كان قد تم بين بعض أقطاب الحزب الشيوعي العراقي وجماعة جلال الطالباني^٤ الا أنه قد عادت الجماعة وأذاعت من خلال الاذاعة الكردية الخاصة بها في منطقة كردستان أن هناك اثنين من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي قد تم اعتقالهم من قبل الجماعة لتورطهم في مؤامرات مع سلطات الحكم في اميران وأذاعوا بعضاً من الوثائق التي حصلوا عليها في هذا الشأن . وبذلك كشفوا أوراق الشيوعيين في شمال العراق الذين تنذبذب تحالفاتهم مع هذه الجماعة أو تلك على ضوء مصالحهم بالانضمام الى أنهم ، هم أنفسهم منشقين في حزبهم . ولا شك أن الشيوعيين في العراق لا يهدفون من تحالفاتهم مع تلك الجماعات الكردية مساندتها من أجل تحقيق أهدافها القومية وانما هو لقاء مصالح حيث يجتمع كل منهما على شيئاً واحداً هو محاربة نظام البعث في بغداد وأن كان هدف الشيوعيين يتعدى أهداف الأكراد ، الى اسقاط نظام حكم البعث نفسه والاستيلاء على السلطة التي كانت وما زالت وستبقى قطب الرحى الذي يدور حوله الصراع بين البعث والحزب الشيوعي العراقي . ولذلك فنحن نرى أن تحالف الشيوعيين مع الأكراد ، الحالي هو تحالف وقتي مرتبط بالتطرف الذي فرض هذا التحالف وإذا شاء للشيوعيين الاستيلاء على السلطة في بغداد - لا قدر الله - فلن يعترفوا بشيء اسمه المطالب القومي للأكراد . سيفعلون بهم ما يفعله بهم أقرنائهم البعثيين الذين لا يختلفون كثيراً في حجمهم أو فكرهم عن الشيوعيين في شيء . ولعل سجل التحالف الشيوعي الكردي يطوى بين صفحاته العديد من التجارب القاطعة على هذا النهج الذي يصب للشيوعيين التخلي عنه ولذلك فإن جماعة الطالباني بحلفه خاصة كانت حريصة على الانسداد من تجارب الأمس مع كل من البعث والشيوعيين في تعاملاتها معهم كما سوف نبين فيما بعد . ولقد استفادت القيادة العراقية في بغداد كثيراً من التناقضات والتناحرات التي قامت بين الجماعات الكردية وبعضها ، وبين القوى السياسية الأخرى المتحالفة معها من غير الأكراد . ولعبت بها كورقة رابحة بأقصى ما تستطيع .

ونظراً للاستنزاف الذي يعانيه الجيش العراقي نتيجة نشاط هذه الجماعات مجتمعه باختلاف فصائلها فقد أصبح يشكل خطوره أكبر من الخطر الذي يواجهه

قواتها في شمال العراق من جانب ايران . لأنه يمثل خطرا واقميا من قبل جماعات قادره على التحرك والمفاجأه ويحقق ارباكا وبشكل لا تستطيع قيادة تلك القوات التنبا به . ولذلك أصبح الجيش العراقي يحارب على جبهتين الأولى مع ايران وعلى خط مواجهه حوالى ١٢٠٠ كيلوا مترا ، والثانية في الداخل في مواجهة الأكراد وعلى جبهات مقسمه حسب تعدد الجماعات الكردية المناوئه شمال العراق . ولذلك وعندما بدأت ايران في توسيع عملياتها الهجوميه مع بدايه عام ١٩٨٢ على خط مواجهه مع العراق في مختلف الجبهات لاستعادته ما تبقى لها من أرض ، أو فسي محاولاتها الوصول الى العمق العراقي للمركز أو السيطرة على مناطق استراتيجية فيها ، ونظرا للحاجه الماسه للجيش العراقي لحربه الحركه في المناوئه بقواته على الجبهات بنقل تشكيلات من قطاع الى قطاع أى بين الفيلق الأول المتمركز في شمال العراق وباقي الفيلق في الوسط والجنوب حسب مقتضيات وضرورات الموقف العسكري على جبهات القتال فقد وجدت القياده العراقيه نفسها تواجه عمليات عمليات اجهاد لا تحتملها قواتها المسلحة ، فهي كانت تحتاج أحيانا لنقل بعض التشكيلات من أو الى الفيلق الأول في الشمال بسرعه تفرضها ظروف المعارك الطارئه ، قد لا تمكنها أحيانا من توفير عمليات تأمين نقل هذه التشكيلات الفخمه عبر الطرق الماره في المنطقه الشماليه من هجمات (الباشمركه) التابعين للجماعات الكردية المسيطره على تلك المناطق . ولا سيما في الليل مما يعرقل تحركاتها ويسبب لها ارباكا وخسائر هي في غنى عنها في مثل هذه الظروف الحرجه .

ولذلك فقد اتخذ صدام حسين قرارا فرديا يقضى بتسريح الجنود الأكراد الذين أنهبوا مدة الخدمة العسكرية في الجيش العراقي . وكذلك السماح بنقل من لم تنتهى مدة خدمتهم الى مناطق اقامتهم بالمحافظات الشمال . ونضمن القرار أيضا العفو العام عن الشباب الأكراد الهاربين الى الجبال . اذا سموا أنفسهم الى التشكيلات العسكرية الموجوده في منطقتهم وبشرط أن لا يكون الشخص قد ارتكب جريمة قتل ، والمعروف أن الهارب من الخدمة العسكرية في العراق يعاقب بالاعدام . ولكن الأمر قد خلق متاعب لم تكن في حساب الرئيس فعاد محاولا الرجوع عن قراره . فلى لقاء مذاع على شبكات الاذاعة والتلفزيون العراقي بين الرئيس العراقي وعددا من الجنود الأكراد لا يتعدى عدد أصابع اليدين حاول الرئيس العراقي من خلال لقائه بهم نقل رساله الى الشعب العراقي عربا وأكرادا ، ليعلمن بطريقة غير مباشره عن عزمه على سحب هذا القرار وعدم تنفيذه ، فقد اعترف الرئيس العراقي بأنه اتخذ هذا القرار

بدون علم أعضاء القيادة به (*) - وأخذ يبين كيف لا يستقيم الأمر بين أبناء الوطن الواحد إذا طلب كل عراقي أن يبقى في نطاق محافظته عندما يلتحق بالخدمة العسكرية وأن ذلك يعني أن ابن بغداد يريد أن يبقى في بغداد ، وابن السليمانية يريد أن يبقى في السليمانية . في حين أن الأمر يقتضي أن يشارك جميع أبناء الوطن في الدفاع عنه وفي أي منطقة حسب المقتضيات . ولقد كان ذلك يعني بوضوح تام أنه يبعث برسالة غير مباشرة من خلال هذا اللقاء التلفزيوني أو إن شئنا ، الاعلامي إلى الأكراد الملتحقين بالخدمة العسكرية لكي يتوقفوا عن تقديم طلباتهم إلى وحداتهم الملتحقين بها بشأن نقلهم إلى مناطق إقامتهم في الشمال . رسالة أخرى غير مباشرة موجهة إلى باقي الشباب العراقي من غير الأكراد يطعنهم من خلالها ، أنه قد عدل عن تنفيذ هذا القرار . والحقيقة أن القضية لم تستغرق منذ صدور القرار وحتى تجميده سوى أسابيع قليلة . ولكن قبل أن نبحث في دوافع اتخاذ الرئيس العراقي هذا القرار ، نتحسس أولاً رد فعله لدى العراقيين .

فالعرب منهم قد تلقوا القرار بمزيج من الدهشة والحيرة ، وذلك لعدم قدرتهم على إيجاد تفسير لسبورات هذا القرار والحكمة منه . هل المقصود به أحداث نوع من التفرقة بين أبناء الوطن الواحد من حيث إعفاء المتخلفين والهاربين من الأكراد من عقوبة الإعدام في حين تطبق على العرب ، وتسريح من أتم منهم مدة خدمته العسكرية في حين بقاء العرب على جبهات القتال إلى ما شاء الله ، ومنح الأكراد حـق آداء خدمتهم العسكرية في موطنهم في حين يرسل ابن بغداد إلى البصرة وهكذا ١١ ٠٠

أما بالنسبة للقادة العسكريين في التشكيلات وبصفة خاصة المراهبين على جبهات القتال فكان الموقف له أبعاد أخرى ، فانه وبالإضافة إلى الأثر النفسي الحاد السئ الذي ترتب على صدور هذا القرار وتنفيذه بالنسبة للجنود العرب حينما يرون اقربائهم الأكراد يتمتعون بتلك المزايا المفاجئة فإن هنالك عجزاً حاداً سوف يواجهه قادة التشكيلات نتيجة تسريح أو نقل الجنود الأكراد ويقدّر بالآلاف على مستوى الفيلق الواحد مما سوف يؤثر على قدرات واستعداد تلك التشكيلات لمواجهة متطلبات المعارك اليومية مع إيران . أما بالنسبة للأكراد فمع أنهم لم يخضعوا وقتاً في الإفاده من الفقرات الخاصة بالتسريح والنقل إلى مناطقهم ومع مشاركة أخوانهم العرب في نفس موقف الدهشة والحيرة من القرار لكن بقي لديهم حالة ارتياح بشأن الفقرة الخاصة بالمعفو العام عن الهاربين منهم الملتحقين

(*) - وهذه معلومه تعطى للقارئ خلفيه عن اسلوب ادارة الحكم الفردي في العراق .

بالجبال وتسليم أنفهم الى الوحدات العسكرية الموجودة في منطقتهم لتأدية مهمة خدمتهم فيها .

وبرغم أنه خلال الأيام الأولى للقرار تقدم فعلا أعداد كبيرة منهم الى قيادة الفيلق الأول . الا أن العملية بدأت في التقليل بعد أن بدأت قيادات الحركة الكردية تتدارس الأمر وتعطي تصوراتها والتي تشير جميعها الى أن هناك شرك أعده صدام حسين من وراء هذا القرار . ولعل قيام صدام حسين نتيجة هذا الوضع الشاذ الذي خلقه القرار بشأن العجز الذي سيحدث في القوى البشرية للتشكيلات المختلفة خارج المنطقة الشمالية والحالة النفسية التي خلفها القرار بين الجنود من غير الأكراد بأعداد هذا اللقاء التلفزيوني مع بعض الجنود الأكراد ، ليسحب قراره . كان أمرا ضروريا لتدارك الموقف . وان كان لا يستبعد أنه كان عازما على اتخاذ القرار بمفهومه فردي أو تعمد الإحياء بذلك ، لكي يقوم بحبه مرة أخرى في التوقيت الذي حددته هو مسبقا بعد أن يكون قد أدرك بالقرار مقصده ، وليس لهذه القرارات الشاذة وجهها للفراخ باعتبارها ليست جديدة من نوعها في ظل الحكم البعثي في العراق ، فقد سبق أن أصدر بهانا قال فيه : " ان المعركة بحاجة الى المقاتلين ممن هم أكبر من ستين سنة " ولم يحذف حتى الآن حكمه هذا البهتان والذي سنعرض له فيما بعد .

وإذا كان لي أن أبحث عن تفسير لهذا القرار ودوافعه لدى القيادة العراقية وعلى ضوء ما كان يهيم به المواطن العراقي عربيا أو كرديا ، فأولا : لا يستبعد أن يكون من دوافع منح الأكراد البارزين الى الجبال - العفو العام - هو تحقيق أمرين في وقت واحد أولهما توجيه ضربة قوية لقادة الحركات الكردية التي تستند على هؤلاء الشباب في مزاوله نشاطها العسكري ضد السلطة وجيشها . حيث يعمل جميع الأكراد البارزين ضمن المليشيات التابعة لهذه الجماعات في الجبال ، وبذلك تتمكن القيادة العراقية من اضعاف هذه الجماعات في أهم عناصرها . ولا شك أن التحاق الشباب الكردي بوحدات عسكرية تقع في منطقتهم الكردية سوف يشجعهم على النزول من الجبل والتخليص من حياة المطاردة من قبل السلطة التي كانت تعيشها بعيدا عن أهلها في القرى والمدن ، أما الأمر الثاني : فإن التحاق هؤلاء الأكراد بتشكيلات الفيلق الأول في الشمال وغيره من الوحدات ، سوف يوفر للقوات المسلحة العراقية مصداقا ضخما من الأفراد يعضها عن خسائرها اليومية على جبهات القتال ويمكنها من نقل الجنود العراقيين الغير أكراد الى تشكيلات أخرى تحتاج استكمال مراتبها من الأفراد أو في تشكيل وحدات عسكرية جديدة تستلزمها ظروف الحرب مع الاستفادة من عنصر الكفاءة القتالية لهؤلاء الأكراد في تلك المنطقة التي يجهدون القتال فيها .

ثانيا : ان تجميع الجنود الأكراد في منطقة كردستان وسواء في تشكيلات الفيلق الأول أو غيره من الوحدات المنفصلة . سوف يجعل معظم أفراد القوات المسلحة العراقية في المنطقة الكردية من الأكراد . مما يجعل زعماء الجماعات الكردية يواجهون موقفا حرجا أمام الشعب الكردي في حالة التفكير في الاغارة على هذه التشكيلات أو أي تحركات عسكرية للوحدات التابعة لها . وبذلك تضمن القيادة العامة للقوات المسلحة عملية تأمين هذه التشكيلات والى حد كبير من عمليات (الباشمركة) الكردية .

ولا سيما أن الاستنزاف الذي كانت تعانيه تلك التشكيلات من هذه العمليات كان يؤثر كثيرا على حاله النفسيه للجنود العراقيين من غير الأكراد الذين يواجهون الضربات من الخلف ويفضلون الخدمة على جبهات القتال مع ايران بعيدا عن المنطقة الكردية . فلقد كانت أحيانا الظروف تقتضي أن يطلب الفيلق الاول من القيادة العامة في بغداد ارسال حملات عسكرية من بغداد أو من أي فيلق لتأمين احدى المناطق التي يواجه التشكيل المتواجد فيها متاعب من هذا القبيل ، أو لتأمين تحركات القوات من الشمال الى أي جبهة أخرى وبالعكس بسبب ظروف عاجله قد تتطلبها مراحل سير العمليات على الجبهات مع ايران لمعاونة هذا التشكيل أو ذاك في أعمال القتال مع احدى التشكيلات في جبهة أخرى . ولقد حدث خلال صيف عام ١٩٨٢ أن قافلة عسكرية كانت تتحرك على احدى الطرق في الشمال فتمرضت لها جماعات (الباشمركة) وقامت بعملية هجومية خاطفه وعلى أثرها تم ارسال مجموعات من الصاعقه من الفيلق الرابع وقوات أخرى معاونه لتحاصر القرية التي وقعت عليه الاغارة بالقرب منها وتم ترحيل كافة أهلها شيوخا وأطفالا ونساء الى جبهه غير معلومه في العراق عقابا لهم على شيء لم يقتربوه علما بأن الجماعه التي قامت بالعملية ليست من الجماعات التي تتبعها هذه القرية وانما من جماعه أخرى . (*)

ثالثا : لا يستبعد أيضا أن يكون من أهداف هذا القرار ، الحصول على معلومات وافر من الأكراد العائدين من الجبال عن قياداتهم وأسرار تنظيماتهم وكل ما يهم عنهم ، وسواء تم ذلك بالترغيب أو التهريب طالما أصبحوا في أيدي السلطة . مع ما سوف يوفره ذلك من أحكام السيطرة على هؤلاء العائدين بعد أن كانوا تحت أمرة

(*) - لن يتسع المقام لسرد الوقائع التفصيليه للمعامله اللإنسانيه التي تتعرض لها الأسر الكردية في مثل هذه الحملات الشره وتجردهم من كل ما يملكون من أراضي وأموال بل ومن انسانياتهم أيضا .

زعمائهم الأكراد . اضافة الى كونهم أفراد مقاتلين من الدرجة الأولى ولا يحتاجون الى
عناء وجهد التدريب .

رابعا : لقد أفرزت عمليات الدفاع عن المنطقة الكردية عندما تعرضت للهجوم
الايرائى الذى شارك فيه جماعة أبناء البرزاني ، أن الأكراد وحدهم هم القادرين على
مواجهة مثل هذه العمليات التى تتم فى مناطق جبلية وعرة لا يتسنى لغير أبناء
المنطقة الكردية القتال فيها لما لديهم من خبرة خاصة وكفاءة عالية فى القتال فى
هذه المناطق التى يحفظونها جيدا وبالتالي سيكونون أقدر على حماية منطقتهم من
أى اعتداء ايرانى مع امكانية التصرف والتعامل مع الجماعات الكردية الأخرى التى تدعم
هذه الاعتداءات . ولا يغوتنا هنا أن نشير الى مطلب الأكراد القديم والذى لم يتخلوا
عنه حتى اليوم فى تكوين جيش خاص بهم للدفاع عن منطقتهم . ولعل اعطائهم
فرصة الخدمة فى الجيش ، فى داخل منطقتهم سيكون نوعا من المداعبة للزعماء
الأكراد الذين نادوا بهذا المطلب .

- الاتصالات بين زعماء الأكراد والمسلطة :

جرت خلال عام ١٩٨٢ اتصالات بين كلا الطرفين وأرسلت القيادة العراقية وفدا
يضم بعض الوزراء الأكراد الى مدينة السليمانية حيث عقدت لقاءات مع بعض الشخصيات
البارزة على الساحة الكردية ولم يمثل الحركات الكردية بشكل رسمى أحد من بينهم
ولقد قدم الأكراد مطالبهم بعد ذلك والتى أخذت فترة طويلة فى دراستها والتفاوض
بشأنها بين الحكومة فى بغداد وممثلى الأكراد الذين كانوا على اتصال بهم . وكان
أول ما تم الاتفاق عليه ، هو اعاده الحالة الطبيعية لمدينة السليمانية وقد تلقى
أبناء المدينة هذا الاتفاق بسرور بالغ . وعادت فعلا الحياة للمدينة واختفت
تقريبا مظاهر العنف منها توطئة لاعداد الميغى النهائية للاتفاق والتى طالما
انتظر الشعب العراقى عربا وأكرادا صدورها لتخفف عن صدر العراق كابوسا عنيفا
اسمه المشكله الكردية يعانى من أثاره كل من العرب والأكراد . ولكن يبدو أن
المفاوضات قد أخفقت فى النهاية ومنذ عام ١٩٨٢ وحتى اليوم لم نسمع عن بوادر
تشير الى شئ من هذا القبيل . ولقد تردد أن بعض زعماء الجماعات الكردية
المتفاوضه كانوا فى حاجه وقتها الى تسويه وتدبير أمورهم وبشكل لا يعرضهم
لمواجهه متاعب مع القيادة السورية حيث يتواجد الكثير من العائلات الكردييه
فى سوريا والتى يسود جو من العداء بينها وبين القيادة العراقية . وقد لا يسروق
لها أن تسهر الأمور بغير رضائها ، وكما تفعل مع الفصائل الفلسطينيه الآن والسنى

تعمل بمساندتها • وقد يولد لهم ذلك العديد من المتاعب التي ستؤثر على الحركة الكردية وأبرزها محاولة اقدام سوريا كماداتها على تأليب الفصائل الكردية على بعضها • كما تردد أن السلطة البعثية في بغداد قد قامت وخلال فترة المفاوضات وفي مرحلتها المتأخرة باعتقال بعض من زعماء الأكراد والشخصيات البارزة في الحركة ، واعتبره زعماء الأكراد نوعاً من الفدر من جانب البعثيين ليس جديداً عليهم •

الآن الأسباب الرئيسية في نظرنا والتي كانت لها دورها في عدم الوصول الى اتفاق بشأن القضية الكردية بين البعث وزعماء الحركة الكردية هي ذاتها الأسباب التاريخية المتعلقة بقضية توافر الثقة بين الطرفين ، وطبيعة مطالب الأكراد •

إن قضية عدم توافر عنصر الأمان لكل طرف تجاه الآخر وافترض احتمال قيام أحدهم مستقبلاً بالعودة للفساد هو أمر يسيطر لا شك على تفكير الطرفين • فالبعث العراقي يفترض أن الأكراد يمكن أن يقومون مستقبلاً ، وإذا توافرت لهم الظروف الملائمة ولا سيما من خلال ظروف الحرب مع إيران ، على القيام بحركة انفصالية بالمنطقة عن باقي العراق • كما أن استمرار لجوء الشيوعيين الى المنطقة الكردية ووجود تحالفات بينهم وبين الجماعات الكردية أمر لا يروق للبعث في بغداد ويتوجس دائماً وأبداً من وراء وجودهم في الشمال خيفة وارتياحاً •

وان كان في رأيي موضوع اقدام الأكراد على الانفصال باقليمهم عن العراق ، هو أمر بات مستحيلاً في ظل الحقائق السياسية الموجودة في المنطقة ، فإن قيام دولة كردية على اقليم كردستان العراق اليوم ، سيجعلها جسماً غريباً محاطاً باعدائه من كل جانب • فالسلطة الإيرانية لن تقبل بدعم مثل هذا الكيان لأنه سيمثل نكوة لحركة قادمة على الجانب الآخر ، وفي منطقة أكراد إيران ، وإن كانت إيران تدعم بعض الجماعات الكردية ضد السلطة في بغداد فإن ذلك هو أقصى ما يمكن أن تسمح به • كوسيلة من وسائل إدارة مراعاة مع البعث في العراق ، وهو نفس الأمر بالنسبة لتركيا فهي لن تسمح بوجود كيان مستقل على حدودها ليزيد من طموح أكراد تركيا على الاقدام على نفس الخطوة حتى ولو كان بالانضمام الى ذلك الكيان في وحدة سياسية متحدة • ولذلك وكما بينا ، فإن تركيا تعمل بتسويق تام مسع السلطة في بغداد لضرب أي تنسيق بين أكراد تركيا والعراق حتى ولو لزم الأمر دخول الأراضي العراقية لتعقب هذه الجماعات كما حدث بالفعل ولا نعتقد أن زعماء الحركات الكردية يجهلون هذه الحقائق الواضحة • لأن دولتهم ستكون هشة

وضعيفه ولن يكون لهم معبرا أو جسرا للاتصال بالعالم الخارجى عن طريقه لان حدودهم محاطة بأنظمة ستعمل على قتل دولتهم الوليدة فى المهد .

على الجانب الآخر - فان الأكراد بدورهم وعلى ضوء تجاربهم السابقة ولا سيما خلال معاركهم مع السلطة عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وبعد اتفاق مدام حسين مع الشاه فى مارس ١٩٧٥ وما ترتب عليه من توجيه الضربة المجهضة للحركة الكردية فى الوقت السذى كان يوسع التفاوض معهم للوصول الى صيغة اتفاق ترضى الطرفين قد فلقوا الثقة فى امكانيه التزام البعثيين معهم بشئ يتم الاتفاق عليه ولعلمهم يفضلون الانتظار الى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية .

ويقول الأكراد أنهم كلما زاروا مقابر شهدائهم فى الأعياد والمناسبات وشاهدوا هذه الآف من ضحايا حرق القرى والاعدامات بالجملة لا ينسوا أن ذلك كان على أيدي البعثيين وحيث كان مدام حسين نفسه يشرف على ادارة المذبحة ضدهم .

فلا مجال عندهم لكلام عن الثقة فى أى اتفاق مع البعث فى بغداد . لقد كانوا فى بغداد يقيمون ، درجة ولاء العراقيين الحزبيين بمدى استعدادهم للدخول الى المنطقة الكردية للعمل هناك ضمن أجهزة الدولة . ويشترط لى يرقى الحزبى الى درجة عضو (رفيق حزبي) فى حزب البعث أن يجتاز فترة (٦ شهور) يحمل خلالها السلاح ويقاتل ضد الحركات فى المنطقة الكردية حتى يثبت أنه جدير بحمل هذه الدرجة الحزبية . اذا فان قيادة البعث فى بغداد فى نظرم تزكى روح الكراهية الى حد القتل بين أبناء الوطن الواحد مع بث روح التفرق بين العربى والكردى ، وكما تفعل الآن بين أبناء العراق الذين يمتسون الى أصول ايرانية وغيرهم .

أما عن المطالب الكردية التى قدموها الى السلطة خلال المفاوضات التى جرت بين الطرفين فيمكن القول أنها ليست بجديدة كثيرا عمداً تقدم به جلال الطالبانى نفسه فى عهد عبد السلام عارف عندما كان الملا مصطفى البزائى يقود الحركة ، ورفض معظمها عبد السلام عارف . ويمكن ايجاز نقاط الاختلاف على ما يلى :-

(١) - المطالبه بشمول منطقة الحكم الذاتى بكافة المحافظات الشماليه الكردية مع احتفاظها بالمناطق النفطية الموجوده فيها لتكون مصدرا لتمويل الذاتى للمنطقة باعتباره ثروات خاصة بالاقليم .

(٢) - استقلال المنطقة بشئون الدفاع بتكوين جيش كردى يمارس مهامه تحت قيادة ضباط أكراد يختارهم زعماء الحركة وليسوا من الذين ترشحهم السلطة

في بغداد من الأكراد الموجودين في القوات المسلحة العراقية الآن مع استقلال المنطقة في شئون الأمن والشرطة دون سيطرة العنصر العربي في هذه الأجهزة .

(٢) - وقف عليه التبعيت التي تقوم بها القيادة العراقية في المنطقة بغرض اقتناء الأكراد لحزب البعث باستخدام طرق الترغيب والترهيب .

هذا بالطبع اضلحه الى مطالب أخرى ليست محل خلاف كبير بينهما مثل قضايا الثقافة والتعليم واللغة الخ .

ويمكن القول مرة أخرى أن أي من الطرفين لم ينس مساوي الآخر نحوه ، لقد زرع البعثيون روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد وأصبح المواطن العراقي فيير الكردي يلعن الكردي في نفسه ، ذلك الانسان الذي لاكي أبناء المحافظات فيير الكرمية على يده القتل خلال حربهم عام ١٩٧٤ .

وها هو اليوم يضربه من الخلف وهو يقف ليقاقل على حدود العراق مع إيران في منطقة كردستان . دون أن يلهم أبناء القضية والأسباب التي أدت الى هذا الوضع الغريب والشاذ بين شعبي العراق .

أما في الجانب الآخر ، فالأكراد لا ينسوا ما حل بقراهم وبمزارعهم التي كانت تنتج أجود أنواع الفواكه والخضر ، الشمال الذي يقال عنه جنة العراق لقد حرقست القنابل خلال عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ كل شيء . والأبناء خرجوا الى الحياة وليس لهم من هدف سوى الثأر لأبائهم وأهلبيهم الذين قتلوا في حرب إبادة طالمة بدأت منذ عهد عبد السلام عارف ووصلت ذروتها في عهد البعث وعلى يد صدام حسين . إضافة الى ذلك فان التفرقة العنصرية قائمة بين أبناء الوطن الواحد . في الوطائف - فسي التعليم - في كل شيء وعمليات الانتقام والتكميل والتجبير ، للأسر الكرمية الى مناطق محروية في أقصى العراق وأبناء بعيدا عن منطقة كردستان ، تسير على قدم وساق بينما يتم إبدالهم بأسر أخرى عربية لتسكن في قراهم التي نقلوا منها عنوة . بل أن هذه الأسر العراقية غير الكرمية ، التي تنقل الى المنطقة الكردية أصبحت تواجه بغيرها الرعب والقلق . لأن ميليشيات الأكراد لن تجعلها تنضم بموطن ليس موطنها وهذا بكثير بشأته ووليات عن وقائع مشيرة . تسبب في وقوعها وإحداث أضرارها الخطيرة في نفوس أبناء العراقي عربا وكردا تحكم البعث في بغداد .

قانون الحكم الذاتي الصادر في مارس ١٩٧٤ :

يبقى أن نتكلم عن النتائج التي أفرزها تطبيق هذا القانون الذي يعتـمـره

لقد حققت الحكومة العراقية البعثية انجازات فعلية في منطقة الحكم الذاتي ولكن الشعب الكردي لا يريد الخبز دون أن يكون قادرا على مضغه ، كما أنهم يريدون أن كل ما يتم بنائه في المنطقة لن يعرض الأكراد عن قراهم التي احترقت وأبناءهم الذين قتلوا أو شردوا نتيجة العمليات التي قام بها الجيش العراقي في الشمال كما أنه لا يقارن بالعاشدات التي تحمل عليها الحكومة المركزية من حقول النفط والشمس للبلد الموجوده في منطقتهم .

أن تفهم تجربه الحكم الذاتي في منطقة كردستان بالعراق تلطع بأن هناك تغييرات كثيرة ينبغي اجرائها ، وليس عيبا أن يعاد النظر في قانون أو نظام يطبق لأول مرة وفي ظروف مثل تلك الظروف الحاسه التي طبق فيها القانون . (ويمكن القول أن مؤسسات الحكم الذاتي هناك غير نشيطه ولم تتطور وأنه يسودها المثلل الاجتماعي والفجوات الاقتصادي التي تستلزم حلا سريعا ومن منطلق مبادئ وانشاء سليم . وأن ذلك مرهون بالدرجة الأولى بتطوير الممارسات الديمقراطية ...

ويكفي العراق ما تعرض له في السنوات الماضية من ظروف استثنائية وممن حزازات في المنطقة الكرديه خاصه وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد رفع من شأن تأسيس شعار اقامة الوحدة الوطنيه على أساس الاتحاد الاختياري والمساواة بين القوميتين العربيه والكرديه في العراق (١) .

ويبقى أن نضيف أن حل المراع أو النزاع العراقي الإيراني ، لابد وأن يتضمن بين طيات أوراقه ، الورقه الكرديه والا سيبقى هناك فتىلا ينتظر لحظه اشتعاله .

وننوه الى ان معظم الزعماء الأكراد ، الآن سواء في العراق أو تركيا أو إيران قد تأثروا كثيرا بالفكر الشيوعي الذي ترك بصماته على فكرهم السياسي ، ويربطهم بالاتحاد السوفيتي علاقات مودة وتفاهم . كما أن الكثير من المنظمات الكرديه استطاعت أن تحصل على منح دراسيه في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكيه لابناء المناطق الكرديه في الدول الثلاث ، اضافة الى امكانيه الحصول على دعم سوفيتي يأتيها بصور أخرى مختلفه حسب اختلاف أنواع هذا الدعم ، فليس خافيا أن من بين هذا الدعم - يأتي السلاح - والتدريب على حرب العصابات . وإرسال الخبراء السوفيت الى المناطق الكرديه للإشراف على بعض نواحي التدريب . ولذا كانت كل من الدول الثلاث قد أخذت احتياطاتها الكافيه بعدم السماح للحركات الكرديه المتواجده

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - مشكله الاقليات في الوطن العربي

في أراضيها بالاقدام على خطوه انفصاليه عن هذه الدول ، فان هناك دولة قريبه من المنطقة هي الوحيد (٥) التي تستطيع أن تصجع على هذه الخطوه ، وتدعمها في سبيل توحيد المناطق الكرديه في دول المنطقة في كيان واحد مستقل ، وهي تستطيع أن تختار أنسب الجماعات في الدول الثلاثه التي تهيأت لها الظروف الداخليه لتقدم على الخطوه الأولى في هذا الاتجاه ووقتها سيمح العالم على خطوه ثانيه وثالثه في باقى الدول ليهلثموا بها تبلى من مناطق كرديه تقع هناك على أطراف الاتحاد السوفيتى أنزبيجان وأرمينيا السوفيتيه - ووقتها لن تستطيع أى دولة من الدول الأم أن تقف أمام العملاق الأحمر وستندم أنظمه الحكم فيها أنها فوتت على نفسها الفرصة وببهدا لصيانته أراضيها والاحتفاظ بشعبها " فالتحرك الكردى الجديد يؤكد على أن جزوة المقاومة لم تضمن بين الأكراد بل تلحق باحراق المنطقة وتجيورها لكى تزداد الحرائق في تلك المنطقة الحساسه من العالم ، فإذا كان الاستعمار قد زرع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لتكون لغما في المنطقة - فقد قسم كردستان ووزع شعبها بين دول تركيا وايران والعراق وسوريا حتى يكونوا قنابل موقوته يسهل تفجيرها عند اللزوم حينما تختل الموازين الدوليه - ألا أن الاتحاد السوفيتى يبدو أنه سيمتعلها ضدهم .

فالأكراد على مفترق الطرق الآن فاما أن نساعدهم ، بحل مشاكلهم حتى ولو بمنحهم الحكم الذاتى والا فلننتظر قربها حتى تعلن حركات التحرير الكرديه الشعبيه دول ماركسيه في تركيا وايران والعراق " (١) .

وبعد فلنلنأمل أيضا أن نكون قد ساهمنا في هذا الفعل بالقاء البشير من الضوء على الأكراد والمشكله الكرديه حيث نادرا ما تتناول الصحف العربيه شيئا عنهم ، وهم جزءا من سكان وطننا العربى ، وأصحاب قضيه قوميه عادله تحتاج فقط الى آذان صاغيه وعقل متفتح والآسوف نكون كمن يصر على دس رأسه فى الرمال بحسب :
وسيقبل الانسان العربى يلتقط الانباء المتعلقه بأحداث بلخه عن طريق أجهزة الاعلام الأجنبية في قل التعظيم الذى يسود الاعلام العربى ، ومثلنا على ذلك هنا ما ت قلته وكالات الأنباء الاجنبيه ، وإذاعة لندن في ١٢/١/١٩٨٦ ، نقلنا عن تقريرها للمنظمه العالميه لحقوق الانسان بشأن طلب المنظمه من العراق التحقيق في صحة واقعه

(١) - جريده حزب الوفد المصري ١٣/٩/١٩٨٤ .

(٥) - أقصد بها الاتحاد السوفيتى .

إطلاق السفنات العراقية النار واعداد ٢٠٠ كردي في (السليمانية) خلال الشهرين السابقين لذلك التاريخ ، وكذلك ما أفادته تلك الوكالات من وقوع مظاهرات في المدينة أطلقت النار أيضا على المشتركين فيها .

وانه لا يهوتنى قبل أن أبرح هذه الصفحات بعد أن فرغت من حديثي عن الأكراد الآن أعود وأذكر بالتواجد المصري في دائرة النزاع القائم بين الأكراد والسلطة في بغداد وذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وأستطرد لأبوء الى أن حجم التواجد المصري الحالي رسميا وشعبيا في الساحة العراقية اذا ما ربطناه بحجمها والدور التاريخي الملحق على عاتقها بالنسبة للعالم العربي عموما وتأثيرها وتأثرها بما يقع من أحداث ، ويدب من مراعات سواء بين وحداته أو في داخل الدولة العربية الواحدة ، أقول ذلك التواجد المصري الحالي على الساحة العراقية ان صح هذا التعبير فهو تواجد غير كافٍ لتغطية تلك الساحة طالما لا يوجد دور لهذا التواجد في اصلاح ذات البين ، ما بين الزعماء الأكراد والسلطة الحاكمة في بغداد . لان مصر هي الدولة الوحيدة المؤهلة لهذا الدور دون أن يكون هناك شبهة شكوك في احتمال انحيازها أو تعاملها مع هذا الطرف أو ضد ذلك لأن مصلحتها اساسا هي في التمسك الجرح الذي ما زال ينزف منذ عشرات السنوات في شمال العراق وبالتبعيه في جسم الوطن الأم - العراق . ولذلك فان فتح الباب أمام الزعماء الأكراد ليعرضوا قضيتهم أمام مصر وهو أمر لا نعتقد أن قيادة البعث في العراق سوف تحتفظ بشأنه لأنها بدورها تعاني بذات القدر الذي يعانيه الأكراد من استمرار هذا الجرح ينزف . ولكن في هذه الحالة على الأكراد أن يوحّدوا صفوفهم ويتحدّدوا من الانتماءات الخارجية ، ليكون انتماءهم فقط للعراق وليس ليران أو ليبيا أو سوريا أو غيرهم . وعلى أبناء البرزاني أن يخلصوا أيديهم في أيدي الطالباني وزملائهم الآخرين في الحركة . كما ينبغي أن يكون مفهومنا لدى الجميع أنه لا مصر ولا أي دولة عربية أو إسلامية تستطيع أن تقبل بأي وجهه نظر كردية تدعو الى الانفصال عن الوطن الأم العراق . وأن مثل هذه الدعوة في حد ذاتها هي دعوة للانتحار من قبل الشعب الكردي لسبب وجيه سبق أن أوضحناه وهو أن أي دولة من الدول المجاورة للعراق والتي يعيش على أرضها أكراد لن تقبل بمثل هذا الوضع حتى لا تتقلل هذه الحالة الى أرضها لتهدد وحدة البلاد . كما أن وجود كيان سياسي مستقل لأكراد العراق سوف يجعل منافذ اتصالهم بالعالم الخارجي تمر عبر تلك الدولة التي كما قلت لن تنظر الى هذا الوضع بارتياح مهما كانت علاقاتها سيئسة بنظام الحكم القائم في بغداد ، وبالتالي ستكون مصالح وأمن ذلك الكيان السياسي الكردي الجديد تحت رحمة تلك الدول المجاورة وهي (سوريا وتركيا وإيران) وستكون تلك الدول قاهرة على خلق متاعب عديدة لاستقرار النظام في الدولة الوليدة .

القسم الثاني

طبيعة نظام الحكم السياسي في ايران والعراق

الفصل الأول

طبيعة نظام الحكم في ايران

ايران دولة متعددة القوميات ، فيوجد فيها الفرس وهم يشكلون حوالي ٤٠ ٪ من مجموع شعبها يليهم الأكراد والبلوش والمغرب والأتراك والأذربيجان . وهذه القوميات على تعددها يكاد يوحد بينها عامل الدين حيث يشكل المسلمون الشيعة النسبة الغالبة بينهم وهو الوضع الذي يشابه ما عليه الحال في العراق . ولكن يلاحظ أن مدى تقبل الشعب العراقي لفكرة اقامة نظام حكم اسلامي على غرار ما هو قائم في ايران واستنادا الى نظريه ولاية الفقيه ، هو أمر قد ضعف كثيرا نتيجة الآثار البالفة التي تمكن الحكم البعثي من إحداثها في نفوس الشعب العراقي وأفكار الأجيال الجديدة خاصة مما جعل إسعاد كل من الشعبين لتقبل هذه الفكرة يختلف على ضوء هذه الحقيقة وذلك على الرغم من حياة الاباحية التي سادت في المجتمع الايراني خلال عهد نظام حكم الشاه . الا أن ذلك لم يؤثر على النزعة الدينية المتوطنة داخل عقول ونفوس الايرانيين بالشكل الذي حدث في العراق ، في هذا الاتجاه . وظل الانسان الايراني برغم كل مظاهر الفجور والعريضة التي عاشها الشباب الايراني في العهد السابق ، ما زال لديه الاستعداد للخروج من هذه الحالة المؤقنة اذا ما وجد الأرضية الاجتماعية التي تمكنه من التخلي القوي عن تلك الممارسات الدخيلة على طبيعة المجتمع الايراني الشيعي التي جاءت نتيجة دخول مظاهر الحضارة الأوروبية بما تحمله من مقومات الانحراف والانحطاط الخلقي والاباحية التي تتعارض مع الفكر الاسلامي عموما ، واذا ما وجد الأيدي التي يستطيع أن يثق في قدرتها لتأخذ بيده . وهذا ما حدث بالفعل حينما وصل الامام الخميني الى مطار طهران قادما من باريس حيث منفاه الاختياري واندفاع الملايين من الشعب الايراني لاستقباله والاعلان عن تأييدها لحركته والأفكار التي أعلن عنها قبل مغادرته فرنسا ، فقد رأوا فيه الشخص الذي كانوا ينتظرونه لانقاذهم من بحر الضياع الى بر الأمان ، فذلك الاحساس الذي تولد عند هذه الملايين التي اندفعت لاستقبال الامام العائد ، لم يكن لحظتها ذو ارتبطات بقضية انتظار الاملاح السياسي والخلاص من وطأة حكم الشاه وقوته عليهم بقدر ما كان ارتباطا بقضية الاملاح الاجتماعية والتخلص من الضياع الذي كان الشعب

الایرانی يعيشه تحت حکم الشاه •

وان كنت لا أدري ماذا يقول الشعب الإيراني اليوم وخاصة الشباب بعد مرور هذه السنوات على قيام الثورة الإسلامية في إيران وفي ظل نظام حكمها ، هل تحقق للشعب الإيراني آماله في الملاح السياسية والاجتماعي ، أم أن الحرب العراقية الإيرانية قد حجبت وحالت دون أن يجنى الشعب الإيراني ثمرة ثورته الشعبية وتأييده لمن رأى فيهم الأمل في قيادة المجتمع الإيراني إلى حيث كان ينبغي أن يحققه • وعلى أي الأحوال فإن المشاعر التي كانت لدى الإيرانيين خلال الأيام الأولى للثورة ، تعطينا صورة عن الاستعداد الطبيعي والخاص الموجود لدى الإيرانيين بمحدد قضيه تقبل إقامة نظام حكم إسلامي ، لموافقة ذلك مع طبيعته هذا الشعب العقائدي ونظرت له رجال الدين بصفه خاصه • وهو أمر أشك تماما في مدى مطابقته مع واقع الحال في العراق اليوم •

ونظرا لأن كثيرا من الكتابات التي تناولت موضوع الثورة الإيرانية قد تعرضت بقدر لا بأس به من الدراسة والتحليل للحياة السياسية في إيران والتغيرات التي لحقت بها حتى قيام الثورة الإسلامية في فبراير ١٩٧٩ ، في حين لم تتعرض غالبية هذه الدراسات لمسألة تقييم نظام الحكم في العراق بالمقابل وخاصة عن الفترة التي تبدأ من سنة ١٩٧٩ البعثيين على السلطة في بغداد في يوليو ١٩٦٨ وحتى الآن ، بل أن ما جاء من كتابات عن نظم الحكم في الدولتين وخاصة ما صدر بشأن حرب الخليج عموما ، قد أعاض في الحديث عن إيران وما سوى الحكم الجديد هناك ، في حين تجنب طرق موضوع الحياة السياسية وطبيعة نظام الحكم في العراق • مما حرم القارئ العربي من الوقوف على حقيقة الأوضاع السياسية في العراق ، أضافه إلى عملية التعقيم الإعلامي التي شارك فيها للأسف الكثير من أصحاب الأقلام والمسؤولين الرسميين في الوطن العربي • لذلك فقد آثرت أن يكون تناولي للحياة السياسية في إيران موجزا بقدر الامكان لسبق تغطيته من جانب الآخرين في حين توسعت بعض الشيء فيما يتعلق بالعراق وفي حدود ما تقتضيه خطه البحث في معالجة موضوع الكتاب • وفي الحقيقة ، أن التاريخ السياسي لإيران كان وما زال يشهد بالدور المتميز لرجال الدين على ساحة الأحداث الداخلية في إيران وبشكل لا تجسده وبنفس الصورة في الدول التي يمثل شعبها غالبية من المسلمين الشيعة مثل العراق أو في الدول الإسلامية بصفه خاصه • وأيا كان ذلك الدور مغيرا أو كبيرا بالنسبة لرجال الدين في إيران ، فإنه قد أخذ مع مرور السنوات الأخيرة لحكم الشاه يأخذ لنفسه حجما مؤثرا و متميزا بين قوى المعارضة الإيرانية المختلفة والتي أن تبلورت حركة رجال الدين مؤخرًا وبشكل خطير وفعال مما جعل

كافة القوى السياسية الأخرى على الساحة الإيرانية وباختلاف اتجاهاتها السياسية والفكرية والعقائدية ، تعجز عن أحداث ذات التأثير الذي استطاعت قوى رجال الدين وأتباعهم أحداثه في إيران عند وصول الخمسين من باريس إلى طهران ودرجة أن قوى البطش والهيمنة على الشارع الإيراني من المؤسسات الأمنية المختلفة التي كان الشاه يعتمد عليها في السيطرة على أي حركة تعكر صفو الحياة السياسية التي أرادها لإيران ، قد أصبحت في حالة تحجيم تقريبا . بينما اتخذ الجيش هو الآخر موقف الحياد ولم يتدخل . وذلك كله سهل على ميليشيات الثورة الإسلامية السيطرة على مقاليد الأمور في إيران . وكانت حركة رجال الدين في بدايتها تتمثل في الاعتصام في المساجد فينضم اليهم الألوف من أبناء الشعب الإيراني ، ثم أخذت شكل المظاهرات الواسعة والتي كان يحدث خلالها الاصطدامات مع السلطة . ولعل أبرز حركات رجال الدين أثرا في الحياة السياسية في إيران تلك التي حدثت عام ١٩٠٦ والتي قادوا فيها الآلاف من الإيرانيين للمطالبة بتطبيق (العدالة والشريعة الإسلامية) ، والتي اضطرت مظفر الدين شاه في أعقابها إلى تشكيل حكومة دستورية ، وتكوين مجلس وطني منتخب قام بصياغة أول دستور في تاريخ إيران الحديث . ويمكن اعتبار تلك الفترة من تاريخ إيران هي البدايات الحقيقية للمواجهة بين رجال الدين والسلطة . ولا شك أن المكانة الخاصة التي يمثلها رجال الدين الشيعة لدى الإيرانيين هي المعول الأساسي في جعل حركة رجال الدين ليست معزولة عن الشعب ، وهذا ما يميزها كما قلنا عن أي مجتمع إسلامي آخر . مما جعل حركتهم على الساحة السياسية قادرة على أن تجرف أي تيار سياسي لأي من القوى الأخرى على الساحة الإيرانية لصالحها ، وهو أمر مرتبط أساسا بعدة مفاهيم مرتبطة بمقيدة الشيعة ومكانة الأئمة عندهم كما قلنا وما يستتبعه من وجوب الطاعة الكاملة للإمام أو من يمثله (نائبه) باعتباره معموما من الخطأ .

ومنذ قيام المجلس النيابي والحكومة الدستورية في عهد (مظفر الدين شاه) بدأت السلطة توسع من دورها في المجال الاقتصادي في البلاد على حساب البرجوازية الإيرانية مع استمرار القمع وتقوية قبضة السلطة ، إلى أن عطل مجلس النواب بعد هجوم قام به رجال السلطة على المجلس وقتل بعض نوابه وهرب آخرون ثم أعلن الشاه وقف العمل بالدستور وإقامة حكومة عسكرية في طهران عام ١٩٠٨ إلى أن تعقدت الأمور " وحدثت عدة انتفاضات في الفترة التي تلت ذلك (٥) وفي ٢٦ يوليو ١٩٠٩ ، خلع الشاه وعين ابنه سلطان أحمد ميرزا - ملكا - وأعيد الدستور وأفتتح المجلس الثاني في أكتوبر ١٩٠٩ " (١) وفي عام ١٩٢١ قام (رضان خان) بانقلاب

(٥) - السيد زهره - الثورة الإيرانية (ص ٢٨) .

عسكري تولى بعده بفترة رئاسة الوزارة الى أن توج ملكا عام ١٩٢٥ ليبدأ عمر الحكم الأسرة البهلوية في ايران منذ ذلك التاريخ واستعادة الحكومة المركزية لقبضتها القوية ، وسحق حركات الأقليات ، وخاصة الأكراد . وقوى مركز المؤسسه العسكرية في ايران وامتد نفوذ الدولة الى كافة جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد مع التركيز على اضعاف المؤسسه الدينيه وكسر هيبتها وضرب مرتكزاتها الاقتصادية والاجتماعيه . " فقد أقام رضا شاه التشريع على أسس مدنيه واستصدر قانونا يمكن بمقتضاه تأميم الأراضي ومشروعات الري المملوكه لمؤسسات دينيه ، وفي عهده أصبح المندوبون الحكوميون يراقبون المدارس الدينيه ٠٠٠٠ وعينت الحكومة أجهزه خاصه لإدارة الجوامع والأماكن الدينيه وتنظيم انتقال الداهبين الى الحج وغير ذلك . وتولى رضا شاه حصر انفاق الأوقاف الدينيه وقرر شكل صرفها " (١) والخلاصه أنه في عهد (رضا شاه) أصبحت السلطه المركزيه لها جبروتها ، وتحولت في ظل المؤسسات السياسيه ، البرلمان ، وزاره ٠٠٠٠ الخ الى مجرد أشكال هيكليه تجسد ارادة الحاكم الطاغيه دون أن يكون لها فاعليه تذكر .

ولا يفلوتنا أن نذكر أنه في بداية حكمه تم احتلال منطقه عربستان العربيه وضما الى ايران عام ١٩٢٥ والتي كانت محلا لأطماع كل القوى في المنطقه وعندما تولى بعد ذلك ابنه (محمد رضا بهلوي) زمام الحكم عام ١٩٤١ ، استطاع الشيوعيون خصوصا بعد تأسيسهم (حزب توده) أن يظهروا على الساحة الداخليه في ايران بشكل ملموس وقاموا باحداث اضطرابات عماليه واسعه النطاق ، مع مشاركة فعاله في حركات الأقليات القوميه وهي بالطبع لعبتهم المفضله في كل من العراق وايران . وشهدت فترة حكم (محمد رضا) حركه الدكتور (مصدق) الذي كان يرأس الجبهه الوطنيه والتي ضمت أربعة أحزاب هي : (حزب ايران ، وحزب الجامعه الايرانيه ، وحزب الشفيله ، وحزب مجاهدي اسلام) .

وكانت تعتبر الجبهه قوة سياسيه كبيره وتتمتع بنفوذ جماهيري واسع . وقد تقدم مصدق بقانون تأميم صناعه النفط الذي تُذكر حركته به في التاريخ الايرانى الحديث . وقد وافق عليه البرلمان وحصل على تأييد واسع بشأنه من قادة الحزب الشيوعى (توده) ورجال الدين أيضا ، وقد كانا أكبر قوتين سياسيتين في ايران في حينها . ولكن عندما تمكن الدكتور مصدق من الوصول الى رئاسه الوزارة بنجاح ساقى عام ١٩٥١ دبرت المخابرات الأمريكيه عمليه الإطاحة الشهيره به ، وأعادت الشاه الى ايران ثانيه حيث ظل مدينا للولايات المتحده الأمريكيه بذلك

الفضل التاريخي، وعقد العزم على إرساء دعائم نظام قمعي يستطيع أن يتمدد لأي حركة مناوشة لحكمه أو أي تمرد في أي اقليم في إيران، ويستطيع أن يشل فاعليه أي قوى سياسية معارضة، وأصبح جهاز الدولة في عهد الشاه له دوره الخطير في تسخير شئون البلاد بالشكل الذي يضمن الهيبة الكاملة والسيطرة التامة على مقدرات البلاد. وكان وسيلته في ذلك مجموعه من الأجهزة القمعية من البوليس والجيش والمخابرات والتي كانت تضم ضمن وحداتها ما عرف (بالسافاك) ذلك الجهاز سي، السمع. - ليستطيع بواسطة هذه الأجهزة أن يعمل إلى كل فرد وحمر كافه تحركات المعارضة وتوقع سلوكها مسبقا في كل مكان في إيران إضافة إلى جعل إيران قوة عسكرية غاربه في المنطقة و جعلت منها بحق وقبل وصول خميني مباشرة - القوة الخاصة في العالم - ليحقق الشاه بواسطتها أهدافه وأهداف القوى الغربية، من خلال الدور الإقليمي الخاص لإيران في المنطقة والذي أطلق عليه (شرطي الخليج) * وقد وفر الشاه لهذه القوة أحدث ما وصلت إليه التقنية العسكرية في العالم من أجهزة ونظم وخبرات. ولم يقل دور القوات المسلحة نفسها كأداة قمع ضد الشارع الإيراني وحركات الأقليات القومية عن دور سائر أجهزة القمع الأخرى حيث كان النظام يستعين بها عند الحاجة. بل لقد أدخلت هذه الأجهزة أنوفها في كل مؤسسات الدولة ونواحي الحياة في المجتمع الإيراني. ولقد لعب جهاز الدولة نفسه دورا حاسما في المجال الاقتصادي للدولة إلى جانب الدور الذي لعبه المشرش الشاهنشاهي، وما يمثله من ثقل في الاقتصاد الإيراني، من خلال المؤسسات العديدة التجارية والصناعية وغيرها، العائده للعائلة المالكة. وأصبحت المركزية في اتخاذ القرار، هي السمة الأساسية للنظام السياسي في إيران، باعتباره استمرارا للنظام الدكتاتوري الذي توارثه الشاه عن والده. حيث أصبح يمسك يديه كل خيوط عمليه منع السياسة واتخاذ القرار في الدولة. ولقد ساعده على ذلك، سيطرته الشخصية على كافة وحدات القمع في إيران مع شل فاعليه كافة التنظيمات التي تعبر عن الاتجاهات السياسية المختلفة المتواجده على الساحة الإيرانية. وحصر مزاولة النشاط السياسي على حزبه (الراستاخير) (*) مع شل وتحجيم عمل المؤسسات الدستورية الأخرى مثل الحكومة والبرلمان الخ.

وعدم تمكينها من العمل خارج الحدود المرسومة لها من قبل الشاه، مع ارتهاق بقائنها بتأهدها ومباركتها لسياسة الشاه. ولقد ساعده في ذلك وصول

(*) - والجدير بالملاحظة أن تطبيقات أساليب الحكم في العراق حاليا - تكاد تتطابق مع أسلوب ممارسة الشاه لحكمه في إيران في شتى النواحي مع اختلاف المسميات لهذه المؤسسة أو تلك.

عائلات بعينها الى تلك المؤسسات واحتفاظها بمقاعد دائمة سواء في الوزارة أو البرلمان أو الأجهزة الحساسة في الدولة والقوات المسلحة في كسبها مركزاً متميزاً في المجتمع الإيراني ومنحها القدره على التأثير على الساحة السياسية . وكانت لتلك العائلات علاقاتها وروابطها المختلفة والمتعددة مع الأسرة المالكة في إيران . وهكذا ومع استمرار الشاه في تأصيل هذا الخط الجديد في سياسته الدكتاتورية في إيران ، سارت الحياة الداخلية في إيران من جديد على طريق المتاعب مرة أخرى لكل من الشعب الإيراني متمثلاً في قواه السياسية المختلفة ومن ضمنها مجموعة رجال الدين بالطبع ، وبالنسبة للنظام ذاته الذي بدأ يواجه هذه القوى وما تشيهره للنظام من فلاحل . وذلك بالإضافة الى نشاط الأقليات القومية الذي لم يبدأ يوماً في إيران . وبدأت المواجهه بين الطرفين تأخذ أشكالاً متعددة أصبح العنف أهم سماتها من كلا الجانبين الى أن عادت قوى المعارضة السياسية الدينية الى الظهور على سطح الأحداث بشكل بارز ، عندما وقع اضراب عام في مدينة (قم) المقدسة وبقيادة الآيات والحجج ، وترتب على المواجهه انبثقة التي وقعت بين النظام والجماهير التي كانت قد انطلقت في مظاهرات ضخمة سقوط المئات من الأشخاص ما بين قتل وجرح ، فكانت هذه الحادثة بحق بداية النهاية لنظام حكم الشاه في إيران . فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات متخذة من مناسبه الأربعين - وهي ذكرى مقدسة لدى الشيعة - مناسبة دوريه لها فكلما سقط شهيد في كل مواجهه يكون هناك مواجهه أخرى في ذكرى الأربعين الخاصه بهم وهكذا .. (٥) ومع تصاعد حملة الاضطرابات الطلابيه والعماليه من جهة أخرى أيضا .

وفي أعقاب حادث اشعال النار في دار للسينما عام ١٩٦٨ في اقليم عربستان بمدينة عبادان ، انفجرت على أثره المظاهرات في عدد من المدن الإيرانيه مطالبه بسقوط الشاه فأسرع الشاه بتغيير الحكومة القاشه آنذاك ونصب (شريف امامي) رئيساً للحكومة الجديدة . وأطلق عليها اسم حكومة المصالحة القومية - ولكن ذلك لم يهدئ من الثورة المشتعله - في نفوس الشعب الإيراني شيئا ، والذي انطلق في مسيرات سلمية في عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٨ اشترك فيها عدة ملايين في إيران كلها تقريباً ، وأعقبها مظاهرات أخرى " فرفضت الحكومة حظراً على المظاهرات . . ورغم هذا خرجت المظاهرات الضخمة ، وأعلنت عن تنظيم

(٥) - ويلاحظ أنه وبالرغم من أن الإيرانيين كانوا يتخذون من ذكرى الأربعين لسقوط أحد المواطنين على أيدي السلطة ذريعة لتفجير مظاهراتهم للتعبير عن سخطهم على السلطة ، باعتبارها مناسبة لها تقاليدھا في التاريخ الشيعي منذ اقامة ذكرى الأربعين لقتل سيد الشهداء الامام الحسين في كربلاء ، إلا أن =

مظاهرة أخرى في اليوم التالي للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين . وكان هذا اليوم هو " يوم الجمعة السوداء " ففي الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ٨ سبتمبر اعلنت الحكومة الأحكام العرفية في ١٢ مدينة بما فيها طهران لمدة ستة أشهر . وكانت محاولة يائسة من جانب الحكومة لوقف المظاهرات قبل أن تبلغ حجما لا يمكن السيطرة عليه . غير أن الأهالي كانوا قد بدأوا يتجمعون منذ الخامسة صباحا دون أن يعلموا شيئا عن فرض الأحكام العرفية . وتنبع ذلك أشد الجازم وحشية فقد سيطر في طهران زعماء من لاهوت عن لاهل عن ٤ آلاف قتيل . ورغم هذه المجزرة الوحشية . . انطلقت موجة جديدة من المظاهرات المتفرقة في عشرين مدينة ، كما بدأ العمال حركة إضراب بلغت من الاتساع والأهمية قدرا لم يعرف من

قبل . وعندما تولى أحد المعارضين " شهبور بختيار " رئاسة الوزارة بناء على طلب الشاه له . اشترط على الشاه قبل قبول المهمة أن يخاطر إيران إلى أن تهدأ الحالة في البلاد ، مع ضرورة تحويل " شهبور بختيار " صلاحيات استثنائية لأجراء بعض الإصلاحات التي يطالب بها المعارضون ، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية " . (١) وهكذا أخرج الشاه من إيران للمرة الثانية في تاريخ حكمه مجبرا ، وذلك في يناير ١٩٧٩ ، تاركا مجلس وصاية على العرش ، وأصدر مجلس الشيوخ الإيراني قانون حل جهاز المافيا الذي كان أحد المطالبات للقوى المعارضة . وأصدر أيضا قانون محاكمة المسؤولين والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد ، ثم اطلق سراح عدد من المسجونين السياسيين كمحاولة من جانب (شهبور بختيار) لتهدئة حدة الثورة في القسوس الجماهير .

ولكن . . يبدو أن العاصفة قد هبت بالفعل ولم تجدي محاولات وقفها أو تهدئتها ، فالخميني كان قد أعد العدة مع جماعته في فرنسا ، وحزم أمتعته للعودة إلى الوطن أي كانت النتائج .

فلقد أصبحت الأمور في داخل إيران مبهمة تماما لوقوع حدث خطير وهام كان أعوان الامام قد أعدوا له العدة ، ولم يبق سوى أن تصل رياح العاصفة إلى العاصمة طهران . من باريس حيث مقر الإقامة المؤقتة للخميني بعد أن ساءت الأمور بينه

== العراقيين وعلى الرغم من كونهم شيعة أيضا لا يجرون على مجرد ارتداء زي الحداد على مقتل أحد ابنائهم على أيدي السلطة ويظلون يكتمون مشاعر الحزن داخلهم .

(١) - السيد زهره - الثورة الإيرانية (المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٤) .

وبين البحث في العراق على أثر توقيع اتفاقية الجزائر بينهم وبين الشاه والتي بموجبها تم تحجيم نشاط زعماء المعارضة الإيرانيين الموجودين في العراق ومنهم الامام الخميني الذي ظل هناك ١٤ عاما فاضطر الى السفر الى فرنسا بعد أن رفضت أياها الكويت منحه الإقامة هناك . (٥) . وفي باريس أعلن الامام الخميني عن عزمه على العودة الى ايران لتشكيل سلطه شرعيه وفق نظام حكم اسلامي .

وما أن وصل الخميني واستتب له الأمور قام بتنصيب (مهدي برزكان) رئيسا للحكومة الاسلاميه الجديدة ، مع وجود (شهبور بختيار) الرئيس الرسمي للحكومة وقيام صراع بين الحكومتين الرسميه والثوريه انتهى الى سيطرة ميليشيات الحركه الثوريه الاسلاميه على كافة مرافق الدولة في ايران ، خصوصا بعد أن أعلن رئيس أركان الجيش وقوف الجيش على الحياد ، مما سهل مهمه هذه الميليشيات والتي عرفت فيما بعد (بالحرس الثوري) . أو (حراس الثورة) . وأصبح الهدف الذي سعى من أجل تحقيقه مجموعه رجال الدين وتابعيهم بزعامه الامام الخميني قد أصبح حقيقة واقعه ، وهو عزل الشاه واقامة جمهوريه اسلاميه في ايران . وأعلنت الجمهوريه فعلا بعد الاستفتاء العام أول ابريل ١٩٧٩ . وهو الأمر الذي بدأ يثير ردود فعل باقي القوى التي ساهمت بدور لا يمكن اغفاله في انجاح الثورة التي ركب قمتها رجال الدين . بل كانت هناك تحفظات من جانب رفاق الامام من الآيات الكبار أنفسهم مثل آية الله شريعتي مداري وأصبح اقامة نظام الحكم الاسلامي المستند على مبدأ ولايه الفقيه محل اعتراض من قبل هذه القوى من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، مما ترتب عليه حدوث أول شرح في العلاقات بين هذه القوى ذات التيارات السياسيه والفكرية المتعدده على الساحة السياسيه في ايران ، وبين مجموعه الآيات والحجج التي استتب أمر السلطه في يدها . ولقد أعلنت تلك القوى رأيها مراحه في النظام الجديد من خلال اعتراضها على اسلوب اعداد الدستور الجديد وما تضمنه أيضا من مواد لم تحقق المواثيق بين المفاهيم التي تؤمن بها القوى المختلفه وبين نظريه الحكم الاسلامي هذه ، ومراعاة الأوضاع التي أفرزتها حقائق التركيبه الخاصه للشعب الإيراني من حيث تعدد قومياتها وتعدد الديانات ما بين مسلم ومسيحي ومنهم مسلم سني ومسلم شيعي ، وتعدد الاتجاهات الفكرية للقوى السياسيه التي ظلت تناضل سنوات طويله في ايران ضد نظام حكم الشاه . ذلك الدستور الذي أجرى الاستفتاء عليه رغم أنف جميع هذه

(٥) - والجدير بالذكر أن مواقف حكومات البحث العراقي ودولة الكويت لم تنحسب عن بال الخميني وجماعته منذ أيام الحنفي وأخذت تعطي مردودها في علاقات ايران مع النظامين المذكورين فيما بعد .

القوى في أغسطس عام ١٩٧٩ .

" وقد تم انتخاب مجلس للخبراء " في مطلع أغسطس عام ١٩٧٩ ، وتولى اعداد صيغه الدستور التي طرحت للاستفتاء " (١) في حين كان العديد من القوى المذكورة ترى أن يقوم باعداد الدستور (جميعه تأسيسه) منتخبه تضم ممثلين عن جميع الاتجاهات الموجودة في ايران (*) . ولقد أقر الدستور الايراني الجديد مبدأ ولاية الفقيه أحد وأهم الأحكام التي كانت محل اعتراض القوى السياسيه في ايران وبمفهومه خاصه اليسار (وحزب توده) . وأطلق عليه لفظ (القائد) اذا توافرت الشروط الجامعه بقبول الأكثرية الساحقه من الشعب مرجعتيه وقيادة أحد الفقهاء على أساسها (**) . وتكون له ولاية الأمر وكافة المسؤوليات الناشئه عنها وكما تقضى به أحكام الامامة في المذهب الشيعي والتي سنلقى بعض الضوء عن مكانتها في عقيدة الشيعه في موضعها . وفي حالة عدم وجود الفقيه الذي تتجمع فيه كافة الشروط الشرعيه المطلوبه ، فان الخبراء المنتخبون من الشعب وكما تقضى به المادة (١٠٧ من الدستور الايراني الجديد) ، يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين تتوافر فيهم صلاحيه المرجعيه والقياده . فاذا وجدوا أن مرجعا واحدا يملك ميزه خاصه للقياده فانهم يعرفونه ، باعتباره قائدا للشعب ، والا فانهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع (يلاحظ فـديه العدد لضمان وجود أغلبيه على القرار) من جامعي الشروط الشرعيه باعتبارهم يمثلون في هذه الحاله (مجلس القياده) ويعرفونهم للشعب وتكون القياده للدولة في هذه الحاله ، قياده جماعيه وليست فرديه ولكنها تبقى في شكلها الشرعي هي قياده الامام ، لتوافر شروط الإمامه الشرعيه في كل من القائد أو نسي أعضاء مجلس القياده ، هذا المجلس بالطبع ، يختلف عن رئيس الجمهوريه ورئيس الحكومه الذين يستقلون بوظائفهم وفقا لأحكام الدستور المبينه لها .

ولقد جاء النظام الجديد أيضا بما يعرف (بمجلس المحافظه على الدستور .

(١) - السيد زهره - المرجع السابق (ص ٤١) .

(*) وسوف نلاحظ عند الكلام عن النظام السياسي في العراق بالمقارنه كيف أن - الدستور المؤقت هناك قد تم اعداده من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي والذي له وحده حق تعديله أو الغائه دون الرجوع لأي مرجع شعبي أو حزبي وهو احدى الخصائص التي تميز كلا من النظامين السياسيين الثوريين في الدولتين الجارتين .

(**) ومن ينطبق عليه هذه الشروط ويُجمع على أحقيته في الولاية سيكون المرجعيه الأولى للدولة الاسلاميه - أي - مثل الامام الخميني الذي يعتبرونه اضافه الى ذلك قائد الثورة الاسلاميه .

وفي الحقيقة . أنه - وإن أخذ البعض على النظام الإيراني الجديد - بأنه قد أعطى للقيادات الرئيسية في السلطة ، السيطرة المباشرة على الأجهزة والمؤسسات الرئيسية في البلاد وذلك بمنحها سلطات واختصاصات غير محدودة - فأنني أرى أن ذلك القول يصعب الرد عليه وتفنيده . إلا من خلال دراسة قانونيه ومتخصصه للدستور الإيراني وتطبيقاته خلال الأعوام الستة المنصرمه منذ اعلانه وهذا ما يدخل في اختصاص فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسيه ولا يقبل من كل من عن له الكتابه أن يكتب فيه .

الا أننا نعيب على هذه التعليقات أنها جاءت بأحكام سريعة وبدون تححيص جيد واستيعاب كامل للفكر الشيوعي وبمفه خاصه في موضوع الامامه - مع المقارنه الموضوعيه النزهيه لما جاءت به أرقى الدساتير في الديمقراطيات الغربيه المعاصره ، من أحكام وخاصة ما يتعلق بالملاحيات التي تخولها لرئيس الدولة - بل ينبغي في الوقت الراهن أن تتم هذه الدراسه المقارنه مع دساتير دول العالم الثالث والتي تصنف ايران كاحدى وحداته السياسيه - وحتى لا نُحْمِلَ الأمور أكثر مما تحتمل على ضوء الظروف السياسيه التي تمر بها دول عالمنا الثالث في الداخل ، وما أعطاه الزعماء لأنفسهم من ملاحيات بموجب قوانين استثنائيه أو فقرات خاصة نمت عليها دساتير تلك الدول تمنح زعمائها من الملاحيات ما يكفي لقتل كل ما جاءت به باقي مواد دساتيرها من أحكام تتعلق بالحريات العامه وحدود سلطان الدولة في الداخل مع عدم وجود جهة أخرى تستطيع أن تراجع تصرفات رئيس الدولة ، وما يصدره من قرارات أو قوانين بحكم هذه الملاحيات التي استمدتها من تلك المواد الشاذة التي جاءت في تلك الدساتير ، أو حتى بموجب القوانين التي يستطيع أن يحصل عليها عن طريق الاستفتاءات الشعبيه ، ذلك الباب الخلفي الذي يغنيهم عن الدستور .

لذلك فإن القول بأن الدستور الإيراني الجديد (وهذا ليس دفاعا عنه إنما تنبيهها لضرورة الالتزام بمبدأ الحياده في الحكم على ما جاء في هذا الدستور على ضوء ما ذكرناه سابقا) ، قد أعطى القيادات الرئيسيه سلطات لا حد لها ، هو أمر - إضافة الى ما سبق بشأن التسرع في تقريره - فهو كما نرى يحمل شيئا من المبالغه والتعامل التي لا تعتد بها الدستور الإيراني ذاته بقدر ما تستهدف التجريح المسبق لأي نظام اسلامي يمكن أن يقوم هنا أو هناك - وذلك استمرارا وامتدادا لحمله النيل من أي اتجاه لإقامة نظام حكم اسلامي وسواء كان يعتمد فلسفه الفكر الشيوعي في مقدمات قيامه أو الفكر الاسلامي لدى مذاهب أهل السنه - لأن المنبع في كلا الحالتين واحد وهو ذلك المنبع الطيب الطاهر ، وهو تشريع السماء الذي لا يمكن التصور بأن الله عز وجل قد أنزله لتنعم بأحكامه فنه على حساب فنه أخرى من عباده تعالى ولا يمكن تصور أنه يمنح فنه بمنها حق الاقتشات والتحكم في رقاب الناس عامه ، وخاصه من هم غريب

المسلمين منهم ، من رعايا الدولة التي سيقام فيها نظام حكم الاسلام . لأن الهدف الذي جاءت من أجله شريعة السماء واحد وهو إقامة العدالة بين الناس كافة ، وتنظيم حياة الفرد على أسس المساواة والحرية . ومراعاة معيار الكفاءة في توزيع الوظائف الخ .

ومرة أخرى في هذا المقام - عشت هنا بصدد الدفاع عن نظام ، اتبع الشرعيه في إقامة مؤسساته الدستورية وفقا لمعقيد المذهب الذي ينتمى اليه غالبية سكانه مع ما لنا من تحفظات ليست بشأن املاحيات الواسعه والتي قيل أن الدستور قد منحها لقياداته ، وانما بشأن عدم مراعاة التركيبة الخاصة للقوميات المتعدده في هذا البلد ، والتي لها حقوقها التي كان ينبغي أن يقرها دستورهم الجديد . وكذلك تحفظاتنا عن التطبيق ، لأن الدفاع عن نظام الحكم شيء ، والأشخاص القاشمين عليه شيء آخر . لقد بدأ قادة الثورة في ايران حكمهم بتمفية حساباتهم مع جلاديهم واعتبروها حسابات شخصيه أكثر منها حسابات لصالح مجموع الشعب الايراني الذي كان يئن على أيدي جلاديه ولم يهدأ يوما .

لقد كانت عمليات تصفيه الحساب مع رموز نظام الشاه من الجيش والشرطة والسافاك وغيرها من الأجهزة المتعدده هي بدايه النهايه بالنسبة لازاحه كل من يدخل في دائرة المعارضه ، للحكام الجدد . ولذلك فان التفرقه بين النظم السياسيه وبين تطبيقات الحكام في ممارستهم للسلطه - هو أمر واجب الانتباه اليه قبل توجيه النقد الى أي نظام سياسي مهما كانت الفلسفه التي يقوم عليها . لأن الهجوم على نظم الحكم الاسلاميه بات أمرا يطيب كثيرا لمن يقلقهم قيامه في أي دوله من دول عالمنا الثالث الاسلاميه فيبحثون دائما فيما يصدر عن الحكام من أخطاء ليقيموا بها النظام ويحكمونه أيضا .

ونعود ونقول أن الشروط التي جاءت بها ماده (١٠٩) من الدستور الايراني ، والواجب توافرها في القائد وأعضاء مجلس القيادة والطريقه الخاصة التي رسمها الدستور لتحديد القائد أو مجلس القيادة قد تحتاج الى وقفه موضوعيه من قبل من انتقدوا هذه ماده من الدستور الايراني . لانها لم تتضمن شروطا ذات صفيه دينيه فقط وبحكم شروط الامامه المعروفه في المذهب الشيعي ، وانما طلبت الملاحيه العلميه اضافه الى التقوى اللازمه للافتاء والمرجميه ، والرؤييه السياسيه والاجتماعيه والشجاعه الكافيه والقدرة والاداره الكافيه للقياده . ولذلك فقد جاء الدستور بحكم خاص بإمكانيه تحديد عدة أشخاص ، ثلاثة أو خمسة من قبل (مجلس الخبراء المنتخبين) اذا لم تتوافر الشروط المطلوبه في شخص واحد .

والسؤال الآن : من- من رؤساء وحكام الدول الاسلاميه أو حتى ما يطلق عليهم (مجلس قيادة الثورة) في بعض الأنظمة يتوافر فيهم الشروط المحكمه التي جاء بها الدستور الايراني الاسلامي ، بصرف النظر عن ما يؤخذ على حكام ايران من أخطاء- تحسب عليهم وليس على نظامهم ؟ . وأخيرا نقول أن الملاحيات التي يمارسها القاده في الدستور الايراني ، محدده بموجب أحكامه ، وليست مفتوحه بلا حدود ونصت عليها الماده (١١٠) من الدستور وبشكل محدد ولا تختلف في مجملها عن ذات الملاحيات التي تمنحها الدساتير المعاصره ، خصوصا في دول العالم الثالث - بالنسبه لرئيس الدولة . ويلاحظ أن منصب رئيس الجمهوريه بموجب هذا الدستور يتم إشغاله بالانتخاب (*) وليس بالاستفتاء . على شخص واحد يقدم للشعب . وذلك وعلى خلاف ما يتم غالبا في دول العالم الثالث ، ولا سيما عقب تلّم من يطلقون على أنفسهم الثوريين ، فقد تم تنصيب رئيس الجمهوريه في ايران ، عقب انتخابات حرة ، تقدم فيها أكثر من مرشح . وكانت المنافسه حاده بين مرشح حزب الجمهوريه الاسلاميه ، وهو يعتبر حزب الثورة وزعمائها لأنه يتشكل من رجال الدين ومعظم أقطاب الثورة الاسلاميه وبالذات جماعة الامام الخميني - وعلى رأسهم على خامنأى رئيس الجمهوريه الحالي وأمين عام الحزب ورافسنجاني رئيس البرلمان وكان يرأسه في حينها آية الله بهشتي قبل حادث تفجير مقر الحزب أثناء انعقاد اجتماع لزعمائه وذهب ضحيته معظم أقطاب الحزب وبهشتي ذاته في ١٩٨٢/٤/٢٨ في حين كان المنافس الآخر والمرشح لمنصب رئيس الجمهوريه أبو الحسن بنى صدر والذي حقق فوزا ساحقا في هذه الانتخابات على منافسه (حسن حبيبي) الذي هو مرشح زعماء الثورة في الواقع . .

ولكن . . ألم يكن في استطاعة رجال الدين بحكم موقعهم سواء في قياده الثورة الايرانيه أو في السلطه ، أو بالتأثير على الجماهير أن يعملوا على تمكين مرشحهم في الانتخابات للوصول الى منصب رئيس الجمهوريه في أول انتخابات حرة في ايران ؟ ولماذا تركوا صندوق الاقتراع يقول كلمته بلا تدخل ؟ ونعتقد أن هذه النقطة جديسه بالدراسه من قبل الذين تحاملوا على دستور ونظام حكم الأئمه في ايران ، وكذلك تفهم طبيعه الشعب الايراني ومدى ما أصبح عليه رجل الشارع من وعى سياسى ، جعله قادرا على التمييز أولا في اختيار من يشاء ، وجعل رجال الثورة

(*) يلاحظ أن رئيس الجمهوريه الحالي في العراق تم تنصيبه بقرار من مجلس قيادة الثورة العراقي بعد أن تنحى الرئيس السابق أحمد حسن البكر ، والذي أيضا تسلّم المنصب بنفس الطريقه - وليس بالانتخاب .

لا يجزء ون على المساس بمبادئ الاقتراع على هذه الانتخابات .

وجاءت الانتخابات البرلمانية لتشهد " مراعاة حاداً بين مختلف التيارات السياسية وبمفهوم خامه بين تيارى بنى صدر ، وحزب (الجمهورية الاسلامى) و طمع كل منهما فى الحصول على أغلبيه فى البرلمان تمكنه من دعم مركزه . وقد أسفرت الانتخابات التى جرت فى شهرى ابريل ومايو عام ١٩٨٠ عن حصول حزب الجمهورية على أغلبيه كبيره من مقاعد المجلس الـ ٢٧٠ ، بينما حصل مؤيدوا بنى صدر على عدد محدود من المقاعد ، وتفرق الباقون بين مختلف الاتجاهات " (١) ، ولكن الأمور لم تسير فى ظل الجمهورية الوليدة - بشكل مستقر وهادئ ، فقد ظهرت على السطح الخلافات الحاده التى أخذت شكل مراعات بين حزب الجمهورية الاسلامى - الذى افتقد منصب رئيس الجمهورية - وان كان عزز مكانته بأغلبيه فى (مجلس الشورى) وكذلك فى التشكيل الوزارى وذلك بزعامه رجال الدين وأعوان الامام الخمينى

وبين تيار بنى صدر - والقوى السياسيه الأخرى التى التفت حوله ، وانتهت هذه الصراعات الحاده بصدر قرار من الامام الخمينى باعفاء أبو الحسن بنى صدر من منصبه كقائداً عام للقوات المسلحة فى يوليو ١٩٨١ - استناداً الى ما وجه اليه من لوم نتيجة الحملة التى قادها ضد حزب الجمهورية الاسلامى بشأن النتائج السيئه التى أفرزتها المعارك على جبهات القتال مع العراق ، ووجه اليه تهمة انتهاك الدستور وعدم الالتزام بالقوانين بناءً على قرار من مجلس الشورى الذى يسيطر عليه حزب الجمهورية الاسلامى ، مما حمل بنى صدر الى اعداد العسده للهرب من البلاد ، متجها الى فرنسا (٢) وقبل أن يجد نفسه مقدماً للمحاكمة على أيدى زعماء حزب الجمهورية الاسلامى .

والحقيقه أن معظم المراعات التى كانت قائمه بين حزب الجمهورية الاسلامى وبنى صدر لم تكن تتعلق بشخص بنى صدر ما كانت متعلقه بأفكاره فى ادارة شئون الدولة الاسلاميه الجديدة (*) . والذى كان يرى بناء مجتمع يوائم بين الاسلام والمعاصره . وكذلك التيارات والقوى الأخرى التى استقطبها بنى صدر . حيث كانت

(١) - لقد أنهم الحكم فى العراق الجماهير الايرانيه فى هذا المدد بالجهل والاميين

والمنحرفين ، التقرير القطرى (ص ٢٩٠) .

(٢) - تمت انتخابات الرئاسه فى ايران عقب ترشيح ثلاثة أشخاص من خمسون مرشحاً وقد تمكن (خامنشى) مرة ثانية من الفوز برئاسه الجمهورية وذلك يوم الجمعة ١٩٨٥/٦/١ .

(*) - يلاحظ أن البعث العراقى كان يراهن على أن حزب توده سوف ينفض على الملطه فى ايران حينما تتاح له الفرصه الا أنهم لم يدركوا أن أعداء حكم الأنظمة لن يكون سوى البعث .

كلها تمثل الخطر المنتظر على نظام الجمهورية الاسلاميه وولاية الفقيه من وجهه نظر الآيات هناك . فالتيار الدينى ٠٠ الذى كان مضطرا فى الشهور الأولى للثورة لقبول ممارسه هذه القوى عملها على الساحة الايرانيه والسكوت عن بعض التيسيرات اليساريه أو قبول الحوار مع بعضها ، لم يلبث وبعد أن زاد ثقل الموقف على جبهات القتال على قادة الحكم فى ايران ، أن ينقلب فجاء على الجميع ابتداء ١٠ من بنى صدر ، الى كافة الاتجاهات والقوى المعارضه المختلفه مستخدما أساليب القمع التى عسادت تذكر الايرانيين بأيام نظام الشاه المخلوع وبدأت ترسل الحملات العسكرية السى مناطق الأقليات القوميه لقمع حركاتها ، تلك الأقليات التى كانت قد علقت آمالا واسعه على الثورة الاسلاميه . بل أن هذا البطش قد شمل حتى بعض رجال الدين الذين اختلفوا مع القاشمين على النظام حول الطريقة التى أراد حزب الجمهورية الاسلاميه والامام الخمينى تحويل ايران بها ، الى دولة اسلاميه ، ونظام ولاية الفقيه وكان على رأس هؤلاء (آية الله شريعتمدارى) . وكانت آخر الضربات التى وجهت للقوى السياسيه فى ايران هى تصفيه حزب توده ، وتقديم زعمائه وأعضائه للمحاكمه بعد اتهامه بالعمل لحساب الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٢ .

وإذا كانت أهم القوى وأخطرها تأثيرا فى جانب المعارضه الايرانيه اليوم هى التى يتزعمها (مسعود رجوى) وهى منظمه (مجاهدى خلق) التى تتخذ من فرنسا أيضا مقرا لها^(٥) إلا أن اسلوب هذه المنظمه فى ممارسه نشاطها فى معارضه نظام الحكم لن يمنحها أى رصيدا شعبيا ، يمكن أن يتعادل مع الرصيد الشعبى لرجال الدين الحاكمين فى ايران الآن . وبالتالى لا يمكن أن ينتزعها منهم ، بالرغم مما يعانیه الشعب الايرانى الآن على أيديهم . ولأن اعتماد المنظمه على العمليات الارهابيه وتفجير القنابل فى المناطق المزدحمه بالسكان لن يكون بالاسلوب الذى يكسب تعاطف وتأييد الشعب الايرانى ، أو أى شعب آخر مع المنظمه التى تعتمد هذا الاسلوب وسيله فى مراعتها مع السلطة الحاكمه . لما يترتب عليه من آثار تُعتبر الجماهير ذاتها أول من يتضرر منها . ولذلك فان تصوير هذه الانفجارات ، أو المظاهرات وأعمال الشغب التى يديرها أتباع هذا التنظيم داخل ايران ، أو أعمال الاغتيالات خارجها لا يمكن أن يمثل المعارضه الايرانيه بشتى فصائلها واتجاهاتها .

وعلى أى الأحوال يمكن القول أن فصائل المعارضه فى ايران بمختلف اتجاهاتها متفق فى الفتره الحاليه فقط على وحده الهدف الذى يجمعهم وهو اسقاط نظام

(٥) - إنتقل (مسعود رجوى) ورفاقه إلى بغداد ليتخذ منها مقرا لنشاطه فى ٨٦/٦/١٠ بعد موقف حكومة جاك شيراك الفرنسيه منه نتيجة تقاربها الأخير مع إيران .

الحكم الاسلامي بصورته الدستورية الحالية وبرموزه المتواجدين في السلطة ، واقامة نظام جديد لا اظن أنه قادر اذا نجحوا فرضا في تحقيق ذلك ، على لرضا كافسة اتجاهات القوى السياسية الموجودة على الساحة الايرانية به ، اضافته الى مطالب السب الأقليات القومية . واذا كان البعض من زعماء هذه القوى وأنها ، بعض أقطاب المعارضة الإيرانية المستقلين ومنهم من سبق له تولي مناصب رئيسية في ظل النظام الحالي ، قد اتخذ من موضوع الحرب العراقية الإيرانية مادة رئيسية لهجومهم على النظام الحالي في إيران متهمين النظام بأنه المتسبب في استمراره الحرب والتعننت في قضية التفاوض بشأن ايقافها ، الا أنه وبقينا فلن يكون الوضع في هذه القضية أفضل حالا ، في حالة ما اذا سقط نظام الحكم الحالي وتولى بعده اى نظام آخر ، بإيريا كان أو يمينيا للحكم في إيران من الوضع الحالي . ولكنها - أى قضية الحرب - هي مجرد مادة مألحة لاثارة الجماهير الإيرانية ضد نظام الحكم ورموزه - وللاستهلاك الدعائى المرحلى لها ليس الا . . .

والسؤال الآن ، ماذا ستؤول اليه الأوضاع السياسية الداخلية في إيران ؟

نقول : أنه وعلى ضوء تجربه قيام الثورة الاسلامية بهذه المورة ، ونجاحها في اسقاط نظام الشاه واقامه نظاما ثم تمكنها من ضرب قوى المعارضة بمختلف فصائلها ، يصعب على المراقب التكهن بما يمكن أن تؤول اليه الأوضاع في إيران بحكم التركيبة الخاصة للشعب الإيراني ، وتعدد قوى المعارضة مع تعدد اتجاهاتها وفكرها السياسي والاجتماعي . ووجود مؤسسات دستورية لم يخلصها القادة الحاليين في إيران ، بالشكل الذي نراه في بعض نظم دول العالم الثالث ، انما جاءت بناء على تعبير جماهيري من خلال الطرق الشرعية وهي الانتخابات التي تمت بشأنها - فكل ما يمكن أن نتكهن به على ضوء هذه المؤشرات ، هو أن يتم أحداث نوع من التهديب لممارسات المؤسسات الدستورية في إيران ورجالها وبالشكل الذي يسمح باحتسواه حالة عدم الرضى التي تسود معظم الشعب الإيراني على نهج السلطة في ادارة شئون البلاد ، ويوسع المجال أيضا لمشاركه حفره لبعض قوى المعارضة التي لا تمطد مع أفكارها مع الفكر الذي استندت اليه التركيبة الدستورية الحالية للنظام السياسي الإيراني - اصطداما كاملا - كحزب توده .

وان أول هذه التغييرات لن تتم الا اذا جاء الى مجلس الشورى الإيراني نواب قادرين على أحداث هذا التغيير . وان كان ذلك ليس مشروطا بتطورات الموقف العسكرى على جبهات القتال أو احتمالات حدوث أى تغيير في سياسة إيران بشأن صراعها المبرر مع العراق ، لنتصور كما قلنا لن يأتى في إيران من يعامل في هذه

القضية بشكل يختلف عن ما يسلكه القادة الحاليين في ايران الآن - نحو البعث فسي العراق - وقد يحتاج أى نظام جديد يأتى الى فترة تفرغ لترتيب الاوضاع الداخلية واحكام سلطته على مجريات الأمور في ايران ، وتحسين علاقاته مع الدول الأخرى . ولذلك قد يلجأ الى ما يشبه الهدنة المؤقتة مع قادة العراق بصرف النظر عن الشكل القانونى الذى سيغلف به هذه الهدنة لتغطيه نواياهم أمام العراق والعالم الخارجى . ولكنه سوف يمود - وكما عاد الشاه ، وصدام حسين - وفي الوقت المناسب لممارسة لعبة الصراع مرة أخرى .

الفكر السياسى الذى تقوم عليه نظم الحكم فى كسل من ايران والعراق

لما كان الصراع القائم بين نظامى الحكم فى الدولتين - وكما سوف نبين بشكل أكثر وضوحاً فيما بعد - هو صراع عقائدى ومذهبى ، ناتج عن الاختلاف الكلى بين الفكر الذى يركز عليه النظام السياسى فى الدولتين ، وهو الفكر الاسلامى الشيعى فى ايران ، والفكر البعثى فى العراق . حيث يخشى القادة البعثيون من امتداد الفكر الاسلامى الشيعى الى العراق وكذا المنطقة العربيه وخاصة دول الخليج العربى . والذى يعتبرونه مصدراً مباشراً للخطر على امكانيه انتشار الفكر البعثى فى المنطقة العربيه ، مما يصطدم مع طموحاتهم فى تبعية نظم الحكم العربيه تحقيقاً لشعارات وأهداف حزب البعث العربى الاشتراكى . ذلك مضافاً الى خطورة الفكر السياسى الاسلامى القادم من ايران على بقاء السلطة خالصة هادئه فى أيدي البعثيين فسي العراق بل ووجود البعث نفسه فى العراق . ولا سيما أن تشييع غالبية مسلمى العراق مثل ايران يكون التربه الخصبه لسرعه نمو هذا الفكر الاسلامى الشيعى ووثوبه الى مركز السلطة فى العراق . لذلك فقد رأيت وقبل البدء فى الكلام عن نظام الحكم فى العراق ، أن أسلط الضوء على الفكر السياسى الشيعى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى ايران ، وذلك فيما يتعلق بموضوع الامامة ، ومكانة الامام لدى الشيعة ، ثم تنتقل للكلام عن نظام الحكم فى العراق ومن خلاله سوف نقدم للقارئ شمس من التفصيل عن حزب البعث العربى الاشتراكى وفكره المطبق فى العراق .

الامامة في عقيدة الشيعة الاثني عشرية (٥)

نشأت قضية الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتولى الخلافة الراشدين أمور المجتمع الاسلامي من بعده ، حيث وقع أعظم انشقاق في الاسلام ، فمن سيخلف محمدا ؟ " ويعتقد الشيعة أن الخلافة هي حق من حقوق الامام ولكن نفاق بعض الصحابة وكيدهم أدى الى ابعاد الامام الحق ، عن حقه " . ومن هنا ظهرت فكرة وجوب الامامة . " وذهبت معظم فرق المسلمين الى القول بوجوب الامامة ... كما اتفق المسلمون بعد وفاة الرسول على ضرورة تنصيب الامام وقد عبر عن ذلك أبو بكر بقوله : أن محمدا قد مضى لسبيله ولا بد لهذا الدين من قائم يقوم به ، فأنظروا وهاتوا آراءكم يرحمكم الله ، فناداه الناس من كل جانب : صدقت يا أبا بكر فكان الاجماع على هذا الوجه دليلا على وجوب الامامة " ويقول الشيعة الاثني عشرية وطائفة الاسماعيليه بوجوب الامامة عقلا على الله تعالى ، وأن " الامامة من الله لطف لأنها خالية من المفسد ومن جهات القبح جميعا ، اذ لو كانت مشتملة على مفسده لما أوجب الله على المكلفين طاعة الامام بقوله : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) " .

ويعتبر الشيعة موالاة الامام من أركان الاسلام كالصلاة والصيام . " ويقول آل كاشف الغطاء : ولكن الشيعة الامامية زادوا ركنا خامسا الى جانب أركان الاسلام الاربعة الموجبه للعمل وهي (الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، أمما الشهادة بالوحدانية ونبوة محمد فمجرد قول) ، وهو الاعتقاد بالامامة ، يعني أن يعتقد أن الامامة منصب الهى كالنبوة " وأما اعتبار الامامة عندهم من أركان الدين فاستنادا الى الحديث الشريف (من مات ولا يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهليته) ، وفي قول آخر ، وليس في عنقه بيعه الامام فقد خلع ربقة الاسلام ويلاحظ أن " الامام المقصود بالبيعة ، هو صاحب الزمان الثانى عشر ، محمد ابن الحسن العسكري الذى يعتبر بأنه غاب عام ٣٦٠ هـ ولا يزال فى الغيبة ، فهو امام الزمان الذى يجب أن يعترف به جميع الشيعة المؤمنين " ويعتبر من يتولى شئون الامامة فى زمن ما قبل ظهور الامام الغائب أو كما يطلقون عليه (المهدي المنتظر) يعتبر ناشئا للامام فى زمن غيبته ، هذا عن أهمية ومكانة الامام فى عقيدة الشيعة أما المصدر الذى يستمد منه هذه الأهمية وتلك المكانة فهو يرجع الى فكرة العصمة

(٥) * انظر فى ذلك (١) د . أحمد محمود صبحى - نظرية الامامة . (٢) دوايت م . دونلرش (عقيدة الشيعة) .

التي يسبقونها على الامام . " فالعصمة أهم الفضائل التي يوجبها الشيعة للامام حتى أصبحت وصفا ملازما له ، فضلا عما تمثله من أهمية كبرى في العقيدة الشيعية " ويتفق علماء الشيعة على عصمة الأنبياء والأئمة في حين لا تصف الفرق الإسلامية الأئمة بالعصمة " وقد نقل عن المجلي في المجلد الثالث من حياة القلوب قوله : (اعلم أن اجماع علماء الامامية قد اتفق على أن الامام معصوم من جميع الذنوب صغيرة كانت ام كبيرة من أول العمر الى آخره ، لا عمدا ولا سهوا ويعتبر الشيعة أن أهم آية في القرآن تبرهن على ضرورة الاعتقاد بعصمة الامام هي قوله تعالى لبراهيم : (اسي جاعلك للناس اماما) فسأله ابراهيم (ومن لريتي) قال تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) " (سورة البقرة - الآية ١١٨) .

وتعتبر فكرة العصمة التي يسبقها الشيعة على الامام ، اما هي نتيجة مباشرة أو ملازمة لعقيدة الامامة عندهم ، علما بأن القرآن لم يقل بالعصمة المطلقة للأنبياء . " والاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في العصمة وحدودها ومداهها لا يبلغ الى الحد الذي يختلفان عنده فيما يختص بمن يجب له هذه العصمة ، فأهل السنة المتأخرون يقرّبون من الشيعة في القول بوجود عصمة الأنبياء من الكباشير والصفائر كما يقترب التفكير الشيعي الحديث من نظرة أهل السنة في تجويز وقوع السهو والخطأ غير المتعمد من الأنبياء غير أن الشيعة ينفردون بالقول بوجود عصمة الأئمة " باستثناء الزيدية الذين لا يفترضونها لأئمتهم . " وينقل الشيعة من القول بعصمة الأنبياء - وقد كاد أن تتفق عليها سائر الفرق الإسلامية - الى القول بعصمة الأئمة دون أن يجدوا هوة كبيرة تفصل بين الاثنين ، فالنبوة لطف خاص والامامة لطف عام . فليست عصمة الامام بأقل أولوية من عصمة الرسول لأن انتفاء العام أكثر شرا من انتفاء الخاص " . " ولا يجد الشيعة حرجا أن يجعلوا علوم الأئمة مساوية لعلوم الأنبياء . ان لم تفوقهم باستثناء النبي محمد وقد ورث الأئمة علم النبي وعلوم الأنبياء جميعا ، فعندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله ، وأنهم يعرفونها على اختلاف السنتها ، وهم يعلمون القرآن كله وتفسيره وتأويله وناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه . أما الأنبياء فأيات القرآن تشير الى أنهم ما أحاطوا بكل شيء علما " ولعل في ذلك تصحيحا ان لم يكن ردا كافيا على من يدعون بأن الشيعة يضعون أئمتهم في منزلة أكبر من الأنبياء ، بل وأنهم يعتبرون أن الامام الخميني في ايران يجعل من نفسه صاحب درجة أعلى من درجة النبي محمد نفسه ، وهو على حد علمي لم يقل به أحد في ايران . وأمدق ردا عليهم ما قال به الصادق عندما " سئل عن الأئمة بمن يشبهون وما منزلتهم ممن مضى

فقال : كماحب موسى وذو القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبيين ، اذ لهم ما للنبي ، ولكن ليسوا أنبياء فلا ينزل عليهم الوحي ولا يحل لهم من النساء فأما ، ما خلا ذلك فهم بمنزلة رسول الله اذ لم يعلم الله نبيه علما الا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين فهو شريكه في العلم وقد يستفاد من منطق في زيادة علم الامام على علم الأنبياء السابقين أن ذلك ليس الا لتأخرهم في الوجود عليهم في الزمان فاستفادوا علومهم جميعا وورثوها عنهم ... ولكن يلزم عنه أن يكون اللاحق من الأئمة أفضل علما من السابقين " وان كان ذلك المنطق لم يعلم من النقد أيضا .

ويرى الشيعة ان الامامة تكون للافضل وليس للمفضول استنادا لقوله تعالى :
 " أفمن يهدي الى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي الا أن يهدي " - سورة يونس الآية ٢٥ .

واذا كانت الامامة جوهر المذهب فان موالاته الأئمة هي حجر الزاوية فيه ذلك أن جميع الأفكار التي سبق عرضها كالإيمان باللطف الالهي ووجوب عصمه الامام وأفضليته كل هذه الأفكار لا تجعل من الفرد شيئا بقدر ما يكون ذلك حين يعتقده بولاية الأئمة . وهذا هو الامر الذي ألغت النظر اليه حينما ننظر في الحرب الشرية التي يخوضها قادة البعث في العراق ضد رجال الدين الشيعة وأتباعهم في العراق ويفسر لنا سبب التعاطف الذي يصعب خلع من نفوس العراقيين الشيعة نحو الزعامة الدينية في طهران وخاصة بعد اعدام امام الشيعة في العراق الامام (محمد باقر الصدر) وزوجته في عهد صدام حسين . ويرى الشيعة " أن معرفة الامام فرض عين على المسلمين وولايته شرطا ضروريا لوجود الايمان لا مجرد كماله " .

والامامة عند الشيعة الاثني عشرية تتسلسل بعد علي ابن أبي طالب الى ابنه الحسن ثم الحسين ثم تنتقل الى زين العابدين ولد الحسين ثم ابنه الباقر وبعده ابنه جعفر الصادق الى ولده موسى الكاظم الذي نعى علي ولده علي الرضا ثم تسلسلت منه الى محمد الجواد وبعده ابنه علي الهادي ثم الحسن العسكري وتختتم بابنه محمد الحجة المنتظر أو المهدي " استند الشيعة في ذلك الى أحاديث منسوبة الى النبي - فعن جابر بن سمرة أنه قال : (لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة ، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش) والحديث غير منكر لدى أهل السنة اذ ذكره البخاري ومسلم والترمذي وأن خالفهم أهل السنة في تحديد أشخاص الأئمة " ويلاحظ أن معظم الأئمة الاثنا عشر بالاضافة الى جدهم الامام علي ابن أبي طالب رضى الله عنه لهم أضرحة في أماكن عديدة في العراق بطلق عليها الاماكن المقدسة والتي يتعلق بها الشيعة سواء في العراق نفسه أو ايران . وهناك من دفن منهم وأقيم ضريحه في ايران مثل الامام الرضا . واذا كانت هذه هي عقيدة الشيعة

في وجوب الامامة وموالاته الامام واتخاذ تاريخ أشتهم الذين هم أتوا كما بينا من الأملاك الطاهرة ، ، فان ذلك بدوره يجزنا لايضاح أمرا آخر على درجة عاليه من الأهميه يرتبط ارتباطا مباشرا بمقائيد الشيعة وبكفاح الأئمة الطهراء ضد أشمة الظلم والبهس . والذين أرادوا اغتصاب حق الأئمة الالهية - من وجهه نظر الشيعة - في خلافة المسلمين ذلك الامر هو فكرة الشهادة عند الشيعة . ومثالثا في كفاح هؤلاء الأئمة الذين قدموا أنفسهم قربانا وضحا بأولادهم في سبيل الحق ، مثل التضحيات التي قدمها الحسين ابن علي ابن أبي طالب ، هو وأهله وصحبه في كربلاء بالعراق ضد جيش ابن زياد .

ذلك اليوم الذي يصفه أحد القمم من المفكرين الاسلاميين وهو الاستاذ / خالد محمد خالد في كتابه (أبناء الرسول في كربلاء) بأنه كان " يوما فريدا في تاريخ الآم والأبطال ٠٠٠٠ لقد وقف اثنان وسبعون بطلا ، وراء قائدهم العظيم " ابي عبدالله الحسين " ليس لهم في احراز النصر على عدوهم أدنى أمل ، وليس أمامهم سوى القتل بأسلحة خمر فاجر متوحش مسموم ٠٠ وأمامهم غرض النجاة اذا هم أرادوها ٠٠ لكنهم يرفضون النجاة ، ما دامت ستكون غمطا لقداسة الحق ، ولما لشرف التضحية ٠٠ وان الاقدار لم تدع رؤوس أبناء الرسول تحمل على أسنة لرماح قاتليهم ، الا لتسبون " مشاعل " على طريق الأبد ، للمسلمين خاصة ، وللبشرية الراشدة كافة ، يتعلمون في ضوئها الباهر : أن الحق وحده هو المقدس ٠٠ وأن التضحية وحدها هي الشرف ، وأن الولاء المطلق للحق ، والتضحية العادلة في سبيله ، هما وحدهما اللذان يجمعان للانسان وللحياة قيمه ومعنى ٠٠ لذلك وحينما نتكلم عن فكرة الشهادة لدى الشيعة وبالمودة الى موضوع الكتاب عن الصراع العقائدي بين نظم الحكم في العراق وايران ، سجد أن من الميسر على القارئ أن يفسر السر وراء إصرار الايرانيين على استمراره القتال مع العراق برغم التضحيات الضخمة التي يتكبدونها في هذه الحرب ٠ ولا سيما في مواجهه امتلاك العراق وسائل عسكرية غير متوافره لدى ايران ٠ وفي هذا الشأن يقابلنا ذلك القول الذي يتردد على لسان الزعماء الايرانيين وخاصة الامام الخميني - والذي أبلغوه الى المديد ممن ذهبوا لاقتناعهم بالعدول عن الاستمرار في القتال حينما قالوا أن طريقنا هو طريق الحسين ، ومن يريد أن يفهم منهجنا ، عليه أن يدرس تاريخ الحسين وكذلك تعقيب السفير ايران لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الاخير الصادر في نهاية فبراير ١٩٨٦ مطالبا الجانبين بوقف القتال والتفاوض - حيث يقول السفير الايراني : أنه على أعضاء مجلس الأمن أن يدرسوا نفسيه الشعب الايراني أولا . " أن الطوائف الايرانية كانت ولا تزال تظهر ميلا نحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك ، فهذه التضحية من الحسين تتلق واستعدادهم الطبيعي لقبولها حالا " والطريف أن القادة الايرانيين يطلقون على صدام حسين (يزيد العراق)

تشبيها له ببيزيد الذي قاتل الحسين في كربلاء . ولعل اندفاع الشباب الإيراني خلال العمليات الهجومية على الخطوط العراقية بذلك الشكل الذي أثار حنق القادة العراقيين فادعوا أن القيادة الإيرانية تقذف شبابها في حقول اللغام غير عابئين بأرواحهم ، وهي نقطة سوف نمود لتوضيحها في موضعها ، ذلك الاندفاع يمكن تفسيره بسهولة على ضوء حقيقة فكرة الشهادة والتضحية التي تمثل جزءا من عقيدة الشيعة ولقد وجدنا لها تطبيقاتها الواضحة في الأعمال الانتحارية للشيعة في لبنان . فالإنسان الشيعي قد ساعدت قنينة في السعي من أجل الشهادة نظرا لما تأصل في نفسه وعقله بحكم هذه العقيدة . ثم تتعلق بالشهادة ومكانه الشهيد .

وفي الجبهة الأخرى - يرفع القادة البعثيون شعارا مقابلا يحاولون فيه نفى الشبهة عن حزبهم فيما يتعلق بترك القيم التي غرستها العقيدة الشيعية لدى الشعب العراقي فيرفعون شعار (الشهداء أكرم منا جميعا) وهي إحدى شعارات الحزب المتحدثه بمناسبة الحرب مع إيران . وهو شعار لا يجد لنفسه أصولا في العقيدة الشيعية . ولكن لابد للبعثيين أن تكون شعاراتهم مغايرة لما يقول به الإيرانيون حتى ولو كانت مسن أصول العقيدة ذاتها ، وكذلك فإن الجنود الإيرانيين في لحظة هجومهم على المواقع العراقية يرددون بشكل جماعي عبارة (الله أكبر) والتي ردها المصريون قبلهم في حرب ١٩٧٢ ، وقد ألف القادة البعثيون للجنود العراقيين عبارة أخرى مقابلة تمتزج باللهجة العراقية بعيدة أيضا عن المنحى الإسلامي في ألفاظها .

.....

الفصل الثاني

طبيعة نظام الحكم في العراق

نعود وننوه الى أن موضوع دراسة وتقييم نظام الحكم في دولة ما ، هو أمر يدخل في اختصاص فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية ، ولكننا نتعرض لهذا الموضوع هنا ، بشكل عام لكي نعدى القارىء صوره عامه للموضع السياسى فى كلا البلدين ليتسنى الربط بين كافة العناصر المتصلة بالنزاع الداخلية والخارجية ، ولا سيما أن القرارات التى يتعلق عليها مصير الشعوب والتى تمثل هذا القدر من الخطورة مثل قرار دخول البلاد فى حرب هى أمر يختلف اسلوب تقريره باختلاف نظام الحكم القائم فى الدولة من حيث الطريق الذى رسمه دستور هذه الدولة فى الوصول الى مثل هذا القرار كأن يعرض على الهيئه التشريعيه المختصه وهى التى تتكون من نواب شعب هذه الدولة والحصول على موافقتها بناءً على ما تقدمه الحكومه من تقييم للموقف . وبذلك يخضع القرار فى هذه الحاله لقدر كافى من الدراسة والتحميص لكل الأسباب التى تبرر اتخاذ هذا القرار الخطير وتحسب النتائج المتوقع ترتبها على دخول البلاد الحرب ، سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية .

ويختلف الأمر بالطبع اذا ما كانت جهة اصدار هذا القرار هى السلطة الحاكمة نفسها بلا تعقيب أو مراجعه من قبل أى مؤسسه دستوريه أخرى مما يتضمنه هذا الاسلوب من مخاطر تتمثل فى احتمالات اتخاذ القرار بناءً على حسابات غير دقيقه أو عدم افصاح الزعامه الحاكمه لنفسها ولجهاز المعاونه الذى يعمل معها فرصه كافيه لدراسة الأمر بشكل دقيق - لكونها قد أقدمت عليه مثلاً نتيجة انفعالات شخصيه أو لتحقيق طموحات شخصيه حيث يتساوى الأمر فى الحالتين . ولأن جهة التقييم وادار القرار تكون واحده فى هذه الحاله ، وكما يحدث فى النظم الديكتاتوريه . وهذا ما سوف نستطلع من خلال القاء الضوء على طبيعة نظام الحكم واسلوب ممارسة السلطة فى العراق فى الصفحات التاليه .

ويمكن القول أنه ومنذ قيام أول نظام جمهورى فى العراق عقب اندلاع ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم ، والغاء النظام الملكى والدستور ، ومروراً بكافة الانقلابات العسكريه العديده فى العراق وحتى تسلم صدام حسين السلطة فى ١٦/٧/١٩٧٩ من سلفه أحمد حسن البكر ، وخلال هذه الفتره الزمنيه وعلى طولها لم يشهد العراق أى نظام سياسى مستقر ، وأصبحت المراعات السياسيه على الملطه من جانب مختلف الأحزاب والقوى السياسيه ، والتى غالبا ما تضم جماعات من كبار

العسكريين في الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي ، بل وحتى حينما استقر الامر لصالح حزب البعث العربي الاشتراكي في السيطرة على مقاليد السلطة منذ يوليو عام ١٩٦٨ وحتى الآن - ظل الصراع قائما - ولكن في داخل الحزب نفسه حيث لم تتوقف محاولات ضرب بعض أقطاب الحزب لبعضهم للاستئثار بالسلطة وكما سوف نبين فيما بعد . ولذلك أصبح عدم الاستقرار السياسي طابعا مميزا للعراق ، زاد عليه موضوع دخول الحرب مع ايران وظهور قوى أخرى على الساحة الداخلية تعمل على تقويض النظام السياسي الحالي مستغلة ظروف الحرب - وأصبحت هذه هي الصورة الحاضرة في ذهن المواطن العربي - بصفه عامه - منذ ثورة عام ١٩٥٨ وحتى الآن عن العراق ، ولا يذكر العراق الا ويرتبط بالذهن المذابح الدموية التي كانت تنتج عن هذه الصراعات أو عن تصفيه القاشمين على السلطة في أي من تلك الفترات لمعارضتهم ، وحل قادة الانقلابات في الشوارع على أيدي من أعقبوهم في الاستيلاء على السلطة منهم ، مع الحرص الشديد من جانب كل من استولى على السلطة ، على التصفيه الجديده لكل من كان في السلطة قبله أو ساهم في قيامها ، ثم يعود لتصفيه من يرى في تواجدهم خطوره تمكر صفو استقرار السلطة في يده ، أو نفيه أو سحله ، حتى ولو كانوا من الرفاق الذين شاركوا في التخطيط أو التنفيذ أو التسهيل والمعاونه للتخلص من النظام السابق عليه ، وتمكينه من السلطة بعده . فهذا نهج ثابت للأسف واكتوى من مظاهره الشعب العراقي على مدى تلك السنوات السوداء في عهد ما يسمى بالشوروات التحريرييه والقومييه ، والتقدميه .

وقد تمكن ذلك الحزب الانتهازي الذي لم يعرف سوى الانتهازيه ، وانتهكاز الغرض والمواقف والظروف لتحقيق من خلالها ممالحه في الزحف ثم الانقضاض على السلطة ولو على حساب المبادئ البراقه التي يعتبرها دستوراً له ونقصه به (حزب البعث العربي الاشتراكي) ، من الوصول الى السلطة في العراق أثر مشاركته ببعض عناصره في انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكم (عبد الرحمن عارف) الذي كان قد تولى السلطة بعد حادث احتراق الطائره التي كان يقلها أخيه (عبد السلام عارف) .

ولقد كان معروفا عن (عبد الرحمن عارف) أنه ذو امكانيات شخصيه محدوده ومتواضعه في نفسه ممارسة السلطة مما سهل للبعثيين الاتفاق مع بعض المقربين في القصر الجمهوري للرئيس (عبد الرحمن عارف) والانقضاض على السلطة في عملية بسيطه لم تستغرق شيئا من الوقت أو الجهد . وكان صدام حسين داخل احدى الدبابات التي كانت تأخذ مكانها الى القصر الجمهوري مقر الرئيس لتحصاره ، وقد كان وقتها شخصا مدنيا .

وحين تمكن البعثيون من الوصول الى السلطة كانوا قد عقدوا العزم على الاستفاده من تجارب الماضي السابقة ، بعدم ابقاء أى قوى سياسيه أو أطراف أخرى تشاركهم السلطة . وذلك قاموا على الفور باستكمال عمليه (١٧ يوليو) بعملية أخرى سريعة للتخلص من العناصر الأخرى التى ساهمت معهم فى الحركة والتي على أكتافها تم انجاح تلك العملية بحكم مواقعها الحساسه فى السلطة - فقام مدام حسين فى (٣٠ يوليو ١٩٦٨) بأفتحام القاعة التى يجلس فيها رفاق الأُمس شاعرا مدسه مع أخيه الأُمسر الذى " واه رثاه المخابرات العامه فى العراق خلال بدايه الثمانينات ثم أقصاه عنها " وأخرج كل من (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود) من القاعة ، بل واخراجهما من العراق كلها ، وكذلك باقى العناصر الأخرى ان لم يكن قد خرج بعضهم من الحياة ذاتها على أيدي البعثيين فعلا . وذلك أبلغ دليل على انتهازيه هذا الحزب ، واعتماده الغدر اسلوبا من أساليبه ، ومنهج ثابت فى نشاطه داخليا وعلى الساحة العربيه . وليس دوره المشبوه فى الوحدة بين مصر وسوريا ثم الانفصال أيضا ، بعيد عن الأذهان . ولكن الطريف فى موضوع استيلاء حزب البعث على السلطة فى العراق ، ما قد يلاحظه المراقب فى التسميه الفريده التى يطلقونها على ما يسمى بثورتهم فى العراق بذكر تاريخين لها معا حيث يطلق عليها (ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨) .

فقد لا يدرك المراقب معنى هذين التاريخين (١٧ ، ٣٠) - ولعلنا فرنا ذلك فى المتن أعلاه بشئ من الإيجاز فقد كان يوم ١٧ يوليو هو عملية الاستيلاء على السلطة التى شارك فيها البعثيون وغير البعثين ، أما ٣٠ يوليو فكانت عملية التصفيه التى كانت النية مبيتة لدى البعثيين للتخلص فيها من العناصر الأخرى التى لم يكونوا بقادرين على الاستيلاء على السلطة ، والوصول اليها الا استنادا الى مساعدتهم بحكم مواقعهم فى السلطة فى حينها . وحتى تستقر الأمور فى أيدي البعثيين خالمة . وكان لهم ما أرادوا بالفعل ، ولذلك فان اصرار القيادة الحاكمة فى العراق اليوم على ترديد أن ما يسمى بثورة (١٧ ، ٣٠ تموز) ١٩٦٨ فى العراق لم يشارك فيها أى فئسه أو عناصر من خارج حزب البعث ، هو أمر تفضحه الوقائع ويعد تزويرا للتاريخ لانها محاوله رخيصة للإستئثار بالسلطة على انفراد وانكار دور العناصر الأخرى فيها ، مع قطع الطريق اليوم على كافة القوى السياسيه فى داخل العراق ، لتأخذ مكانها على الساحة السياسيه العراقيه . بحجة أن البعث وحده هو صاحب الفضل فى هذه الثورة وكأنها غنيمة .

وهذا يفسر لنا اصرارهم على الزام كافة الأحزاب العراقيه الأخرى ، بقبول واقرار

ما يسمى "بالدور القاسد لحزب البعث العربي الاشتراكي وأنه هو وحده صاحب الحق التاريخي والواقعي في قيادة المسيرة الثورية في العراق" وعلى أساس أنه وبمسند أن تخلص من الفئات والعناصر الأخرى التي ساهمت معه في الانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨ ، لم يبق سواه في السلطة - وينبغي على كافة الأحزاب الأخرى أن تقبل بهذا الأمر الواقع وتتعاامل مع حزب البعث على أساسه - وتحدد لنفسها الدور والحجم الذي يتمشى مع هذا الأمر الواقع - ولذلك حينما تم تشكيل ما يعرف (بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية) في العراق في يوليو ١٩٧٢ ، والتي أعلن ميثاقها وتشكيل هيئاتها في أغسطس ١٩٧٢ - فرض على الأحزاب التي تكونت منها الجبهة وقتها ، أن تقبل بهذا الدور المتميز لحزب البعث بينها ، وبمعنى آخر ، أن تتقيد بالعمل وفق فلسفته وآرائه التي هي الأساس الذي سوف تيسر عليه شئون العراق الداخلية والخارجية - وذلك بمعنى بدوره الفاعل دور ، ووزن هذه الأحزاب وتحويلها إلى شبيه منظمات حزبية تابعة لحزب البعث كباقي المنظمات الحزبية التابعة له بحكم تشكيلاته ، وتأنسر بأمره وتلك الأحزاب التي كانت في الجبهة المذكورة هي : (الحزب الشيوعي العراقي - والحزب الديمقراطي الكردستاني - وحزب البعث بالطبع) وترتب على ذلك أن أصبحت هذه الجبهة مؤسسه هيكلية لا حياة فيها ولا نشاط ، لعدم قناعة الأحزاب التي شاركت فيها بذلك الواقع الذي لا يمكن تصوره في ظل نظام يفترض فيه تعدديه الأحزاب - ولكن تبقى الهيئته والسلطة في أيدي حزب واحد فقط ومدى الحياة - ولقد توقف دور الحزب الشيوعي العراقي فعلا في الجبهة منذ حوالي عام ١٩٧٨ حينما فشلت محاولات أحداث لقاء على مائدة الحوار بين الشيوعيين والبعثيين ولا سيما أن الشيوعيين هم أيضا ، وبدورهم لهم أطماعهم التي لا تخفى على أحد ، في أي مجتمع يقوم لهم فيه تنظيم - وهو لن يكون بالطبع - أي شيئا آخر - غير الاستيلاء على السلطة - أو المشاركة المؤثرة فيها وذلك ما لا يمكن أن يقبل به البعثيون بأي حال من الأحوال في العراق .

ولقد كان واضحا أن منهج حزب البعث في الاصرار على الانفراد بالسلطة بعد تصفيه كل العناصر التي يمكن أن تشكل عقبة في سبيل ذلك ، هو أمر له رواسته في الماضي القريب - وأهم هذه الرواسب ما أطلق عليه (مؤامرة تشرين الثاني (يناير) ١٩٦٢) (٥) - التي يعتبرها البعثيون في العراق عملية سرقه للسلطة منهم - ومن هنا كان حرصهم الدائم على عدم اشراك أي فئة أخرى معهم في السلطة ولكن لنا أن نتساءل هنا - أليس عملية تصفيه العناصر التي شاركت في عملية (١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكومتهم

(٥) - يقصد البعثيون بتلك التسمية قيام الرئيس الراحل عبد السلام عارف بطرد البعثيين من السلطة بعد أن اكتشف تأمرهم عليه .

عبد الرحمن عارف - الى جانب البعثيين - تلك التي قادها صدام حسين بنفسه في (٣٠ يوليو ١٩٦٨) هي الاخرى عمليه سرقه للسلطة ، ولكن من جانب البعث هذه المرة ؟ أم أنه خلال للبعث وحرام على الآخرين ؟ لقد قام البعثيون في العراق بتحليل وتفسير سلوكهم الغريب الذي سلكوه خلال أيام (١٧ ، ٣٠ يوليو ١٩٦٨) بقولهم : (واذا كنا نتحدث عن الثورة اليوم ، وبعد أكثر من أربعة عشر عاما من قيامها ، فإن الامانة الحزبية ، والعلمية ، والتاريخية تتطلب أن نقول بدقه أن (١٧ تموز) هي ثورة في روحها ونواياها ولكنها ، من الناحية العملية ، كانت مشروع ثورة وان (٣٠ تموز) هي الثورة التي نعيشها اليوم . وبالتالي مسيرتها - ان تغيير (١٧ تموز) ١٩٦٨ ، لو لم يكمله ما حدث في ٣٠ تموز ١٩٦٨ - كان انقلابا عسكريا ، أقرب الى الطابع اليميني الملاحى منه الى الثورة الجذرية الشاملة ، ولو تمكنت العناصر المضادة للثورة (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود) وغيرهما من السيطرة على الاوضاع لتحول تغيير (١٧ تموز) فعلا الى ثورة مضادة ولضرب الحزب وصدمت كل آمال الشعب في الحرية ، والتقدم ، والاستقلال ، والنهضة ولكن في (يوم ٣٠ تموز) ، كان صدام حسين هو قائد الثورة حقا ، فهو الذي أصر على تصفيه قوى الثورة المضادة ، وبسرعه ، وهو الذي وضع الخطه ، وهو الذي اختار ساعة التنفيذ ، وهو الذي وزع الادوار ، وهو الذي قام بنفسه بالضربة الحاسمه ، وبذلك ولدت الثورة ولاده حقيقيه (١) -

ويقيني أنه لو كان الرئيس السابق أحمد حسن البكر على قيد الحياه والذي كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٦٨ وحتى عملية نقل السلطة الى صدام حسين عام ١٩٧٩ ، ما كان البعثيون بقادريين على الوصول الى هذه الدرجة من النفاق لرئيسهم الحالي لمحاولة طمس أي دور لسلفه وحتى لرفاق انقلاب يوم (١٧ يوليو) أنفسهم ونسب العملية كلها لصدام حسين شخصيا من خلال تسليطهم الضوء على عملية القرضه التي تمت يوم (٣٠ يوليو) والتي أشرنا اليها سالفا .

وبذلك أقر البعث بدوره في تصفيه من كانوا عوناً لهم في الوصول للسلطة في (١٧ يوليو ١٩٦٨) فأطلقوا عليهم وبعد مرور يومين فقط لفظ عناصر الثورة المضادة - ثم انقلبوا ثانياه على قادة العمليه كلها والذين بقوا على قمة السلطة منذ عام ١٩٦٨ وحتى بعد تولي صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩ وهم رفاقهم في الحزب نفسه - وحاولوا الغاء أي فضل لهم أو دور في احداث عام ١٩٦٨ وما بعدها .

فكما دأب البعثيون أن ينسبوا كل الأعمال التي أنجزها من سبقوهم في السلطة ،

الى من يتمكن من البقاء أو انتزاع السلطة منهم فقد نسبت كل الأعمال التي أدت الى الاستيلاء على السلطة لصالح حزب البعث ، الى شخص صدام حسين كما أشرنا في الصفحة السابقة ، وكذلك حتى فتره تولى الرئيس البكر المسئولية في الموقع الأول للحزب والدولة في العراق ، قد نسبت كل الجهود الى صدام حسين ، ولكن بعد أن أزيح البكر من موقعه . وفي هذا يقول تقرير الحزب المشار اليه في هامش الصفحة السابقة : " وعبر مسيرة الثورة كلها ، وفي كل المنعطفات التي مرت بها ، والانجازات الكبيرة التي حققتها كان الرفيق صدام حسين في المركز الأول ، كان المبادر ، والمخطط ، والمتصدى للمصوبات ، وواضع الحلول والرفيق صدام حسين هو القائد السوقي والتعبوي لعملية تأميم النفط وهو واضع استراتيجية المحوث النووية في العراق وهو المخطط الأول لعملية التنمية الشاملة - في العراق وقد قاد عملية صيرورة الجبهة الوطنية وكان يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة الوطنية ، ورفع كفاءتها القتالية والموجه الأول في حقل الفكر والثقافة والاعلام والذي قام بالدور الأول في بناء تنظيم الحزب قبل الثورة وواصل هذه المهمة وهذا الدور بعد الثورة ولقد صمم بدقه كيفية ادارة العلاقات مع الأقطار العربية " .

وخلاصة القول أنه قد ألغى كل فضل للرئيس الراحل البكر ونسب الفضل كله وفي كل شيء لصدام حسين وحده .

ويتردد بين البعثيين القدامى في العراق ، أن صدام حسين لم يكن بقادر على الوصول الى مقعد الرئاسة في العراق واستبعاده أي فضل للرئيس السابق أحمد حسن البكر ، ونسب هذه الأفضال لشخصه وحده ، إلا بفضل الموقع المتميز والخطير الذي دعم صدام حسين وجعله مصدر ارهاب وخطر على كل شخص في القيادة العراقية التي تسلمت السلطة عام ١٩٦٨ ، ذلك الموقع هو توليه رئاسة الجهاز السري الخاص بتململه الشخصيات والعناصر التي يمثل بقائها في (الحياة) خطرا على الحزب ، ذلك الجهاز الذي عادة ما تسند مهمة ادارته الى شخص يتمتع بصفات خاصة ، لسنا في حاجة الى حصرها هنا ، ويكفي التعريف بطبيعة عمل هذا الجهاز الذي ما زال للأسف يمارس نشاطه في العراق ، وأن تغيرت عناصر الاشراف والتنفيذ الخاصة به .

والمعروف أيضا أن جهازا من هذا القبيل يمكن أن يمثل خطورة حتى على أعلى المستويات القيادية في الدولة ابتداء من رئيس الدولة نفسه . وهذا ما حدث في العراق ، حينما أصبح لغزو صدام حسين وهيبته المستمدة من وضعه على رأس هذا

الجهاز القمعي، كفيصل بتهيته الظروف المناسبة لتسلطه على مجلس قيادة الثورة العراقي، ولا سيما بعد عمليات التطهير أو التصفية الدورية التي كان محملتها في النهاية أن أصبح الرئيس البكر غير قادر على إصدار قرار أو منع صدور قرار لا يقبل به، فأصبح رئيسا شكليا للدولة .

لقد كانت تقدم اليه قرارات اعدام بعض العناصر التي يراد التخلص منها - دون أن يكون بقادر على الاعتراض (*) ، بل أن البكر حينما اشتدت عليه وطأة المرض، والتعب النفسي الناتج عن الإدارة - غصيره للعراق باسمه ، ليظل صدام وأرستيه ومجموعته الخاصة في منأى عن تحمل تبعه مسئوليه ما يقع ابتداء ١٠ من حرب إبادة الأكراد شمال العراق مروراً بعمليات القمع والتصفية بكافة عناصر المعارضة وقتل الحريات بكافة أشكالها - وحتى مهزله مؤتمر بغداد لعزل صدام، حتى في هذه الحالة لم يسمح له بالتخلي عن السلطة الا في التوقيت الذي حدده صدام حسين ومجموعته ، بعد أن استنفذت مهمه البكر في السلطة ، بل وحتى لحظه اذاعه البكر لبيانته على شاشات التلفزيون العراقي وشبكات الاذاعة على الهواء مباشرة ، والذي أعلن فيه تخليه عن مسئوليات السلطة في الدولة والحزب مبرراً ذلك بسوء حالته الصحية مع الاشارة الى أنه سبق أن طلب ذلك ولكن رفاقه في القيادة ، لم يقبلوا بطلبه ، وعلى اعتبار أن ذلك من باب تمسكهم به كما يلهم من لهجة إلقائه البيان ، حتى هذه اللحظات كان صدام حسين حاضراً مع الرئيس الراحل البكر بعيداً عن الكاميرات ، وكان للشعب العراقي تعليقه الحاضر ليلتها ، والذي يعبر عن اعتقاده بأن السلطة نقلت الى صدام حسين قصراً في الوقت الذي شابه ، وان بقائه مع الرئيس لحظه القاء البيان كان بمثابة نوعاً من الحيلة من أن يتفوه الرئيس البكر بشيء عما كان يعانيه على رأس السلطة ، وعلى الهواء مباشرة .

وبعد أن تسلّم صدام حسين السلطة من البكر في ١٦/٧/١٩٧٩ - قام على الفور بتطهير الحزب والدولة من كافة العناصر التي كان لها ميولاً نحو البكر ، أو التي لم تكن تقبل باستقرار مقاليد السلطة في أيدي صدام حسين ، وسواء كان ذلك لأسباب شخصية بينهم أو لأسباب تتعلق بوجه نظرهم في الأسلوب الذي كانوا يريدون أن تدار به البلاد داخلها ، وخارجياً ، وعلى ضوء وقائع ونشائج مؤتمر بغداد - وتوقيع ميثاق

(*) سبق أن كتب أحد رؤساء الوزراء السابقين في العراق مقالة بجريدة الأهرام في أوائل السبعينات أشار فيها الى أن قرارات اعدام كانت توقع من الرئيس البكر رغماً عنه ودون أن يكون له حق الرفض . والجدير بالذكر بل والمدهش حقاً أننا لم نسمع عن أي رأي للرئيس الراحل البكر قبل وفاته عن موضوع هذه الحرب =

العمل الوطني مع سوريا في ٢٦/١٠/١٩٧٨ - تمهيدا لقيام الوحدة بين الدولتين ، ولقد أطلق على عملية محاكمة وتصفيه هؤلاء العناصر الذين يمثلون قيادات كبيرة في الحزب والدولة ومنهم أعضاء مجلس قيادة الثورة إسم (المؤامره) - وادعت قيادة الحزب بعدها أنهم كانوا يتآمرون على نظام الحكم بمساعدة من الرئيس السوري حافظ الأسد بالرغم من أن الرئيس الأسد أرسل مبعوثين الى بغداد لاستيضاح الأمر ونفى أى شبهة اشتراك فيما نسب الى القيادة السورية . ولكن الملفت للنظر ، وبالمقارنة مع الوضع في ايران باعتبار أن النظامين قد مارسا عملية التخلص من العناصر الغير مرغوبه على الساحة الداخليه ، فان ايران قد قدمت الذين اتهمتهم بالتآمر على الشعب وآخرهم قيادة حزب توده الشيوعى ، الى محاكمات علنيه ، استمع فيها الشعب الايرانى ورأى على شاشات التلفزيون وقائع المحاكمات وأسباب الانهزام ، أما في العراق ، والمتمهمون هنا عناصر قيادية معروفه لدى الشعب العراقي ، وخاصة كوادر حزب البعث المتقدمه ، لم يعرف الشعب شيئا سوى العقوبات التى صدرت ضد المتهمين ، دون تحديد قالب محدد للتهمة التى نسبت لكل شخص ودوره فى ما نسب اليه ، بل ان السرعة التى تمت بها عملية المحاكمة وتنفيذ العقوبه والتى سنتكلم عنها تفصيلا فيما بعد ، تشير المزيد من الشكوك نحو القصد من وراء التخلص من هذه المجموعة بهذه السرعة والذى تم بالاعدام أو الأشغال الشاقه . وبهذا خلصت السلطة لصادم حسين الذى بدأ حياته طالبا ثم دخل الحزب وتدرج على عمليات الاغتيال واسندت اليه عملية اغتيال عبد الكريم قاسم وقتل فى انجازها وبعد أن أصبح خلال فترة من حياته مطاردا من البوليس العراقي ، هرب الى مصر ليدرس فى كلية الحقوق ثم انتقل للعراق لينفذ بعض مهام الجهاز السرى القمعى للحزب الى أن قبض عليه فى عهد عبد السلام عارف وسجن ثم نجح المبعوثون فى الاستيلاء على السلطة عام ١٩٦٨ فقفز خلال فترة وجيزه الى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ثم أصبح الآن رئيسا للمجلس الذى لم يضم من أعضائه الأصليين سوى نائبه الحالى - عزت ابراهيم الدورى والقلائل من العناصر التى ارتضيت أن تكون تابعه لصادم حسين بلارأى لها ولا كلمه .

= سواء بالتأييد لموقف القيادة العراقية التى تسلمت منه السلطة ، بشأن هذه الحرب مع ايران أو أى رأى آخر يخالف ذلك ، ولكن الشيء الذى لا يمكن اغفاله هو أن موافقه البكر على هذا الموقف من ايران ما كانت تبقى هكذا فى طسى الكتمان ، وانما كان النظام الوريث له قد أجاد استغلالها لكسب الرأى العام العراقي بشأنها لما كان للرئيس الراحل من شعبيه لا تقارن مع ما هو عليه الآن الرئيس صدام حسين فيما يجعلنا نشك فى موافقة الرئيس البكر على موقف القيادة الحاليه من ايران .

ولعلنا في هذا الموضع نشير الى واحد من الأسباب الشخمية العديدة التي تزيد من هوة الصراع والنفور بين الرئيس العراقي صدام حسين والزعيم الايراني آية الله العظمى الامام الخميني ، فكل منهما يعرف حقيقة وقدرة نفسه ، وحقيقته وقدر خصمه ، والامكانيات الفكرية والعلمية والرصيد من التأييد الشعبي الذي يؤهل كل منهما لقيادة شعبه في بلده ، بل ليس ذلك وقل ، انما أيضا مدى تمتع كل منهما بقسط من الرضا أو عدم الرضى لدى شعب الدولة الأخرى ، ولذلك نجد صدام حسين قد ، دأب على سب الزعماء الايرانيين واطلاق لفظ "الجهل" عليهم برغم الدرجات العلمية التي حصلوا عليها (*) .

ولقد سن صدام حسين نظاما جديدا لتشكيل مجلس قيادة الثورة جعل من خلاله بقاء أو ضم شخص للمجلس ، فضلا يسبغسه على من يشاء من العناصر التي تستطيع اظهار ولاها المطلق لشخص الرئيس وارضائه .

وأصبح مجلس قيادة الثورة يتم تجديد نفيه من أعضائه بمعه دوريه . واذا كان العراق وبحكم نصوص دستوره الحالي الصادر في ١٦/٢/١٩٧٠ يحكم بواسطة مجلس قيادة حيث تقول المادة ٣٧ من هذا الدستور : " مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة الذي أخذ على عاتقه في السابع عشر من شهر تموز ١٩٦٨ مسئولية تحقيق الإرادة الشعبية العامة بانتزاع السلطة من النظام الرجعي الفردي الفاسد واعادتها للشعب " ، فان هذا المجلس الذي تكلمت عنه المادة (٣٧) من الدستور والذي لزم سبق من أعضائه الذين قاموا بهذه الثورة سوى نفر قليل أصبح مصير أعضائه في قبضة رئيسه شخصيا وبحكم الطريقة الجديدة التي رسمها لتشكيل أعضائه وليس العكس . وبالتالي فالتساؤل هنا وعلى ضوء أحكام الدستور نفسه والذي يقضي بأن محاكمة رئيس المجلس أو أعضائه تتم من قبل المجلس ذاته - فمن إذا - الذي يستطيع أن يحاسب ، ولا نقول يحاكم رئيس مجلس قيادة الثورة اليوم اذا ارتكب فعلا في حق شعبه ، يستوجب المحاسبه ؟ ومن ذا الذي يجزئ على أن يقيم تصرفات الرئيس ومدى خروجها عن المالح العام للشعب العراقي ، ولا سيما على ضوء ما سوف نوضحه من حقائق بشأن الحروب مع ايران ؟ اننا لم نلتق هذا التساؤل لنبحث له عن اجابه لأن الاجابه مستحيله ، ولكننا نقدم به كخلفيه ضروريه للكلام عن اسلوب ممارسته الحكم في العراق الذي

(*) - الجدير بالذكر هنا ان الرئيس العراقي منح نفسه رتبة (مهيب ركن) وهي تعادل (مشير) ومنذ كان ناشئا للرئيس البكر الذي كان ضابطا عسكريا - فسي حين لم يسبق لصدام حسين أن كان أحد العاملين في السلك العسكري .

يتكلم رئيسه عن الحكم الفردى قبل تسلم حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ ، وللمقارنة مع نظام الحكم فى ايران الذى يصعب أن نعتبره حكما فرديا ، وان تشابهت النتائج المترتبة على ممارسة كلا النظامين الحكم فى بلديهما ، ولو أن الحكم الجماعى فى ايران فى رأى من الناحية الدستورية قد يقرب فرصة تصحيح الأوضاع يوما، وهو أبعد ما يكون عن قدومه فى ظل النظام الفردى فى العراق والنتائج الداخلية والخارجية التى تترتب على ممارسة كل من النموذجين للسلطة فى بلديهما . وعليه فانه يصعب جدا على المراقب ان يطلق على صيغه ممارسة السلطة فى العراق بأنها (جماعية القيادة) وكما هو الحال فى ايران بالمقارنة، رغم وجود ما يسمى بمجلس قيادة الثورة فى العراق .

ولكننا نرجع الآن لاستكمال الكلام عن حزب البعث العربى الاشتراكى باعتباره المؤسسه السياسيه الوحيده التى تحكم العراق والمسموح لها بممارسه النشاط السياسى من الناحية الفعلية على الأقل . ونقول أن تاريخ هذا الحزب حافل بالانقلابات والانقسامات سواء على المستوى القطرى الداخلى فى كل من سوريا والعراق ، وحسبى داخل منظمه الحزب نفسه فى الدولة الواحدة ، أو على المستوى القومى ، ومثالنا على الحالة الأولى المؤامرات الداخلية والمراعات على السلطة التى يكون الحزب أحد أطرافها مع السلطة الحاكمه والقوى السياسيه الأخرى وكما حدث فى العراق منذ عهد عبد الكريم قاسم وحتى تسلموا السلطة خالصه عام ١٩٦٨ فى العراق ، وعلى مستوى الحزب داخليا ، ما يطلقون عليه المؤامرات ومثالنا على ذلك ما أطلقوا عليه مؤامره ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٣ وانشقاق الحزب على نفسه فى العراق ، ومؤامرة شباط (فبراير) عام ١٩٦٦ فى سوريا ، ومؤامرة عام ١٩٧٠ ، ومؤامرة عام ١٩٧٣ فى العراق ثم (مؤامرة) عام ١٩٧٩ فى العراق أيضا والأخيرتين يضمن أعضاء من قيادة مجلس الثورة وعدد من أعضاء الكادر المتقدم للحزب . أما الحالة الثانية وعلى المستوى القومى ، فتكفينا تجربه الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وسعى الحزب الى التهليل لقهاها ثم سعيه لضربها ومباركه الانفصال عام ١٩٦١ وهو ما أفضل تسميته (بالدور المشبوه للحزب فى قيام الوحدة - وفى الانفصال الذى تعرضت له الوحدة) ولأغراض فى الحاليتين ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة وصول الحزب للسلطة باعتبارها فى نظرى القضية الأولى التى يكيف حزب البعث سلوكياته ونشاطه فى سبيل تحقيقها . فهدفه الأساسى وشغله الشاغل هو ، الوثوب الى السلطة بأى ثمن .

وحزب البعث العربى الاشتراكى ، الذى يحكم الآن فى كل من سوريا والعراق ، قد تأسس عام ١٩٤٦ بعد اندماج فريق من متشابهى البرامج هما حزب البعث الذى كان

أسسه في سوريا ميشيل عفلق (*) وصلاح البيطار . والأول هو أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي على المستوى القومي ، ويقوم الآن في العراق حيث يعتبر مطلوباً للمحاكمة في سورية بعد انشقاق الحزب الى جناحين مستقلين في كل من سوريا والعراق ، أما الحزب الثاني الذي اندمج مع البعث فهو الحزب الاشتراكي العربي وأسسه أكرم الحوراني ، وهو حزب قومي يدعو في أدبياته وكذلك مبادئه ، الى السعي من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة بين الأنظار العربية ، بمعنى أنه لا ينطلق من أساس أممي مثل الأحزاب الشيوعية . وإن كانت القيادة العراقية وأمام مشكلة امكانيه المواءمة بين مبادئ الحزب العربي والعربية وبين رغبتة في السيطرة على الشعب الكردي في شمال العراق عن طريق سمة الى عضوية الحزب ، قد ابتكرت تكييفاً وإن شئنا فنقول تعديلاً في هذه الجزئية سوف نتكلم عنه في موضعه . ولكني أرى ومن خلال الممارسة التطبيقية لحزب البعث للسلطة في العراق بل وفي سوريا ، أنه لا يختلف كثيراً عن الأحزاب الشيوعية في ممارستها السلطة واسلوب سيطرتها على الشعب وكذلك اسلوب الممارسة الحزبية نفسها للنشاط الحزبي .

تشكيلات الحزب ودوره في جهاز الدولة والمجتمع :

يتكون الهيكل التنظيمي لحزب البعث من عدة منظمات حزبية - يطلق عليها المنظمات الجماهيرية تعتبر قاعدته الشعبية . وتسيطر هذه المنظمات على كافة قطاعات الشعب العراقي وكذلك الأنشطة التي يزاوئها . فعلى قمة التنظيم الحزبي يوجد أمين سر القطر وهو الذي يجمع في يده ما بين رئاسه الدولة ورئاسه الحزب وهو صدام حسين بالنسبة للعراق . ولما كان الحزب يفترض فيه أنه تنظيم حزبي سياسي يعمل على النطاق القومي وليس في قطر واحد ، فإن قيادة منظمات الحزب في كل دولة أو قطر تشكل في مجموعها القيادة القومية للحزب ، والتي يعتبر (ميشيل عفلق) أمين السر العام لها . ومن المفترض أن يكون أمين سر التنظيم في كل قطر - مثلاً صدام حسين وحافظ الأسد ، هما نواب أمين سر الحزب على المستوى القومي بحكم مواقعهم الحزبية ، فكل منهم هو أمين سر القيادة القطرية للحزب في بلده .

(*) - كان رئيس تحرير الأهرام السابق - الأستاذ محمد حسنين هيكل يطلق عليه فيلسوف الحزب ، ويطلقون عليه في العراق (القائد المؤسس) وللمزيد من المعلومات عن الحزب يمكن الاطلاع على المنهج التحقيقي للحزب - طبعة بغداد .

والحزب على المستوى القومي ، يتكون من عدة تنظيمات يطلق عليها مكاتب مثل مكتب فلسطين والكفاح المسلح الذي كان يتولاّه - (نعيم حداد) رئيس المجلس الوطني العراقي السابق وعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، وآخر خاص بالاعلام وكذلك العلاقات العربية ، والدولية الخ .

وسوف نقرر حديثنا على تنظيم الحزب قطريا فقط داخل العراق ، باعتبار أن دور الحزب ونشاطه على المستوى القومي العربي - والدولي يكاد يكون مجمدا بسبب انشقاق الحزب في كل من سوريا والعراق - واعتبار كل من قيادتيه السورية والعراقية - نفسها قيادة قومية للحزب - وتمارس نشاطها الحزبي على الساحة الخارجية على هذا الأساس .

وهناك المنظمات الاقليمية للحزب داخل القطر ، حيث تقسم المحافظات حسب تعدادها السكاني الى منظمات فتعتبر كل محافظة شعبه للحزب وقد يتشكل من محافظة واحدة ، أو أكثر من محافظة فرع للحزب يتكون من عدة شعب بعدد المحافظات أو بعدد التقسيمات الحزبية التي تشكل داخل المحافظة الواحدة اذا كانت كبيرة ويتشكل من الأسرع مكتب مثل مكتب تنظيم الجنوب أو الوسط أو الشمال - أو الفرات أو بغداد الخ - ولكل مكتب مسئول حزبي يسمى مسئول مكتب تنظيم كذا ومن هؤلاء يتشكل ما يعرف بالقيادة القطرية للحزب - مضافا اليهم مسئولو المكاتب النوعية ، فهناك مكتب تنظيم الطلبة والشباب على مستوى القطر ، والمكاتب العمالية - ومكتب المهنيين والفلاحين - والمرأة الخ . وهذه المكاتب النوعية يتفرع منها تنظيمات تابعة لها فمثلا المكتب العمالي - يسيطر على نشاط الاتحاد العام لعمال العراق بمختلف تنظيماته ويشرف على نشاطه ، ومكتب الشباب والطلبة ، يسيطر على نشاط الاتحاد العام لشباب العراق - والاتحاد العام لطلبة العراق بمختلف تنظيماتهم على مستوى العراق كله . والمكتب العسكري الذي لا يتسنى ترقبهم أي رتبته الا بعد موافقته و يسيطر على كافة المنظمات الحزبية المتواجدة داخل تشكيلات القوات المسلحة والمكتب الفلاحي الذي يسيطر على القرية العراقية والفلاح العراقي من خلال التنظيمات الفلاحية التابعة له عن طريق التحكم في عملية توزيع الاحتياجات الزراعية للفلاح وهكذا

وعلى مستوى المحافظة الواحدة يتواجد ذات الهيكل التنظيمي السابق ذكره على مستوى أدنى وممفر . فالى جانب المحافظ وهو رئيس السلطة التنفيذية في المحافظة ، يوجد أمين سر الحزب في المحافظة الذي قد يكون أمين سر شعبه

أو فرع حسب حجم المحافظة - ويتبعه المسئولين الحزبيين للمناطق التي تقسم حسب الكثافة السكانية كما تقسم المناطق ذاتها الى تقسيمات أدنى وهكذا . كما يوجد في نفس المحافظة كافة التنظيمات النوعية المشار إليها وبهذا الشكل يتم السيطرة الكاملة على كافة قطاعات الشعب ، ونشاطاته من خلال تلك التنظيمات الحزبية . ويقوم الحزب باعداد كوادر خاصة من أعضائه ، ليكونون قادرين على تولى مسئولية ادارة منشآت الدولة في كل القطاعات المختلفة ، بإرسالهم الى بعثات للخارج لاستكمال دراستهم العليا أو في الداخل بصرف النظر عن الشروط الواجب توافرها بالنسبة للراغبين في الدراسة بصفه عامه . فهذه بعثات خاصة بالحزب ، مستثناءه من هذه الشروط . وذلك ليتمكن الحزب من توفير العناصر القادرة على السيطرة على كل نواحي الحياه مع ضمان ولائها لقيادة الحزب التي يرجع اليها الفضل في توفير سبيل الدراسة لهم . ولذلك كثيرا ما نجد ظاهرة وجود شخص يجمع ما بين صفه كونــه مسئول حزبي ذو درجة متقدمه في الحزب وبين درجته الكبيرة في وظيفته ، مما يكسبه قوة نفوذ خاصه في محيط نشاطه الوظيفي .

وإذا كان ذلك اتجاهها لا بأس به من حيث تدفع الدولة بعناصر شابه يفترض فيها الجمع بين العلم والخبرة اللازمين لقيادة عجلة المجتمع في سائر المواقع ، مع الوعي السياسي والادراك الجيد لمشاكل المجتمع العراقي وحاجته الى التغلب على أسباب تخلفه والقدرة على احداث التغيير المطلوب في النمط السلوكي المعيب والمتوارث في ظل أنظمه سياسيه سابقه منذ العهد الملكي ، مع عادات وتقاليد قبيليه ما زالت بصماتها على سلوكيات الانسان العراقي تمثل عقبة في سبيل دفع عمليه التقدم في العراق ، وهو الدور الذي أعد الحزب عناصره من أجله . ولكن ساحة التطبيق والواقع أفرزت نتائج تختلف كثيرا عن ذلك الذي كان مأولا الوصول اليه . والسبب الرئيسي ، هو الفلسفه الشاذة التي يعتنقها الحزب بشأن قضية الولاة المطلق لقيادته لضمان السيطرة على المجتمع بواسطة أعضاء الحزب أنفسهم . فان قضية الولاة المطلق جعلت قضية الاختيار ما بين العمل لمصالح المجتمع ككل - أو العمل لمصالح ارضاء القيادة الحزبيه - قضية تكلف صاحبها حياته أحيانا ، لانها أصبحت (قضية جبر وليس قضية اختيار) ، فالقيادة التي يرجع لها الفضل في نقل موظف صغير لا يحمل مؤهلات علميه تؤهله الى أن يكون مسئولا في قسم من أقسام احد المصانع الى موقع المسئولية القيادي في ذلك المصنع بعد أن يرسل في بعثه دراسيه للخارج أو الداخل على حساب الحزب ، أو حتى ينقل الى موقع قيادي فوق رؤوس أشخاص آخرين لديهم من المؤهلات العلميه والخبره ما يجعلهم أحق منه في تولى مسئوليته قيادة الموقع

الذين يعملون فيه تلك القيادة أصبحت هي الأولى بالولاء لها قبل المجتمع ، وكل هذا خلق حالات شاذة في المجتمع العراقي أثرت تأثيرا مباشرا وملحوظا على خطوات التقدم التي كان ينبغي أن يخطوها العراق في مسيرة التنمية وفي ظل ظروف اقتصادية مواتية حيث يمتلك العراق عائدا ضخما من العملات الحرة عن مبيعاته النفطية . ان اشغال المسؤول الحزبي الذي يشغل منصبا قياديا في نفس الوقت - في موقع عمله - بقضايا الحزب ، والتي لا تخرج عن كونها مسائل تنظيمية تنحصر في تكاليفات تصدر اليه من المستويات الحزبية التي تعلوه مباشرة بشأن أعمال حزبيه كالتحرك على العناصر الغير موالية للحزب من أفراد الشعب العراقي داخل موقع العمل الذي يرأسه ذلك المسؤول الحزبي أو في المنطقة السكنية التي تتبع التنظيم الحزبي الذي يتبعه هذا المسؤول واعداد قوائم بهؤلاء الأشخاص ، وتقارير عن اتجاهاتهم الفكرية واتصالاتهم بالآخرين ، ومدى استجابتهم للدعوة الى الانضمام الى عضوية حزب البعث ، وكذلك عملية مراقبه ومتابعه نشاط البعثيين أنفسهم المرتبطين بالمنظمة الحزبية السنية يتبعها هذا المسؤول ، وعمليات التحضير للاجتماعات الحزبية المتعددة أو التحضير لمسيرات شعبية تصدر بشأنها تعليمات من القيادة في بغداد - للتأييد أو الاعلان عن الاحتجاج بشأن وقائع تحددها لهم تلك القيادة ، مع تحضير الشعارات التي سوف يهتف بها المتظاهرون الى آخر تلك الأنشطة الحزبية التي يشغل بها الحزب المسؤولين الحزبيين والتي تستغرق حقيقة ، معظم وقت أي مسؤول حزبي ، وعلى حساب الوقت اللازم لتفرغه للإشراف على العملية الانتاجية في موقع عمله ، أو خدمة المواطنين اذا كان في موقع خدمي ، بل وتتعدى ذلك الى استغراق كامل وقته اليومي ذلك النشاط الحزبي جعل المسؤول الحزبي يوجه كل جهده واهتمامه ووقته الى خدمة الحزب ، في محاولة ارضا مسؤوليه الحزبيين الذين بدورهم يمارسون نفس النشاط على المستوى الأعلى حتى مستوى الكادر المتقدم للحزب في سبيل ارضا المستويات العليا وصولا الى القيادة القطرية وأمين سرها الذي هو رئيس الدولة نفسه . وبغیر ذلك ، لا يعد الشخص مخلصا للحزب والثورة ، ولو كان ذلك على حساب المصالح العام للمجتمع ذاته ، وعليه يتم محاسبته حزبيا . وأصبح حتى صغار العاملين في أي موقع لا يهتمون باتقان ما يلبس اليهم من أعمال بقدر ما يهتمون باتقان دورهم مما لا رؤسائهم اذا كانوا مسؤولين حزبيين في ذات الوقت ، أو ارضا المسؤول الحزبي في موقع العمل ، وتنفيذ توجيهاته وتلبية طلباته ولو كانت شخصية ، دون الاعتداد بموقع المسؤول القيادي في العمل اذا كان غير حزبي أو على درجة حزبيه أقل من المسؤول الحزبي في ذلك الموقع . ولذلك نجد أن الشخص اذا كان يمثل موقعا قياديا في عمله دون أن يكون حزبيا ، أو كان هناك مسئولا حزبيا في جهة العمل يعلوه في درجته

الحزبية ، حتى ولو كان موظفا صغيرا ، أو عاملا عاديا ، نجده لا يتمتع بذات القوة من النفوذ ، والقدرة على السيطرة على نشاط العاملين في موقع العمل الذي يرأسه لأن المسئول الحزبي يستحوذ على ذلك النفوذ ، ويتمتع بهيبة خاصة بين العاملين في الموقع تجعل لكللمته صداها المباشر بينهم ، ليس حبا وتقديرا لشخصه ، انما تهيبا من موقعه الحزبي وخوفا من عدم رضائه عنهم . بل يحدث كثيرا أن يتمكن مسئول نقابي وحزبي في احدي مواقع العمل أن يشل حركة العمل ، وهو عامل بسيط ، ويعرقل نشاط مهندس كبير هو رئيس ذلك الموقع في تسريع سرعة العمل اليومية . حيث يعطي تعليماته للعمال بالامتناع عن عمل معين . يكلفهم بنشاط يتعلق بالحزب أو النقابـــــــــــــــــه ، ولا يستطيع المهندس المسئول عن الموقع أن يعترض على ذلك ، والا تعرض لتهمة العمل ضد الحزب والثورة ، استنادا الى تقرير يعده هذا المسئول الحزبي الى منظمته ضد الحزبية التي ترسله الى جهاز الأمن فورا ليبارش معه تحقيقا قد يطول سنوات . وذلك بدوره انعكس على الجهد والاستعداد للعطاء لدى أصحاب الكفاءة في العراق اذا كانوا من غير البعثيين .

وهذه صورة مصغرة نسوقها كمثالا ، على أثر دخول الحزب في نشاط الدولة لاحداث ازدواجية تسخر نشاطها لمالح الحزب ، والولاء لقيادته على حساب مصالح الشعب ككل ، مع بروز ظاهره هي النتائج الطبيعية لهذا الوضع الشاذ ، وهي ظاهرة النفاق وممالأة الصغار للكبار في كل موقع لأغراضهم وعلى حساب المصلحة العامة للشعب وعدم القدرة على اعتراض الانسان العراقي ، على أي شيء يصدر عن أي مسئول في أي موقع من القاعدة الى قمة السلطة ، مما قتل في نفوس العراقيين الجســـــــــــــــــرأه والشجاعة على ابداء الرأي والتي كانت سمة خاصة تميز بها الشعب العراقي ، فسي الخروج على حكمائه اذا إشطاطو في حكمهم عليه ومنذ عهد الخلافة الاسلاميه حتى تسلم البعثيون السلطة في يوليو ١٩٦٨ . وهي احدي سمات التغييرات الجذرية التي أحدثها الفكر البعثي وتطبيقاته في العراق كما سيأتي .

وأصبحت عملية سيطرة الحزب على كل فرد ، وكل مكان ، وكل نشاط في العراق ، تستوجب تسخير كل الجهود لتحقيقها ، لا مكان السيطرة الكاملة على كل العراقيين بشكل لا يتضمن ولو أقل درجة من احتمالات ضياع السلطة من أيدي القيادة الحالية في العراق ، مستفيدين من دروس الماضي القريب في تجاربهم في السلطة . وأصبح هناك شعار واجب النفاذ كعقيده وهو : (من لا يؤمن بالحزب - فهو معادي للثورة والحزب) وصورة ذلك عند رفض الشخص الانتماء للحزب ، عندما يعرض عليه المسئول الحزبي في موقع عمله ، أو في منطقته السكنية ذلك ، وعليه ، يمر بعدة مراحل من الضغوط تنتهي به غالبا الى توجيه تهمة (العمل ضد الثورة والحزب) والآن - لماذا يرفض

الانتماء للحزب ؟ ولقد صدرت تعليمات من قيادة الحزب في العراق خلال عام ١٩٨٢ - تقضي بأن يتم التوسع والى أوسع مدى في هذا النطاق لتمكين أجهزة الدولة من السيطرة الشاملة على كل أفراد المجتمع العراقي لتسخيرهم لخدمة ظروف الحرب مع ايران من الشباب الصغير الى الشيوخ . وأصبحت العملية اجباريه وليست اختياريه . وكذلك بالنسبة للنساء العاملات . وان ذلك هو المعيار الوحيد لقياس ولاء المسؤولين الحزبيين للقيادة الحاكمة - ومعيار تقييم عملهم أيضا ، وهو في ذات الوقت المعيار الوحيد لتحديد مدى ولاء العراقيين عموما للوطن والا فهو خائن ومتآمر مع العدو الايراني . " فال المطلوب أن يكون التنظيم الحزبي الذي أصبح يغطي كل زاويه من زوايا العراق مؤمنا بالمبادئ فعلا ، ويعبر عن هذه المبادئ بالممارسه التي لا تعسرف الضعف والتردد وفي المسؤوليات الحزبيه ، علينا أن نقيس اخلاص وكفاءة الحزبيين ضمن المحافظات والتقسيمات الاداريه الأخرى ، على أساس تناقص أعداء الثورة والحزب ، وتناقص الوسط السلبى في وسط الشعب في كل منطقه ، وعلى أساس ازدياد حماس الجماهير للثورة والحزب ، وازدياد وعيها وحماسيتها الفكرية والاخلاقيه بموجب مبادئ الحزب ومقاييسه في كل مرحله . اننا ننتقل في هذه المفاهيم من معرفه دقيقه بأن العراقيين قد أصبحوا متجانسين اجتماعيا ونفسيا أو متقاربين الى حد كبير ، لذلك فان الفروقات بين منطقه وأخرى ، وبين مدينة وأخرى اذا ما أصبحت كبيرة فيما يتعلق بالولاة للحزب ومسيرة الثورة ، فان التقصير يكون من داخل منظمة الحزب هناك . هذه هي المفاهيم التي أرى أن نراقب الظواهر بموجبها ونؤدى واجباتنا الثورية في بناء الدولة والحزب والمجتمع . . وفي مواجهة الأعداء . وتقييم الحزبيين والشعب والاصدقاء ، وعلى أساس هذه المفاهيم سأتعامل مع الرفاق كل حسب مسؤولياته " (١) ، وهذه الفقره تبين بوضوح المعيار الذي يقيم على أساسه الانسان العراقي اليوم ، والطريق الجبرى الذى وضع عليه . واستعارة ذلك التقسيم العجيب للشعب الذى قاسينا منه في مصر في عهد عبد الناصر - عندما أطلق اصطلاح (أعداء الشعب) والذي يبقى تحديد الفئات التى تندرج تحته في يد سلطات القمع وأجهزتها الرهيبه .

ولتهون التضحية بالكثير من المواطنين بما فهم الكفاءات التى تحصل الشعب في سبيل اعدادها ليوم هو في أمس الحاجة اليهم فيه - في سبيل الحفاظ على القيادة - والحفاظ على السلطة خالصه في يدها . فالسلطه والقاشمين عليها همما الأساس والهدف الذى يسخر من أجله أفراد المجتمع ، وقبل النظر في مصالح المجتمع

(١) - الكلمه التى ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين أمام الجلسة الافتتاحيه للمؤتمر القطرى التاسع لحزب البعث العربى الاشتراكى في بغداد في ابريل عام ١٩٨٢ .

نفسه ، وتحقيق حاجاته التي قامت الثورة من أجلها ، وليس من المستغرب أن ما جاء في المادة السابعة والثلاثين من الدستور العراقي الحالي والتي تنكلم عن مسئولية مجلس قيادة الثورة ، وهو الهيئة العليا الوحيدة التي في يدها كافة السلطات في العراق (تشريعيه وتنفيذي بل وقضائيه أيضا) لتحقيق الارادة الشعبيه العامه بانتزاع السلطه من النظام السابق واعادتها الى الشعب كما تقول تلك المادة يتناقض مع اعتراف قيادة البعث العراقي : بأن الحزب قد واجه "بصورة حاسمه ، مأساه توطيد السلطه الثوريه ووضع هذه مهمه ، بحق ، فوق أي اعتبار آخر . وقد تميزت المرحلة التي سبقت المؤتمر القطري الثامن (*) بأنها كانت مرحلة توطيد السلطه الثوريه والقضاء على أية امكانيه للتأمر أو الرده ، ولكن في الحقيقه ، أن هذه المهمه لم تنته بانقضاء ذلك المؤتمر وفي جميع المبادئ يجب علينا الأخذ بالاعتبار أن ميخ الضرورة والطوارئ التي يتحتم علينا اسقاط ما تسمح ظروف المرحلة باسقاطه منها يمكن أن تصبح في بعض الأحيان ، ولمواجهه حاله معينه ، ضروريه جدا .

وفي ضوء هذا التقدير والظروف الموضوعيه المحيطه بالحزب والثورة ، وبسبب ظروف داخلية في الحزب ومنها الصيغه الدستوريه السابقه لم يكن هناك حماسه كافيه لدى القيادة للاقدام على اجراء موازنه متلائمه مع الظروف بين المركزية والديمقراطيه لصالح توسيع وتطوير الممارسه الديمقراطيّه وإقامة المؤسسات الضروريه لذلك . بل كان هناك تحسب من أن التوسع في المؤسسات الديمقراطيّه يمكن أن يستغل لاحاق الأذى بالحزب ، والثوره ، واضعافهما (٠ (١) ، فمسأله توطيد السلطه اذاً هي فوق أي اعتبار ولو كان المصلحه العامه للشعب العراقي متناهيه ما جاء في الدستور المؤقت . وقد وجد ذلك تطبيقات عديده في الشئون الداخليه والخارجيه للعراق أبرزها تنازل القيادة البعثيه عن جزء من سيادة العراق في شط العرب لشاه ايران بموجب اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ ، مقابل تمكين السلطه من توجيه ضربه قاسمه لقيادة الحركه الكرديه في شمال العراق التي كانت تسبب نزفا مستمرا في جسم السلطه ، وتهدد بقائها على مقاعدها في بغداد وكما سوف نبين فيما بعد .

وأما عن ممارسه الشعب لحرية في ادارة شؤنه وبالطريق الديمقراطي الذي كان مأمولا أن يحققه له البعثيون بعد يوليو ١٩٦٨ ، فلم يكن هناك حماسا لسدى قيادة البعث لتحقيقه " ومن الناحيه الأخرى لا يمكن التوسع في الممارسات والميخ

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر القطري التاسع للحزب في بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠) .

(٢) - انعقد في يناير ١٩٧٤ .

الديمقراطية الا اذا رافق ذلك ظروف ذاتية أو داخلية موافقة في الحزب والثورة " (١) فالظروف هذه - ترتبط بالحزب والثورة - وليس لها علاقة بالشعب نفسه ، لأنهم مشغولون بتوطيد سلطتهم وحماية أنفسهم في الحزب والثورة ، من أنفسهم ، ومن القوى السياسية الأخرى غير البعثية . لأن التوسع في المؤسسات الدستورية - وكما يقولون - يمكن أن يستغل لاحاق الأذى بالحزب والثورة وإضعافها ، وعليه فإن صيغ الضرورة والطوارئ - تصبح هي الأصل والأساس في أسلوب ممارسة السلطة والعكس هو الاستثناء .

ولقد كانت عملية فرض الانتماء لحزب البعث على أفراد الشعب العراقي - هي الأسلوب الأمثل الذي توصلت اليه قيادة الحزب في العراق ، لا مكان السيطرة الكاملة على سلوكيات الشعب . فالشخص المنتمى الى الحزب ، سوف يكون ملتزماً بساكن التعليمات التي تصدر اليه من مسؤوله الحزبي حتى ولو كانت تتعارض مع مصالحه الشخصية أو مشاعره الخاصة ، ومنها مشاعره الدينية كما سنفصل فيما بعد . وإذا لم يلتزم بتنفيذ تلك التعليمات الحزبية ، سوف يحول الى أجهزة الأمن التي سوف تعالج الموقف معه بالطريقة التي تجعله عبرة لغيره من الذين يفكرون في اللحاق بسلوكه الغير منضبط حزبياً ، فالاجتماعات الحزبية مثلاً ، لم يكن يترتب على عدم المواظبة على حضورها من قبل الشخص البعثي سوى عقوبات حزبية تتمثل في تأخير ترقبته الى درجة حزبية أعلى ، أو حرمانه من بعض الميزات التي تغدق بها القيادة على الحزبيين ، وأقصى عقوبة هي فصل الشخص من الحزب اذا استمر انقطاعه عن حضور اجتماعات الحزب ، أو تقديم التقارير التي تطلب منه ، بعد عدداً من المرات التي حددت في لائحة جزاءات الحزب . أما الآن فان مجرد الانقطاع عن اجتماع واحد ، يستوجب تقديم تقرير الى المسؤول الحزبي الأعلى يبين فيه الشخص العذر الذي حال دون حضوره الاجتماع ، وإذا لم يقبل العذر - يتم إحاله الشخص الى أجهزة الأمن لكي يجرون معه مقابلة لمجرد التهديد والترهيب فعلاً للتكرار ، وإذا تكررت فانه بذلك قد أدخل نفسه في دائرة الشكوك والاتهام بمعاداة الحزب والثورة ، وعليه فان الانسان البسيط الذي يخشى على أمته ، وأمن أسرته التي ينالها من هذا العقاب خطيراً ، وحفاظاً على لقمة عيشه ، واستقراره في موطنه ، يضطر الى الخضوع وتنفيذ ما يطلب منه ، وبذلك الأسلوب يضمن الحزب ، ولاء وخضوع كافة أفراد الشعب العراقي لقيادته الحاكمة ، وعلى رأسها الرئيس العراقي صدام حسين ، وأي تنكّر لهذه القيادة الفردية ودورها الذي يخطى كل شبر في العراق ، وفعلها الذي يندق منه على كل فسر

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر القطري التاسع للحزب في بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠) .

في العراق - ذلك القائد الذي يطلقون عليه (القائد الضرورة) ، بعد التنكر له ولقيادته " أو الابتعاد عن خطها الاستراتيجي ليس موقفاً فردياً ، أو اجتهداً خاصاً ، وإنما هو اضرار مباشر ومتعمد بآمال الحزب والشعب ومصالحهما الأساسية " (١) حيث تندمج هنا مصالح الشعب والقائد لتعود الى نظام الحكم القديم في مصر البطلمية حيث كان للملك السلطة المطلقة سواء التنفيذيه أو التشريعيه أو القضائيه - وهو تجسيد للدولة ولا يمكن الفصل بين الملاء والدولة - ولكن قيادة البعث في العراق تحاول في استحياء أن تنكر على طبيعة نظام الحكم هناك صفه الفرديه حيث تقول : " ان تأكيد هذه الحقائق ، وفي هذا المؤتمر بالذات ، باعتباره ، أعلى سلطه شرعيه في الحزب في القطر العراقي ، ومناسبة تاريخيه بارزه في مسيرته لا ينطلق من الدوافع الذاتية ، ولا ينطلق أبداً من النزعه التي سميت في تجارب أخرى بـ (عبادة الفرد) ، ان هذه النزعه التي يرفضها الرفيق صدام حسين قبل غيره من الرفاق والتي لا تنسجم مع تقاليد الأمة العربيه عبر التاريخ ، ومع نفسيه الشعب العراقي ، تختلف اختلافاً نوعياً ، وبالممارسه الحيه عن صفه (القائد الضرورة) فهي شيء مختلف تماماً " (٢) وبذلك فلسف البعثيون الوضع بطريقتهم المعهوده وأصبح حكم الفرد يسمى (القائد الضرورة) .

وأصبحت عمليه فرض الانتماء للحزب تجد لها مسالك عديدة - تسمح لقيادة الحزب بوضع المواطن من خلالها أمام الاختيار الصعب - حينما يجد المواطن أن حصوله على حق من الحقوق التي هي جزء من حقوق المواطن في أي مجتمع - يتوقف على

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ٤٢) وفي موضع آخر يقول التقرير الحزبي أن قيادة الرفيق صدام حسين للحزب ، ولمسيره الثورة كانت منذ البدايه الضرورة التاريخيه التي يحرص عليها كل مناضل شريف في هذا الحزب والتي صارت مع الزمن (الضرورة الوطنيه) التي يؤمن بها كل العراقيين الشرفاء الذين يجدون فيه القائد الذي انتظروه مئات السنين والذين يؤمنون ايماناً عميقاً بأنه يقودهم على طريق الحرية والتقدم والكرامه والعزة والجد والعطاء إن (القائد الضرورة) هو الرجل الذي تتجسد فيه في مرحلة تاريخيه معينه آمال الحزب والشعب ومصالحها الأساسية ولهذا ومن أجل الحزب والشعب يجب الحفاظ على هذه (الضرورة) - أي شخص الرئيس والاتصاق بها بكل اخلاص وأصاله " .. وهكذا فنن البعث مسألة الزعامه الفرديه المطلقة التي لا يجب الخروج عن طاعتها في الوقت الذي حاول الحزب أن يرفع من مكانه الرئيس بشكل يحاول به أن يصعد بهذه المكانه التي يحتلها الزعيم الديني الامام الخميني في نفوس الايرانيين والشيعة عموماً في البلدين ، ولكنه في كل ذلك تجاهل وبشكل صارخ أي دور للقيادة السابقه للرئيس البكر رحمه الله .

قبول المواطن الانتماء للحزب - أو - رفضه مع التخلي عن تحقيق مصلحته التي ربطتها القيادة العراقية بقضيه الانتماء للحزب - فمثلا الالتحاق بوظائف معينة - بل الالتحاق بأي وظيفة في وزارات معينة لا يجوز لمن لا ينتمى للحزب أن يتحمل عليها ، فوزارة الدفاع - والداخلية - وديوان رئاسه الجمهوريه - والثقافة والاعلام - والتعليم والتعليم العالي والنفسط الخ وزارات مغلقة على البعثيين فقط . ويحظر حقرا تاما اشتغال أى شخص بالتعليم فى أى مستوى من مستوياته الا اذا كان بعثيا عملا بقرار (تبعية التعليم) ، ولذلك فقد خير التربويين فى العراق وأساتذة الجامعات ما بين البقاء فى التعليم بشرط قبول الانتماء للحزب أو النقل الى أجهزه أخرى فى الدولة لا يرتبط عملهم الجديد فيها بأى صوره بمؤهلاتهم العلميه وخبراتهم فى التعليم ، ومن عجائب الأمور أن الدولة تضطر للمتعاقد مع المواطنين العرب لاستكمال النقص الحاد فى هيئات التدريس فى المدارس والمعاهد والجامعات . بما يكلفها ذلك من مبالغ طائلة من العملات الحره ، وأثره على العملية التربويه بسبب عدم وجود أى خبرات سابقه لكثير من هؤلاء الوافدين العرب فى مجال التربية والتعليم ، حيث تقوم الدولة باعدادهم من خلال دورات تربويه سريعه خاصه لهذه المهمه . فى الوقت الذى يعمل المدرسون المتخصصون كتاب فى الادارات الحسابية والاداريه فى وزارات أخرى عقابا لهم على رفضهم الانتماء للحزب ، ويطبق الشرط ذاته عند دخول الكليات العسكريه والجامعات عموما .

ولقد انعقد فى بغداد مؤتمر لبحث أسباب تدهور التعليم عموما فى العراق ، وحضره الرئيس العراقى صدام حسين ، وتجرا أحد الاساتذه وذكر أن من أسباب احجام الشباب عن دخول معاهد المعلمين التى تخرج المدرسين وحرمان أجهزه التربيه والتعليم والجامعات من خبرات جيده بسبب قضيه التبعية ، ولقد أعقب هذا المؤتمر إقالة وزير التربيه والتعليم العراقى - الذى لم يستطع أن يسيطر على أعضاء المؤتمر التابعين له - فى تجربتهم على إثارة مثل هذه الامور التى هسى جزءا من سياسة الدولة عليها التى لا يقبل بشأنها نقاش - على الرغم من ابداء القيادة المراقبه استعدادها للنظر فى هذه القضية خلال المؤتمر . ولقد واجه هذا الاسلوب فى فرض الانتماء للحزب مشكلة خاصة فى منطقة الحكم الذاتى - شمال العراق .

فالقول بأن الحزب ، هو حزب عربى - قومى ، أصبح يصطدم مع أهداف قياده الحزب فى تبعية منطقة كردستان شمال العراق والبالغ عدد سكانها حوالى أربعة ملايين كردى من بين سكان العراق البالغ عددهم قرابه ١٢ مليون نسمة ما بين عربى وكردى . ولهم قوميتهم الكردية الخاصه بهم التى يعتزون بها وكما بينا فى الكلام

عن منطقة كردستان آنفا . ولهم حزبهم الذي يمثلهم في ما يسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني فكيف يستطيع حزب البعث العربي - الذي يعتبر نفسه ومن خلال مبادئه المعلنة بأنه : " يعمل من أجل الجماهير العربية في كل الوطن العربي " أن يغير من مبادئه أو يعدلها ليكون في خدمة (الجماهير العربية - وغير العربية - القوميات الأخرى) - وبذلك يتحول من حزب قومي إلى حزب أممي - وهو سيلتقي بذلك مع الحزب الشيوعي العراقي الذي يعد المنافس والخم الأول الذي يقف دائماً مرصداً على الساحة العراقية ، لذلك فقد توصلت القيادة العراقية - التي سبغته فلسفيته الجديدة عبرت عنها في وثيقة نشرت في ١٩٧٩/٤/١٩ تقول فيها : (أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الطليعي الذي يمثل الجماهير - كل الجماهير التي تعيش في الوطن العربي ، بصرف النظر عن لغتها وسماتها القومية ، وهو المدافع الأمين والمناضل الصلب عن قضيتها ، وهو الذي يقودها على طريق الحرية ، وعلى طريق المجتمع الموحد في الوطن العربي) . وقد أقر المؤتمر القومي الحادي عشر للحزب هذه الوثيقة التي تحدد موقف الحزب من القوميات والأقليات في الوطن العربي . وبذلك وجدت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي لنفسها طريقاً تتحرك عليه فدخلت ذلك التعديل على مفهوم القومية الذي أصبح قومية الأرض التي بعث عليها المواطن وليس قومية الانسان الذي يعيش عليها ، فكل شخص يعيش في الوطن العربي أي كان قوميته ، هو واحداً من الجماهير - التي لم يعد يطلق عليها (الجماهير العربية) بعد هذا التعديل ، والتي يمثلها هذا الحزب ويعمل من أجل تحقيق أمانيتها في الوحدة والاشتراكية والحرية . ولكن هذا التعديل الجديد في الواقع أوقع فلاسفة الحزب في حرج شديد حينما يتعارض مع شعارهم الأول وهو (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) والذي وضعوه على كل مساحه على كتاب أو حائط في سوريا والعراق . فمن هي تلك الأمة المقصودة في هذا الشعار ؟ هل هي الأمة العربية أم أن الأمة العربية قد اندمجت مع القوميات الأخرى غير العربية التي تعيش في الوطن العربي فأصبحت أمة واحدة - ليس لها اسم ، أمة مبهمه ؟ وماذا بشأن العرب المقيمين خارج الوطن العربي والذين كم دفع البعثيون من الأموال لشراء انتماشهم للحزب سواء المهاجرين العرب في المهجر أو شباب الطلبة العرب والذين يتحرك الحزب عليهم من خلال منظماته الحزبية المنتشرة في كل مكان في العالم ، أملا في إقامة تنظيمات حزبية تابعة في باقي أقطار الوطن العربي - يستطيع فيها البعث أن يحكم يوماً - على غرار ما يحاولون بشأنه في كل من السودان والمغرب وتونس ، أليس تحديد مهمه الحزب في خدمة الجماهير أصبحت محدده بحكم التعديل الجديد على الأرض العربية ؟ فكيف ستمتد إلى خارجها للسمى وراء العناصر العربية

في الخارج اذاً ؟ نعتقد أن فلاسفه البعث قاصرين على استنباط تعديل آخر يمكن أن يعالج هذا الحرج - الخاص بالامه الواحده ذات الرساله الخالده ، والأ يلفنون هذه العبارة من شعاراتهم ، وكذلك معالجه موضوع الجماهير العربيه المتواجده في المهجر والتي يمكن أن يشكل حجمها ما يعادل تعداد سكان العراق كله منتشرين في أرجاء العالم ، والذين خسر البعث العراقي الكثير من تقديرهم له بعد أن إفتضحت أمامهم الكثير من الوقائع الخاصه بالحرب العراقيه الايرانيه والممارسات القمعيه للسلطه البعثيه في العراق ضد الأكراد وسوريا ضد سكان حماء والآ - فعليهم أن يتخلوا عن هذا النشاط خارج الوطن العربي ويوفرون المال الذي يهدر على دعاياتهم اللاقومييه والا عربيه والا اسلاميه لشعوبهم - فهذا أجدي وأنفع - وإذا كان ذلك الحبل لمشكله اقليميه واجهت ذلك الحزب تتعلق بكيفيه توفير سبل استحواذه علسي السلطه في كل العراق ، بما فيها منطقه كردستان ، قد كان يتضمن في نفس الوقت هدفا خاصا آخر قصده قادة الحزب في العراق يتعلق بضرب الحزب الديمقراطي الكردستاني ، في قضيه صميميه هي قضيه القوميه ذاتها ، أقصد القوميه الكرديسه بتجميد نشاط الحزب الكردستاني في مناطقه الكرديسه ، حينما يخطر المواطن الكردي وأمام الاختيار المصعب الى الرضوخ والانضمام لحزب البعث ليمتكن من الحصول علسي حقه في الحياه - نتيجة فرض شروط الانتماء في مختلف نواحي الحياه التي سبق الاشاره اليها ، ولكي يخلص في النهايه حزب البعث الى نتيجة يقيم عليها حجتسه بأنه : (حزب كل الجماهير - وأن الشعب الكردي تخلى حتى عن حزبه الكردي والتف حول قيادته البعثيه) ، مما يفقد الحزب الكردستاني مقومات بقائه وممارسه نشاطسه كحزب سياسي على الساعه العراقيه ، وفي منطقه كردستان بصفه خاصه - ولكي يؤكد حزب البعث قولاً وعملاً ، إدعائه - (بأنه وحده صاحب الحق التاريخي والواقعي في قياده المسيره الثوريه في البلاد ، ٥٠٠٠٠٠ وهو الذي يمتلك أوسع قاعدة جماهيريه ، وأن على الأحزاب التي تشارك في الجبهه أن تقبل بهذه الحقيقه الموضوعيه) (١)

ولقد كان لذلك السلوك أثره المباشر على المشاعر القوميه للشعب الكردي ودحض أي ادعاء للقياده العراقيه ، بأنها تحترم المشاعر القوميه للشعب الكردي ، مما زاد من الهوة بين قيادات الحركات الكرديه ، والنظام في بغداد - ولكن هناك أيضاً قصد خفي آخر قصده البعثيون في تعديلهم المشار اليه بشأن قضيه الانتماء للحزب في المنطقه الكرديه ، وتوسيع نطاق الانتماء ليشمل العرب وغير العرب ، فقلنا أن الحزب الشيوعي العراقي يعدد الخصم الأول العنيف والخطير أيضاً على سلامه بقاء السلطه خالصه في أيدي البعثيين في العراق - ولقد حدث أن التجأ الكثير من

قادة الحزب الشيوعي العراقي الى شمال العراق ، وانضموا الى الجماعات الكردية المناهضة لنظام حكم البعث في العراق .

كما أن تاريخ العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والحركة الكردية بعيدا في الواقع وليس فقط ولید ظروف تسلم البعثيين السلطة عام ١٩٦٨ . ولذلك فقد أراد البعثيون قطع الطريق على الحزب الشيوعي ونشاطه شمال العراق ، لمنع تأثيره على الأكراد ، الذين يميل الكثير منهم الى اعتناق الفكر الشيوعي بحكم ملائمتهم مع سياسات البعثيين في بغداد . أثره على تلك الساحة ، المعوقة على الأقل لحركة الحزب الشيوعي هناك . والتي أطلقوا على نشاطاته بشأنها (محاولات عزل الجماهير الكردية عن حزب البعث العربي الاشتراكي) ، ولا سيما أن البعثيين قد ادعوا أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت تحاول اقناعهم بجعل المنطقة العربية في العراق تخضع لحكم البعث بينما يكون الجزء الكردي من العراق خاضعا لنفوذ الشيوعيين وعلى حد ادعاء القيادة البعثية في بغداد .

وفي الواقع أن السيطرة الشاملة للحزب على كل نواحي الحياة في العراق ، أمر يطول الكلام عنه مما لا يتسع المقام له في هذا الكتاب ، ويكفي أن نقول أنه أصبح موضوع يرتبط بتحكم الحزب في لقمة عيش المواطن العراقي ، ومستقبله ، وأمن المواطن العراقي وأمن أسرته .

ويعتمد نظام الحكم على بعض المنظمات الحزبية ، اعتمادا أساسيا في عملية أحكام سيطرته على مقدرات الشعب العراقي أهمها - الاتحاد العام لطلبة العراق - والاتحاد العام للشباب العراقي - والاتحاد العام لعمال العراق . فهم عيون القيادة الحاكمة ووسيلتها الفعالة في مراقبه وتعقب أي نشاط معادي لنظام الحكم وذلك الى جانب أجهزة النظام الأمنية المتعددة . فالشباب في هذه المرحلة من العمر ، وبما يملكه من طاقة نشطة ، واندفاع جارف ، يمكن شحنهم بالشكل المطلوب لخدمة أهداف النظام ، عن طريق الوسائل والأدوات المختلفة التي يملكها النظام في هذا الشأن ، وأهمها ما يقدم الى الشباب من اغراءات توافق هوى الشباب وتطلعاته ، فأصبح الطالب يقوم بدور الرقيب على أستاذه في الجامعة والمدرسة ويستطيع أن يعوق سير العملية التعليمية والتربوية ، بواسطة التقارير التي يبعدها الطلبة أعضاء الاتحاد في الكلية أو المدرسة ضد اساتذتهم ، ويحسبون عليهم كلماتهم ، ويفقد الاستاذ مقومات سيطرته على العملية التربوية لطلابه . وأصبح الاستاذ الجامعي أو المعلم في المدرسة يخشى طلبته ، ولا يملك وسيلة توجيه للطلاب ، اذا كان الأخير مسر

الحزبيين المتقدمين في الحزب . وليس غريبا أن تجد طالبا لا يحضر عاما دراسيا كاملا ، ولا يؤدي امتحان - نهاية العام الدراسي - ثم يمدد قرارا من مجلس قيادة الثورة باعتباره ناجحا ومنقولا للعام الدراسي التالي ، وذلك بموجب تقرير يقدم من مكتب الطلبة يشير فيه الى أن الطالب كان في مهمة قومية خاصة . وهذه المهمة غالبا ما تكون تكليف صادر بواسطة الجهاز الخاص في الحزب الذي يعتمد على الطلبة والشباب في نشاطه بملاحقه احد المعارضين في خارج العراق او داخله لاغتياله . أو عمليات تخريبية يرسل اليها الطالب ضمن مجموعه خاصة الى أي مكان في العالم حسب التكليف الصادر من القيادة في هذا الشأن . ونفس الأمر ينطبق على الاتحاد العام لعمال العراق ، ودورهم في مراقبة زملائهم ورؤسائهم العاملين معهم داخل الوحدات الستى ينتسبون اليها . ولذلك فإن أجهزة الأمن في العراق ، والمخابرات تعتمد اعتمادا كبيرا على هذين التنظيمين في مباشرة نشاطها وتعمل بتنسيق كامل مع قيادة هذه التنظيمات كما سنوضح بعد . ولقد انعكست هذه الأمور على الأوضاع الاجتماعية للشعب العراقي فقد أصبح الأب غير قادر على السيطرة على ابنائه من الجنسين معا ولأن الشباب أصبح يرى في القيادة والحزب كل شيء نتيجة ذلك الشحن المعنوي الذي يتعرض له . وأصبح يتجاهل مكانه الأسرة والمجتمع وكل المثل والمبادئ التي كانت تنوارثها الأسرة العراقية عن العشيرة والقبيلة ، ولا يرى أمامه سوى القيادة ومبادئ الحزب ، التي عملت على تدمير ذلك التراث الاجتماعي الذي كانت تتناقله الأجيال جيلا عن جيل .

ولقد لعب الاتحاد العام لنساء العراق دوره الفعال في هذا المجال بدوره ، للقضاء على التقاليد العريقة للمرأة العربية تحت شعارات زائفة لتطوير المرأة . ذلك الاتحاد الذي أصبح جهاز تسلط على المرأة العراقية ويدعوها للسفور ، والخروج على الطاعة الأسرية . لحضور الاجتماعات الحزبية - أو الخروج في مهرات تجبير فيها على الهتاف بحياة الرئيس القائد والحزب وفي مظهر وبصورة غير معهوده في حياة الشعب العراقي . والآ تعرضت للمحاسبه والمتاعب على أيدي أجهزة الحزب والايذاء من قبل زملائها . ولقد كان الشباب يقف على أبواب المعاهد والجامعات ولا يسمح للطلبة أن تدخل اذا كانت لم تقبل بعد الانتماء للحزب ، وتعجز أسرهما أن تحميها من هذا الايذاء في مشاعرها ، وكما حدث تماما حينما تعرضت بعض بعض الطالبات لاعتداء زملائهن الطلبة اعضاء الاتحاد عليهن بنزع غطاء الرأس من فوق شعورهن ، حتى لاتتشبهن الطالبات بالايرانيات تنفيذا لتعليمات الحزب .

بل لقد وصل الأمر الى تجنيد المرأة العراقية فيما يعرف بالجيش الشعبي

للتدريب على حمل السلاح وأساليب القتال . وهناك الواجبات التي تكلف بها المرأة بحكم عضويتها في الحزب والتي تقتضي الخروج بصحبة رجال من الحزب لتنفيذ مهمة يكلفون بها ، مثل عمليات جمع التبرعات التي تمت أو غيرها من المهام الحزبية ، ومع تعارض ذلك وخروجه على طبيعة المجتمع العراقي العائلي ، ومكانه المرأة فيه كمجتمع محافظ .

وبعد استعراضنا لدور الحزب ، في المجتمع وأجهزة الدولة لكي نوضح الصورة التي يسير عليها نهج الحكم في العراق ، بقي أن نلقى نظره سريعه على دور الحزب خارج العراق في فترات سابقة لتستكمل الصورة عن حزب البعث العربي الاشتراكي . ونخص بالذكر موضوع الوحدة الذي يضعه حزب البعث الشعار الأول ضمن شعاراته الثلاثة المعروفة (الوحدة - الحرية - الاشتراكية) . لقد أشرت الى أن هذا الحزب كان له دورا مشبوها في قيام الوحدة - بين مصر وسوريا - عام ١٩٥٨ ووجه الشبه في هذا الدور أنه ورغم دعوته كما قلنا للوحدة في شعاراته ، إلا أنه كان يريد لها وحدة أقطار تحت سيطرة وسيادة حكمه وليس حكم الآخرين ، أو حتى مشاركتهم . وهو حزب انتهازى ، لأنه في سبيل تحقيق هدفه هذا ، في السيطرة على مقاليد الحكم في الوطن العربي ، ليس لديه مانع من التحالف أو المهادنة الوقتية مع أى قوة سياسية أخرى يستطيع بواسطتها الوصول للسلطة ، الى أن تواتيه الفرصة المناسبة لكي تخلص له السلطة وحده ، بعد أن يتخلص من تلك القوى ، فهو بذلك ينتهز المواقف والظروف لحساب تحقيق أطماعه في السلطة ، وليس لتحقيق الأهداف والمبادئ التي يدعى بها في خدمة الجماهير العربية . وليس مثال احكام سيطرتهم على مقاليد السلطة في العراق بعد انقلاب يوليو ١٩٦٨ ببعيد وكما أسلفنا وقدمننا الدليل من وثقاتهم وليس ممن عندنا .

"وقد توقع زعماءه منذ سنة ١٩٥٥ أن دعوتهم الى الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة مصر فيها لقناعتهم بأن مصر قادرة بأمكانياتها على أن تعمق جهودهم . وزادت رغبتهم في استغلال طاقات مصر لتحقيق رغباتهم عندما أصبح الرئيس المصري للجمهورية رمز القومية العربية وقد حقق بالعمل ما كان يزعمه حزب البعث بالكلام .

وحسب زعماء الحزب أنهم قادرون على الاستفاده بمكانة الرئيس المصري للوصول بهم الى مراكز السلطة في سوريا الأمر الذي عجزوا عن تحقيقه لأنفسهم بأنفسهم ، ومن هنا كان تحصنهم الشديد للوحدة مع مصر وثقاتهم في اقناع حكومة

الجبهة الوطنية في سوريا للدخول في وحده مع مصر جزءاً من برنامجهم السياسي ، وكان حزب البعث الانتهازي - في محاولته لكسب مزيد من التأييد ، قد أقام تحالفاً مع الشيوعيين الأمر الذي استغله الشيوعيون لصالحهم بسبب حسن تنظيمهم فلم تمتص فترة قصيره حتى استطاعوا السيطرة على المراكز الحساسة في الجيش السوري . ولما كان استقرار الأمور في سوريا من المسائل التي تشغل بال مصر فإنها اضطرت الا تقف مكتوفه الأيدي أمام استحاثات حكومة سوريا لها خشية أن يسيطر الشيوعيون على البلاد . وهنا لم تجد مصر محيماً من أن تقبل الوضع غير المقبول وهو أن تعمل للقضية ذاتها التي يعمل من أجلها حزب البعث . (١) وهي قضية الوحدة ، التي تعد شعاراً من شعارات الحزب اضافة الى مبادئه التي نص عليها دستوره كالاشتراكية والحرية ومحاربة الاستعمار والحياد الايجابي وعدم الانحياز ، وتلك كلها ذات المبادئ التي عمل من أجلها عبد الناصر " فلقد نادى حزب البعث بهذه المبادئ قبل ظهور عبد الناصر بخمسة عشر عاماً ، ولم يستطع تحقيقها ٠٠٠٠ . ولهذا أصبح لمبادئ حزب البعث بعد ظهور عبد الناصر معنى آخر جديد يختلف كل الاختلاف عن كلام يرقد في أحضان الدساتير ، ويظل حبيس العقول ٠٠٠ وذلك الأمر منح حزب البعث في سورية وفي كل البلاد العربية قوة حتى أحرز في الانتخابات (٢٢) مقعداً في مجلس النواب ، وأصبح حزب البعث يمثل في سورية احدى القوى المؤثرة على الساحة السياسية هناك ٠٠٠٠ . وعندما قامت الوحدة ساهم قادة البعث أكرم الحوراني وصالح البيطار في الحكم بعد الوحدة لمنحها المزيد من القوة والتأييد .

ولكن قادة البعث في سوريا لم يرتفعوا الى مستوى المسئولية القومية ، ولم يضحوا من أجل المبادئ التي أعلنوها في دستور البعث ، وبالرغم أن الرئيس عبد الناصر كان قد اشترط خلال مفاوضات الوحدة مع سوريا حل الأحزاب السياسية في سورية ، فإن حزب البعث ، رغم الاعلان الرسمي لحله بقي قائماً يمارس نشاطه في سورية ، ولو أن قادة البعث اكتفوا بأن يظل الحزب يمارس نشاطه بطريقه مكشوفه ، لو اكتفى قادة البعث بأن يجعلوا الرابطة بينهم وبين أعضاء البعث في سورية رابطة روحية سنادها المبادئ وقواها دستور الشرف الذي يتضمن هذه المبادئ ، لو فعلوا هذا لكان الأمر ولكن قادة البعث ، أرادوا أن يلفخوا الشعب السوري كله وأن يظل شيء اسمه حزب البعث في كل منصب ، وفي كل وظيفة ، وفي كل عمل يمكن أن يكون ذا حساسية مطلقه ٠٠٠٠٠٠٠٠ . وأصبح الناس مخيرين بين البعثية ، وبين البطالمة والاضطهاد (*) ، والى أن حاول قادة البعث اخراج عبد الناصر نتيجة موقف خلقوه هم

(١) - د . طلعت البغيمى - جامعة الدول العربية ص ٢٢٦ ، ٢٢٩ .

(٢) - وهو نفس الأسلوب الذي يطبق في العراق الآن على أيدي البعث وبعد مرور حوالي ثلاثين عاماً .

أنفسهم - فقدموا استقالتهم تهديدا للرئيس - ووضعه أمام الامر الواقع فقبـل
عبد الناصر الاستقالة فبدأت عملياتهم التخريبية ضد الوحدة بعد أن خرجوا
من السلطة . وحينما وقع الانفصال ووقع عليه أكرم الحوراني وصلاح البيطار قادة البعث
ودعاة الاشتراكية ورواد الوحدة وأنصار الحياذ على بيان تأييد الحكومة الانفصالية
الجديدة . (١) .

ولعلنا بهذه المناسبة - نقطف بعضا مما قاله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
عن البعثيين وعلى ضوء تجاربه السابقة معهم . (وفيه شيء) أنا بدى أقوله رغم كل هذا ،
هناك حقد فى قلب البعثيين ضد الجمهورية العربية المتحدة ضد مصر ضد ثورة مصر .
والبعثيين ما عندهم شئ مانع أنهم يتعاونوا مع أى أحد حتى الشيطان اذا كان هذا يؤذى
مصر أو يؤذى ثورة مصر (٢) ، لأن الحقد موجود فى قلوبهم وعندهم مركب نقص وعقـد
كبيرة ورغم كل اللي عملناه ورغم سكوتنا خرجت صحفهم تهاجمنا قبل مؤتمر رؤساء
الحكومات وتهاجم مؤتمرات القمة وتهاجم القيادة العربية الموحدة اللي تكونست
نتيجة مؤتمرات القمة ، وتهاجم الكيان الفلسطينى وتهاجم كل شئ . وتقول أن مصر هى
المسئولة عن مؤتمرات القمة وأن احنا لاهد أن نحرر فلسطين ، ولاهد نعمل عمل ثورى
لتحرير فلسطين . هم طبعاً اتكلموا هذا الكلام فى مؤتمر القمة ولكن اللي مش قادر
يدافع عن نفسه ازاى يحرر فلسطين ده كان الرد عليهم . ، اذا كنتم ما أنتوش قادرين
تدافعوا عن أنفسكم ازاى تحرروا فلسطين ، يكون كلام تحرير فلسطين كلام على الجرائد ،
تحرير فلسطين جمعجه وكلام هجم يتقولوه ومفيش حاجة ابدأ تعملوها ، العملية
بهذا الشكل ، ولكن قصدهم ايه ، قصدهم أنهم يتملقوا الشعب العربى ويفتحوا على
الشعب العربى ومش عارفين أن الشعب العربى كاشف السياسة الانتهازية ومحاولة
اللعب بقضايا المصير وكاشف أساليب حزب البعثيين ، الأساليب اللي كلها غدر
وخداع وطعنات فى الظهر . احنا اشتغلنا مع البعثيين وتعاوننا مع البعثيين ولم
ينالنا منهم الا طعنات فى الظهر ودس ودسائس . وكل ده نسيناه من أجل قضية
فلسطين اذن حزب البعثيين اللي طول عمره كذاب حزب البعثيين
بيحاول يتبع سياسة انتهازية ويحاول يلعب بقضايا المصير ولكن أنا أقول لهم أن
الشعب العربى كشفهم ، الشعب العربى عارفهم والشعب العربى عارف أساليبهم
وعارف أساليب الغدر والظن فى الظهر وعارف مؤامراتهم ضد الوحدة وعسارف

(١) - أحمد مهابه - أسرار الحركة الانفصالية فى سورية (ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) .

(٢) - وهذا ما فعله البعثيون فى العراق وسوريا خلال مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ بهدف

ازای تحالفوا مع الانفصاليين ، وازای دخلوا الوزارة مع الانصاليين وعارف اراى دخلوا مع ثورة ٨ مارس وازای سرقوا هذه الثورة وشلوها ٠٠٠٠ والشعب العربي في كل مكان يكشف حكم البعثيين ويعلم أنه حكم عسكري فاشستي وليس حكم تقدمي اشتراكي (١) .

وعن دور البعث في الانقلابات التي كانت تحتاح سوريا والعراق ، والمذابح التي كانوا يتسببون في قيامها يقول عبد الناصر في احد خطبه : (نأخذ نمــــــاذج للانقلابات عندنا نماذج كثيرة ولكن اذا أخذنا النموذج الواضح قدامنا نأخذ حــــــزب البعثيين ٠٠ حزب البعثيين في سوريا بقاله عشرين سنة يعمل في السياسة ٠٠ ماذا أنجز قالوا انهم حزب اشتراكي وقالوا انهم حزب قومي وقالوا انهم حزب وحدوي ولكن هل استطاعوا أن يثبتوا هذا بالعمل ٠٠ أبدا بالشعارات ٠٠٠ أي معركة خاضها البعث ؟ الا معاركه المسلحة بين أطرافه المختلفه كما حصل في العراق استولى البعث على السلطه في العراق ، ثم سار في طريق حمامات الدم لقتل الناس القومييين والوطنيين وكل الناس ، ثم انقلبوا على أنفسهم بعد أن وضعوا العدد الكبير في السجون وحاربوا بعضهم البعض وقامت معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم ٠ في سوريا نفس الشيء ، نفس الشيء البعثيين أيضا هناك معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم ٠ أيه اللي عملته البعثيين في العشرين سنة اللي فاتت ؟ ٠ البعثيين شاركوا في الانقلابات وكانوا ينظروا للانقلابات اللي حصلت في سوريا طوال هذه المدة على أنها سبيل ليتمكنهم من السلطه ٠ وكانوا يتفقوا مع كل انقلاب ٠ ثم ينقلبوا على الانقلابات ثم ينقلبوا على أنفسهم ويتخانقوا مع أنفسهم ويتنازعوا حينما لا يجدوا أي شيء ينقلبوا عليه طبعاً أيه اللي عمله البعثيين ؟ أيه الانجاز اللي عملوه ؟ أيه القوة اللي حققوها ؟ ما فيش حاجة غير الجمجمه والانشاء والكلام ٠ هل هناك معركة واحدة مع الاستعمار ؟ أو هل هناك معركة مع اسرائيل ؟ ٠٠٠٠٠٠ وحزب البعثيين يمثل المثل الواقع والمثل الحقيقي للانقلاب ٠ اعمال سلبيه مثل حصار المدن زي ما حصل في حماه لا يمكن أن نعتبره عمل ايجابي بل عمل سلبي) .

وفي الواقع أن الرئيس الراحل عبد الناصر لو كان باقيا على قيد الحياة لعماد وأضاف الى ما ذكره في هذا الخطاب الذي ألقاه في احتفالات أعياد الثورة في الاسكندرية عام ١٩٦٥ ، الانجاز الكبير الذي قدمه البعث في العراق بدخول معركة مع دولــــة اسلاميه جاره له هي ايران محاولا جر باقي الدول العربيه معه - في الوقت الذي عجز على القيام بأي رد فعل ضد اسرائيل التي جاءت من وراء حدود دول أخرى مجاوره لسه

لتنقصف المفاعل الذري العراقي في مايو عام ١٩٨١ وفي عمليه لم تستغرق سوى عدة دقائق عادت طائراتها كلها سالمة . والانتاج الكبير الذي قام به البعث السوري في لبنان بذبح الفلسطينيين وحصار صيدا وشتلا الاخير عام ١٩٨٥ . أما في داخل القطرين، فهناك حالات أعاد تاريخ البعث فيها نفسه مرة أخرى حينما قصف البعث العراقي قرية (بلد) في وسط العراق بالقنابل لاعتداء . وقع على موكب صدام حسين حينما كان يمر بالقرب منها ، وقصف منطقة الأهوار في جنوب العراق بمختلف أنواع القنابل والأسلحة في مطارده بعض الرافضين للاشتراك في الحرب مع إيران .

وأعاد البعث السوري نفسه أيضا في قصف مدينته حماه مرة أخرى في عهد حافظ الأسد ودكها على أهلها ، بسبب تواجد بعض المعارضين لنظام حكم البعث السوري في هذه المدينته البطله . وقد ذهب ضحية هذه المذبحة عام ١٩٨٢ ما بين ١٠ الى ٢٠ ألف شخص ويقدر ما تحتاجه المدينته ليعاد تعميرها حوالي ٤٩ مليون دولار .

" ومن الاستطراد الذي يقتضيه المقام أن نضيف أن حزب البعث الذي حطم الوحدة الأولى هو بذاته الذي عاد فحطم اتفاق الوحدة الثلاثية ، فقد جاء الى المفاوضات التي انتهت باتفاق الوحدة الثلاثية آملا أن يحصل من مصر على اعتراف صريح أو ضمني بشرعيته ليستغل ذلك في معركته من أجل السلطة ، ولذلك واجههم الرئيس جمال عبد الناصر أثناء المفاوضات بأنه يريد وحدة مع سوريا وليس مع حزب البعث .

ونظرا لان إتفاقيه القاهرة (الوحدة الثلاثية) لم تحدد على وجه الدقه شروط الائتلاف بين حزب البعث ومنافسيه فقد عمل حزب البعث بعد انتهاء مفاوضات القاهرة - جاهاذا لكي يحمل على أكبر كسب ممكن في مراكز السلطة ولم يرعوا عن أي طريق تصل به الى تصفية العناصر المديقه لمصر لا سيما بعد أن تمكن من الامساك بزمام السلطة في كل من سوريا والعراق معا وولت الحال الى ما وصفته جريدة الأهرام في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ بأن البعث يخطط لاستشارة مصر كيما تنحسب من اتفاق الوحدة لأن سياه البعث اتجهت الى القضاء على اتفاق الوحدة ولكنه أراد القاء التبعه على غيره " (١)

هذا عن دور الحزب في قضية الوحدة العربيه كما سجله تاريخ الحزب الحافل بالتآمر على الوحدة وتسخيرها من أجل تحقيق أهداف قياداته في السيطرة على مقاليد السلطة في العالم العربي . وعلى الجانب الآخر - هناك تجربة الحزب في لبنان والتي

كانت تجربة الحرب الأهلية اللبنانية أنسب ميدان لكي يثبت الحزب فيه مدى كفاءته ومقدرته على العمل والنضال الذي طالما تشدق به أقطابه - في خدمة الجماهير العربية - فالتنظيم البعثي الذي كان يقوده عبد المجيد الرافعي في لبنان ، بقي مجرد يوق يردد صدى ما يقوله قاده الحزب في العراق ، والذي كان يلقي منهم الدعم المادي - ولسم يستطع أن يلعب أي دور ملموس يذكر على ساحه الأحداث في لبنان خلال فترة الحرب التي يمكن أن تفرز بحكم ظروفها الغير طبيعية ، من النتائج مالا تهيئه الظروف الاعتيادية في أي قطر آخر - في حين استطاعت تنظيمات أخرى حديثة العهد بالعمل السياسي ، من الظهور على الساحه اللبنانية وفرض تواجدها وامتداد تأثيرها على الأحداث في لبنان الى خارج لبنان مثل منظمه أمل ، وغيرها من المنظمات ، كتعبير صادق عن اراده الجماهير التي تمثلها ، سواء كانت شيعيه أو درزيه ، أو سنييه أو غيرها وبالشكل الذي لم تستطع قيادة حزب البعث في لبنان أن تحققه على الإطلاق - كما جعلنا بحق نخرج بحقيقة لا تقبل الشك - وهي أن عبارة (التعبير عن مصالح الجماهير في الوطن العربي) التي ما زال يرددتها قادة البعث في كل مكان - قد سقطت في امتحان الحرب اللبنانيه ، والتي كانت أفضل محك كان يستطيع الحزب أن يختبر فيه امكانياته وقدراته ، في النضال ضد الغزو الاسرائيلي ، والصراع الطائفي باعتباره حزبا لا يرتبط بطائفه معينه في انتمائه ، وفي النضال من أجل تخليص لبنان من التبعية الخارجيه ، وكان يستطيع أن يفرض نفسه اذا كان بالفعل يعد حزبا يعبر عن مصالح تلك الجماهير العربيه في كل قطر عربي كما يدعى - وكان بمقدوره لو كان هنالك قناعه وإيمان لدى تلك الجماهير بمبادئه وفكره وفلسفه هذا الحزب أن يأخذ مكانه القيادي أو حتى النسبي بين سائر القوى السياسيه المتواجده على الساحه اللبنانيه - ووضع الميغه المناسبه لحل مشاكل المجتمع اللبناني ماعدا فوق كل الخلافات والتقسيمات الطائفيه والمذهبيه في لبنان وحمايه الفلسطينيين الذين قل يتاجر بقضيتهم - ولكنه أثبت بالفعل من خلال تلك تجربه أنه آخر تلك القوى التي يمكن أن يكون لها صوت يسمع في لبنان ، وأنه - أي البعث عموما لا يستطيع أن يناضل الا على رقاب الجماهير الضعيفه العزل مستخدما أساليب البطش والقتل ، وهذا ما لم تسمح له الظروف على الساحه اللبنانيه أن يفعلوه وعاد الحزب في لبنان ليبدل ولاته من بغداد الى دمشق حيث يجب أن يكون الى جانب الجبهه التي لها الصوت المسموع والقوة المرهوبه على الساحه الى أن تحين الفرصه لينتهزها كما كان دأبه دائما في الماضي .

أما موقف حزب البعث من قضية فلسطين ، فقد فضح عبد الناصر هذا الموقف

لحزبهم الانتهازي ويقيني أن حزب البعث لن يسمح للكيان الفلسطيني الشرعي بأن تقوم له قائمة ، لتبقى قضية فلسطين ، هي ، القضية الرئيسية على المستوى القومي التي يتاجر بشأنها الحزب في سوق السياسة العربية . فنحن رأينا ما فعله الحزب في جناحه السوري بالفلسطينيين في لبنان والمشاركة في حصارهم واجبار ياسر عرفات على الخروج بحرا مع مقاتليه بعد أن أغلقوا في وجهه الطريق البري الى دمشق . ثم أوعزوا لباقي المنظمات اللبنانية العسكرية لدبح ما تبقى من فلسطينيين عزل في لبنان وذلك بعد أن أجهزوا على التنظيمات الفلسطينية منها باحداث الانشقاقات العديدة بين فصائلها وتحريضها للانقلاب على عرفات .

أما جناح البعث في العراق - فقد كان هو الآخر من أكبر المساهمين في حركة استقطاب التنظيمات الفلسطينية ، ومحاولة احتواؤها لتعمل بامرته وتربط مسيرتها بخط سياسته في بغداد . وكان من أكبر هذه المنظمات - الجبهة الشعبية التي يقودها الدكتور جورج حبش ، ثم تحولت الاخيره عن بغداد . وحتى حينما قامت علاقات طبيعية بين قيادة البعث في العراق وقيادة فتح - وياسر عرفات - حاولت كعادتها فرض وصايتها عليهم ، وتقييدهم بخطها السياسي وتقلباتها على الساحة السياسية العربية والدولية وكان أبرز مثال على ذلك ، موقف الحزب من تأييد المنظمة لنظام الحكم الثوري الجديد في ايران ، والذي وُبخت عليه المنظمة كثيرا ، ثم رفضهم قبول دور الوساطة الذي أبدى ياسر عرفات القيام به بين ايران والعراق لاحتواء الصراع بين الدولتين خلال الشهور الاولى للحرب ، وبحجة مدحوضه ، وغير مقبولة وكما سوف نعرض في موضعه . بل لقد وضعت القيادة الايرانية القيادة البعثية في موقف لا نحدد عليه - عند بدايه الغزو الاسرائيلي للبنان - حين رفضت طلب القيادة الايرانية منهم السماح بمرور قواتها الى لبنان للمشاركة في مساعدة الفلسطينيين لحد الغزو اللبناني - وبالطبع - فانه من المستحيل أن يقبل البعث ، وهو الذي ظل منذ تأسيسه وحتى اليوم يتكلم عن فلسطين والفلسطينيين - وتحرير الأرض المحتلة - أن يقوم بواجب التمدي للاسرائيليين في لبنان نظام ايران الذي فضل هو أن يدخل معه في حرب يجرب فيها قوته ويستعرض فيها عضلاته أمام المنطقة عن توفير وادخال هذا الحجم الضخم من العتاد العسكري والبشري الذي أحرقتة هذه الحرب اللا ثوريفه لحرب كان أشرف له أن يكون خصمه فيها هو عدو العرب الحقيقي ، اسرائيل . وفي خدمة القضيــــــــــــــــة الفلسطينية . وليس من المعقول أن يقبل البعث أن يتحقق انتصار على الاسرائيليين في لبنان يكون لنظام ايران ودمشق فضل ولو ضئيلا في تحقيقه . فيسرق منه بذلك أنظار وتقدير الجماهير العربية التي سأ أذاتها كلاما عن فلسطين والتحرير . وكيف

يمر الجيش الإيراني إذاً من داخل العراق ليذهب الى جبهة القتال مع اسرائيل - ويشاهد العراقيون ذلك وجيشهم متواجد في مكان آخر داخل الأراضي الإيرانية وليقاتل جيرانهم ويدك مدنيهم وقراهم على من فيها . ولذلك وجد البعث العراقي لنفسه الحجة ، ليدافع بها عن موقفه فاشترط أن يوقف القتال على الجبهة مع ايران وتعترف ايران له بشروطه مستخدماً أسلوبه الانتهازي الذي لا يستطيع التخلي عنه . باعتباره يمثل الطريقة المثلى في تحقيق مقاصده .

وقال أنه لا يستطيع أن يسمح بمرور قوات عسكريه لدولة هو في حالة حرب معها . ألم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان - هو الفرصة التاريخيه للبعث لتيثت فيها - سدي اخلاصه - ووفاءه للقضية الفلسطينية ولتجاوز الخلافات الشخصية بين قيادة جناحيه في سوريا والعراق ليعملا سويا من أجل الفلسطينيين والعرويه . . ألم يكن تدخلهم في هذه الحالة - وإذا صدقت النوايا ، وهي لن تصدق لدى البعثيين أبداً - وبحكم قدراتهم العسكريه الهائله - كان كفيلا - بتسوية الأوضاع على الساحة اللبنانيه سواء مع اسرائيل أو بين الفئات اللبنانيه الممارعه ، وحسمها بشكل يمكن أن يخدم مصلحه الشعب اللبناني ، وأوضاع الفلسطينيين هناك . وكان بذلك قد استطاع أن يضع القيادة الإيرانيه أمام الامر الواقع ، والاختيار الصعب ، حينما ستجد أن العراق قد أوقف قتاله معها وأرسل قواته الى لبنان . انه حتى وفي هذه الحالة ، اذا تجرأت ايران على تجاوز الخطوط والأوضاع التي كان العراق سوف يترك الموقف مع ايران عليها عند ارسال قواته الى لبنان ، سوف يجعل ايران في موقف يؤلّب عليها كافة الأطراف العربيه والاسلاميه وبلا استثناء . وكان البعث سيجد التأييد والعون والدعم اللا محدود من كافة الدول العربيه الأخرى . وبذلك كان يستطيع أن يكسب قضيته مع ايران بشرف ونزاهه . ولكنه مع الأسف ، انساق وراء الاحقاد الشخصيه لقيادته ، وسوء تقديرها للأوضاع والمواقف .

وبمناسبه الكلام عن القضية الفلسطينية ففي عام ١٩٧٩ وبعد تسلم صدام حسين السلطة في بغداد ، التقى به أحد رؤساء تحرير الصحف الألمانية الغربيه الذي سأله عن تصوره للكيفيه التي يمكن للعرب بها تسويه قضيتهم مع اسرائيل ، طالما أنهم اليوم غير قادرين على دخول حرب معها - وأنهم رافضين للتفاوض معها ، كما فعلت مصر . فأجابه الرئيس العراقي ، وكان ذلك قبل دخول الحرب مع ايران بأن العرب يمكنهم أن ينتظروا ولو عشرون سنه اذا لزم الأمر أو أكثر لكي يتمكنوا من تطوير امكانياتهم وقدراتهم وبلوغ درجة من التقدم ، تمكنهم وقتها من التصدي لاسرائيل ؟؟ هكذا كانت اجابة زعيم البعث الذي أهلك من القدرات العسكريه

والبشرية والاقتصادية للعراق في حربه مع ايران ما كان يكفي على الأقل لتحرير نصف فلسطين . ونسى الصحفي أو لعله تخرج في أن يلفت نظر الرئيس العراقي ، السى أن العرب اذا كانوا في حاجة الى هذه الحقبة الزمنية لبلوغ التطور والتقدم السدى حققتة اسرائيل عن الفترة الماضية . فماذا بشأن التطور والتقدم الذى سوف تحققه اسرائيل حتما خلال تلك السنوات التالية التى سيعمل العرب فيها على اللحساق باسرائيل عما حققتة فى الماضى . أم أن الرئيس العراقي يعتقد أن اسرائيل قد اكتفت بما حققتة من تقدم وتطور ، وستقف متفرجة على ما سيفعله العرب ها !!! .

فهذا هو البعث - وهذا هو فكر واللوب قاداته فى التفكير والتعامل على الساحة العربية - بل والدولية أيضا . ونرى أنه لن يحقق العرب خيرا ، طالما بقى هذا الحزب يقود ويحكم فى أى دولة من عالمنا العربى . وسيظل يعمل وكما قال عبد الناصر بحق - الدسيه والفسد ، واذا جرى وراء نظام عربى ، أو زعيم ، فهو يجرى لمصلحة يبنسى تحقيقها من ورائه ، واذا مدح - زعيم من زعماء العرب ، فهو يحتاج لعونه ، والاستفادة من موقعه . وغدا ، حينما تسنح الفرصة وتنتفى الحاجة اليه سوف يطعنه من الخلف ، لأن قادة البعث لا يروق لهم أن يروا زعيما عربيا يستحوذ اعجاب وتقدير الشعوب العربية الا اذا كان بعثيا وكما يحاول الحزب فى العراق الآن أن يصعد صدام حسين الى ذات المرتبة التى كان عليها عبد الناصر يوما ، ولكن هيهات . . . ولأنه حزب انتهازى ، فهو يستطيع أن يسبب ذلك النظام اليوم ويحرض على مقاطعته ثم يعود وحده غدا لكسى يمدح فيه ويثنى على قيادته عندما يحتاج الى دعمه - ومساندته - كما فعل مع مصر واستضافته لمؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ لمقاطعتها وهو الذى لا يؤمن كما يقول فىسى مؤتمره الاخير بميغنه مؤتمرات القمة ثم عاد حينما احتاج لدعمها من السلاح والعتاد العسكرية فى حربه مع ايران يطلب كسب ود قيادتها ، بل وكان ذلك حتى قبل رحيسل الرئيس السادات والذى فضح ذلك الامر فى احدى خطبه الشهيره . لذلك ، فلا نرى من وراء البعث خيرا ، وهو الذى يريد الان فى حربه مع ايران التى يدعى أنه يقاتل فيها نيايه عن الأمة العربية - أن يجر وراءه العرب كل العرب فى حرب لا يعلم الا الله مداها ، وكيف سوف تنتهى . نقول ذلك لنحذر أصحاب الأقلام التى انساقت للدفاع عن موقف نظام البعث فى العراق - فى حربه مع ايران ونقول لهم : تنبهوا ان النظام الذى تدافعون عنه هو نظام البعث بكل ترائه البغيض وماضيه الاسود على الساحة العربية .

وان التفرقة ضرورية بين الدفاع عن هذا النظام ، وعن الشعب العراقي - وهنا ستختلف الوسائل والاساليب والادوات التى سوف تستخدم حتما .

ونعود الآن لنتكلم عن نظام البعث في العراق في سياق كلامنا عن نظام الحكم في العراق باعتبار أنه يمثل السلطة الحاكمة والتي بيدها مقاليد الحكم هناك . ولكن قبل أن ندخل في الكلام عن طبيعة نظام الحكم ومؤسساته ، سنتكلم بشيء من الإيجاز عن الدور العقائدي للحزب ، بالمقابلة مع الدور العقائدي للمذهب الشيعي ، باعتبار أن الصراع الدائر بين القيادتين في العراق وإيران ، هو صراع عقائدي بين عقيدة البعث ، وعقيدة الشيعة على أرضيه ، يشكل معظم سكانهما المسلمين الشيعة . لقد عالَج البعثيون قضية الدين والتدين ، بأساليب وطرق خاصة ، باعتبارها كانت تمثل إلى جانب الفكر الشيوعي ، أخطر الأسلحة التي يواجهها الفكر البعثي والتي تلقى بآثرها المباشر على قضية بقاء البعثيين في السلطة ، وإنفرادهم بها من ثم . وإذا كانت مجابتهم للفكر الشيوعي ومحاربته ، إقتضت منهم المواجهه المكشوفه ، بإعتبار أن الشعوب المسلمه بطبيعتها تأبى تقبل الفكر الشيوعي يفرض نفسه على الحياه السياسيه والإجتماعيه لديها ، فإن شن حملات واسعه ضد هذا الفكر وقيادة تنظيمه في العراق ، من جانب البعثيين لن يشير غضب الرأي العام العراقي وسخطه على البعث - بقدر ما يحدث ذلك لو إتبع البعثيين نفس النهج في مواجهتهم للفكر الشيعي ، لأنهم بذلك يضعون أنفسهم في موقف العداء المباشر من الدين الإسلامي ذاته . ولذلك ، كان يتطلب الأمر من جانب حزب البعث في العراق ، اعتماد أساليب ووسائل أخرى ، تبعد عنهم هذه الشبهه ، أو على الأقل - في الظاهر - وحتى لا يجرهم ذلك إلى سخط عام من جانب الشعوب الإسلاميه بحفه عامه وقياداتها خارج العراق عموما . ولقد زادت الحاجة إلى سرعة التحرك لضرب أي اتجاه معارض ذو صبغه دينيه في العراق ، بعد قيام الثورة الإسلاميه في إيران ، والتي قادها شخص له مكانته الخاصه لدى المسلمين الشيعة في العراق وهو الامام الخميني ، والذي كان قد أمضى بتتهم حوالي أربعة عشر عاما في منفاه ، في النجف الأشرف وتكون له أتباع وصدقات قويه ، خلال تلك الفترة - من رجال الدين الشيعة - ومن أفراد عاديين في العراق . وأصبح لتأثيره عليهم ، ولتأثيرهم به ، أمرا يشكل خطر أن يصبح العراق مسرحا ثانيا لما وقع بفعل تأثير الإمام الخميني وجماعته في إيران . وذلك كفيل بتقويض كيان حزب البعث في العراق ونزع السلطة من يده ، وقتل كل أمل لديه ليس في البقاء في السلطة مستائرا بها وحده في العراق فقط ، وإنما أيضا ضرب طموحات الحزب ، وزعامته الحاليه في شخص صدام حسين ، من إمتداد المد الثوري البعثي إلى المنطقه العربيه ، والتي قل الحزب ينفق الأموال الطائله - سواء لدعم بعض التنظيمات أو النظم التي يبني عليها الأمل في أن تكون حليفه ثم تابعه لها وإثبات ذاته وفرض زعامته في منطقه الخليج ، ولدرجة استخدام أساليب

الإبتزاز السياسى واحداث القلاقل والارهاب السياسى فى المنطقة ليصبح حكمه برهوب الجانب لدى حكام الخليج . بل أن هناك خطرا أكبر قد بات يواجهه الحزب وقادته فى بغداد ، وهو خطر المد الثورى المقابل للثورة الاسلاميه ، ليس الى العراق فقط ، وانما الى باقى دول الخليج العربى مما يقضى على كل أمل فى أن يجد لنفسه متنفس فى المنطقة . ولذلك كان على الحزب أن يعمل على محورين ، الأول هو محاولة التعرض للثورة الاسلاميه الشيعيه نفسها فى ايران ، والثانى هو ضرب أى نزعه دينيه فى داخل العراق والقضاء الفورى عليها . مفضلا بذلك أن يتخذ موقف الهجوم - قبل أن يجد نفسه غير قادرا على الدفاع عن بقائه فى المنطقة - وحتى فسى داخل العراق . ولقد سبق أن تكلمنا عن فكرة طاعة الامام الواجبه باعتبارها جزءا من العقيدة الشيعيه ، وهذه هى أولى القضايا التى إهتدى فلاسف البعث لمعالجتها . بحيث يتسنى نقل هذه الطاعة العمياء الى الحزب وقيادته ، وتحويل الإعتناق بالمبادى والفكر الشيعى الى مبادى وفكر حزب البعث ، وذلك هو الطريق الذى سوف تنقلب عليه الوقائع وستتحول فوقه الاتجاهات العقائديه لتسير فى اتجاه واحد فقط هو إتجاه البعث ووجهته ، فاذا كان الالتزام الدينى لدى الشيعة بطاعة الامام واحترام رجل الدين وتقديره وتبجيله طواعية باعتبار ذلك أمرا تابعا من ذات الشخص وداخله بحكم العقيدة التى يعتنقها منذ آلاف السنين وهو وأجداده ، فإن هذه العقيدة فى رأى البعثيين لابد أن تتزعزع أولا ، ثم يحل محلها عقيدة أخرى . واذا كان ذلك يصعب أن يقوم به الشخص طواعيه ، انما لابد من سبيل الى إجباره عليه . وان عمليه التبعية - واجبار الشعب على الانتماء الى الحزب ، ومن ثم الالتزام بتعليماته التى هى سلسله من حلقات مدروسه ومحكمه من الأساليب اللازمه لتخريب عقيدته واجباره على التخلّى عنها - هى الطريق الوحيد والأمثل لمعالجة هذه القضية . وعلى أن يجد الانسان نفسه مخير بين الانتماء للحزب ، وبين محاربه فى رزقه والتنكيل به وتشريده وتمنيغفه فى قائمه المعاديين للثورة والحزب ، وما يترتب على ذلك من قهر وهتك لحقوق الانسان العراقى ، هو وأسرته . بل انه حينما ارتضى المراقبيون والمراقبات التضحيه ببعض متطلباتهم فى الحياة التى علق الحصول عليها بالانتماء للحزب ، وجد القاده البعثيون أنه لا مفر من جعل العقوبه اجباريه على كافه أفراد الشعب العراقى ، وأيا كان توجههم وأصبح على الانسان العراقى أن يحدد مصيره ، على استمارة قبول العنويه فى حزب البعث التى تقدم له بواسطة المسئول الحزبى فى العمل أو فى المنطقة السكنيه . ولدرجة أن بعض العراقيين المثقفين يقولون : (أن الحزب الشيوعى على جبروته فسى

الاتحاد السوفيتي لم يشترط أن يكون كل أفراد الشعب السوفيتي أعضاء في الحزب ، ولكن في العراق حتى الكلاب والمواشي يجب أن يكونوا بعثيين حتى يأمن قسادة البعث على أنفسهم منهم هم أيضا) . ولعله من المفيد أن نلقى الضوء على فكسر البعث وموقفه من قضية الدين - وظاهرة التدين - رجال الدين ، والتي أصبحت موضوعا يؤرق مضاجع النظام في العراق ، واحتمالات المستقبل أمامه بعد مرور ١٤ عاما على تسلمه الحكم من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٢ حينما عقد مؤتمره القطري التاسع للحزب في بغداد . فقد قدم فلاسفه الحزب الى هذا المؤتمر فصلا كاملا عن ما أسماه (بالمسألة الدينية) ضمن التقرير المركزي المقدم الى هذا المؤتمر ليقره كدستور ومنهج يطبق خلال الفترة اللاحقة له . ولعل أسباب إختيار هذا التوقيت من جانب فلاسفه البعث للتعرض لهذه القضية الحساسة ، هو بدء هبوب رياح مقلقة من الجانب الآخر حيث الحدود الشرقية مع إيران ، بعد قيام نظام حكم ينادى باقامة الحكومة الاسلامية في المنطقة ، نظام له خصوصيته التي ينفرد بها مع العراق عن سائر دول المنطقة . لكونه يخاطب في دعوته هذه شعوبا إسلامية في غالبيتها وينتمى معظمها الى المذهب الشيعي الجعفري في كل من العراق وايران ، ولزعامتها تأثيرها الروحي في نفوس شعب العراق كما أوضحنا سابقا . ولقد جاء في التقرير المشار اليه في هذا الصدد : (أصبحت المسألة الدينية التي كانت تثار بين الحين والآخر في الحياة السياسية العربية وحتى في بعض الأوساط الدولية ، أصبحت في السنوات الأخيرة مسألة بارزة . ومع قيام الثورة الايرانية ونجاحها في الاطاحة بنظام الشاه باتت مسألة ساخنة وتصاد حولها الاهتمام والبحث والخلاف في المنطقة ، وعلى الصعيد الدولي - وفي داخل القطر (أي العراق) إتسعت بصورة متساوية في السنوات الأخيرة نشاطات بعض الجماعات التي اتخذت من الدين غطاء لأهدافها وآرائها السياسية وبخاصة جماعة حزب الدعوة واتخذت طابعها ارهابيا وتخريبيا معاديا للشعب والحزب . والثورة . ما هو موقف الحزب من المسألة الدينية وكيف تعامل معها ؟ ولماذا برزت هذه الصيغة في هذه المرحلة سواء على صعيد القطر أو في المنطقة ؟ وكيف يتعين على الحزب أن يتعامل معها الآن ؟ أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الاشتراكي والثوري الوحيد ليس في الوطن العربي فحسب وانما في المنطقة أيضا الذي أعطى المسألة الدينية اهتماما بارزا في عقيدته وفي سلوكه السياسي والاجتماعي) .

وفي موضع الاجابة عن السؤال الأول الذي طرحه الحزب بشأن موقفه من المسألة الدينية قال : (ومنذ البدء حدد الحزب موقفه من الدين وكما قال الرفيق صدام حسين أننا لسنا حياديين بين الايمان والإلحاد ، أننا مؤمنون . . . وقال القاشد

المؤسس في ذكرى الرسول العربي في عام ١٩٤٣ " كان محمدا لكل العرب فليكن العرب اليوم محمد " وعبر أكثر من ثلاثين عاما من مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي لم تكن هناك مشكله بينه وبين الدين - اذا صح التعبير " . وبهذه العبارات المبهمه وذات المعاني القاصره أجابوا على السؤال الأول المذكور ، ومن الناحية النظرية البحتة بالطبع ، لأن الموقف الفعلي للحزب من هذه القضية سوف تستكمل الاجابه عليه بالأمثله الحيه من ممارسات النظام في العراق على الصفحات التاليه .

وفي سبيل تشويه الحزب ، لنشاط الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه السياسيه في الوطن العربي - ليحط من قدرها في نظر المواطن العربي ، وكأن هناك عدا . مستحکم قد كشف فلاسفه الحزب بالفعل عن ما تنطوى عليه النفسيه البعثيه من حقد وكراهية تجاه الدين والحركات الدينيه ، وليكون هو وحده الحركة السياسيه الوحيدة في الوطن العربي التي يجب أن تلتف حولها الجماهير العربيه فيقول التقرير المشار اليه أعلاه : (ومنذ البدء أيضا وقفت هذه الأحزاب والحركات والتيارات ضد الدعوه القوميہ وحاربتها ووقفت ضد القيادات القوميہ التي حملت رايه النضال التحرري والوحدوي والقومي مثل البعث . . وعبد الناصر وغيرهم . وفي صراعها مع حركة القوميہ العربيه وضعت هذه الأحزاب والحركات والتيارات نفسها ، مرات عديده ، في مواقع معاديه للجماهير وآمالها وتطلعاتها واصطفت بصورة اراديه حينما ، أو نتيجة لموقفها هذا الى جانب القوى والأنظمه الرجعيه العربيه ، وحتى بعض الأوساط الاستعماريه . كما أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد لجأت في أحيان كثيره إلى أساليب الإرهاب والعنف ، في محاولتها للوصول الى السلطه أو في صدامها مع الأنظمه القائمہ أو الأحزاب والقوى السياسيه الأخرى) . وبهذا الوضع الذي ليس فيه لبس كشف فلاسفه البعث وأقطابه عن مشاعرهم نحو ما أطلقوا عليه إصطلاح " الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه " ووصوها بتلك الاتهامات والمواقف الوارده في تقريرهم . في حين أن المتأمل لتاريخ الحركات الدينيه السياسيه بوجه عام في عالمنا العربي ، لا يصادفه ذلك النوع من الحركات التي إقتصرت نشاطها على منتسبي المذهب الذي تقوم عليه الحركة دون غيره - لأن الدعوه الاسلاميه - عامه وتشمل المسلمين جميعا منطويين تحت رايتها ، والآ فكيف سيتسنى لمثل هذه الحركات أن تصل الى سدنه الحكم اذا افترضنا أن ذلك كان هدف تلك الحركات ، في ظل المجتمع العربي الاسلامي ، الذي تتعدد فيسه الطوائف والمذاهب ، والتي يتكون منها مجموع الشعب الذي ستعتمد عليه تلك الحركات في الوصول للسلطه - بل وماذا عن الجماهير الغير مسلمه هي الأخرى ، هل سنجرح عن سلطان الدولة ويطلب منها تشكيل دوله أخرى لكل طائفة منها لأن

البدهي، أن أي حركة دينية سياسية لا تستطيع أن تستند على دعم طائفة دينية معينة في الوصول للسلطة، وإقامة نظامها السياسي الجديد، بل أن الصورة لقريبه من عهدنا اليوم في التجربة الإيرانية - لقد شارك في الثورة الإسلامية كل طوائف الشعب الإيراني، حتى الأحزاب التي تقع في أقصى اليسار مثل حزب توده الشيوعي قد شارك ودعم الثورة - وإن اختلفوا أخيراً - على الصياغة الدستورية، من حيث التفصيل في أسلوب إدارة الحكم في إيران - وإن كانت تجربه الثورة الإسلامية في إيران ليست معياراً أو نموذجاً يحتذى به ويقاس عليه في هذا الصدد - إضافة إلى أنها لم تأت، استناداً إلى تنظيم ديني سياسي محدد أوصلها إلى الحكم، ونقول ذلك بمناسبة اعتماد البحث كثيراً على المقارنه والتركيز في حديثه عن الحركات الدينية السياسية على موضوع الثورة الإسلامية ونظام الحكم في إيران -

نضيف إلى ذلك، أن الحقبة التاريخية التي يتحدث عنها البعثيون في تقريرهم المشار إليه، لم تشاهد حركة دينية في الوطن العربي ذات اتجاه سياسي لها ثقلها ووزنها لدى الجماهير العربية، سوى حركة الإخوان المسلمين، والتي كانت ساحتها الرئيسية هي مصر حيث يتواجد أقطابها ومؤسسيها وأتباعهم - وهي لم تكن في يوم من الأيام حركة طائفية على الإطلاق - بل أن التقرير الذي أشرنا إليه لم يذكر لنا أي حركة على سبيل المثال والتخصيص ليدل بها على صحتها ادعائه، سوى حركة الإخوان المسلمين بالذات في مصر - والتي كان لها نشاط متواضع في دول عربية أخرى - أما عن الادعاء بأن تلك الحركات، وهم على ما يهيدوا يقدمون حركة الإخوان المسلمين، قد كان لها مواقفها ضد القيادات القومية في العالم العربي ومحاربتها الخ فإن فلاسفة البحث قد أتوا إلى بيت القصيد فعلاً بقولهم هذا حينما حددوا هذه القهادات القومية المستهدفة من هذه الحركات فهي أولاً وكما جاء في تقريرهم (البحث) وثانياً (جمال عبد الناصر) ويقينى أنهم بحثوا عن ثالثاً ورابعاً فلم يعثروا على أحد يعددونه - أما عن حزب البعث العربي الاشتراكي "الانتهازي" فتحيدهم له يعكس مرة أخرى وكما قلنا عن موقف البعثيين النفس من أي حركة سياسية في العالم العربي عموماً والحركات الدينية بوجه خاص - والتي تمثل الخطر الداهم، إلى جانب الأحزاب الشيوعية العربية، على نشاط البحث وطموحاته في السلطة على الساحة العربية - لأن كل منهما، والحركات الدينية بصفة خاصة تقوم على أساس عقائدي وجد له جذوره في التاريخ البعيد ومنذ مجيء الرسالة الإسلامية - في نفوس شعوب المنطقة ومن بينها إيران أيضاً - وهذا الفكر العقائدي - أي الفكر الإسلامي - يقوى على حجاجه عقيدة

البعث الغربيه والجديدة على التيارات الفكرية السياسيه فى المنطقة • وخاصة لأنها تتبنى أمرين غريبين عن الفكر الاسلامى هما الاشتراكية التى هى ليست سوى مرحلة سابقة على الشيوعية الإلحادية ، والقومية التى لا تقوى حجة تجمع على أساسها أناس لا يعرف دينهم التفرقة بين الشعوب ما بين عربى وعجمى • والقرآن الكريم الذى هو الدستور الإلهى الذى يتضمن المبادئ التى تحكم العلاقة بين الشعوب يقول : (يا أيها الذين آمنوا انا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) •

صدق الله العظيم

أما عن " الوحدة " وهى الأمر الثانى الذى ادعى البعث أن الحركات المذكورة قد وقفت ضدها ، وضد قياداتها ، فليس هناك خلاف على أن الاسلام ودعائه ، قد أقام دعوته على أساس توحيد الشعوب الاسلاميه تحت رايه الاسلام مع احترام مشاعر غير المسلمين الذين ستضمهم رايه الوحدة الاسلاميه وكما كان فى عصر الدولة الاسلاميه الكبرى فى زمن الخلفاء الراشدين وليس بنى أمية • ولم ولن تستطيع دعوة البعث وعقيدته المادية فى مجال الوحدة ، أن تأتى بمبادئ وأحكام تتعلق بحمايه الحريات وتحرير البشر من كل ما هو يمتحن إنسانيتهم وسواء كانوا من المسلمين أو غير المسلمين ، من رعايا الدولة الاسلاميه بقدر ما جاء به الاسلام ونادى به دعائه والحركات الدينيه التى خرجت تحمل لواء تلك الدعوة ، وبمعكس ما كشفت عنه تجربة تطبيقات حزب البعث فى هذا الصدد على الشعوب التى إبتلت بسيطرته على مقاليد السلطه فيها برغم من شعاراته الثلاثة الشهيره (الوحدة ، والحرية ، والاشتراكية) وإننا لننتال ألم يكن البعث نفسه الذى تكلم عن عبد الناصر والوحده كضحايا الحركات الدينيه ، وهما أول من كانا من ضحايا غدرة ، وضرباته من الخلف وكما أوضحنا فى الصفحات السابقه • وان كنت لا أرغب فى الكلام عن عبد الناصر ذلك الزعيم القومى الذى ضربه البعث ثم عاد يضرب به المثل اليوم ، الذى ضرب الحرية وإنتهك نظامه فى مصر الحرمت والحريات التى خلقها الله مع الانسان يوم ولد • وهو نفسه الذى تعرض لحركة الاخوان المسلمين فى مصر بالقمع والقتل والتشريد والمحاكمات الظالمة وقد أقر عبد الناصر نفسه على نفسه بما فعله بالاخوان المسلمون حينما أشار فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٦ فى معرض حديثه عن ما دار فى لقاء تم بينه وبين الملك فيصل قائلا فى ذلك الخطاب : (وأنا عايز أطمئنتك كل الاخوان فى السجن ما فيش واحد بهر ••••• موضوع الاخوان ما كنتش أبدا موضوع واتلموا فى أقصر وقت •) • وهذا هو كلام عبد الناصر نفسه وليس من عندنا •

بقى أن نوضح أمرا فى تفهيدنا لعدم صحة الادعاءات التى قدمها فلاسفه البعث

في تحليلهم لما أطلقوا عليه المسألة الدينية أو الظاهرة الدينية في العالم العربي ، والتي نسبوها الى ما أطلقوا عليه أيضا (الأحزاب والحركات والسياسات وأحيانا لفظ الدعوات - الدينية) ، ذلك الأمر ، هو أن الساحة العربية ومنذ بدأ نشاط حركة الإخوان المسلمين وحتى الآن لم تشهد أثرا لتلك الكيانات أو تلك المسميات المذكورة ، باستثناء حزب الدعوة الاسلامي في العراق الذي نشط بعد قيام الحكومة الاسلامية في ايران ، سوى حركة الاخوان المسلمين نفسها التي بدأ يظهر لها وجود واسع في سوريا قبل مذبحة حماة على أيدي البعث السوري علاوة على استمراره نشاطها في مصر ولكن بشكل غير رسمي أيضا . وما نريد أن نقوله بمدد هذه الحركات ان افترضنا صحة وجودها إضافة الى حركة الاخوان المسلمين ، فهي لم تكن في يوم من الأيام أهدافها قضية الوصول الى الحكم ، وتسلم السلطة ، كما هو شأن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعتبره الهدف الأول والأساسي الذي تقبل في سبيله كل التضحيات ولو كانت التضحية بالشعب نفسها ، انما كانت هذه الحركات ترمي الى نشر الدعوة الاسلامية والتي يرتبط بها بالضرورة قضية إقامة العدالة الاجتماعية ، وكفالة الحريات الانسانية التي أكد عليها الدين الاسلامي الحنيف والساواة بين الحاكم والمحكوم في الحقوق والواجبات الى آخر تلك المبادئ التي تحقق سعادة الانسان ورفاهيته بعيدا عن الظلم والاستعباد وكما قررها الاسلام . وهذه كلها مبادئ كانت مطبقة في عصر الخلفاء الراشدين في وقت كانت الدولة الاسلامية تتسع لتمتد في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا أيضا . ولذلك لم يكن في الأمر غرابه على ضوء تلك الحقائق التاريخية أن يكون من الأهداف التي دعت لتحقيقها حركة الاخوان المسلمين أو غيرها ، إقامة نظام الحكم على أساس مبادئ الشريعة الاسلامية - لأنها كفيلا بتحقيق تلك المبادئ التي جعلت تلك الحركات منها دستورا لها ، دون أن يكون مشروطا بأن تتولى هذه الحركات على السلطة وأن يتم تطبيق ذلك النظام الاسلامي على أيدي دعائها ، كما نود أن ننوه بهذه المناسبة أن حركة الاخوان المسلمين بالذات ، لم تكن تعتمد في دعوتها ونشاطها على رجال الدين ، أو بمعنى أدق العلماء العاملين في حقل الدعوة الاسلامية والذين يكتسبون رزقهم من عملهم في هذا الميدان . كرجال الأزهر الشريف على سبيل المثال . وانما كانت تضم تلك الحركة اضافة الى البعض من هذه الفئة المذكورة - جمعا من شتى فئات المجتمع باختلاف طوائفهم واختصاصاتهم وثقافتهم - إضافة الى الجمع بين ذلك وما كسبوه من ثقافة وعلم في شئون الدعوة والشريعة الاسلامية - والتي كانت تتولاه الحركة بواسطة العلماء والمفكرين المتخصصين المنضوين تحت لواء الحركة . فهي تجمع ما بين علماء الدين وأساتذة الجامعات بمختلف اختصاصاتهم ، والمهندسين والأطباء والمعلمين والمهنيين والعمال والنساء والشباب ... الخ ، وكلهم يجمعون ما بين الثقافة الاسلامية

• لا يهوتنا أن ننوه الى ما حققه الاخوان المسلمون في السودان خلال الانتخابات الاخيرة في أبريل ١٩٨٦ .

الواعيه وبين مداركهم الخاصة التي يمارسون دورهم الطبيعي في المجتمع عيسى أساسها . ولما كانت السلطة ليست هي مقدهم كما كان يقول أقطاب حركة الإخوان المسلمين : (اننا لسنا دعاة سلطة) ، فإنهم لم يسعوا الى السلطة ويتقاتلون مع القوى السياسيه الأخرى المنافسه ثم مع أنفسهم كما سعى لها البعث وقتل من أجلها . وذلك بالرغم من القاعده العريضة من قطاعات الشعب المختلفه التي كانت تركز عليها تلك الحركة . ولعل المبعثيين أنفسهم قد أقروا سهوا ودون أن يدركوا ذلك ، بهذه الحقيقه حينما ذكروا في تحليلهم الذي تضمنه تقريرهم المشار اليه ما يلي : (وفي الواقع ، ورغم أن بعض هذه الأحزاب والحركات بلغت مرحله مهمه من القوة وخاصة حركة اخوان المسلمين في مصر في الأربعينات والخمسينات ، فلم تستطع أي من هذه الأحزاب والحركات والتيارات أن تصبح قوة شعبيه سائده تلتف حولها الجماهير التفافا قويا ، وتضعها فعليا على ناصية السلطة السياسيه (١) (١٠) ، فذلك الاقرار من البعث يقطع بأن هذه الحركة لم تكن تضع مسأله السلطة نصب أعينها وكهدف أساسي لنشاطها كما هو حال البعث ، إنما كانت تعمل دائما على كشف تجاوزات الحاكم ومقاومته بكل الوسائل حينما يشطاط في ممارسة السلطة ويتبع هواه بعيدا عن مصالح الشعب . ولذلك كانت الحركة دائما ، والمنضويين تحت لوائها محلا للبطش والتنكيل من جانب السلطة الحاكمة كما حدث في (مصر عبد الناصر ، وسوريا حافظ الأسد) على سبيل المثال . حيث كان كل منهما يرى في نفوذ الحركة بين الجماهير وتأثيرها عليهم خطرا محدقا ببقاء نظامه واستمرار بقائه على قمة السلطة .

فما فعله البعث في العراق حينما انقلب على رفاق حركة ١٧ يوليو ١٩٦٨ لينفرد وحده بالسلطة بعد تصفيه الأقطاب غير المبعثيين المشتركين معهم في تلك الحركة يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٨ ، وذلك بقيادة صدام حسين الذي يحكم في العراق اليوم ، ذلك الفعل يأي أقطاب الحركات الاسلاميه النظيفه مثل حركة الاخوان المسلمين أن يفعلوه ، لأنه غدر وخساسة لا تجد لها بين المبادئ الاسلاميه التي يدعون اليها وعلى أساسها مكانا . وهذا هو الفرق بينها وبين البعث الحاقد عليها . ونحن هنا ما زلنا بمدد الكلام عن تلك الحركات في العالم العربي ، وبعيدا عن ايران .

ولكن إستثناء ١٠ من هذه الحركات الدينيه ، فإن حزب الدعوة الاسلامي - في العراق والذي تباشر قيادته إدارة نشاطه من ايران ، هو الحزب الوحيد تقريبا الذي يدعوا علانية الى إسقاط نظام حكم البعث في العراق ، وإقامة حكم إسلامي يتولسى

هو وبالشكل الذي تم في ايران تأسيسه . ولذلك فإن محور كلام فلاسفه البعث في هذا التقرير المذكور ، هو هذا الحزب ، لأن المخاطب بهذا الكلام هو الشعب العراقي بالدرجة الأولى ، والقاعدة التي يركز عليها حزب الدعوة ، هو الشعب العراقي بالطبع بالدرجة الأولى اعتمادا على العون والدعم الذي تقدمه له الثورة الاسلاميه فسي ايران .

ولعل حزب الدعوة في تصعيد دعوته هذه ، في هذه المرحلة الزمنية ، وتحديد أهدافه بهذا الشكل المحدد - في السلطة - بل وتشكيل ما يعرف (بالجمهوريه الاسلاميه في العراق) - انما يأتي كرد فعل لما وصلت اليه الأوضاع بالشعب العراقي في عهد البعث واسلوب ممارسته السلطة في العراق .

والغريب أن قادة البعث يحاولون وكعادتهم فلسفه التاريخ السياسي العربي وتحوير وقائمه بشكل لا يمكن أن يوصف إلا بأنه تزويرا حقيقيا للتاريخ العربي - بقصد تكييف الأحداث والوقائع بشكل دعائى يخدم مقاصده وأهدافه ، وفي ذلك يقول : (أن حركة القوميه العربيه أصيبت بنكسات متلاحقه بدأت في مرحلة الستينيات مثل فشل تجربته الوحده السوريه المصريه * (١) وفشل تجربه ثورة ٨ شباط ١٩٦٢ فسي العراق - (٢) ، وقيام ردة ٢ شباط في سوريه - (٣) ثم هزيمة حزيران الساحقه في ١٩٦٧م وقد أدت هذه النكسات الى خلق حاله واسعة من الإضطراب والقلق النفسى والفكرى في أوساط المثقفين والأحزاب والحركات السياسيه في أوساط الجماهير ٠٠٠٠ كما شاع في تلك الفترة نزوع واسع النطاق نحو العقيدة الماركسيه ٠٠٠٠ ولكن ذلك النزوع كان يتسم بصورة عامه بالتسرع والإنفعال ٠٠٠٠ غير أن هذه الموجه (الماركسيه) كانت موجه سطحيه ولا تمتلك جذورا راسخه في الحياه العربيه ولم تستطع أن تقدم حلولا موضوعيه لحاجات المرحلة الراهنه وتحدياتها فلم تستطع أن تتحول الى قوة جماهيريه ثابته ٠٠٠ وفي المرحلة التي كانت الثورة في طور التكوين والاستعداد لأن تكون مركز اشعاع قومي جديد في حركة الثورة العربيه ،

* (١) لقد لعب حزب البعث العربى الاشتراكى كما بينا سالفا دورا ملموسا في فشل هذه الوحده .

* (٢) وقع صراع بين البعث والرئيس عبد السلام عارف حيث حاول الأول ابتلاع الثورة والانقضاض على عارف الذي حسم الصراع بتوجيه ضربه قاسمه للبعثيين واهداهم في السجون - فأطلقوا عليها تسميه سرقة السلطة من البعث .

* (٣) حينما انقسم الحزب على نفسه الى جناحين أحدهما في سوريا والاخر في العراق وحتى الآن .

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب يجتاز المخاض العسير من أجل أن يستعيد دوره الطليعي في حركة الثورة العربية في هذه المرحلة بالذات بدأت الظاهره الدينيه ، السياسيه بالنمو والانتشار ، وصارت تستقطب عددا من الشباب الى صفوفها وتعدهم للقيام بأعمال فيها المفامره والتضحيه . ومن هذا نجد أن نمو " الظاهره الدينيه - السياسيه " لم يكن اذا صح التعبير نموا طبيعيا ايجابيا يعبر عن حاجات أميله ويمتلك مبررات قوية وثابته ، وانما كان بمثابة رد فعل سطحي على النكسه المؤقتة لحركة الثورة العربية وسدا مؤقتا لفراغ نشأ بسبب إنحارها المؤقت . (١) ، وبهذا الشكل - وبهذه الفلسفه الغربيه ذهب البعثيون في تزويرهم للتاريخ وفلسفتهم لحركته - الى أن جعلوا حركتهم وحدها هي الحركة السياسيه الطبيعيه التي جاءت وليدة ظروف إعتيادييه تؤهلها لقيادة حركة الجماهير العربيه والتعبير عن حاجاتها ومحط آمال وأنظار الشعوب العربيه وليست وليدة ظروف خاصه طارئه مثل باقي الحركات التي لم يعدها فلاسفه البعث أو يحددوا مسمياتها على الاطلاق؛ ولم يرد في تحليلهم هذا سوى - اسم حركه الإخوان المسلمين - وحزب الدعوه الاسلامي ، علما بأن حركة الإخوان نشأت قبل تلك الوقائع التي أطلق عليها الحزب اصطلاح النكسات المتلاحقه " والتي أدت بظروفها الى نمو وانتشار الظاهره الدينيه - السياسيه ، كما أن حزب الدعوه الاسلامي لم يسمع عنه شعب المنطقه العربيه ، الآ بعد أن وصل الحكم البعثي في العراق ، فسي تلاعبه بمقررات الشعب العراقي واهداره لاسانيه هذا الشعب حدا جعل النضال في مواجهته ضروره خلقتها تلك الظروف الخاصه ، التي ولدت خلالها حركة هذا الحزب ونشطت لتعمل على الساحه السياسيه ، وان كان ذلك النشاط يأخذ الطابع السري حتى الآن وما زال حكام البعث وامكانياتهم الجباره في ميدان متابعه المعارضين وقمعهم والكشف عنهم ، قد عجزوا على الوصول الى الخلايا المركزيه لهذا الحزب داخل العراق . والغالبية الساحقه من المعتقلين والمحكومين على أنهم منتتمين لهذا الحزب - تم اعتقالهم بالشبه فقط ، ولم يستطع النظام البعثي أن يعلن عن أسماء أي أشخاص ثبت له بالدليل أنهم من بين العناصر القيادية لهذا الحزب . ويرغم هذا اللون الداكن السواد الذي يحاول به البعث حجب الجوانب المضيئه في التاريخ النضالي السياسي لحركة الإخوان ، وإتباعها بما سبق أن أشرنا اليه على لسانهم فإنه قد عاد وأقر في جانب آخر من (تقريره) شيء من هذا النضال ضد الاستعمار البريطاني والنظام الملكي الفاسد ، والإعتراف

بالدور الهام للحركة في هذا المجال ، ونحن نتساءل عن ما يجب أن تأخذه على عاتقها أي حركة سياسية - دينية الصبغة كانت أو غير دينية - أهم وأولى من قيامها بمكافحة الاستعمار الذي يقبض على أراضى الدولة التي نشأت وتعمل فيها ، وكذلك فساد الحكم فيها . الم يمثل ذلك تناقض واضح في رأى الحزب الذي توصل اليه حينما تناول بالتقييم في تحليله وضع هذه الحركة ووصفها بهذه الأوصاف والنعوت المشار اليها أعلاه ثم أقر بأخطرها وأهم دور لها في ممارستها لنشاطها على الساحة الوطنية في مصر . أم أن الحركات السياسية لا تقيم ويعتد بنشاطها إلا إذا اتخذت من قضيه الاستيلاء على السلطة هدفا أساسيا لها حتى تكون حركة صحيحة ومعبره عن مطالب الجماهير كما هو شأن حزب البعث ذاته ؟ ١ ، بل أن التناقض وصل الى قمته حينما عاد التحليل يذكر أن (من الخطأ القول بأن الظاهره الدينيه - السياسيه هي من صنع الدواشير الاستعماريه والصهيونيه فهذه الظاهره - ظاهره طبيعيه في المجتمع العربى - الاسلامى وتستمد مبررات وجودها من عوامل واقعيه في هذا المجتمع ومن ظروف التحولات الجاريه فيه والمشكلات العميقه التي يواجهها) (١) ، ولنا في حاجسه الى التعليق على تناقض ما جاء فيها بشأن الظروف الطبيعيه والتي سبق أن كانت في الفترات الاخرى غير طبيعيه لنشأه هذه الحركات ، وأغلب الظن أن واضعى هذا التقرير لم يراجعوا ما كتبوه قبل أن يقدموه للجماهير العربيه كوثيقه رسميه وتاريخيه من تراث حزبهم العريق في كذبه ، بشأن قضايا الوطن . أما ما يتعلّق بالقضية الفلسطينيه وموقف الظاهره الدينيه منها فيقول البعث : (٠٠٠٠ . وهى يمكن أن تدفع بقطاعات من الجماهير وبالشباب فى عمليات نضاليه ضد الكيان الصهيونى غير أن هذه الحقيقه شئ . ٠٠٠٠ والنتائج العمليه الكليه للظاهره الدينيه - السياسيه على مجرى الصراع العربى الاسرائيلى شئ مختلف تماما) (٢) ، ونحن بدورنا نشير فقط تعميقا على ذلك بالدور البطولى لحركة الإخوان فى المشاركة فى حرب فلسطين بغدائيهها ودور منظمات سياسيه دينيه - مثل حركة أمل المنبثقه عن تلك الحركة التي كان يتزعمها الامام الشيعى المختفى (موسى الصدر) فى إجبار الاسرائيليين على الخروج من لبنان بسلسله من الأعمال البطوليّه التى لولا الإيمان الكامل بالشهادة وقيمتها فى الاسلام ما كانت تتم تلك الأعمال الانتحاريه البطوليّه بهذا الشكل الذى جعل بقاء الاسرائيليين أمرا مكلفا فى لبنان . وذلك بمصرف النظر عن رأينا فيما أقدمت عليه قيادة هذه المنظمه من تجاوزات فى حق الفلسطينيين واللبنانيين الآخرين . ولكن لولا مباركه البعث نفسه ، فى الجناح السورى ما استطاعت

(١) - المرجع السابق (ص ٢٢٣) .

(٢) - نفس المرجع (ص ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

منظمة أمل أن تتجرباً بالعمل ضد الفلسطينيين بهذا الشكل . ولذلك فأرى أن البعث الذي فشل بجناحه اللبناني أن يقدم أي عمل وطني ملموس في النضال ضد التواجد الاسرائيلي في لبنان استغل نجاح المنظمة الاسلاميه (أمل) لكي يحقق بها ما عجز هو عن تحقيقه ثم قام بعد ذلك بتحريضها على الفلسطينيين لقتلهم ، لكي يلوث فسي النباهه دورها ويلطخ أيديها مزيهه وظاهره حتى لا يكون لغيره من الحركات السياسيه - دورا - يحسبه له يوما ، في القضايا القومييه .

أما عن ملاحيد هذا الدينيه - السياسيه - في نظر البعث لتولسي مسؤوليات الحكم وانعاش ادبي يحزن أن تنرتب على ذلك فيقول تحليلهم : (أن الأحزاب والحركات الدينيه التي تسيطر على الحكم في أي جزء من المجتمع العربى محتاج الى صده تتراوح بين (١٠ - ٢٠) سنه من أجل تدمير البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه القائمه فى ذلك المجتمع وإعادة بنائها وفق أسس دينيه كما يفترض ذلك خطها الفكرى (١) .

ويعتبر البعث فتره كهذه ، فتره خساره فى سباق التطور بين الأمم العربيه من جهه والاستعمار والصهيونييه من جهه أخرى بل يضيف أيضا " أن الأمر الأكيد هو أن عمليه كهذه على ما تتطلبه من فتره طويله لا يمكن أن تكتمل بالنجاح " ولكن الحزب أكد نجاحه فعلا وتجاوزة ذلك القصور الذى يمكن أن تواجه به تلك الحركات المذكورة حينما يمكن حزب البعث فى العراق خلال أقل من عشرون سنه ومنذ توليه الحكم فى عام ١٩٦٨ فى العراق أن يقوم بتدمير كل البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه فى المجتمع العراقى وتخريبها ، على طريقته ومنهجيه الخاص ، والى هذه الدرجه التى أفلست العراق وقضت على شبابها وتوجها بحربيه مع ايران حتى الآن . كما أن الأمر ليس بمختلفا كثيرا عنه فى سوريا البعث حيث ووط الحزب سوريا وامكانياتها فى المستنقع الطائفى فى لبنان حتى أدخل الاسرائيليين وخرج منها هو ليتفرغ لقمع المجتمع السورى وإدارة اللعبة اللبنانيه من خلف الحدود .

" أما الظاهره الدينيه - سياسيه فى العصر الراهن فإنها ظاهره سلفيهه ومنخلفه فى النظرة وفى الممارسه وهى تأتى فى عصر سمته الأساسيه وشروط التقدم والقوة فيه هى العلم والتكنولوجيا وخلق الثروه واستخدامها استخداما كاملا ، وتوزيعها على أسس عادله كما يرى ذلك الاشتراكيون ، لذلك فإن سيطرة الظاهره الدينيه - السياسيه السلفيهه والمتخلفه على المجتمعات العربيه لا يمكن أن تحقق

أي نتائج نوعيه ايجابيه على طريق التحرر والتقدم والإقتدار في مواجهة التحديات الاستعماريه والصهيونيه وتحديات العصر الحديث وانما تؤدي الى تراجع الأمة ثقافيا وعلميا وتقنيا والى تدمير الثروة القوميـة بدلا من خلقها وتطويرها " (١) وفي النهايه يصل التحليل الى بيت القصيد ، والهدف الذي قصد به هذا التقديم ، وهذه الحملة على الحركات الدينيه السياسيه أو ما أطلق عليه الظاهره الدينيه - وهو محاولة التشكيك والتنديد بنظام الحكم القائم في ايران كنظام حكم اسلامي فيقول التحليل (ان الحاله التي وصلت اليها التجربه الايرانيه لا تؤكد صحة الموقف الفكري والسياسي والتطبيقي لحزب البعث العربي الاشتراكي وتجربته الفذه فسي القطر العراقي من هذه الظاهره فحسب ، وانما تعبر عن بعد النظر العميق الذي تتميز به هذه التجربه وقائدها صدام حسين في الوقت الذي باءت بالخيب والفشل تقديرات أنصار الظاهره الدينيه - السياسيه والتقديرات السطحيه والمترعسه التي أطلقها عليها الكثير من القيادات والأحزاب والأنظمه في الوطن العربي والسني انماقت وراها ، أو تصاغت أمامها أو روجت لها بشتى الدوافع والذرائع) (٢) وواضح أن الكلام هنا يعبر بصدق عن الحاله النفسيه والعصبيه التي تعمسرى البعثيين بشأن موقفهم من النظام الجديد في ايران - بمقد هذه المقارنه والفسيره القائله التي تعتربهم من جراء مشاهدتهم لبعض الأطراف العربيه تشيد بهذه التجربه الايرانيه أو تتعاطف معها . ولكن الملفت للنظر أن هناك تطابق واضح في ممارسات كل من النظامين على الساحة الداخليه عند هدايه تسلم كل منهما السلطة ، يركز عليه البعث على الجانب الايراني باعتباره أحد الأمور التي يدان بها النظام الايراني في حين كان البعث سابقا لممارستها في العراق متناسيا ذلك حيث يقول : (فالتهار الديني الذي كان مضطرا في البدايه للقبول ببعض الممارسات الديمقراطية وللمسكوت عن بعض الاتجاهات الليبراليه واليهاريه أو الحوار معها خلال سميـه لترسيخ قواعد سلطته . ما لبث تدريجيا أن أسفر عن تفكسيـره وممارساته الفاشيه وصار يمارس القمع المباشر ضد معارضيه ويحاول الاستئثار بكل المؤسسات . وعندما تسلم السلطة بصورة كامله أسفر عن طبيعته هذه اسفارا كاملا فقد استولى على السلطة بصورة مطلقه ولم يقبل منها بأي قدر من المشاركه ولم يعد يسمح بأي شكل من اشكال النقد والحوار أو المعارضه - وصار يبطش بالمعارضين بأشد الأساليب فتكا ووحشه حتى فاق في ذلك أساليب الشاه بهرات عديده وصار نظام خميني أكثر الأنظمه فاشيه ودمويه في العالم كله) (٣) ،

(١) ، (٢) المرجع السابق (ص ٢٧٨ ، ٢٨١) .

(٣) - المرجع السابق (ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩) .

ونتساءل ألم يتطابق ذلك السلوك وتلك الممارسات في السلطة تماما مع ما يفعله البعث في العراق - وهل هناك معارضة - ومشاركه من جانب أى قوى سياسية أخرى مع البعث في السلطة ؟، فما محل الحكم على التجربة المجاورة لهم بالفشل - في ايران في الوقت الذى لم يختلفوا هم عنهم في التطبيق في شيء ؟ . اللهم الا اذا كان البعثيون لديهم الشجاعة على الاقرار بفشلهم هم ايضا في تحقيق امانى وأحلام الشعب العراقي مثل ما حدث للشعب الايراني تماما حتى يكون الحكم منصفا وعادلا وفي كل الميادين كما وصفه التجربة الايرانية "ان التجربة الايرانية لم تفشل في الميدان الديمقراطي فحسب بتحولها الى تجربة فاشية ودموية وانما هي فشلت فشلا ذريعا في كل الميادين الأخرى " (١) . بل اننا وفي مجال المقارنة بين ما يمكن اطلاق عليه ثورة البعث في العراق والثورة الاسلامية في ايران ، نشير الى مثالين أوردهما تقرير البعث في هذا الشأن ، أولهما يتكلم عن موضوع الرهائن الذين حجزتهم ايران من العاملين في السفارة الأمريكية في طهران . فيقول التقرير البعثي : (أنها لم تكن سوى " حاله مزعجه " من الناحية النفسية للاداره الأمريكية لا أقل ولا أكثر . ولم تحتوى على أى محتوى نضالي جدى ضد الامبريالية الأمريكية . . . وبعد أن استثمرت قضية الرهائن في تصفيه الحسابات الداخليه ، كما أشرنا ، عادت زمرة خميني وحلت هذه المسألة باتفاقية انطوت على تنازلات مخزية) ، أما المثال الثانى فهو ما تحدث عنه التقرير بقوله : (وقد كشف نظام خميني عن طبيعته العنصريه الفاشيه عندما أنكر حقوق الشعوب الايرانية من العرب والأكراد وشن ضدهم حرب إبادة واضطهد قادتهم الدينيين مثل الخاقاني والحسيني) (٢) . ونحن بدورنا نود أن نضيف ما يستوجب الأمر إضافته من حقائق لنستكمل الصورة عن كلا النظامين ، فالنظام العراقي الذى يتهم قرينه في ايران بهذه الأمور ، لم يتسرع أن يسبقه هو نفسه بالاقدام على نفس الممارسات بل وأسوأ منها - فإتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران عام ١٩٧٥ بشأن تسوية مشاكل الحدود على حساب القضية الكردية انطوت على تنازلات مخزية ومهينة للشعب العراقي وسيادته على إقليمه حيثما تنازل صدام حسين ونظامه عن جزء من سياده العراق على شط العرب كما سوف نوضح بالوثائق في موضعه فأليهما أسوأ وأصدق في حق النظام والشعب لكل منهما . والأمر الثانى قضية حقوق الاقليات القومية ونخص بها الأكراد في العراق ، الذين لم يكن حظهم أفضل حالا من حظ أكراد ايران . فقلنا أنه الى جانب تسوية مشاكل الحدود مع الشاه على حساب قضيتهم فقد عمل فيهم نظام البعث حرب إبادة

لا تسلمين وما زالت قائمه حتى يومنا هذا وكما أوضحنا في كلامنا عن الأكراد . فعلى ماذا اذا يقيم البعثيون المقارنه بين نظامهم ونظام ايران ؟ لا ندري ١ .

وما زلنا بحدود إستعراض وجهه نظر البعث ونظام الحكم في العراق - من خلال التقرير الطهار اليه آنفا - بشأن نظام الحكم المقابل في ايران للكشف عن حقيقة خلفيات النزاع - أو الصراع بينهما - باعتباره صراع عقائدي ، وشخصي ، في ذات الوقت بين الفكرين البعثي - والاسلامي الشيعي ، والقهادتين المتقابلتين في كلا الدولتين . فما زالت قضية الغيرة القاتله التي تسيطر على مشاعر وتفكير البعثيين من تلك الثورة الاسلاميه المجاوره ونظام حكمها الذي أتى لها بالقلق المستمر ، فيقول التقرير المذكور : (أن بعض الذين لا يريدون الاعتراف بالفشل الذريع للتجربة الايرانيه يدعون بأن كل الثورات قد مرت في مثل هذه المرحله ، وهذا تزوير تاريخي فاضح ، صحيح أن الثورات قد اجتازت مرحلة الاختلافات السياسيه والفكرية ولكن لم يحدث أن قامت ثورة جديده في التاريخ لم يطرح أصحابها برنامجهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي ولو بإطاره العام) (١) ، وللقنص بعضا من مطالعاتنا من البحث القيم الذي قدمه أحد الباحثين في موضوع الثورة الايرانيه لنعقب به على ما جاء في الفقرة السابقه والذي يقول فيه : (ففي اعتقادنا أن بالإمكان تقييم حكم رجال الدين في ايران تقييمها موضوعيا إستنادا إلى اعتبارات ثلاثه ثانيا : أنه اذا كانت ايديولوجيه قادة أي نظام تعد أحد العوامل الأساسيه التي تحدد توجهات النظام وحدود الاجراءات الإصلاحية التي يمكن أن يتخذها ، فلا شك أن ايديولوجيه الزعامات الدينية في ايران وفكرها واضحه الى حد كبير . ثالثا : أنه قد مضت ثلاث سنوات حتى الآن بعد الثورة ورغم أن هذه الفترة ليست كافيه بحد ذاتها للحكم القاطع على تجربته النظام الجديد في الحكم الا أنها يمكن بالتأكيد أن تقدم لنا المؤشرات العامة الصحيحة لمجمل توجهات النظام وحدود الإصلاحات التي يمكن أن يقوم بها) وبإدعى ذي بده ، ينفي الاقرار بأن القيادات الدينية وحتى تسليمها مقاليد السلطة في ايران ، لم تكن تقدم تصورا محددا لطبيعة " الاطار المؤسس " للنظام الجديد ولا لطريقة ارساء قواعده . الا أن هذه القيادات ، وعلى امتداد الفترة الماضيه ، استطاعت أن تتخذ خطوات أربع أساسيه في هذا الاتجاه ، فقد تم في البدايه اعلان الجمهوريه الاسلاميه ، ثم تلا ذلك اقرار الدستور الجديد ، والذي أعقبه انتخابات رئاسه الجمهوريه ، ثم تشكيل البرلمان (٢)

(١) - المرجع السابق (ص ٢٨٨) .

(٢) - السيد زهره - الثورة الايرانيه . (ص ١٦١ ، ١٦٣) .

ويعتقد أن هذه في مجملها ، أهم العناصر والاصلاحيات الأساسية التي ينبغي أن يقدم على تنفيذها أي نظام أو حركة ثورية جديدة بعد وصولها للسلطة . باعتبارها أولى الاصلاحات التي ينتظرها أي مجتمع في مثل تلك الظروف ، وسواء كانت معلنه ضمن برنامج الحركة أو الثورة وقبل إقداها على حركتها أو عقبها مباشرة ، أو قد قامت بتنفيذها مباشرة . بعد تحلها السلطة من النظام السابق عليها ، وفي تقديرنا - وبالمقارنة طبعاً - فإن حزب البعث ونظامه لم يقدم للشعب العراقي وبعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على تسلمه السلطة في العراق سوى النذر اليسير جداً في تلك المجالات الدستورية الأربعة . وليس بعد شهر قليلة كما فعل قادة الثورة الإيرانية على الجانب الآخر من الحدود العراقية . فبالنسبة للدستور العراقي الصادر في ١٦ يوليو ١٩٧٠ فهو دستور مؤقت وضعه أعضاء مجلس الثورة بأنفسهم ويعدلون ويبلغون فيه كما يشاءون دون تعقيب أو رقاب من الشعب العراقي ومنحهم كافة الملاحيات الواسعة التي لا حدود لها ، وهو ليس موضع مقارنه مع الدستور الإيراني سواء في أسلوبه وطريقة إعداده ، برغم إنتقاد البعض بشأنه أو فيما يتعلق بالملاحيات التي منحها للسلطة الحاكمة ، أو بالنسبة لامكانية تعديله أو إلغائه بعض نصوصه والجهة التي تختص بذلك . إضافة الى أن دستور الجمهورية الإسلامية وكما بينا سابقاً قد تم الاستفتاء عليه بعد صياغته في استفتاء شعبي لم ولن يراه الدستور العراقي لا الحالي المؤقت ولا ما سوف يعقبه في ظل سيطرته البعث - إلا - إذا كان بالشكل الذي جاءت عليها تمثيلية أول إنتخابات برلمانية للمجلس الوطني التي تمت عام ١٩٨٢ في العراق .

أما عن المجال الاقتصادي والاجتماعي " أعلنت القيادات الجديدة مراراً بأنها سوف تسعى الى إنهاء تبعية ايران للخارج . والى تقليل الفوارق بين الطبقات المختلفة ورفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا في المجتمع " (١) ، هذا كله فيما يتعلق بالمغالطات العديدة التي وردت في تحليل البعث لموقفه من النظام الإيراني والتي قصد بها على ما يتضح جليها - تشويه النظام المنافس للبعث في فرض سلطان نفوذه على المنطقة في الغريب العاجل ، ولتلف قليل إذاً - أمام ما قاله فلاسفة البعث في نظامهم وحزبهم - وهي نفس النقاط التي إنطلقوا منها لنقد ومهاجمة الثورة الإيرانية ونظامها . ففي نفس تقريرهم الذي ما زلنا نتخذ منه مادتنا الأساسية في هذا الموضوع يقولون : (لقد كان الحزب قبل تسلمه السلطة في ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ يستند في نضاله وفي نشاطه العملي الى المنطلقات

(١) - السيد زهره ، المرجع السابق (ص ١٢٢) .

الأساسية والى الأفكار العامة التي أثبتت بالتأكيد صوابها في مراحلها ، ولكن الحزب كان يفتقر الى نظرية العمل في تطبيق مبادئه على أرض الواقع عند تسلمه السلطة السياسية ، وهذا من أهم الأسباب التي أدت الى نكسه تجربه الحزب المقدمه في عام ١٩٦٢ في العراق ، وحتى الى جانب النكسه في سورية (١) . واذا كان الأمر كذلك بالنسبة لعدم وجود نظرية للحزب للعمل استنادا اليها عند تسلمه السلطة ، فعلى ماذا ينتقد الثورة الايرانية بشأن هذه النقطة اذاً ، وان كان النظام الايراني نفسه وقبل تسلم رجال الدين السلطة أعلن على لسان الامام الخميني زعيم هذه الثورة - في يناير ١٩٧٩ من فرنسا أنه سيمود الى أرض الوطن لتشكيل سلطة شرعية تنهى حكم الأسرة البهلوية وتتسلم السلطة وتقيم (نظاما اسلاميا) ومعنى - إقامة نظام اسلامي - أن هناك مبادئ أساسية سيقوم عليها النظام الجديد وسيعمل على تطبيقها دون حاجة لعرضها في برنامج تفصيلي ومعلن . لأن النظام الاسلامي يفترض تطبيق تلك المبادئ عند قيامه والخاصة بطريقة اختيار الحاكم ومؤسسات الدولة الدستورية . الخ . والبعثيون أنفسهم يهتمون بذلك جيداً ، ذلك بالرغم من أن معظم قادة الثورة الذين قدموا مع الخميني للسلطة قد أفاضوا في الحديث عن الخطوات والأهداف التي سيقدسون على تحقيقها في هذا الشأن وحتى قبل عودة الخميني الى ايران . أليس القرآن الكريم بكافياً كدستور كامل وشامل وجامع ومانع لكل متطلبات الإنسانية وحاجاتها وتحقيق آمالها لعميش المواطن آمناً وفي سعادة وسلام ، وعلى فرض تطبيق ما جاء فيه من أحكام باخلاص ، وتجرد من شهوة السلطة . وألم يكن هو نفسه ذلك الدستور أو النظرية التي تكلم البعث في تقريره عنها قاتلاً : (أما بالنسبة للثورة الاسلاميه التي قادها محمد (ص) في الأرض فانها طرحت برنامجها هذا بصورة متدرجه منذ المراحل الأولى للدعوه الاسلاميه في نظريتها (القرآن الكريم) وفي نظرية العمل الأساسية لها (السنه النبويه) وسيرة الخلفاء الراشدين (٢) ، وهي نفسها النظرية التي تعتبر النظرية الأساسية الغير مكتوبه لأي نظام حكم إسلامي ؟ .

ولا شك وكما قلنا من قبل بأن هذا الهجوم والنقد البالغ الذي شنه الحزب في تقريره ، إنما كان تعبيراً حقيقياً عن الموقف النفسي لحزب البعث - ونظام حكمه في العراق - من نظام حكم الثورة الاسلاميه في ايران - وما أطلق عليه الحركات الدينية - السياسية التي يعد النظام الايراني امتداداً لها ، وكذلك حزب الدعوه في العراق . وكان ذلك بقصد تغطيه اجراءاته وممارساته القمعيه التي كان قد بدأ

في تنفيذها داخل العراق ضد رجال الدين العراقيين ، ومن تحوم حولهم شبهه التدين . ومحاولة لإيجاد المبررات والذرائع التي يبرر بها هذه الاجراءات ، وتلك الحملة الضاربة ضدهم . " وكان العراق من بين الأقطار التي شهدت نشوء أحزاب وحركات وقيادات دينية - سياسية وعلى أساس طائفي طبعاً اسوة بما حمل في الأقطار الأخرى مع خصوصيات وتعقيدات خاصة تندرج تحت حساب تأثير ملة الجوار مع تركيا في عهد الدولة العثمانية من ناحية . وإيران من ناحية أخرى وتناوب هاتين الدولتين على السيطرة واحتلال العراق طيلة ثمانية قرون تقريباً تحت ستار من الدين والطائفية وبرغم أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد وقفت ضد الشيوعية . . . واصطدمت بالشيوعيين وبصورة خاصة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وانتشار المد الشيوعي - الارهابي - الا أن الخصم الأساسي الذي استهدفته هذه الأحزاب والحركات والتيارات كان دائماً الحركة القومية العربية وطليعتها الثورة الباسلة ، حزب البعث العربي الاشتراكي . وبرغم قدم نشاط هذه الأحزاب والحركات والتيارات وبرغم كل التشويشات والافتراءات التي أطلقتها لسنوات عديدة ضد فكر الحزب وتجربته الثورية فإنها بقيت تمثل قلبه من الأفراد معزولة عن الجماهير وحتى عن الجماهير المتدينين وأغلب الأوساط الدينية وكان من بين أنشط هذه المجموعات في هذه المرحلة حزب يدعى (حزب الدعوة) ولكن هذا الحزب وغيره من الحركات والتيارات الدينية لم يمل في أي وقت من الأوقات الى مستوى يمكن أن يشكل تهديداً جدياً للحزب والثورة ، ولكن بعد الثورة الإيرانية تغيرت الأمور ١٤ " (١) ، وبالرغم من ادعاء البعث بأن هذه الحركات ومنها حزب الدعوة بقيت معزولة عن الجماهير الا أنه عاد وأقر بمدى تأثيرها بين صفوف الجماهير ، وخطورتها ويتساءل . . . (كيف استطاعت هذه الظاهرة أن تستقطب عدداً من الشباب وتضللم وتدفعهم للقيام بأعمال عداثيه ضد الحزب والثورة ١٤ وفي معرض الاجابة يقول : أن الظاهرة الدينية - السياسية تبقى من الظواهر الدائمة أو شبه الدائمة لأنها تنشأ وتترعرع في الأوساط الدينية وبين المواطنين المتدينين وتستخدم الأماكن الدينية كمراكز للنشاط . . . وسيكون دائماً من الصعب على أجهزة الحزب والدولة التمييز المبكر بين الذي يمارس الطقوس الدينية انطلاقاً من الإيمان بالدين وبين الذي يتستر بهذه الطقوس لأغراض سياسية . . .

ثانياً : ان المرجعية الأولى للمذهب الجعفري تقع في مدينه النجف في العراق وفيها أيضاً العتبات المقدسة التي يزورها عدد كبير من المسلمين مما يتيح موضوعاً امكانيه اختلاط الممارسات الدينية الطبيعية بالمخططات والنشاطات

السياسية للأحزاب والحركات الدينية (*) ٠٠٠٠ ثالثاً - أن بعض أسباب هذه الظاهرة يعود للظروف القومية وبعضها الآخر يعود للظروف القطرية الخاصة التي تشهد تحولاً شاملاً وسريعاً نحو قيام مجتمع ثوري اشتراكي ، تتغير فيه أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوتيرة سريعة فضلاً عن التغيير السياسي الحاسم في البلاد ٠٠٠٠٠ أن الأفراد الذين لا يشاركون فيها لسبب أو لآخر أو الذين تمطد من هذه التحولات بقيمهم الموروثة أو ثقافتهم أو بمصالحهم الفردية يقفون من هذه التحولات موقفاً سلبياً وبسبب الطبيعة العراقية الموروثة المشحونة بعواطف التطرف وردود الأفعال يمكن لهذا الموقف السلبي أن يتحول إلى موقف عدائي ٠٠٠٠٠ ويشكل الدين أو التدين وعاءً أو مناخاً ملائماً تماماً لاستقطاب الحالات السلبية المشار إليها . ففيها يجد الفرد المعقد من التحولات الاجتماعية راحة نفسه وخلاصاً من حالة القلق والتوتر الذي يعانيها إذا هذه التحولات . وفي هذه الظروف بالذات يمكن للأحزاب الدينية - السياسية أن تستثمر هذه الظاهرة لصالحها وأن تستقطب عدداً من الشباب وتدفعهم لتحقيق أغراضها وهذا ما حدث بالفعل في العراق . فحزب الدعوة قد استثمر حالات القلق والضياغ لدى بعض أوساط الشباب وشحنهم شحناً دينياً وطائفيًا ضد الحزب والثورة . وبقيت في المجتمع الثوري نسبة معينة من المواطنين ومن الشباب بوجه خاص خارج المسيرة الثورية فلم يعيشوا سخونه هذه المسيرة ولم يتأثروا بها بصورة مباشرة ووقفوا منها موقفاً سلبياً ٠٠٠٠ ولابد أن نشير إلى أن أخطاءاً قد ارتكبت في السبب تنظيم الشباب والطلبة ٠٠٠٠ مما دفع قسماً من هؤلاء إلى الوقوع في شرك حزب الدعوة والحركات الدينية - السياسية الأخرى (١) ، وإلى هنا ينتهي فلاسفة الحزب في العراق من تحليلهم للظاهرة الدينية كما أطلقوا عليها وبقيت عملية الربط بينها وبين القيادات الإيرانية من رجال الدين لتغطية حملتهم ضد كل من هذه الظاهرة داخل العراق . والنظام الإيراني يرى التحليل أن هذه الظروف المشار إليها في معرض إجاباتهم عن تساؤلهم عن كيفية استقطاب الظاهرة الدينية للشباب في العراق وظروفها الأربع المذكورة فيقول : " أن هذه الظروف شجعت الأوساط الدينية - السياسية في العراق ، وبخاصة حزب الدعوة الذي كان على رأسه

(١) - المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(*) - انتقلت المرجعية الآن إلى مدينة قم المقدسة في إيران ولا سيما بعد اقدام سلطات الحكم في العراق على اعدام الامام الباقر وزوجته وتنصيب (الخوئي) من بعده أما العتبات المقدسة فهي تعبير يقصد به مرافد الامام علي ابن أبي طالب وأحفاده وأئمة المذهب الشيعي المعروفين في كل من مدينة النجف وكر بلا - وسرا - وانكاظميه في بغداد وغيرها .

وثيقه بخميني أثناء اقامته في العراق على الانتقال الى مرحلة التمديد للسلطة الثورية بأاليب العنف والتخريب على نطاق مكشوف وهستيرى . فقد انتقلت قيادة هذا الحزب الى ايران (٥) . وصارت تدفع بعناصر حزبها للقيام بأعمال ارهابية وتخريبية ... ظانه أن هذه الأعمال يمكن أن تخلخل الوضع الثوري في البلاد ، وتثير فتنة طائفية فيها تمهيدا لاسقاط الثورة والحاق العراق بايران كولاية تابعه لها تحت قيادة خميني وأتباعه " (١) ، وهذا هو ما تريد أن تصل اليه قيادة البعث وتكشف عن مخاوفها تجاهه وعلاقه كل هذه الأحداث بقضية السلطة التي يستطيع البعث أن يذهب في الدفاع عن بقائه فيها الى أبعد مدى يمكن تصويره ولو كان التضحية بالشعب العراقي نفسه - ويبقى الحزب - ويبقى القائد سالما كما تقول الشعارات هناك ولذلك كان على قيادة الحزب أن تبدأ في التحرك السريع لتأمين أوضاعها في السلطة بسلسلة من الاجراءات تتضمن بدورها - المخطط الدقيق الذي وضعه عباقرة الحزب لتخريب العقيدة الدينية في داخل الانسان العراقي - ومحوها - وابدالها بالعقيدة البعثية - باعتبار حزبهم - وكما يطلقون عليه حزب عقائدي . وكبدايه ، (وخلال فترة قصيرة من الزمن حشد الحزب والثورة حملة عامة ضد هذه العصابة "وعد نظام خميني الذي يقف وراءها " لقد حرص الحزب حرصا مبدئيا على التفريق الدقيق بين الموقف من نظام خميني ومن عصاة الدعوه ، وبين الموقف من الدين ومن الجماهير الشعبيه المتدينه (٢) ، كما يؤكد التقرير على نقطتين أهمها أن هذه الظاهره لن تصاب بنكسه قاضيه الا مع (سقوط التجربة الخمينيه سقوطا كاملا ونهائيا) ، وهذا هو أحد عناصر الصراع العراقي الايراني الحقيقيه - فمن خلال هذا التحليل أقر الحزب بأن القيادة العراقية عازمه على محاربه ذلك النظام المقابل لها في ايران واسقاطه - وتأتى هذه الحقيقة لتفرض نفسها برغم التعتيم الشديد على الأسباب الحقيقيه للصراع بين الدولتين . ويقر بالهدف الاساسي من هذا الصراع وهو اسقاط نظام حكم الجمهوريه الاسلاميه في ايران قبل أن ينجح الاخير في اسقاط نظام حكم البعث في العراق . ولذلك فان اعلان قادة ايران عن عزمهم على اسقاط حكم البعث - صراحة - لم يأت من فراغ اذاً ، وانما هو الوجه الثاني للصراع وعلى الجانب

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(٥) - والحقيقة أن قمه الهستيريا تتمثل في اسلوب مواجهة نظام حكم البعث في العراق لهذه القضية حينما أصدر مجلس الثورة العراقي خلال الأيام الساخنه التي لحقت نشوب القتال بين الدولتين - قرارا يقضى باعدام كل من يسدان بالانتساب الى حزب الدعوه - ولكن مبلغ الهستيريا في هذا الاجراء - هو أن القرار نص على شمول أحكامه للمعتقلين قبل صدور القرار ، أي أنه ينفذ بأثر رجعي وذلك خلافا الى الأصول المحيطة للسياسه الجنائيه التي تقضى بعدم سريان القوانين الجنائيه بأثر رجعي على الوقائع التي وقعت قبل صدورها .

الآخر من الحدود . فالأهداف واحده بالنسبة لقاده البلدين كل تجاه الآخر . وعليه .
فان محاربة البعثيين لما أطلقوا عليه ظاهرة التدين والمتدينين في العراق ، والتنكيل
برجال الدين ، لم يكن سوى التطبيق العملي لخططهم التي أقروها على مستوى قيادة
الحزب في العراق على طريق احلال عقيدته وفكر البعث محل العقيدة الاسلاميه
وفرضها فرضا على الشعب العراقي ، وقد أخذ الجانب التطبيقي لهذه الخطة
صورا عديدة أقروا ببعضها صراحة في تقريرهم آنف الذكر . ولكنهم قد وقعوا
في تناقض شديد تكشفه لنا تلك الفقرات المقتطفه من هذا التقرير الحزبي في هذا
الشأن حيث تعرضوا للحديث عن ضرورة " الحرص على التفريق بين الموقف من أفراد
حزب الدعوه وبين المتدينين " ، ثم عادوا يقولون : " وسيكون دائما من الصعب على
أجهزة الحزب والدولة تمييز الذي يستتر بهذه الطقوس لأغراض سياسيه " - أن
قضية الايمان هي قضية داخلية في أعماق وجدان الانسان ذاته ، فكيف اذاً يستطيع
الحزب وأجهزته أن يميز بين أفراد حزب الدعوه وبين المتدينين ولدرجة " التفريق
الدقيق " حسب تعبيرهم ؟ ، لا شك أن ذلك التناقض فيما جاء في هذا الشأن ضمن
تقريرهم المشار اليه كفيلا بأن يكشف عن الأسباب الواهيه التي يستند اليها الحزب
والأجهزة الأمنية في العراق في ارتكاب تلك الجرائم البشعه التي تقع كل يوم في حق
الشعب العراقي بحقه عامه ، والمتدينين ورجال الدين بحقه خاصه ، ولمجرد الشبهه
فقط لعدم وجود معيار التفريق الدقيق وباقرارهم أنفسهم في التقرير الحزبي المذكور .
وهذا ما أردنا أن نكشف الستار عنه في هذا الكتاب تلميحاً فقط .

لقد وضع الحزب نفسه في موقف شاذ في سعيه الحقيقي لتخريب العقيدة
الاسلاميه في العراق واحلال فكرة محلها ، مع ما ترتب عليه من هدم الكثر
من المبادئ والتقاليد التي تميز بها المجتمع العربي الاسلامي ، وتحويل هذا
المجتمع الى مجتمع مادي ومتحلل ، مما أثار عليه رجال الدين في العراق وجعلهم
يعززون الى زملائهم في ايران لاصدار فتواهم الشهيره التي صدرت عن المرجعيه
الجديده للشيعه في ايران باعتبار " حزب البعث العربي الاشتراكي " حزب الحادي ،
والحكم عليه وعلى قادته بالكفر . تلك الفتوى الصادره عن المرجعيه العليا
للمسلمين الشيعه والتي تعنى في مذهبهم استباحه دم البعثيين باعتبارهم كفراء ، وبناء
عليه بدأ بالفعل حزب الدعوه الاسلامي في العراق في تنفيذ حكم الفتوى بعمليات
اغتيال واسمه في صفوف الكوادر المتقدمه للحزب ورجال الأمن في العراق .

ولقد بدأ الحزب البعثي بنفسه لتطهير نفسه من أي مظهر أو سلوك يمارسه
البعثيين - يرتبط بالدين والتدين بملء ، باعتبارها مظاهر غير مقبوله من قبل

الشخص الحزبي الملتزم ، وحتى لا تكون محلا لتقليد سائر أفراد الحزب الذين هم في درجات أدنى ، وهكذا ، يقول الحزب في هذا الشأن : (وفي خلال المرحلة الماضية وقف عدد من الحزبيين من مراتب متعددة في الحزب مواقف خاطئة وبعيدة عن مبادئ الحزب أو ممارساته الجوهرية الصحيحة ازااء المسألة الدينية والظاهره الدينيه - السياسيه ، مما انعكس بقدر أو بآخر على واقع هذه الظاهره في القطر وأحدث أضرارا في عملية مواجهتها من قبل الحزب وأجهزة الثورة المختمة ٠٠٠٠ أن بعض الحزبيين صاروا يمارسون الطقوس الدينيه بصورة مذهبيه وشيئا فشيئا صارت المفاهيم الدينيه تغلب على المفاهيم الحزبيه عند معالجتهم للقضايا الأساسية في الفكر والتطبيق في شتى النواحي التي يواجهها الحزب في عملية التغيير الثوري الشامله ، وصارت ظاهرة التدين تنتشر شيئا فشيئا وبصورة مفتعله في ممارستها وفي صيرورتها في بعض الأوساط الحزبيه بدافع تقليد الحزبيين الأعلى في المرتبه الحزبيه - ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صار بعض الرفاق يضمنون مسأله ممارسة الطقوس الدينيه كمعايير للتقييم الحزبي (١) ، وعن التخوف من التقارب في المفاهيم بين البعثيين وغيرهم ممن يطلق عليهم الحزب المتدينين أو الحركات الدينيه - السياسيه يستطرد التقرير ويقول : (فهذا الفرد وذاك يمارسان الممارسات الدينيه في وقت واحد وأحيانا في أمكنه واحده ، فتتقارب مفاهيمها ازااء بعض المسائل والقضايا الفكرية والاجتماعية والنفسية ، وقد أسهمت هذه الحالة في اضعاف يقظه الحزب ازااء نمو الظاهره الدينيه - السياسيه والمعاديه في البلاد ، لأن قاعدة الحزب تشكل عينا أساسيه في رصد التحركات المعاديه للثورة) ٠٠٠٠ ومن هذا نخلص الى القالب الذي وضعت فيه قيادة الحزب ، أفراد الشعب العراقي ، وفي مقدمتهم البعثيين منهم ، ووضوح الدور التجسسي الذي يجب على هؤلاء البعثيين القيام به ، والذي أفر به التقرير صراحه ودون خجل ، مع تحذيرهم من ممارسة الطقوس الدينيه في المساجد لأن هذا هو الوجه العلني أو المظهري الذي يستدل منه على هذه الممارسه التي قصدها التقرير من فقرته السابقه وكذلك عدم الإلتفاف حول رجال الدين أو الاتمال بهم ، والأشخاص المتدينين من خارج الحزب وهذا ما أسفرت عنه الممارسات العملية فعلا ، للنظام في العراق حيث ترجمت هذه الدراسه التي قدمت الى مؤتمرهم القطري الثامن الى توجيهات صدرت بعد ذلك الى قواعد الحزب ، والى أجهزة الأمن المختمة وأصبحت الاجتماعات الحزبيه تنعقد أيام الجمعة وقت حلول أداء فريضة صلاة الجمعة ، باعتبارها الصلاة الجامعه في الاسلام والتي لا يجوز تأخيرها ، وحتى لا

(١) - المرجع السابق (ص ٣٠٠ ، ٣٠١) .

يجتمع الحزبيون مع غيرهم في هذا التوقيت خوفا من التقارب في المفاهيم كما جاء في التقرير المذكور ، وعلى الشخص الحزبي أن يختار ما بين الذهاب للمسجد للصلاة ، أو الولاء للحزب وحضور اجتماعه الاسبوعي . ليكشف بذلك عن هويته الحقيقية ، ويتحدد على ضوء ذلك موقفه ، إما باعتباره غير مؤمنا بالحزب والثورة - وهو في هذه الحالة يعتبر من أفراد حزب الدعوة وعليه أن يواجه هذا الاتهام - أو يتخلى عن عقيدته الدينية ، ويعتلق بدلا منها عقيدة البعث وفكره .

ومن الصور الأخرى في تطبيقات هذا المخطط المذكور ، صدرت التعليمات الحزبية بمنع ارتداء المرأة العراقية لغطاء الرأس حتى لا يكون ذلك تقليدا للمرأة الإيرانية في عهد الثورة الاسلامية وتولى المسؤولين الحزبيون في الدوائر الحكومية والاتحاد العام لطلبة العراق في الجامعات والمعاهد تنفيذ ذلك بأنفسهم ، وتهديد من يرفض الالتزام بذلك التوجيه الحزبي بالطرد من العمل أو التعليم . مع ما يمثل مثل هذا السلوك من انتهاكا صارخا للحريات الشخصية ، وحرمة المرأة بمفهومه خاصه والتي لها خصوصياتها في مظهرها داخل مجتمعنا العربي الاسلامي . إلا أن ذلك لم يكن محل استهجان لدى البعث العراقي ، إنما ممارسة الشعائر الدينية هي التي تعد في نظرهم محل الاستهجان الشديد والخوف من التقليد فيها . ولقد أبت الكثرات من العراقيات الشريفات أن تقبل بامتهان كرامتهن والخضوع لرغبات الطغاة بهذا الشكل مضحسين بوظائفهن مع ما كانت توفره لهن من لقمة عيش في سبيل صيانه كرامتهن . بل أن هذه الحملة الهتيرية البعثية قد ذهبت الى أبعد من ذلك حينما تناول المسؤولون البعثيون على السهات المصريات العاملات في العراق بمطالبةتهن بزرع غطاء الرأس أسوة بالعراقيات في هذا الشأن مع ما يمثل ذلك أيضا من انتهاك صارخ لحرية المواطن الغير عراقي وهو يمسد ضلعا على بلدهم وقد جاء ليقدم خدماته لمجتمعهم وليس للاهانه فيه . واستمرت خطط تدسير العقيدة الاسلامية في العراق الى حد خطير حينما بدأ رجال الأمن يتعقبون الأشخاص الذين يترددون على المساجد لأداء شعائر الصلاة ، وتجنيسد أعوان لأجهزة الأمن لاعداد تقارير عن هؤلاء الأشخاص . وقد تم استدعاء العديد منهم من قبل هذه الأجهزة لأجراء مقابلات معهم تهدف بالدرجة الأولى الى إحداث نوع من الارهاب لدى جمهور المترددين على المساجد أو الأشخاص المتعلمين برجال الدين ، مما ترتب عليه بالفعل تجنب أفراد الشعب العراقي التردد على المساجد تجنبها للشبهات . وأصبح ذلك حديثا يتندر به الناس في العراق واستمرت حملة تعقب رجال الدين والتنكيل بهم وهلفيق التهم اليهم وإعدام المثات منهم لكي لا يكون لهم بين الأوساط الشعبية شأن ولقتل هذه المكانه التي يحتلونها في نفوس المسلمين الشيعة

حكم هذه العقيدة • وليكون التبجيل والاحترام واجبا فقط لقيادة الحزب وسواء كان ذلك خوفا أو طواعية • ولقد كان على رأس ضحايا هذه الحملة امام الشيعة في العراق (محمد باقر الصدر) وزوجته حيث أصدر صدام حسين قرارا باعدامهما دون أن تأخذه رأيه حتى بشيخوختهما رحمهما الله ، وحاول تبرير ذلك بأنهم أرسلوا برقيه من العراق الى القيادة الايرانية يتحدث فيها عن الأوضاع في العراق • وقد ذكر الرئيس العراقي في اشارته لهذا الموضوع في احدى خطبه أن البرقيه قد أرسلت من خلال أجهزة السبرق الحكوميه العراقيه وما يثير العجب والدهشه من هذه الروايه هو استحالة وقوع مثل هذا الأمر لعدة أسباب أهمها عدم تصور قيام موظفي السبرق العراقيين وهم غالبيتهم من البعثيين وعملاء أجهزة الأمن ، لارسال برقيه للخارج تحمل مثل هذا المعنى • وكذلك عدم تصور قيام الامام الصدر بحكم درجته الدينيه وادراكه الواسع لأساليب ادارة القيادة العراقيه شئون البلاد وموقفها من الامام الخميني وباقي القاده في ايران ، أن يقوم بارسال برقيه بهذا المعنى ومن خلال أجهزة السبرق العراقيه التي تراقب كل ما يمر من خلالها من اتصالات •

وفي صورة أخرى من صور محاربه الظاهره الدينيه ، قيام القيادة العراقيه بعمليات الطرد الواسعه لمن أطلقت عليهم تعبير (التبعية الايرانيه) الى الحدود الايرانيه على اعتبار أن انتشار قاعدة المتدينين قدمنى خلال هذه الفئه من الشعب العراقي حسب تصور القيادة العراقيه •

وبمناسبة الحديث عن الدين والتدين في العراق ، أشير الى أن العراق يعسد الدولة الاسلاميه الوحيده في عالمنا العربي ، وعلى حد علمي ، الذي لا يذاع فيه الآذان بواسطة أجهزة الاذاعه أو التلفزيون الآ خلال شهر رمضان فقط • كذلك يحظر هناك اذاعه شعائر صلاة الجمعه من خلال هذه الأجهزة • وذلك كله في عهد البعث • ولعلم محققين في خوفهم من السماح بنقل صلاة الجمعه على الهواء مباشرة خشيه أن يستغل أحد الأئمه الموقف ويتطرق الى الكلام عن أمور تمس النظام وبقائه في السلطه ، لكن موضوع اذاعه آذان الصلاة هو أمر مثير للدهشه حقا • ولذلك فإن قيام الدوله بتنفيذ مشروعات صيانه وتجميل للمساجد ومراقده الأئمه انما هو مظهر من مظاهر الدعايه الخارجيه للنظام أمام زوار هذه الأماكن من القادمين من الخارج • كذلك وجود تشريع يعاقب من يضبط مظهر في شهر رمضان ••••• ولقد اختفت الكتب والمراجع والبحوث الاسلاميه من المكتبه العراقيه وحل محلها الدراسات التي تتكلم عن الحزب وقادة الحزب والتي تروج للنظام وتلقي دعم مالي ضخم من الدوله ••• ولكي نتأصل لدى الشعب العراقي عقيدته البعث وفكره لتحل محل الفكر الاسلامي الشيعي ،

١٠ • ومن المؤسف أن يستخدم الرئيس العراقي في حديثه المذكور لفظ (المقبور) كتابة عن رسم الامام الشهير •

٢٠ • في الحفلة الذي تنقل اذاعه اسرائيل شعائر صلاة الجمعة بصفه منظمه •

وليستبدل الأئمة الشيعة بقيادة الحزب من حيث القدسيه التي يتمتع بها هؤلاء الأئمة في نفوس الشيعة . وأصبحت صورة صدام حسين في كل زاوية من العراق ، ويشير العراقيون الى هذه الصورة التي لا يخلوا حائط في مبنى منها ، الى أنه إله العراقيين لأن بيده مصير بقا أى شخص أو موته حسب ما يشاء . وأصبح صيام شهر رمضان يتقرر من بغداد ، والطريف في هذا العدد أن الشعب العراقي يصوم شهر رمضان ، ويحدد أول الشهور العربية وفقا لما يصدر عن المرجعية العليا للشيعة في قم - بإيران بعد اعتماد امامهم في العراق . وذلك لأنهم يعتبرون المفتي الرسمي للعراق والذي يطلق عليه (قاضي بغداد الأول) شخصا غير أهل للمفتوى ، لأن فتواه تأتي وفقا لما تعليمه عليه السلطة في بغداد . ولقد انتشر في ظل هذا الانقلاب الأساسي في عادات وتقاليده ومبادئ المجتمع العراقي الاسلامي ، إنتشرت ظواهر السكر والتي تجد استحسانا من المسؤولين في الحزب والدولة . ولا سيما أن جلسات تناول الخمر أصبحت عرفا جديدا أساسيا في الجلسات الجماعية بين العراقيين أو خلال الدعوات التي تجمع بين المسؤولين في الحزب والدولة . وانتشرت هذه الظاهرة السيئة والخطيرة بين أوساط الشعب العراقي وحتى في داخل الأسر وبين مختلف الأعمار - كنوعا من التقليد لكبار البعثيين ويلقى الاستحسان والرضا من قبل القيادة العراقية عموما ، وكسلوك مقابل للممارسات الخاصة بالشعائر الدينية التي كانت محل استهجان من قبل قيادة الحزب بالنسبة للمسؤولين البعثيين الذين كانوا يمارسونها . وأصبحوا محل تقليد من قبل باقي البعثيين بالنسبة لها ، وأصبح تقديم الخمر الى الضيوف وفي الدعوات التي يتبادلها البعثيون بمفع خاصه - عادة جديده و متميزة في سلوكيات الشعب العراقي ، الذي أصبح في عهد حكم البعث من أكثر الشعوب الاسلاميه عموما - والشعوب العربية خصوصا استهلاكا للخمر التي تستورد من قبل الدولة ، حتى في ظروف إقتصاديات الحرب المعروفة في العراق . وانتشرت نتيجة ذلك وقائع الاعتداء - وبعض الجرائم - من المخمورين على المواطنين ، والتي يصعب أن تجد طريقها الطبيعي في المحاسبه حينما تصل الى مراكز الشرطة ، باعتبار أن الجاني كان مخمورا ولا يدري بما يفعل وبهذا الشكل أصبح على الناس أن يتحملوا أى اهانة أو اعتداء من قبل أشخاص مخمورين لأن الحكوى لن تعود على المجنى عليه سوى تضيق الوقت ، وربما التعرض للإبتزاز اذا كان المعتدى حزبيا كبيرا والغريب فعلا ، أن الأمر يختلف كثيرا ، اذا كان يتعلق بالمسئس شخص الرئيس أو الحزب أو السلطة عموما حينما يصدر من شخص مخمور أى عبارات يتفوه بها تمثل تعريضا من قريب أو بعيد بهما . حيث ينفسى على كل شخص كان قريبا من مكان وجوده وسمع هذه العبارات أن يبلغ فوراً وإلا فمسن الممكن أن يتهم هو بدوره بالتستر عليه .

ومن الصور الأخرى لأساليب إرغام الشعب على الولاء التام للحزب والنظام والتخلي عن ما عداه ، حتى يضرب مشاعر الناس تجاه أقربائهم ما ابتكره النظام من أسلوب غاية في الغرابة حقيقته ، حينما يطلب من الحزبيين أن يقدموا اقرار كتابي يقرون فيه بالتبرئة من علاقه النسب التي تربطهم مع أقربائهم الذين قد يدانوا في احدى قضايا أمن النظام . وفي حالة الرفض ، يوجه اليه تهمة معاداة الحزب والثورة لأنه بذلك يثبت تأييده لما أقدم عليه قريبه الذي حوكم وأعدم أو سجن بهذه التهمة ، وقد يكون ذلك القريب هو الزوج أو الزوجة والأخ أو الوالد أو يربطه علاقه نسب مع الحزبي المطلوب منه التبرئة من علاقه القرابه به . ويتم بالطبع انتشار مثل هذه الواقعه ، واقعة الاقرار المطلوب بين كافة منتسبي الحزب في المنظمه التابع لها هذا الشخص ، كنوع من الارهاب ، والردع العام . واذا كان موضوع الاقرار - بالتبرؤ من علاقه القرابه - لن يفسر من الواقع الذي هو وليد الطبيعه الكونيه التي خلق الله الناس عليها شيئا ، والتي حاول البعث أن يحل نفسه محل القدره والمشيئه الإلهيه فيها ، إلا أن الهدف الأساسي من ذلك الاجراء في رأبي هو اختيار مدى ولاء الحزبيين الذين يتم محاكمه أقربائهم في هذه التهم - للحزب وقيادته - ومعرفة مدى اهتزازهم وتأثرهم بما لحق أقربائهم من ذلك . ولا شك أن هذا أمرا لا يمكن أن يتقبله الفمير الانساني .

واستمرارا للارهاب الذي أعتمدته القيادة البعثيه وسيله ناجحه لتنفيذ خطتها المشار اليها آنفا ، باعتبار أن الأمر يتعسر إذاً تطبيقه ، عن طريق الاقتناع وفي مواجهه العقيدة الدينيه التي كانت قد تأصلت عبر قرون من الزمان لدى الشعب العراقي العربي المسلم . فسوف تضرب مثالا بحاله تجسدت فيها معظم أهداف ومقاصد النظام ولتحقيق هذه الغايه المشوده في جعل الانسان العراقي عبدا للحزب وقائده ، فحينما أعلن عن إكتشاف ما أطلقوا عليه " المؤامره " عام ١٩٦٩ - والتي أدين فيها عددا من أعضاء قيادة مجلس الثورة العراقي - وقيادة الحزب وصدرت ضدهم أحكام بالاعدام في محاكمة رأسها ، عضو مجلس قيادة الثورة الذي كان مسئولاً عن مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القوميه للحزب - والذي تم تعيينه رئيسا لأول برلمان عراقي في عهد البعث (المجلس الوطني) وهو نعيم حداد - فقد ابتكرت طريقه فريده من نوعها لتنفيذ عملية اعدام هؤلاء الأشخاص - وأغلب الظن أنها من ابتكار زعيمهم (الغد والملم) صدام حسين لأنها تتفق مع تركيبته النفسيه والعقلية وطبيعة شخميته ، فقد تم استدعاء كافة أعضاء الكوادر المتقدمة للحزب في محافظات العراق للتوجه الى بغداد في تاريخ محدد على أن يحمل كل شخص

سلاحه الشخصي الذي تسلحه من الحزب دون أن يعلم بالمهمة التي طلب بشأنها شيئاً ، وعند وصولهم لبغداد تم نقلهم الى حيث الساحة التي أعدت لتنفيذ أحكام الاعدام ضد قادتهم السابقين والذين اتهموا في قضية المؤامره المذكورة ، وطلب من كل شخص أن يساهم في عملية تنفيذ أحكام الاعدام باستخدام سلاحه الذي حفر به . ولقد كانت المفاجأة المذهله لهذا الجمع من البعثيين ، أن يطالبوا بالقيام بتنفيذ عملية اعدام من كانوا يسبحون بحمدهم ويعملون جاهدين على الحصول على رضائهم بالأمس ، ومنهم من كان رفيقاً وصديقاً حميماً ومنهم من هو قريباً أو نسبياً ، وكان للموقف حراجه لا شك . لكن هيئات أن يتراجع أحد ، أو يقدم أي مبرر لاعفائه من التنفيذ . فسيتم الاجابة التقليدية الشهيرة حينما يكلف شخص بشئ ، ويشعر بعدم القدره على تنفيذه ، فيقال له انت بمعنى ، أي يجب أن تفعل أي شئ يطلب منك ، وبلا مناقشه ، وبلا تردد ، وبلا خوف أيضاً . فالسلاح بأيديهم ، والأمر صادر من اعلى سلطه في العراق ، ولا مبرر بعد ، وبالطبع كانت هذه أغرب حاله يجبر فيها شخص على قتل آخر دون أن يستطيع التخلّص لأي سبب . لقد تناقلت وفي حدود ضيقه بالطبع أخبار هذه الواقعة بين العراقيين ، ومنهم من ذكر أن يده كانت ترتعش ولم يستطيع أن يمسك بمسدسه أو يضغط على زناده من شدة المفاجأة وهول الموقف ، فلا يدري أين كانت تقع طلقات مسدسه . وبعد تنفيذ العملية صدرت التعليمات الفوريه بمكافأة هؤلاء البعثيين بمنحهم امتيازات خاصة ، ليحتذى بهم البعثيون في المستويات الحزبيه الأخرى ، باعتبارهم أثبتوا ولاؤهم الكامل لقيادة الحزب والثورة ، التي كانت محل المؤامره المذكورة والتي حوكم عليها هؤلاء الرفاق بالأمس القريب . فملح كل منهم سيارة خاصة هديه من الحزب ومنزل مؤثث في منطقة ممارسة نشاطه الحزبي الخ .

وإذا أخذنا وقفه تحليليه عند هذه الواقعة لاستخلاص المقاصد التي كان يرمى اليها الرئيس العراقي من هذا السيناريو الذي تمت به عملية تنفيذ أحكام الاعدام في هؤلاء الاشخاص ، والآثار التي تترتب على تنفيذها بهذا الشكل فيمكن أن نوجزها فيما يلي :

(١) - فرض فكرة الردع العام بين صفوف البعثيين بزرعها داخل مشاعرهم كنتيجة مباشرة لقيام الكوادر المتقدمه منهم بتنفيذ عملية الإعدام ، مما يكون له أثره الرادع لمن تُسوّل له نفسه القيام بأي نشاط أو تحرك ، أو ابداء أي موقف معادى للرئيس ونظامه ، لأن من اتهموا بالمؤامره كانت تهمتهم أساساً هي **الانحياز على تحرك ضد الرئيس نفسه** .

(٢) - اشراك جميع المسؤولين الحزبيين في ذلك - والذين سوف يتم تصعيد عددا منهم مستقبلا الى مراكز حزبيه ووظيفيه عليا نتيجة خلو المراكز التي كان يشغلها من إتهموا في تلك المؤامرة ، مع ما يترتب على ذلك من شمول عملية التصعيد ، كل المستويات التنظيمية للحزب من أسفل الى أعلى ، وإضافة الى أن تنفيذهم لهذا العمل سيكون نوعا من الاختبار والتقييم لمدى الولاء لشخص الرئيس ، فهو يمثل أيضا نوعا من التضامن في المسؤولية التاريخية لمن قاموا بتنفيذ هذه العملية - مشاركة مع الرئيس ومن تبقى معه من القيادة في حينها - حيث سيصبح البعض منهم بعد تصعيدهم الى درجات أعلى ، في الموقع الأول في السلطة مع الرئيس فلا يتحمل صدام حسين مسؤولية هذا العمل وحده هو ونائبه عزت ابراهيم السديري ورئيس المحكمة نعيم حداد والقلائل المتبقين من قادة إنقلاب يوليو عام ١٩٦٨ .

(٣) - أن تتكون هناك عقيدة لدى المبعثيين في نفوسهم وعقولهم ومهما كانت درجة اقترابهم أو علاقتهم بالرئيس نفسه ، أو أعضاء القيادة الآخرين ، بأن مكانتهم هذه لن تشفع لهم في التسامح عن أي تصرف يدخل ضمن دائره ما يسمى (بالتآمر على الحزب والثورة) وهي عبارة لا يقصد بها سوى شخص الرئيس ونوابه في الحزب والسلطة ، ومهما كان الدور الذي قام به الشخص المتهم بالتآمر ، في خدمة النظام أو الشعب - ولكي يفهم الجميع أن أمن وسلامة الرئيس ونظامه فوق كل شيء وقبل كل شيء في العراق .

(٤) - أن يفهم كل مواطن في العراق أن كل تحرك أو عمل يقوم به أي شخص - وخصوصا المبعثيون منهم - وأي كانت درجته ، هو محل رقابة ومتابعة من قبل زملائه الذين قد يكونوا أقرب أصدقائه أيضا ، مما يفرض حالة من الحذر المفرط الذي هو الخوف بعينه ، في سلوك المواطنين ويجعلهم دائما في حالة حذر مستمر ومراجعه مع النفس على كل تصرف أو كل كلمة تصدر عنهم ، فيما اذا كانت تتضمن خروجا عن حدود الطاعة العمياء للقيادة ، والالتزام الكامل بما يطلقون عليه مبادئ الحزب ، وبالتالي تستوجب المساءلة أم لا (*) ، وهذا بدوره يساهم في تحقيق عملية الانضباط بين العراقيين ، وتقديس الرئيس والنظام شاء ذلك أم أبوا وعلى سبيل المثال فان من واجبات الحزبي أن لا يذكر اسم الرئيس مباشرة - أو يقول الرئيس - وانما لابد أن يقول " السيد الرئيس " حتى ولو كان ذكره جاء ضمن حديث داخل الأسرة الواحدة .

(٥) - الجدير بالذكر هنا أن التبليغ عما أطلق عليه المؤامرة تم من قبل أحد كبار المسؤولين العراقيين المشاركين في السلطة الى جانب الرئيس العراقي .

وبهذا الشكل وعلى صور وأساليب متعددة لا يتسع لها المجال لحصرها هنا ، يستطيع المراقب أن يستخلص الحقيقة القاسية على نفوسنا كعرب ومسلمين والستى يصعب انكار وجودها ، وهى أن قيادة حكم البعث برئاسه صدام حسين فى العراق قد نجحت فعلا فى احداث تغيير فعلى وملسوس فى عقول ونفوس أفراد الشعب العراقى - بحو العقيدة الاسلاميه من عقولهم وفكرهم ، وأحيانا بالنسبة للبعض من قلوبهم - وابدالها بعقيدة البعث وفكره ، وأهمها تقديس شخص الرئيس - مع استخدام أخطر الأساليب وأقصاها حسما بصرف النظر عن ما يترتب على ذلك من آثار بالغا - آدميه الانسان فى العراق ، بالقوة والارهاب - وبذلك قد قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ مخططها الذى أشرنا اليه - وباتت فكرة تطبيق نظام حكم اسلامى فى العراق ، أمرا لا يلقى رد فعل ايجابى حى وسريع وبالشكل الذى تلقى به الشعب الايرانى ذلك الأمر - ان الشاه لم يستطع أن يصدر حكما بالاعدام ضد الامام الخمينى ، ونصحه مستشاريه بنفيه خارج ايران فى الوقت الذى تجرأ صدام حسين على اعدام من كان يكبر الخمينى مقاما ودرجة بين رجال الدين الشيعة وهو الامام الباقر وزوجته فى العراق وغيره من الأئمة الكبار - ولعل قادة النظام فى العراق متهمين حقا بأنهم قد أحدثوا تغييرات جوهرية فى تركيبه وسلوكيات المجتمع العراقى يتباهون بها فى خطاب الرئيس وأدبيات الحزب ، وهى حقا تغييرات ظاهرة واضحة لا غمامه عليها ، إلا أنها ليست من النوع الذى يعد مصدرا للابتهاج والافتخار ، وانما هى عار فى جبين البعث ونظامه يسجله عليه التاريخ والى يوم الدين ، لقد بات الكثير من العراقيين يفسر من فكرة التدين والدين ، ومن تطبيق نظام الحكم الاسلامى ، لأنه أصبح من العسير عليه ، أن يتخلى عن العادات والسلوكيات الجديدة التى أصلا فكر البعث فى المجتمع العراقى مثل الاباحية - والسكر والعريضة العلنية فى أرض المقدسات وانتشار الحانات والملاهى الليلية واستجلاب بنات الليل من الخارج والذين يتقاضون أجورهم بالعملة الصعبة من دم الشعب العراقى - وتغيرت سلوكيات المرأة العراقية الى سلوكيات لم يعهدها تاريخ المرأة العراقية ، وامتنعت كرامتها ، ليكون ولائها واحترامها للحزب ومسئولياتها الحزبيين والالتزام بما يمدى اليها من تعليمات وتنفيذها ، قبل احترامها والتزامها بمتطلبات حياتها الزوجية ، وأصبحت الدعوة لخروج المرأة من بيتها - حتى ربات البيوت - لخدمة نشاط اتحاد النساء والحزب ، أمرا مقدسا على المرأة العراقية أن تستجيب اليه ، ذلك بخلاف مهزله جمع المصوغات الذهبية بالقوة ، للتبرع بها للمجهود الحربى والتى سيحين الكلام عنها ، فى موضعها ، لسلب المرأة العراقية - حلها ليقدم على مائدة الشرف هديه للحزب فى حربه مع ايران ، ومن هذا المنطلق - وتنفيذا

لهذا المخطط - كانت عملية ادارة الصراع بين نظام البعث في العراق وبين نظام الحكم الاسلامي في ايران - ولكن من الداخل أولا توطئه لنقل ساحه الصراع وميدانه ، وبصورة مباشرة ، الى وراء الحدود - وهو ما أخذ صورة القتال المباشر بين الدولتين فيما بعد - لقد كانت ادارة الصراع ، وعلى الجبهة الداخلية في العراق بهذه الصورة التي عرضنا لجانب منها ، محاوله مستميتة للدفاع عن النظام ، وفكر البعث عن طريق الهجوم المباشر المبالغت والضاري ، على أي اتجاه اسلامي والذي كانت تتواجد تربته الخصبة في العراق ، وأوشكت بذوره القادسة من ايران أن تأتي بثمارها بعد تلمس رجال الدين السلطه فيها ، ذلك الفكر الذي يهدد ولا شك بقاء البعث في السلطه ، والذي كان لابد من هدم كل مصادره ، في الداخل والخارج على حد سواء ، لان هذا هو جوهر الصراع ، الذي هو صراع عقائدي بين النظامين في العراق وايران .

وبعد هذا العرض الذي قمنا منه تقديم صورة متكامله عن الفكر المذهبي الذي يستند اليه كل من نظامي الحكم في العراق وايران - ومبلغ التعارض بين الفكرين الذي أدى الى ذلك الصراع بين النظامين نعود لنستكمل حديثنا عن نظام الحكم في العراق بعد أن تعرفنا على فكره العقائدي ، بالتعريف بطبيعة المؤسسات الدستورية القائمة في العراق الآن ، وأساليب ادارة شئون الحكم في العراق .

فمنذ استيلاء البعثيين على السلطه عام ١٩٦٨ في العراق وحتى الآن ، أي حوالي ثمانية عشر عاما ما زال هناك ما يعرف " بمجلس قيادة الثورة " قائما ، ليجمع بين يديه كافة السلطات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه وهو السلطه العليا في البلاد وله كافة الملاحيات المطلقة ولا معقب على ما يمدد عنه من قرارات أو أعمال من أي جبهه أخرى في العراق . وفي هذا ينص الدستور العراقي المؤقت الصادر في ١٦ يوليو عام ١٩٧٠ في مادته السابع والثلاثين : « مجلس قيادة الثورة هو الهيئه العليا في الدولة » ، هذا عن المؤسسه التي تملك السلطات الفعلية لادارة شئون الحكم في العراق ، وكان مجلس قيادة الثورة يضم في البدايه الأشخاص الذين شاركوا في عملية يوليو ١٩٦٨ بعد أن تم تطهيرهم من العناصر الأخرى التي شاركت معهم في هذه العملية ، ثم جرت عدة محاولات داخلية في داخل الحزب ، وفي السلطه لا تخرج عن كونها تصرفات طبيعيه ومعهوده في سلوكيات البعثيين وليست غريبه عن طبيعتهم ، في التآمر من داخل الحزب ، وترتب عليها عمليات تطهير مرحليته انتهت الى ما أشرنا اليه واطلق عليه اسم المؤامرة - عام ١٩٧٩ . وهو اللفظ السذي يطلقه البعثيون في كل مرة ، وتم في المرة الاخيره تطهير واسع شمل ممن شملهم بعض

من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وإذا كان المفترض أن يكون أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هم العناصر التي شاركت بالفعل فيما يطلق عليه الثورة - فإنه ليس من المعتاد أن يدخل تشكيل هذا المجلس نفر من غير هؤلاء ، وإلى أن تستتب الأمور والأوضاع في البلاد ، وتقوم مؤسسات دستورية شرعية وبالطرق المألوفة ، لتحل محل هذا المجلس الذي يكون قد أدى واجبه خلال المرحلة الانتقالية كما يحدث في معظم الدول التي مرّت بهذه التجربة إلا أن الأمر في العراق قد خرج عن هذه القاعدة - وتم اخراج بعض من أعضاء مجلس قيادة الثورة مرة تالية خلال فترة انعقاد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ حيث جرت الانتخابات القطرية الدورية للحزب ، وتم ادخال عناصر أخرى في مجلس قيادة الثورة ، ومنها السيد / طه محي الدين معسوف ، الذي يشغل وظيفة نائب لرئيس الجمهورية ، وهو كردى - وخرج كل من وزير الصناعة السابق ووزير النفط من المجلس والوزارة معا ، وقد كان على الرئيس أن يضيف إلى تشكيل المجلس أشخاص آخرين بعد أن أصبح من تبقى معه في المجلس نفر قليل جدا ، ولا يشكلون أي نوع من العقبات في طريق اصدار قرار أو اتخاذ أي إجراء باسم المجلس ، ولو كان ذلك بمفاهة فردية دون علمهم مثل قرار ترسيخ الأكراد من الخدمة العسكرية الذي أشرنا إلى اعتراف الرئيس بطريقة اصداره الفردية - وعليه فقد قام الرئيس باختيار أشخاص جدد أضافهم إلى عضوية المجلس ليكون التشكيل الجديد لأعلى سلطة في العراق - بحكم الدستور - هو من أشخاص يدينون بالطاعة التامة ، والفضل الكامل لشخص الرئيس فيستخدمهم كما يشاء باسم المجلس - هذا عن مجلس قيادة الثورة وملاحياته - والمفروض بحكم الدستور أن رئيس مجلس قيادة الثورة - هو نفسه رئيس الجمهورية - وأمين سر القطر للحزب وبذلك يجمع في يده بين رئاسة السلطة التشريعية التي هي المجلس ، والسلطة السياسية والتنفيذية وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة معا ، إضافة إلى رئاسة حزب البعث - ويتبع الوزراء في تعيينهم ومحاسبتهم لرئيس الجمهورية الذي يملك التعيين والعزل والمحاسبة دون معقب عليه ، ولما كان تشكيل الأحزاب في العراق محظور حيث يوجد ما يسمى " بالجهة الوطنية والقومية التقدمية " والتي تضم الأحزاب الثلاثة التي كان مسوحا بوجودها وهي البعث والكرديستاني والشيوعي - وإن لم يعد لها أي أثر وكما كانت منذ ميلادها بسبب انتهاء دور الحزب الشيوعي في العراق - وكذلك تجميد دور الحزب الديمقراطي الكرديستاني من الناحية الفعلية ، ولأنه وكما ذكرنا آنفا ، يتم دائما التأكيد من قبل القيادة البعثية على أن حزب البعث هو الحزب القائد في العراق - فإن ذلك يعني حرمان أي قوى سياسية أخرى من أن تمارس أي نشاط سياسي في العراق ، ويقوم نظام الحزب الوحيد - وهو الحزب الحاكم - والذي يدين بالولاء والطاعة التامة وعلى النحو الذي بيناه - للرئيس

وبالتالى ، ينتفى أى تواجد لأى مؤسسه أو جهة رقابيه على تصرفات الرئيس ، بل وحتى من مجلس قيادة الثورة بسبب خضوع أعضائه لطاعته بحكم طريقة تشكيل المجلس الذى يفترض فيه بحكم الدستور حق محاسبة رئيسه ، والذين يتم اختيارهم من داخل الحزب نفسه ، ويلاحظ أن " نظام الحزب القائد تطبيقه الأحزاب الشيوعيه مرحلياً عن طريق تكوين جبهه يسيطر عليها الحزب الشيوعى ثم توجه الأمور بحيث تصفى تلك الأحزاب أو تندمج فى الحزب الشيوعى " (١) ، وهذا ما حدث بالضبط فى العراق كما بينا بالنسبه لما يسمى بالجبهه الوطنيه التقدميه . وموقفها من الحزب الكردستانى والشيوعى . ويلاحظ أن الوضع الدستورى فى العراق مرهون بميثيقه مجلس قيادة الثورة ورئيسه الذى يسيطر عليه ، ويملك بيده مصير أعضائه كما حدث بشأن أسلافهم الأعضاء السابقين للمجلس ومنذ قيامه . وعليه فانه حتى بالنسبه للدستور المؤقت العراقى - فان تعديله أو إلغائه مرهون بميثيقه المجلس المذكور حيث تنص المادة الثانیه والستون من هذا الدستور على أنه : (لا يعدل هذا الدستور إلا من قبل مجلس قيادة الثورة) والسؤال الآن : لماذا بقى هذا المجلس قائماً ليملك كافة صلاحيات شئون الحكم ، ومصير الشعب العراقى ؟ وقد مضت كما قلنا ثمانية عشر عاماً على بقائه ، ألم يعد الشعب العراقى بقادراً على إدارة شؤنه من خلال مؤسسات دستوريه شرعيه طبيعيه حتى الآن ؟ أم أنه الضمان الوحيد لبقاء البعث فى السلطة فى العراق ، لأن ممارسه الشعب لسلطاته بالطرق الشرعيه سوف يفسخ هذا الحزب الوصولى فى مكانه الصحيح ويعطيه حجمه الطبيعى . وأغلب ظنى أن هذا هو سبب بقاء الأوضاع الدستوريه على ما هى عليه فى العراق ، وطالما بقى البعث فى السلطة ، ولكن لماذا إذاً توجه النقد الى نظام الحكم فى ايران الحالى من قبل قادة العراق ؟ هل لأن نظام حكم العراق أفضل منهم حالا فيستحثون الشعب الايرانى بالثورة على نظامهم ؟ أم أنها الغيرة من رد الفعل لدى الشعب العراقى الذى يرى فى النظام الذى هو محل هجوم دائم من قبل قادتهم ، ذو حيز أوسع من الديمقراطية يسمح للشعب الايرانى فى اختيار مؤسساته الدستوريه وأهمها اختيار رئيس الجمهوريه بالانتخاب الحر المباشر ووجود دستور دائم وبرلمان منتخب . وهى أمور تحققت بعد مرور شهور قليله من قيام الثورة الاسلاميه فى ايران فى حين ما زال الشعب العراقى محروماً من الحصول عليها رغم انقضاء كل هذه السنوات منذ قيام ما يسمى بالثورة فى العراق عام ١٩٦٨ .

أما بالنسبه للبرلمان ويطلق عليه اسم " المجلس الوطنى " فى العراق

فكان قد اقر المؤتمر القطري الثامن للحزب اقامة المجلس الوطني عن طريق التعميين الا أنه وبعد أن تولى صدام حسين السلطة رأى أن يعدل الأمر ، لعدم تناسب هذه الصيغة مع الظروف السياسية الدولية المحيطة بالعراق ولا سيما ما يجري على الجانب الآخر كما أشرنا ، في إيران ، وجعل تشكيل المجلس يكون بالانتخاب ، والطريف هنا أن النظام وعلى عادته حينما يحاول ابعاد شبهة اقدامه على عمل مُستنكر من قبيل الرأي العام (على طريقة نفى النفسى هو اقرار بفعل الشيء المراد نفى فعله) فقد أقر بهذا التدخل في سهر عملية الانتخابات حينما نفى ذلك بقوله : (لقد كان باستطاعه الحزب بما يمتلكه من تأييد شعبي كبير ، ومن أدوات فعالة في السلطة والمنظمات الجماهيرية وفي أجهزة الاعلام أن يخوض تجربة انتخابات نيايه تقليديه وأن يحصل بدون عناء على أغلبيه ساحقه في المجلس الوطني) (١) ، وعليه فقد أدار الحزب اللعبة الانتخابية بالطريقة التي يريد ، وتقدم كل العراقيون وبصفه الزاميه السى صندوق الانتخابات - تحت تأثير حملة حزبيه مكثفه - كما أن البعثيين منهم قد تقدموا الى لجان الانتخابات ومعهم قائمه بالاسماء التي تلقوا تعليمات حزبيه بالادلاء بأصواتهم لصالحها ، باعتبار ذلك واجب حزبي يجب أن ينفذ ، ولقد استبعد من العملية الانتخابية وسواء في الانتخاب أو الترشيح الاشخاص الذين منعتهم الأجهزة الأمنية ضمن ما أطلق عليهم أعداء الثورة والحزب والشعب ، ومن بينهم من تنور حولهم الشبه بالانتماء الى الفكر الشيوعي أو حزب الدعوة . ولقد حدثت بعض المشاكل التي حسمتها أجهزة الأمن بسرعة في كل من كربلاء - والعمارة ، ومحافظات أخرى ، ولقد عبر الحزب عن امتنانه بهذه الطريقة التي سارت عليها العملية الحزبية والتي حسم نتيجتها لصالحه وفي ذلك يقول : " لقد كانت انتخابات المجلس الوطني في حزيران ١٩٨٠ بحق استفتاء شعبيا عبرت من خلاله الجماهير في العراق عن التفافها العميق والاصيل حول الحزب والثورة والقائد صدام حسين " (٢) . وطالما أن الحزب يسيطر على كل شيء في العراق ، وقادر على توجيه المواطنين في العملية الانتخابية الى الطريق ، وبالنتيجة التي يريد ، مسبقا ، اضافه الى أنه حتى اذا افترضنا أن تشكيل المجلس الجديد سوف يترتب عليه دخول المجلس عناصر لديها القدرات والامكانيات الشخصية التي تعينها على احداث تغيير ملموس بشأن ممارسة السلطة في العراق ، فانها لن تكون قادرة على استخدام هذه الامكانيات والقدرات التي تتمتع بها ، لأن دور المجلس الوطني في العراق ، محدودا جدا ، ونشاطه مرتبط بالدائرة المرسومة له بموجب أحكام الدستور

العراقي المؤقت ، فأولا : تعديل الدستور ذاته لا يتم الا بواسطة مجلس قيادة الثورة ، وبالتالي لن يكون لدى أعضاء المجلس قدره على احداث تعديل في نصوص الدستور تسمح باحداث تغيير في التركيبة الدستورية - الموجودة في العراق ، وثانيا - أن معظم الملاحظات أو كلها تقريبا الخاصة بحق التشريع ، مقصوده على مجلس قيادة الثورة ، ولا يتبقى للمجلس الوطني الا أمورا محدوده ليست بالخطوره بمكان بالنسبة للامور الأخرى التي ظلت ضمن ملاحظات مجلس قيادة الثورة . حيث تنص المادة الثالثة والخمسون من الدستور على : " ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقدمها ربع عدد أعضائه وذلك غير الأمور العسكرية والمالية وشئون الأمن العام " والمادة الواحد والخمسون تقضى بأن (ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس قيادة الثورة) والمادة الثانية والخمسون تقضى بأن (ينظر المجلس الوطني خلال مدة خمسة عشر يوما في مشروعات القوانين المقدمة من رئيس الجمهورية) ، وفي الحقيقة وعلى ضوء تجربة المجلس الوطني الأول الذي تم تشكيله في يونيو عام ١٩٨٠ فان قليلا جدا بل نادرا ما أحيل الى المجلس الوطني من قبل مجلس قيادة الثورة مشروعات قوانين لينظر فيها حسب نص الدستور لأن مجلس قيادة الثورة يعتبر نفسه مؤسسه لديها الكفاءه والقدرة على اخراج القوانين بالسرعه - والشكل اللذان تتطلبهما ظروف المجتمع العراقي على حدد تعبير الرئيس العراقي ، كما أن موضوع القوانين التي يبحث فيها المجلس الوطني ليست وكما أرادت السلطة الحاكمة ذات خطوره وأهميه على المستوى التي تشكل تأثيرا مباشرا على مصالح المجتمع العراقي ، وتحديد مصيره مثلما يحتفظ لنفسه مجلس قيادة الثورة من صلاحيات . (وهكذا استبعد الدستور من نطاق حق الاقتراح مشروعات القوانين المتمله بالأمور الثلاثة السابقه وهي من الاتساع بحيث يمكن للحكومة أن تستند اليها لحرمان البرلمان من حق الاقتراح ، فضلا عن أن المادة حرمت الاعضاء فرادى من حق الاقتراح وقصرته على ربع عدد أعضائه وهو قيد خاص لا تفرضه الدساتير عادة الا بالنسبه للاقتراحات الخاصه بتعديل الدستور نفسه) . (١) ولعل أقرب مثال للاثار التي تترتب على حرمان البرلمان من حق الاقتراح على الموضوعات الخطيره التي يرتبط بنتائجها مصير الشعب كله - هو انفراد مجلس قيادة الثورة بتقرير اعلان الحرب ضد ايران والفاء اتفاقيه مارس ١٩٧٥ التي كانت معقوده معها ، ويكتفى بتكليف المجلس بمناقشه مشاريع القوانين الخاصة بانشاء مؤسسات عادية في الدولة - أو قانون يتعلق بتقديم الخدمات العاديه مثل النقل أو التعاون أو غيرها .

كما يلاحظ أن حق مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها ، معدومه بالنسبة
 لأغلبية المجلس الوطني في العراق حيث نص المادة الرابعة والخمسون الفقرة
 (ب) " للمجلس الوطني بعد موافقة رئيس الجمهورية أن يستدعي الوزراء . بقصد
 الاستيضاح والاستفسار " ولنا على ذلك النص ملاحظتين الأولى : تتعلق باشتراط
 موافقة رئيس الجمهورية قبل اتخاذ إجراء من ذلك الاجرائين وعلى محيط التطبيق
 العملي وفي ظل الظروف التي يعيشها المواطن العراقي السابق ايضاحها ، لا نتمنى
 أن عضوا في المجلس الوطني بقادر على التجرد بابداء رغبته في توجيه طلبا لرئيس
 الجمهورية للموافقة على اتخاذ أي من هذين الاجرائين ، وعدم القدرة على التجرد
 في نظري ليست متعلقه باستدعاء الوزير ، انما مجرد توجيه الطلب للرئيس للموافقة
 على استدعاء الوزير . أما الملاحظة الثانية خاصة بنوع الاجراء الذي منحه الدستور
 للمجلس وهو الاستيضاح ، والاستفسار ، ولا شك أنهما أمرين بعيدين تماما عن مفهوم
 المحاسبه ، مثل الاستجواب ، وطلب الاحاطة المعمول بهما لدى معظم برلمانات
 العالم اليوم . كما أن النص الدستوري لم يحدد أسلوب طلب الاستدعاء نهل بناء على
 طلب عدد معين من الأعضاء أو نسبه معينه أم يمكن للعضو الفرد أن يطلبه - أم
 بموافقة أعضاء المجلس جميعا - وأغلب الظن أن النص قد عُمِد الى صياغته بهذه
 الصياغة المبهمة والتي اذا تسنى تفسيرها فسوف يكون التفسير الذي لا يستهدف
 سوى التضييق في استخدام هذا الحق ، وهو اعتبار حق طلب الاستدعاء مشروطا
 بموافقة جميع أعضاء المجلس - لأن نص المادة جاء على هذا النحو (للمجلس الوطني) .
 وعلى أي الأحوال وحسب علمي فلم يحدث أن طبق هذا النص في العراق . ومجمل القول
 بالنسبة للمجلس الوطني في العراق فهو برلمان بلا سلطات ، يجتمع ليصفق ويؤيد
 لكل ما يصدر عن رئيس الدولة من أعمال وأقوال . ويُعد اصرار قادة العراق على
 استمرار هذا الوضع الشاذ بشأن ممارسه الشعب العراقي حقه وتقيد حريته في
 التعبير عن رأيه وبواسطه نواب برلمانيين يصلون الى البرلمان بطريق شرعي
 صحيح ، يعد في نظري استخفافا بعقليه الانسان العراقي ، بل واحتقارا لمشاعيره
 وقدرته على ممارسة حقه الدستوري ، ذلك الشعب العريق في ممارساتها البرلمانيه ،
 والذي لا يمكن أن يعتبر قاصرا - أو جاهلا - بهذه الممارسه وأصولياتها ، وكفاني
 أن تاريخ العراق السياسي حافل بدور الشعب العراقي ونوابه البرلمانيين في الدفاع
 عن حقوق العراق وعن سيادته تحت قبة برلمانه ضد القوانين التي تحاول الحكومات
 التي عاصرت العهد الملكي أن تفسرها على المجلس - وتشهد مضابط البرلمان
 (مجلس النواب العراقي حينما ناقش معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والخاصة بتسوية
 مشاكل الحدود بين العراق وايران) بعد أن قام وزير الخارجيه العراقي في ذلك الوقت

(الدكتور ناجي الأصيل) بالتوقيع على تلك المعاهدة التي جرت بشأنها مفاوضات في بغداد وافسق الجانب العراقي فيها على تخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبادان) يبلغ طوله سبعة كيلو مترات متبعا خط التلوج في شط العرب (وقد انتقد أحد النواب وهو " رستم حيدر " استلام المفاوضات العراقية وضرره بمصالح العراق عرض الحائط ، أما الفريق (طه الهاشمي) فقد انتقد المعاهدة بمراره ، كما انتقد اشراك ايران في الملاحه في شط العرب حيث قال : " أن الاتفاقيات خولت ايران حق مرور بواخرها من شط العرب بكل حريه ، وهذه معطاه الى سفن جميع الدول . . لذلك لم يكن لايران أى حق فى أن تطلب شيئا أكثر عما هو موجود فى الاتفاقيات السابقة " ، أما محمد مهدي كبه فقد انتقد المعاهدة بقوله " انها منحت لحكومة الجاره ايران حقوقا وامتيازات أخرى لم تكن لها من قبل ، الامر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها عن الأمبراطورية العثمانية والتي ضمنتها لنفسنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد " ، وعلى كل حال . . فقد حدثت مظاهرات صاحبه في بغداد وفي البصرة في يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٣٨ ، احتجاجا على مناقشة مجلس النواب لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ومحاولة ابرامها في ذلك اليوم ، واقفلت الدكاكين والمتاجر والمصانع وتعطلت جميع مظاهر الحياة العامة في بغداد تأييدا لتلك المظاهرات الشعبية (١) .

هذا هو البرلمان الذي كان موجودا عام ١٩٣٨ في العراق ، وهكذا تكلم نواب البعث العراقي دفاعا عن حقوق السيادة لوطنهم وبأسلوب ينم عن عمق الفهم والادراك لأبعاد المشكله والعلاقه الحساسه والتاريخيه للجاره ايران مع التمسك بحقوق الشعب العراقي الموروثة ، وتوجيه اللوم الشديد للحكومة التي أقدمت على تقديم مثل هذا التنازل لها ، وهكذا كان الشعب العراقي - وعلى هذه الدرجة من الوعي والادراك لمصالح وطنه ، حينما خرج في تلك المظاهرات وليست المسيرات الشعبيه التي يوجه اليها جبرا للتعبير عن ما يريد الحاكم وليس طواعيه للتعبير عما يريد هو ، ذلك هو الفرق بين الأمس واليوم ، فهل كان في العراق كله من كان يستطيع أن يعلن صراحه أن الاتفاقية التي أبرمها صدام حسين مع شاه ايران في الجزائر والتي تنازل فيها عن جزء من سيادة العراق على شط العرب والتي لا تقل مساحته في ضررها عن تلك التي عرضت على مجلس النواب عام ١٩٣٨ ، يعلن عن اعتراضه عليها كما حدث عام ١٩٣٨ ؟ ، ان الاجابه على ذلك السؤال يستطيع أن يستخلصها القارئ

(١) - د . خالد يحيى العربى - مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانونون

نفسه من خلال ما عرضناه في السطور السابقة وما سنعرضه من حقائق في السطور القادمة ، وبالرغم من أن الشعب الإيراني يمتلك الجراء على التعبير عن رأى بعض قطاعاته في عدم الرغبة في الاستمرار في الحرب بسبب تأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ايران وبصرف النظر عن قوى المعارضه السياسيه التي تقف خلف هذه المظاهرات فان أنباء تلك المظاهرات تتناقلها وكالات الأنباء العالميه والعربيه خاصة للتدليل على عدم رضا الشعب الإيراني عن نظام الحكم القائم في ايران ، في حين لا تذكر الحقيقه المقابله عن العراق - برغم من تناول أجهزة الاعلام العراقيه بدورها أنباء هذه المظاهرات الإيرانيه بنفس المنطق ، ويتناسى الجميع تلك الحقيقه القاطعه بأن أحدا من أفراد الشعب العراقي لا يملك الجراء على فعل الشيء نفسه بالتظاهر ضد سلطه البعث في العراق أى كان موضوع التظاهر لأن التجمع في حد ذاته ممنوع في العراق . ولا يسمح إلا بالمظاهرات التي يدعوا اليها الحزب والتي يخرج اليها المواطنون صاغرين وتتوقف في سبيلها سبل الحياة .

وبعد رئيس الجمهوريه ومجلس قيادة الثورة الذي يرأسه الأول - يأتي مجلس الوزراء - وفي الحقيقه أن الأمر بالنسبه للوزارة في العراق يشبه الى حد ما النظام الرئاسي المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الرئيس وحده بممارسه حق اختيار وزرائه وإقالتهم - ولا يكونوا موضع مسئولية أمام البرلمان والذي لا يملك حق إقالتهم طبعاً ، ولكن يوجد الى جانب الرئيس في العراق - نائب أول لرئيس الوزراء - واطلاق هذا المصطلح عليه يعنى وجود رئيس للوزراء وهو في هذه الحاله الرئيس نفسه ، الذي يعتبر رئيساً للمجلس حينما يعقد مجلس الوزراء برئاسة ، ويمارس النائب الأول لرئيس الوزراء وهو السيد / طه ياسين رمضان الذي يجمع بين هذا المنصب في الدولة ، ومنصب القائد الأعلى للجيش الشعبي وهو منصب حزبي مهم رئيس الوزراء ، فهو يوجه الوزراء وينسق بين وزاراتهم والأعمال والمهام التي يكلفون بها عن طريق توجيهات رئيس الجمهوريه ، أو من رئاسة ديوان رئاسه الجمهوريه الذي يتطلب الأمر الحصول على موافقه المسبقه في الكثير من الأمور ، وكانت أحيانا تشمل حتى بعض الأمور الصغيره جداً .

وعليه فانه حتى الوزير نفسه لا يستطيع أن يخاطب رئيس الجمهوريه أو رئاسه ديوان رئاسه الجمهوريه التي هي مؤسسه أخرى تمثل كافة الاختصاصات الموجوده في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، وإنما يتم ذلك من خلال مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بمفاتيحه ديوان الرئاسة في الأمر ليبت فيه أو يعرضه على الرئيس اذا استدعى الأمر ذلك . لذلك فان علاقة الرئيس بوزرائه هي علاقته فوقيه أستطيع

أن أصلها بأنها علاقه متعالیه حيث یندر أن يلتقى الرئيس بوزرائه إلا من خلال اجتماع مجلس الوزراء ، والذى غالبها ما يتم بصدد الأمور الهامه جدا ويكون اجتماعا موسما یضم فی ذات الوقت أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء القيادة القطريه وغالبها ما يكون معظم الأعضاء فی التشكيلین الأخيرین هم أشخاص یجمعون بین عضویه المؤسستین فی وقت واحد - بحكم التركيبه الحزبيه وعلاقه التنظيم الحزبی بأجهزة الدوله الرسمیه ومؤسساتها العلمیه - وحدث أن اختفى عددا من الوزراء فی عهد رئاسة صدام حسین ، وقد أعلن فی حينها عن اقاله البعض منهم مثل وزیر المالیه ، والذى تصادف اعلان اغفائه من منصبه خلال تواجد وفد مصری من وزراء المالیه والاقتصاد كان الوزير قد التقى بهم فعلا خلال زيارتهم بغداد ، دون أن تقدم السلطه تبریرا لهذا الاعفاء ، وكذلك وزیر التربیه والتعليم ، بنفس الاسلوب . اما وزراء الصناعه والنقطه السابقین ، فقد تم اغفائهم من مناصبهم الوزاريه عقب انتخابات الکسائر المتقدمه للحزب عام ١٩٨٢ ، وكثرت بشأنهم الاشاعات فی الشارع العراقی عن مصيرهم . وقد سبق أن علق الرئيس العراقی علی سؤال لأحد الصحفيین غیر العراقيین بشأن اغفائهم بأن أحدهم ، ویقصد وزیر الصناعه الذى كان عضوا فی مجلس قيادة الثورة أيضا ، یشغل مهام أخرى فی التنظيم العمالی ، ولقد أشيع فی العراق أن هذين الوزیرین كانا قد عرضا علی الرئيس العراقی فكرة التنحيه عن منصبه ومفادرة العراق الی دوله أخرى ، حتی یمكن تسویه النزاع مع القیاده الايرانیه التى تتمسك بضروره ازاحته من السلطه ، كشرط لحل النزاع بین البلدين ، وأن الرئيس قد أعدم أحدهما وسجن الآخر نتيجه لمرضهم ذلك الاقتراح علیه . سبق أن أعفی الدكتور سعدون حمادى وزیر الخارجیه السابق من منصبه واسناده الی السيد / طارق عزیز النائب الأول لرئيس الوزراء ووزیر الخارجیه الحالی ، والذى كان يتولى عملیه رسم ومتابعه السياسه الخارجیه للمراق من قبل ، بحكم موقعه كممثل لامكتب العلاقات الخارجیه للحزب . وقد دافع الرئيس العراقی أمام مندوبی الصحافه العالمیه عن إبعاد الوزير السابق للخارجیه عن منصبه مبیرا ذلك بأنه یعود الی أسباب صحیه تتعلق بالدكتور سعدون حمادى ، ولكن هناك ملاحظتین ینبغی أن نشیر الیهما فی هذا الصدد أولهما أن هذا الوزير كان قد صدر عنه تصريحات خارج العراق تتناقض مع ما أعلنه رئيسه بشأن النزاع العراقی الايرانی ، الملاحظه الثانيه أن للوزير السابق شقیق كان قد وقّع فی الأسر بین أیدی القوات الايرانیه حينما كان علی رأس أحد تشکیلات ما یعرف بالجیش الشعبی وقد أدلى بتصريحات نقلت عن الاذاعه الايرانیه ینتقد فیها نظام الحكم فی العراق ، والظروف الشخصیه التى تعرض لها فی العراق ، الی أن وصل به الأمر الی زجه ضمن هذا التشکیل الی جبهات القتال (*) ولكن علی قدر ما وقع من غرائب

(*) - الجدير بالذكر أن الدكتور سعدون حمادى يعد من قدامى البعثیین فی الحزب وأحد مثقفیه البارزین .

تتعلق باعفاء وزراء عديدين من مناصبهم وأسباب أبعد ما تكون عن مدى صلاحيتهم لمباشرة مهام مسئولية هذا المنصب ، فإن أغرب القصص التي كان لها رد فعل واسع وغير معتاد تلك الخاصة بقضية اعدام وزير الصحة العراقي السابق . فقد قدم الرئيس العراقي بنفسه وقائع تلك القصة المختلفة التي برر بها إعدامه على أحد وزرائه دون أن يقدم لمحاكمه أو يعلن على الشعب حقيقة الاتهام المنسوب اليه قبل اعدامه . وتتلخص الرواية التي قدمها صدام حسين في هذا الموضوع ، أن الوزير لم يتخذ قرارا بمصد ما عرضه عليه مرفوضه بشأن عقارا استوردته (المؤسسة العامة لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية) العراقية من الخارج ، وكان يترتب على حقن جرعى الحرب به حدوث حالات كثيرة من الوفاة ، ويكاد الرئيس العراقي يوحى الى شعبه أن الوزير كان متأمرا بذلك الموقف السلبي من استمرار استخدام هذا العقار القاتل ليبرر قراره باعدامه . ولم يتقبل الشارع العراقي هذا التفسير غير المقنع ، لأن المتبع أن استيراد مثل هذه السلع الخاصة بصحة المواطن يتم اختبارها قبل استخدامها ، كما أن الشركة المنتجة لها هي شركة دولية بالطبع ولا يمكن أن تتورط في عمل كهذا مضحيه بسمعتها في السوق العالمي ، بل الغريب في الأمر أننا لم نسمع أو نقرأ من خلال أجهزة اعلام البعث عن اسم العقار المذكور أو حتى اسم الشركة المنتجة له . أو محاكمة الأطباء المسئولين عن اقرار استيراده . وإذا كانت الحقيقة ما زالت غائبه بشأن الأسباب الحقيقية لاعداد وزير الصحة العراقي السابق ، فإن هناك روايه أخرى يتناقضها العراقيون فيما بينهم مؤداها أن الوزير كان في مقابلة شخصه في مكتب الرئيس العراقي بناءا على استدعائه له ، تم خلالها حوار محتدم بين الطرفين حاول خلاله الوزير أن يدافع عن كرامته عندما أخذته الحميه ردا على قول الرئيس العراقي له ومنذ لحظه دخوله مكتبه مباشرة : (أنتم الأطباء ما تفتهمون شيء . . . وأنت كل شيء ما تفتهم) حيث رد الوزير على ذلك قائلا : (أنني أفهم عملي وأني حاصل على شهادات علميه معترف بها دوليا . . .) ، وبعد أن طرده من مكتبه ، كان ما كان . واختفى الوزير ليهدي جرس الهاتف في منزل زوجة الوزير بعد يومين وتبلغ زوجة الوزير بهذه العبارة " تعالى خذي جثة كلبك " ، ويضيف العراقيون أن جثثه الوزير لم يكن من اليسير التعرف عليها بسبب التشويه نتيجة التعذيب ، والاسلوب الذي تم إعدامه به مع انتزاع فروة شعره .

تقييم طبيعة نظام الحكم في العراق

على ضوء العرض العام الذي ألقينا من خلاله الضوء على الحياة السياسيـه في العراق في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ، يمكن تقييم نظام الحكم هناك

والحاقه بأحد التصنيفات التي درج الفقه الدستوري على تقسيم نظم الحكم السياسي اليها بموجب الأوصاف والمعايير الموضوعه لكل نظام سياسي منها . فاذا كانت صور ممارسة السلطة في النظم الديمقراطييه لا تخرج عن ثلاث تقييمات ، النوع الأول منها هو ما يطلق عليه الديمقراطييه المباشره والتي تعنى ممارسة الشعب بنفسه كافة السلطات التنفيذيه والتشريعيه والقضائيه وبطريقه مباشره وليس بواسطه مؤسسات تتولى ممارسه هذه السلطات مع عدم وجود برلمان . وعلى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملي لاسلوب ممارسة السلطه في العراق بوصفه الحالي في ظل سيطرة الحزب - حزب البعث على مقاليد السلطه هناك ، فان هذه الصوره من صور الديمقراطييه ، لا يتوافر لها أى وجود في العراق . نظرا لوجود رئيس للدولة ، وحكومة ، وبرلمان .

أما الصوره الثانيه لنظم الحكم الديمقراطي وهي نظام الديمقراطييه غسسيير المباشره ، حيث تمارس السلطه بواسطه النواب الذين ينتخبهم الشعب لهذا الغرض وحيث يشترك أيضا الشعب نفسه مع نوابه في ممارسة بعض شئون السلطه في نطاق وموضوعات معينه وان كانت محدوده . مثل ما يعرف بحق الشعب في اقتراح مشروعات القوانين أمام البرلمان ، بضوابط معينه ، وحق الاعتراض على القوانين التي يمدرها البرلمان ، وحق الاستفتاء الشعبى على موضوع بعينه . فهذه الصوره الثانيه أيضا لا تجد لها وجودا في العراق ، بل أن ممارسة العملية التشريعيه يحتكرها ما يعرف بمجلس قيادة الثورة دون أى مشاركته لامن الشعب أو من جانب البرلمان ذاته الآ بالقدر النذير بالنسبه للأخير هذا ، ولذلك نستبعد أيضا هذه الصوره من صور النظم الديمقراطييه كوصفا يمكن اطلاقه على نظام الحكم الحالي في العراق .

وتبقى الصوره الثالثه والتي تعرف بالديمقراطييه النيابيه " حيث يوجد برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقيه في شئون الحكم " بمعنى أنه لا يوجد أى هيئه أخرى تشارك البرلمان في ممارسة سلطاته التشريعيه والرقابيه التي هي مسن صلب اختصاصه ، ونظرا لأن حق ممارسة العمليه التشريعيه للمجلس الوطني ففى العراق غير فعلية أو حقيقيه بالمعنى الذي يقصده فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسي ، ونظرا لاحتكار مجلس قيادة الثورة للعمليه التشريعيه ، مما يعنى وجود مؤسسه أخرى تشارك البرلمان في السلطه التشريعيه ، كما أن الدستور العراقي اعتبره سلطه لا يعلوها أى سلطه أخرى في العراق ، وهو بالتالى يملك حق إلغائها وتعديل أى قانون صادر عن البرلمان (المجلس الوطني) ، فانه واستنادا لما تقدم - يصعب ادراج صوره نظام الحكم المطبق في العراق حاليا - تحت صوره نظام الديمقراطي النيابيه ، برغم وجود برلمان هناك ويخرج بذلك هذا النظام عن كونه أى من صور

النظم الديمقراطية الثلاث المشار إليها ، لعدم توافر شروط وعناصر قيام أى منها فى هذا النظام .

أذاً فإن ما يطبق فى العراق الآن هو شيء آخر تماماً غير النظام الديمقراطى ، بمصر النظر عن ما يطلقه النظام على نفسه من أوصاف وتسميات يحاول بها الصاق صفه الديمقراطية على ممارسته للسلطة . ولذلك فإننا سنحاول أن نلقى الضوء على النظم الشموليه هى الأخرى لننتعرف على طبيعتها بالمقارنه مع النظام موضوع البحث هنا . وإذا كان فقهاء القانون الدستورى والنظم السياسيه يصفون " الحكومه التى لا تخضع فيها السلطه الحاكمه لحكم القانون ، فارادتها هى القانون بحيث يكون لها أن تقرر ما تشاء دون أن تخضع فيما تجر به من تصرفات لحكم القانون " (١) . بانها حكومة إستبداديه . . ويصفون أيضاً الحكومة التى تتجمع فيها السلطات فى يد شخص واحد أو هيئه واحدة بأن يجمع الحاكم فى يده جميع السلطات من تشريعيه وتنفيذيه وقضائيه ولا يكون بجانبه سلطه أخرى حقيقيه تشترك معه فى شئون الحكم " (٢) ، أنها الحكومة المطلقة . وبالمطابقه مع ما هو قائم فى العراق وعلى ضوء ما أوضحناه سابقا عن كيفية ممارسة السلطه والمؤسسات التى تمارسها هناك ، نجد أن ذلك النظام ينطبق تماماً عليه صورة نظام الحكم الشمولى . بل وأننى أعتبره نظاما دكتاتوريا حقيقيا " حيث تتركز السلطه فى فرد واحد هو الدكتاتور السذى يصل الى القبض على زمام السلطه وتركيزها فى شخصه إعتقادا على قوة شخصيته وكفائته ومواهبه الشخصيه " (٣) ، وبصرف النظر عما يحاول الحاكم إدخاله من أساليب يدعى بها الديمقراطية كالشاء مؤسسات يدعى أنها جاءت لتحقيق ممارسة الشعب للديمقراطيه التى تكون من أهم شعارات نظام حكمه . لأن ذلك كله لا يفسر من واقع الأمر القائم شيئا ، ولا تخرج عن كونها دعايه يحاول بها الحكم إيهام الجماهير والعالم الخارجى بأن نظام حكمه يستند الى اراده شعبه والى ديمقراطيه فعليه . حتى ولو كان ذلك النظام يحكم من خلال الحزب الواحد كما هو الحال بالنسبة لحزب البعث المنفرد بممارسة السلطه فى العراق فإن (النظام الدكتاتورى لا يعرف اختلاف الآراء السياسيه اذ يعمل على عدم السماح بتعدد هذه الآراء ولا يسمح إلا بوجود وجهه نظر سياسيه واحدة تعبر فقط عن النظام الدكتاتورى الموجود فى الدولة) (٤) ، لأنه لا يوجد سوى هذا الحزب السياسى الواحد الذى يعبر عن مبادئ الدكتاتور وآرائه السياسيه والمروج لها بحيث يحرم أى نشاط سياسى آخر ، مما

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) - د . محسن خليل - النظم السياسيه والقانون الدستورى (ص ١٢٢ ،

يؤدي الى الغاء كافة الأحزاب السياسية الأخرى ، وكما حدث بالنسبة لرفع شعار (الحزب القاسد) ومحاولة احتواء الحزب الديمقراطي الكردستاني وشل فاعليته في المنطقة الكردية بفرض التبعيث على أهالي المنطقة مع اثاره المشاكل الدائمة مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي انتهت بالغاء دوره على الساحة السياسية في العراق . ويتميز نظام الحزب الواحد - بأنه يشرف ويسيطر على الحكومة فهو الذي يرسم السياسة العامة لها ويحركها طبقاً لأرائه ومبادئه مع ملاحظة أن الحزب الواحد إنما يعبر عن آراء ومبادئ الدكتاتور فهو الذي يسيطر في واقع الأمر على هذا الحزب وبالتالي على الحكومة " (١) ، ولجوء (الدكتاتورية الى انتهاج سياسة معينة من مقتضاها إظهار الدولة بمظهر يسمو عن باقي الدول الأخرى بما يلهب حماس الأفراد ويلهمهم عن المطالبة بحقوقهم وحررياتهم التي فقدوها في ظل النظام الدكتاتوري وبذلك يتحقق نسيان الشعب لآلامه ويكف عن التفكير في حقوقه وحرياته الشخصية المفقودة . ومثال ذلك (فكرة التعصب الجنسي) (٢) ، وتزكية العنصرية وهو الأمر الذي نجد له تطبيقات واضحة في محاولات الزعامة العراقية بث الروح العنصرية بين أبناء الدين الواحد في العراق وإيران بإشاره نعرات عنصرية ولّت مع دخول الاسلام عقول وقلوب شعوب المنطقة . حيث دأبت الزعامة العراقية على ترديد عبارات (الفرس المجوس العنصريين) ، (أحفاد كسرى ورستم) إلى آخر ذلك من عبارات أثارت الرأي العام العالمي ضد العراق ، وقام بعض الزعماء الذين قاموا بدور الوساطة في محاولات حل النزاع بين البلدين ، بتوجيه نظر الزعامة العراقية الى عدم ملازمة هذا في محيط العلاقات الدولية اليوم ، وعلى ضوء العلاقات التاريخية التي ربطت الدولة الفارسية بالدول العربية بعد دخولهم جميعاً في الاسلام . ولقد كان الرئيس العراقي يهدف من ذلك الى استحثاث باقي الزعماء والشعوب العربية باثارة الحمية العربية وبإظهار مراعاة مع نظام الحكم في ايران ، وكأنه صراع عنصري بين الفرس الذين يطمعون في إعادة إقامة امبراطوريتهم على حساب العرب جميعاً ، وليقفوا الى جانبه . بل أن هذه النعرة العنصرية تثار داخل العراق نفسه بالتركيز على العروبة والاشادة بأمجاد العرب في الوقت الذي يتواجد على أرض العراق شعب كردي يمثل نسبة لا يستهان بها من تعداد الشعب العراقي وله قوميته وأمجاده التي يعتز بها ، ووقفاته المشهودة مع العرب والمسلمة وفي زمن باتت فيه قضية القومية ، والوحدة التي تلاًل نجمها في عهد عبد الناصر خفيه لا تلقى ذات الحماس من الشعوب العربية وحكامها والذي كانت تلقاه في زمن عبد الناصر حيث كانت تلك الشعوب توافه الى الحصول على استقلالها السياسي بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية نتيجة الاستعمار

الانجليزى أو الفرنسى . ولقد كانت تلك النزعات تشدها وتجمعها على هذا الطريق لتحقيق هذا الهدف الذى كانت تسعى كل الشعوب العربيه من أجل تحقيقه ، أما اليوم فأصبح هناك شيئاً آخر تعمل الشعوب على السعى من أجل تحقيقه ، وهو تحقيق الرفاهيه الجماعيه فى صوره تبادل المصالح المشتركه بين دولها والذى يعبر عنه بواسطه الاتفاقيات الثنائيه التى تعقد فى شتى المجالات بين هذه الدول لتحقيق هذه المصالح . والى باتت تمثل الدرجه ذاتها التى كانت تحتلها قضية الوحدة والقوميه العربيه فى زمن مضى . ولذلك نرى الأهداف أو المبادئ التى جعلها حزب البعث العربى الاشتراكي شعاراً ودستوراً له قد مضى عليها الزمن ، وعليه أن يعمل من أجل قضية حريه المواطن فى البلاد التى يحكم فيها أولاً ، وقضية رفاهيته ثم يسعى بعد ذلك الى تحقيق الأهداف التى يمكن أن يطلق عليها - أهدافاً قوميه - عن طريق اقامة علاقات حسنه ونظيفه مع نظم الحكم العربيه فى سبيل تحقيق رفاهيه المواطن العربى فى كل مكان . فليس أسى من هذه الغايه غايه أخرى ، ولو كانت الوحدة ذاتها التى ذهبها البعث وهى تحبوا ذات يوم مضى .

ونخرج من هذا التحليل الوجيز والسرير والمقارن لنظام الحكم المطبق فى العراق حالياً مع أنظمه الحكم القاشه فى العالم اليوم على ضوء تمنيات الفقهاء . لها الى أن نظام الحكم فى العراق لا يخرج عن كونه نظام دكتاتورى استبدادى - لا يتصل بالديمقراطيه بأى مله الا فيما تطلقه أجهزة النظام الاعلاميه والحزبيه من دعايات مغلفه بحكم تسلط وسيطره الرئيس عليها . بل هو حكم فردى لا يسمح بظهور أى شخصيه أخرى غير شخصيه الرئيس ، أو حتى أى تجمع آخر ، ولو كان من قيادة الحزب نفسه الذى يحكم العراق . لأن ذلك يمثل خطراً على استتباب السلطه فى يد الرئيس ، واحتمالات الاستقطاب أو تحويل جزء من الولاء المطلق له ، الى الغير ، فرداً كان أو جماعة ، ويعتبره الرئيس مؤامره تقطع الرقاب على أثرها .

فكل شئ فى العراق وكل انجاز - يجب أن ينسب فضلته الى الرئيس القاشد - ويمر باسمه ، ويجب على الأجهزة الحزبيه والاعلاميه أن تركز على توضيح هذه الحقيقه للشعب العراقى لئلا يهار . فالممارك الحزبيه تتم باسمه وبفضل اشرافه على التخطيط والتفليذ لها ، والجيش هو جيش صدام حسين ، وليس جيش العراق - وإذا حقق الجيش نصراً فى احدى العمليات مع ايران - فإن النصر يكون للرئيس القاشد - فهو صاحبه - وإذا لم يحالفه الحظ فى احدى العمليات - فإن الخذلان والفشل يعود الى قادة الجيش المسؤولين عن هذه المنطقه من الجبهه وعليه يعزل

قادة ويحاكم آخرون بسبب هذا الفشل . وعلى النحو الذي سنعرض له عند الكلام عن وقائع سير العمليات الحربية بين العراق وايران .

ولقد ترتب على تطبيق النظام الدكتاتوري في العراق ، تدخل أجهزة الدولة في كل مجال في الحياة اليومية الى جانب تدخل الحزب بأجهزته وتنظيماته . وبالشكل الذي عرضنا اليه سابقا . وذلك لإحكام سيطرة السلطة على كافة أوجه الحياة . في المجتمع ، ولقد سبق أن أشرنا الى أنه في النظم الدكتاتورية سواء كانت دكتاتورية الفرد أو الحزب فان قبضة السلطة كلها تتجمع في يد شخص الحاكم مع السيطرة الشاملة على كافة نواحي الحياة وذلك يضع سائر أجهزة الدولة ، والحزب تحت سيطرة الحاكم الكاملة ، مع وضع سائر أفراد المجتمع تحت سيطرة تلك الأجهزة . وتتكون تلك الأجهزة هي تمهيرا مجسدا لشخص الحاكم ونظامه . ولا أكون مبالغاً اذا قلت أن التغلغل في أدق حلقات المجتمع العراقي وصل الى حد تغلغل تلك الأجهزة الرسمية والحزبية في حياة الأسرة العراقية . وفي داخلها . لضمان الكشف المبكر عن اتجاهات ونوايا كل فرد فيها ، الى حد الفصل بين الزوج وزوجته والأب وأبنائه لصالح السلطة ، وبمباركة علنية من قبل الحاكم وأجهزته ، مثل تشجيع الزوجة على التبليغ عن زوجها الهارب من ميدان الحرب ، أو تبليغ الأبناء عن كون آبائهم ممن يطلق عليهم التبعية الايرانية . حيث يكافأ الولد ويحصل على كسل ممتلكات الأب بعد طرده من العراق ، واعتبار ذلك واجب وطني يحث عليه مسئولو الحزب في ندواتهم وحلقاتهم مع الحزبيين الأدنى درجة ، وبالذات الشباب منهم . والأمر هنا يغني عن ضرب الأمثلة لكونها عديدة ويعلم بها شعبنا في العراق . ولكن أبلغ هذه الصور تجسدا لسياسة الحاكم في هدم الأسرة العراقية والفصل بين الزوج والزوجة والأولاد . وجعل الولاء للسلطة ذو مرتبة أعلى وأقدس من قدسيه العلاقة الأسرية . عن طريق الاغراءات المادية . ومعرفه القيادة العراقية للطبيعة الفطرية للكثير من أفراد الشعب العراقي ، الذي انتقل الكثير منه من مرحلة حياة البداوة ورعى الأغنام . الى الحصول على الثروة وكافة وسائل الرفاهية في نقله تعد طفره ذات حيز زمني قليل نتيجة اكتشاف النفط على نطاق واسع في العراق ، دون أن يتوافر لقطاع واسع من الشعب العراقي فرصة التزود بالجانب الثقافي والترسوى اللازم لنقله من الحياة البدوية الى حياة المدينة الحديثة بكل مقوماتها . وما جعل الكثير منهم ينقاد بسرعة وراء الاغراءات المادية والتي تعرض عليه مقابل التضحيه بالمثل والمبادئ التي ورثها في مجتمع العشيرة والقبيلة والتي عملت ظروف الانتقال الى مجتمع الثروة وامتلاك وسائل الرفاهية

الحديثه الى هدمها بسرعه فائقه . والصورة التي نعنيها هنا ، هي تشجيع السلطة الحاكمه للمراقبين على تطبيق زواجاتهم اذا كانوا يندحدرون من أصول ايرانيه . مهما كانت بعيدة . وقد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة العراقي في هذا الشأن ، يقضى بمنح مبالغ طائلة قسم منها يعتبر منحه من الدولة لا ترد كمكافأه للزوج على تطبيق زوجته والتبليغ عنها ، والقسم الثاني هو سلطه زواج ، ليتمكن المطلق من مواجهه احتياجات الزواج من أخرى . ويمنح الزوج هذا المبلغ بعد أن يقوم بتطبيق زوجته ، ثم تسليمها الى جهاز الأمن المختص الذي يقوم بتجميع المراء ترحيلهم ، ثم القذف بهم على الحدود العراقيه الايرانيه . والحقيقه نحن أمام هذه المصورة التي تمثل أبشع أنواع الجرائم فقاغه في حق الأسره ولا ندرى كيف تقوم الدوله بتشجيع المواطن على نزع العاطفه الأسيه من وجدانه وتسليم زوجته أم أولاده مع حرمانها من أولادها الى السلطات التي يعلم كل مواطن في العراق ما يفعله ويقوم به رجالها من اعتداء . واهدار لآدميه الانسان ، لتطردها خارج الحدود ولتبقى عديمه الجنسيه يتسلمها الايرانيون ، وكأنها من السبايا ولكن بدون حرب يُسببون خلالها . ألم يجعل ذلك القرار ، كل زوجه في العراق تنحدر من أصل ايراني ، وكما قلنا من قبل فان الكثير جدا من الشعب العراقي تتداخل علاقات النسب بينه وبين الشعب الايراني منذ مئات السنين - تعيش في قلق قاتل - خشيه غدر الزوج بها بين يوم وليله وتسليمها الى جهات الأمن لترحيلها لكي ينعم بالمكافأه - ويستزوج على حساب خزينة الدولة بأخرى . والحق يقال أن كثيرا جدا من شرفاء العراق أبوا أن يفعلوا ذلك برغم ضغوط أجهزة النقام عليهم ، والقليل من أصحاب النفوس الضعيفه وهم جميعا يعثيون قد فعلوا ذلك بفخر - وبلا حياء . وهذه احدي صور تغفلل أجهزة النقام في شئون العائله الواحده للتفريق بينها لصالح النظام وأمنه . والأمثله كثيره . أما عن تدخل النظام في شئون قطاعات المجتمع المختلفه فنجدده يحتكر العمليه الاقتصاديه في العراق - باعتبار ذلك احدي سمات النظام الشمولي المسمى بالاشتراكيه حيث يوجد قطاع عام يتأثر بالمساحه الأكبر من نشاط القطاع الاقتصادي وخاصه التجارة الخارجيه بينما يزاوِل القطاع الخاص دورا محدودا مرسوما له من خلال توصيات المؤتمرات القطريه الدوريه وان كان ذلك القطاع قد شهد نوعا من الانفراج خلال الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ إلا أن حالة الحرب قد قلبت الأوضاع وجمدت النشاط الاقتصادي عموما في العراق . ولكن اهم ما يعنيننا هنا في هذا المجال هو دور أجهزة الدولة ، في السيطرة على حياة المواطن العراقي ، بحقه فرديه وسلوكياته كجزء من سيطرتها الشامله على قطاعات المجتمع بحقه عامه . ووسيله السلطة في ذلك مجموعه من الأجهزة الأمنية والبوليسيه

والقوات المسلحة أحيانا ، وبالتنسيق التام مع أجهزة الحزب كما أسلفنا . وذلك بهدف احكام الرقابه على الانسان العراقي . فالشرطه في العراق لها هيبتها وجبروتها في نفوس المواطنين ، نتيجة الأساليب القمعيه والغير انسانيه التي تقابل بها المواطن حينما يلتجأ اليها أو تدفعه الظروف ليجد نفسه أمامها . بل انه نفس الامر الذي يلقيه الأجنبي في العراق من معاملة من قبل الشرطه العراقيه أما ما يعرف بجهاز الأمن (سيء السيظ) في العراق والذي يماثل الى حد بعيد جهاز (السافاك) الشهير في ايران خلال حكم الشاه ، فهذا الجهاز بحق يستطيع أن يتدخل في أدق أمور الأسره العراقيه وتطويع أفرادها لخدمة أغراضه وأهدافه . وله أعوانه من المواطنين الذين يعملون مجبرين أو مختارين معه ، نظير أجور ، على شكل مكافآت شهرية تدفع اليهم . وينقسم نشاط هؤلاء العملاء الى نوعين ، الأول تم تدريبه على نقل المعلومات والتجسس على أحوال المواطنين الآخرين كل حسب موقعه وتقديم تقارير عنها لجهاز الأمن ، والثاني يتم تنقيته واختياره على أسس معينه ولأسباب لها خصوصيتها تتعلق بالشخص ذاته ، ويكون مهمته هي المعاونه في عمليات التعذيب التي تتم داخل السجون والمعتقلات العراقيه للمواطنين بفرض الحصول على ما يطلب منهم تقديمه من اعترافات ، وقد يمل ذلك الى حد قتل أحد هؤلاء المعتقلين على أيدي هؤلاء المتعاونين مع أجهزة الأمن ، وبعيدا عن أيدي رجال الأمن أنفسهم فيكونوا بذلك - عرضه للضغط عليهم أكثر بتهديدهم بتلفيق تهمة القتل لهم مما يجعلهم ينساقون أكثر الى تعليمات ومطالب هذا الجهاز . ولقد وصل الأمر الى قيام هذا الجهاز بالتقاط عورات الناس وفنائهم الأسريه الخاصه واتخاذها وسيله ضغط وارهاب لارغامهم على قبول العمل كعملاء للجهاز وهناك وسيله أخرى لتجنيد المزيد من العملاء عن طريق التفرير ببعض أقارب المعتقلين وابهامهم بأنهم سوف يقدمون لهم الماعده في الحصول على معلومات بشأن أقاربهم المعتقلين (حيث لا يعرف عن المعتقل أي شيء منذ اعتقاله ولمدة سنوات طويله إلا اذا أُعِدِم وارسلت جثته) أو زيارتهم ، أو توصيل بعض الملابس والمستلزمات لهم أو السعي للافراج عنهم ، ويكون ذلك كله مقابل قبول الضحية تقديم تقرير عن شخص معين أو تنفيذ مهمه ما يطلبها رجال الأمن منه . وبعدها يقع الشخص فريسه العمل مع الجهاز راضيا دون أن يتحقق له أي من الوعود التي عرضت عليه في بدايه الأمر ، ويخطر للعمل تحت التهديد والارهاب الذي يتعرض له . والحقيقه التي لا جدال فيها أنه لا يوجد دائره حكوميه في العراق تخلو من وجود أشخاص مجندين فيها للعمل لدى أجهزة الأمن والمخابرات العراقيه ، وبشكل يجعل كل شخص رجل كان أو امرأة ، يرتاب من زميله ويشك في تبعيته لهذا الجهاز أو ذاك .

والنتيجة هي الخوف الذي يسيطر على كل مواطن في العراق ، وبذلك يتحقق للنظام أهم أهدافه في أحكام السيطرة على المواطن العراقي بضمان عدم انزلاق لسانه بكلمه تمس النظام او بفعل شيئا يهدد كيانه . لأن كل سلوكياته مراقبه ، وكل كلامه محسوب ، ولقد ترتب على ذلك وقوع كثير من التجاوزات على حريات المواطن وانتهاكها ، والاعتداءات على أعراض الناس دون أن يستطيع الزوج حماية زوجته أو الأب حماية إبنته . وبهذه المناسبه ، فإن النظام قد استغل الكثير من عادات وتقاليد المجتمع العراقي الموروثة لتكون ورقه ضد ، يلعب بها للضغط على الشعب ولصالح أهدافه . فمثلا لا يقبل المجتمع العراقي بأى اتصال يجري بين المرأة العراقية وأجهزة الشرطه حتى ولو كان في سبيل التبليغ عن حادث وقع لها ، أو للمطالبة بحق لدى الآخرين . حيث يجب أن يقوم الرجل بهذه المهمه لأن ذلك عيب لا تقصره التقاليد السائده ، ومن هذا المنطلق تطلب الأجهزة الأمنية من السيدات العاملات في أجهزة الدولة ، أو طالبات الجامعات والمعاهد ، التعاون معهم ، والآ تعرضن لاستدعائهن الى جهاز الأمن ، وهو أمر له صدى وأثر أخطر من الاستدعاء . أمام الشرطه ، بحجه الاستفسار أو التحقيق بشأن اتهام ينسب اليها يتمصل بسلوكها وعلاقاتها مع زملائها أو أصدقائها ، وهي تهمة قد تمثل الصاق العار بالمرأه وتثير حميه الأسره لقتلها غسلا لهذا العار ، الذي هو أمر لا وجود له ، بل ويكفي إثارة الشبهه حولها في هذا المجال . ويعتمد جهاز الأمن في ذلك على ما يجمعه بواسطه عملائه عن العلاقات الشخصيه بين المواطنين بعضهم مع البعض الآخر . ومن الأجهزة القمعيه الأخرى التي يستند اليها نظام الحكم في تأمين بقائه في السلطه ، جهاز المخابرات الذي اتسع في مجال نشاطه خلال السنوات الأخيرة بعد اندلاع الحرب مع ايران ، والذي رأسه " برزان التكريتي " أحد أشقاء الرئيس صدام حسين ، ثم قام بأغفائه من هذا المنصب فيما بعد . ولا يختلف أسلوب تعامل هذا الجهاز مع المواطنين كثيرا عن أسلوب تعامل جهاز الأمن العام ، بل يصل الأمر أحيانا ، الى حد التداخل في نشاطات الجهازين لدرجة نشر التكهين بأن كلا الجهازين يتناقض على مستوى القمه في اثبات الولاء والاخلاص للحاكم ، ولو كان على حساب المصلحه العامه للشعب الذي يفترض أنهم يسهرون على أمنه . ولذلك فنعتقد أن أجهزة الأمن العراقيه مُهيئه لخدمة الحاكم والنظام - وليس ولائها لخدمة الشعب ككل كما هو متبع في معظم دول العالم . ولنضرب لذلك مثلا ، فخلال لقاء تم بين الرئيس العراقي عام ١٩٨٤ ومجموعه من المصريين العاملين في العراق . والذين تم اختيارهم وتجميعهم بواسطه أجهزة الحزب من العناصر المصريه التي يقينا لا تمثل مجموع المصريين العاملين في العراق (*) ، وبهدف تقديم صورة اعلانيه

(*) - هذا هو رأينا الشخصي في تلك المجموعه التي ذهبت الى الرئيس العراقي في قصره الجمهوري في بغداد لتعبر عن تأييدها له .

للرأى العام داخل وخارج العراق بمدى ولاه واعتزاز المصريين بالرئيس العراقي ، تكلم الرئيس العراقي أمام هذه المجموعة عن واقعة تؤكد صحة ما ذكرناه بشأن أسلوب عمل هذه الأجهزة الأمنية في محاولة تقديم المعلومات التي لا تخدم المصلحة العامة بقدر ما يتراعى لرؤساء هذه الأجهزة أنها ترضى الحاكم . فقال الرئيس العراقي في هذا اللقاء ، أنه كان قد تلقى تقريراً من أجهزة الأمن يحذر من التواجد المصري بالنسبة للمصريين العاملين في العراق ، وخصوصاً بعد انتهاء مؤتمر قمة بغداد ، وأن هذا التواجد يمثل خطراً على الحالة الأمنية في العراق وينمحون بأخراجهم من العراق . ويستطرد الرئيس بأنه قد تلقى تقريراً آخر من المخابرات بنفس المعنى ، ونفيس الرأي . وقال الرئيس أنه لم يأخذ برأى الجهازين اللذان يمثلان أخطر وأهم الأجهزة في الدولة والتي يستند على تقاريرها بشكل أساسي في تقدير الموقف بالنسبة لموضوع معين واتخاذ القرار السياسى على ضوءه . وبصرف النظر عن رأينا الشخصى في الأسباب التى أدت بالرئيس الى عدم الأخذ برأى أجهزته الأمنية سواء ما يتعلق منها بعدم ثقته فى صحة هذه التقارير وفهمه لاتجاهات المسؤولين عن هذه الأجهزة ، وحاجه الرئيس لهذا الحشد المصرى الكبير من القوى العاملة التى كان العراق فى حاجه ماسه اليها ، مع علمه بطبيعة المصريين والشعب المصرى الذى ليس من طبيعته الاساءه الى المجتمع الذى عاش بين أفرادها ، فان المهم عندى هنا ، هو المحملة النهائية التى يمكن أن نستخلصها من معنى تقديم هذه التقارير بهـذه الصورة لرئيس الدولة من هذين الجهازين ، وهل هو اتفاق مسبق على أن تخرج تقاريرهم متفقة مع بعضها على هذا النحو - لغايه فى نفس يعقوب - تتعلق بموقف رؤساء هذه الأجهزة من مصر والشعب المصرى ، استمرارا لحمله الكراهيه الخفيه التى تحاول بعض العناصر فى المستويات المختلفه لأجهزة الحزب والدولة بثها فى نفوس الشعب العراقى ضد مصر - وشعبها ، أم أنه جهل وأهمال بالغ من أفراد الجهازين فى جمع معلوماتهم ، ثم تفسير من المسؤولين عن هذين الجهازين فى دراسة وتقييم مدى صحة هذه المعلومات قبل رفع تقريرهما الى رئيس الدولة . أم أنه - نتيجة اعتماد الاسلوب الارتجالى والتخمينى فى اعداد التقارير بالنسبة لبعض الموضوعات بحكم التكوين الفكرى ومدى الكفاءه العمليه لإدارة مثل هذه الأجهزة الحساسه ، وكذلك بالنسبة لأفرادها وطبيعة تشكيل الهيكل التنظيمى لها ، مما ترتب عليه اعداد التقارير بهذه الصورة الخاطئه والتى تبعد كل البعد عن الصواب والحقيقه بدليل أنه قد مرت سنوات طويله منذ رفع هذه التقارير وحتى الآن مروراً بأوضاع داخلية صعبه فى العراق بعد نشوب الحرب مع إيران ، ولم تحدث حاله واحدة ثبتت فيها وقوع أضرار من جانب المصريين العاملين فى العراق ، ضد أمن وسلامه

المجتمع العراقي ونظام الحكم فيه . واننى اذ أقدم هذه الواقعة ، أترك للقارىء العربى الحكم على الكيفية التى تدار بها شئون السلطة فى واحد من أقطار عالمنا العربى ، وأقول ذلك بمناسبة - وقوع حاله مشابهه - انما أخذت حيز التنفيذ الفعلى وهى طرد نظام حكم الرئيس الليبى معمر القذافى المصريين العاملين فى ليبيا خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٥ بعد تجريدهم من امتعتهم ومستحقاتهم المالية . وأحب أن أعيد الى الذاكرة أن تلك الواقعة ليست الأولى من نوعها فى النظم الشمولية ، ففى العراق أيضا سبق عام ١٩٧٧ أن قامت الأجهزة الأمنية هناك بتجميع المصريين من الشوارع وأحيانا بملابسهم الخاصة بالنوم وقذفهم على الحدود السورية بسبب تقارير المخابرات والأمن ، وإحتمالات حدوث أعمال تخريب فى بعض المناطق فى العراق ، حيث تم إتهام بعض المواطنين السوريين فى حينها بوضع حقيبته للقنابل فى صحن مسجد الامام على ابن أبى طالب بالنجف الأشرف . وهذا هو الثمن الذى يدفعه وما زال يدفعه الشعب المصرى عن ما يقدمه من جهد وعناء لبناء هذه المجتمعات العربيه التى لم تكن بالأمس القريب تملك شيئا فأفاض الله عليها بترولا ، أكسبها ثروة أنستها حقيقة أمرها ، وأعمتها أن ترى صورة وجهها الحقيقى ، أمام ذلك الشعب العريق والأبى العظيم الطيب ، شعب مصر النبيل الذى تلقى وما زال يتلقى الاساءه دون ردها . وأود أن أثير أمرا آخر قبل أن أفرغ من الكلام عن الأجهزة الأمنية فى العراق ، يتعلق بمحاولته هذه الأجهزة تجنيد بعض الأجانب العاملين فى العراق ، كمملا لها . ولقد تم التركيز على المصريين بصفة خاصة فى الأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، وهذه جراءة يحمدها عليها المسئولين عن هذه الأجهزة وليس مبلغ الجراء هو محاولة التجنيد ذاتها ، لأنه من حق أى جهاز أمنى أن يختار من العناصر الوطنية أو الأجنبية التى لديها الاستعداد الشخصى للتعامل معه ، لكى يستطيع أن يؤدى واجبه فى تأمين المجتمع الذى يعمل فى خدمته . ولكن مبلغ الجراء ، هو محاولة التحرش بالمصريين والسعى الدؤوب وراءهم للإيقاع بمن يراد إيقاعه منهم فى شباك هذه الأجهزة لتجنيدده للعمل لحسابها . ويطلب منهم اذا نجحت عناصر الأمن أو المخابرات فى ذلك ، تقديم تقارير عن بعض المواطنين - سواء عراقيين - او مصريين ، على أن تكون هذه التقارير مكتوبه بالطبع ، لتكون فيما بعد دليلا على تعاملهم معهم ، يهده على أساسه الشخص بتلخيص الأجهزة المختمه فى بلده بذلك ، فيستلم لهم بشكل كامل . والمؤسف هنا أن أخواننا العراقيين وهم شعب ذكى وناضج الفكر - وحساس بطبيعته وليس كما يتمور قاداته - قد لاحظ هذه الأمور ، بحكم درايتهم بأساليب عمل أجهزة الأمنيه . وقد ولد عندهم هذا الموضوع نوع من الحساسيه الخاصه من ناحية أشقاىهم العرب - والمصريين منهم خاصة ، وبدأ الظن فى أن معظم

المصريين هم عملاء يعملون لحساب الأجهزة الأمنية العراقية ضدهم ، وما ترتب على هذا الإحساس من آثار نفسية سيئة ، تسى الى العلاقات بين الشعبين العراقي والمصرى ، وتكون مدعاة لزرع الكراهية بينهما - وبفعل مسئولى أجهزة الأمن الذين كان ينبغي أن يعملوا على تجنب وجود أى ظاهره ، أو حاله تكون سببا فى وجود الكراهية بين الشعبين حفاظا على أمن المجتمع العراقي نفسه . ولا شك أن الأخطاء الكبيرة التى تقع فيها أجهزة الأمن والمخابرات العراقية ترجع كما قلنا الى طبيعة أسلوب العمل فى هذه الأجهزة ، وسدرة الكفاءات المتخصمه فى هذا العمل ، والاعتماد على جيش من الشباب من صفار السن الذين تم تجميعهم من تنظيمات الحزب المختلفة من يثبث ولاءهم المطلق للنظام ، واستعدادهم للطاعة العمياء فى تنفيذ ما يكلفون به من مهام بصرف النظر عن الاستعداد الفكرى والثقافى الذى تستلزمه هذه الوظيفة الحساسة فى المجتمع والتى يقع على كتفها مسئولية تأمين وحماية المجتمع . ولا شك أن أى أجنبى يستطيع أن يميز عناصر هذه الأجهزة دون صعوبة تذكر نتيجة تصرفاتهم وسلوكياتهم التى تكشف عن هويتهم بسهولة ، وهذا فى حد ذاته عنصر ضعف فى كيان هذه الأجهزة ، لان الشخص المتمرس فى الأعمال المضادة يستطيع أن يكتشف هذه الأجهزة - ويتجنبها اذا كان قادما للعراق من أى دولة أخرى لغرض يتعلق بهذا النوع من النشاط . ولعل السيل الجارف من المعلومات الدقيقة التى تصل الى ايران كل ساعة ليس الا نتيجة وجود هذه الثفره الخطيره فى جسم أجهزة الأمن العراقيه - وعلى حد تعليق لأحد رعايا الدول الاجنبية غير العربيه ، فى هذا الشأن بقوله أن عناصر الأمن والمخابرات فى العراق لا ينقصها سوى تعليق لافتة على ظهر كل شخص يحدد عليها اسم الجهاز الذى ينتمى اليه (مخابرات أو أمن عام) .

وفى النهايه نود أن نشير الى أن هناك تنسيق تام بين نشاط أجهزة الأمن والمنظمات الحزبيه حيث يقوم الحزب بتزويد أجهزة الأمن بتقارير وفقا للمعلومات التى يحمل عليها الحزب عن طريق التقارير التى يكتبها البعثين من واقع عملهم . كما أن التنظيم الحزبى فى كل محافظة ومنطقة يدخل فى تشكيله عناصر من الأمن بحكم انتمائهم للحزب - ومن هنا يكون الارتباط العضوى بين الحزب وجهاز الأمن - ارتباطا عضويا ووثيقا .

وبعد أن تكلمنا عن كل من السلطتين التنفيذيه والتشريعيه والتى أوضحنا أنهما لا يعدان سلطتين منفصلتين فى النظام السياسى الحالى فى العراق بحكم اجتماعهما فى يد واحد هى مجلس قيادة الثورة ورئسه ، إضافة الى أن بعض

نواب رئيس الوزراء وهم أعضاء في ذلك المجلس المذكور أيضا - فيبقى أن نتكلم عن السلطة القضائية في سطور موجزة . والتي تتميز بوضع غريب وفريد في العراق بالمقارنة بوضع السلطة القضائية في النظم الديمقراطية الحديثة حيث تتمتع بالاستقلال التام عن كل من السلطين التشريعية والتنفيذية .

فالسلطة القضائية في العراق ، يشارك في شطر كبير من اختصاصاتها الطبيعية الأصلية مجلس قيادة الثورة - فهناك العديد من الموضوعات التي تحكمها قوانين في الأصل ، تعد من اختصاص القضاء العادي - ولكنها تخضع في العراق إلى ما يعرف باسم محاكم الثورة التابعة لهذا المجلس ، وبعض هذه الموضوعات تعالجها القوانين العادية المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به أمام القضاء العادي . والمعروف أن ما يعرف بمحاكم مجلس قيادة الثورة - أنها في حكم القضاء الاستثنائي . وأهم القضايا التي يحظر على القضاء العادي النظر فيها تلك المتعلقة بأمن الحزب والثورة ، أو سب أي من المسؤولين في هذين الجهازين الحاكمين . إضافة إلى قضايا أمن الدولة العادية المتعلقة بالتجسس أو التخاطر مع دولة أجنبية وغيرها . ويخصص في كل دائرة قضائية قاضي يختص بالتحقيق في مثل هذه الأمور ، يطلق عليه قاضي الأمن . هذا فيما يتعلق بمشاركه السلطة القضائية في أعمالها - من قبل مجلس قيادة الثورة . ولكن هناك صورة أخرى تتعلق بالتدخل في شئون السلطة القضائية تختلف عن مشاركتها إختصاصها . وإن كان ذلك التدخل يتم بصورة غير مباشرة إلا أنه يحدث أثره المباشر على طبيعة سير الإجراءات واتخاذ القرار الخاص بالموضوع المعروض على هيئة المحكمة . وذلك التدخل يتم عن طريق أجهزة الحزب والأجهزة الأمنية المختصة بناء على تعليمات تأتي من القيادة في بغداد . وإذا عرفنا أن الاتجاه الآن إلى تبعية القضاء بعد أن كلفت القيادة العراقية - وزير العدل العراقي - " منذر الشاوي " بوضع ما يسمى بقانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ والذي وضع كأساس لبناء القوانين الجديدة وإصلاح مجموعة القواعد والتشريعات النافذة المعمول في العراق لتنسجم مع الفلسفة التي ينتهجها حزب البعث في إدارة شئون الحكم وكما يقال بشأنها " لتنسجم أو نواكب التغيير الثوري الذي يقوم به الحزب في مختلف مراقي الحياة " مع وضع الفلسفة العامة للحزب ونظرته للقانون والقضاء معا وهي نظره خاصة تعبر عن رأي الحزب وقيادته قبل أن تعبر عن متطلبات المجتمع التشريعي . فإضافة إلى تبعية القانون نفسه كان هناك العمل من أجل تبعية القضاء بمعنى أن يكون الحكام " القضاء " هم أشخاص بعثيين مؤمنين بمبادئ البعث وفلسفته حتى يطبقوا القوانين بروح بعثية

وعليه يمكن أن نتصور النتيجة التي تترتب على ذلك التفاعل المستمر بين القاضى
 البعثى - وقيادته الحزبية ، وأثر ذلك على ما سوف يلقى به القاضى من قرارات أو أحكام
 بشأن القضايا والأمور المعروضة عليه حينما يتلقى بشأنها توصيه من قبل أجهزة
 الحزب المختصه . ولذلك وعلى ضوء هذه الحقيقة لا يمكننا أن نقرر أن القضاء
 فى العراق وبمفله خاصه القضاء الجنائى يعمل باستقلال تام عن أجهزة الحكم المختلفة
 وبدون تأثير مباشر صادر عنها . ولن نتعرض لطريقة المحاكمة التى تتم بشأن
 المتهمين فى قضايا تتعلق بالثورة والحزب - وعدم امكانه حصول المتهم على محامى
 للدفاع عنه فى هذه القضايا ، حيث لا يجزى المحامون للتصدي للدفاع عن متهم
 فى مثل هذه القضايا . وأحيانا يتم تنسيب محامى بعثى يحضر بمفله شكلية
 مع المتهم أمام محاكم الثورة هذه ، وقد يفسى الله عليه فى بعض الحالات ليتفوه
 بكلمه واحده أمام هيئة المحكمه وهى " طلب الرأف " دون التعرض لموضوع الدعوى
 وظروفها ومدى توافر عناصر الإتهام .

وعليه فإن القاضى والمحامى - وهما العنصرين الأخيرين اللذين يفترض أن يسلم
 المتهم لهما قضيتهم ومصيره فى مثل هذه القضايا الكبيره التى تتعلق على نتيجة
 الحكم فيها اعدام متهم أو سجنه مدى الحياه ، قد أصبحا فى ظل حكم البعث ،
 وفلسفته بشأن القانون والقضاء اللذان يجب أن يخدموا أهداف ومطلبات الحكم
 وقيادته وأن يعمل القاضى على ضوء هذه الفلسفه الغريبه على ساحة للقضاء والسياسه
 التشريعيه - قد أصبحا تابعين لمشيئه سلطة الحاكم ، واتجاهاته وفلسفته فى الحكم .
 وعلى القاضى والمحامى أن يتحركا فى الدعوى التى بين ايديهم من هذا المنطلق .
 ولعل أقوال الرئيس العراقى فى هذا الشأن صريحه وواضحه ويستطيع من يريد المزيد
 من المعلومات فى هذا الشأن أن يرجع الى قانون اصلاح القانونى المذكور وأقوال
 الرئيس العراقى ومطبوعات الحزب فى هذا الشأن ليكشف الباحث على المزيد من الحقائق
 عن محاولات البعث فلسفه أعمال القضاء والسياسه التشريعيه وتطويرها لخدمة
 نظريته فى الحكم ورغبات الحاكم أيضا بعيدا عن مفهوم العدالة . والكلام عن القضاء
 والقضاء فى العراق ، بل والمحامين أيضا ، أمرا يجلب الحزن والأسى حقيقة على
 ما وصلت اليه أحوالهم فى عراقنا الشقيق .

وفى حقيقة الأمر فإن كلامنا عن القضاء فى العراق - بغنيها عن الكلام عن
 الحريات العامه والشخصيه أيضا هناك . لأن تقيد أعمال السلطة القضائية ،
 والمشاركه فى أعمالها الأصلية من قبل سلطة أخرى ، ومحاولات فرض الوصايه على
 أعمال القاضى ، كلها علامات واضحه تشير الى مدى ما لحق المجتمع العراقى من

اعتداء على حرياته . فكيف يتمتع المواطن بحريات كفلها الدستور المؤقت ذاته ونص عليها - في وقت هو محروم فيه من قضاء يحمي له هذا الحق اذا إنتهك ، ولا يجسد المحامي الذي يستطيع أن يقف الى جانبه ليدافع عنه أمام قضاء استثنائي مكارم في أحكامه ويمثل قضائه السلطة العليا في البلاد وهي مجلس قيادة الثورة . ولا معقب أو رقيب على أعمالهم وما يصدرونه من أحكام . بل لقد وصل الأمر الى اصدار قرارات عن مجلس قيادة الثورة تلغى أحكاما صادرة عن بعض محاكم القضاء العادي فليس نزاعات مدنية عادية ، وبعد أن استنفذت جميع درجات التقاضي الخاصة بها بما فيها محكمة النقض العراقية واحالتها الى محكمة الثورة لإعادة النظر فيها . ومثل هذه القرارات موجودة في الوقائع العراقية ذاتها لتشهد على كيفيه التدخل في شئون السلطة القضائية الى حد الغاء قراراتها . مما يجهض اي جهد قضائي يبذل ويقتل روح البحث لدى القضاء والمحامين على حد سواء .

وعلى كل حال فلا نستطيع أن نتوسع في الكلام عن نظام الحكم في العراق أكثر مما عرضنا له في هذه الصفحات السابقة والذي قدمنا من خلاله صورة موجزة بالقدر الذي يساعد على خدمة موضوع الكتاب فيما يتعلق بطبيعة النزاع بين النظاميين وليساعد على اجراء المقارنه لدى القارئ بين ما يدور على الساحة الداخلية في الدولتين .

.....

القسم الثالث

الظروف العربية والدولية التي سبقت اندلاع الحرب
والعلاقات بين طرفي النزاع

الفصل الأول

الظروف العربية والدولية

إذا رجعنا بعض الشيء الى الوراء ، وبالتحديد عام ١٩٧٩ ، نجد أن هناك تفهيرات جذرية قد لحقت بالمنطقة العربية وبالاتحادات الدولية لعدد من دول منطقتنا العربية والخليجية منها خاصة وذلك نتيجة حدثين هامين أولهما : اقدام مصر على توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل في مارس عام ١٩٧٩ وما إرتبط به من نتائج أهمها انعقاد مؤتمر قمة بغداد وما صدر عنه من مقررات . وثانيهما : قيام ثورة شعبية في ايران بقيادة رجال الدين إنتهت بسقوط نظام حكم الشاه في فبراير ١٩٧٩ ، وإقامة نظام الجمهورية الاسلامية هناك . وسنتناول هنا كل من الحدثين على حده لتوضيح الآثار التي ترتبت على وقوعهما ، ودورهما في تطور الأوضاع في منطقة الخليج العربي وبالشكل الذي أدى الى تهيئه الساحة للمنازلة بين نظامي الحكم في العراق وفي ايران فيما بعد .

أولا : مؤتمر القمة العربي في بغداد :

لقد كان لتحرك مصر نحو عقد اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل يمكنها من الوصول الى تسوية تستطيع بموجبها استعادة باقي أراضيها التي فقدتها في حرب عام ١٩٦٧ ، وما استتبع ذلك من انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وفقا للمطالب الاسرائيلية كشرط لتوقيع هذا الاتفاق ، والذي ما كان أمام القيادة المصرية في حينها من سبيل لاسترجاع الأرض المحتلة دون التسليم بهذه الشروط ، كان هذا التحرك المصري وتصرفها على هذا النحو يمثل الورقة الذهبية والتاريخية التي التقطها زعماء الدول التي أطلقت على أنظمتها ما يسمى بالنظم التقدمية الثورية مثل ، عراق البعث وسوريا البعث وليبيا التطرف ، واليمن الجنوبي الشيوعي ، إضافة الى موقف منظمة التحرير الفلسطينية في حينها . فقد اعتبرت هذه الأنظمة أن التصرف المصري يمثل جرما لا يفتقر على ضوء شعاراتها في تحرير الأراضي المحتلة بقوة السلاح كأسلوب وحيد لاستعادة هذه الأراضي .

ووجه الجُرم ، من وجهه نظر زعماء هذه الأنظمة أمام الرأي العام العربي والدولى ، هو خروج مصر عن مبدأ عدم التفاوض مع العدو الاسرائيلى ، وقبول الحل السلمى معه . أما وجه الجرم الحقيقى ومن وجهه نظرى بالنسبة لزعماء هذه الأنظمة أمام أنفسهم ، هو خروج مصر من خندق القتال ضد اسرائيل ، وبحكم ثقلها السياسى والعسكرى والشعبى ، وما يترتب عليه من احداث فراغ محسوس ولا يستهان بحجمه ، على مساحه هذا الخندق ، وهو أمر يتضمن بالضرورة كشف عورات هذه الأنظمة التى تتكلم كثيرا عن الحرب - وحرب التحرير الشعبىه وفى وقت هم أبعد ما يكونوا عن القدره فى خوض مثل هذه الحرب ، سواء من حيث بعدهم عن خندق القتال من الناحية الجغرافيه ، أو بحكم الامكانيات والقدرات التى تمتلكها هذه الأنظمة ، ومقدار ما هيأته لبلادها من استعداد فى شتى المجالات وعلى كل المستويات لما تتطلبه الحرب ، كما أن الأمر الأكثر أهميه والذى يسبب حرجا أكثر لزعماء تلك الأنظمة الذين يجيدون الحرب الكلاميه والاعلاميه هو القصور المتعلق بالقدرات الشخصيه لهؤلاء الزعماء . وبشكل لا يؤهلهم لتحمل مسئوليه اتخاذ قرار خوض حرب مع اسرائيل وتنفيدته ، وبالشكل الذى استطاعت الزعامه المصريه والقيادات التابعه لها أن تقوم به خلال حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل . بل أن هذه الزعامات العربيه التى أعنيها غير قادره على مجرد ممارسة أى نوع من المواجهات المحدوده مع اسرائيل ، فى غيبه مصر والمسانده المصريه . لذلك كله فقد كان التصرف المصرى بقبول عقد اتفاق مع اسرائيل هو أمر جسد خطير ، لأنه سوف يضع الزعماء (الثوريين) فى العالم العربى فى مواقعهم الحقيقيه على ساحة المواجهه وحدهم ، وجها لوجه مع اسرائيل . وأصبح عليهم أن يترجموا شعاراتهم وأقوالهم الى عمل واقعى على هذه الساحة . ويجربون النزال العسكرى مع اسرائيل الذى يعلمون جيدا وقبل شعوبهم ، أنهم أبعد ما يكونوا أهلا له . أقول ذلك لأن الحرب ضد اسرائيل كانت دائما وأبدا تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على مصر ، شعبا وقيادة . وهو الأمر الذى تعود عليه العرب عموما ، وأصبح ذلك على مصر واجبا ، وللغرب حقا ، وعلى مصر أن تقبل تتحمل هذا العبء نيابة عنهم والآن تكون قد كفرت ، ويحق عليها القصاص مما يستوجب أن يُشمر الزعماء العرب عن ساعدهم ويجمعوا فى بغداد لتقرير هذا القصاص . والملفت للنظر أن يجمع فرقاء الأمم على أمر لم يستغرق الإعداد له من الوقت شيئا . حتى هؤلاء الذين ادعوا أنهم لا يؤمنون بميثاقه مؤتمرات القمة كانوا هم أول من دعى اليه وقدم عاصمة بلده مضيفاً لوفود مؤتمر القمة العربى هذا . والغريب أيضا ، والفراش كثيره فى دنيا السياسه العربيه ، أن دعوة مشابهه لعقد مؤتمر قمة عربى لبحث التدهور الذى أصاب الفلسطينيين وأحوالهم بعد طردهم من لبنان وذبح من ذبح منهم على الأرض اللبنانيه ،

قد لاقت تلك الدعوة ما يشبه الاستجداء من جانب الملك الحسن الثاني ملك المغرب لكي يلقن بعض هؤلاء الذين كانوا متحمسين لحضور مؤتمر القمة العربي في بغداد من أجل معاقبته مصر ، وغرس إسفين فرقه في الجبين العربي في حين أخذوا يتهربون من قبول دعوة الملك المغربي لذلك المؤتمر الأخير الذي كان محاولة لدأب الصدع والعمل على إلتئام الجرح العربي ، وتمفيه الخلافات . لقد ظلت محاولات الملك المغربي من عام ١٩٨٤ وحتى أغسطس ١٩٨٥ ، يلهث وراء هؤلاء الزعماء المحسوبين على العرب كمثولين عن مآثر شعوبهم ، وإذا بالمحاولات الحثيثة هذه تتمخض عن حضور ممثلي خمس عشرة دولة عربية فقط الى هذا المؤتمر ليس من بينهم سوى النذر القليل من رؤساء الدول .

وفي الواقع أن الحقائق التاريخية لا يمكن أن تغيّب أو تُحجب أبداً ، وأن وقائع مؤتمر قمة بغداد لا تنفصل عن أحداث الحرب العراقية الإيرانية على الاطلاق . فلقد كان للداعيين لانعقاد قمة بغداد والمناضلين من أجل نجاحها ، أهدافهم الخفية وان فاحت رايحتهم في أنوف بعض زعماء الدول العربية الآخرين خلال أيام المؤتمر ، وبعض زعماء دول الخليج منهم بصفه خاصه ، والذين وجدوا أن الأمواج - أمواج الإرهاب المُقنّع في صورة جديده ، وصياغه حديثه العهد بالقمة العربية مؤداها (أنه من ليس مع مقررات المؤتمر بالمقاطعه والعقوبات المقترحه ضد الشعب المصري - فهو اذاً - مع النهج الاستسلامي لمصر - ويقف الى جانب اسرائيل) ولا خيار ولا منطق يُقبل إعماله في هذه الحالة . وهذا ما دعى البعض بمصطلح " أن هناك رأى عام عربي يكاد يصل الى درجة الإجماع " بان القرار الذي صدر في قمة بغداد بتعليق عضويه مصر في الجامعة العربية كان قرارا إنفعاليا ، صدر للأسف تحت أله الرماح أو ربما قد أتاحت الظروف الساخنه في هذا الوقت الفرصه لزلزلة وحدة العمل العربي المشترك " (١) ، ولكن بيد من كانت توجه هذه الرسامح ؟ واستطيع أن أقول أن أهمية الأهداف الخفيه التي سعت الى تحقيقها زعامة البعث العراقي والسوري - فرقاء أول الأمس الذين أصبحوا أمدقاء الأمس ثم إنقلبوا مرة أخرى اليوم بعد أن استنفذت الممالح - هو عزل مصر حكومة وشعبا بكسل ثقلها ودورها عن الكيان العربي آملين أن ترث هذه الزعامات كل حسب خططه الخاصه وتصوره القاصر هذا المكان وهذا الثقل المصري أو إقتسامه وحتى لا يثير كل منهما العواشي في طريق الآخر ، اتفقت زعامة البعث في العراق وسوريا على تسويه مشاكلهما معا ، والاعداد لمشروع وحده بين القطرين أجمع

الشارع السوري على أن القيادة السورية كانت تلهو به كلعبة تشغل بها القيادة العراقية حتى تمر فترة انعقاد المؤتمر وهذا ما حدث بالفعل . لأن البحث دائما لا يستطيع التخلي عن لعبة الفدر واستغلال الغرض . ولقد فشلت تلك الزعامات البعثية وغيرها من الزعماء التقدميين كما يحلو لهم أن يطلقوا على أنفسهم ، في إقناع الزعماء العرب المجتمعين في بغداد على موافقه على كل المقررات المقترحة وبالصيغة التي كانوا يأملون الخروج من المؤتمر بها . فاضطروا الى النزول الى ما أطلق عليه (صيغة الحد الأدنى) من العقوبات والمقاطعة . وترك ما هو أكثر من الحد الأدنى لتقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنه كل دولة على حده وكان منطق الزعماء العراقيه في مسأله وقف المساعدات الماليه التي كانت إحدى مقررات هذه القمة - إضافه الى وقف التعاون التجاري وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربيه - هو أن ذلك يحقق حسب فهمهم الضحل اجبار الشعب المصري على الثورة ضد نظام حكم الرئيس الراحل أنور السادات باعتباره أحد أساليب الضغط على الشعب المصري الذي سيعكس بدوره على موقفه من قيادته . فيضطر الرئيس السادات بالتخلي عن فكرة توقيع المعاهده مع اسرائيل . ولقد أثبتت الأهمام التي أعقبت إنتهاء المؤتمر لأعماله مباشره - وحتى يومنا هذا عدة حقائق نشك في أن الذين كانوا متحمسين لإنعقاد قمه بغداد قد استوعبوها جيدا ، حتى يزدادوا معرفه وفهما لطبيعة الشعب المصري وقدرة تحمله ، ومقدرته على تقييم ما أقدمت عليه قيادته من تصرفات فيما يتعلق بموضوع اتفاق السلام مع اسرائيل . على ضوء ظروفه ومشاكله التي يعايشها هو وحده - وليس أحد آخر غيره من وراء حدوده ذلك الشعب الذي يعرف متى يتحرك ولماذا ، حينما يتعلق الأمر بالمساس بكرامة الانسان المصري ، وينفذ صبره ، وكما حدث عندما وقع حادث إغتيال الرئيس الراحل السادات . ففي حالة ابرام الإتفاق مع اسرائيل ، وحالة إغتياله على المنصبه التي كان يتعرض فيها قواته المسلحة بمناسبة ذكرى مرور سبعة أعوام على حرب أكتوبر لم يكن الشعب المصري في تلك الحالتين المختلفتين تماما في حاجة الى قوى خارجيه توجبه أو تجبره على أن يعبر عن رفضه لهذا الموقف أو ذاك . انما هو الذي يقيم الموقف وهو الذي يتخذ القرار الذي يعبر عن ما يجيش في صدره . ولذلك لم يثور الشعب المصري في مواجهه قيادته احتجاجا على مفاوضات السلام ، ولا بعد تنفيذ الأنظمه العربيه لمقررات بغداد ، كما أنه لم يصت جوعا ولم نسع أن انسانا واحدا في مصر مات أو حتى مرض بسبب الفقر وانقطاع المساعدات الماليه العربيه عن مصر . وان كان ذلك الأمر يقطع بشئ ، فهو يقطع بأن هناك قصورا فكريا لدى بعض الزعماء العرب في فهم حركة التاريخ لشعوب المنطقة العربيه .

وذلك أمر بالضرورة له إنعكاساته على طبيعة القرارات التي تصدر عن هؤلاء الزعماء .
 واسلوب اتخاذها . وارتباط ذلك بمصائر شعوبهم وشعوب دول أخرى معهم . ولعل على
 بهذه المناسبة ، ومن استقراء الوقائع والأحداث لا أستبعد أن هناك حقيقة كانت
 ماثلة في رؤوس القادة العراقيين بالذات ، وبعض من جاراتهم في مسلكتهم نحو مصر
 خلال أيام المؤتمر ، عندما قدما عرضا الى مصر بواسطة ثلاثة مندوبين يمثلون
 الزعماء المجتمعين في بغداد يتم بموجبه تقديم مبلغا من المال الى الحكومة
 المصرية مقابل تخليها عن طريق الملح مع اسرائيل . والحقيقة التي أظنها كانت ماثلة
 في رؤوس هؤلاء القادة هي أنهم كانوا يأملون فعلا أن ترفض القيادة المصرية هذا
 العرض - وهم يعلمون يقينا أنها سوف ترفضه . لأن شعب مصر لا يقبل أن توافق
 قيادته على دخول مقايضه مع الزعماء العرب الذين بدأوا يلوحون بعزله ومقاطعته .
 ولعل أملهم ذلك كان عند تحققه ، سيؤمن سير الأحداث كما رسموا لها وضمان خروج
 مصر من الساحه العربيه لتخلو لهم ، ويتسلمون رايه الزعامة التي يحلمون بها
 ومن أجلها سموا وبسرعه مذهله ، لعقد هذا المؤتمر . ولا شك أن الأسلوب الذي
 تعاملت به القيادة المصرية في حينها مع هذا العرض العربي ، قد نال من كرامة
 حماة هؤلاء الزعماء الذين تبينوا فكرة هذا العرض . وهكذا وبعد أن نجح النظام
 العراقي في أن يفتح لنفسه طريق الزعامة على العالم العربي بعد أن أزح العملاق
 الكبير " مصر " من الساحه العربيه والذي كان دائما وأبدا قادرا على أن يكون
 لحركته الدور المؤثر والذي تبدو بجواره أحجام كل الأنظمة العربيه الأخرى
 ضئيله ، تمكن القادة العراقيون من أن يناموا ليلة إنتهاء القمة العربيه في بغداد
 مرتاحي البال ، ولكن فكرهم كان مشغولا بالغد ومستقبل خطط الزعامة . وهكذا -
 كان نفس حال بعض من شاركهم نفس الأهداف القريبه أو البعيدة حينما استقلوا
 طائراتهم مفادين أرض بغداد . ولم يكن ذلك الأمر وليد استنتاج شخصي من
 عندي ، وإنما كان يمثل حقيقه موجوده في فكر وتخطيط القيادة الحاكمة في
 العراق وتأيد بعد ذلك باقراهم لهذه الحقيقه كامله بقولهم : (ان أول ردود الأفعال
 البارزه التي حدثت بعد زيارة السادات للقدس هو سعى ما يسمى بـ (الأنظمة التقدميه)
 وأطراف المقاومه الفلسطينيه الى عقد اجتماع لبحث هذا التطور الجديد والخطير
 في الموقف وما ينبغي اتخاذه إزاءه . وفي تلك الأيام تداخلت في آن واحد دعوتان
 لعقد مثل هذا الاجتماع ، دعوه وجهت من العراق ودعوه أخرى وجهت من قبل ليبيا .
 ان عقد المؤتمر في بغداد كان يعنى اعطاء الدور القيادي لقيادة الحزب والشورى
 التي لها موقف خاص من حيث الأساس ومن حيث النتائج إزاء نهج التسوية مما يؤثر
 على اتجاهات المؤتمر ونتائجها إن الظرف التاريخي في ذلك الحين وتعاطفهم

تأثير العراق في الساحة العربية اعطيا العراق فرصة للتأثير الفعال في مجرى الأحداث العربية أفضل بكثير مما كان متوفرا في السابق . لذلك كان لابد من إغتنام هذه الفرصة التاريخية واعتماد أسلوب القمة العربية في مواجهه هذه الحالة . " (١) وهكذا أقسر نظام حكم العراق بأنه وبرغم عدم اقراره كما يدعون أسلوب مؤتمرات القمة إلا أنه وسعياً وراء الزعامة انسبرى في العمل الدؤوب من أجل عقد مؤتمر قمة طالما سيكون في بغداد - باعتبارهم كما يرون أحق من الأطراف العربية الأخرى في الحصول على دور قيادي وتأثير فعال في هذا المجال .

والجدير بالذكر أن هناك مؤتمرا انعقد في طرابلس ليبيا في ديسمبر عام ١٩٧٧ حضرته دول ما يسمى " بحزبه الممود والتصدى " لدراسة موضوع زيارة الرئيس السادات للقدس وأعقبه مؤتمرا آخر في الجزائر لم يحضره العراق ، احتجاجا على ما اعتبره النظام العراقي " مناورة من جانب الجزائر واستمرارا لخط التسوية السلمية الذي إنتهجه مؤتمر طرابلس " على حد تعبيرهم . ولم يعد أمام العراق سوى مهادنة سوريا ليستطيع إنجاح دعوته لعقد المؤتمر في بغداد وذلك ما دفعهم الى توقيع ما يسمى بميثاق العمل القومي في ١٠/٢٦/١٩٧٨ بين قيادتي البعث في سوريا والعراق تصفيدا لمشروع الوحدة الفاشلة بينهما . ومن ناحيه أخرى وفيما يتعلق بدول الخليج العربي والسعودية فلا شك أنها كانت لها رؤيا أخرى للأحداث في المنطقة وبصرف النظر عن مباركة أطراف معينه خليجيه موضوع عزل مصر عن العرب - واستمرارها حتى اليوم تلعب في الخفاء دورا تعويقيها في مواجهة محاولات بعض الأطراف العربية الأخرى التي تسعى لاعادة ترتيب البيت العربي ووضع مصر في مكانها الطبيعي منه ، فلقد أظهرت وقائع مؤتمر قمة بغداد وخلال فترة إنعقاده - مؤشرات قلقه تتعلق بتطلعات القيادة العراقية واسلوب ممارستها العمل في المحيط العربي خاصة ، وظهر دلائل تشير بوضوح الى سعي قيادة البعث في العراق لغرض وصايتهم على المنطقة العربية وخاصة - صدام حسين - الذي كان ناشئا للرئيس العراقي - أحمد حسن البكر في حينها ، والذي كان المحرك الفعلي للدور العراقي بالنسبة لاتعقاد المؤتمر في بغداد - وسهر وقائعه حتى صدور مقرراته ، وكان الرئيس الطبيعي والمنظر لرئاسه النظام في العراق إن أجلا أو عاجلا . لقد كان اسلوب الضغط الذي مارسه صدام حسين على الوفود التي حضرت المؤتمر لاحداث المقررات المطلوب مواجهه مصر بها - مع التلميح بالاتهامات التقليدية المعتمده في القاموس العربي (النظم الاستلاميه - والرجعيه العربيه - وعملاء الاستعمار

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ (ص ٣٠٩) .

والخونسه ٠٠٠٠ الخ) وما تمثله هذه الأساليب من إرهاب مُقنن كان أول من نالته حظا وافرا منها هو السودان نظرا لموقف التحفظ الذي اتخذته من هذه المقررات . ونضيف الى ذلك أن الدول الخليجية لها تجاربها الخاصة مع النظم المتعاقبة على الحكم في العراق منذ عهد الثورات الذي بدأ عام ١٩٥٨ بثورة عبد الكريم قاسم ، وقد تعرضت لحملات عديده من حكام العراق المتعاقبين . ومحاولاتهم إحداث القلاقل السياسية - وحوادث إغتيال المعارضين والعناصر الغير مرغوب فيها من العراقيين أثناء تواجدهم على أراضي تلك الدول - وخاصة الكويت . وأطماع تلك الأنظمة العراقية المتعاقبة في أحداث تغيير في النظم السياسية القائمة في دول الخليج العربي ، لتأتي نظم أخرى موالية لهم . وهو الأمر الذي كان يقف له الشاه بالمرصاد ، ليحافظ على الأوضاع في المنطقة . إضافة الى العمل على استمرار تعليق المشاكل الحدودية بين العراق وهذه الدول مثل السعودية والكويت لتكون ورقة لإشارة المتاعب يستخدمها حكام العراق في الوقت المناسب . وان كان قد تم اجراء مفاوضات لتسوية هذه المشاكل مؤخرا وخلال السنوات الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية . وهي مفاوضات ألجأت الضرورة والحاجة لعون هذه الدول ، إضطرار النظام الحاكم في العراق للاقدام عليها ، وهو نفس الأمر الذي حدث مع الأردن أيضا لحاجة العراق الى وقفه بجانبه في هذه الحرب . واذا رجعنا الى التاريخ القريب حينما حاول عبد الكريم قاسم ارسال " بعض التشكيلات العسكرية لاحتلال الكويت عام ١٩٦١ معلنا أن الكويت جزءا من العراق تابع للسواء البصرة ، واعترض على انضمام الكويت للجامعة العربية ، مما دفع دول الجامعة الى ارسال قوات مشتركة من الدول الأعضاء في الجامعة " اطلق عليها اسم قوات الجامعة العربية بالكويت في ١٠ سبتمبر - وذلك لحماية الكويت ضد تهديد العراق بضمها " (١) ، ولقد قيل أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لعب دورا في عدول القيادة العراقية في حينها عن عزمها الذي أقدمت على تحقيقه . ويقول العراقيون أن هناك خطأ قد وقع بالنسبة لتوصيل الأوامر التي تلقاها قائد التحرك الذي كلف بغزو الكويت أدى الى فشل تنفيذها في الوقت المحدد لها - ولكن وعلى أي الأحوال ، فإن الواقعة في حد ذاتها تبقى علامة تحذير - لحكام الخليج - ومهما تبدلت الأنظمة الحاكمة في بغداد . وسيظل احتمال التدخل العسكري واردا حينما يجد حكام العراق أنفسهم قادرين في ظل ظروف عربية - تسمح لهم بالاقدام عليه لتحقيق تطلعاتهم في فرض السيطره على المنطقة . بل إنه وفي عهد البعث قام حكام العراق بتحركات عسكرية على الحدود مع الكويت عام ١٩٧٢ . لذلك فإن الطموح للزعامة وبسط النفوذ

في المنطقة ، أمرا كانت تؤكد الشواهد المحسوبة على سلوكيات القيادة العراقية من عهد عبد الكريم قاسم وحتى اليوم . ويقوى ويعزز قيام هذا الاحتمال نمو القدرة العسكرية العراقية بشكل يفرى قيادتها على الاقدام على أى عمل متهور قد يدفع زعماء الخليج على أثر وقوعه ثمننا باهظا إن لم يكن ذلك الثمن فى بعض الحالات هو مقاعد الحكم وأمن النظام فى بعض هذه الدول . ولا شك أن وقائع الحرب العراقية الإيرانية هي ترجمه واقعيه لهذا التصور الذى كان قائما بعد إنفضاض مؤتمر بغداد وحتى اليوم . ولقد كان لإنشغال الخصم الأول للقيادة العراقية - على الساحل العربيه - بعد غهاب مصر ، وهو نظام حافظ الأسد فى سوريا فى مشاكل لبنان وتواجهه العسكري فى بدايه الأمر فيها ، وإهتمامه فقط بالنسبه لمؤتمر بغداد بالحصول على أكبر قدر من الدعم المالى العربى ، وبدرجة تعلق إهتماماته بشئون الزعامة العربيه فى حينها ، كان لذلك الأمر أثره أيضا كعامل مساعد فى تسهيل مهمه قياده العراق فى التحرك بشئ من الحريه على الساحل العربيه ومنطقة الخليج خاصه ، والتي لا شك أن زعمائها لم يهتمهم تسجيل تلك المواقف والمتغيرات على الساحل فى حينها وفيهم مغزاها . ولقد هيأت هذه الظروف وفى أعقاب مؤتمر قمة بغداد الفرصه لكى يجرب صدام حسين الذى أصبح فى ١٦/٧/١٩٧٩ الرئيس الفعلى والرسمى أيضا للعراق - ممارسة دور الزعيم فى المنطقة العربيه ، وبعد أن وقعت الثورة الاسلاميه بنظامها الجديد على اقدامها فى ايران .

ففى ٨ فبراير عام ١٩٨٠ أعلن صدام حسين أمام الجماهير التي أحتشدت فسى ملعب الشعب فى بغداد عن مشروع أطلق عليه " الاعلان القومى " يتكون من ثمانى نقاط - أرى أنه لا يختلف فى مضمونه كثيرا عن ما جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التي أبرمت فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ . والتي أقيم على أساسها مجلس الدفاع المشترك " الذى أنشئ استنادا الى المادة السادسة من ميثاق الجامعة ٠٠٠٠ ويحمل تحت اشراف مجلس الجامعه فيما يتعلق بشئون الأمن الجماعى بها فى ذلك استخدام القوة المسلحه ، لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام السى نصاها وتسيق موارد الدول المتعاقده وحاجاتها فى تهيئه وسائلها الدفاعيه الخاصه والجماعيه لمقاومة أى اعتداء مسلح ٠٠٠٠ كما توجد لجنة عسكريه دائمه تؤلف من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقده لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئه وسائله وأساليبه ٠٠٠ وكذلك هيئه استشاريه عسكريه وفقا لما نص عليه البروتوكول الاضافى لمعاهده الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى تؤلف من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقده للاشراف على اللجنة العسكريه الدائمة

المنصوص عليها في المادة الخلية من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها " (١) ولعل المرأ يقف أمام هذا المشروع كثيرا ويتساءل - إذا كانت عناصر هذا المشروع قد فطنتها بنود معاهدة الدفاع المشترك والمهام التي أسندت إلى اللجان العسكرية المذكورة أعلاه - فما هو الجديد الذي أتى به صدام حسين في هذا الممدد ٢٠ - ولقد أتى رد فعل الدول العربية على هذا الاعلان ٠ وقد كان ردا باردا ، باستثناء بعض الأنظمة التي لها علاقاتها المصلحية الخاصة مع بغداد ، والتي يتلقى البعض منها مساعدات مالية من العراق ٠ بل أن تأييدها هي الأخرى للاعلان القومي المذكور " لم يخرج من كونه مجاملة للقيادة العراقية - فلم يمتلئ عن إستجابة عملية لأي من هذه الأنظمة للدخول في اتفاق رسمي يكون نواء للقيام مثل هذا المشروع الذي خرج من بغداد وقتها ، كما أن قادة العراق أنفسهم لم يتحمسوا كثيرا لردود الفعل التي صدرت باعلان تأييدها للمشروع ، وبالتالي لم يطلبوا من زعماء تلك الأنظمة التي تتحدث من تأييدها له بإدخال المشروع حيز التنفيذ ، مما يشكل في النوايا الحقيقية للقيادة العراقية وراء إعلان هذا المشروع - والدول المتهددة من قيامه - لتكون أطرافا أساسية فيه والتي قصد ربطها بأحكامه والتي لم يكن من بينها من أعلنوا عن تأييدهم للمشروع لأن المقصود به على ما أرى هو دول الخليج العربي بصفة خاصة وكما سوف أبين فيما بعد ٠ وإزاء رد الفعل المذكور ، لجأت القيادة العراقية إلى أسلوبها الدعاشي المعهود ، وحتى لا يترك رد الفعل العربي الفاتر ، أشره على الرأي العام العراقي ، ونظرتة للدور الذي بدأت القيادة الجديدة في العراق تختبر إمكاناتها للقيام به على الساحة العربية ، فقد دعت القيادة العراقية إلى عقد مؤتمر شعبي عربي في بغداد ، وهو أسلوب اعتمدته القيادة العراقية نهجا ثابتا للكسب الدعاشي في قضاياها الفاضلة التي لا تجد لها مدى لدى الدوائر الرسمية للأطراف الدولية المعنية وتكرر في موضوعات عديدة فيما بعد ٠ وكان موضوع المؤتمر هو مناقشة "الاعلان القومي" المذكور - وكما أطلقوا عليه (مناقشة قومية ديمقراطية) للاعلان ٠ وقد حضره ممثلين من أحزاب وحركات سياسية وعشائيات من بعض الدول ٠ بل وحتى شخصيات تم جمعها من دول المهجر تتكفل خزائنة الشعب العراقي بمعاريف حضورهم إلى العراق وإقامتهم وعودتهم إلى الأقطار التي جاءوا منها ٠ ولخرج المجتمعون في النهاية بحقرات أيسدت مسبقا لتخدم وجهة النظر العراقية - وليتسلى للقيادة العراقية - على ضوئها حفظ ماء وجهها أمام شعبيها ٠

(١) - راجع في ذلك - د ٠ طلعت الغنيمي - الجامعة العربية (ص ٧٣) ٠

ولستطيع استخلاص نتيجة هامة من وراء اعلان هذا المشروع ، وهي أن الدعوته الى قيامه وبالتالي التزام دول المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي بأحكامه وربطها بما سيقع من أحداث من أحداث بين أحد الأطراف الموقعه عليه - وأى أطراف أخرى غير عربيته ، يمثل ذلك الخطوة الثانية بعد مؤتمر بغداد ، والتي تضمنتها خطط القيادة العراقية في سبيل تهيئة الأوضاع في المنطقة - وبقيادة العراق طبيعيا - لتحقيق طموحات قيادته في فرض زعامتها وبسط وصايتها على المنطقة العربية عموما ، ومنطقة الخليج العربي خصوصا - في غياب مصر - وانشغال سوريا في أحداث لبنان . ولم يكن تضمين الاعلان المذكور على مبادئ خاصة بالعلاقات بين الدول العربية والبلدان المجاورة ، إلا تعبيراً حقيقياً عن هذا الاتجاه .

فطبيعة العلاقات بين الدول العربية وجيرانها من الدول غير العربية ، كانت وما زالت الى حد - ما ، علاقات طبيعية تبعد عن المشاكل التي تستدعي السعي وراء الارتباط بمنظومة تماثل ما هدف الاعلان القومي العراقي إقامتها ، ولا سيما أن اتفاقه الدفاع المشترك والتي ما تزال قائمة - وقد تغني عن ذلك ، وباعتبار مثل هذا الاعلان قد جاء لمواجهة حالة طارئة وموجوده تستدعي مثل هذا التحرك السريع لمجابهتها . إضافة الى أن الدول العربية وبحكم وضعها الجغرافي لا تشترك مع دول غير عربيته على حدودها من تلك التي تسود العلاقات القائمة معها شكلا من التوتر الذي يحدد أمن هذه الدول العربية ، ألا بالنسبة لاسرائيل والدول المجاورة لها . وتلك الأخيرة لم يحدث أن تخلت باقي الدول العربية عن الوقوف الى جانبها في جولاتها التي دخلتها مع اسرائيل ، وحتى بدون الحاجة الى الاستناد الى معاهدة الدفاع المشترك في هذا المجال . أما الدول العربية الأفريقية فلم تكن علاقاتها مع الدول الأفريقية المجاورة لها في وضع يتضمن مشاكل تلذر بوقوع مدام مسلح معها ، اللهم إلا ما يتعلق بالدول العربية نفسها مع بعضها مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للبحرين والكويت (جار السوء) في علاقته مع كل من مصر والسودان وتونس . وعلاقة المغرب والجزائر بسبب مساندة الأخيرة للجمهورية الصحراوية . إضافة الى المبدأ الجغرافي للعراق من موقع الدول العربية الأفريقية بعينه خاصة . مما يجعل فكرة هذا الاعلان لا تلاقى مبررات قوية ومقنعة تحمى الأقطار العربية الأفريقية على اقدام عليها لصعوبة استفادتها منها . مع استبعاد حاجتها اليها . ولا يبقى أمامنا اذا سوى الدول العربية الخليجية ، والمتأمل في الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي سيجد أن الدول غير العربية المجاورة هي ايران ، وسنقول مجازا أيضا تركيا باعتبارها مجاورة للعراق . وهي مجاورة لسوريا أيضا

التي هي دولة مواجهه مع اسرائيل العدو المشترك للعرب جميعا ، وتلك وكما قد أوضحنا نعدم الحاجه شأنها لاتفاق خاص للدعم العسكري لأن الدول العربيه لم تقصر في حق دول المواجهه مع اسرائيل سواء خلال وقوع حرب معها ، أو في الأوقات الأخرى حيث تتلقى سوريا والأردن ولبنان دعما ماليا من الدول العربيه في هذا الشأن .

أما العلاقات التركيه السوريه أو التركيه العراقيه تاريخيا وهي الجار الغير عربي على حدودهما ، فيمكن وصفها بأنها علاقات شبه مستقره - أو بعينه عن مظاهر الصراع أو النزاعات المسلحه برغم من موضوع لواء الاسكندرونه الذي فرضت تركيا عليه سيادتها . ولكن العلاقات العراقيه التركيه بالذات ، وباعتبار العسراق هو الداعي للاعلان القومي المذكور ، تجعلنا نُخرج احتمالات القصد العراقي فسي أن تكون تركيا هي الطرف الغير عربي المستهدف اقامة مشروع الاعلان في مواجهته سواء بشأن موضوع اقليم الاسكندرونه - أو بشأن اي مشاكل أخرى محتملا قيامها بين تركيا والعراق مستقبلا ولا سيما أن التنسيق على المستوى العسكري ذاته يسير بخطى طبيعه بين العراق وتركيا ، لتعقب الحركات الكرديه كما أوضحنا في هذا الكتاب ، اذاً - فان تعبیر الدول المجاوره لا ينطبق الآ على ايران على ضوء هذا التحليل . ونستطيع أن نقول أن العلاقات الايرانيه مع الدول العربيه المجاوره لها على الخليج العربي - وان كان يشوبها نوع من الحذر والخيطه من جانب العرب نحو النوايا والتحركات الايرانيه في المنطقه ومنذ عهد الشاه ، الآ أنها وبعد اتمام إستيلاء الشاه على الجزر العربيه الثلاث عام ١٩٧١ - وحتى قيام الثورة الاسلاميه في ايران - كانت دائما بعينه عن احتمالات وصولها الى حد نشوب نزاع مسلح بين الطرفين - ايران ، ودول الخليج العربي عدا العراق . وذلك أمر يرجع الى عدة أسباب على رأسها سببين هامين أولهما : أن نظم الحكم في هذه الدول وكذلك ايران كانت تدور في فلك المعسكر الغربي - وبدرجات متفاوتة مع ارتباط مصالحها جميعا بدول هذا المعسكر وما رتبته الأمر من آثار جعل مصالحها جميعا تتأثر بعضها ببعض مع مصالح دول هذا المعسكر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي يهملها أن تكون الأوضاع السياسيه مستقره والعلاقات بعينه عن النزاعات المؤثره على مصالح هذا المعسكر . وكان الشاه يكتفي فقط بمراقبه الأوضاع السياسيه الداخليه في هذه الدول - والعمل على الحفاظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليها ، وخاصة فيما يتعلق بمواجهه أي حركة ثوريه تحاول العمل على تغيير أي من نظم الحكم في هذه الدول ، سواء أتت من جانب العراق أو غيره . بل وهذا أمر يخسدم

بالدرجة الأولى أنظمة الحكم القائمة في هذه الدول . والسبب الثاني هو السياسه المتزله والهادئه التي يتعامل بها حكام دول الخليج مع الأطراف الأخرى في المنطقة تجلبا لمواجهة مشاكل ومتاعب قد تنأى قدراتهم على التمدد لها مما قد يجعلهم عرضة لفقدان أجزاء أخرى - غير الجزر الثلاث من أراضيهم وكما كان يحدث بالنسبة للمكويت في محاولة حكام العراق ضمها الى أراضيها كما أسلفنا - ومن محملقة ذلك وأسباب أخرى - قلت العلاقات الايرانية الخليجيه - بعيدة عن مظاهر الصراعات الساخنة ، أو المسلحة - وبرغم استمرار احتلال ايران للجزر المذكورة (طنب الكبرى والصغرى وأم موسى) ، إضافة الى وجود مصالح حيوية لايران في دول الخليج العربى عموما ، مع وجود جاليات ايرانية ضخمة جدا ، ولها تأثيرها المزدوج سواء على محيط الحياه الداخليه في هذه الدول أو على ضبط ايقاع التصرفات السياسيه للشاه في علاقته مع هذه الدول ، بالشكل الذى لا يدفع حكوماتها الى الحاق الضرر بتلك الجاليات الضخمة ، مثل ما دأب العراق على نهجه - من طرده للرعايا الايرانيين المقيمين في العراق وبعد مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم - وتركهم على الحدود الايرانية أكثر من مره ومنذ عهد الشاه وبما يمثله ذلك من أضرار ومتاعب تتعلق باستيعاب هذه الآلاف في ايران وتحمل نتائج فرضهم على المجتمع الايرانى سواء الاقتصاديه أو الأمنية اذا ما أقدمت دول الخليج العربى على اجراء كهذا ضد ايران .

ولا نستطيع أيضا أن نتجاهل دور القوى الكبرى التي تعمل أصابعها في ضبط ايقاع خطوات السياسه الخارجيه لدول المنطقة في علاقاتها مع بعضها بما فيها ايران ، ومع الآخرين - وسواء كان ذلك في صورة ابداء المشوره أو بالضبط المباهر في صور متعدده - ان محاولات الزعامة العراقيه بعد الاعلان عن هذا المشروع " الاعلان القومى " لغى مدم وجود مصالح خاصه للعراق أو أى رغبه عراقيه في السيطرة وبحكم الحجم المكبرى للعراق - لم تخفى النوايا العراقيه - في رأيى - من وراء هذا الاعلان والتي باتت واضحه أمام زعماء الخليج ولذلك لم يكن غريباً أن يطلع علينا زعماء دول الخليج بالاعلان عن انشاء ما يسمى بمجلس التعاون المشترك لدول الخليج " والذي أعتبر أكبر ضربه للاعلان القومى العراقى ، ذلك المجلس الذى أعتمد في بدايه تكوينه اسلوب التعاون المشترك في شئون السياسه الخارجيه الاقتصاديه والأمنيه ثم تطور لياخذ شكل الحلف العسكري - اوان كان المسئولين في الدول الأعضاء فيه ينفون هذه الشبهه عن تنظيمهم ، وذلك فى مراحل أخرى تاليه عندما لاحت مخاطر النزاع المسلح بين العراق وايران ومحاولات

الطرفين توسيع نطاق الحرب وتوريط هذه الدول فيها أملا في التخلص من الوضع الشاذ الذي وضع قادة الدولتين المتحاربتين بلادهما فيه ، من اطاله لأمد الحرب ، وبحثا عن وسيلة لانهاشها ولو بتوريط الغير فيها ، ولقد بدأت بالفعل دول المجلس اجراء مناورات عسكرية مشتركة ، ولكن هل سأل حكام العراق - وهم أول من أعلن عن مشروع لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي أدخله زعماء دول الخليج حيز التنفيذ الفعلي والغوري، لماذا لم يدعى العراق للمشاركة في هذا المجلس ؟ في الوقت الذي حاول زعماء الدول الأعضاء فيه التأكيد في تصريحاتهم ، بأن مجلسهم لا يمثل تكتلا ضد أحد في المنطقة ، وهم بالطبع يقصدون بهذا التنويه - كل من العراق وايران . ولا شك أن دول المجلس قد حاولت بذلك التنظيم الوليد - إثبات ذاتها في منطقتها - وأنها قادرة على حمايته نفسها بنفسها ، حينما يقترب الخطر محدقا بأمنها وسيادتها ، وبالشكل وفي التوقيت الذي يلائم ظروفها وطبيعة النظم السياسية القائمة فيها دون الحاجة للارتباط بمشاريع تكتلات أو تحالفات تنضوي تحت رايئتها ويدخل معها في تنظيمها أطراف أخرى ، تحاول الهيمنه على ذلك التنظيم بحكم قدراتها وامكانياتها الخاصة قد تكون هي ذاتها مصدر الخطر القادم بفعل تصرفات قادتها وطبيعة علاقاتهم مع الأطراف الغير عربيه في المنطقة وبحكم طبيعة فلسفه النظام السياسى الذى تقوم عليه السلطه فيها . فلم يكن من المستبعد أن يصدر تصرف غير مسئول عن قادة أحد الأنظمه التى تنطبق عليها هذه الأوصاف - فى حالة الدخول معها من قبل أقطار الخليج العربى فى مثل هذا المشروع - تجد الأخيره نفسها من جرائه مجبره على التورط فى أمر قد لا يتفق مع سياستها واسلوب معالجتها للمشاكل مع الأطراف الأخرى وسائر الدول وقد تجنى على شعوبها بدخول حروب أو صراعات كانت هى فى غنى عنها . ونستطيع أن نتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذى كان يمكن أن نرى عليه الوضع فى منطقة الخليج اذا كان قد تسنى لفكره الاعلان القومى العراقى أن تدخل حيز التنفيذ فى حينها بعد نشوب الحرب العراقيه الايرانيه وتطوراتها المؤسسه اليوم . وعلى ضوء اصرار العراق على اعتبار هذه الحرب هى معركة قوميه دفاعا عن كل العرب وليس نزاعا على الحدود بين ايران والعراق - وذلك بغرض إقحام الدول العربيه الأخرى معه فى هذه الحرب .

لقد كانت القيادة العراقيه حينما أعلنت عن مشروع الاعلان القومى هذا - تظن أن تلك الدول الواقعة على الخليج - بمفهوم خاصه - سوف ترحب بالانضمام الى مشروع يكسبها التمتع بحمايه العراق بحكم قدراته العسكريه . وظل هذا التصور الذاتى الخاص ، قاشم فى ذهن هذه الزعامه - حتى بعد عدم تلقى رد فعل مشجع من

قبل زعامات الخليج العربي على هذا الاعلان - املا في حدوث متغيرات على الساحه تجعلهم يعمدون النظر في موقفهم من المشروع . وحتى بعد وقوع الحرب مع إيران ، ظل هذا الأمل يراود حكام العراق بل إزداد بريقه بعد أن لاح بريق النصر العراقي في معاركه المعكره خلال الأيام الأولى لتلك الحرب واحتلال ساحات كبيره من الأراضي الإيرانيه مستغلا هذه النتائج التي تمخضت عن تلك العمليات الحربيه كماده دعائيه جديده " للاعلان القومي " ، وليبرهن لهذه الدول أن العراق يملك من القوة العسكريه والقدرات والامكانيات الأخرى ما يمكنه من حمايه دول المنطقه أيضا كما حاول زعمائه الادعاء به قبل أن تتحول ظروف الحرب الى نتائج عكسيه جعلته مطالبها اليوم بالدفاع عن حدوده أولا وبالدرجة الأولى وتأكيدا لذلك لقد حاول صدام حسين أن يعيد الى أذهان الزعماء العرب في منطقه الخليج ما أعلنه بشأن مشروعه مرة أخرى وذلك حينما وجه نداء الى الزعماء العرب من خلال خطابه الذي ألقاه في ١٩٨٠/٩/٢٨ قائلا : " إن المعركه التي خضناها مع النظام الإيراني ، وإن كانت بالأصل معركه من أجل الدفاع عن شرف بلادنا وسيادتها وحقوقها التاريخيه الثابته ومصالحتها الحيويه المشروعه ، إلا أنها كانت في الوقت نفسه معركه فاصله من أجل عروبه الخليج وردع الأطماع الفارسيه التوسعيه فيه ومن أجل استقلاله التام عن تدخلات القوى الدوليه ومعركه من أجل ضمان الأمن والاستقرار فيه واتاحه الفرصه في هذه المنطقه للتطور الطبيعي وفقا للاختيارات الحسمه لابنائها بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي والأطماع الخارجيه " وقبل أن نستكمل ما جاء في خطاب الرئيس العراقي في هذا الصدد يجدر أن نتساءل عن معنى الأمن والاستقرار والتطور التي تكلم عنها صدام حسين في هذا الخطاب . هل تلك التي تنعم بها المنطقه الآن في ظل حربه مع إيران ؟ ، أم أن الوضع كان أسوأ من ذلك عندما تقدم بإعلانه القومي المذكور ، وقبل نشوب الحرب وادخال التوتير الى منطقه الخليج ، وإتاحه الفرصه للقوى الأخرى لتهيئ نفسها للتدخل في المنطقه حينما تجد الفرصه متاحه من خلال تلك الظروف والأوضاع الجديده التي خلقتها الحرب العراقيه الإيرانيه . ونعود لخطاب الرئيس العراقي حيث يقول : " اننا ندعو الأقطار العربيه الشقيقه في المنطقه الى استثمار الفوز في هذه المعركه التي خاضها العراق نهابه عن الأمه العربيه وعن أبناء الخليج العربي من أجل ترسيخ استقلالها وطرد أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي فيها ووضع حد للتسلل الأجنبي الذي استهدف تغيير هويتها القوميه ، كما ندعوها الى التضامن والعمل المشترك وفق المبادي القوميه التي حددناها في اعلاننا القومي في الثامن من شباط عام ١٩٨٠ ، فهذه المبادي هي الضمان الحقيقي للسياده والأمن في هذه المنطقه

وفي كل الوطن العربي . وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هي إلا أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربي ، ووضع مداخله وممراته في خدمة مصالح الامبرياليه والقوى الشريره ... " .

أليس ما جاء في هذا الخطاب هو دعوه صريحه وواضحه لتوسيع نطاق الحرب بتحريض أطراف أخرى هي دول الخليج بالذات على المشاركة فيها . بل أليس هذه الدعوه ، تقطع بثبوت النيه ، وانعصد الصريح لدى الزعامه العراقيه من وراء اعلانها القومي - في استهدافه دول الخليج العربي بصفه خاصه . وكما توصلنا في تحليلنا سابقا . خدمه لأهداف أخرى انعقدت عليها النوايا الخفيه للقيادة العراقيه في الدخول في صراع مسلح مع القيادة الجديده في ايران تجر وراءها كل دول المنطقه لتخرج فيها بنصر كان مأمولا تحقيقه على ايران سوف ينسب بالدرجة الأولى للقيادة العراقيه بالطبع ، ويحولها تسلم رايه الزعامه عن جداره ، واثبات عملي لملاحيتها لتولي هذا الدور الذي تم اقصاء مصر عنه .

ولكن لنا أن نستخلص بعض الحقائق الهامه التي تضمنها خطاب الرئيس العراقي المذكور ، لا نستطيع أن نمر دون اظهارها والتعليق عليها . فان ادعاء الرئيس العراقي بأنه قد خاض الحرب مع ايران نيابه عن الأمه العربيه وعن أبناء الخليج العربي - هو أمر يستحق أن يتساءل المرأ بشأنه عن عدة أمور ، أولها يتعلق بمفهوم فكره الإنابيه في العلاقات الدوليه طالما قد سمح رئيس دولة لنفسه أن يستخدم هذا اللفظ في خطابه للتعبير عن حالة لا تدور سوى في ذهنه وحده . وهل قد تلقى الرئيس العراقي ونظام حكمه موافقه من أي من الدول العربيه أو الخليجيّه لكي يحارب نيابه عنها ، حتى يعود في خطبه في السنوات التاليه ليطالب تلك الدول بتقديم ما تستوجب أحكام الانابيه من تقديمه من التزامات وفاء لحقوق الدوله التي أنابوها عنهم وهي العراق في هذه الحرب . أم أنها إنابيه ضمنيّه ومفترضه وأظن أن هذا ما يستطيع فلاسفه البحث أن يقدموا الى الرأي العام العربي تفسيره بأنهم يدافعون نيابه عن شعوب الدول العربيه وليس أنظمه الحكم القائمه فيها ، باعتبار حزبهم هو حزب الشعب وحزب الجماهير العربيه الذي يحبر عن آمالها وطموحاتها ويدافع عن مكاسبها الى آخر هذه الفلسفه التي لم تقدم للعرب سوى الخراب والدمار والتأخر . بل أن الانسان العربي ليفسر الدم في رأسه ويغلي حينما يدعى نظاما عربيا آخر أنه يحارب نيابه عنه وبهذا المنطق الغريب والشاذ - وليُحمَله في النهايه التزامات ضخمه تؤثر على سير خطط تنميه بلده ورفاهيته التي كان يعمل من أجل تحقيقها قبل بدايه هذه الحرب اللعينه الستى

أعاقت تنفيذ الخطط الاقتصادية الطموحة التي كانت قد قطعت شوطاً طويلاً في تنفيذها في تلك الأقطار الخليجية بحقه خاصه ، وأثرت على اقتصاديات هذه الدول - نتيجة ما أحدثه انخفاض سعر النفط الذي تأثر بوقائع الحرب - هذه حقيقة ، أما الحقيقة الثانية التي نريد التعليق عليها مما تضمنه خطاب الرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ - من حقائق ، تلك التي تتعلق بعودته لحد الدول الخليجية والعربية عموماً ، وعلى إحياء مشروع اعلانه القومي والعمل على تنفيذه - فلقد كرر الرئيس العراقي - وللمرة الثانية لهجته الجديدة على محيط السياسة العربية التي تعتبرها نوعاً من الارهاب والقرصنة السياسية والتي تكررت في وقائع أخرى سنذكرها في موضعها - ذلك حينما اعتبر الرئيس العراقي في ذلك الخطاب - أن أي سياسات أو محاولات عدا مشروع القومي " أمر لا يخدم سوى المصالح الامبريالية والقوى الشريرة ونبيل من استقلال هذه الأقطار " - وذلك يؤدي بالضرورة الى القول بأن ما تراه القيادة العراقية وحده هو الصحيح والواجب الأخذ به ، وبذلك فيكون لها حق الوصاية على تصرفات الحكام العرب وسياساتهم - وآلاً فإنهم عملاً - للامبريالية .

وبقي لنا وكما درجنا في هذا الكتاب أن نلقى بمتابلاً آخر ولكن نوجهه الى إخواننا في الخليج العربي الذين أعقدوا بمساعداتهم المالية على العراق لتبقى نار الحرب تأكل المزيد كل يوم من المسلمين في كل من العراق وإيران ، ما هو موقفهم مما جاء في خطاب الرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ وعلى ضوء قيام (مجلس التعاون المشترك لدول الخليج) وقطع مشواراً لا بأس به من التمسق الدفاعي بينها - بعد خطابه المذكور - وأين موقعهم الآن من تلك العبارة التي تكررها مرة أخرى الواردة في هذا الخطاب والتي قال فيها : " وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هي الا أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربي ووضع مداخله وممراته في خدمة مصالح الامبريالية والقوى الشريرة " - بل ما هو موقف القيادة العراقية والرئيس العراقي مما قاله في هذا الخطاب ، بعد أن قام المجلس المذكور ومارس نشاطه وفقاً لأهدافه التي وضعها له زعماء الدول المشتركة فيه ؟ ولماذا لم تمارس القيادة العراقية أسلوبها المفضل في توجيه الاتهامات والختام الى زعماء هذه الدول ، بعد ارتكابهم جريمة تشكيل المجلس المذكور - ان الاجابة على التساؤلين يرتبطان بأمران يتعلق أولهما بالرغبة الخليجية في تقويض القوة العراقية التي تريد بسط سيطرتها على المنطقة ، وثانيهما يتعلق بحاجة الرئيس العراقي للدعم المالي لهذه الدول بعد أن تورط في تلك الحرب

وتم نعد قدرات العراق الاقتصادية قدره على الوفاء بالتزامات الحرب • وكلا الأمرين كما عاملين حفيين وراء • سكوت كل من الطرفين عن تصرفات الآخر التي لا ترضى طموحاته أو تتوافق مع سياسته •

لقد كان مشروع الاعلان القومي في حقيقته - يحمل في طياته - أمرا لم يغيب ولا شك عن ذهن زعماء الخليج وهو ربط تلك الدول بالتزامات عسكرية مع العراق لخلق أوضاع جديدة في المنطقة يتدعم معها موقف الزعامة العراقية في تحركاتها السياسية في منطقة الخليج مستقبلا • وأن تلك التحركات واستنادا الى تحليل موقف العلاقات بين الدول العربية وجيرانها في المنطقة ، لن يكون بعيدا كثيرا عن دائرة النزاع بين ايران والعراق والذي كانت بهوادره قد بدأت تتجلى على محيط العلاقات الثنائية بين الدولتين الجارتين ، في صور متعددة كان أبرزها تشجيع كل من الطرفين قوى المعارضة للنظام الآخر ودعمها للعمل ضد نظام الحكم القائم في بلدها مع اشارة الاقليات القومية ضد نظام الحكم •

وأعتقد أن تقديرات زعماء دول الخليج العربي والسعودية ، حينما آثروا تجنب توريث نظمهم وشعوبهم في هذا المشروع العراقي ، كانت تقديرات صائبة ، اذا صح تصورنا هذا للموقف ، فلقد كشفت تطورات الحرب العراقية الايرانية فيما بعد ، عن حقائق ومواقف خطيره ومفجعه ، آخرها تمكن القوات الايرانية من احتلال ميناء الفاو العراقي ومحاولتها الوصول الى الحدود العراقية الكويتية وذلك في فبراير ١٩٨٦ ولم يستطع القادة العراقيون أن يخرجوه من هذه المنطقة حتى لحظه كتابة هذه السطور • وتحول العراق من موقفه الذي ملأ أسماع الدنيا فيه ، بأنه قادر على أن يكون حامى حصى الخليج العربي ودوله ، الى طلب المساعدة لحماية حدوده السياسية وأمنه ، ومن ؟ من دول الخليج العربي ذاتها التي لولا دعمها المادي للعراق ، لسقط صريحا - لا قدر الله - في هذه الحرب اللعينة أمام الايرانيين • وجاءت دعوة العراق بالمطالبه بوضع أحكام معاهدة الدفاع المشترك لدول الجاسم العربية - موضع التطبيق - حيث تذكر القيادة العراقيةون أخيرا أن هناك معاهدة من هذا النوع وتغنى عن مشروعهم المزمع ، وتحرك ودعوة المسؤولين العراقيين لجمع المتطوعين العرب للمساهمة في هذه الحرب ، ولم يكن هذا أو ذاك " تحقيقا لمبدأ ضرورة إفصاح الغرضه لينال كل العرب شرف المشاركة القومية في هذه الحرب " • وكما يحاول زعماء البعث في العراق المكابرة بالادعاء به ، لأن الحقيقة الواقعية على ساحه الصراع مع ايران اليوم تقول بأن الدقائق غير قادرا بالفعل عن الدفاع عن حدوده السياسية أمام الضغط

الايرائى . ولكن القيادة العراقية لا تريد أن تعترف بهذه الحقيقة وتبرر تحركاتها المذكورة هذه بأن ذلك ليس لان العراق غير قادر على خوض الصراع وحده ، لنيل شرف المساهمة فيها الى آخر ذلك من أوام .

ولكن مرة أخرى أعود لتذكير الرئيس العراقي صدام حسين بما قاله ردا على تساؤل الصحافة عن احتمالات قبول القيادة العراقية مشاركة الجيش المصرى الى جانب الجيش العراقى فى مواجهة ايران ، وذلك خلال الأيام الساخنة الأولى من فترة تفجّر النزاع العراقى الايرانى ، وخاصة بعد تصريح الرئيس الراحل أنور السادات فى حينها من أن مصر سوف تتدخل بقواتها المسلحة للدفاع عن العراق ضد أى غزو ايرانى لها ، دون انتظار لموافقه القيادة العراقية ، فما كان من الرئيس العراقى إلا أن نفى نفيا قاطعا ، وبكل ثقة ، استعداد العراق لتقبيل أى مشاركة من الجيش المصرى الى جانبه ، مؤكدا أن الجيش العراقى قادرا على الدفاع عن نفسه ، مع اعرايه عن تقديره للجيش المصرى على حد قوله فى حينها . ان هذا القول لم تمحوه ذاكره التاريخ العربى بعد، وما زال صدى صوت صدام حسين عالقا فى الآذان ، ولكنه هو وحده قد نساه أو تناساه حينما تلقى ذات السؤال بعد مرور حوالى ثلاثة أعوام على بدء الحرب العراقية الايرانية وأصبح جيشه يدافع عن العراق من داخل حدوده الدولية مع ايران فأجاب على السؤال الذى وجه له أحد الصحفيين العرب بأجابه عبر فيها الرئيس العراقى وبوضوح كامل ، عن أملة فى أن يرى الجيش المصرى فى بغداد وردد نفس الكلام فى مناسبات أخرى .

وانها لحقائق مكبته حقا تلك التى وصل اليها حال العرب فى ظل حكام ممن نوعيه البعث العراقى والسورى وغيرهم . رئيس دولة ينكر أن تموزه الحاجه يوميا لمساعدة الأشقاء . فى مصر ، واستمر فى حملة التشهير بدور جيشها فى حرب ١٩٧٢ للتقليل من شأن ما سطره هذا الجيش المصرى العظيم فى حرب سأعود لالتقاء الفؤء بالمقارنه البسيطة بينها وبين حرب الخليج . واذا بالاقدار تخفى له ما أحبهته عنه رؤيته السياسيه ذات قصر النظر فيجد نفسه أول من يرحب باستقبال الجيش المصرى فى بغداد ، اذا تحقق ذلك ، ويلج فى طلب تطبيق أجسام معاهده الدفاع العربى المشترك . واللهم لا شماته ولكن انقل الوقائع كما هى . فسخان مغير الأحوال من حال الى حال . ولكن قبل أن أبرح هذا المقام - أذكر وللتاريخ . أن هذه الحرب القذرة التى تدور رحاها الآن فى الخليج العربى ، اذا لا قدر الله - قد اتسمت لتأكل ليرائها دولا أخرى من أشقائنا عرب الخليج ، فلن يكون من معين بعدد الله ، ومدافع عن هذه الدول سوى جيش واحد فقط ، هو القادر على تغيير الموازين

في هذه الحالة ، وهو جيش مصر • تقبل البعض هذه الحقيقة أم كاهروا • وسوف يكون ذلك يقيناً بناء على طلب لحوج من زعماء بعض هذه الدول • وان كنت لا أشك في اننا في مصر لن ننتظر الحاج أحد لكي نقدم العون للاخوة الاشقاء وقت الحاجة • وستبقى الحقيقة التي ينبغي أن لا نغيب وقتها تقطع بأن هذه الحرب قد تسبب فيها العرب ، وحسمتها مصر •

ثانيا : قيام الثورة الاسلاميه في ايران

لقد استعرضنا في الصفحات السابقه المتغير الأول الذي لحق بالأوضاع والانتماآت الدولية في المنطقة العربيه وهو إقدام مصر على عقد معاهدة سلام مع اسرائيل ، وصدر مقررات قمه بغداد بشأنها • أما المتغير الثاني ، وان كان قد وقع خارج نطاق الخريطه العربيه ، إلا أنه كان قريباً من بعض الخطوط الحساسه على هذه الخريطة • فان سقوط الشاه رضا بهلوى ونظامه في ايران - وقيام حكومة الجمهوريه الاسلاميه التي أسسها رجال الدين بزعامه الزعيم الروحي الامام الخميني نتيجة ثورة شعبيه ذات نمط غير معتاد وقوعه مقارنه بالثورات العديده التي قامت في أرجاء مختلفه من العالم بأثره في التاريخ المعاصر حيث وقف الجيش والأجهزة البوليسيه المختلفه منها موقف الحياد • مع كل ما يمثل ذلك الحدث أو ذلك المتغير من تأثير خطير في المنطقة ، وسواء من حيث الطريقة التي حدث بها التغيير لاسقاط نظام حكم الشاه الذي لم يتم بانقلاب يستند الى الجيش ويترفع فيه العسكريين على كراسي السلطه ، أو في نوع النظام السياسى الذى سيخلفه واستناده الى مبدأ ولايه الفقيه باعتباره نظاما اسلاميا وفقا لأحكام ومبادئ المذهب الشيعى وليس نظاما يستند فيه الحاكم الى أسباب وراثيه فى بقائه على قمه السلطه • وعلى النحو الذى عرضناه سابقا •

ولقد كانت نظرة الدول القريبه من ايران فى المنطقة متباينه • فبينما يرى زعماء الدول الخليجيّه فى النظام الجديد فى ايران خطورة قد تهدد مقاعد السلطه فى بلادهم التى توارثوا الجلوس عليها بشكل أسرى ، نظرا لما تحمله دعوى اقامة نظام حكم اسلامى فى المنطقة من متاعب لا يمكن التقليل من شأنها وآثارها على نظم الحكم هذه • والاتهامات التى خرجت عن النظام الحاكم الجديد فى ايران الى زعماء دول الخليج العربى • بابتعادهم عن الاسلام وارتماثهم فى أحضان الغرب • مع قدرة زعماء الدين فى ايران على تحريك الشيعة المسلمين فى تلك الدول واعتمادا على جاليات ايرانيه ضخمة تعيش فى هذه الدول • والسنى

يستطيع بعض العناصر المنتميه اليها التأثير الحساس على بعض مراكز إتخاذ القرار في هذه الدول .

ولعل تحرك بعض المجموعات ذات الانتماءات المرتبطة بنظام حكم الإمام الخميني لاحداث قلاقل في كل من السعوديه والامارات والكويت وكما سنعرض لها ، تبرهن على صحة هذا التقدير . نضيف الى ذلك أن القوى الخارجيه والتي كانت ذات يوم قادره على ترويض سلوكيات نظام الشاه السابق ورسم الحدود التي ينبغي أن يتعدها في طموحاته في المنطقة ، حرصا على مصالحها الخاصة المرتبطة باستقرار الأوضاع السياسيه لدول الخليج العربي على ما هي والتي ترتبط بالأنظمة الحاكمه في الخليج بعلاقات قويه للغاية ، وعلى رأس تلك القوى الأجنيه الولايات المتحدة الأمريكيه وفرنسا وانجلترا قد شل دورها ، بعد انتهاء أي تواجد مؤثر لها في ايران . وأصبحت مشغوله بالدرجة الأولى في ادارة معركتها مع النظام الجديد في ايران . لانقاذ مصالحها التي ضربتها القيادة الجديدة بعنف . وان حادث حجز أعضاء السفاره الأمريكيه في ايران ليس ببعيد عن الازهان ، وبالتالي فانه قد أصبح على زعماء الخليج أن يدبروا أمرهم في تأمين نظمهم السياسيه ضد خطر الثورة الاسلاميه القادم من على بعد خطوات منهم - بأنفسهم - لأنه لم يعد لحلفائهم في الغرب القدره على التأثير السابق على الأحداث بالشكل الذي كانت تسير الأمور عليه في عهد الشاه .

هذا كان ما يتعلق بالزاويه التي وضع من خلالها زعماء الخليج رؤيتهم وتقييمهم للوضع الجديد بعد قيام الثورة الايرانيه - وقيام نظام حكم اسلامي في منطقة للدين حماسيه خاصه من حيث تأثيره على شعوبها للأسباب التاريخيه المعروفه . وذلك ضمن كلامنا عن المتغير الثاني في المنطقة . ولكن ، وعلى الجانب الآخر - وفي العراق - فإن الرؤيه والتقييم بالنسبه لهذا المتغير كانت مختلفه بعض الشيء . فلوذا كان هناك اتفاق مع وجهة النظر الخليجيه فيما يتعلق بالمخاطر القادمه من وراء الدعوه لاقامة نظام حكم اسلامي في المنطقة . وتأثير هذه الدعوى على مبلمى العراق بصفه خاصه لكون غالبيتهم ، وهم من المسلمين الشيعه ، والتي أطلق عليها قائده العراق عبارة (تصدير الثورة) إلا أن تقييم القاده العراقيين كان يستند الى حسابات أخرى تختلف عن جيرانهم في الخليج . فموضوع تحريك الشيعه في العراق ، تفقرو بما يحدث في ايران - والتهارات المقاومه فيها والمتصله بهم ، هو أمر تستطيع السلطات الحاكمه في العراق أن تتعامل معه واجباؤه وكما أوضحنا سالفا عند الكلام عن " المسأله الدينيه في العراق " وباعتبار هذا الأمر ليس وليد

أحداث الثورة الإيرانية وحدها وإنما كانت له جذوره في أرض العراق . وإن كان ذلك لا يعنى التقليل من شأن خطورة هذه الدعوة القادمة من إيران على أمن وسيطرة نظام البعث على قمة السلطة في داخل العراق ، ولكن تقييم قادة العراق في رأيي للوضع الجديد كان يرى أن النظام الجديد وعلى رأسه رجال الدين في إيران ، يمثل خطراً أكبر على استراتيجية البعث من ذلك الخطر الذي كان يمثل نظام حكم الشاه في إيران سابقاً . بل أصبح الوضع يهيئ الظروف المناسبة لتحقيق فرصة يستطيع العراق من خلالها القيام بعمل يمكنه من أن يشتم به الهواء في المنطقة بحريه أكثر مما كان متاح له في عهد الشاه الذي كان يقف لأي تحرك بالمرصاد . وقيل أن يتمكن النظام الجديد من تحقيق نجاح لدعوته في إقامة نظم حكم إسلامي في المنطقة تهدد استراتيجية البعث في المنطقة أيضاً . وعليه فأصبح للتقييم العراقي خصوصيته المتعلقة بالدرجة الأولى بالطموحات الخارجية للزعامة العراقية . بعد أن اختفى شرطى الخليج من الساحة . ولذلك كانت الاهتمامات الخاصة بالآثار الخارجية المترتبة على الأوضاع الجديدة في إيران لها أولويتها في الحسابات العراقية . باعتبار أن نجاح الدعوة القادمة من إيران في تحقيق أهدافها ستكون صفعه قويه للطموحات العراقية في المنطقة مما يستدعى إغتنام الفرص والعمل السريع قبل أن تتمكن هذه الدعوة الجديدة من إحداث تأثيرها وتحقيق أي نتائج . ولقد صورت التقارير الواردة إلى القيادة العراقية من خلال أجهزتها المختلفة - عن الأوضاع في إيران ، وكأنها بيت سائب قد خلت حتى أبوابه من الحراس ، بعد أن قام رجال الدين بتصفيه حساباتهم مع جلاذيتهم بإعدام قادة الجيش بأفرعه المختلفة والأجهزة الأمنية العديدة التي كانت موجودة في إيران - والذين كانوا يملكون الخبرة والعلم العسكري - والدراية الكافية - لإحباط أي تحرك عراقي في المنطقة يمثل تجاوزاً يؤدي إلى أحداث تغيير هنا أو هناك . ولم يعد الجيش يملك من القيادات القادرة على الدخول في معارك خارجية ، أي عناصر تذكر . كما أن تآزم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم الجديد في إيران والتي كانت المصدر الأساسي لتدمير السلاح والمعدات والخبرة لإيران - مع فقدانهم لأهم مصدر من مصادر تزويدهم بالمعلومات الدقيقة من خلال ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل وإمكانات تغطي كل المنطقة . وعليه فإن أي عمل عسكري للتحريض بإيران سيجعلها تواجه عجزاً واضحاً في تلك العناصر التي ذكرناها لن يمكنها من الاستمرار والصمود في أي معركة عسكرية ، ولا سيما إفتقارها إلى العقول القادرة على إدارة مثل ذلك الصراع المسلح . هذا ما كانت تصوره التقارير الواردة إلى بغداد عن الأوضاع الجديدة في إيران ، مضافاً إليه الانطباعات التي أملتتها تلك

التقارير بشأن وجود خلافات حادة بدأت تدب في ذلك الوقت بين القوى السياسية المختلفة في إيران من ناحية وبين قيادة النظام الحاكم الجديد ، بل في داخل المؤسسة الحاكمة ذاتها في إيران مما اعتبرته القيادة العراقية - نوعاً من الصراع على السلطة سوف يساعد أي إشغال لهذه السلطة في صراع خارجي و يعمل على انهيار النظام الجديد في إيران ، على اعتبار أن القيادة الحاكمة هناك مشغولة بمشاكلها الداخلية ولن تكون هناك في هذه الحالة قيادة موحدة قادرة على مجابهة الموقف . هذا باختصار شديد كان أهم العناصر البارزة في تقييم القيادة العراقية للأوضاع الجديدة . مضافاً إليها عدم استبعاد تلقى زعماء الخليج أي عمل ضد النظام الجديد في إيران بقبول حسن لما أوضحناه من كثرة المخاوف الخليجية من الأوضاع الجديدة في إيران .

وهكذا كانت أهم المتغيرات التي حدثت في المنطقة سواءً بانعقاد مؤتمر قمة بغداد وبسروز شخصية صدام حسين من خلاله ، وما ارتبط بهذا المؤتمر من نتائج أهمها عزل مصر عن الساحة العربية ودور الزعامة التقليدي والتاريخي على العالم العربي ثم الاعلان عن مشروع الاعلان القومي العراقي بهدف ربط دول الخليج بتحالف عسكري مع العراق يكون للزعامة العراقية الدور القيادي فيه وردود الفعل الباردة من قبل تلك الدول على هذا المشروع وقيام الثورة الإيرانية - واقامة نظام حكم سيطر عليه رجال الدين الذين كانوا في نظر القيادة العراقية غير قادرين على مواجهة ادارة أي صراع خارجي لانشغالهم بمصراعاتهم الداخلية مع خلو المنطقة من شرطي الخليج الذي كان قادراً على كبت جماح القيادة العراقية في أي تحرك في المنطقة . كل ذلك شجع طموحات القيادة العراقية - وزيّن لها الطريق للاقدام على عمل تستطيع من خلاله اثبات ذاتها ، وفرض زعامتها على المنطقة . فلقد كانت تلك المتغيرات بمثابة قلباً لموازين القوى في المنطقة لصالح العراق في نظر زعامته في ذلك الوقت استناداً الى محمله تحليلها وتقييمها للموقف . وعلى ضوء تصورهما وطريقتهما الخاصة في تقييم الأمور مما أوصلهما في النهاية الى النقطة المرجوة ، وهي أن الفرصة قد أصبحت أمامها سانحة وبشكل لا يحتمل الانتظار في سبيل تحقيق أحلامها في الزعامة وتغيير الأوضاع في المنطقة بسرعة الاقدام على عمل لم يبق لها سوى البحث عن المبررات اللازمة للاقدام على تنفيذها ، ولم يكن ذلك يصعب على البعثيين على أي الأحوال . وذلك ما سوف نوضحه في بحثنا لأسباب قيام الحرب .

وعلى الجانب الآخر في إيران - كانت هناك حسابات أخرى تجري لتقييم

الموقف في المنطقة وبالنسبة للعراق بصفه خاصه - بحكم العلاقات الخاصه بين شعبي البلدين - ولقد كان لذلك التقييم وبعد خروج مصر من الساحه العربيه بفعل
أشغالها العرب أثره على تصرفات القيادة الايرانيه الجديده في المنطقه وموقفها
من كافة الأطراف المعينه فيها - فبالنسبه للعراق - لم ينسئ الامام الخميني
اضطراره الى مفادرة العراق بحثا عن بلد آخر يتخذ منه مقرا لادارة صراعه مع
نظام الشاه وتوجيه القوى المعارضه في ايران وخارجها ضده - كما أنه لم ينسئ ذلك
للكويت أيضا التي رفضت قبول دخوله أراضيها الى أن اتجه الى فرنسا - ولقد ساءت
الأحوال بين نظامي حكم الجمهوريه الاسلاميه في ايران والبعث في العراق لدرجة
يستحيل عندها التفاهم بين النظامين - كما أن الزعامه الايرانيه قد أجرت هي الأخرى
نفس الحسابات والتقييم الذي قامت به دول الخليج بشأن الأوضاع الجديده ، ولا سيما
قضية خروج مصر وتطلعات الزعامه العراقيه في المنطقه - ولم يختلف موقف ايران
الجديده من السعوديه - الدوله الكبرى في منطقه الخليج عن سائر دول الخليج الأخرى
من حيث اعتبار الأنظمه القائمه في هذه الدول ، بأنظمه غير مشروعه - لأن الحكم فيها
مخالف لما يقضى به نظام الحكم في الاسلام ، وبالذات فيما يتعلق بقضية وراثته
الحكم - بالإضافة الى قائمه الاتهامات التي إقتبسها زعماء ايران من قاموس (الزعماء
الثوريين العرب) من عماله للغرب ، والخيانه للعروبه والاسلام والتخلي عن القضية
الفلسطينيه الخ ، وأن حكام هذه الدول أبعد ما يكونون عن الاسلام وخاصه
السعوديه التي نالت النصيب الأكبر من هذه الاتهامات بحكم ثقلها في المنطقه
وتواجد الأماكن المقدسه فيها واتهامها بعدم صلاحيتها الشرعيه لبسط نفوذها
على تلك الأماكن المقدسه - ولقد تبثت حكومة الثورة في ايران بعض الجماعات
والتنظيمات التي تعمل لمناهضه السلطه في بعض تلك الدول ، وابواثها لبعض
مسئولي هذه الحركات .

الفصل الثاني

العلاقات العراقية الإيرانية الرسمية وإتفاقيات الحدود بينهما

في البدايه نود أن نشير الى أن الصراع بين الدولتين ليس وليد أحداث أو مشاكل حديثه ، إنما شهد التاريخ القديم سواء كان قبل الفتح الاسلامي للمنطقة أو حتى بعده العديد من المشاكل بين الطرفين وكان مرتبطا في الأساس بموضوع التوسع الاقليمي الذي كانت تسعى اليه الدولة الفارسيه لسيطرتيها على المناطق المجاوره للهضبه الإيرانيه . فكانت دولة المناذره في العراق تخضع رسميا للنفوذ الفارسي الى أن دخلت الجيوش الاسلاميه المنطقة لنشر الاسلام وحررت العراق من النفوذ الفارسي . ولكن الصراع إستمر على فترات متقطعه من التاريخ سواء في عصر الخلفاء الراشدين أم في عهد الدولة الأمويه وعهد الدولة العباسيه ، ولا سيما في عهد المنصور والرشيد الى أن سقطت الدولة العربيه في عام ١٢٥٨ م . وأصبح للدولة الفارسيه كما لباقي الدول الأجنبية نفوذها في العراق وحتى خلال فترة السيطره العثمانيه على العراق ، والتي تمكن الغرب أثناءها من الحصول على إمتيازات منحتها السند الذي رتب لها حقوقا مزعومه في الأراضي العراقيه ما زالت وحتى نشوب الحرب الأخيره بين البلدين ، تشكل خلفيه أساسيه لمشاكل النزاع على الحدود ومرتبطة بكافه المعاهدات التي وقعت في هذا الشأن بينهما . وأصبحت مآله عدم امكان تطبيق أحكام هذه المعاهدات المبرمه بينهما وبالشكل الذي يرضي كلاهما دون المساس بحقوق السيادة ، مسألة عقيمه وصعبه . ولا سيما أن في ظروف إعداد هذه المعاهدات وفي صياغاتها من الثغرات ما يكفي لمنح كل من طرفيها امكانيه اثاره المتاعب في وجه الطرف الآخر وكما سنبين عند الكلام عن المعاهدات المتعلقة بالنزاع الحدودي بين الطرفين . ولقد أخذت العلاقات الرسميه بين الدولتين تدخل مرحله العداء العلني الواضح منذ قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ وطيله فترة حكم اللواء عبد الكريم قاسم في العراق ، تلك الثورة التي أسقطت حلف بغداد بعد انسحاب العراق الذي كان طرف أساسي مع ايران في قيام الحلف لضرب القوى الثوريه في التحريره في المنطقة ، والذي وضع ليكون ركيزه - وقاعدة للاستعمار الغربي في المنطقة . وأصبح هناك نظامين مناوئين لبعضهما تتعارض المبادئ والأهداف التي يعملان من أجلها في محيط سياستها الخارجيه ، مع تعارض طبيعه الأنظمه

السياسية القائمة في كل منهما • هذين النظامين هما النظام الامبراطوري الشاهنشاهي في ايران ، والنظام الجمهوري الثوري في العراق • بعد أن كان في البلدين الجارين نظامين حليفيين بالأمن فقط • وبدأ كل من النظامين يعمل على اثارة القلاقل والمتاعب الداخلية والخارجية للآخر • وبشتى الطرق والأساليب ، وسواء باثارة مشاكل النزاعات على الحدود بينهما أو باحتضان ومآزره قوى المعارضه ومساعدة زعماء حركات الأقليات القومية في كل من الدولتين وتشجيعهما على الانفصال • ولم تقتصر هذه التمرعات على طرف دون الآخر منهما • وان سجلات الأمم المتحدة بكل هيئاتها المعنوية تزخر بالشكاوى المرسله من كلا الطرفين في حق الآخر • وبصفه خاصه خلال فترات حكم الانقلابات العسكريه في العراق وكذلك الشاه رضى بهلوى في ايران • حيث أصبح الصراع مباشرا - وجها لوجه بين كلا النظامين الى أن أتى الى السلطه كل من صدام حسين في العراق والامام الخميني في ايران فامتدت الهويه بين النظامين وتوفرت أسباب وظروف متعدده دوليه ، ومحليه ، وداخلية هيأت جميعها لعملية تفجير النزاع الذي كان قد تحول في الواقع الى صراع بين النظامين الى حد نشوب القتال وعلى الشكل الذي عوف لعمله وبشكل يقطع بأن اندلاع الحرب لم تكن وليده حادثه أو حوادث متفرقه ، باعتدى فيها طرف على الحدود الدولية للآخر ، أو تدخل أحدهما في الشؤون الداخليه للآخر وبهذه البساطه التي تم تصوير أسباب نشوب القتال بين البلدين عليها • ولكن في حقيقة الأمر - وكما سنبين أن ما وقع كان نتيجة حتميه لصراع قام بين نظامين متناقضين بدأ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق - وبدايه وجود النظم الجمهوريه الثوريه على الجانب الآخر من حدود الامبراطوريه الشاهنشاهيه • نظامين يرى كلاهما في بقاء الثاني في السلطه على الجانب الآخر من حدوده خطرا يهدد وجود نظامه في الداخل كما هو حال العراق اليوم وخطرا يهدد مصالحه وتطلعاته ونشر مذهبه السياسي في المنطقه ، وهذا هو حال كل من العراق وايران معا • صراع يحاول أن يثبت كل من النظامين من خلاله للآخر ولدول المنطقه وكذلك الدول ذات المصالح في المنطقه ، أنه وحده القادر على التأثير في المصالح الدولية في المنطقه سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وأنظمة من الثقل والقدرة مما ينبغي معه الاقرار بحجمه وبدوره الذي يجلب مراعاته في رسم سياستهم مع باقي الدول المتواجده في المنطقه • ولا سيما بعد سقوط نظام الشاه في ايران وتسلم صدام حسين السلطه في العراق • واذا كانت الخلافات التاريخيه بين الدولتين وحتى قيام ثورة عبد الكريم قاسم في العراق عام ١٩٥٨ هي خلافات تقوم أساسا على قضايا حدوديه ، فانها بلغت بصماتها واضحه على سجل العلاقات بين الطرفين فيما بعد ، وخلال تعاقب الأنظمه المتعدده في العراق ، إضافة الى العنصر الجديد الذي ترتب على قيام تلك النظم الجمهوريه

الثورية وهو عنصر الاختلاف الفكري والسياسي بينهما والذي أخذ يتبلور ليأخذ شكل الخلاف العقائدي بينهما مؤخراً كما أسلفنا . وعليه فانه بعد سنة ١٩٥٨، اتجه كل من العراق وايران الى مسالك مختلفه متباينه حيث كانت ايران دولة ملكيه وعضوا في (حلف الستو) وذات نظام اقتصادي اقطاعي رأسمالي، أما العراق فانه في نفس الوقت الذي قضى فيه على الملكيه، أنشأ جمهورية اشتراكيه انسحبت من حلف بغداد وتحالفت مع القوى الاشتراكيه الوطنيه المناهضه للاستعمار والتي برزت في الشرق الأوسط وأما التيجان القليله الباقيه في عمر إختفاء الملكيه، فانها على حذر مستمر خوفاً من أية رياح تحريره تهب من الجمهوريات المجاوره لها فتطيح بأنظمتها . وعليه فان ايران لا يمكن إلا أن تكون على وعى مستمر بالخطر المحدق بها والذي تهب رياحه من جارتها العراق . ذلك النظام الجمهوري الذي يطرح مشكله بيكولوجيه تملى عليها لزوم التأقلم والتعايش معه تعايشاً يؤثر على علاقتهما . ولذا فان العلاقات المتوتره بين العراق وايران يمكن تفسيرها بهذا الاختلاف العقائدي الأساسى فى النظم السياسيه السدي تدين به كل من الدولتين الجارتين .

هذا " ولما كان من طبيعة الاختلافات الايديولوجيه السياسيه فى السدول المتجاوره، اشارت موضوعات نزاعات الحدود ، . . . فإن الخلاف الأساسى السياسى بين كل من ايران والعراق، قد لعب دوراً هاماً فى البواعث الايرانيه وفى المصلك العراقى تجاه الادعاءات الايرانيه " (١) . ولذلك فان جميع الاتصالات والاتفاقيات التى تمت بين البلدين منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق وحتى اتفقيه الجزائر عام ١٩٧٥ كانت فى رأى مجرد محاولات لكسب الوقت قصد منها الحكام العراقيون المتعاقبون إنقاء المتاعب التى كان الشاه قادراً دائماً على أن يثيرها فى مواجهتهم ولكى يتفرغوا لمراعاتهم الداخليه مع خصومهم من القوى السياسيه الأخرى داخل العراق، والتى كانت الهم الأكبر الذى يشغل القيادات العراقيه خلال فترة إنقلاباتها العديده . وقصد منها الشاه ترقيب مجيئه الوقت والظرف المناسب ليحقق فيه اهدافه التوسعيه وأطماعه فى العراق مستنداً الى الثغرات وضعف المياغاه التى وفرتها له نصوص معاهداته مع حكام العراق السابقين لكى يدفع بمطالبه حينما تحين تلك الظروف المناسبه . وكان يجيد اللعب بهذه الورقه فى ظل ظروف سياسيه غير مستقره دائماً فى العراق، وإلى أن حانت له الفرصه فعلاً حينما رشح صدام حسين الى تلك المطالبه بعد اشتداد وطأة

(١) - دكتور خالد يحيى العربى - مشكله شط العرب (ص ٢٠٢، ٢٠٣) .

القتال مع الأكراد شمال العراق ،وقع على اتفاقية مارس ١٩٢٥ في الجزائر . (٥)

وسنبدأ في الكلام عن المشاكل التاريخية أولاً - وهي مشاكل الحدود بين البلدين
نستعرض من خلالها بإيجاز أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين لتسوية هذه
المشاكل باعتبارها الباب الذي سوف ندخل منه الى مناقشة بعض أسباب قيام الحرب .

وقبل أن نتكلم عن اتفاقيات الحدود بين الدولتين نلقي ضوءاً سريعاً عن
ماهية شط العرب باعتباره كان وما زال أحد العناصر الأساسية لخلافات الحدود
بين الدولتين .

ما هو شط العرب

شط العرب نهر ملاحى واسع يتكون من التقاء نهري دجلة
القادم عبر محافظة ميسان والفرات القادم عبر محافظة ذي قار ليلتقيا النهرين
عند مدينة القرنة العراقية شمال البصرة ليبدأ النهر الملاحى في مجراه المشترك
حتى مصبه في الخليج العربى " ولمسافة (٢٠٤) كيلو متر تقع نمفها في أرض عراقية
على الجانبين أما النصف الآخر فان ساحله الأيسر في منطقة (عربستان) العربية
التي ضمت الى ايران بعد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٩٤٧ " . ثم يستمر النهر
في ساحله الأيمن عراقياً حتى رأس الخليج عند ميناء الفاو العراقي ، والسدى
يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على الخليج العربى مباشرة . ولولا أن ايران قد
استطاعت أن تحصل لنفسها على مواطنى اقدماء على الساحل الأيسر لشط العرب
بموجب الاتفاقيات العديدة التي عالجت مشاكل الحدود بين الدولتين الفارسية
والعثمانية ومن بعدها المملكة العراقية ثم في عهد البعث عام ١٩٧٥ ، لأصبح شط
العرب بحق - نهراً عراقياً داخلها صرفاً .

معاهدة أرضروم

أبرمت معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ بين الدولة الفارسية والدولة
العثمانية التي كانت صاحبه السيادة على العراق في ذلك الوقت ، لمعالجة مشاكل

(٥) - سوف تكون الظروف والمبلاسات المتعلقة بأسرار سعى كل من الطرفين
(ايران والعراق) لتوقيع هذه الاتفاقية والدور الجزائى فيها في عهد الرئيس
الراحل هوارى بومدين ، وتحديد العراق الذى ألح على ابرام هذه الاتفاقية وعلى
هذا النحو الذى جاءت عليه أحكامها ، مهيئاً بالعراق وسعادته ، ستكون محل
دراسة مستقلة ستصدر في الوقت المناسب ان شاء الله .

الحدود بين الدولتين ولكنها لم تكن تقوى نصوصها على معالجة بعض المشاكل بين الامبراطوريتين التي ظلت معلقة وخصوصا ما يتعلق منها بالحدود الفارسية مع العراق . وكان لارتباط مصالح كل من بريطانيا وروسيا في المنطقة وتأثر هذه المصالح بتلك المنازعات ، حافزا على تدخل الدولتين ومساعدتهما في التوصل الى مئنه جديده لتسوية خلافتهما مما أسفر في النهاية وبعد أربع سنوات من مفاوضات صعبة استطاع الوسيطان وضع نصوص معاهدة أرضروم الثانيه التي اعتبرت بموادها التمتع أساسا لوضع الأمور في نصابها بين الدولتين المتنازعتين حيث صدقت بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٨٤٧ ، وبموجب نصوص هذه المعاهدة تم وضع الأسس الكفيله لحل جميع المشاكل الحدوديه ومشاكل القبائل ومشاكل التنظيم الملاحي في شط العرب . كما رسمت الحدود بين الدولتين ويضمنها خط الحدود بين العراق وايران .

وأهم ما جاء في هذه المعاهدة " تنازل الحكومة العثمانية عن مدينة وميناء المحمرة ، وعن جزيرة عبدان ، وعن المرسى والأراضى الواقعة على الضفة الشرقيه (اليسرى) من شط العرب والتي كانت تعتبر ميناء عراقيا "وهي في ذلك وهبت ما لا تملك لمن لا تستحق " (١) . ولكن الأمر لم يخلو من تعقيدات ومشاكل شكلية خلقتها ظروف توقيع المعاهدة والملازمات المحيطة بها وأسلوب صياغتها مما أعطى لكلا الطرفين مجالا للاجتهاد في التفسير بالشكل الذي يحقق طموحاته ومآله ، وخاصة الحكومة الفارسية . حيث كان وزير خارجية الدولة العثمانية قد بعث برسالة الى سفيرى انجلترا وروسيا في استامبول باعتبارها الدولتين الوسيطتين في اعداد هذه المعاهدة ، وذلك قبل التوقيع على المعاهدة ، يفسر عن بعض مواد مسودة المعاهدة " وأرسل السفيران مذكرة ايضاحيه حول تلك التساؤلات بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٨٤٧ . ووافق المبعوث الفارسي على التوقيع على المعاهدة ومذكرتها الايضاحيه " (٢) وكتب تصريحاً بذلك الى سفيرى الدولتين الوسيطتين في ١٨٤٨/١/٢١ وفي ١٩١١/١/٢١ أبرم اتفاق جديد بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية وضعتا الدولتان الوسيطتان انجلترا وروسيا يتضمن تحدد القواعد والاجراءات التي يجرى بموجبها تحديد الحدود اطلق عليه (برتوكول طهران) . ولكن عادت ايران تحاول اثاره العقبات بشأن تطبيق أحكام معاهدة أرضروم الثانيه بحجة أن ممثلها الذي وقع على المعاهدة والمذكرة الايضاحيه الخاصه بها لم يكن يملك الصلاحيات التامة للتوقيع على تلك

المذكرة التي رأت أنها تحمل شروطا اضافيه لم تدخل ضمن النص الرسمي للمعاهده ، الى أن أعلن المندوب الفارسي في اللجنة المشتركة المشكله عقب توقيع بروتوكول طهران المذكور ، لتتولى تحديد الحدود المشتركة بين البلدين ، أعلن عن اعترافه في اجتماع اللجنة المشتركة في ١٥ أغسطس ١٩١٢ موافقه حكومته على المذكرة الايضاحيه التي طالما أعلنت الحكومة الفارسيه أنها ليست جزءا متمما للمعاهده لتجاوز ممثلها صلاحيته بالتوقيع عليها . وفي عام ١٩١٣ قام ممثلي الدول الأربعة المعنيه هنا ، بالتوقيع على بروتوكول ثانى اطلق عليه (بروتوكول القسطنطينيه) حيث يتم بموجبه تثبيت الحدود نهائيا بين الدولتين العثمانيه والفارسيه . وقد أصبح خط الحدود يمر على الضفة اليسرى (الشرقيه) من شط العرب وان كان هناك مناطق قد منحت بموجب هذه التسويه الى الدولة الفارسيه كانت في حقيقتها جزءا لا يتجزأ من العراق .

معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ :

خلال زيارة الملك فيصل ، ملك العراق عام ١٩٣٢ لايران " انتهزت الحكومة الفارسيه تلك الفرصة فأثارت موضوع (خط الشالوج) في شط العرب ورغبتها في جعله خط الحدود بين البلدين ، الا أن هذه الرغبة الايرانيه جوبهت بالرفض من قبل ملك العراق " (١) في ذلك الحين . وهو نفس الأمر حينما أعلن مجلس الوزراء العراقي عن رفضه قبول طلب الشاه الذي أبلغه (لثوري السعيد) خلال لقائه به بتنازل العراق عن ثلاثة كيلو مترات فقط من شط العرب أمام (عبدان) لتتاح للسفن الايرانيه حريه الحركة والارساء ، وأعلن مجلس الوزراء العراقي بعد أن درس تقرير رئيس الوزراء بهذا المصد : " أن الدستور العراقي لا يجيز التنازل عن أى جزء من الاقليم العراقي ، ولذلك فإن من المستحيل الاذعان لرغبة الشاه ، الا أنه يرى بأن من الممكن (تأجير) المنطقة المذكورة الى الحكومة الايرانيه مقابل اعتراف الاخيرة بالحقوق العراقيه في القضايا المتنازع حولها " (٥) . وبعد سنوات من النزاع والخلاف الذي لم يقف عند حد بين الدولتين بشأن شرعيه المعاهدات والاتفاقيات السابقه وحججه ما ورد بها من أحكام ، انتهى الامر الى قيام العراق بتقديم شكوى الى عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ عن الانتهاكات الايرانيه لحدوده . وعندما وصلت مناقشات

(١) - المرجع السابق (ص ٤٣ ، ٤٤) .

(٥) - يلاحظ الموقف الذي اتخذه مجلس الوزراء العراقي في العهد الملكي بالمقارنه مع ذات الموقف في العهد الثوري البعثي حينما خالفت القيادة العراقيه الدستور بالتنازل لايران عن حقوق السيادة في شط العرب عام ١٩٧٥ .

مجلس العصبة الى طريق مسدود وافق الممثل العراقي على الاقتراح البريطاني بمسوح النزاع على محكمة العدل الدولية ولكن الممثل الايراني رفض هذا الامر ، ثم استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والايرانية بشكل مباشر بعد انضمام العراق لحلف دفاع الشرق الأوسط الذي وقع عليه في ٨ يوليو ١٩٣٧ بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان لمواجهة الظروف التي استجذت على المنطقة وخاصة الغزو الايطالي لأفريقيا . وفي ٢٧ ابريل ، ٤ مايو ١٩٣٦ طلبت الدولتان سحب الشكوى من جدول أعمال العصبة .

وفي ٤ يوليو ١٩٣٧ تم التوقيع على (معاهدة الحدود) الجديدة التي جاءت نتيجة المفاوضات المباشرة بين البلدين مع البرتوكول الملحق بها وتقضى هذه المعاهدة " بتخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبادان) يبلغ طوله سبعة كيلو مترات متبعا خط الثالوج في شط العرب ، مقابل اعتراف ايران ببروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ " . واعتبرت هذه الاتفاقية أساسا لتسوية المشاكل الحدودية المستديمة بين البلدين . وترتب على هذه الاتفاقية أن أصبح مبدأ خط (الثالوج) هو أساس تثبيت الحدود في النهر بين الدولتين أمام عبادان ، ويلاحظ أن خط الحدود بين الدولتين في منطقة شط العرب أصبح على هذا النحو يسير وفق ثلاثة أسس متباينة . فبينما تكون المياه الاقليمية العراقية في شط العرب تمتد بصورة عامه حتى المياه المنخفضة للساحل الايراني ، فإن المنطقة التي تقع أمام ميناء عبادان يسير خط الحدود منها وفق مبدأ الخط الملاحي العميق لمجرى النهر (الثالوج) ، ولمسافة ٧ كيلو مترات على امتداد الساحل بموجب معاهدة ١٩٣٧ ، أما مدينة المحمرة فإن أساس تثبيت الحدود أمامها هو منتصف الخط المائي وجنوب المحمرة لتعود بعدها الحدود العراقية حتى الساحل الأيسر للنهر . وذلك بموجب بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ . والغريب حقيقة أن معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ تعطى سبعة كيلو مترات أمام ميناء عبادان هبه لايران بينما كان الشاه يأمل في ثلاثة كيلو مترات فقط خلال رغبته التي أبداهما لشور السعيد كما ذكرنا من قبل . وبهذه المناسبة فاننا لا نستطيع أن نفصل ذلك الهجوم العنيف الذي تعرضت له الحكومة العراقية عند مناقشة مجلس النواب لهذه الاتفاقية . وذلك من قبل أعضاء المجلس ، في ذلك الوقت الذي كان العراق يمتلك فيه بالفعل برلمان . وكانت تقوم فيه ممارسات ديمقراطية تختلف تماما عن ديمقراطيته البعث المزعومة اليوم .

" كما حدثت مظاهرات صاحبه في بغداد وفي البصرة وتعطلت جميع مظاهرات

الحياه العامه في بغداد احتجاجا على مناقشه مجلس النواب لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ . ولكن تلك التنازلات العديده من جانب الدولة العثمانيه ومن بعدها المملكة العراقيه الى ايران قد فتحت شهيه النظام الشاهنشاهي طمعا في المزيد من التوسع ، على حساب العراق وسيادته ، مستغلا في ذلك تلك الظروف المختلفه التي كان يمر بها العراق في كل مره . وعادت ايران تطالب بتطبيق (نظريه الثلاثـسـوج) على طول شط العرب وحتى مصبه في الخليج العربي .

ولقد تمت لقاءات عديده بين ممثلي الدولتين العراق وايران للاعداد لعقد اتفاقية تعالج موضوع الملاحه في شط العرب كما تقضى بذلك أحكام المادتين الرابعه والخامسه من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والماده الثانيه من البرتوكول الملحق بها ولكن المفاوضات لم يتوصلوا الى نتائج تذكر في هذا الشأن . ثم بدأت المشاكل تبرز على سطح العلاقات بين البلدين مره أخرى حينما عرض العراق تصوره للأسس التي يرى أن تستند اليها أعمال اللجنة المشتركه المزمع تشكيلها تنفيذا لأحكام المادتين المذكورتين من المعاهده وتتلخص في أن يحتفظ كل جانب بسيادته على الأجزاء التي يمر بها شط العرب في إقليمه وأن تكون مهمه (اللجنة المشتركه) مهمه (استشاريه) فقط وليس اداريه . الا أن الحكومه الايرانيه عارضت وجهه النظر العراقيه هذه فيما يتعلق بطبيعـه عمل اللجنة المشتركه وطالبت بأن تكون مهمتها اداريه وليست استشاريه فقط . وبذلك توقفت المخابرات بين الطرفين ، في حين زادت ومنذ ذلك الحين حوادث الاعتداء المتكرر على جانبي الحدود بين الدولتين وزادت حدة التوتر في العلاقات الثنائيه بين الدولتين ، الى أن انضمت ايران الى حلف بغداد الذي انشيء عام ١٩٥٥ حيث تلاقت المصالح والأهداف لكلا الطرفين في المنطقه ، ثم زياره الملك فيصل الثاني ملك العراق لايران والتوصل الى اتفاق مشترك على تشكيل لجنتين تتولى أحدهما تثبيت الحدود البريه بين الدولتين ، وتتولى الثانيه تطبيق ما جاء في المادتين الرابعه والخامسه من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ بشأن شط العرب ذلك الموضوع الذي طالما تعثرت سبل تحقيق ما جاء بشأنه في المعاهده . ولكن ايران عاودت اثارها لمسأله عقد اتفاقية تتضمن مبدأ المشاركه الثنائيه في اداره شط العرب مما واجه معارضه العراق لمبدأ المشاركه الايرانيه في هذا الأمر بالذات . واستمر . واستمر الوضع على حاله الى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق ، ولقيام نظام جمهوري وانسحابه من حلف بغداد مما ترتب عليه خلق أوضاع جديده في المنطقه وأصبح هنالك على كلا جانبي الحدود العراقيه والايرانيه يقسم نظامين سياسيين متناقضين ، الاميرالطوري في ايران ، والثوري في العراق . نظام الشاه الذي كان يعتبر نفسه وريث الامبراطوريات الاستعماريه في المنطقه وحامي حمسى

مصالحتها فيها • معززا بقوه عسكريه ومسانده من جانب دول الغرب فى المنطقة •

واذا وضعنا فى الاعتبار المتاعب التى كان يواجهها نظام الشاه فى ايران - من قبل قوى المعارضة الداخليه والأقليات القوميه هناك ، فان الشاه لم يكن يقبل بطبيعه الحال بوجود نظام ثورى على الجانب الآخر من حدوده فى العراق - ولا سيما تميز كل من الشعبين العراقى والايرانى بالكثير من تركيباته العرقيه والمذهبيه بخاصيه وجود علاقات خاصه تربط الشعبين مع اشتراكهما فى خصائص متعدده على رأسها الدين ، والمصاهره مما يوفر ظروفًا خاصه تساعد على التأثير المتبادل بين الشعبين من جراء أى تغيير يحدث على الساحة الداخليه لأى من البلدين ، وخطر انتقال التيار الثورى من العراق بشكل يوصل الأمور الى ما وصلت اليه من انهيار عرش الملك فيصل فى العراق وخصوصا بعد انهيار حلف بغداد وانسحاب العراق منه • ومن هنا بدأت وجهه النزاع العراقى الايرانى لأول مرة فى تاريخ العلاقات بينهما تأخذ بعداً جديداً وهاماً ويتحول من نزاع حدود - الى صراع مصالح تفرض النزعه العقائديه التى يستند اليها كل من النظامين السياسيين القاشمين فى كلا الدولتين نفسها على طبيعته • وهو ذات الصراع القائم بين نظامى الحكم فى الدولتين اليوم والذى تصاعد ليصل ذروته باندلاع الحرب بينهما • وكان فى العراق نظام يدعو الى التحرر من الاستعمار الغربى ومحاربه وضرب مصالحه فى المنطقة ، ومعاداة نظم الحكم الوراثيه فيها ، وبمكس نظام الحكم الإمبراطورى الوراثى فى ايران المتحالف مع الغرب ، والذى يعمل على ضرب كافه الحركات التحرريه فى المنطقة • ولذلك فكان على الشاه وبمساعدة أمدقائه وحلفائه أن يعمل على زعزعة الوضع الجديد فى العراق بانتهاج كافة الطرق - وعلى مختلف الأصعدة السياسيه - والاعلاميه والأمنيه فى داخل العراق ، مع استثارته للنزعات الطائفيه وتحريك الأقليات القوميه فيه • ذلك كله الى جانب استخدام الورقه التاريخيه (مشاكل الحدود) التى ما زالت تلعب دورها - وستبقى هكذا فيما بعد كما سنرى ، ولكن كغطاء يخلق طبيعه المشاكل أو الصراع الذى غلب فيه الطابع العقائدى على الطابع السياسى الخاص بمشاكل الحدود • وعليه فقد " قامت الحكومه الايرانيه بإرسال مذكرة أخرى بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ تنهيم فيها الحكومه العراقيه باحتكار ادارة الملاحه فى شط العرب دون وجه حق مما يخالف نصوص معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها • كما جددت مطالبتها بضرورة مبادره الحكومه العراقيه بتسميه ممثليها فى اللجنتين المشتركتين مُحَدَّده وقتاً لذلك ينتهى فى ١١/٦/١٩٥٨ ومحذره فى نفس الوقت من عدم مبادره الحكومه العراقيه السى تلك الطلبات حيث ستكون الحكومه الايرانيه مضطره الى اتخاذ اجراءاتها التى تحفظ

لها مصالحها في شط العرب ، وهكذا نجد أن العلاقة بين البلدين قد بدأت تزداد سوءاً " (١) ، وبعد شهر قليله من قيام الثورة في العراق . وعادت إيران مرة أخرى للكلام عن تطبيق مبدأ خط الثالوج في تحديد الحدود في شط العرب والذي سترتب على تطبيقه انتقاص المزيد من حقوق السيادة العراقية على مياهها حيث سوف يسير خط الحدود وفقاً لذلك ، عبر الطريق الملاحي العميق للنهر مما سوف يستدعي تحريك خط الحدود الى الجهة الغربية من عرض النهر واقتطاع أجزاء من المياه الإقليمية للعراق ، واعطاء إيران حق المشاركة في السيادة على هذا النهر الذي كان ومنذ خلقه الله في المنطقة نهراً عراقياً داخلها يمر عبر الأراضي العراقية التي إقتطع الكثير منها لصالح إيران ، فبدأت تتطلع لمد سيادتها على النهر نفسه . وقد كانت الأراضي المحيطة بخفثيه تحت السيادة العثمانية قبل استقلال العراق ، والذي انتقلت اليه حقوق مد السيادة على تلك الأراضي بعد استقلاله عن بريطانيا بالتبعييه . وبالرغم من وجود معاهدة لحل المنازعات بين البلدين بالطرق السلميه عام ١٩٣٧ ، فان إيران لجأت الى اسلوب الاعتداءات المتكرره والتحرش الدائم على الحدود العراقية ، وظل الحال على ما هو عليه من توتر في العلاقات بين الدولتين - مع صعوبة التوصل لتسوية الموضوع الرئيسي بينهما والخاص بقضية الاداره المشتركة لشط العرب وتقسيم العائدات بينهما . مع المشاركة في ادارة الملاحة في شط العرب ، باعتبار أن حقوق السيادة شبه متعادل على الشط بالنسبه للطرفين على طول النهر .

ونود أن نضيف الى ذلك أيضاً ، أن كافة الاتفاقات والبروتوكولات الخاصه بموضوع شط العرب لم يرد فيها ما يشير الى المساواه القانونيه في السيادة بين كل من طرفيها على شط العرب . كما أن حق السيادة يختلف عن حق الانتفاع الذي ينبغي أن يوصف به طبيعة العلاقة التي تربط إيران بالمناطق التي منحت لها بموجب تلك المعاهدات المذكورة ويحضرنا في ذلك ما جاء على لسان عبد الكريم قاسم في ٢ ديسمبر عام ١٩٥٩ خلال مؤتمر صحفي عقده لشرح العلاقات العراقية الإيرانية حيث قال : " لقد فرضت معاهدة سنة ١٩٣٧ على العراق فرضاً . وقد أعطت الحكومة العراقية حوالى سبعة كيلو مترات من شط العرب (هديسه) من العراق وليس (حقاً) لإيران . لقد أعطيت تلك الكيلو مترات أمام شط العرب كهدية من أجل أن تستعمل لأغراض شركات النفط واعفاؤها من دفع الرسوم الى العراق . لقد أعطى العراق تلك (الهديه) في ظروف حرجه وكان مجبراً على ذلك بعناصر خارجية ضاغطة ،

وبالرغم من أن إيران ليس لها مثل هذا الحق إلا أن العراق قد قام بهذا العمل من أجل حل مشكلته الحدود . ان مشكلة الحدود كغيرها من المشاكل لا تزال قائمة ما ظلت الأسور على حالها كما هي عليه الآن . فان العراق لن يظل مرتبطاً بالتزامات هذه الهدية وسيترجعها ويضمها الى الوطن الأم " (١) - والحقيقة أن مسألة اتباع خط الحدود في شط العرب مرة للمياه المنخفضة ومرة للعميقة (التالوج) ، ووسط المياه ، قد سبب كثيراً من التعقيدات في وضع صيغه يوافق عليها الطرفين محل النزاعات الدائمة بينهما بشأن ادارة الملاحة على الشط النهري .

واذا كانت معاهدة ١٩٣٧ وملحقاتها قد أعطت إيران أي حق يقرر لها المساواة القانونية في ممارسته سيادتها على شط العرب - مع العراق ما لجأت للمطالبه بتطبيق خط التالوك ، وما أعلنت عن الغاء الاتفاقية فيما بعد . وكانت قد تمكنت به فالمادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٧ تنص على : " لما كان للغريقين الساميين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقيه بشأن صيانه وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلاله السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، كما هو معترف بالمادة الرابعة من هذه المعاهدة " (٢) . وواضح من قراءة النص أنه يتكلم عن أعمال تنظيمية لتنظيم شئون الملاحة لأن تطهير النهر وأعمال الدلاله على سبيل المثال لا تستطيع دولة واحدة - في ظروف مثل ظروف شط العرب - أن تتولاها بمفردها دون تنسيق مع الطرف الآخر المستفيد من الملاحة في هذا النهر بحكم موقعه الجغرافي منه . وذلك يحتاج الى وضع اتفاق خاص لينظم تلك الأمور ويحدد التزامات كل من الطرفين بشأنها وحقوقه أيضا وحتى اذا افترضنا جدلا أن تنفيذ ما جاء في المادة الخامسة المشار اليها من أمور تنظيمية يقتضى قيام عمل مشترك من قبل الدولتين بحكم وجود مصالح لكل منهما أهمها بقاء النهر في حاله صالحه - دائمه للملاحة ، فان ذلك لا يقتضى بالضرورة أن يتم التنسيق والعمل المطلوب من خلال لجنة مشتركة تقوم بنفسها بمباشرة هذه الأعمال الادارية . وانما يكفى وجود لجنة مشتركة تضع الأسس والضوابط التي سيكون عليها العمل بشأن تنظيم أمور الملاحة في النهر وصيانتة والتصرف في عائداته ، ثم تتحول هذه اللجنة بعد أن تضع هذه الأسس المذكورة - الى لجنة استشارية تراقب تطبيق الأسس التي وضعتها وتساعد الطرفين بالرأى والمشورة في معالجه ما ينشأ من مشاكل (*)

(١) - المرجع السابق (ص ٩٣ ، ٩٤) .

(٢) - راجع في ذلك المرجع السابق (ص ١٥٩) .

(*) - وهذا ما نقترح الأخذ به عند النظر في هذه القضية بين الدولتين .

في هذا الشأن . وعليه فإن تَطَلُّبَ طبيعة الأمور في شط العرب وجود الادارة المشتركة شئياً ، ومآله فرض وجود هذه الادارة المشتركة - والتي يتم التذرع بها - واعتبار ما عداها اخلافاً بأحكام الاتفاقية يمرر التحلل منها والاعلان عن الغاشيا - شئ آخر تعاملاً . لأن هناك فرق بين الالتزام المنصوص عليه صراحة وبشكل قاطع بموجب النص والذي يترتب على رفض أحد الأطراف الموقعه على تنفيذه - الاخلال بالاتفاق ذاته وتترتب حق الإنهاء ، و فرق آخر بين ما يعد من المتطلبات الواقعية لتنفيذ أحكام الاتفاق وهي مسائل اجرائية ، حيث لا يجوز في هذه الحالة لأحد الأطراف الاحتجاج بعدم قيام الطرف الآخر باتخاذ ما يلزم لتحقيقها ، للمطالبة بالغاء الاتفاق من جانب واحد . لأنه وفي الحالة الأخيرة يجب اللجوء الى الطرق التوفيقية لبحث الإسلوب الأمثل والصياغة المناسبة لمكانية تنفيذ الاتفاق الأملى .

ولذلك نجد أن ايران بعد أن فقدت الوسيلة لدفع العراق الى الرضوخ لمطالبها الغير مشروعة في شط العرب قامت بالغاء المعاهدة من جانب واحد . ونظرا لعدم توافر السند القانوني بموجب نصوص المعاهدة نفسها الذي يمكن أن تحتج ايران به لتأييد وجهه نظرها في تلك المطالب - فكان الغاشيا المعاهدة من جانب واحد يستند الى أساس آخر وهو (نظريه تغيير الظروف) ولولا أن أحكام المعاهدة لا تقوى حجه لمالح وجهه النظر الايرانية سواء في المطالبة بالمشاركة في السيادة ، على شط العرب أو اعطائها سندا تتخذ منه ذريعة ضد العراق لإلغائها ما كان بوسعها البحث عن سند عقيم في امكانيه تطبيقه مثل " نظريه تغيير الظروف " والتي لاقت الكثير من الأسباب لتنفيذها ود حصر أي ادعاء يقوم عليها في هذه القضية، إضافة الى ذلك فقد قامت ايران بممارسه أساليب عديدة بهدف إثارة المتاعب للحكومة العراقية آمله أن تمثل تلك المتاعب ضغوطا تجبر العراق على القبول بالمطالسب الايرانية . فحاولت التدخل في شئون الادارة والملاحه على شط العرب بمسور مختلفه ومعززه بالقوة العسكرية لكي يتحول ذلك الى واقع حال فيما بعد ، اذا سكنت عنه السلطات العراقية المختصة . وكذلك محاولاتها المتكرره بالتعدى على الحدود العراقية ، والقيام بأجراوات تحويل مجارى بعض الأنهار التي تنبع من الأراضي الايرانية وعددها حوالي (٢٥ نهرا) بما يتضمنه ذلك من إضراراً بالحياة في المناطق الزراعيه التي تعيش على هذه الأنهار في الأراضي العراقية المتأخمه للحدود الايرانية ، كما أن ذلك كان له أثرا ملحوظا في زيادة نسبه الملوحه لمياه شط العرب الذي حرم من مياه هذه الأنهار التي كانت تصب فيه في النهايه .

العلاقات العراقية الإيرانية بعد تسلّم حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨

لم يتغير هذا الوضع الذي كان يسوده التوتر في العلاقات بين الدولتين بعد تسلّم البعثيين السلطة في بغداد . فالنظام الجديد بدوره لم يختلف كثيراً عن سابقه في نزعاته وإن كان أكثر تطرفاً منه ، ولقد كان أخطر ما يقلق الحكومة البعثية في بغداد بعد تسلّمها السلطة في عام ١٩٦٨ زيادة قوة ونفوذ وسلطات الشاه في المنطقة والتأييد القوي الذي يتمتع به من قبل المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا) بحقه خاصة . ولم يكن النظام الجديد في العراق فسي حينها بقادر على الوقوف أمام طموحات الشاه وبشكل يكبح جماحه وذلك بحكم قدراته العسكرية المتواضعة ، وانشغال البعثيين في عملية توطيد السلطة والسيطرة الكاملة على مقاليد الحكم في العراق - وملاحقه مناوئهم من القوى الأخرى - إضافة إلى أن نظام البعث الجديد في العراق لم يكن قد تمكن من توطيد علاقاته الخارجية مع الدول العربية عموماً والخليجية منها بصفة خاصة . حيث كان العراق ولفترة طويلة عقب سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم وإلى أن تسلّم البعثيون السلطة عام ١٩٦٨ - يتعرض إلى موجات متعاقبة من الانقلابات وعدم استقرار السلطة وكان للبعثيين بصماتهم على تلك التطورات إضافة إلى رميدهم من السعنة السيئة التي كان وما زال يتسم بها حزب البعث العربي الاشتراكي في العالم العربي لإرتباط اسمه بالكثير من الانقلابات والصراعات الداخلية في كل من سوريا والعراق ودوره المشبوه في قيام ثم إسقاط الوحدة بين مصر وسوريا ومشاريع الوحدة بين مصر وسوريا والعراق بعدها وعلى النحو الذي سقناه فيما سبق .

وقد كان الشاه بدوره يعي هذه الحقائق المتعلقة بالأوضاع الجديدة في العراق فبدأ يستفز السلطة الجديدة بإثارة المشاكل الداخلية لديها وتصعيد التجاوزات على الحدود العراقية البرية ، فدفع مخافرة الحدودية إلى داخل الأراضي العراقية وشق بعض الطرق البرية لربطها بالعمق الإيراني ، معززا ذلك بحشود عسكريه لغرض تجاوزاته بالقوة . ثم بدأ يطالب بتعديل الحدود في شط العرب خلافاً للوضع القانوني للحدود السائدة عندئذ . وفي نفس الوقت كانت القيادة الجديدة في العراق تعي نفس الحقيقة بالنسبة لوضعها في الداخل - وعلاقاتها مع الدول العربية الأخرى - وقدرات الشاه التي ليس بمقدورهم التصدي لها في تلك الظروف . ولذلك حاولوا تجنب تفجير الموقف مع الشاه وبادروا بإرسال وفد برئاسة الفريق حسرتان عبد الغفار في ديسمبر ١٩٦٨ لبحث العلاقات بين الدولتين في محاولة لتحسينها وتخفيف حدة التوتر بين الدولتين . وردت إيران بزيارة قام بها وفد مماثل إلى بغداد

في فبراير ١٩٦٩ وقد قدم كل من الوفدين العراقي والايرواني مسودة اتفاقية بشأن موضوع تنظيم الملاحة في شط العرب وصيانتها . ولكن الوفدين لم يتمكنوا من التوصل الى نتيجة بشأن موضوع شط العرب حيث لم تقبل الحكومة العراقية بما جاء بالمسودة المقدمة من الجانب الايرواني بشأن الادارة المشتركة للملاحة في شط العرب كما لم تقبل الحكومة الايروانية بوجه النظر العراقي والتي تركزت على أن يكون (موضوع الاتفاقية هو تنظيم الملاحة في شط العرب) وعليه أصدرت الحكومة الايروانية أوامرها باستدعاء الوفد الايرواني وقطع المفاوضات . وأرسل الوفد الايرواني خطابا الى رئيس الوفد العراقي المفاوضات فيه (٠٠٠٠ أن عدم تنفيذ العراق لأهم مادة تتعلق بالحدود المائية من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ يعتبر إلغاء للمعاهدة منذ عشرات السنين من قبل الحكومة العراقية نفسها ، هذا بالإضافة الى أن المعاهدة ذاتها تعتبر مخالفه لقواعد التطبيق العامة . لمبادئ القانون الدولي . وعلى هذا فإن المعاهدة تعتبر من قبل وجهه النظر الايروانية الامبراطورية غير ذات قيمة (وملفاه) (١) . وفي ١٥/٤/١٩٦٩ " قام وكيل وزارة الخارجية باستدعاء السفير الايرواني بنفسداد وطلب اليه ابلاغ حكومته بأن على السفن الايروانية التي تمر في شط العرب تخفيض أعلامها عند المرور بتلك المياه كما طلب اليه ضرورة سحب الحكومة الايروانية لربابنتها الذين يعملون على تلك السفن . وانه في حالة عدم قيام السلطات الايروانية بتنفيذ ذلك فإن السلطات العراقية ستتولى بنفسها طرد أولئك الربابنة وتخفيض العلم الايرواني ، كما أنها لن تسمح في المستقبل بدخول أية سفينة تنج نحو الموانئ الايروانية مياه شط العرب " (٢) ، وقام الممثل الايرواني في الأمم المتحدة بتقديم مذكره علق من خلالها على ما جاء في المذكرة العراقية المشار اليها وذلك في ٩/٥/١٩٦٩ جاء فيها (أن ايران لن يرهبها مثل هذا التهديد باستعمال القوة وانها لن تسمح لأي أحد بتخفيض علمها في ساريت . رغم أنها لن تدخر أي جهد من أجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها الوطنية طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة) (٣)

وفي ١٩ ابريل عام ١٩٦٩ أعلن وكيل وزارة الخارجية الايروانية أمام مجلس الأمم الايرواني أن الحكومة العراقية لم تظهر أية نية مادية لتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهدة ١٩٣٧ ومنذ عقد هذه المعاهدة وذلك فيما يتعلق بالمادتين

(١) - المرجع السابق . (ص ١٦٣) .

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ١١٣ ، ١١٤) .

الرابعة والخامسة وبالفقره الثانيه من البرتوكول الملحق بها الخاص بالادارة المشتركة لشط العرب وتقسيم العاشدات ٠٠٠ ان الحكومه الايرانيه تعتبر المعاهده المذكوره ملفاه ولا تربط الحكومه الايرانيه بأى التزام ، وان الحكومه الايرانيه لن تعترف بأى خط حدودى على طول مجرى شط العرب ما عدا الخط الذى يقام على أساس من مبادئ القانون الدولى ٠٠ وهو خط الوسط " (١) .

ثم أصدرت وزارة الخارجيه الايرانيه بيان بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ جاء فيه : " ولأن ظروفنا جديده واحداثا قد تغيرت منذ ذلك الحين فان تلك الظروف والأحوال لم تعد الآن مقبوله للأخذ بها فى نطاق تلك (الهبه الاستعماريه - أى المعاهده الأخيره) وتطبيقا للمبدأ القانونى المعترف به (تغيير الأحوال بتغير الأزمان) أو نظريه (الظروف الطارئه) فان معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ التى فرضت على ايران فرضاً لم تعد مقبوله ومعترف بها خاصة فيما يتعلق بـ (أرغندرود) الذى تتكون معظم مياهه من مصادر ايرانيه ٠٠٠٠ كما أنها مستعده لإظهارا لحسن نيتها مع العراق لانها حالة الطوارئ على طول خط الحدود التى اضطرت لاعلانها رداً على الاستفزازات العراقيه - اذا ما قامت الحكومه العراقيه باظهار حسن نيتها بالمثل (٢) كما أعلنت وزارة الخارجيه الايرانيه رسمياً إلغاء المعاهده بموجب اعلانها الصادر فى ١٩٦٩/٤/٢٧ والذى جاء فيه : " ان الحكومه الامبراطوريه الايرانيه - استناداً الى مبادئ القانون الدولى تعتبر معاهده عام ١٩٣٧ ملفاه وغير ذات أثر قانونى وذلك تطبيقاً لنظريه الظروف التى تعترف بأن ظروف عقد المعاهده اذا ما تغيرت تغيراً جوهرياً عما كانت عليه عند عقد المعاهده ، أصبح من حق أى طرف من أطرافها اعلان إلغائها ٠٠ ولذلك فان معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ غير المتكافئه والسئى أجبرت ايران على قبولها فى حينه - لم تعد ذات موضوع أو أثر ملزم " (٣) ، وهكذا قامت الحكومه الايرانيه بإلغاء معاهده ١٩٣٧ بشكل انفرادى وتأسيها على حجج تستحق فى الواقع الكثير من المناقشه فى مدى شرعيتها ، وحجبتها ، إلا أننا أصبحنا نعيش فى عصر لا يجد القانون الدولى أو المعاهدات المبرمه بين الأطراف الدوليه سبيلاً لإحترامها يقوم على مبدأ احترام الأطراف المعنيه بالتزاماتها على توقيع هذه المعاهدات ، وأصبح مبدأ القوة وقدرة الدوله على فرض احترام الأطراف الأخرى لمشيئتها فرضاً - هو الغالب ، وكذلك أصبح من اليسير على الدوله أن تتحلل من التزاماتها تجاه الآخرين اذا كان لديها القوه والقدرة على منع الأطراف

(١) - انظره السابق ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢) ، (٣) - انظره السابق ص ١١٤ ، ١٧٥ .

الأخرى المعنية من اتخاذ أى اجراء مضاد - وكذلك الدفاع عن موقفها الجديد بعسد تحليلها من التزاماتها الدولية ، وهذا ما يتوافر فعلا فى المثال القائم أمامنا حينما قام الشاه بالاعلان عن الفناء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ مع العراق استنادا الى قدرته العسكرية والتأييد والمسانده التى كان يلقاها من جانب القوى عظمى .

وفى ١٩٦٩/٤/٣٠ أرسل رئيس الوفد الايرانى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) مذكرة تفصيلية الى رئيس الوفد العراقى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) جاء فيها : " أن الحكومة العراقية قد ماطلت باستمرار فى تنفيذ ما جاء فى المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ، وما جاء فى الفقرة الثانية من البروتوكول الملحق بها حول الادارة المشتركة لشط العرب حيث ورد فى المعاهدة ما ينص على عقد اتفاق خاص فى هذا الصدد من خلال سنة واحدة من تنفيذ المعاهدة . وأن الحكومة العراقية قد سنت قوانين وأنظمة للملاحه فى شط العرب بصورة انفراديه ودون الرجوع الى الحكومة الايرانيه ، ولذلك فان ما قامت به الحكومة الايرانيه من اعتبار المعاهده ملغاه وغير ذات أثر ، انما يعتبر حصيله طبيعيه لما قامت به الحكومة العراقية من تجاهل لأحكامها وعدم تنفيذ لبنودها " . كما جاء فى هذه المذكرة الايرانيه : " أن شط العرب ، من وجهه النظر الجغرافيه والقانونيه لا يمكن أن يقع تحت السيادة العراقية بصورة مطلقه ما دامت أكثر من نصف مياهه تجرى من أنهار ايرانيه ، كما أن طريق الملاحه الرئيسى فيه يتجه الى الموانئ الايرانيه . وعلى ذلك فان الحكومة الايرانيه تجد نفسها ذات حقوق فى شط العرب بدرجة لا تقل عن حقوق الحكومة العراقية . وأن شط العرب لا يمكن أن يقع تحت السيادة العراقية بصورة كليه وفقا للمفهوم العام لمعاهدة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها . وأنه لا يجوز أن تستأثر دولة واحدة بمنافع الأنهار الملاحيه التى يجب أن تقتسم بين الدول عملا بمبادئ القانون الدولى العام " . وأضاف وكيل الوزارة الايرانى فى مذكرته " أن الظروف التى صيغت بموجبها الفقرة الرابعة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة قد تغيرت وأن تلك التغيرات تحتم وضع نظام خاص جديد للإفاده من النهر بما يؤمن حقوق الطرفين " (١) . ولقد قامت وزارة الخارجيه العراقية بالرد على جميع هذه الحجج الايرانيه بما عرف بالكتاب الأبيض العراقى فندت فيه الادعاءات الايرانيه . ولا شك أن (الهدف الايرانى الحقيقى هو المشاركه فى السيادة على شط العرب على ادارة الملاحه فيه بغض النظر عن نصوص معاهدة الحدود حيث أن ما ترغب فيه ايران يتجلى فى العمل على تغيير تخطيط الحدود بين البلدين فى شط العرب بطريقة تجعلها

تسير وخط الثالوج بدلا من الضفة اليسرى للنهر المتبعه حاليا " (١) .

وفي ١٢/٢/١٩٧٤ قدم العراق مذكرة بالاعتداءات الايرانية - ومحاولات التدخل في شئوننا الداخلية من جانب ايران - الى الأمم المتحدة وقام السكرتير العام بإرسال ممثل عنه بناء على توصيه مجلس الأمن في ٢٨/٢/١٩٧٤ وقام ممثل السكرتير العام بعده ببولات من المفاوضات مع المسؤولين في كل من بغداد وطهران - استمع فيها الى وجهه نظر كل من الطرفين ، وقدم تقريرا عن مهمته الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٦/٥/١٩٧٤ . وقد تنس التقرير استعداد الطرفين على الالتزام بأربعة نقاط اتفقا عليها ، وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٤٨) في ٢٨/٥/١٩٧٤ متضمنا تلك النقاط الأربعة والتي جاء فيها أن الطرفين قد اتفقا على :

(١) - أن يلتزم كل من الطرفين بقرار ايقاف اطلاق النار الذي اتخذه مجلس الأمن في السابع من آذار (مارس) عام ١٩٧٤ .

(٢) - أن يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفين .

(٣) - أن يلتزم كل من الطرفين بالاستئناف المبكر ، وبدون أية شروط مسبقة - لعلاقاتها من أجل تحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من أجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها .

ولقد استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العراقي والایرانی بناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن المذكور والذي أقرته الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية ولم تمضى شهرا على هذه المحادثات العراقية الإيرانية التي أجريت في استانبول وفي نيويورك حتى تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين البلدين في مارس ١٩٧٥ أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط في الجزائر وحضره كل من شاه ايران - وصادق حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في ذلك الحين وبمساعدة من الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين . ونظرا لأهمية اتفاقية الجزائر والتي أعلن العراق انفاها من جانب واحد عند بدايه حربه مع ايران فسوف نعرض أولا لظروف ابرام الاتفاقية وينودها ، لندخل منها الى موضوع نشوب القتال بين الدولتين والغاء العراق لتلك الاتفاقية .

اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥

أولا : ظروف إبرام الاتفاقية :

لقد آثرنا أن نستند الى ما صدر عن المسؤولين العراقيين في تحديد تلك الظروف لتكون مناقشتها عند الكلام عن الغاء الاتفاقية - مناقشة مستندة الى الحجة العراقية ذاتها - دون أن تأتي بأى عناصر أخرى مما أثارها الطرف الايراني ، وذلك في معرض تقييمنا للمواقف .

لفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس العراقي صدام حسين في المجلس الوطني العراقي (البرلمان) يوم ١٧/٩/١٩٨٠ والذي أعلن خلاله الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، حدد الرئيس العراقي الأسباب التي أدت الى اقدام العراق على إبرام هذه الاتفاقية بقوله : " ولكي يوفر العراق الظروف الملائمة لمشاركة قواته في المعركة مع العدو الصهيوني أصدر مجلس قيادة الثورة في السابع من تشرين الأول عام ١٩٧٢ بياناً يؤكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية ثم ارسل قواته الضاربة الى سوريا وكان اصدار البيان يعني ، من الناحية الواقعية ، استعداد العراق للنظر في مطالبات ايران في شط العرب . وفي عام ١٩٧٥ عندما بادر الرئيس بومدين - رحمه الله - بالاتصال مع العراق وايران لمقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها وافقنا على هذه المبادرة واعتبرناها فرصة سانحة لانقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية وأمن الجيش العراقي . وعلى هذا الأساس اتخذت قيادة الحزب والدولة قراراً بقبول التفاوض مع ايران وقبول خط (الثالث) كخط حدود في شط العرب . مقابل تراجع ايران من الأراضي العراقية التي اغتصبتها في عهد سابقه خلافاً لبرتوكول القسطنطين لعام ١٩١٣ ومحاضر جلسات قوميerry الحدود الملحقه بها لتأشير الحدود بين العراق وايران لعام ١٩١٤ ومنها منطقة (زين القوس وسيف سعد) التي حررتها قواتنا قبل أيام . والامتناع أيضاً عن تقديم المعونات العسكرية وغيرها من المعونات للزمرة العميلة المرتدة في شمال الوطن . وعلى هذا الاساس تم التفاوض مع ايران . وتم توقيع اتفاقية ٦ آذار عام ١٩٧٥ . لقد كانت تلك الاتفاقية ، في حينها ، حدثاً مهماً ، فبعد اعلانها مباشرة انهارت قوات التمرد العميل واستسلم المتمردون لقد كانت اتفاقية آذار ١٩٧٥ في حينها قراراً شجاعاً ، وحكيماً وقراراً وطنياً وقومياً (*) لقد أنقذ هذا القرار في ضوء تلك الظروف في العراق من مخاطر

(*) - هذا على الرغم من أن في هذه الاتفاقية قد أقرت السلطة العراقية بالتنازل عن جزء من سيادتها على شط العرب مقابل وكما ادعت انسحاب ايران من بعض المناطق =

جديده كانت تهدد وحدته وأمنه ومستقبله وأتاحت الفرصه لشعبنا المضي في ثورته . ولم يكن القرار استسلاما لواقع مرير " رغم أن الواقع كان مريرا وخطيرا " . كما تحمل شعبنا كل التضحيات التي تطلبها المعركة التي امتدت اثني عشر شهرا بسين آذار ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٥ ، والتي خسر فيها الجيش العراقي أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين شهيد وجريح وكان مجمل خاسر الجيش والشعب فيها ستين ألف اصابه بين قتيل وجريح ٥٠٠٠ . وكانت المشكله الأساسية في معركتنا مع التمرد العميل ، هي استمرار تدفق الأسلحه والأعتده بصورة خاصة الى ميادين القتال بما يتكافي ، على أقل تقدير ، مع الأسلحه والس ذخائر والتجهيزات غير المحدوده التي كان يضعها النظام الايرانى تحت تصرف الزمره العميله المرتده نيابه عن الامبرياليه الأمريكيه والصهيونيه ٥٠٠ . وقد بلغ الأمر درجة خطيره فعلا ، عندما بدأت تجهيزاتنا ، وذخائرنا الأساسية تتنافس على وجه خطير وبخاصه في الأسلحه الحاسمه والأكثر تأثيرا . فلقد أوشك عتاد المدفعيه الثقيله على الانتهاء . ولم يبق من القنابل الثقيله فى سلاح الطيران سوى ثلاث قنابل ٥٠٠٠ . ولكن هذه الحقيقه كان لها انعكاس مهم على صناعة قرارنا السياسى فى الصراع الذى كان قائما بيننا وبين ايران " .

وعلى هذا النحو ، وضع الرئيس العراقى أصابعه على الأسباب الحقيقية التى كانت وراء قبول ابرام اتفاقيه الجزائر على النحو الذى تمت عليه . وبشكل يفتنى عن أى شرح أو توضيح لما جاء فى ذلك الخطاب الذى قدم لنا فيه الحجه التى سوف ترد عليه فيما بعد - والتي لم تأتى بها من مصدر آخر . ولقد تم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات ملحقه بالاتفاقية أيضا أولها خاص بتحديد الحدود النهريه والثاني خاص بتحديد الحدود البريه بين البلدين والثالث خاص بالمشاكل الأمنية بين البلدين وبصفه خاصه ما يتعلق بالأكراد شمال العراق . ليتسنى لنظام البعث احتواء حركة البر زانسى والقضاء عليها . والمتأمل لبنود اتفاقيه الجزائر والمبررات التى ساقها الرئيس العراقى فى خطابه المشار اليه ، كأسباب لتوقيع هذه الاتفاقية يمكن أن يستخلص الحقائق التاليه :

(١) - فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية - فاذا وازنا بين الحقوق والالتزامات التى رتبها أحكام هذه الاتفاقية فى بنودها الأربعة . نجد أن الاتفاقية فى مجملها

= المحراويه الصغيره - فقد شنت نفس السلطه حملتها التى توجتها بانعقاد مؤتمر بغداد وذلك ضد قيام مصر بمفاوضات مع اسرائيل لاستعادة الاجزاء التى بقيت تحت الاحتلال الاسرائيلي - بالرغم من أن مصر لم تقدم تنازلات عسنى سيادتها على أراضيها كما فعل العراق فى هذه المفاوضات .

هي ربح مافى لصالح ايران ، دون أن تعطى هي شيئا . وبالذات بالنسبة لما جاء فى
البند الثانى من الاتفاق والذي رتب حقوقا لايران نتجت عن الاقرار العراقى بتطبيق
نظرية التالوك لرسم الحدود بين البلدين فى شط العرب - وهو المطلب الايرانى
الدائم الذى طالما أثار الشاء من أجله العديد من المتاعب والمشاكل والقلاقل بمختلف
صورها لأنظمة الحكم المتعاقبه على السلطه فى العراق . فى الوقت الذى كانت الحدود
تخضع لكل من خط التالوك والمياه المنخفضه وخط الوسط معا قبل ذلك . ولا شك
أن محاوله الشاء لاثارة هذه المتاعب المشار اليها كانت تكلفه الكثير من المال
والجهد وما يستتبعها من ردود فعل أيضا من الجانب الآخر وتأثيرها على أمن ايران
وهذه كلها أمور قد أغنته اتفاقيه مارس ١٩٢٥ عنها تماما . كما أن تطبيق نظرية
التالوك استتبعه تحريك الحدود النهريه على شط العرب بين البلدين فى المناطق
التي كانت تخضع لقاعدة خط المياه الواطى ، والتي كانت تجعل خط الحدود يبدأ
من على الجانب الأيسر الشرقى للنهر - وهو الجانب الايرانى - حيث كانت تبدأ
الحدود العراقيه ولسنوات طويله ماضيه لتصبح السيادة الايرانيه تبدأ عند خط
المجرى الملاحي العميق للنهر بموجب الاتفاقية الجديدة . وما يترتب عليه حقيق
المشاركة فى ادارة الملاحة على شط العرب - والتي رفضتها الحكومات العراقيه
فى العهد الملكى وفى عهد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن
عارف وقبل بها البعث للاسباب الوارده فى خطاب الرئيس العراقى المشار اليه
آنفا . وقد تشكلت بالفعل لجنة مشتركة لادارة شئون الملاحة ، والتي طالما كانت
محلا للنزاع بشأن تفسير المادة الخامه من المعاهدة عام ١٩٣٧ والمتعلقه بها
كما أشرنا من قبل . وفى الحقيقة فان هذا الأمر ليثير العجب فعلا ويعد سابقه
خطيره فى تاريخ العلاقات العربيه مع الدول المجاوره لها ، وبالذات فى عهد الحكومات
التي تطلق على أنظمه حكمها صفه الثوريه . لقد كان للحكومات العراقيه السابقه
عذرها - فى قبول اتفاقيه عام ١٩٢٩ للحدود بين العراق وايران الذى يمكن أن نلتمسه
لها فى ظل النفوذ والضغط البريطانى الذى كان يمارسها عليها وقت أن كان له وصايته
التي لا تنكر على العراق وغيره من الأقطار العربيه فى المنطقه آنذاك ومع هذا فقد كان
هناك برلمان فى العراق إنبرى نغر من شرفاء العراق فيه لمهاجمه المعاهده كما
أسلفنا ، ومهاجمه الحكومه التي تفاوضت والتي وقعت عليها . اضافة الى الاحتجاجات
الشعبيه التي تمثلت فى تلك المظاهرات والاضرابات الشعبيه التي جرت فى العديد
من مدن العراق بشأن هذه المعاهدة أما فى عهد البعثيين الذين يعتبرون أنفسهم
وحدهم الثوريين والوطنيين الشرفاء الوحيديين من بين سائر القوى الوطنيه فى العالم
العربى - فقد كانت المصيبه أكبر وأعظم ، حينما تنازل أقطاب البعث فى العراق عن حق

ظل ثابتاً للعراق على شط العرب ومنذ خضوع العراق للنفوذ العثماني مروراً بالاستعمار الانجليزي وحتى تسلم البعث السلطة في عام ١٩٦٨ ، ولكن البعثيين في اتفاقيه مارس ١٩٧٥ بالجزائر أعطوا الشاه أكثر مما كان يطلبه في العهد الملكي . حينما منحوه حق المشاركة في ادارة شط العرب واقتسام السيادة على شط العرب بأخضاع تخطيط الحدود عليه الى نظريه (التالوك) . ان مسأله الادارة المشتركة التي كانت تطالب بها بها ايران بشأن الملاحة والعائدات المرتبطة بها في شط العرب كانت لها جوانبها التي تستحق النظر في وجاهتها من عدمه . لما يرتبط بنظام الملاحة الذي كان معمولاً به في ظل معاهدة ١٩٣٧ من تنقيحات ومشاكل ترتبط هي الأخرى بقضية السيادة وحق كل من الدولتين في ممارسه أعمال السداليه في الأجزاء التي ستدخل تحت سيادتها من مياه شط العرب وفقاً للأساس الذي سيتم عليه تخطيط الحدود في النهر - فيما اذا كانت قاعدة المياه الواطئة والتالوك معا أم التالوك وحدها على النهر كله . ومع هذا نود أن نؤكد هنا ، أن نظرية التالوك كأساساً لتخطيط الحدود العراقية الإيرانية على شط العرب ، وكذلك موضوع الادارة المشتركة قد واجها من الدفوع والردود العراقية امام الجهات الدولية التي نظرت هذا النزاع ، وخلال المذكرات المتبادله بين العراق وايران ، ما يكفي لرفض أي ادعاء إيراني بشأنها - وهي كلها دفوع كان يستطيع البعثيون الاستمرار في التمسك بها لقانونيتها وشرعيتها دفاعاً عن حقوق العراق وسيادته ، وبشكل لا يقبل على الإطلاق أمامه أي حجة أو منطق يقدم تبريراً لذلك التنازل الذي قدمه حكم البعث بشأن هذه القضية من خلال ما جاء في اتفاقيه مارس في الجزائر عام ١٩٧٥ . مما أهدر كل جهد - وكل دفاع قام به العراق في الماضي دفاعاً عن هذه القضية الوطنية . لقد كان التنازل عن حقوق العراق بهذا الشكل ، وبلا مقابل - من الأشرف والأكرم للبعثيين في العراق أن يستبدلوه بتنازل آخر أقل أثراً على وطنهم اذا تنازلوا في ذلك الحين عن شيئاً من حقوق السلطة المركزيه في بغداد في ادارة شئون البلاد بشأن المنطقة الكرديه ، ولعالم أبناء الوطن الواحد - وهم الشعب الكردستاني في شمال العراق . وذلك أشرف من التنازل عن حقوق العراق التاريخيه الى دولة أجنبيه هي ايران . ولا سيما أن زعامة الحركة الكرديه في ذلك الحين كانت قد أبرقت الى القيادة العراقية وحذرت أن يقدم على خطوات التنازل للشاه كما أسلفنا دون أن يلقى استجابة سوى الدمار والهلاك الذي لحق منطقة وشعب كردستان بعد أن أتمم البعث صفقته بهذه الاتفاقيه مع الشاه وتفرغ للاكسراد ولذلك فأننى أعود ومن هذه النقطة بالذات الى ما سبق أن أشرت اليه عند الكلام عن المشكله الكرديه في العراق - وأقول أن الورقه الكرديه كانت تمثل الورقه الأساسية التي دفعت القيادة العراقيه الى توقيع اتفاقيه الجزائر مع ايران . لان البعثيين فضلوا

أن يتنازلوا عن جزء من حقوق الشعب العراقي وسيادته للشاه - دون أن يتنازلوا عن جزء من حقوق السلطة في ممارسته سلطتها بشكل مركزي ومطلق على المنطقة الكردية في شمال العراق ، باعتبار أن السلطة ، هي القضية الرئيسية التي يعمل المبعث من أجلها في أي قطر يمارس فيه نشاطه والتي يستطيع أن يضحي بكل شيء من أجلها حتى ولو كان جزء غالي من الوطن وسيادته . لقد فضل النظام العراقي في ذلك الحين ضرب الأكراد - وهم جزء من الشعب العراقي انتقاما للهزيمة العسكرية الفادحة التي منيت بها القيادة العراقية والتي كان يتولى الاشراف على شؤونها في ذلك الوقت صدام حسين بنفسه . والتي ترتب عليها تكبيد الجيش العراقي على أيدي الأكراد شمال العراق خاسر فادحة في الأشخاص والعتاد والسلاح .

وبذلك الشكل الذي وضعه الرئيس العراقي في خطابه المشار اليه . على اعتبار أن ذلك يمثل مساسا بكبرياء النظام ورموزه . مما جعلهم يقبلون بالتنازل عن جزء من ما كان في سبيل نخلي شاه ايران عن دعمه (للملا مصطفى البرزاني) وجماعته في صدام مع الجيش العراقي في المنطقة الكردية . وأباحوا استمرار ذبح الشعب العراقي على أيدي أبنائه لتقوى قمضتهم وسلطانهم وتأمين نظام حكمهم في بغداد .

وإذا كان موضوع التمرد الكردي في شمال العراق هو الجانب الأول من المسألة وكما ادعى الرئيس العراقي في خطابه لتبرير توقيعه على اتفاقية الجزائر ، فإن الجانب الآخر كان وعلى حد قوله - ظروف المعركة التي خاضها العراق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فلقد عمّل الرئيس العراقي على إرسال العراق لبعض التشكيلات من قواته المسلحة الى الجبهة السورية كسبيل ثانيا ورئيسيا في قبوله الاتفاق المذكور . وأن بيان مجلس قيادة الثورة في ١٠/٧/١٩٧٣ في هذا الشأن والذي أكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية كان يعنى وعلى حد قوله من الناحية الواقعية ، استعداد العراق للنظر في مطالب ايران في شط العرب .

وبقيني أن هذا القول لم نجد له وجود على لسان أي من المسؤولين العراقيين ، قبل أن يذكره الرئيس العراقي في خطابه عندما برر قبوله هذه الاتفاقية مع الشاه . فهذا التفسير الذي حاول الرئيس العراقي إغماضه على تلك العبارة الواردة في بيان مجلس قيادة الثورة الصادر في عام ١٩٧٣ لم يكن موجودا في حينها ولا حتى بعدها . ولو كان ذلك الأمر قد وصل الى علم ايران حتى ولو بشكل غير مباشر أو غير رسمي عن القيادة العراقية ما تباطأ الشاه لحظة واحدة في السعي لإبرام اتفاق مع المبعث بهذا المعنى قبل أن تتراجع القيادة العراقية عنه ، وبوفر على نفسه متاعب المراع اليومي الذي كان يديره خداهم . ولا ينتظر حوالى ستة عشر شهرا كامله

وحتى انعقاد مؤتمر القمة للدول المصدرة للبترول في الجزائر عام ١٩٧٥ حيث تم إبرام الاتفاقية في ذلك الحين . بل لقد كان نظام الشاه مستمرا في اشارة المتاعب الداخلية للعراق وعلى الحدود بين الجانبين الى الحد الذي دفع العراق الى (تقديم مذكرة خطية في ١٢/٢/١٩٧٤ الى الأمم المتحدة للنظر في الاعتداءات الإيرانية على العراق وسيادته في أراضيه ومياهه) (١) ، أي بعد اعلان مجلس قيادة الثورة المذكور بشهر . ويقيني أيضا أن هذا البيان المذكور كان بعيدا كل البعد عن موضوع استعداد العراق لمنح ايران حقوقا جديدة في شط العرب على حد تفسير الرئيس العراقي الذي قدمه لهذا البيان خلال خطابه المشار اليه . وانما كان المقصود بالبيان مخاطبة ود ايران خلال فترة سحب بعض القوات المسلحة العراقية من على الحدود مع ايران لارسالها الى الجبهة السورية . علما بأن ايران لم تكن في وضع يسمح لها بالاقدماء على أي عمل عسكري على حدود العراق خلال مشاركته الجيش العراقي على الجبهة السورية مع اسرائيل . لأن ذلك كان سوف يضع الشاه في وضع سيء جدا في علاقاته مع الدول العربية ، وبالأذات مع القيادة المصرية والرئيس الراحل أنور السادات حيث كانت مصر وسوريا هما دولتا المواجهه الرئيسيتين في تلك الحرب وستضار العمليات الحربية من جراء اضطراب العراق لمواجهة أي عدوان إيراني على حدودها يجبرها على سحب قواتها من الجبهة الشرقية . بل أن الشاه كان له موقفه الخاص من هذه الحرب بالذات حينما امتنعت دولة عربية محسوب نظام الحكم فيها على النظم التي تدعى الثورة عن تزويد مصر بحاجتها من البترول خلال أيام الحرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣ . فقام الشاه على الفور بتحويل مسار ناقلات البترول التي كانت تحمل البترول الإيراني في عرض المحيط الى مصر لتزويدها باحتياجاتها من البترول بل أن الأمر الأهم هو أن ظروف العراق مع ايران من حيث الاتصالات التي كانت تجري بينهما في ذلك الحين ، والأوضاع السياسية بين البلدين لم تكن تندر بهذه الدرجة من الخطر الذي يجبر القيادة العراقية على اصدار بيانها في ٧/١٠/٧٣ - رضوخا للمطالب الإيرانية بهدف اعلانها عن استعدادها بالتنازل عن حقوق في شط العرب لايران . بل أن البيان العراقي لم يشير الى شيء من هذا القبيل وان ما جاء فيه لا يختلف كثيرا عن ما جاء في بيانات أخرى صدرت عقب اللقاءات التي جرت بين الطرفين بشأن الرغبة في معالجة المشاكل بين البلدين وتحسين العلاقات بينهما . والثابت تاريخيا أن الحرب مع الأكراد شمال العراق بدأت في مارس ١٩٧٤ وانتهت في مارس ١٩٧٥ مع توقيع اتفاق الجزائر . فكيف يربط قادة العراق بين حاجتهم

(١) - المرجع السابق (ص ٢١٥) .

للمشاركة في الحرب الى جانب سوريا مما اضطرهم الى اصدار بيانهم في اكتوبر عام ١٩٧٢ والذي فسروه أخيراً على هذا النحو ، وبين توقيعهم لاتفاق الجزائر الذي تم بعد مرور حوالي ١٦ شهرا من ذلك التاريخ تأسيسا على هذه الظروف التي كانت قد انقضت عليها تلك المدة الطويلة وتلك الظروف التي لم تعد قاشمه عند ابرام اتفاقية الجزائر . ولكن السلوب ربط المشاكل الداخلية - وتبرير مواقفهم الخاصة فيها حينما يبدو تقميرهم في معالجتها واضح أمام الرأي العام داخل وخارج العراق ، وكما حاولوا ربط ابرام اتفاقية الجزائر باسباب ومبررات عربية وهو أمرا ليس غريبا في سياه البحث - فقد حاولوا أيضا تبرير عدم اقامة المؤسسات الديمقراطية وفي مقدمتها المجلس الوطني (البرلمان) في العراق بما ادعوه من أوضاع عربية نشأت بعد زيارة السادات ، للقدس واتفاقيات كامب ديفيد . بقولهم : (ففى السنة التي تلت انتهاء أعمال المؤتمر القطرى الثامن أنفجرت الأوضاع فى لبنان والتي احتلت قدرا كبيرا من اهتمام القيادة ، وفى عام ١٩٧٧ قام السادات بزيارات المشو مع للقدس ، ومنذ ذلك الحين ولستين لاحقتين انشغلت القيادة انشغالا مكثفا بالظروف العربية فعندما تكون قيادة الحزب والثورة ، وكل المؤسسات القيادية منشغلة بمهمات قوميه معقده وكثيره لا يبقى هناك وقت كاف للانصراف لنحت وبناء صيغ جديدة للممارسة الديمقراطية التي تتطلب بالتأكيد مجهودات نظرية وسياسيه وعملية كبيرة) (١) وهكذا لم يكن ما يحاول قادة البعث تقديمه من مبررات ، يستند الى اساس واقعى وظروف حقيقيه موجوده على الساحة . وانما كانوا يحاولون دائما تقديم التفسير الملائم لتبرير تصرفاتهم حينما تكون مستنده بالاساس الى أسباب ضعيفه وواهنه ومستهنه من قبل الجماهير العربيه التي يدعون بأنهم حمايتها - وحراس أمنها .

ولكن ما جاء على لسان القيادة العراقية نفسها حينما عرضت لظروف اقدامها على ابرام اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، أقر بالحقيقه الواقعيه التي تدحض ما يحاولون إقحامه من مبررات لإبرام الاتفاقية حينما قال الرئيس العراقي في نفس خطابه المذكور : (لقد كانت اتفاقية آذار بنت ظروفها) وانلى أرى أن الظروف الوحيدة هو نتيجة القتال الذى خاضته القيادة العراقيه مع الشعب العراقي الكردي فى شمال العراق . ذلك الأمر الذى رأت القيادة البعثيه فى استمراره تهديدا مباشرا لنظام حكمهم وبقاء حزبهم سيطرا على مقاليد السلطه فى العراق . ولم يستطيع النظام أن يتعامل مع هذه المشكله بالمرونه المطلوبه ، واضعا فى اعتباره الظروف المتعدده المرتبطه بالمشكله الكرديه فى شمال العراق . ونظرة الحكومات

(الشورى) المتعاقبه لهذه المشكله وطريقه معالجتها لها . ولذلك لم يلتجئ نظام حكم البعث في العراق الى هذا الحل الذي اختاره لنفسه بالنسبة للاوضاع شمال العراق الا بعد أن إستنزف في المعارك التي دارت خلال عام كامل مع الأكراد . ولم تنتهي هذه المعارك فعلا الا بعد ابرام اتفاق الجزائر مع ايران التي تعتبر بمثابة ضربه قويه لقيادة (التمرد الكردي) في الشمال جعلتهم يتركون المنطقه الكرديه الى خارج العراق . وتوقف القتال لسنوات ليست بكثيره عاود بعدها زعماء الحركة الكرديه نشاطهم في المنطقه الكرديه ثانيه ، وفرض أوضاعا جديده تمثل في تقديري ظرفا وأرضيه جديده خلف قرار القيادة العراقيه لالغاء إتفاقيه الجزائر في ١٧/٩/١٩٨٠ من جانب واحد . كما كانت من قبل هي نفسها خلفيه قرار قبول الاتفاقيه عام ١٩٧٥ وحسب ما عرضنا له . ونضيف بهذه المناسبه أنها أى المشكله الكرديه - ستبقى دائما جزءا من أوراق النزاع العراقي الايراني ، ولابد أن يكون لها دورها الهام في البحث عن حل للنزاع العراقي الايراني اذا شاء الله لهذه الحرب أن تتوقف بين كل الدولتين . مما يؤكد على صحتها ما توصلنا اليه من أن المآله الكرديه هي الورقه الخلفيه التي لا ينبغي تجاهلها عند بحث الصراع العراقي الايراني . أما محاوله القيادة العراقيه تصوير هذه الاتفاقيه أنها كانت ملاذا للشاه لكي يتجنب بواسطتها ما يمكن أن تشييره له القيادة العراقيه من مقاعب وعلى حد ادعائهم بقولهم : (غير أن نظام الشاه ما لبث أن شعر بان القأمر على العراق بات يكلفه غالبا ولن يؤدي الى سقوط النظام الشورى ، فالنظام الشورى صمد يوجه كل أنسواع المؤامرات وصار يقوى مع الزمن ويزداد رسوخا . وصار رد فعل العراق على مؤامرات نظام الشاه يخلق له الكثير من الأذى والمخاطر بسبب احتضان العراق لمعارضي الشاه من كل الأطراف ومنهم (الخميني) ومساعدتهم ماديا وعسكريا واعلاميا . وكان هذا الاستنتاج هو الحافز الرئيسي الذي دفع الشاه في حينه الى القبول بالوصول الى تسويه مع العراقي . ان الاتفاقيه عام ١٩٧٥ كانت نتيجة هذا التطور في الصراع بين العراق وايران ونتيجة هذا التطور في موازين القوى الجديده بينهما) (١) فسر إن واضع هذا التقرير لا شك لم ينتبهوا الى ذلك التناقض الصارخ الذي وقع فيه نظامهم بموجب هذا الكلام مع ما جاء في خطاب الرئيس العراقي المثار اليه . فاذا كان النظام العراقي وقت توقيع اتفاق الجزائر قادرا على الحاق الأذى والضرر الذي أوصل نظام حكم الشاه الى اضطرار قبول الاتفاقيه المذكوره ، فما كانت هناك حاجه اذاً لكي نؤمن الاتفاقيه بنسبنا يقضى بتنازل عراقي عن حقوق العراق للشاه بالشكل

الوارد في الاتفاقية مما يفهم منه أن الافادة الرئيسية التي ستعود على الشاه هي تجنب الأذى والضرر الذي كان يلحقه من جانب القيادة العراقية - وهو الحافز الرئيسي وراء قبولها وبذلك يمحوا البعثيون الحافز الرئيسي للشاه في قبول الاتفاقية وهو المشاركة في ادارة شئون الملاحة في شط العرب مع اقتسام السيادة على السهر وذلك ما يؤكد ما قلناه من أن الاتفاقية كانت مكسبا صافيا لايران ولا ندرى أى موازين قوى جديدة تلك التي يتكلم عنها النظام كما جاء في الفقرة السابقة ، ففى الوقت الذى يعترف الرئيس العراقى فى خطابه الذى ذكرناه أن الموقف كان خطيرا جدا من الناحية العسكرية لدرجة عدم توافر المعتاد والسلاح ٠٠٠٠ الخ .

ولنا تعليق آخر بشأن البند الثالث من اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والذى يعتبر حجر الزاوية لهذا الاتفاق فى رأى بالنسبة للعراق - والهدف الأساسى الذى سعى لايبرام الاتفاق من أجله - وهو موضوع توقف ايران عن دعم الأكراد (شمال العراق) فيلاحظ أن النص قد جاء بالتزامات ثنائيه يتحملها كلا الطرفين فى هذا الشأن .

فيقدر ما تلتزم ايران بعدم دعم الحركات المناوئه للحكم فى العراق ، ويقصد بها الجماعات الكردية ، فان ذات الحكم قد انسحب بالتزامات مقابله على العراق بشأن عدم تقديمه الدعم للمعارضه الايرانيه المتواجده بعض أقطابها فى العراق وكان على رأسها الامام الخميني ذاته وجماعته اضافة الى دعم العراق للاقلييات القومية - سواء كانت الكردية أو فى منطقة عريستان لعرب الأحواز ، اذاً فحميلة التوازن بين الالتزامات المترتبة على تطبيق أحكام البند الثالث من اتفاق الجزائر تكاد تكون توازن المكاسب نتيجة توازن الالتزامات التى رتبها أحكام هذا البند على الطرفين . ان لم تكن تميل الى صالح ايران أيضا أكثر منها الى صالح العراق . لسببين أولهما : أن ايران سوف تستفيد من توقف العراق عن دعم قوى المعارضه الايرانيه المختلفه مما يقلل من المتاعب التى تسببها لنظام الشاه فى ايران . وثانيهما : أنها سوف تخفف من عبء مسانده الشاه لزعماء الحركات الكردية العراقية ، بعد الزامه بالتوقف عنها بموجب الاتفاق . والأمر فى الحالتين هو لمصلحة ايران . ولقد كان العراق حريصا كل الحرص على الالتزام بأحكام هذا البند من الاتفاق وخاصة ما يتعلق بقوى المعارضه الايرانيه المتواجده فى العراق ويقول التقرير الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ فيما يتعلق بنشاط الامام الخميني وأعوانه : " لذلك قررت القيادة ابلاغه بضرورة عدم القيام بأى نشاط سياسى علنى من هذا النوع الذى سيجعل العراق فى حالة مواجهه مع نظام الشاه مما سيهزقل عودة الأراضي العراقية الى السيادة العراقيه الفعليه كما نصت على ذلك اتفاقية عام ١٩٧٥ والاتفاقيات السابقه . وبذلك يكون العراق قد

دفع من جانبه ثمما لنظمه الشاه (أي سيادة ايران على نصف شط العرب) من دون أن يحصل هو (أي العراق) على الثمن الذي يريده من اتفاقية ١٩٧٥ . وثانيهما : أن نشاطاته تتناقض مع مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٧٥ . وستعطي لشاه ايران غطاءا للتدخل من بنودها بما يجعله يعاود التدخل في شؤون العراق الداخلي وفي مقدمة ذلك تحريك واستخدام زمرة البر زانسي " (١) . وواضح من الفقرة المذكورة الاعتراف والاقرار المريح بالثمن الذي قبضه الشاه من الاتفاقية وهو السيادة على نصف شط العرب ، والمقابل الأساسي الذي حصل عليه القادة العراقيون منها والذي كان هو الهدف من وراء إبرامها وهو التزام الشاه بعدم مساعدة الأكراد بقيادة البر زانسي .

ولنا ملاحظة تتعلق بموضوع المعارضه الايرانيه التي كانت موجوده في العراق وبينها الزعيم الديني الخميني . فبعد إلغاء العراق لاتفاق الجزائر صدر كتيب من وزارة الثقافة والاعلام العراقيه بعنوان (لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران) صور فيه الكاتب الدعم العراقي لقوى المعارضه الايرانيه بأنه كان له الدور الملموس في اسقاط نظام حكم الشاه والذي تمثل في الصور التاليه :

(١) تقديم العون المادي والمعنوي والاعلامى بالاتجاه الذي يخدم أهداف الثوريين الايرانيين .

(٢) ايواء اللاجئين السياسيين ومنهم الزعيم الديني الامام الخميني والذي كان موجودا في العراق .

فبالرغم من أن ذلك الذي أعلمته وزارة الثقافة والاعلام العراقية في كتيبها يتناقض مع ما ذكر سابقا من أن القيادة العراقية كانت ملتزمة بعدم دعم المعارضه الايرانيه وعلى النحو الذي ذكرناه سابقا من إبلاغهم للامام الخميني بعدم القيام بأي نشاط سياسي . إلا أنني أرى أن ما جاء في هذا الكتيب لا يتعدى صورة من صور الدعايه للنظام التي يحاول من ورثها أن ينسب لنفسه الفضل في أي حدث يقع على الساحة في المنطقة يجد أن له صدى لدى الجماهير وكما فعل تماما أثر حادث مقتل الرئيس الراحل أنور السادات حينما أصدر النظام العراقي بيانا أشار فيه إلى دوره في تحريك الجماهير في مصر لتنفيذ حكم الإعدام في السادات . ولكن الملفت للنظر هنا - استمرارا لملاحظتنا التي ما زلنا بمددها هو أن الامام الخميني وجماعيته كانوا قد غادروا العراق إلى فرنسا سنة ١٩٧٩ على المضايقات والظغوط التي كان

بواجهها من قبل نظام البعث - والتي أقر بها النظام من خلال التحذير المشار اليه أعلاه - وغادر الامام الخميني العراق وهو في خصومه مع القيادة الحاكمة فيه ، فكيف نفسر إدعاء البعث بذلك الفضل الذي نسبته لنفسه في دعم الخميني وجماعته لاقساط نظام الشاه ؟ نفيف الى ذلك أن رئيس وزراء ايران (امير عباس هويدا) كان قد أرسل رساله الى صدام حسين عن طريق سفير ايران في بغداد ، يقول فيها بأنه يرى أن لا يتشدد العراق في تعامله مع رجال الدين ، ويقول البعث في تقريره المشار اليه والذي وردت فيه هذه الفقرة - أن الشاه قد التمس من العراق عدم الضغط على الخميني بما يجعله يغادر العراق - ولا ندري كيف للشاه بحسب روثه الذي كان يعرف عنه بالنسبة للمعارضة أن (يلتمس) تحقيق أمرا - هو بالضرورة كان لن يصادق منه - وأغلب الظن أن الضغوط التي كان يمارسها نظام البعث على الخميني وجماعته خلال فستره تواجدتهم في العراق - لم تكن بقصد غل أيديهم عن ممارساتهم ضد الشاه بقدر ما كانت خوفا من تأثيرهم على الشعب العراقي نتيجة التأثير الروحي والعلاقات القويمة التي كانت تربط الامام الخميني برجال الدين الشيعة في العراق وهذا ما يشير اليه بوضوح مضمون الرد الذي بعث به صدام حسين الى رئيس وزراء ايران في حينه عندما ذكر في رسالته " أننا لن نسمح لأي رجل ديني بممارسة السياسة نهايه عن حزبنا وعن الدوله فاذا كان المقصود برجال الدين هم العراقيون فهذا هو جوابنا " .

القسم الرابع

انفجار الصراع وفيما بين الحرب بين الدولتين

الفصل الأول

العلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط نظام ملك الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران .

إذا طالعنا التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي بعفء خاصه ، بل ومنطقة الشرق العربي عموما ، ومنذ مرحلة قيام الدولة الحديثة في تلك المناطق ، نجد أن انتماء شعوبها الى الاسلام قد فرض آثاره في أحداث الكثير من التغيرات الأساسية في سلوكيات تلك الشعوب ، ومحاولة حكامها التأكيد على الالتزام بالشريعة الاسلاميه والنص على ذلك في دساتير الحكم أو صياغة التشريعات الداخليه المختلفه . وقد كان ذلك كله بتأثير من مبادئ الاسلام الحنيف الذي وحد كثيرا بين مشاعر شعوب المنطقة . ولذلك فقد أصبحت قضايا النزاعات التي تقوم بين الكيانات السياسيه في تلك المنطقة ، تدخل بالدرجة الأولى في دائرة الأطماع على الحدود ، دون أن يكون لها أبعاد عقائديه أو فكريه حيث لم تكن المذاهب السياسيه قد دخلت المنطقة بعد ، والى أن بدأت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في مصر تبعث برياح الثورة وحث شعوب المنطقة على التحرر ومناهضة الاستعمار الغربي واستشارة شعوب المنطقة العربيه للثورة على نظم الحكم الملكي والوراثيه ، وهو الأمر الذي انتقل تأثيره الى ثورة عبد الكريم قاسم في العراق عام ١٩٥٨ وما كان يحمله ذلك من مخاطر انتقال المد

الثورة من العراق الى الجارة ايران ، وحيث يوجد التربة والمناخ اللذان خلقتهما خصوصيه علاقة الشعبين الايراني والعراقي وتأثيرهما المتبادل الى حد كبير ، وما يمكن أن يسببه ذلك من متاعب لنظام الشاه في ايران ، حيث بدأت من ذلك التاريخ تنشأ أسبابه عقائديه وفكرية تضع جذورها في الخلافات السياسية بين نظام الشاه ونظم الحكم المتعاقبه في العراق . فنظام عبد الكريم قاسم الثوري في العراق أصبح خطرا وجد الشاه نفسه مجبرا على التمدد له - مما جعله يعمل وبشتى الوسائل على إجهاد الثورة العراقية . ومن بين هذه الوسائل كانت هناك مشكله النزاع على الحدود وهي المشكله الأبرز في العلاقات بين الدولتين ، والتي وجد الشاه فيها ضالته المنشوده ، كذريعه للتفيل من نظام عبد الكريم قاسم في العراق . لباخذ الصراع شكل النزاع على الحدود كغطاء . لجوهر الصراع الذي أصبح صراع فكري وعقائدي بين نظامين متضادين في الأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه كل منهما وفي أهدافه . واستمر الصراع بين الدولتين يسيير في جواره على هذا الأساس العقائدي الى أن تسلم البعثيون السلطة ، وهم وحسب ما يدعون به أصحاب فكر عقائدي يتصادم كل التصادم مع الفكر السياسي الذي يقوم عليه نظام حكم الامبراطوريه الايرانيه ومن خلفها دول كبرى تدعّمها وتقويها وتجعل منها الحارس الأساسي لمصالحها في منطقة الخليج العربي ، وبشكل جعل لايران قوة عسكريه اكسبت الشاه وبحسب لقب (شرطى الخليج) .

ولذلك وعلى ضوء هذه الحقائق التي أشرت اليها أعلاه ، فاننى أرى أنه ينبغي أن نفصل بين تاريخ العلاقات التي كانت سائده بين دول المنطقة قبل الفتوحات الاسلاميه حيث لم يكن هناك قيد أو - وازع أخلاقي يحد من طموحات وتطلعات القاده الفرس على وجه الخصوص ، الى الغزو والاحتلال لحواضين الغير ، وخاصة الأراضي العربيه ، وهو الأمر الذي كان يشكل احدى سمات العلاقات بين الفرس وبقاى شعوب المنطقة ، إضافة الى حقد هم على الاسلام والمسلمين عند بدايه نشر الدعوه الاسلاميه - وبين مرحلة تاريخيه لاحقه لدخول الفرس الاسلام ، وتمكنه من نفوسهم مع بروز أقطاب في الفقه الاسلامي من بين الشعوب الايرانيه . ولذلك فان محاولات مزج تلك المراحل الزمنية لتاريخ العلاقات في المنطقة وربط وقائهما ببعضها بالرغم من اختلاف الظروف والدوافع التي كانت قائمه في كل مرحله ، هو في نظري محاوله غير طيبه - لأنها تهدف قتل كافه النوايا الطيبه ان لم تكن في نفوس زعماء المنطقة بما فيها ايران ، فعلى الأقل في نفوس شعوبها للرغبه في العيش في سلام وأخوة في ظل روح الدين الاسلامي الحنيف . الذي وحد بين شعوب المنطقة بعد

دخول الاسلام فيها ، ووضع حد للحروب ، والقتال الذي كان يهدد أمنها وفرض السيادة الاسلاميه التي كان يحمل لواءها العرب في شبه الجزيرة على سائر شعوب الأراضى التي دخلها الاسلام ومنها بلاد فارس والقضاء على المجوسيه فيها . وان أقرب نموذج لمحاولات بث روح العنصرية بين شعوب المنطقة تلك التي يحمل لواءها الآن البعث في العراق والتي كانت للأسف نتيجة رد فعل شخصي بسبب التعاطف والتأييد السذى لاقته القيادة الدينيه في ايران خلال الشهور الأولى للثورة الايرانيه - سواء داخل العراق للاسباب السابق ذكرها أو في المنطقة العربيه والاسلاميه . وذلك بقصد النيل من قيادة هذه الثورة عن طريق محاولة زرع العداوه والبغضاء بين المسلمين في المنطقة وخلق أسي جديدة تقوم عليها عناصر التفرقه العنصرية والكراهيه بين تلك الشعوب المسلمه . محاولين العثور على سند لها من التاريخ القديم . وفي هذا المصدد يقول : (ولكن حتى في ظل السيادة العربيه ، سواء في عهد الخلفاء الراشدين أم في عهد الدولة الامويه ، وعهد الدولة العباسيه ، إستمر الصراع العربى الفارسي . ولكنه إتخذ هذه المرة صيغه جديدة ، فالفرس قد دخلوا الاسلام بعد سقوط دولتهم وانهار ديارهم المجوسيه ، ولم يكن باستطاعتهم انكاره علنا ، والتمرد المباشر على الدولة العربيه الاسلاميه ، ولكنهم إستخدموا كل الوسائل المتاحة في ظل هذه الحاله لإضعاف الدولة العربيه ، وتخريبها والتغلغل فيها والانتقام لهزيمتهم التاريخيه (العقائديه والعسكريه) أمام العرب الذين أسقطوا امبراطوريتهم وحطموا ديارهم المجوسيه) (١) ، وبذلك فلعن البعثيون التاريخ أيضا بالشكل السذى يحقق مقصدهم بتفسير الوقائع التاريخيه كما يحلو لهم ونحن اذا أخذنا الفترة التي ساء خلالها حكم العباسيين في بغداد ، فلم يكن هناك ما يمنع حكام فارس من الخروج عن الاسلام والارتداد عن الدين الاسلامى ، بدلا من أن يفتعلوا صراعات مع حكام الدولة العباسيه يخوضون فيها قتالا ما يفتأ أن يتوقف ليعود مرة أخرى لا لسبب سوى تحقيقا للرغبه في " الانتقام لهزيمتهم التاريخيه ، العقائديه والعسكريه أمام العرب " كما يقول بذلك بعث العراق . وأى منطق هذا الذى فلسفوا تاريخ المنطقة به . ذلك التاريخ الذى يقطع بأن الأطماع الفارسيه في المنطقه العربيه لم تقوى وتأخذ طريقها للتنفيذ على أرض الواقع سوى خلال فترة حكم العباسيين في بغداد . حيث بلغ التغلغل الفارسى قمته وخاصة عندما بدأت الدولة العربيه تأخذ في الضعف ، واستمرت تلك الأطماع الفارسيه في أرض العرب ، وخلال فترة السيطرة العثمانيه على المنطقة ، وحققوا الكثير من أطماعهم في منطقة ما بين النهرين والتي هي العراق الآن . وأهمها منطقة الأحواز العربيه التي تكلمنا عنها

في بداية هذا الكتاب . وما كان هناك مجالا للخوف من جانب الفرس في منازعاتهم التي وصلت الى حد القتال أحيانا مع الدولة العربية في الاعلان عن الارتداد عن الدين الجديد حتى يكون (الانتقام لهزيمتهم التاريخيه العقائديه) هذا له مبرره طالما أنهم رفعوا السيف وشاؤوا القتال إنما الواقع يقول أنه كان صراع كيانات سياسيه وأطماع توسعيه بعيدا عن مخلفات الماضي المرتبط بدخولهم الاسلام أي (الصراع العقائدي) الذي زعمه البعث . ولذلك فإن محاولة ادخال العنصر العقائدي كسببا تاريخيا قديما في تاريخ النزاع الفارسي العربي بعد إستتباب السيطره الاسلاميه على المنطقة . هو أمر يصعب قبوله بهذا المنطق البعثي المشار اليه أعلاه . وعليه لا يمكن القبول بسهولة ، بفكرة أن الانتقام للهزيمه العقائديه التي ترتب عليها خروج الفرس من الديانه المجوسيه الى الديانه الاسلاميه ، وبعد أن رخى الاسلام في نفوس وقلوب الشعوب ، هي الأساس التاريخي لهذا الصراع العربي الفارسي ، أن صحت هذه التسميه . بل إننا اذا نظرنا الى تاريخ العلاقات السياسيه بين كل من ايران والعراق في العهد الملكي لكل منهما نجد أن المشاكل الرئيسيه والوحيديه بين الحكم الفارسي والعراقي تقوم أساسا بسبب نزاعات الحدود ، بل أن ذلك كان قائما حتى قبل قيام الدوله العراقيه الحديثه في عهد العثمانيين . ولم تشهد العلاقات بين الدولتين نوعا من الصراع الذي يستند على أسباب عقائديه أو فكريه خلال تلك المرحله . وكانت غالبا ما تعمل اللقاوات والاتصالات التي تتم بين المسؤولين في البلدين على تهدئه التوتر ، واحتواء المشاكل بينهما الى أن أخذت المنازعات الحدوديه بينهما طريقها الى مائده المفاوضات التي تمخضت عن ابرام اتفاقيات ومعااهدات لتنظيم العلاقات الحدوديه بينهما والتي أشرنا اليها فيما سبق . ولم يحدث أن تصاعد التوتر بين الدولتين الى حد قيام مثل هذا الصراع الموجود اليوم بينهما وما نتج عنه مثل هذه الحرب الشره التي ما زلنا نسمع بوقائعها القدره حتى اليوم بين البلدين ولمدة أكثر من ست سنوات باعتبارها أول سابقه في تاريخ العلاقات الحديثه بينهما .

وليس بخافيا أن البعثيين حينما تسلموا السلطه في العراق أثر انقلاب عام ١٩٦٨ ضد عبد الرحمن عارف وحتى إنعقاد مؤتمر قمه بهنداد المشثوم عام ١٩٧٩ ، لم يكونوا بقادريين على الوقوف بشكل مباشر أمام الشاه الذي أصبح يطور من قوته العسكريه وقدرات ايران المختلفه وسلطاته في داخل ايران وخارجها في منطقة الخليج ليكون قوة مرهوبه وزادعة لأي حركة لا يراد لها التأثير على مصالح ايران والقوى التي ينوب الشاه عنها في الدفاع عن مصالحها في تلك المنطقة الحيويه من العالم .

ولذلك فقد وصل البعث في ضعفه أمام الشاه الى تلك الدرجة التي جعلته يقبل بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع الشاه ، والتي إعتبر الشاه نفسه بموجبها قد حقق نصرا حاسما على النظام العقاشدي في بغداد ، ليس من حيث المكاسب الإقليمية بما حصل عليه من إقتسام في السيادة على شط العرب مع العراق فقط ، حينما جعله يوقع على صك التنازل عن هذه الحقوق السيادية في شط العرب ، ولكنه أيضا من الناحية السياسية وبشكل نال مباشرة من الفكر العقاشدي للبعث والذي عبر عنه في شعاراته الشهيرة في التحرر والوحدة - والدفاع عن مصالح الأمة العربية مما جعل الجناح البعثي في العراق يتعرض لأكبر حملة إتهام بالتفريط في حقوق الأمة العربية والتخاذل من قبل جناح البعث السوري وأنظمه عربييه أخرى . وكذلك قوى سياسيه عديده داخل العراق نفسه .

ولكن حينما قامت الثورة الاسلاميه في ايران ، بدأ الصراع يكشف عن جوهره الحقيقي الذي كان قادة كل من الطرفين يحاول أن يغلغه بغطاء ما كان يعرف بمشاكل الحدود بين الدولتين وأصبح كل من الطرفين لا يخفى نواياه في عزمه على الإطاحه بنظام الحكم على الجانب الآخر وبشتى الوسائل التي تتطلبها ادارة الصراع على هذا الشكل . وصارت قضيه النزاع على الحدود هي الفريعه التي لجأ اليها حكام العراق على وجه الخصوص ، لتفجير صراعهم مع نظام رجال الدين في ايران ، حينما و انتهت الظروف المناسبه لممارسه هذه اللعبة الخطره . وذلك أن التناقض والتصادم قد وصل قمته بعد تسلم رجال الدين الحكم في ايران وإقامة نظام الجمهورية الاسلاميه بما يشكله ذلك النظام من مخاطر سوف تعصف بالبعث ليس في العراق فقط وانما في كل المنطقة العربييه . فكلا النظامين يحاول أن يثبت أن الفكر الذي يقوم عليه حكمه هو النموذج الناجح والملائم للتطبيق في المنطقة . ولكن الملاحظه التي تبدوا لى من خلال هذا الصراع العقاشدي - والذي - دخل الدين ولأول مرة كعنصر أساسي في تشكيل الماده العقاشديه التي يقوم عليها الفكر السياسي في أحد الدولتين تلك الملاحظه هي أن الطرف الذي أصبح مهددا من التأثير القادم من خلف حدوده على نظام حكمه وعقيدته ، هو طرف واحد وليس كلا الطرفين . فالقادة الايرانيون ليس لديهم مشكله التخوف على نظام حكمهم الجديد ، برغم حدائته في ايران ، من أي خطر فكري عقاشدي يأتي من العراق ليهدد استقراره في ايران ، لأن تصدير الفكر البعثي الذي هو أقرب الى الفكر الشيوعي الى ايران هو ضرب من الخيال نظرا لإستحاله انتشار الفكر البعثي وعدم وجود أي أرضيه يمكن أن يجد لنفسه فيها مكانا بين أوساط الشعوب الايرانيه باختلاف قومياتها وأديانها واتجاهاتها السياسيه

وعليه فلم يعد سوى نظام البعث في العراق وحده هو الذي يتوجس خيفه من الفكر العقائدي القادم اليه من ايران حيث ارضيه الخصيه للمسلمين الشيعة حيث وحده العقيدة بين الشعبين ونظرا للعوامل التاريخية الأخرى الخاصة بالشعبين الايراني والعراقي - وهو الأمر الذي يجعل عملية انتقال هذا الفكر القادم من ايران وانتشاره في العراق - هو أمرا حدوثه محققا ، وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل بعد إنتشار خلايا ونشاط (حزب الدعوة الاسلامي في العراق) . إضافة الى أن الفكر الجديد القادم من ايران ، قادر أيضا على الانتشار في المنطقة العربية عموما لعدم غرابته الأساس الذي يقوم عليه وهو (الدين) على شعوب كان الدين دائما وأبدا ومنذ تاريخ الدعوة المحمدية هو العامل الأساسي الموحد بين هذه الشعوب على الأقل في مشاعرهما .

وأريد ان أضيف أيضا الى ما سبق بشأن الصراع العقائدي بين البعث في العراق ، ونظام الجمهورية الاسلامية في ايران ، ذلك البعد الشخصي الذي وضع بهما نفسه على أساليب ادارة الصراع من جانب الطرفين . وقد بدى وكأنه صراع شخصي بين قادة الدولتين . فكل منهما لم يدع وسيلة لمهاجمة القهادات البارزة لدى النظام الآخر ولدرجة التحقير والسب من جانب قادة العراق . والحكم بالكفر - وتعريه الماضي الشخصي من جانب قادة ايران بالنسبة لقادة العراق . ولذلك فإن دور الأحداث الشخصية لا يمكن أن نتجاهله في دراستنا لأسباب الصراع بين الدولتين واحتمالات إنهاه . هذا الصراع في المستقبل . ذلك أن المفه الشخصية لهذا الصراع - وان كانت من المتصور اختفائها باختفاء صدام حسين شخصيا عن السلطة في العراق . وذلك بالنسبة للتوجه الذي يمكن أن تدير عليه القيادة الايرانية في معالجتها لحل هذا الصراع مع العراق ، ألا أن ذلك من الغير المتصور أن يختفي هذا العامل مع إختفاء الزعيم الايراني آية الله العظمى الامام الخميني من على مسرح الأحداث في ايران حتى ولو بعد وفاته ، لأن ذات النظرة ستظل قائمة من بين القادة الايرانيين الآخرين لأن ممارسة السلطة الفعلية هناك ليست في يد شخص واحد ، ولكنها وبحكم التركيبة الدستورية في ايران هي قيادة جماعية ، إضافة الى وجود برلمان قوى يستطيع أن يلعب دورا حاسما في اتخاذ القرار السياسي على مستوى العلاقات مع العراق وكما حدث خلال فترة (أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران) . كما أن بقاء صدام حسين مع إختفاء الامام الخميني لن يغيرا من الأمور شيئا . لذلك فاستطيع أن أقول أن نظرة العداء الشخصي بين نظام الجمهورية الاسلامية ، ونظام البعث في العراق ستظل ذات مفه أهديه

نظرا لموقف الأول من البعث كفكر ملحد وكافر كما يرون ، ونظرة الثالسي من الحركات الدينية ورجال الدين وكما أوضحنا عند كلامنا عن (المسألة الدينية) ، كما يراها البعث . ولنقدم نماذج من تعبير القيادة العراقية المريح عن العداء الشخصي الذي تكلمنا عنه والذي عبر عنه الرئيس العراقي صدام حسين مراحة في أحد خطابه قائلا : " وأخيرا جاءت تيارات السياسة الدولية ، بخميني الى الحكم في ايران لتدفعه كي يحقق لها ما عجز الآخرون عن تحقيقه فأشاعوا حوله هالسه من الأوصاف والمبالغات الكاذبة ، وصوروه على أنه قوة رهيبه يمكن أن تغير كل الأوضاع في المنطقه ٠٠ بل وفي العالم ٠٠ ولم يكن خميني هو الدجال الوحيد الذي ظهر في بلاد فارس مدعيا الدين ٠٠٠٠٠٠ لقد جاءوا بالخميني متوهمين بأنه قادر على تحقيق مخططاتهم ، ولكن شعب العراق المؤمن بالاسلام وبالأديان السماويه ايمانا أصيلا كان واعيا منذ البدايه لهذه العمليه الخبيثه ٠٠ فاستعد لها ولم ينخدع بها بعد أن انخدع بها كثيرون ٠٠ وسار وراء الموجه دول وأحزاب وحركات وأفراد عديدون ، بعضهم بعوى وتلسيق من أجل أهداف مشبوهه ، والبعض الآخر بسبب ضعف الوعي ، والروح الانتهازيه وعدم الثقة بالنفس " (١) . ان الأمر الخطير هو أن بعض الأوساط العربيه ولقد بذلك من اندفع منها بحسن نيه وليس بدوافع مخططه قد انساق وراء الظاهره الدينيه - السياسيه وبخاضه بعد الثوره الايرانيه ٠٠٠٠٠٠ لقد بهرتهم فقط تلك المرخات العنيفه التي أطلقها رجال الدين في ايران ضد الامبرياليه والمسيحيونيه وادعاهم حول النفال من أجل تحرير القدس وفلسطين وظنوا بأنها يمكن أن تضيف الى النفال العربي ضد الامبرياليه والمسيحيونيه قوة كبيره جاده ٠٠٠٠٠٠ ان التيار الديني بصوره عامه ٠٠٠٠ وتيار خميني بصوره خاصه لم يكن أقدر التيارات الدينيه والمعارضه من الناحيه الثوريه ٠٠٠٠٠٠ ففسي الوقت الذي كانت فيه أطراف عربيه ودوليه عديده تنزلق لنظام خميني وتكبل له المدائح وتشعر أمامه بالمفر ٠٠٠٠ ان النظره الدينيه المتحرفه المتزمته ٠٠٠٠ والمتخلفه لزمره خميني ٠٠٠٠٠٠ قد وجدت في العراق الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد صدام حسين ، النموذج الذي يذكرها بالشموخ العربي ٠٠٠٠ وعاشت لفترة طويله جدا في أوهام تكرار تجربه الايرانيه في اقطار اسلاميه أخرى ٠٠٠٠٠٠ واعتبرت العراق الساعه المرشحه لذلك " (٢) . وبعد فقد قطعت العبارات التي إقتطفنا فقراتها من خطاب الرئيس العراقي والتقرير المركزي للحزب بالنظرة الشخصيه والعدائيه التي تنطوي عليها نفسه القيادة البعثيه

(١) - خطاب الرئيس في ١٩٨٢/٤/٢٠ (ص ٢٥٤) .

(٢) - التقرير المشار اليه آنفا (ص ١٨٩) .

في العراق نحو القيادات الدينية في ايران وصورت حقيقة مشاعرهم الشخصية تجاه هذه القيادات بسبب إنهميار البعض بها - ولم يحتسني البعث في القاء اللوم بل وحتى توجيه النقد والشاتم لمن أهد هذه الثورة الاسلاميه حتى من هم خارج المنطقة العربية -

وهكذا بدأ الصراع يسير نحو الحرجة الحرجة وفي تعاود مستمر بين القيادتين العراقية والايرائيه وصولا الى مرحلة اندلاع القتال بينهما والذي لم يكن سوى الحلقة الأخيرة من حلقات عملية ادارة الصراع بينهما في مسلسل الصراع العقائدي بين النظامين المتناقضين - والذي وجد له الأسباب والادعاءات المناسبة مثل دعوى إتهام العراق لإيران بعدم تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي تكلمنا عنها سابقا - وبشأن الانسحاب من المناطق الحدودية البرية التابعة للعراق - وقيام القيادة الايرانية بمحاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق - وعدم ترك العراق يختار نظام الحكم الذي يريده - وهم يقصدون بذلك الربط بين نشاط حزب الدعوة الاسلامي في العراق ضد حكم البعث وبين الدعوة الايرانية لإقامه نظم حكم اسلاميه في المنطقة ، وكذلك موضوع تزايد نشاط الأكراد المناهضين لسياسة البعث في منطقة كردستان شمال العراق - وكان من وقائع سيناريو تصعيد الصراع بين الدولتين والذي كان قد أعدته القيادة البعثية في العراق كى تهيبى المناخ في المنطقة ، وتوهم العلاقات بين الدولتين -حتى تسليح اللحظة المناسبة - لتفجير صراعيهم بشأن الحرب على الحدود بين الجارتين - وكان من أبرز وقائع هذا السيناريو إضافة الى الحملات الاعلاميه والدبلوماسيه بين البلدين - أحداث الجامعة المستنصرية في بغداد والتي قال العراق بشأنها أن أحد الأشخاص من أصل ايراني (وهذا يعني أنه مواطن عراقي ولكنه ينحدر من أصل ايراني) القى قنبلة على تجمع طلابي (في الجامعة المستنصرية بتاريخ ١٩٨٠/٤/١) ، كما ألقيت قنبلة من المدرسة الايرانية في بغداد على موكب تشييع شهداء الحادث الأول يوم ١٩٨٠/٤/٥ ، وجرت محاولة لاغتيال وزير الثقافة والاعلام العراقي بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢ (١) .

وبصرف النظر عن ما تردد بين صفوف الشعب العراقي بشأن موضوع إلقاء القنابل في الحادثتين المشار اليهما ، إلا أن موضوع القنبلة الثانيه كان مثار جدل ومحلل شكوك واضحة - لأن الادعاء بأن القنبلة الثانيه قد ألقيت من مدرسة ايرانية بعد الاعلان عن هويته الشخص الذي ألقي بالقنبلة الأولى ، وفي ظل إجراءات الأمن العراقية التي لا تستدعي المزيد من الإفاضه عن أساليبها وسيطرتها على الشارع العراقي -

وبالذات عند وقوع مثل هذه الأحداث التي يفترض أنه قد صاحبها توتر وحرص لم يكن يسمح بتكرار حادث آخر مرة ثانية - وبالذات أثناء تشييع الجنازه - إضافة السي صعبه تصور أن يفاخر أى شخص بالاقدم على مثل هذه المحاولة من المدرسة الإيرانية بالذات فى ذلك الظرف - وبالرغم من أن السلطات العراقية قد وجدت من يمكن إنساب هذه الحادثة اليه وبسرعه لا تشير المعجب لمرسها فى هذا المجال - ولقد كانت محمله ما تردد عقب وقوع تلك الحوادث وذلك القسم الذى ألقى به الرئيس العراقى فى احدى خطبه حينما قال - والله ان دم شهداء حادث الجامعة المستنصرية لن يمر (..... الخ) كل ذلك كان يقطع بأنه كان بمعناه عمليه إثارة للجماهير العراقيه وطلابها بمفع خاصه تمهيدا للسبدا فى تنفيذ الحمله الشامله التى قرر قادة البعث القيام بها ضد الاتجاهات الدينيه فى العراق وكبار رجال الدين ، ولتضع القيادة العراقيه لنفسها المبرر والسند الشرعى لهذه الحمله التى وصلت فى إنتهاكها لحقوق الانسان الى أبعد ما يمكن تصوره فى هذا العصر - تلك الحمله التى بدأت بكبار رجال الدين والأئمه الكبار الذين كانت تربطهم أى صله بالامام الخمينى وأتباعه خلال فتره تواجدته فى العراق - والتى كان من أبرز ضحاياها كما ذكرنا الإمام (محمد الباقر وزوجته) - وعلى صعيد الارهاب الداخلى - وخلق المفايقات لنظام الحكم الجديد فى ايران فى وقت واحد - قامت السلطات العراقيه بحمله واسعه كما ذكرنا باعتقال آلاف العراقيين الذين أعدت أجهزة الأمن والحزب تقاريرها التى تشكلت فى ولائهم للحزب والثوره - واعتبرت هذه الآلاف (تبعيه ايرانيه) برغم الاسلوب العشوائى الذى تم به حمر هؤلاء المواطنين والذين قد سبق أن طردهم العراق فى عهد الشاه والبعث فقام الشاه بحمله دبلوماسيه واعلاميه أوضح من خلالها أن بعض هؤلاء المواطنين هم عراقيون يحملون أوراقا رسميه تثبت عدم إندادهم من أصول غير عراقيه مما اضطرت معه القيادة العراقيه فى حينها الى السماح لهم بالعوده للعراق ثانيه ، ولقد سلبت السلطات العراقيه هؤلاء المواطنين جميع أموالهم وممتلكاتهم وقذفت بهم على الحدود مع ايران بل استمر ذلك الاجراء حتى بعد اشتعال القتال وتعرض العديد من هؤلاء المطرودين العراق فى المحراء الى مخاطر القتال والتبادل بالنيران بين الطرفين - وكانت تتم عمليات الاعتقال والتى ترتب عليها تشتيت بعض الأسر والتفريق بين الزوج وزوجته ، أو الأب وأبنائه أو الأم وأولادها بشكل غير انساني بمعجز القلم عن وصف دقايق وقائمه المؤسف فى حق إناس أعطوا العراق عمرهم وجهدهم وعلمهم وأبنائهم الذين ما زال يتواجد بعضهم يقاتل بالاكراء على جبهات القتال مع ايران - وقد عبر البعث عن رأيه فى تلك الاجراءات التى أقدم عليها فى حق نفسه من أبناء العراق بالقول : (ان الايرانيين القاطنين فى العراق وبعض المتجنسين

منهم بالجنسية العراقية الذين كانوا مواليين لنظام الشاه ، وكانوا يخدمون مخططاته
غيروا ولا هم مرة واحدة الى خميني ونظامه ليس لانسجامهم بالضرورة مع نهجيه
الفكري أو السياسي . فقد لا يكون البعض منهم متفقاً معه في هذا النهج وإنما بدافع
الحقد العنصري على العراق والأمه العربية وعاد هؤلاء من جديد ليشكلوا
مرة أخرى طابوراً خامساً نشيطاً جداً لخدمة نظام خميني وفي التخريب الداخلي
وصاروا الوسط الأوسع الذي نشأ فيه حزب الدعوة العميل ، وكان بأوى أفراد هذه
العصابة ويمدها بالمال فشرعت أجهزة الثورة بطرد هؤلاء من أرض الوطن
واتخذت الاجراءات العقابية ضدهم لتآمرهم على العراق وخيانتهم له وفي وقت سريع
تماماً ظهرت النتائج الايجابية لهذا الاجراء الوطني السليم ففي خلال أسابيع قلبه
ضعفت الى حد كبير ظاهرة الاشاعات المفترضة وظواهر البلبله التي كانوا يشيعونها
ضد العراق ولصالح النظام الايراني . ولم تعد الاذاعة الايرانية ومخابرات النظام
الايراني تمتلك ما كانت تمتلكه في السابق من مصادر للمعلومات واستقر الوضع
النفسى في كثير من المناطق العراقية التي كان يشكل هؤلاء نسبة مهمه بين سكانها (١)
وإذا كان لنا من تعقيب على ما قدمه قادة البعث من تفسير لقرار ذلك الاجراء الذي
لن يبرئهم التاريخ من تبعاته على مر السنين ، فإن المشكوك فيه اضرار إنسان ببلد
وعدوا فيه هم وأجدادهم ، منذ مئات السنين وبعضهم أصبح في درجات منقدمه في
الحزب الحاكم . والحقيقة أن موضوع النتائج الايجابية التي ادعى البعث أنها قد
أثمرت عن اجرائه هذا ، هو إدعاء يجافي الحقيقه لأن من هؤلاء الذين أعتبروا متآمرين
وخونة من كان يشارك في الحرب على جبهات القتال ضد ايران في الوقت الذي
كانت أسرهم رهن الاعتقال في السجون العراقية توطئه لترحيلهم الى خارج الحدود
العراقية . وهو أمر شدد في الواقع من خزيات القدر الذي لا يعثر عليه سوى
في عراق البعث . واننا لنتساءل من أين اذاً تجمع ايران الآن معلوماتها الغزيرة
عن العراق في ادارة صراعيها وحربها ضده . اذا كانت هذه الغثات التي كان يعتمد
عليها الايرانيون حسب الادعاء العراقي المذكور ، قد طردت منه . ومن أين اذاً -
صدرت الاشاعات والبلبله المتواجده الآن في العراق بعد تفسيرهم ؟ . ولقد
أضافت آثار هذا الاجراء عنمرا آخر في تصعيد الروح العدائيه بين النظامين في
العراق وايران ، عندما خلقت مشكله تواجد الآلاف من الأسر العراقية المطروده من
العراق والتي أصبحت عديمه الجنسيه في هذه الحاله ، والمفروضه على السلطات
الايرانيه وما يمثلها ذلك من عبء على نظام الحكم في ايران سواء من حيث تدبير

سبيل ايوا. هذه الاسر وسبيل المعيشه اللازمه لاقامتهم في ايران في وقت لا تستطيع
تقبلهم في اراضيها كاييرانيين لانعدام الصلة أو الرابطة القانونية - بينهم وبين
الدولة المطرودين اليها وهي رابطه كانت قائمه بين اجداد بعضهم من مئات السنوات
وانقطعت بالنسبه لكثير منهم بل أن نسبه عاليه جدا من الأفراد المطرودين من
العراق من الكبار وليس فقط الأطفال والشباب لا يعرفون أي من اللغات المتداوله
في ايران، ولم يسبق لهم زيارتها . ولعل أوضاعهم لا تختلف كثيرا عن أقرانهم
الذين هم من أصل تركي والذين إذ دمجوا جيلا بعد جيل داخل المجتمع العراقي ليصبحوا
جزءا من شعبه مثلهم تماما . ولذلك فحتى من الناحيه القانونيه لا يمكن السزاه
ايران بقبول أشخاص ليسوا من رعاياها ولا يحملون جنسيها ، ولكن الموقف الانساني
المتمثل في قذف السلطات العراقيه بهؤلاء الأشخاص وأطفالهم في الصحراء على
الحدود المشتعله بالنيران بين البلدين - أعطى للسلطات الايرانيه الفرصه لكسب
تخطو خطوه لها مردودها لدى الرأي العام في البلدين من حيث استقبالها
لهؤلاء الناس وايوائهم بالمقابلته مع السلوك الغير انساني الذي سلكته السلطات
العراقيه بطردهم وهم رعاياها بعد تجريدهم من كل ما يملكون .

ويحق للمراقب أن يتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذي يمكن أن تتخذه
السلطات العراقيه فيما لو قامت ايران باتخاذ موقف مقابل وطرد آلاف الأسر التي
يمكن أن تعتبرها طابورا خامسا للعراق - ولا سيما أن هناك في ايران اقليما كاملا
من العرب هو اقليم عربستان الملاصق للحدود العراقيه الذي تكلمنا عنه في بدايه
هذا الكتاب فهل ستقبل العراق هؤلاء الناس . انه لمن الغرائب حقا أن يطرد
العراق آلاف من الأسر الذين كانوا يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي بحكم
عوامل عديده ، في وقت قام فيه ومن تلقاء نفسه باستقبال آلاف أخرى من الأسر
العربيه (العربستانيه) والتي تحمل الجنسيه الايرانيه بعد دخول الجيش العراقي
اقليم عربستان خلال الأيام الأولى للحرب . وآمن هؤلاء وسلمهم أراضي زراعيه
في العراق ومرتبات شهريه لكل أسرهم على سبيل المعونه وهم الذين ثبت أن الكثير
من المتاعب التي لاقاها الجيش العراقي في مواجهه في اراضيهم كانت من وراء
البعض منهم ولأسباب لا نستطيع لوهمهم بشأها . باعتبار أن الغزو العراقي
قد أصاب مدنهم بالخراب والدمار وأهلهم بالهلاك ، والأذى . وهل سيعود العراق
يوما لطرد هؤلاء الى ايران باعتبارهم طابورا سادسا في هذه الحاله . فحتى قضيه
بقائهم في العراق بعد غزو القوات العراقيه لاقليمهم قد خلق مشكله أخرى لهم -
رأي اعتبارهم متعاونين مع النظام البعثي في العراق من وجهه نظر السلطات الايرانيه

برغم أن ذهابهم للعراق ، كان في أغلب الأحوال أمرا لا خيار لهم فيه بحكم ظروف اقتحام مدنيهم وصعوبة بقائهم فيها ، أو التوجه الى مناطق أخرى في إيران بسبب حصار تلك المدن . وهل أن السلطات الإيرانية تستطيع أن تجد من المبررات اللازمة لاتخاذ قرار بإبعادهم عن إيران وعدم السماح لهم بالعودة اليها أو طرد غيرهم من الموجودين الآن في إيران - ما يمكن به دفع أي إنتقاد يوجه اليها وذلك باستخدام نفس المنطق أو الحجج العراقية بالقول بأن هؤلاء الناس يختزنون مشاعر الحقد العنصري ضد الدولة الإيرانية وقتلوا موالين للعراق ولا سيما أن هناك منظمات سياسية عديده قامت في اقليم عربستان الإيراني " جبهة تحرير عربستان " التي تنادي بتحرير اقليم عربستان عن طريق الكفاح المسلح وحرب العصابات وكذلك الجبهة القومية والحركة الثورية والجبهة الشعبية ومعظم تلك المنظمات، تلقت معونات ودعم من العراق ولم ينكر قادة العراق ذلك . وان كنت بدوري لا أنكر على هذه المنظمات دورها الشرعي للمطالبة بحق تقرير المصير لشعب عربستان . والحقيقة أن الاجراء العراقي بتسفير آلاف الأسر العراقية على هذا الشكل الذي ذكرناه لم يكن سببا في زيادة فجوة الانشقاق بين الشعبين العراقي والإيراني على مستوى العلاقات التاريخية والأخوية بين الشعبين فقط ، ولكنه خلق نوعا جديدا من التفرقة القائمة على أساس عنصري بين الشعبين المسلمين الجارين بل وفي داخل الشعب العراقي نفسه حينما قسمه الى عراقي عربي وعراقي تبعي (من أصل إيراني) واعتبر الثالث من المنبوذين مما جعل المواطن العادي يحرص في تعامله مع زميله اذا كان له أصول إيرانية تخوفا من اتهامه بشئ يسبب له المتاعب . وأصبح عليه أن يسبب كل من هو من أصل إيراني - لدفع الشبهة عن نفسه . واستمرت مظاهرات (الفرس المجوس - أحفاد كسرى ورتسم - الفرس العنصريين الخ) تستخدم في كل مناسبة وعلى لسان كل المسؤولين والأجهزة الاعلامية والحزبية والرسمية إضافة الى القرارات التي أشرنا اليها والتي تتعلق بتطبيق الزواج لزوجته التي هي من أصول إيرانية وتسليمها لجهات الأمن لتسفيرها مقابل ملحه من الدولة ، وقرارات نقل العاملين من أجهزة الدولة الى دوائر خدمية كنوعا من التنكيل بهم باعتبارهم تبعي إيرانية حتى اضطرار السلطات العراقية لوقف عملية الطرد نتيجة رد الفعل العالمي الحاد على هذا المسلك اللا إنساني . ولقد قضى هؤلاء الناس الذين لم يطردوا خلال فترة عمليات التسفير أياما قاسية حيث كان كل فرد في كل أسرة يعيش حالة من الرعب بعد أن يسدل الليل ستاره انتظارا للحظة يدي فيها باب المنزل ليكون الطارق هم رجال الأمن قادمين لاعتقالهم وتوطئه لطردهم خارج العراق . ولقد صدرت قرارات في حينها بحظر سحب أي شخص يدخل ضمن قوائم خاصة أعدتها رجال الأمن

بالأسر التي اعتبروها من أصول إيرانية - أي أموال عاشره له من البنوك - وكذلك حظر تصريفهم بالبيع أو التنازل أو أي تصرف في عقاراتهم وأموالهم المنقولة والغير منقولة إلى أن يقضى الله في أمرهم .

وحقيقة لقد كانت محائر العديد من أفراد الشعب العراقي خلال مدة التسفير (الطرد) هذه معلقة في أيدي رجال الأمن العراقيين حيث كان يوسع أي شرطى في جهاز الأمن أن يقدم تقريراً في حق شخص يترتب عليه ادخاله ضمن قوائم المطلبين لتسفيرهم واسقاط الجنسية العراقية عنهم تحت عنوان أنه قد ثبت حصولهم عليها بطرق غير شرعية وغريب حقاً أن يقال في ظل اجراءات نظام البعث الأمنية الدقيقة أن هناك مواطناً حمل على الجنسية العراقية بطريق غير قانوني وغير شرعي وعليه يتم اسقاطها عنه وطرده - وازاء هذا التعميد على المستوى السياسي بين النظامين قامت السلطات الإيرانية من جانبها بشن حملة اعلامية موازية للحملة العراقية ضد الثورة الإيرانية في إيران والتشكيك في أهدافها وبدأت الأجهزة الإيرانية بتوجيه الشتائم للعراق ودفع مبادئ حزب البعث في العراق والتعريض بشخصية الرئيس العراقي صدام حسين وتشريحها وازدادت الصفات السيئة في شخصيته والمواقف السيئة في تاريخه من واقع حياته ومنذ نشأته وحتى وصوله الى مقعد الرئاسة في العراق . وصدرت الفتوى الشهيرة عن مرجعية الشيعية من إيران باعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي حزب كافر وكذلك رثيته وأعفائه مما يستوجب تطهير شرع الله في حقهم . وحدثت أعمال تعرض متبادل للسفارات العراقية والإيرانية في البلدين والملحقيات والمدارس التابعة لهم وتلزيل الاعلام لكل من البلدين عن هذه المنشآت وصور زعمائهما وتزامنت هذه الأعمال تقريباً مع أعمال المناوشات العكسية على الحدود بين البلدين التي اشتعلت الحرب بالشكل الذي وقع فيما بعد خلال شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ . فقد سبقت أحداث شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ وقائع انتهاكات واعتداءات متبادلة على الحدود بين البلدين ، وأعلن العراق من جانبه أن الانتهاكات الإيرانية قد بلغت للفترة ما بين يونيو الى سبتمبر ١٩٨٠ - (١٨٧) انتهاكا واعتداء ١٠ عسكري عبر الحدود العراقية ضد المدن والقرى والطرق والمخافر الحدودية العراقية وقد تم إبلاغ الحكومة الإيرانية بموجب المذكرات الدبلوماسية التي تبنت فيها كل واقعة منها ، ومن جهة أخرى لم يقف العراق مكتوف الأيدي نحو هذه الاعتداءات الإيرانية فقد أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في خطاب له أنه : (وطيلة أشهر عديدة تصرف الثورة على أمثال هذه التجاوزات والمؤامرات بمسمر وحزم وكانت ترد على الحملات الاعلامية بقوة وتكامل للنظام الإيراني الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود) - ومن هنا بدأت تتسلسل وقائع تصاعد التوتر

بين الدولتين وعلى النحو التالي وعلى لسان الجانب العراقي : (١) (وفى يوم الرابع من ايلول ١٩٨٠ قصفت المدفعية الايرانية الثقيله وبعيدة المدى مدن خانقين ومندلسى وزرباطيه ومنطقة نفط خانه وكان هذا العدوان معززا بحشود عسكريه واسعه على الحدود العراقيه وداخل الاراضى العراقيه " زين القوس وسيف سعد وهيله وخضر " ، لقد كان هذا التعرض يعنى من الناحيه الواقعيه اعلان الحرب - وكان السكوت عليه يعنى القبول بنقل ساحه الحرب الى الاراضى العراقيه . وازاء هذا التطور قررت القيادة ضرب المدن الايرانيه الحدوديه فى المنطقه بالمدفعية معامله بالمثل - وابعد المدفعية الايرانيه عن المواقع التى يمكن ان تميب منها المدن الحدوديه العراقيه غير أن انجاز هذه المهمه كان يتطلب تحرير منطقة (زين القوس) وهى أرض عراقية .

(٢) - وفى يوم السادس من ايلول ١٩٨٠ اجتمعت القيادة وقررت اليمساز للقوات المسلحة الوطنيه بتحرير (زين القوس) .

(٣) - وفى اليوم التالى ٢ ايلول ١٩٨٠ إقتحمت القوات المسلحة منطقة زين القوس وانتزعتها من القوات الايرانيه فى معركة سريعه .

(٤) - بعد تحرير زين القوس واصلت قواتنا المسلحة مهماتها فى استعادة الاراضى العراقيه ، فتم فى ١١/٩/١٩٨٠ استعادة منطقة (سيف سعد) وفى يوم ١٦/٩/١٩٨٠ كانت قواتنا قد استعادت بمبارك جريشه كل الاراضى العراقيه المثبتة فى الاتفاقيات الدوليه كما استعادت أيضا كل المخازن الحدوديه التابعه للسياده العراقيه والتى كانت تسيطر عليها بصورة غير مشروعه السلطات الايرانيه) (١) .

ذلك هو تسلسل الوقائع على نطاق العمل العسكري بعد أن وصل التوتر السياسى قمته فى شجتي المجالات وبالشكل الذى أوضحناه سابقا . فقد كانت هنالك عمليات عسكريه ميدانيه هى بالأساس عمليات هجوميه تحركت فيها القطاعات العسكريه العراقيه لتنفيذ مهمات حددت لها وبصورة لا يمكن أن تدرج على ضوئها ضمن صيغ العمليات العسكريه الدفاعيه ويؤكد ذلك تطور العمليات العسكريه خلال الأسبوع التالى لها . وينبغى أن لا نغفل هنا - اذا وقفنا على الجانب الآخر من الحدود العراقيه - أى خلف أجهزة صنع القرار فى ايران - تسجيل رد الفعل الطبيعى والبديى المنتظر لقيام العراق بتنفيذ مثل هذا الحجم من العمليات العسكريه وحجم القوات التى تسانده وما يستتبعه رد الفعل من قيام القيادة الايرانيه

اتخاذ اجراءات من جانبها هي بالدرجة الأولى تتضمن رفع درجات الاستعداد بين قواتها المسلحة وحشدها في اتجاه المحاور الساخنة ، واتخاذ اجراءات أخرى ، هي فسي جعلها نوعا من الوقايه والتحسب لما سوف يعقب التحركات العراقية وعملياتها العسكريه من عمليات لاحقه محتمله وهو المنطق البديهي الذي ستأخذ به أي دولة غير ايران في هذه الحاله - وهو ما حدث بالفعل - ويستوقفني هنا استخدام القيادة العراقيه عبارة (وانتزعتها من القوات الايرانيه في معركة سريعه) - عند عرض تسلسل الوقائع - وهو أمر يستخلص منه الوضع العسكري الذي كانت عليه القسوات الايرانيه في هذه الأماكن وهل كانت في حالة استعداد سابق للعمليات العسكريه العراقيه أم لا ، وذلك أمر هام في توضيح ما اذا كانت ايران كما ادعى العراق تنوى الهجوم على العراق - واحداث حالة حرب واقعيه - ذلك على فرض أنها كانت محشده لقواتها على الحدود العراقيه - وعليه فاذا صح هذا الافتراض فان من البديهي أن القوات العراقيه لم تكن قد استطاعت أن تنجز عملياتها المذكوره في الأيام الأولى بهذه (السريعه) كما وصفتها لأنها كانت سوف تقابل قوات مستعده لمدها والدفاع عن مواقعها وبموجب القول بأنها كانت مستعده ولكنها فشلت في صد القوات العراقيه في حينها - وعلى ضوء النتائج التي أفرزتها العمليات العسكريه بين الطرفين فيما بعد حينما بدأت القوات الايرانيه في كبح القوات العراقيه الى خلف الحدود العراقيه بعد أن استعادت قدراتها التنظيميه واستوعبت حقائق الموقف وهو ما سنعود لتوضيحه فيما بعد - وفور انتهاء العراق من عملياته العسكريه السريعه المذكوره بدأت تتضح معالم الصراع وتتكشف النوايا العراقيه الحقيقيه من خلال أساليب ادارة هذا الصراع - فبعد أن بدأت القيادة العراقيه ادارة مراعيها باستخدام ورقة تصعيد التوتر السياسي بين الدولتين سواء من خلال الحملات الاعلاميه أو الدبلوماسيه أو طرد الأسر ذات الأصول الايرانيه من العراق - أو اثاره المتاعب الداخليه في ايران ، تحولت السبي استخدام ورقة النشاط العسكري بعمليات سريعه بهدف جس نبض استعداد القوات الايرانيه لمدى قدرتها على مواجهه العمليات اللاحقه التي كان مخطط لها لتنعذ في مرحله لاحقه - ثم جاء دور الورقه الثالثه والهامه حينما اعلنت القيادة العراقيه الناء اتفاقيه الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه مع ايران ونترك الرئيس العراقي يتكلم عن تفاصيل الموقف العراقي في هذه الخطوه من خلال خطابه الذي ألقاه أمام المجلس الوطني في ١٩٨٠/٩/١٧ حيث قال : (... وقد استفاد الجانب الايراني في وقت مبكر من اتفاقيه الحدود النهريه في شط العرب بينما تطلب الأمر وقتا اضافيا بالنسبة لتطبيق البروتوكول الخاص بالحدود البريه ، وكان ذلك أمرا اعتياديا وقد تعطلت اجراءات تسليم الأراضي فيما بعد بسبب الظروف التي كان يعيشها النظام الايراني

السابق عامي ٧٨ ، ١٩٧٩ ثم جاءت السلطة الإيرانية الجديدة وبقيت أراضيها تحسنت سيطرة الطرف الآخر ، وقد قدرنا أن النظام الجديد يحتاج إلى زمن لكي ينفذ الالتزامات التي تترتب عليه بموجب الاتفاقية ٠٠٠٠ غير أننا ، ومنذ اليوم الأول لوصول المجموعة الحاكمة في إيران إلى السلطة - لمنا منها مواقف عدوانية وإخلالا بعلاقات حسن الجوار ، وصرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقة عن عدم التزامهم باتفاقية آذار (مارس ١٩٧٥) ، وفي وقت مبكر جدا خرقت المجموعة الحاكمة في إيران مبدأ أساسيا من بنود الاتفاقية ، عندما استدعت قيادة التمرد العميل من أمريكا إلى إيران وكان العميل البارزاني وأولاده يتهبأون للعودة إلى إيران واستئناف نشاطهم العدواني ولكنه توفي عند أولياء نعمته الأمريكيان ، فعاد ابنأؤه وقادة التمرد العميل إلى إيران واتخذوها منطلقا لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية باسناد مريح من السلطات الحاكمة فيها ٠٠٠٠٠ ثم يصل الرئيس العراقي إلى أهم فقره في خطابه حينما قال : " ولما كان حكام إيران قد أخلوا بهذه الاتفاقية منذ بدايه عهدهم بتدخلهم السافر والمقصود في شئون العراق الداخليه واسنادهم كما فعل الشاه من قبل وامدادهم لروؤوس التمرد المدعوم من أمريكا والمهيونيه ولامتناعهم عن اعاده الاراضي العراقيه التي اضطروا إلى تحريرها بالقوة فإنني أعلن أمامكم أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار لعام ١٩٧٥ ملغاه ٠٠٠٠ وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بذلك ٠٠٠٠٠ وهكذا ينهني أن تعود العلاقات القانونية في شط العرب إلى ما كانت عليه قبل ٦ آذار ١٩٧٥ ويعود هذا الشط ، كما كان عبر التاريخ ، عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقة ، مع كل حقوق التصرف بالسياده الكامله عليه " وفي الحقيقه وقبل أن نتعرض بالدراسه لما جاء في هذا الخطاب يستوقفني ويدهشني تلك المحسوه المفاجئته التي ألمت بالرئيس العراقي والتي تنبه على أثرها بأن شط العرب وكما جاء في نهاية تلك الفقره من خطابه - حينما قال : " ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقه ٠٠٠ الخ " ولنتساءل أين كانت تلك الحقيقه غائبه عن ذهن الرئيس العراقي حينما تفاوض مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ ووقع على التنازل عن السياده على الشط لايران ؟ أغلبي الظن أن ما فعله الأكراد شمال العراق بالرئيس وحينما كان يدير العمليات العسكريه ضدهم بمفغته رثيما للجنة شئون الشمال وقتها واواشكهم على قم ظهر البعث وتهديدهم المباشر لقضية بقاء السلطة في العراق في يد البعث كانت قد زرعت من الفيلظ والحقد لدى الرئيس إلى درجة أعمت بصيرته وعقله للأسف عن ادراك تلك الحقيقه المتعلقة بعروبة شط العرب عبر التاريخ - والتي لم يدركها إلا حينما فكر في اعلان الحرب على ايران والغاء الاتفاق متخذاً من الورقه الكردييه

ذاتها التي كانت سببا في توقيعه لاتفاقية الجزائر - سببا لالغاء ذات الاتفاقية ، ولنعود لبحث أسباب الغاء اتفاقية الجزائر من خلال الاسباب والمبررات التي أعلنها الرئيس العراقي نفسه وفي البدايه يستوقفنا أمرين :

الأمر الأول : ما يتعلق بقول الرئيس العراقي : خرق المجموعة الحاكمة ملى ايران بندا أساسيا من بنود الاتفاقية باستدعائهم جماعة البر زانى (الأكراد) ليتخذوا من ايران منطلقا لتهديد أمن العراق .

الأمر الثانى : امتناعهم (القاده الايرانيين) عن اعادة الاراضى العراقية التى استعادها العراق فيما بعد بالقوة . وبالنسبة لهذا الأمر الأخير فان التناقض ليكاد يكون صارخا بين قول الرئيس فى نفس الخطاب أنهم قد قدروا أن " النظام الجديد فى ايران يحتاج الى زمن لكي ينفذ الإلتزامات التى تترتب عليه بموجب الاتفاقية فى هذا الشأن " ، ثم يعود فيقول : " صرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقة من عدم التزامهم باتفاقية الجزائر " . مما اضطرهم الى تحرير هذه الأراضى بالقوة . ويلاحظ أن النظام الجديد فى ايران قد تسلم السلطة فى فبراير ١٩٧٩ وقرر العراق استعادة تلك الأراضى بالقوة فى سبتمبر ١٩٨٠ أى أنه وبالرغم من اقرار الرئيس العراقى فى خطابه المشار اليه بالظروف التى واجهها النظام الجديد فى ايران والتى أثرت على عملية تسليم المناطق العراقية موضوع اتفاقية الجزائر ، فانه قد اعتبر ان تلك المدة والتى تبلغ حوالى عام ونصف عام فى ظل تلك الظروف الداخلية لايران مهله كافيه ومبررا يستند اليه ضمن مبررات الغاء الاتفاقية - وبهذا كان قد انقضى على توقيع الاتفاقية من مارس ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الايرانية فى فبراير ١٩٧٩ أربع سنوات وذلك فى عهد الشاه ، ولم يجر نظام البعث على الاقدام على نفس الخطوه التى اتخذها فى ظل نظام رجال الدين فى ايران مع الشاه قبلهم مما يشير الشكوك حول حقيقة نوايا القيادة العراقية فى هذا المدد - والأسباب الحقيقية وراء خطوة استخدام القوة العسكرية فى استعادة تلك المواقع ، وإعلان الغاء اتفاقية مارس من جانب واحد . وهل أن ذلك حقيقة وعلى ضوء ما قدمناه أعلاه يرجع الى سبب عدم تنفيذ ايران لالتزامها بموجب المعاهدة بشأن عدم إعادته تلك المواقع ، وإعادة القيادة الكردية - من الخارج الى ايران كما جاء فى مبررات اعلان الغاء الاتفاقية فى خطاب الرئيس العراقى ، أم أن هناك أسباب حقيقة تكفى وراء هذه المبررات التى اتخذت واجبه لتفطيتها وكما كان عهد الصراع بين النظامين فى اتخاذ أسباب تتعلق بالمشاكل الحدودية ستارا يخفى صراعيهم العقائدى فى المنطقة . ولقد طرح القاده الايرانيون هذا التساؤل بقولهم : " لماذا إختار

صدام حسين ذلك التوقيت بالذات للاقدام على تنفيذ عملياته العسكرية والغاء الاتفاقية ولم يفعل ذلك في عهد الشاه ؟ ! ويربطون بين ذلك وبين ظروف ايران الداخلية والعسكرية في العهدين " . وعلى أي الأحوال اذا كان هذا الأمران هما السببان المباشرين للذان إستند اليهما الرئيس العراقي في اتخاذ القرار الخاص بالغاء اتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ ، فلننا اذا تدارسناهما من الناحية الشكلية البحتة فنلاحظ أن الأمر الأول المتعلق بامتناع ايران في ظل حكم النظام الاسلامي الجديد عن اعادة الأراضي العراقية - هو أمر في الحقيقة لا يستاغ إطلاقا الإستناد اليه كسبب جوهريا يجعل القيادة العراقية تقدم على الغاء اتفاقية الجزائر وذلك لأن العلة قد انتفت هنا حينما قامت القيادة العراقية في ١٩٨٠/٩/٦ بتنفيذ عملياتها العسكرية الهجومية لاستعادة تلك المناطق التي جعلت من عدم قيام القيادة الجديدة في ايران اعادتها الى العراق سببا رئيسيا للغاء الاتفاقية في حين أن خطاب الرئيس الذي اعلن فيه إلغاء الاتفاقية كان يوافق ١٩٨٠/٩/١٧ أي بعد أن أصبحت تلك الأراضي في أيدي العراق فعلا ، ولم يعد هناك حاجة لاتخاذها موضوعا يماغ كسببا في إلغاء الاتفاقية على الأقل من الناحية النظرية الشكلية والمنطقية ، برغم أن القيادة العراقية قد تناسلت في هذه النقطة اقرارها في نفس الخطاب الخاص بالغاء الاتفاقية بأن الظروف الخاصة بايران الداخلية كانت تحتاج الى زمن لتنفيذ التزامها في هذا الشأن . اذاً ومن الناحية الشكلية أيضا لم يبق أماننا إلا الأمر الثاني الذي كان سببا ثانيا استندت اليه القيادة العراقية في الغاء الاتفاقية وهو موضوع التدخل في شئون العراق الداخلي والمقصود به ما ذكره الرئيس العراقي في خطابه ذاته - " استدعاء القيادة الايرانية - قيادة الحركات الكردية من أبناء الملا مصطفى البرزاني من الخارج لمواصلة نشاطهم شمال العراق " .

لكننا نساء ل عن مدى تأثير مثل هذا الفعل وخطورته المباشرة وهل هي أمور كانت فعلا تستوجب سرعة التحرك العراقي بالغاء الاتفاقية نتيجة اقدام ايران على هذا الفعل إن صح وقوعه . ان المعلومات التي يعرفها أي مواطن عراقي عادي تقطع بأن نشاط الأكراد شمال العراق ضد سلطات البعث ، ومن خلال جماعات كردية أخرى غير أولاد البرازاني بل وعلى خلاف معها كان قد وصل الى درجة مقلقه للسلطة في بغداد ، وبמידا عن أي تأييد ايراني - أو حتى تعاون مع أبناء البرازاني - أي أن النشاط الكردي المعادي للسلطة كان موجودا . إضافة الى هذا فإن بنود اتفاقية الجزائر سر لم تتضمن حكما يقضي باعتبار الاتفاقية كلها ملغاه ويخول أحد طرفيها حق هذا الإلغاء من جانب واحد في حالة ما اذا أحل أحدهما بأحد شروطها . وهل مجرد وصول

عناصر معارضة لنظام الحكم في بغداد الى ايران يمكن أن يكون سببا كافيا لإعتبار ذلك اخلاصا من ايران بالمعاهدة . وفي واقع الأمر - أن اعلان الرئيس العراقي عن هذين المبررين لإلغاء الاتفاقية وهما مبرران لا يقويان كحجة منطقية ومقنعة وكأسباب ملحه تضرر معها القيادة العراقية لالغاء إتفاقية الجزائر ، لفقداء الويلسه لدفع الضرر الذي لحق بها من جراء اخلاص ايران ببنود الاتفاقية بشأن هذين المبررين وان ذلك الاعلان وهذا الاجراء العراقي لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الظروف والأوضاع الجديدة التي خلقتها القيادة العراقية عندما حركت قواتها في اتجاه الحدود بين الطرفين لاستعادته المناطق الشار اليها آنفا وما ترتب على هذه العمليات السريعة من نتائج سالت معها لعب القيادة العراقية في الاندفاع بسرعة لتفسيذ مخططها الذي أشرنا اليه آنفا . ولا يمكن تجاهل الموقف العسكري على الجانب الإيراني في ذلك الوقت بالذات ومدى استعدادهم لتلقي مثل هذا الهجوم المفاجئ . والوضع العسكري العام في ايران في ظل الظروف الداخلية ليران التي سبق شرحها . وكذل لك الوضع العسكري العام في العراق ، وعمليات الحشد التي سبقت عمليات ١٩٨٠/٩/٦ بوقت كافي والتي كانت تشير بوضوح بحكم حجم القوات الستى بدأت القيادة العراقية تدفع بها في اتجاه المناطق الحدودية - والتي لم تكن تتناسب مع حجم عمليات اعاده مناطق حدوديه ومخاطر محدودة . ولذلك فان هنالك سؤال يبرز أمامنا بهذه المناسبة وعلى ضوء تلك الظروف الجديدة ، وهو - لماذا لم يعلن الرئيس العراقي عن الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ قبل تاريخ تحركات قواته العسكرية في ١٩٨٠/٩/٦ وقبل قيامها بتحرير تلك المناطق العراقية والتي كانت في ذلك الحين تحت السيطرة الإيرانية ليكون لديه المبرر المنطقي والقوي لإلغاء الاتفاقية لكون تلك الأراضي ستكون ما زالت تحت السيطرة الإيرانية بدلا من الاستناد لنفس السبب في حين العله منتفيه - لأنها وقت اعلانه عن الالغاء كانت تلك الأراضي قد أصبحت في أيدي العراق فعلا ؟ وعلى الأقل سوف يكون هنالك السند والمبرر الشرعي لاستخدام القوة العسكرية في تحرير تلك الأراضي من أيدي ايران بعد الغاء الاتفاقية لتتنسق الوقائع والأحداث منطقيا مع بعضها وليتجنب العراق أي ادانه من قبل الرأي العام العالمي باعتباره الطرف البادي بأعمال القتال . ولكن اذا كان لي من تعليق في هذا الشأن ، فأقول أن تسلسل الوقائع بهذا الشكل الذي سردناه وعلى لسان القيادة العراقية نفسها ، وتحليل الأحداث يقطع بأن الأمر قد اختلط على القيادة العراقية فلم تستطع أن تقرر أي الاجراءين ينبغي أن تقدم عليه أولا - القتال وتحرير المواقع العراقية - أم الغاء الاتفاقية - لأن النية كانت مبيتة على الاقدام على كلاهما بالفعل . فأخطأت ترتيب اجراءاتها فلم تستطع إعمال

التفخيطه اللزومه على نواياها الحقيقيه فى الإجرائيين أمام الرأى العام العالمسى .
ونظرا لأن موضوع الاقدام على عمل عسكري ضد ايران بالذات يحقق للقيادة العراقية
فرصة صعود أول درجة من درجات سلم الزعامة فى المنطقة والبطولة المزعومه التى
سنشرحها فيما بعد ، فقد دفعها ذلك دفعا نحو إختيار الاجراء العسكري أولا .
ولعل ذلك يفيدها فى مجال جس النبض وتقدير امكانيه استغلال نتائج العمليات
العسكرية الأولى والنجاح الذى يمكن أن تحققه ورد الفعل الايرانى عليه . لتقرير مدى
امكانيه الاقدام على خطوة إلغاء الاتفاقية . وذلك ما يؤكده تسلسل الوقائع ولا سيما
حرص القيادة العراقية على عدم الإعلان عن الفناء الاتفاقية الا بعد مرور أحد عشرة يوما
من بدأ الهجوم العراقى واتمام عمليات استعادة الأراضي والاطمئنان على عدم وجود
متاعب عسكريه من جانب ايران تعوق تنفيذ باقى مخطتها للمرحله التاليه . حيث
تكون القيادة العراقية بذلك العمل العسكري الذى يتم بدعوى استعادة الأراضي العراقية
التي تملكأت القيادة الايرانيه فى اعادتها للعراق ، قد خلقت حاله حرب حقيقيه
وفعليه مع ايران ، وهى حاله لا يمكن لقيادة دولة فى وضع ايران أن تقف تجاهها
مكتوفه الأيدي أمام هجوم عسكري تعرضت له مخاقرها الحدوديه أيا كان المبرر الذى
ستبرر به الدولة المهاجمه عملياتها هذه ، مع اعلان العراق عن الفناء الاتفاقية كإجراء
لاحق - وهو اجراء بدوره سوف تقوم ايران باجراء مقابل له مما سيجعلها بالضرورة
أمام الهجوم العسكري - وأمام الفناء الاتفاقية مضطره لمواجهه الموقف باتخاذ
اجراءات عسكرية مقابله على عجل كحشد قواتها وعلان التعبئة العامه
تحتيا لاجراء عراقى لاحق بتطوير عملياته العسكريه بحكم الرمد الايرانى لحجسم
الحشود العسكريه العراقيه ، وهو ما أيده الوقائع بالفعل بعد ذلك . ولعل ذلك
الاجراء الايرانى الذى دفعت القيادة العراقيه - القيادة الايرانيه الى الاقدام عليه
دفعا - كان ضمن تخطيطها فعلا لسيناريو المراع ، وكان هو الظرف الكافى كمبررا
تعتبره القيادة العراقية سببا مباشرا لتطويع هجومها العسكري بحجه أن ايران
قد حشدت قواتها وأعلنت النفسير العام وتستعد للهجوم الشامل على العراق
وذلك فى الوقت الذى كان العراق نفسه هو المتسبب فى خلق حاله الحرب فى المنطقة
ومنذ عمليات ١٩٨٠/٩/٦ الهجوميه (*) . ولقد حدث ذلك بالفعل حينما قام العراق

(*) - فى أعقاب العمليات العسكريه العراقيه لاستعادته (زين القوس ، وسيف سعد)
من السيطرة الايرانيه وما ترتب على ذلك من حشد عسكري عراقى على المحاور
الأخرى قامت ايران بحشد مماثل وبدأ القاده والمسؤولون الايرانيون بتفقدون
القوات على محاور الجبهات الى أن قام العراق بالفناء اتفاقية الجزائر فى
١٩٨٠/٩/١٢ ، فبدأ الجانب الايرانى بالرد على ذلك الاجراء الذى كان يقتضى =

وبعد أربعة أيام فقط من الغاء الاتفاقية وفي ١٩٨٠/٩/٢٢ - باستخدام قواه الجوية في الإغارة على القواعد والمطارات الحربية الإيرانية ، ثم إجتياز القوات العراقية للحدود الإيرانية مستندا على ذلك المبرر الذي أسسه على الأجراءات الإيرانية المقابلة المذكورة التي اتخذتها القيادة الإيرانية عقب الهجوم العراقي والغاء اتفاقية ماسر لعام ١٩٧٥ - فقد بات واضحا أن القيادة العراقية إختارت البدء بالأجراء العكسي في مرحلة تصعيدها الصراع مع الغداة الإيرانية الجديدة - لجس النبض وتقدير امكانية استغلال النجاح العسكري ورد الال على الإيراني بشأنه والعالمي أيضا ، وخاصة رد فعل دول الخليج العربي لكي تقدم على خطواتها التالية بالغاء الاتفاقية ثم تستثمر ردود الفعل الطبيعية الإيرانية على الأجراءات لتتخذ منها الذريعة التي تشق على أساسها معركتها الأولية مع القيادة الإيرانية باقتحام الأراضي الإيرانية بهدف وضع القيادة الجديدة في إيران في موقف عسكري وسياسي يجبرها على التسليم بالأمر الواقع ، المتمثل في الإقرار بالمركز الجديد الذي سعت القيادة العراقية لتسيّره في المنطقة ، وكعملية تأديب لمصدر الدعوة الجديدة لإقامة نظم الحكم الاسلامي في المنطقة والمناسم لنظام البعث ومنهجه الفكري ، وعملية احباط للبعث ممن أشار البهم الرئيس العراقي والذين أعربوا عن تعاطفهم وتأييدهم للثورة الإيرانية .

وهكذا نجد أن الكلام عن أسباب إلقاء الاتفاقية مرتبط بأسباب قيام الحرب لانها سلسلة وقائع بدأت مع تاريخ ١٩٨٠/٩/٦ مع بدء العمليات العسكرية لنحرير المواقع العراقية سرورا بيوم ١٩٨٠/٩/١٧ تاريخ إعلان الرئيس العراقي الغاء الاتفاقية ثم ١٩٨٠/٩/٢٢ والبدء في شن هجوم شامل وواسع على الأراضي الإيرانية

= فرض إجراءات جديدة على المواخر التي تعبر شط العرب أن تلتزم بها وأهمها اتباع تعليمات الملاحة الحادرة عن الجهة العراقية المختصة مثل رفع العلم العراقي على كافة السفن فقامت إيران في ٨٠/٩/٢٠ بقصف مدفعي على خطوط الملاحة في (أم الرصاص العراقية الواقعة على شط العرب) كما قامت السفينة الإيرانية (بندر) بإطلاق النيران على دوريات الملاحة العسكرية العراقية ، وفي ١٩٨٠/٩/٢١ أطلق قارب دورية إيرانية النيران على السفينة البريطانية (نجمة الشرق) في الزباديه وهي في طريقها الى البصرة . وكذلك تم إطلاق النار على برج المراقبة الملاحي في الواسطيه وأصيب العينية الكويتية (الفردافيه) بقصف مدفعي من (عندان) وكذلك أطلق النار على سفن عراقية أخرى هي (شعبه سطيف ، النارجة) (محمد) والسفينة السنغافورية (لوسيل) وقصف مقر قيادة المحدث البحرية العراقية . وفي ١٩٨٠ ٩/٢١ =

العراقي . ونلاحظ تأكيد البيان العسكري العراقي على حرم الطائرات العراقية المفيده على عدم السماح بانتقاد طاقم هذه البواخر ومنع النجده من الوصول اليها بالرغم من أن ذلك عمل انساني بعد أن تمكنت الطائرات من تحقيق هدفها الأساسي وهو إصابة الناقله ذاتها أو إحداث الرعب لها . وهو في حد ذاته عمل رادع كافى لمنع مثل هؤلاء البحاره من القبول بالعمل على مثل هذه الناقلات في تلك المنطقه . مما يحقق أثره في تقليل عدد الناقلات التي تعمل في المنطقه . ولكن نجد أن القيادة العراقية تجعل من هذا العمل بطوله تستحق أن يكافأ عليها طياريهها ويمنحهم الرئيس العراقي الأنواط تكريما على بطوله لا نجد بشأنها ايه بطوله . فالتعرض لسفينه مدنيه لا تستطيع المقاومه في عرض البحر بالضرب من قبل الطائرات العراقية ومنع أفرادها من الحصول على المساعدة اللازمه لانقاذ حياتهم هو أمر يتنافى مع الشهامه العربيه حينما يقيم حتى الجندي التابع للعدو مريعا تحت أقدام الجندي العربي فتأبى شهامته أن يجهز على الضحيه حينما تكون في حالة عجز حتى عن الدفاع عن نفسها .

أما الملحوظه الثانيه - فهي التي تتعلق بالآثار المترتبه على اغراق الناقلات من حيث تلوث مياه الخليج العربي الذي عانت منه أول من عانت الدول العربيه المطله على الخليج والتي يعتمد الجزء الأكبر منها حتى في الحصول على مياه الشرب من مياه الخليج بعد معالجتها . ولعل الاقدام على تدمير ناقلات النفط بالذات هو عمل عمدي فيما يتعلق بتلوث مياه الخليج في الوقت الذي تلزم فيه الاتفاقيات الدوليه البواخر بعدم ترك مخلفاتها - أو إلقاء زيوت في المياه القريبه من الشواطئ . ولعلنا لم ننسى حادث تهديد شواطئ دول الخليج العربيه باقتراب بقع واسعه المساحه من الزيت الخام بعد قيام العراق باحدى غاراته التي نتج عنها تسرب الزيت الى المنطقه بأثرها . ومرة أخرى نقول - سيظل داثما وأهدا - على دول الخليج العربي أن ندفع ثمن وقوفها الى جانب العراق ودعمه في حربه مع ايران سوا . نتيجة لرد فعل العمل العراقي مباشرة أو رد فعل الايراني عليه .

كما أعلن العراق في ١٩٨٦/٢/٢٦ عن اتساع المنطقه البحريه المحظوره لتمدد الى ساحل الخليج العربي أمام الموانئ الكويتيه واعتبار اي اعتداء إيراني عليها هو اعتداء على العراق . وهو بذلك يحاول تأمين الماصرات والواردات العراقيه التي تتخذ من الموانئ الكويتيه محطه لها .

ولكن أليس هذا الاجراء في حد ذاته محاوله عمليه ومكشوفه لتوسيع نطاق ساحه القتال مع ايران - لإجبار الكويت رضى أم لم ترضى على أن تنجر جرا الى ساحه القتال ولتكون طرفا مباشرا فيها بعد فشله في استخدام جزيرة (بوبيان الكويتيه)

سبق ان قصص العراق حقل نيرور الايراني ورمي السلاح ملاحه .

حلقات ثلاث هدفت القيادة العراقية منها حسم الصراع لصالحها وكانت في حقيقة أمرها استمرارا لحالة التوتر والصراع التمهيدى الذى سبق سبتمبر عام ١٩٨٠ وعلى النحو الذى أشرنا اليه سالفا - إلا أن الرياح لم تسير كما تمنى القادة العراقيون ، فنتائج العمليات العسكرية التى تمت خلال الاسبوع الأول من القتال والتى قد بهرتهم ودفعتهم الى السير قدما فى استكمال خططهم بدخول الأراضى الإيرانية فى ٨٠/٩/٢٢ - كانت نتائجها ينقصها التحليل الدقيق للأسباب التى أدت الى تحقيق تلك الانتمصارات السريعة للقوات العراقية على القوات الإيرانية والتى كانت تحتاج الى دراسة عسكرية علمية دقيقة ومن كل النواحي سواء فى استعدادات القوات الإيرانية فى حينها وما وفرته القيادة الإيرانية لقواتها من امكانيات تواجه بها العمليات الحربية خلال تلك الفترة ، والأسابيع القليلة التى تليها ، لأنه وبعد مرور حوالى ثلاثة أشهر فقط أو أقل انقلبت الموازين وبدأت القوات العراقية تدفع ثمن يقاؤها فى الأراضى الإيرانية ثمنا باهظا فى الأرواح والامكانيات العسكرية والاقتصادية فى الوقت الذى لم تلسوح فى الأفق أى بارقة أمل لتحقيق انتصار عسكرى حاسم على ايران يجبرها على التوقيع على ما تريده القيادة العراقية - بل العكس قد حدث - حيث بدأت القسوات العراقية تعود للخلف حتى صدر القرار الشهير من القيادة العراقية باعلان الانسحاب العام من الأراضى الإيرانية - فكيف تخضع هذه القيادة القابعة فى طهران للمطالب العراقية بعد أن أجبرت القوات العراقية على العودة الى أراضىها فى الوقت الذى لم تقبل بذلك وقت أن كانت تلك القوات العراقية تسيطر على العديد من المدن الإيرانية ومساحات شاسعة من ايران .

ان ما يستطيع المرء أن يستخلصه من تحليل الوقائع التى حدثت فى الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٨٠ يجد أن هناك مرتكزات أربعة قد تبلورت أمام القيادة العراقية فى ذلك الشأن وكانت خلف قرارها بتنفيذ خطتها التى ما زالت متورطه فى نتاجها وعلى الوجه التالى :

(١) - محاولة الاستفادة بأسرع وقت ممكن من الأوضاع الداخلى الجديدة فى ايران على ضوء الصورة التى كونتها من واقع المعلومات المقدمة اليها من قبل أجهزتها المختصة والتى ألحنا الى الطريقة الخاصة التى تعمل بها . وأهم هذه

= أعلنت التعبئة العامة فى ايران بعد أن بات الهجوم العراقى الشامل أمرا محققا على ضوء الحشد العراقى على خط المواجهة مع ايران . والذى تم فى اليوم السالى ٩٠٢٢ : ٨٠ بالعمل - قد هدفت ايران بغلق مضيق هرمز فى وجه العراق الداعم لـ اسرائيل واتحاده ضد

المعلومات ما يتعلق بالنزاعات التي كانت قاشمه في ذلك الحين بين القوى والعناصر السياسية المختلفة في ايران ، بل وبين رجال الدين أنفسهم مما يوحي بأن قيادته الايرانية لن تكون بقادره على ضوء هذه الظروف عنى مواجهة أى عمل عراقي ذو حجم من ذلك النوع العسكري والسياسي الذي أقدم عليه العراق .

(٢) - تدهور أوضاع المؤسسه العسكريه الايرانيه نتيجة تصفية معظم قياداتها والعناصر الهامه في أجهزة جمع ودراسة المعلومات في ايران . مع انقطاع أى تعاون بين الأجهزة المماثله في كل من أمريكا واسرائيل وحلفاء الشاه بعد الثورة الاسلاميه والتي كانت تمد النظام في ايران بتلك المعلومات . مع بقاء القوات المسلحه الايرانيه بمختلف تشكيلاتها في حالة شبه استرخاء . فعلى .

(٣) - الرهان العراقي على الورقة الخليجيه - من حيث إطمئنان الزعماءه العراقيه الى أن الدول العربيه الخليجيه والسعوديه سوف تنظر الى أى عملية إجهاض للقدرة العسكريه الايرانيه - وأى ضربه سياسيه لهيبه وشعبيه الثورة الاسلاميه وقياداتها خارج ايران بعين الرضا والارتياح - بل وربما التشجيع ، وكما حدث بالفعل لما كانت تشكله هذه القدرة العسكريه الايرانيه - من تهديد المتطقه منذ عهد الشاه ، ولما يمثله الفكر السياسي الاسلامي الجديد الذي جاءت الدعوه موجه الى نشره من داخل ايران - من مفاهيم بشأن نظم الحكم في الدول الاسلاميه وخطورتها على نظم الحكم القاشمه في تلك الدول . وان فات القيادة العراقيه أن من أسباب تقبل القيسادات الخليجيه لمثل هذا العمل ضد ايران سوف يأتي بثمار مزدوجه ستقطفها زعامات تلك الدول الخليجيه لأن الضعف لن يصيب ايران وحدها ، وانما سوف يصيب العراق أيضا - باعتباره مصدرا للقلق والخطر أيضا والذي لا يختلف كثيرا عن الخطر القادم من ايران خاصة بعد أن خلت الساحه العربيه للقيادة العراقيه بعد خروج مصر . وبالتالي فيكون ذلك على الأقل بالنسبه للعراق في نظرههم عملية تقلص أظافر تقوم بها القيادة العراقيه لنفسها بنفسها . ولكن الرهان العراقي على الورقة الخليجيه كان يتضمن أمرين : أولهما : هو التأييد وافساح المجال لتبوء مكانه قياديه بينهما من قبل القيادة العراقيه - وثانيهما : وهو الأهم والمرتببط بالمشروع العراقي في الخاص (بالاعلان القومي) المشار اليه - حيث اعتقدت القيادة العراقيه أنها ستطيع بشكل أو بآخر وفي مرحلة ما من الصراع العسكري مع ايران أن تجر وراءها الجيوش الخليجيه وتسحبها معها في تلك المعركة . وتوريط زعماء هذه الدول في حرب واسعة لن يخوضها العراق وحده الآ خلال الأيام الأولى فقط باعتبارها وكما اعلن قيادته من بعد - معركة الأمة العربيه والدفاع عن عروبه الخليج الخ مما قد يشجع زعماء الخليج حسب تقدير الزعامه العراقيه وقتها ، على الانضمام الى مشروع

(الاعلان القومي) العراقي كمنظومه عسكرية تتزعمها قوة عسكرية مرهوبه أفرزتها وقائع الأيام الأولى للحرب - وهي العراق - ولكن هذا الرهان قد خسره العراقيون للأسف نتيجة وقائع الحرب في الأيام التالية لفترة التقييم العراقي للموقف هذه - وأصبح العراق ، ومع تلك الدول التي كان يحلم بضمها الى مشروعه القومي ، يدفعان جميعا وحتى اليوم ، ثمننا لما أقدم القادة العراقيون على فعله بحربهم مع ايران - ولم ينتهى الصراع بعد ، وبدأ يتطور ليصيب دول الخليج أكثر مما كانت تتوقع بموجب حساباتها في الأيام الأولى للحرب - كما أن العراق لم يجد جندي واحد من أبناء الخليج يقف بين صفوف قواته ليحمل السلاح الى جانبهم بينما جاء المتطوعون العرب من أقصى المغرب العربي وجنوبه -

(٤) - وأخيرا فان القيادة العراقية كانت تبتغى الاستفادة من الأوضاع الدولية في حينها لصالحها من حيث التدهور السريع والغوري في العلاقات بين القيادة الايرانية الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما بعد حادث حجز ايران لرهائن السفاره الأمريكية في طهران - وتأزم العلاقات بين رجال الدين الحاكمين في ايران والعديد من دول العالم وخاصة في أوروبا الغربية مما سوف يضمن للعراق على الأقل وقوف كل هذه الأطراف موقفا محايدا في أي صراع عسكرى أو سياسى مع ايران ، معمد أن كانت بالأمس القريب حليفها لها -

وبناء على ما سبق فأرى أن ما قدمه الرئيس العراقي من أسباب ذكرها في خطابه الذى أشرنا اليه واستند اليها في الغاء الاتفاقية ، انما كان غطاءا للأسباب الحقيقية في الرغبة في حسم صراعه مع القيادة الايرانية الجديدة بعد أن وجد الظروف المناسبة والملائمة للإسراع في تنفيذ خطته التى أقدم عليها والتي كانت انية مبيتة من قبل على القدوم على تنفيذها - ولقد أكد حقيقة هذه النوايا تلك التصريحات التى أدلى بها وزير خارجية العراق في مؤتمره الصحفى الذى عقده في نيويورك بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠ حيث قال : (ان العراق أرسل لايران مذكرة قبل قيام الحرب بين البلدين لاستيضاح مدى تمسك حكام طهران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التى خرقتها بتدخلهم بشئون العراق الداخلية وتزايد وجودهم العسكرى في الاراضى العراقية المفتصة الا أنهم لم يردوا عليها وتزايد وجودهم العسكرى في الاراضى العراقية مما يعنى مواجهة لغزو عسكرى ايرانى في الاراضى العراقية ولذلك فقد قرر العراق تحريك قواته لتحرير الاراضى العراقية معتبرا أن اتفاقية ١٩٧٥ قد سقطت لعدم التزام ايران بها) - وهكذا كشف الدكتور / سعدون حمادى الذى كان يشغل منصب وزير خارجيه العراق في ذلك الحين قبل إغفائه من هذا المنصب عن الحقيقة

فربط بين إلغاء الاتفاقية مؤكدا انه كان مبيتا بالفعل الاقدام عليه - وبين العمل العسكري الذي سبقها، ولكن كان اعلان الغاء الاتفاقية مؤجلا الى حين انتظار النتائج التي ستظهر على ساحة القتال أولا - أما ما يتعلق بذكر وزير الخارجية العراقي في مؤتمره الصحفي هذا - موضوع الاعتداءات الايرانية على الحدود كسب من أسباب اعلان الحرب والغاء الاتفاقية فلا شك أن اعتراف القيادة العراقية أنها كانت (تورد الصاع صاعين) على هذه الأعمال الإيرانية يغني عن اشغال حرب واسعة النطاق وبالشكل الذي وصلت اليه الأحوال في منطقة الخليج اليوم - وهكذا ووفقا لسيناريو الأحداث الذي وضعه القادة العراقيون والذي أوضحناه وبالتسلسل المذكور ، رسمت القيادة العراقية الى تحقيق أهدافها البعيدة من وراء دفع الأحداث الى هذه الدرجة الحاسمة من الخطورة وتفجيرها بالشكل الذي حدث عليه - تلك الأهداف التي لا نخرج عن توجيه ضربه قاسمه للنظام الحكم الاسلامي في ايران لاجها رأي حركة سياسيـه ذات طابع ديني في المنطقة تتخذ من النظام الإيراني نموذجا لها واشغال القيادة الإيرانية في مثل هذا الصراع لكي لا تستطيع تحقيق أي تقدم على الصعيد الداخلي في ايران ليصبح نموذج نظام حكمها محكوم عليه بالفشل - وتأمين الأوضاع الداخلية في العراق ضد أي نشاط من هذا القبيل ذلك البلد الذي يعتبر معظم شعبه من المسلمين الشيعة المتعاطفين مع القيادات الدينية في ايران - وكذلك اثبات وجودها في المنطقة والصعود على درج الزعامة فيها وكما أشرنا من قبل - وبهذا الشكل - ألغى العراق اتفاقية الجزائر ليعود بالأوضاع الى حالتها السابقة وأصبح من الصعب في ظل الأوضاع الجديدة تصور الأسس التي يمكن أن يتم التعامل بها بين البلدين لكي تسير عليها العلاقات بين ايران والعراق وخاصة فيما يتعلق بقضية شط العرب أهم القضايا المتنازع عليها بينهما - لأنه بالغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتي أقرت في بنودها العمل بموجب بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ وقد انسحب عليهما حكم اللغاء ضمنا ، فأصبح الأمر مبهما ولم يعد هناك قواعد تحكم العلاقات بين الدولتين بشأن هذه الأمور وأصبح لكل من الطرفين أن يتصرف تجاه الآخر - ونحن هنا نتكلم عن الفترة اللاحقة مباشرة لتاريخ الغاء الاتفاقية الموافق ١٦/٩/١٩٧٥ - من منطلق ما تمكنه قدراته وقوته العسكرية من فرضه على الطرف الآخر من أوضاع - ويفرض على الطرف الآخر ما يشاء من مطالب من هذا المنطلق - وبذلك فقد خلقت واقعة الحرب ، وواقعة الغاء الاتفاقية وهما قد أقدمت عليهما القيادة العراقية من جانب واحد - وضعنا جديدا وشاذا - لأنه من البديهي أن ايران - في ظل ظروف الغاء اتفاقية الجزائر لن تسمح للعراق بالسيطرة على شط العرب بمفرده بعد أن أقر في الاتفاقية الملغاه

بمشاركة ايران معه فى السيادة على النهر . وستكون قادره على غلق الملاحة وسد طريق التجارة فى وجه العراق كأول اجراء مباشر فى مواجهة الاجراءات العراقية ، وكان على القيادة العراقية أن تحسب لذلك حسابه قبل أن تقدم على أى خطوه . لنصعيد الموقف لأنها أول من سيلحق بها الضرر من هذه الاجراءات التى أفدست عليها وكما حدث بالفعل ، وأصبحت غير قادرة على تسيير باخرة واحدة فى شط العرب من هذا الماربع وحتى اليوم ولم تغلق جميع عملياتها العسكرية أن تثنى القيادة الايرانية عن الاستمرار على غلق الملاحة فى وجه العراق فى شط العرب . ولذلك يحق للمرء أن يتساءل وحتى فى ظل محاولات القيادة العراقية قصف ميناء خرج الايرانى ، ردا على غلق الملاحة فى وجهها وللضغط على ايران لقبول وقف الحرب ، هل ستنجح هذه المحاولات العراقية فى اجبار القيادة الايرانية على فتح الملاحة للعراق فى شط العرب ، أو وقف القتال ؟ ذلك ما نشك فيه ولا تلوح فى الأفق أى بادرة فى اتجاهه بل العكس هو الذى نراه بعد أن ردت ايران بعمليات قرضنه بحرية فى مواجهة البواخر المبحره فى الخليج العربى نفسه وتغريب حمولتها اذا كانت وجهتها هى العراق . وبالتالي أصبحت دائما قادره على أن تأخذ الاجراء المقابل الذى يؤثر على كل من العراق ، ودول الخليج التى تساندته أن انتقاص أى حق من حقوق العراق على شط العرب لصالح ايران لا يمكن أن نقبل به حتى ولو كان ذات التنازل الذى قبلت به القيادة العراقية نفسها فى نصوص اتفاقية الجزائر ، إنما المشكلة كان يمكن معالجتها . وقبل اشتعال نيران الحرب بشكل أو بآخر . بل أن الادعاء بأن هناك مناطق من أراضى العراق كان استردادها من السيطرة الايرانية سببا من أسباب قيام القيادة العراقية بقبول التنازل عن حقوق العراق التاريخيه فى شط العرب بالمقابل ، هو هراء لا يمكن القبول به ، ومقايضه رخيصة على حساب سيادة العراق . ولم يكن بغاؤها فى حينها تحت السيطرة الايرانية يمثل خطورة على سيادة وأمن العراق تستدعى التنازل بالمقابل عن جزء آخر وكان يمكن استعادتها يوما طال أو بعد فى ظل ظروف سياسيه للعراق وموقف عربى الى جانبه يساند قضيته .

أما الآن - وعلى ضوء ما وملت اليه الأحوال - فان العراق لم يحقق مما أعلنت عنه قيادته شيئا سوا من المطالب الشكلية المعلنه والمتعلقة بالنزاع على قضايا الحدود - أو قضية التدخل فى الشؤون الداخليه ودعم الأكراد . فقد زادت الأوضاع فى كل من القويتين سوءا - نتيجة لعبة ادارة الصراع مع ايران بهذا الشكل الذى أقدموا عليه . لأنهم قد خسروا كل شئ وأصبحوا عبئا على شعبهم - وعلى دول الخليج التى تورطت فى مآسئهم - ودخلوا حربا لم يستطيعوا برغمهم

انتهاجهم كافة الطرق - إيقافها - واننا لا نستبعد ، وبعد أن تأكل الحرب كل شيء في المنطقة ، أن يأتي يوما نجد نصوص اتفاقية الجزائر هي نفسها التي ستوضع على أوراق مائدة المفاوضات ليوقع عليها الطرفين العراق وايران ويوصيها يحق لكل مواطن عربي داخل العراق وخارجه - أن يتساءل - ولماذا - كانت هذه الحرب الطويلة اذاً ؟ ، وما الذي جناه الشعب العراقي منها والشعوب العربية بصفه عامه ؟ ، ألم يكن مبلغ ٣٠٠ مليار دولار التي صرفها العراق على هذه الحرب وحسب ما نشرته احدى الصحف العربية (١) بخلاف خسائر الحرب وأضرارها الاقتصادية داخل العراق بكافية لقلب الموازين بين العرب واسرائيل لو استخدم هذا المبلغ ، وبذلت هذه الدماء الذكيه من شباب العراق وغيره من المتطوعين العرب على ساحه القتال الأولى بالتضحيه من أجل قضية العرب كلهم وهي فلسطين - وما هو الانتصار الحقيقي والنتائج الملموسه التي حققتها قيادة العراق بحربها مع ايران للعرب ؟ وهل القيادة الايرانيه الحاكمه الآن تمثل خطورة أكبر من تلك التي تمثلها قيادات اسرائيل المتعاقبه ، على أمن وسيادة العرب ، مما كان يقتضي التحرك السريع والغوري لمواجهتها بتلك الحرب التي شنها قادة العراق ضد ايران لضرب العجله العسكريه الايرانيه كما أدعوا قبل أن تكون قادرة على الحاق الأذى والضرر بالعراق والأمة العربيه - أم ان ذلك كان من الأولى اعماله ضد العدو التاريخي والخطر الداهم والدائم على العرب وهو دولة اسرائيل - بل أن وقائع الأوس القريب لتقطع بصحة ما نقول حينما قامت اسرائيل - وخلال عام ١٩٨٢ بشن حملتها العسكريه لاحتلال لبنان وهو أمراً لم يكن جديداً أو غير متوقعا ، وما زالت قواتها باقيه حتى الان في الأراضي اللبنانيه وناهيك عن الآثار والنتائج المؤلمه التي ترتبت على هذا الغزو والتي لحقت بلبنان وشعبه وبالتبعيه علينا نحن العرب - فهل كانت القيادة الايرانيه تشكل مثل هذه الدرجة من الخطر التي تستلزم بالاحتلال العسكري لبعض الدول العربيه كما أدعت القيادة العراقيه - وبالشكل الذي أقدمت عليه اسرائيل ؟ لا شك أن كل انسان عربي ، لقادر على تقديم الاجابه الصحيحه على هذا السؤال والتي تعرفها كل الجماهير العربيه .

أما بالنسبه للقيادة العراقيه - فحينما يأتي ذلك اليوم الذي ستعاد فيه الأوضاع القانونيه بين العراق وايران الى ما كانت عليه قبل الناء اتفاقية الجزائر - وتكون ذات الأحكام والنصوص المتفق عليها في تلك الاتفاقية هي التي ستشملها أية اتفاقات جديده بعد الحرب بين الدولتين - وذلك بغرض بقاء كلا القيادتين - الاسلاميه في ايران - والبعثيه في العراق ، في السلطه حينما سيأتي ذلك اليوم ستقول

الزعامة العراقية نعقبا على تساؤل شعبها لماذا إذاً كانت الحرب ؟ فترد بأننا استعدنا بها سيادتنا على أراضيها التي تلتكأت القيادة الإيرانية الجديدة في أعادتها بموجب اتفاقية الجزائر . وسيعقب العراقيون وقتها على قول زعامتهم بأن بضعة كيلو مترات قليلة من الأراضي الصحراوية العراقية في (سيف سعد وزين القوس) وغيرها لم تكن تتناسب مسألة أعادتها باستخدام القوة مع ما ترتب عليها من خسائر وأضرار لحقت بالعراق وشعبه وكل المنجزات الحضارية التي حققها والتي تفوق في أهميتها كمكاسب وخطوات طموحه في بناء قوة العراق ما تم استعادته من هذه المناطق الصحراوية القاحلة ، ولا تتساوى مع خسائره في كافة مجالات الحياة التي ترتبت على الحرب وأن هناك من الوسائل والطرق السلمية التي يعززها بقاء العراق محتفظاً بقدراته الاقتصادية والعسكرية ما كان يكفي للوصول إلى حلول مناسبة يمكن استعادة تلك المناطق الصحراوية إلى العراق عن طريقها . أما الآن فقد استعبدت بالقوة ولكن إيران استطاعت أن تستولي على مناطق أكثر منها أهمية مثل منطقة جزر مجنون شرق البصرة وفي منطقة الطيب في الجنوب وهي كلها مناطق غنية بحقول النفط ، وكذلك مناطق أخرى وسط وشمال العراق تمثل أهمية استراتيجية للسيطرة على بعض المدن الرئيسية الحدودية في العراق . وأخيراً مدينة وميناء الفاو ، منفذ العراق على الخليج العربي . وخسر العراق أيضاً خلال فترة الحرب التمتع بممارسته سيادته على جزء آخر أهم من تلك المناطق الصحراوية - وهو شط العرب الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي وحرم من مرور بواخره بسبب حالة الحرب مع إيران والتي دفعت القيادة العراقية خلالها بألاف من أبناء الشعب العراقي إلى داخل الأراضي الإيرانية لإحتلالها لتثبتت تلك الزعامة للعالم أنها قادرة ، وكما ادعت تكراراً من قبل على الوصول إلى أي نقطة في إيران حينما تريد ذلك ، غير عابئة بنتائج ذلك على شعبها في الوقت الذي لم تكن قادرة على تأمين الملاحه العراقية في شط العرب .

وهنا أيضاً سيحاول القادة العراقيون تبرير مصلحتهم هذا - بقولهم " أننا اضطررنا إلى دخول الأراضي الإيرانية لنبعد بعض القرى والمدن الحدودية عن مرمى المدفعية الإيرانية بعيدة المدى " ولكن يظلم الشعب العراقي الذي يعيش المأساة وحده ويعلم دقايق أمورها وأدري من غيره بأسلوب قيادته في الحكم وطريقتها في التفكير - فيرد على تبرير قيادته المذكورة قائلاً : " ان القوات الإيرانية في النهايه ومع بدايه عام ١٩٨٢ بدأت الضغط على قواتنا وأجبرتها على التقهقر من حيث جاءت والانسحاب إلى الأراضي العراقية - مما اضطررت معه القيادة إلى إصدار

بيانها الشهير بالانسحاب من الأراضي التي احتلها الجيش العراقي في العمق الايراني والذي بررته بأسباب تتعلق باختيار انسب الأماكن وأفضلها تأميناً للقنوات في محاولة لاختفاء حقيقة الانسحاب الاجباري والغير طوعي تحت الضغط العسكري الايراني ، بل أن القرى والمدن الحدودية العراقية - وبعد الانسحاب العراقي - لم تشهد أي نوع من التعدى الايراني عليها وهو السبب الذي ادعت القيادة العراقية أن دخول الأراضي الايرانية كان لتجنبه ولم تصاب بذلك الشك من الدمار والخراب الذي أحدثه الجيش العراقي حينما دخل القرى والمدن الايرانية ، وحال تلك المناطق على الجانبين يشهد بحقيقة ما حدث - ويظل القادة العراقيون على كبرهم وعسدم الاقرار بالحقيقة فيجادلون شعبيهم قائلين : " ان الايرانيين بدءوا فعلا - وكما توقعنا في ١٩٨٢/٤/٢٠ بخرب مدننا وتدميرها ومحاولات التقدم لإحتلال بعض المناطق داخل الأراضي العراقية - ولكن الشعب العراقي لا ينسى الوقائع وأسبابها فيرد على قاداته بأنكم أنتم المسؤولين عن التعرض الايراني للمدن والقرى الحدودية والعالم كله يشهد معنا على حقيقة ما حدث - لقد أنذرتكم رغبة منكم في تصعيد الصراع مع القيادة الايرانية بعد أن فشلت العمليات العسكرية في اجبار القيادة الايرانية على قبول طلباتكم في وقف الحرب على طريقتكم فكان على القيادة الايرانية امام الأمر الواقع أن تهدد بالرد بالمثل ولكنكم جعلتمونا نعيش لحظات عصيبة من حياتنا حينما أصبح عليكم أن تتخذوا موقفا مسئولا في رعاية وتقدير أمن وسلامة شعبكم بالتروى في تنفيذ تهديدكم بخرب المدن الايرانية بعد صدور التهديد الايراني المقابل في حالة تنفيذكم التهديد الصادر عنكم - ألا أنكم ضحيتكم بأمن وسلامة شعب العراق في سبيل أن لا يقال أن صدام حسين لا يتراجع عن ما يقول به ، وكما روجت اجهزة الاعلام العراقية في حينها - وحدث ما حدث ونفذتم تهديدكم فكان التعرض الايراني للمدن الحدودية العراقية بالقصف ولأول مرة ، أي أنه لم يكن نتيجة طبيعية لعودة القوات الايرانية لمواقعها على الحدود مع العراق بعد الانسحاب العراقي ، وإنما كان قصف هذه المدن العراقية نتيجة ملازمة لضربكم المدن الايرانية بشهادة العالم أجمع ، الذي ناشد الطرفين الالتزام بخبط النفس في هذه المشكلة الخطيرة من الصراع - ويحذو القادة العراقيون للكلام عن تبرير احتلالهم للأراضي الايرانية في بدايه الحسرب فيقولون : "إننا لم نكن نقصد احتلالها لمجرد الاحتفاظ بها - إنما كان ذلك بهدف تدمير الآلة العسكرية الايرانية ، وكما إدعوا ذلك في صياغة بيان الانسحاب الشهير في ابريل ١٩٨٢ - ولولا ذلك لكانت القوات الايرانية قادرة على دخول أراضينا والحقا الأذى بها - ويجب الشعب العراقي اليوم على ذلك بقوله : " أن القوة العسكرية

الايرائيه لم تدمر بعد : بل أن إطالة الحرب ساعد على كسبهم خبرات أوسع في اعادة تنظيم قواتهم لتكون قادره على خوض معركة طويلة مع العراق لا قبل لنا بها بسبب الكثافه العديديه التي تبلغ ثلاثة أضعاف تعداد العراق ، وتمتعهم بثروات أكبر. فسى حين أن العراق الآن يستدين من دول الخليج ويشترى السلاح من الخارج بالدين . وهم يملكون مساحه أكبر تشكل لهم عمقا استراتيجيا أوسع ، ولذلك فان قدراتهم العسكرية تزداد نموا . حالهم مثل حال أى دولة فى حالة حرب تعمل على زيادة قدراتها العسكرية عن القدر الذى كانت عليه قبل الحرب . واذا كانت القدرة العسكرية العراقية هى الأخرى فى ازدياد ونمو عن ذى قبل فان ذلك يحده أمرين ، أولهما : القدرة على تدمير الأموال اللزمه لشراء مستلزمات الحرب وهي لن تكون سهله خلال السنوات القادمه . كما كانت عليه من قبل بسبب الأوضاع الاقتصادية العراقية وزيادة الديون الخارجيه . والأمر الثانى القدرة على توفير الأعداد اللزمه من المقاتلين لجبهات القتال فى وقت يعانى العراق من نزف آخر شمال العراق نتيجة الحركات الكردييه . بينما ايران تشتترى امكانياتها العسكرية بأموالها الخاصه وليس بالدين مثلنا . كذلك فان قدرتها على الحشد البشرى بحكم تعدادها السكانى امر غنى عن البيان . وقد أقرت القيادة العراقيه نفسها به . ويقدم الشعب العراقى الأمثله على ذلك كله بأنه وبعد ادعاء القيادة العراقية بأنها قد أنجزت مهمتها بتدمير الآله العسكريه الايرانيه وذلك فى ابريل ١٩٨٢ وبدأت انسحابها ، استطاعت القيادة الايرانيه القيام بمحاولات جريئه وسكره وما زالت تداوم عليها حتى هجوم فبراير عام ١٩٨٦ على مدينه وميناء الفاو ، وفى هذه المحاولات قصدت احداث تغيير فى الموقف لصالحها بمهاجمة الأراضي العراقيه واحتلال أو تطويق مدن كبرى مثل البصره ، ثانى مدينه فى العراق بعد بغداد . وان كانت هذه المحاولات قد حققت نجاحا فى بعضها والفشل فى البعض الآخر منها ، إلا أنها تقطع بأن عجلة الحرب الايرانيه تزداد قوة وقادرة على أن تحدث شيئا يقلب الموازين بين الدولتين . ولولا أن القيادة العراقية لجأت الى استخدام وسائل غير مشروع فى التمديد لهذه العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه - وصلت فى البعض منها الى تدمير قوات الطرفين معا للتخلص من نتائج لا يؤمن عقباها ، لكانت نتائج هذه العمليات قد أحدثت انقلابا واضحا للأوضاع بين البلدين ، وأن كان ذلك فى النهايه يعطى محمله تقطع بأن ايران أصبحت لديها قدرة عسكرية تنفى تماما ذلك الادعاء الذى صدر عن القيادة العراقيه عام ١٩٨٢ بأنها قد حطمت العجله العسكريه الايرانيه . ولنا أن نتصور ماذا ستكون عليه النتائج لا قدر الله لو قامت ايران باستخدام نفس اسلوب القيادة العراقية فى العمليات العسكريه باستخدام الأساليب المحرمه دوليا فى الحرب أو اباده القوات المتحاربه

من الطرفين في بعض مراحل القتال ، كما يفعل العراق في العمليات التي يكون موقع قواته في بعض المواقع بشأنها حرجاً . وفي النهاية ، نحب أن نشير إلى أن هذا الديالوج ، لا يمثل حواراً أتيناً به من عندنا وإنما هو يمثل حقيقة ما يدور على لسان الشعب العراقي - في تساؤلاته اليومية - والتي يعلم بها قاداته أنفسهم علم اليقين فيردوا عليها من خلال الخطب والمؤتمرات الصحيفة التي يجد القارئ فيها نفس الردود التي ذكرناها أعلاه . وكذلك البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية وبشكل لا يسمح المجال في هذا الكتاب لنقلها كلها .

ونعود الآن للكلام عن الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ونتساءل : هل كان بالامكان اللجوء إلى أسلوب آخر لمعالجة الموقف مع القيادة الإيرانية غير الغاء الاتفاقية ؟ ، اننا وبمقدد البحث عن اجابة عن هذا السؤال سوف نعرض لرأى أحد الباحثين العراقيين في تعقيبه على موضوع الغاء شاه ايران لاتفاقية عام ١٩٣٧ والتي كان معمولاً بها بين البلدين قبل عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فيقول الباحث : " وفي هذا المدد نجد أن القانون الدولي يقرر بأن المعاهدات ينبغي أن تحترم ، ذلك أن النظام القانوني الدولي مبني باجمعه على أسس مبدأ العقد شريعه المتعاقدين كما أن ميثاق الأمم المتحدة يستند على نفس هذا المبدأ فهو يتطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها لحل المنازعات كما يتطلب كذلك احترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدات وتنفيذها بنيه حنه حيث يعدد الواشائل والطرق التي ينبغي التوصل بها لحل المنازعات الدولية بالطرق الودية وعليه فقد أصبح من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدخول في مفاوضات لتسوية منازعاتها المشتركة أو المطالبه باجراء ايه تعديلات في المعاهدات التي ترتبط بها نتيجة لتغيير الظروف ، إلا أنه ليس من حق ايه دولة أن تلغى معاهدة من طرفها بمسوره إنفراديه ، هادمه بذلك الوضع القانوني القائم " (١) ، ومع تحفظنا على موقف الباحث العراقي من قضية الغاء حكومته اتفاقية الجزائر - وتجاهله مملك قيادة العراق في الغاء الاتفاقية في حين ركز على ادانه مملك الشاه الذي لا يختلف اطلاقاً في ذات الموضوع عن مملك القيادة العراقية حينما ألغى اتفاقية عام ١٩٣٧ من جانب واحد مستشهداً بعدة حجج ساقها لادانه مملك شاه ايران ومنها تلك الفقره التي نقلناها عنه أعلاه ، في الوقت الذي أخذ يدافع عن مملك القيادة العراقية المماثل بشأن الغاء اتفاقية الجزائر دون أن يقدم الحجج والأسانيد القانونية التي كان ينبغي لمثل هذا البحث القانوني أن يتضمنها لتبرير ذلك الاجراء العراقي وإنما اكتفى بتقديم فقرات عديدة من أقوال وخطب الرئيس العراقي التي يعتبرونها القانون والحجه التي لا تقوى

فوقها حجه ولو كانت احكام قانون الأمم نفسه ٠٠٠٠ . واننا لنلتزم للمباحث العسذر
 لأن بحثه كان في الأصل يعالج قضية النزاع العراقي الابراني بشأن شط العرب في فترة
 زمنيته سبقت إلغاء اتفاقية الجزائر ، ولكن حينما تصادف طبع بحثه خلال عام الحرب
 اضطر لتعديل بحثه بفصلا خاصا عن النزاع لفترة ما بعد إلغاء اتفاقية الجزائر .
 ومن البديهي أن يكون الفصل المضاف للبحث قد التزم فيه الباحث بالخط السياسي
 الواجب على كل من يمسك القلم ليكتب في العراق خلال عهد حكم البعث ، والذي
 يقتضي الدفاع عن كافة التصرفات التي تصدر عن السلطة الحاكمة وتمجيدها بصرف
 النظر عن مدى شرعيتها . والآ ما كان لبحثه هذا أن يرى النور . ولكن الباحث
 قد ضيع مع الأسف ثمرة جهده المفضي الذي بذله في بدايه بحثه والذي استطاع مسر
 خلاله أن يدافع وبحق عن قضية بلده الغالي علينا جميعا - العراق - ومسح ذلك الجهد
 وهز الثقة في قوة حججه التي قدمها بشأن القضية موضوع البحث وذلك بما ختم به
 بحثه في فصل مبتور بعيد في حجه وقانونيته كثيرا عن روح البحث الأصلي في فصوله
 السابقه عليه بهدف ارضاء السلطة في بلاده . وكان أجدى له أن يسكت عن التعرض
 لهذا الموضوع الأخير ، أو يبحث عن حجج تقوى لتقوم سندا يبرر ما أقدمت عليه
 قيادة العراق من اجراءات .

ونعود للنظر في نصوص اتفاقية الجزائر وتقييم مدى قانونية اقدام القيادة
 العراقية على الغاشيا من جانب واحد على ضوء ما جاء في نصوصها ، وما يقضى به
 القانون الدولي بشأن المعاهدات على ضوء ما جاء في الفقره التي نقلناها عن البحث
 المشار اليه أعلاه . فلقد نص البند الرابع من اتفاقية الجزائر الموقعة عام ١٩٧٥ على
 ما يلي : (كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها أعلاه (*) -
 كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة
 الحال مع روح اتفاق الجزائر ويبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هوارى بومدين
 الذي سيقدم عند الحاجة معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات) .
 والمتابع لسياق الأحداث وترتيب الوقائع يجد أن القيادة العراقية قامت باستخدام
 القوات المسلحة لتنفيذ ما تأخرت القيادة الايرانية في تنفيذه من التزامات تتعلق
 باعادة المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الايرانية . وهي بذلك قد قامت
 بمخالفة أحكام اتفاقية الجزائر نفسها والتي تقضى حسب البند الرابع المشار اليه
 بالاستئناسه بالوساطة الجزائريه . بل انها فوق ذلك قد خالفت أحكام القانون الدولي
 والتي أشرنا اليها نقلا عن الباحث العراقي آنفا بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد

بها لحل المنازعات ، وحسن النية الواجب في تنفيذ المعاهدات ، وإذا كانت القيادة العراقية تدعى بأن إيران قد أعلنت على لسان بعض الشخصيات الإيرانية أنها لا تتقيد باتفاقية الجزائر ، فإن ذلك لا يقوى مبررا لاعتبار الاتفاقية ملغاة ، لأنه من الواجب الاستناد إلى إجراء رسمي يصدر عن السلطة المختصة في إيران يعلن صراحة عن إلغاء الاتفاقية وكما حدث بالشكل الذي أُنفيت عليه معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٣٧ عندما أعلن الشاه الفاشي وبالطريقة الرسمية التي تجعل العراق في حل من الالتزام ببندوها. وذلك الملك العراقي ينتفى معه حسن النية في قضية الالتزام باتفاقية الجزائر لأنه استند إلى حجج واهية في الفاشي . نصيف إلى ذلك أن هناك طرق ووسائل عددها القانون الدولي لحل المنازعات - دون اللجوء إلى القوة - وهو الأمر الذي لم تحاول القيادة العراقية أن تسلكه في هذه المشكلة ويدل على ذلك الفترة الزمنية القليلة نسبيا بين تاريخ تسلم القيادة الإيرانية الجديدة السلطة في إيران وتاريخ إعلان العراق إلغاء الاتفاقية . وهي مدة أقر الرئيس العراقي نفسه بأن القيادة الإيرانية كانت مشغولة خلالها في القضايا الداخلية . في حين كان هناك مدة أطول كثيرا منذ توقيع الشاه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم تجرأ القيادة العراقية على أن تقدم على مثل هذه الخطوة معه خلالها . وهو الأمر الذي يؤكد عدم توافر حسن النية لدى القيادة العراقية . وكان الواجب على القيادة العراقية التماس الظرف المواتي للمطالبه بإجراء مفاوضات تعرض خلالها على القيادة الإيرانية الجديدة ما ترهبه من مطالب بشأن ضرورة تنفيذ التزامات إيران بإعادة المناطق التي ما زالت تحت يدها ، إن شيئا من كل تلك الإجراءات التي كان على القيادة العراقية مراعاتها قبل أن أقدمت على خطواتها بإعلان الحرب والإلغاء اتفاقية مارس عام ١٩٧٥ لم يحدث . ولم تحاول الاستعانة بطرف ثالث محايد تستطيع أن تحكيمه حتى فيما ادعت به من (التدخل السافر والمقصود في شؤون العراق الداخلية) من جانب إيران . ولكن يبدو أن هذا الادعاء العراقي كان سيعوزه الأدلة الكافية لاثبات هذا التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية علاوة على أن إيران كانت ستواجه العراق بالأمر ذاته فيما يتعلق بدعم العراق لعناصر المعارضة الإيرانية والأقليات القومية . وعلى أي الأحوال فهو أمر يرتبط أساسا بمدى صدق الادعاء العراقي وحسن نواياه التي كان يستطيع أن صحت أن يحصل على أدانته لإيران من قبل الرأي العام العالمي والعربي خصوصا . ولكن لم يكن ذلك هو واقع الحال وحقيقة الأمور . بل أن المجتمع الدولي فوجئ بهذا التطور السريع في العلاقات بين الدولتين بنشوب القتال بينهما وإلغاء الاتفاقية وذلك من جانب العراق ، دون أن يكون هناك تغطيه اعلاميه لما ادعى العراق به من مشاكل وتدخلات إيرانية ، ولم

يطرح النزاع برؤيته على الأمم المتحدة كقضية عاجلة ، مما يؤكد أن الأمر كان يُدهسر في كتمان تام حتى يُفاجأ الايرانيين به في ظل الظروف السابق شرحها . ويبدو أن القيادة البعثية في بغداد قد شعرت مؤخراً أن نواياها هذه أصبحت مثار شك بسبب مفاجأتها للمجتمع الدولي بما أقدمت عليه من اجراءات ، وصارت محل استهجان منه فبررت ذلك بالقول : " غير أننا يجب أن ننبه هنا الى أن القيادة لم تقم في ذلك الوقت بنشاط واسع ومركز بهذا الاتجاه في الصعيدين العربي والدولي ، لا لعدم الشعور بأهمية ذلك ، ولكن لأن القيادة قدرت بأن الظرف لم يكن مناسباً لمثل هذا النشاط . ولقد كانت هناك أطراف عربية ودولية عديدة تنهال على التزلف لنظام خميني ، لذلك - فسران أي تركيز من جانب العراق بهذا الاتجاه كان سيفر حتماً في هذه الأوساط العربية والدولية على أنه نوع من الضعف مما يغري نظام خميني بمزيد من التماهي في تأمره ، ويفر أيضاً اعداء الحزب والثورة في الصعيدين العربي والدولي بتشديد تأمرهم على العراق " (١) وأنه لمنطق شاذ حقاً أن تدافع دولة عن لجوئها الى استخدام القوة ، متجاهلة الوسائل السلمية العديدة التي أقرها المجتمع الدولي ، في حل المنازعات بين الدول ، وذلك بحجة أن ذلك قد يظهرها بظهر الضعف أمام العالم . ولعل ما جاء في فقره المشار اليها أعلاه يكشف بوضوح عن سوء النية الذي كان مبيتاً فيما أقدمت عليه القيادة العراقية من اجراءات ، وهو أيضاً يكشف عن مدى الحقد الشخصي على الزعامه الجديدة في ايران ، والأطراف المؤيدة لها .

وبالحديث أن العديد من برامج من الغاشية الجزائر لم يخطى لأي من طرفي الاتفاقية في الغاشية حتى في حالة التماس بأي من بنودها ، بل أحال في هذه الحالة على الاجراءات واجب إتباعه وهو الاتصال بالنظام في الجزائر الذي سيقدم العون في سبيل تذليل ما يعوق تطبيق بنود الاتفاقية . ولكن البعثيين لا يستطيعون التخلي عن اللبس بالالفاظ وفلسفه حتى نصوص الاتفاقيات الدولية على النحو الذي يخدم أغراضهم ويبرر نواياهم ، فالرئيس العراقي صدام حسين يحاول أن يفاير من المفهوم الذي صيغت به الاتفاقية حتى بتغيير الالفاظ حينما قال : " ان الاتفاقية برغم الظروف التي أحاطت بالعراق عند توقيعها كانت تستند الى عناصر متوازنة وقد اعتبر الاخلال بأي عنصر من عناصرها اخلالاً بروح الاتفاقية " . في حين ان النص الخاص بالبند الرابع من الاتفاقية ينص على : " (٠٠٠٠) فإن أي ماس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاقية الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هوارى بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات (وهكذا لم يرد بالنص أي اشارة الى حق الغاشية مباشرة ومن جانب واحد .

وبرغم هذا التباين بين استخدام لفظ (اخلال) الوارد في خطاب الرئيس العراقي ولفظ (يتنافى) الوارد في نص الاتفاقية إلا أن الطريق الذي رسمته النص في هذه الحالة ، وكما قلنا بالاستعانة بالوساطة الجزائرية لم يتبع من جانب القيسادة العراقية ، بل خولت لنفسها طريقاً آخر وهو استخدام القوة وبغضاب الوسايطه الجزائريه فلنا وقفه تتعلق بذلك الحادث الذى سمع به العالم أجمع حينما قامت الحكومة الجزائرية بمحاولة وساطه من جانبها وبعد اشتعال الحرب بفترة ليست بقصيره . وقام الوفد الجزائرى الذى كان على مستوى عال بزيارات الى كل من طهران وبغداد وتدارس دقائش الموقف واطلع على وجهة نظر الطرفين والحجج التى قدمها كل منهما تأييداً لموقفه ، وفى أعقاب انتهاء مهمة الوفد الجزائرى وخلال آخر رحلاته بين البلدين تعرضت الطائرة التى يسقلها الى حادث مفرج وهى فى الجو حيث تم تدميرها بواسطة احدى وسائل الدفاع الجوى ولكن لم يعرف الرأى العام العالمى بعد من الدولة التى قامت بهذا الاعتداء الفاشم . وان كانت الطائرة قد سقطت فى منطقة قيل أن وسائل الدفاع الجوى العراقى كانت قادره على اصابتها عندها - وذلك ما ادعت به ايران - وقيل أنها وسائل الدفاع الجوى الايرانيه - بل وقيل السوريه وكان محل سقوط الطائرة على الاراضى التركيه فى منطقة قريبة من الحدود الدولية للدول الثلاث معاً ، العراق وسوريا وايران . ولقد قامت لجنة جزائرية متخصصة بمعائنه مكان سقوط الطائرة وقدمت تقريرها الى الحكومة الجزائرية الذى لا شك أنه حدد الدوله المسئوله عن ارتكاب هذه الجريمة الشنيعه ضد وفد يقوم بمهمه سلام فى المنطقه . وبرغم أن كل الدلائل كانت تشير بحكم خط سهر الطائره ومدى مرمى أسلحة الدفاع الجوى العراقية بالنسبه لها - الى مسئولية العراق - وبرغم أنه لم يصدر بيان عن أى من دول المنطقه تتدارك فيه الموقف وتعلن أن اسقاطها تم خطأ مثلاً ، فان احجام الحكومة الجزائرية عن اعلان حقيقة المأساه والدوله المسئوله عنها ، مع احتفاظها بنفس موقفها الغير مؤيد للعراق فى حربها ضد ايران ، وارتباطها بعلاقات مع ايران هى على درجة أقوى وأفضل من علاقتها مع العراق ، ليشير بوضوح الى تأييد ما يشاع من أن العراق هو الذى قام بارتكاب هذه الجريمة . ولعل الدافع فى ذلك أن لا تسرى التقارير التى يحملها الوفد الجزائرى عن مهمته بين طرفي النزاع ، وما تحمله من حقائق - النور - وحتى لا تأتى الادانه من جانب دولة عربية هى ذاتها الطرف الشاهد على توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . ولعل الحرس الجزائرى على عدم كشف العورات بيننا كعرب سواء فيما يتعلق بقضية تحطيم الطائره وقتل من فيها ، أو ما قد وصل الى الحكومة الجزائرية من تقارير أوليه عن نتائج الاتصالات التى قام بها الوفد الجزائرى (الشهير) . كان له من وجهه النظر الجزائرية ما يبرره

للمحافظة على شيء من ماء الوجه للقادة العراقيين • والذين ما زالوا لا يتوقفون من برهه لاخرى عن سب القيادة الجزائرية بسبب عدم تأييدها لهم ضد ايران • ونخرج من كل ما سبق وعلى ضوء التحليل السابق أن القيادة العراقية قد ساقطت أسبابها ومبررات لا تقوى لتكون سنداً قانونياً ومنطقياً مشروعاً ومقبولاً لدى الرأي العام العالمي أو حتى الداخلي في العراق لتبرر به لجوئها الى استخدام القوة والغاء الاتفاقية من جانب واحد تاركة جانبها الطرق التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة ونصوص الاتفاقية ذاتها بانتهاج الطرق السلمية •

بقي أن نضيف معلومه بسيطه تتعلق بإمكانية الاستناد على وجود حالة الحرب بين البلدين والتي خلقت القيادة العراقية بنفسها ظروفها بعمليات ١٩٨٠/٩/٧ - وحتى وجود حالة حرب لا يمكن أن تعطى للعراق الحق في الغاء اتفاقية الجزائر - استناداً الى أن ايران قد خلقت حالة الحرب مع العراق بافتراض حدوث ذلك جسداً • (لأنه لا يترتب على قيام الحرب - في الرأي الراجح - انقضاء المعاهدات المنشئة لمراكز موضوعيه دائمه مثل المعاهدات المبينه للحدود الدولية وتلك التي تتم بمقتضاها التنازل عن اقليم معين) (١) ، ولا شك أن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ قد تضمنت الأمرين معا وهما شمولها على أحكام تتعلق بتحديد الحدود بين الطرفين وتنازل العراق عن جزء من أقليمه وهو الجزء الذي أعطى ايران عليه حق السيادة في شط العرب •

(١) - د • محمد سامي عبد الحميد - التنظيم الدولي - الجزء الأول (ص ١٥٢) •

الغاء الاتفاقية التي ألغت السيادة الإيرانية على شط العرب . ولقد كان ذلك الوضع كفيلا بخلق حالة من الاستفزاز المكشوف من جانب العراق في مواجهة إيران وفقا للحسابات العراقية عند اقدمها على الغاء الاتفاقية ، مما قد يخطر ايران للرد على ذلك وهو ما أراده البعث في العراق ليتخذ منه ذريعة لتطوير عملياته العسكرية بشن هجومه الشامل على ايران . وهذا ما حدث بالفعل ، حينما ردت ايران على اجراءات السلطات العراقية في شط العرب باطلاق النيران على البواخر التي تعبر الشط مخالفة التعليمات التي كانت تاريسه المفعول قبل الغاء الاتفاقية ، لأنها تعد متعديه على حقوق السيادة الإيرانية في الجانب الخاص بها من شط العرب استنادا الى ما اكتسبته من حقوق عليه . بموجب اتفاقية الجزائر الملقاه من جانب العراق . ولقد ترتب على ذلك تعطيل الملاحة في شط العرب بالنسبة للعراق والذي يمثل هذا النهر بالنسبة له الشريان الحيوى الرئيسى لتجارته مع العالم باتجاه البحر . وهو الأمر الذى ما زلت أرى أنه كان من الواجب على القيادة العراقية أن تضعه في حسابها حينما أخذت تزن الأمور وتضع الحسابات قبل قرارها الغاء الاتفاقية وعلان الحرب ، باعتبار أن رد الفعل الإيراني كان متوقعا ومنتظرا ، لأنها بذلك قد أغلقت على نفسها شريانها التجارى وبيدها . وما سترتب عليه من آثار أهمها شل عملية إمدادات قواتها المسلحة خلال الحرب بالامدادات من الخارج في وقت تمتلك ايران موانئ عديدة على طول حدودها على الخليج العربى . أما اذا كانت القيادة العراقية قد وضعت في حسابها هذا الاحتمال ولكنها اعتقدت أن نتائج عملياتها العسكرية خلال الفترة من ٢ الى ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ ، سوف تجعل القيادة الإيرانية تتردد في الاقدام على عمل مضاد . وكان ذلك التقدير العراقى لا شك متأثرا بنشوء انتصارات الأيام الأولى للحرب . فكانت حساباتها خاطئة . وبعد أن قامت ايران بالفعل باجرائها المضادة المذكورة ، كان على القيادة العراقية أن تتلقف الكرة التي أعيدت السى ملعبها لتبدأ في تنفيذ لعبتها وتقدم مبررها الذى كان معدا بهذا الشكل والذى أقرت به لكى تشن هجومها الشامل على ايران وعلى نحو ما فصله تقرير الحزب المشار اليه : " وإزاء هذا التطور اجتمعت القيادة فى ٢١ أيلول ١٩٨٠ وكان تقييمها الدقيق للواقع العسكرى هو ان النظام الإيراني يعد لهجوم شامل برى وجوى على أراضيها وعلى المدن والمنشآت الحيوية العراقية . وعلى قواعدنا الجوية ، لذلك وتحوطا من هذه الضربة المعادية اتخذت القيادة قرارا تاريخيا بالهجوم الشامل على المواقع العسكرية الإيرانية واحتلال مناطق محددة من ايران بما يضمن تحقيق الأهداف النالية ، وأوكلت تنفيذ المهمة الى الرفيق صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة وفى الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الثانى والعشرين من أيلول ١٩٨٠ قامت طائرات

القوة الجوية العراقية بالانغاره على القواعد والمطارات الحربية الايرانية ، واجتازت القوات المسلحة العراقية الأراضي الايرانية ٠٠٠ الخ " . وبذلك أقدمت القيادة العراقية للمرة الثالثة على اجراء عسكري من جانب واحد ضد ايران ولكنه هجوم شامل هذه المرة باقرارها الرسمي ، بررت بأنه كان تحوطا لهجوم ايراني شامل بسرى وجوى على العراق بناء على التقييم الذى إدعت أنها قد توصلت اليه استنادا للاجراوات الايرانية ، التى لم تست سوى لرد الفعل الطبيعى للهجوم العراقي الأول ، والغاء الاتفاقية وما لحقه من اجراوات فى شط العرب . والحقيقة أن النتائج السلبية أفزتها العمليات العسكرية العراقية وخلال ستة أيام فقط من بدء الهجوم الشامل فى ١٩٨٠/٩/٢٢ والتى تمكنت فيها من اجتياز الأراضي الايرانية على محورين اولهما : محور القاطع الأوسط باتجاه مدينة قصر شيرين وسربيل ذهاب وكيلان غرب وسومار ومهران ، وثانيهما : محور القاطع الجنوبي باتجاه المحمرة والأحواز ودرشول والشوش ، وسقوط معظم هذه المدن وبذلك السرعة - لهو أمر يقطع بأن القوات الايرانية لم تكن فى ذلك الوقت فى وضع من حيث التعبئة والاستعداد الذى يمكنها من صد الهجوم العراقي وعرقلة تحركات القوات المندفعة فى عمق أراضيها . وذلك ما يؤكد به وقائع سير العمليات العسكرية فيما بعد ، فحينما تمكنت تلك القوات من ترتيب أوضاعها وتهيأت لمواجهة القوات الفائزة ، استطاعت ان تجبر القوات العراقية على التراجع بعد عمليات مريرة وكما سوف نعود لتفصيله فى موضعه . ويستطيع أى مراقب محايد على ضوء هذه الحقيقة أن يلاحظ أن هنالك فارق واضح وملحوظ بين استعدادات القوات الايرانية والأوضاع التى كانت عليها قبل بداية الهجوم العراقي الأول فى ٩/٧ بل والثانى فى ١٩٨٠/٩/٢٢ وبين أوضاعها بعد أن اكتملت عملية التعبئة العامة فى ايران وتهيئة القوات لمواجهة حاله الحرب بعد يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ . وعليه فيكون من المشكوك فيه كثيرا تصديق الادعاء العراقي بأن ايران كانت تنسوى القيام بهجوم شامل على العراق وهو الامر الذى بررت به القيادة العراقية هجومها الشامل على ايران .

نضيف الى ذلك أن الأوضاع الداخلى فى ايران ، وكذلك علاقاتها الخارجية مع أطراف دولية عديدة لم تكن تسمح باقدام القيادة الايرانية على شن هجوم عسكري شامل على العراق ولا سيما بعد أن تخلصت الزعامة الجديدة فى ايران ، من معظم قادة الأسلحة وخبراء الحرب الايرانيين .

أما عن قول الرئيس العراقي : " أن القوات المسلحة الايرانية لم تكن ضعيفة عندما تقدمت عليها جحافل قواتنا المسلحة فى ايلول ١٩٨٠ كما حاولت بعض

الأوساط أن تصور ذلك " ، فذلك القول ، يوحي بأن القيادة العراقية كانت قد 'عسرت' بالفعل بحقيقة ما أدركته الأوساط الدولية من ظروف أحاطت بعملية الهجوم العراقي الشامل ووضع القوات الايرانية في حينه . واننا لنضيف ، بأن القوات المسلحة الايرانية وان كانت بما كانت لديها في حينها من امكانيات وقدرات عسكرية هائلة امتلكتها في عهد الشاه (رضا بهلوي) لم تكن ضعيفة بالفعل ، إنما ذلك لا يعنى أنها كانت مستعدة لخوض عمليات عسكرية مفاجئة تقع على أراضيها ، لأن امتلاك القوة شيء والاستعداد لاستخدام هذه القوة شيء آخر ، ولا سيما اذا كان في الدفاع ضد هجوم مباغت وشامل . وهذا أمر يعرفه العسكريون جيدا ، فبخلاف توافر الامكانيات المتعلقة بالعتاد والسلاح ، فهناك الاستعداد التمهوي للقوات وحشدها وتنظيم أوضاعها وفقا للمهمات التي ستسند اليها وفوق هذا وذاك ، هناك القيادات العسكرية التي يفترض توافر الكوادر اللازمة منها وبالخبرة والكفاءة القادرة على خوض الحرب التي تتعلق على نتائجها مصير الشعب الايراني . وهذا ما لم يكن متوافرا لدى ايران بشكل كامل وحتى نهاية سبتمبر لعام ١٩٨٠ كما دلت على ذلك نتائج العمليات الحربية خلال ذلك الشهر وبعده . وحتى كتابة سطور هذا الكتاب .

ولنعود للكلام عن الحرب ونعرض لهذا السؤال الذي طرحته القيادة العراقية في المباحث التالية : " ما هي الأسباب التي دفعت نظام خميني الى التآمر على العراق الى حد اشعال نار الحرب ؟ ، وما هي الظروف والمداخلات العربية والدولية التي دفعت بهذا الاتجاه ؟ (١) . " وتجهب على تساؤلها وبشكل يعكس بوضوح المشاعر الشخصية نحو القيادة الايرانية والتخوف الذي يطاردها من مخاطر الدعوى الجديدة القادمة من ايران ونظام الجمهورية الاسلامية ، على البعث وطموحات زعمائه .

ونلخص هذه الاجابة على لسان القيادة العراقية في النقاط التالية :

- (١) - " أن موقف خميني وإصراره هو بالاساس موقف معاد للحزب والثورة من الناحية الفكرية ، ان هذه الزمرة تعرف أن عقيدة الحزب القومية الاشتراكية والمستلهم من روح الرساله الاسلاميه والتي طبقت في العراق تطبيقا صحيحا وشموليا ، تفكك التحدي الأول لمنطلقها الفكري والمتخلف والانقسامي لذلك ... فإنها اعتبرت ضرب الحزب والثورة مهمتها الأولى باعتبار أنها لا يمكن أن تنتشر في الأقطار العربية الطامعه فيها قبل تحقيق هذا الهدف " .

وهذا هو بيت القصيد في الصراع العراقي الايراني وكما أكدنا من قبل بأنه صراع عقائدي وفكري بالدرجة الأولى وبعمل كل منهما على القضاء على نظام الآخر ، وهذا هو الخطر الايراني في نظر البعث .

(٢) - " ان النظرة الدينية المتزمته والمتخلفة لزمرة خميني قد وجدت في العراق الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد مدام حسين النموذج الذي يذكرها بالشموخ العربي الذي حمل رايه الرسالة الاسلاميه ونشرها في بلاد فارس في حين لم تكن تجد في أنظمه وقبادات عربيه أخرى سوى نماذج تافهه وزكيكه تنزلف اليها ، وتتخاذل أمامها " .

ومرة أخرى عاد البعث يفتش في التاريخ الساقط عن سببها بضيغه السي اسباب التي دفعت ايران في نظره لشن الحرب ، ولكنه لم ينسى تجريح النظم العربيه الأخرى دون نظامه المتميز في التاريخ العربي والاسلامي " .

(٣) - " ان زمرة خميني التي أطاحت بنظام الشاه الذي كان يبدو قويا وعاتيا ... عاشت لفترة طويلة جدا في أوهام تكرار التجربة الابراييه في أقطار اسلاميه أخرى ... اعتبرت العراق الساحة المرشحه لذلك " .

وهكذا ما زالت هواجس ومخاوف القيادة العراقية عن مستقبل السلطة يطاردنها من جانب النظام الجديد في ايران وهو ما يؤكد استيفائها الأحداث والاسراع بشن هجومها على ايران .

(٤) - " ان عناصر حزب الدعوة التي استطاعت أن تبني تنظيما له عدد لا بأس به من الأنباع ، ويمتلك قدرا متميزا من الفاعليه والجرأة ، قد صورت لزمرة خميني في ايران بأن النظام الثوري في العراق ضعيف ، وبأن المدام مع العراق ، ومن ذلك الحرب معه ، ستؤدي إلى إرباك الثورة واسقاطها " .

ولا شك أن في ذلك اقرار صريح من جانب قيادة البعث في العراق بحجم وتأثير وخطورة الدور الذي يلعبه حزب الدعوة في العراق .

(٥) - " أن القوى العسكرية في ايران التي انحط قدرها كثيرا بعد مجيء نظام خميني إلى السلطة وتدهور نفوذها كانت تجد في الصدام العسكري مع العراق الفرصة الذهبية لاستعادة مكانتها والتخطيط في النهاية لتسلم السلطة في ايران " .

وبرغم من المفالطه الواضحه في هذا القول ، نظرا لان القوى العسكريه

الايرائيه كانت قد صليت من قبل الثورة الايرانيه ، وباعتراف القيادة العراقيه نفسها في موضع آخر من تقرير حزبها الذي اعتدنا عليه كثيرا في هذا الكتاب ولم يكن قد تبقى من القيادات العسكريه الايرانيه سوى نفر قليل ممن يدينون بالولاء . التام لنظام الحكم الجديد في ايران وغالبيتهم من ذوي الرتب المنفيره فانه وعلى فرض صحة ما ادعى به قادة العراق اعلاه ، يصعب على المرء أن يتصور قيام القيادات العسكريه في دولة ما - بدفع القيادة السياسيه في ذلك البلد الى الدخول في صدام عسكري مع بلد آخر ، ستتحمل هي بذاتها مسئولية تنفيذه على جبهات القتال وسيترتب على نتائجه مدميره ، ومميرهم - هم أيها - ، فكيف سيتسنى لهذه القيادات العسكريه أن تخطط لتسلم السلطة وهي مشغوله في معمعه اداره الصراع العسكري ، ومن أين تضمن لنفسها الانتصار في الحرب على العراق أولا ثم على القاشمين على السلطة السياسيه بعد النصر ثانيا ١٢ ، بل أن الملفات للنظر فعلا ، أنه ومنذ قيام الثورة الاسلاميه في ايران وحتى اليوم لم نسمع عن بادره محاوله واحده من قبل العسكريين في ايران - للتمرد على النظام القائم هناك برغم ظروف الحرب ، وادعاءات العراق المتكرره بعدم رضا القيادات العسكريه لها ، ولذلك فأنني أرى أن هذا السبب الخامس أيضا ليس له صله بواقع الحال في ايران وانما هو من خيال وفلسفه البعث وحده .

(٦) - " أن تصعيد الصراع مع العراق كان غطاء . تستفيد منه كل الأطراف المتنازعه على السلطة في ايران ، من أجل تمرير مخططاتها ، كما كان غطاء مناسب لهذه الأطراف جميعا ، وفي المقدمة منها ، خميني للتغلب على المشاكل السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والأمنيه في ايران ، وجو مناسب لتصفية الحيايات الداخليه " .

وهذا أيضا يصعب على المرء أن يتقبل فكرة أن تصفية الحيايات بين الأطراف المتصارعه يكون باسغال أنفسهم جميعا بصراع آخر خارجي ، ومع العراق ، بل أنه التناقض بعمقه . ولا ندري ما هي المخططات التي تريد تلك العناصر تصديرها ، وعلى من ١١ .

(٧) - " أن الدوائر الصهيونيه المتغلغله في داخل ايران منذ وقبل عهد الشاه وامتدادات الصهيونيه على الصعيد الدولي في أجهزة المخابرات والاعلام والدوائر السياسيه كانت تشجع الزمره الخمينيه على الصراع مع العراق وتقدم لها من خلال قنوات ووسائل متنوعه ، المعلومات والتحليلات عن

(نضج) الأوضاع " .

وبرغم أننا لا نستطيع أن نتجاهل الأهداف الصهيونية وأحلامها ومطامعها في وطننا العربي ، إلا أن المشكوك فيه وجود ذلك التعاون بين إسرائيل وإيران على ضوء الموقف الذي اتخذته القيادة الإيرانية الجديدة عقب قيام الثورة وقبل اندلاع الحرب وهي العبرة بموضوع البحث هنا . بل أنه لمن الظريف أن نجعل القيادة العراقية في تقييمها للأمور ، من الادعاء باعتماد إيران على ما تتلقاه من معلومات عامة عن أجهزة الاعلام الغربية والتي للصهيونية تأثير كبير فيها على حد قولها ، لتكون سببا من أسباب اشغال إيران الحرب ضد العراق .

(٨) - " ان القوى الاستعمارية الدولييه وفي مقدمتها أمريكا كانت تُقدّر بأن دفع النظام الإيراني إلى الصراع مع العراق يحقق لها ظروفًا أمنية ومستقبلييه أفضل لاعادة هيمنتها على إيران بعد أن اهتمزت مواقعها بعد سقوط نظام الشاه . ان الصراع مع العراق يضعف النظام الإيراني عسكريا ، واقتصاديا ويجعله من الناحية الواقعية أكثر حاجة في هاتين الناحيتين الاستراتيجيتين إلى أمريكا والدول الغربية سواء في زمن الحرب أو بعدها " .

ولا شك أن ما أفرزته الحرب حتى اليوم من نتائج في هذا المدد ، لم يقفز مس بيننا ، ترتيب وضع أفضل ، ولدرجة الهيمنة ، على إيران ، بل ان إيران تعاني مقاطعة عسكرية واقتصادية حادة من قبل تلك القوى المثار إليها ، ولكن الذي كانت تدركه القيادة العراقية - هي ذاتها ، قبل شنها الحرب هو أن الصراع مع العراق سوف يضعف إيران عسكريا واقتصاديا بسبب هذه المقاطعة التي كانت متوقعة من قبل الحرب .

(٩) - حاولت القيادة العراقية أن تربط بين الاتحاد السوفيتي وموقف الأحزاب الشيوعية في المنطقة ومنها الحزب الشيوعي العراقي وتعاطف بعض أعضاء هذا الحزب مع القيادة الإيرانية في حربها مع العراق وعليه إعتبرت ان للاتحاد السوفيتي دورا (ورا) اقدام القيادة الإيرانية على شن الحرب ضد العراق كما أدعت في تساوّلها) وان لم تستطع أن تبلور لنا هذا الدور السوفيتي بوضوح .

(١٠) - " وقد كان لموقف بعض الأطراف العربية المعادية للحزب والثورة دور مهم جدا في تزيين المصدام مع العراق لزمرة خميني " .

وبعد فهذه هي الأسباب التي أجادت بها قريحة البعث في العراق ، والتي إدعت أن القيادة الإيرانية كانت قد أشعلت الحرب ضد العراق بدافع منها " ان هذه الدوافع التي نتشارك فيها العوامل المحلية والدولية ، دفعت نظام خميني بشكل جارف الى تصعيد الصراع مع العراق وصولا للحرب الفعلية " .

ولكن تعود القيادة العراقية لتستكمل خطة التمويه عن نواياها التي كانت وراء، شنّها الحرب ضد ايران محاولة أن تلقى بالمسئولية كلها على القيادة الإيرانية فتطرح تساؤلا آخر تقول فيه : " هل كان بالإمكان تجنب الحرب ؟ " ، وتجيب على الفور " . بالتأكيد لا " ، ثم تستطرد : " صحيح أن القرار الحاسم بالتصدي للحرب العدوانية التي قام بها نظام خميني كان قرارا عراقيا ، ولكن لم يكن باستطاعتنا تغيير العوامل للحرب العدوانية التي قام بها نظام خميني باتجاه الحرب والتأثير فيها ، ولم يكن باستطاعتنا أن نحفظ بلادنا من الدمار الآ بالتصدي للعدوان " .

ونحن بدورنا نرد على البعث بالتأكيد على أنه كان بالإمكان فعلا تجنب الحرب اذا كانت القيادة العراقية قد لجأت الى الطرق السلمية والاستعانة بالجزائر كوسيط حسب نصوص اتفاقية الجزائر أو عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة . وليس اللجوء مباشرة الى استخدام القوة المسلحة مما ترتب عليه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . بل أن قيام ايران بالقصف المدفعي في ٨٠/٩/٤ لبعض المناطق على الحدود العراقية الإيرانية لم يكن سوى رد فعل طبيعي ضد الاجراءات العراقية السابقة عليه ، والتي أشرنا اليها من قبل ، والتي كانت هي بذاتها قد خلقت حالة الحرب الحقيقية وان كانت عمليات القصف هذه ، وفي حد ذاتها كان من الممكن اعتبارها أفعالا محدوده يمكن الرد عليها بالشكل المتناسب مع حجمها دون اللجوء الى شن هجوم شامل النطاق ، وهذا ما سبق أن أقرت به القيادة العراقية نفسها حينما ذكرت بأنها كانت " تكيل للنظام الإيراني الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " وهذا كلامهم وليس من عندنا . ونقول ذلك لأن العراق ما زال يُصر على الادعاء بأن ايران هي التي بدأت الحرب يوم ٩/٤/١٩٨٠ ، على إعتباره أنها قامت بعمليات قصف فسي هذا اليوم على حد ادعائهم . وهو أمر لم يجدلدى الأوساط الدولية من يمايره فيه .

وهكذا لم يكن القرار - أو الاختيار الذي أخذت به القيادة العراقية في شن هجومها الشامل على ايران يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ وليد الظروف والأوضاع الدولية والعوامل المحلية والدولية ورغبة العناصر الإيرانية في الحرب ، كما تدعى ، وانما كان بالفعل - وأبعد نعم مرافق لدات الظروف والأوضاع والعوامل المشار اليها ،

والتي عددها القيادة العراقية حينما ذكرت أنها الأسباب التي دفعت القيادة الإيرانية لشن الحرب ضد العراق على حد ادعائها ، ولكن كان تقييما عراقيا بالحسابات العراقية الخاصة ومن خلال رؤيتها الذاتية على ضوء طموحاتها التي كانت تسيطر على تفكير مراكز اتخاذ القرار العراقية في حينها . وكانت دوافع ثابته وراء رغبته الحقيقية وملحه لدى القيادة العراقية لتصعيد الصراع الى حد الحرب الفعلية ، أكثر مما كان ذلك هو رغبة إيرانية كما ادعوا . فكان ما لهم وما كانوا طواقين السي تحقيقه ، ولكن كانت تنتظرهم هناك تلك النتائج المخيفه التي لم تكن في حساباتهم القاصره بحكم تفكيرهم الضحل في دنيا السياسة بل والحرب أيضا . تلك النتائج التي نفرد لها فصل خاص قادم تحت عنوان " آثار الحرب " .

ثانها : امكانيات ادارة الصراع العسكري (الحرب) :

نتكلم بايجاز عن ادارة كل من الطرفين لدفع الصراع العسكري بينهما وفي حدود ما توفر لنا من معلومات في ظل تضارب المعلومات الصادرة عن الجهات الرسميـة في الدولتين وحملات التقسيم بشأن سير العمليات العسكرية في خطوطها الرئيسيـة خلال سنوات الحرب وابتداءً من أول تحرك عسكري عراقي على الحدود مع ايران في ١٩٨٠/٩/٢ وحتى وقتنا الحاليـ. وقبل أن ندخل في هذا الموضوع سوف نسلط الضوء أولاً على ظروف التعبئة البشرية بالنسبة للعراق باعتبارها أحد العناصر الأساسيـة في بناء القدرة العسكرية لأي قوى متحاربه ولا تباط هذا العنصر العام بنتائج كثيرًا من العمليات الحربيـة بالنسبة للعراق سواء فيما يتعلق بتأثيره من حيث الكم على قدرتها العسكرية في مواجهة الكم الكثيف الذي كانت تدفع به ايران في مواجهة القوات العراقيـة ، أو من حيث الاستعداد المعنوي لهذا الحجم المتواضع لدى العراق بالنسبة للاستمرار في البقاء تحت السلاح في محاربه ايران ومدى القناعه بهذه الحرب و سواء فيما يتعلق أيضا بلجوء القيادة العراقية لاستخدام أساليب ووسائل خاصه في الاستعاضه عن النقص في الكم المطلوب لسد احتياجاتها البشريـة في القسـوات المسلحة ، وبعد ذلك نتكلم عن الامكانيات العسكرية من السلاح والعتـاد وما يتعلق بقدرة كلا الطرفين على توفيرها لديمومـه الحرب باعتبار ذلك مقدمة لازمه قبل الحديث عن سير العمليات العسكريـة بين الطرفين واسلوب ادارة الحرب .

أولا : تأثير العنصر البشري على القدرة العسكرية للعراق :

عند الكلام عن متطلبات العراق البشري لمواجهة احتياجات قواته المسلحة في حربه مع ايران ينبغي أن نشير الى أن ايران دولة يبلغ تعدادها السكاني حوالي ثلاثة أضعاف سكان العراق . وهذا الفارق في التعداد السكاني يلعب دوره الملموس والمؤثر على المدى البعيد في مقدرة العراق على تموين خسائره البشريـة على جبهات القتال ، وكذلك احتياجاته في انشاء تشكيلات عسكريـة جديدة لمواجهة ما يقتضيه تطور ظروف المواجهه العسكريـة مع ايران على خط مواجهه يبلغ حوالي ١٢٠٠ كيلو مترا . مع تأثير عملية التعبئة العامه على العملية الانتاجيـة والحاله الاقتصاديـة بسبب السحب الدائم للقوى البشريـة من مواقع العمل المدني الى خدمة القسـوات المسلحة دون الاستعاضه عنها الا في حدود ضيقة جدا من النساء أو القوى العامله العربيـة الوافده . وكلا النوعين يرتبط بهما تحفظات خاصة تتعلق بما هو مسموح به

في العراق للقوى العربية الوافده من الاستعانه به في بعض المجالات دون غيرها الستى يحظر على غير العراقيين الانتقال بها - وكذلك عدم امكانية الاستعانه بالعنصر النسائي في بعض المجالات التي لا تتفق ظروف العمل فيها مع قدرات المرأة بطبيعتها ولذلك فنستطيع أن نقول ابتداء ١٠ ، أن العراق قد تأثر كثيرا بخصوص العنصر البشري سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي مما دفعه الى اعتماد أساليب أخرى يتمكن من خلالها من ديمومة الزخم البشري الذي يحتاجه الجهد العسكري لتغطية جزء من الخسائر البشرية اليومية على جبهات القتال أو في مجال انشاء تشكيلات عسكرية جديدة تتطلبها ظروف اطاله الحرب ومحاولات ايران المتكررة لفتح ثغرات جديدة على جبهات القتال ، وكما حدث مؤخرا حيث كانت تشكيلات القسوسات المسلحة المواجهه لايوان تتكون من أربعة فيالق اضافة الى الاحتياطيات التمهويه التي تملكها القيادة العامة للقوات المسلحة والحرس الجمهوري ، وهذه الفياالق الأربعة هي الفيلق الأول الذي كان يرايض في القطاع الشمالي من جبهة القتال والفيلق الثاني الذي يتركز في القطاع الأوسط من الجبهة والفيلق الثالث الذي يتولى العمل في منطقة البصرة والفيلق الرابع في القطاع الجنوبي من الجبهة وأمام محافظة ميسان . وعندما بدأت ايران في عمليات اختراق واسعة النطاق في كل من القاطع الجنوبي وقاطع البصرة مستغله عدم وجود قوات عراقية ذات ثقل قادر على تغطيه بعض المناطق في هذين القطاعين ولا سيما في المناطق التي تغطيها مسطحات مائيه واسعه المساحه (الأهوار) ، فقد قامت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية - باعداد مجموعات عمليات على شكل (قوات) مثل قوات (شرق دجلة) بالغرب من مدينة العماره للعمل خلف هور الحويه ومجموعة أخرى في منطقة الحد الفاصل بين تشكيلات الفيلق الثاني والرابع وغيرها . وفي تطور أخير - تم تحويل هذه القوات المنفصله الى فيالق مستقله اسندت اليها مهمات قتاليه ثابتة على مناطق خاصة بها على خط المواجهه لامكان السيطرة على كل الجبهة من خلال الفياالق المتعددة بعد إضافة فيالق جديد - تحتاج هي الأخرى الى عناصر بشرية جديده تقوم عليها تلك التشكيلات ، وهو الأمر الذي أثبت فاعليته مؤخرا في صد الهجوم على ميناء الفاو .

ولقد بدأ العراق يواجه الخسائر البشرية الملحوظه وبشكل مؤثر ابتداء ١٠ من بداية عام ١٩٨١ عندما بدأت ايران في شن عمليات الضغط على القوات العراقية لإجبارها على التخلي عن المناطق التي احتلتها في ايران وكان على العراق خلال عام ١٩٨١ كله أن يثبت ذاته على أرض المعركة ومحاولة التمسك بالأرض التي تمكن من الوصول اليها ابتداء ١٠ من يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ - ولقد كان ذلك واضحا من خلال عمليات

الخفاجيه في نهاية عام ١٩٨١ التي حاول الايرانيون استردادها . ولكن الأمر الذي كان يمثل خاصيه متميزه - قد ميزت الحرب العراقية الايرانيه - عن سائر الحروب العربيه الأخرى والتي أفلقت القيادة العراقيه كثيرا - تلك المتعلقة بتسليم الجنود العراقيين أنفسهم الى القوات الايرانيه وذلك بخلاف عمليات الأسر الجماعى التي أخذت حجما أيضا وطابعا يكاد يمزجها مع ظاهرة التسليم ، إضافة الى حالة الظاهرة الثالثه وهى عمليات التسرب أو الهروب من الخدمة فى القوات المسلحه . وان التحليل الأمين لهذه الظواهر الثلاث يشير الى ارتباطها بقضية العقيدة - أو القناعة الموجودة لدى فرد القوات المسلحه العراقيه بمدى عدالة الحرب التي يطلب منه تقديم حياتــه من أجلها . ولقد لجأت القيادة العراقيه الى أساليب خاصة لمعالجة كل حالــة أو ظاهره من الظواهر الثلاث المشار اليها . فقد تم تشكيل سرايا خاصة اطلق عليها سرايا الاعدام فى صفوف التشكيلات المتمركزه على الخط الأمامى لجبهات القتال - ويتم اختبارهم من العناصر الموثوق فيهم وبمعرفة المسؤولين العسكريين الحزبيين فى التشكيل . وواجب هذه السرايا يتلخص فى منع أى جندى من الهرب ليلا أو نهارا الى المواقع الايرانيه بترك موقعه لتسليم نفسه ، أو التقهقر أثناء العمليات العسكريه التي يشترك فيها وحدته - الى الخلف لمحاولة الهرب - ويتم ذلك باطلاق النار على هؤلاء الجنود فى الحال . ولقد أصبح مجرد تواجد هذه العناصر بين الجنود فى داخل التشكيل يشكل نوعا من الردع ، مما يبعث فى نفس الجندى العراقى الخوف من المصير الذي سينتظره لو أقدم على هذا العمل الذي أصبح مغامرة بالحياة - ولقد لاقت ظاهره تسليم الجنود أنفسهم الى القوات الايرانيه رد فعل شديد لدى القيادة العراقيه بمسد أن وصلت الى حجم ملفت للنظر وبالذات خلال عمليات استرداد مدينه (المحمسه) و تحريرها . وكذلك مدينه (الحويزه) وفك الحصار عن (عبادان) والمجاور المتصله بها . فلقد سلمت ألويه كامله الى القوات الايرانيه بكامله اسلحتها وعتادها بالرغم من التعتيم الاعلامى العراقى خلال أيام حصار القوات الايرانيه حول القوات المتواجده فى (المحمره) والتي منحتها سهله للتسليم قبل عملية الاقتحام للمدينه . ولقد سقطت المدينه بالقوات المتواجده فيها بلا قتال يذكر ، مما كان له أثر بالغ ورد فعل قاسى لدى القيادة السياسيه والعسكريه فى العراق ، ولم يستطع أى فرد من الأفراد المحاصرين فى مدينه المحمره وقتها أن يتراجع للخلف خلال فترة الانذار الايرانى لأنهم كانوا يعلمون أن مصيرهم سيكون الموت على أيدي سرايا الاعدام العراقيه الستى كانت تنتظرهم . مما دفعهم للاستسلام الى القوات الايرانيه باعتبار ذلك أفضل سبيل للاحتفاظ بحياتهم . ولقد كانت القيادة العراقيه مُصره على عدم فتح الطريق للانسحاب أو بذل أى محاوله لانقاذ هذه القوات من مذبحه محققه داخل مدينه المحمره

ومؤمره أيضا على أن تدافع هذه القوات عن المدينة وبأى ثمن ، وكانت الأخبار القادمة من جبهة القتال في حينها تشير الى أن الموقف يحتم الاقدام على عملية انسحاب سريعة للقوات المتواجده في (المحمرة) تجنباً لمواجهه المذبحة أو الوقوع في الأسر - إلا أن القيادة العراقية كانت ما زالت متعنته في موقفها بضرورة الدفاع عنها - مع عدم امكانية دعم ومسانده تلك القوات بسبب سيطرة القوات الايرانيه بالنيران على خطوط الامداد بشكل كامل . وهكذا كانت ادارة العملية - (ادارة فاشله وسيئه) ولقد أُلقيت المسئولية على بعض القاده المدكرين الذين أعدموا في اليوم التالي لسقوط المحمره مباشرة - في الوقت الذي نرى أن مسئولية سقوط هذه القوات العراقية الكبيرة في أيدي الإيرانيين وبكامل معداتهم وأسلحتهم بدون قتال يذكر هي من مسئولية القيادة السياسيـه العراقيه وحدها . وبدأت الاداعه الإيرانيه تكذب البيانات العسكريه الصادره عن هذه العمليه في حينها - بذكر أسماء القاده العراقيين الذي سقطت تشكيلاتهم في أيديهم مع تسجيلات صوتيه لهم - ولقد استغلت ايران نتائج معارك المحمره والحويه وفك حصار عبادان استغلالاً إعلامي جيد ، وحاول الرئيس العراقي تبرير الخسائر السـتـى لحقت بقواته في هذه المعركة وخاصة الأسرى منهم في خطابه الذي ألقاه في ١٩٨٢/٤/٢٠ قائلاً : (ان الأعداء يركزون على بعض تفاصيل المعارك التي جرت بيننا وبين امـسـران ويناسون المحصله النهائيه لتلك المعارك ... انهم يركزون بتعمد على خاصـيـه خسائرسا في الأسرى وبخاصه في معارك الشوش - وديز فول ومعركة المحمره ولكن هؤلاء لا يذكرون نسبة الخسائر الإيرانيه بالأفراد والمعدات في هذه المعارك ... انفسا نعرف بأننا قد خسرنا أعدادا مهمه من الأسرى في تلك المعركتين ، ولكن عدد الأسرى ليس هو العنصر الوحيد في الحسابات التي تُقـيـم بها المعارك ، ففي الحرب العالميه الثانيه كان هناك ملايين الأسرى من الجانبين ...)

ولكن ماذا بعد ؟ ، ماذا تبقى بعد أن يتخلى جيشاً عن الأرض التي يقف عليها ، والسلاح الذي يحارب به ، يُخسر الأفراد التي يتكون منها تشكيلاته ؟ ، وأتساءل بحق فكيف اذاً تقـيـم نتائج معارك من هذا القبيل ؟ وهذه حقائق لا يمكن اخفاؤها : بالنسبه للمناطق التي ذكرها الرئيس العراقي أعلاه - يبقى أن نضيف شيئاً هاماً فـسـيـ صيغه تساؤل نظرحه على القيادة العراقيه وأصحاب الأقلام التي أخذت عن توضيح الحقيقه لاحتواء الخطر ، - وتساؤلنا : ما هو الهدف الذي كان وراء دخول القوات العراقيه مدينه (المحمره) في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٠ - والنتائج التي حققتها القيادة العراقيه من وراء هذه المنامره على ضوء الخسائر الفادحه التي دفع ثمنها أبناء العراق في اقتحام مدينه المحمره في بداية الحرب مرتين ، وعند سقوطها فـسـي

أيدى القوات الإيرانية مؤخرا ، وما هو التأثير الذي تمكنت القيادة العراقية من أحداثه على أجهزة اتخاذ القرار في إيران - وأحدث أثاره على سير مراحل الصراع بين الدولتين نتيجة دخول المحمرة ؟ ، لا شك أن الإجابة هي : لا شيء - سوى ما خسره الشعب العراقي من أرواح ومعدات وأسلحه نتيجة قرار سياسي غير مدروس - اننى بهذه المناسبة - استعيد ما جاء في الحديث الذي أدلى به وزير الدفاع العراقي - الفريق أول عدنان خير الله - وهو ابن خال الرئيس العراقي (خير الله طفاح) وأخ لزوجته الرئيس - لقد قال وزير الدفاع العراقي للصحيفة العراقية التي نشرت حديثه عقب اتمام سيطرة القوات العراقية على مدينة المحمرة عام ١٩٨٠ مبررا تلك الخسائر الفادحة التي منى بها جيشه ، بأن القوات العراقية كلما حاولت أن تضع لنفسها موضع قدم في مكان كانت تواجه ظروف مقاومة تقتضى الدخول الى عمق أكثر بدأ من مشارب المدينة الى داخلها وبشكل تدريجي مع تبادل السيطرة على بعض المناطق في المدينة بين القوات العراقية والمدافعين عنها مما كلفها تلك الخسائر الفادحة في الأفراد - ولا نسدرى هل كان وزير الدفاع العراقي قد درس شيئا عن (إحتلال المدن) الذي يدرس في المعاهد العسكرية التابعة لوزارته أم لا ؟ حتى يتم تقديم هذا العدد الفاحش من الخسائر البشرية والتي قابلها بلا شك عددا كبيرا من الخسائر في الجانب الإيراني مما جعل القيادة الإيرانية تطلق على المدينة اسم (مدينة الدم) كناية على الدماء التي سفكت من كلا الجانبين خلال عمليات احتلالها من قبل القوات العراقية - ولا شك أيضا أن التعتنن العراقي في ضرورة احتلال المحمرة بأى ثمن عام ١٩٨٠ ومهما كانت خسائر الجيش العراقي في الأفراد - كان هو نفسه الاسلوب الذي أصرت القيادة العراقية على انتهاجه في عمليات استعادتها من قبل القوات الإيرانية عام ١٩٨٢ ، فبرغم وضوح الموقف الصعب الذي كانت تواجهه القوات العراقية المحاصرة في المدينة كما ذكرنا أصرت القيادة العراقية على أن يدافع الرجال المحاصرون عن مدينة يعلمون جيدا هم أنفسهم أنها لا بد وأن ترجع الى أيدي أصحابها الإيرانيين يوما - سواء بالحرب أو السلم - ولا مبرر للبقاء فيها - ولا دافع عقائدي لدى القوات العراقية المحاصرة فيها - يجعلهم يتمسكون في الدفاع عنها والاستبسال من أجل بقائها في أيديهم مما عجل فعلا بسقوطها في أيدي القوات الإيرانية بلا قتال يذكر وبذلك الشكل الذي شكل صدمه وضربه قوية لدى القيادة السياسية البعثية في بغداد وعلى قمعتها الرئيس صدام حسين شخصيا - فكيف تسقط المدينة بدون قتال مع هذا العدد الهائل من القوات والأسلحه - ولم ينس الرجل ذلك الجرح الذي مس كبريائه وكشف عن حقيقة البيانات العسكرية الكاذبة التي صدرت عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية في ذلك الحين - فعاد يتكلم عن تلك المعركة المشؤومة عند لقائه بالزعيم

الفلسطينيين الذين كانوا مجتمعين في بغداد خلال سبتمبر عام ١٩٨٥ حينما عسبر بوضوح خلال هذا اللقاء الذي تم في ٩/٢٥ وعبر عن مدى تخوفه الذي كان يسيطر عليه عقب سقوط المحمرة في أيدي الإيرانيين من أن تقدم القيادة الإيرانية على اتخاذ موقف سياسي لم يذكره باللفظ إنما كان يعني به وهو أن توافق إيران وقتها على انتهاء الحرب بعد أن تمكنت من استعادة الغالبية الساحقة من أراضيها ، ووجهه التخوف هنا يعبر عنه الرئيس العراقي بوضوح في أنه سيكون انتهاء الحرب في أعقاب أو نتيجة هزيمة عراقية ساحقة (وقد قال عرييه وليست عراقية) أمام القوات الإيرانية وهذا أمر في الحقيقة يكشف لنا عن البعد النفسي والفكري الذي تمثلته قضية انتهاء الحرب لدى صدام حسين . فهو حتى في الحالة التي كان يمكن انتهاء الحرب فيها على فرض أن إيران قد أحسنت استخدام فرصتها على حد قوله بعد معركة المحمرة الشهيرة - لم يكن الرئيس العراقي يريد بالسلام وانتهاء الحرب وأعرب بوضوح أنه كان يخشى تماما حدوث ذلك من جانب إيران . إذا فهو لا يريد انتهاء الحرب لكي تنتهي الآلام التي يعانيها شعبي العراق وإيران ، وإنما يريد أن تنتهي الحرب - ولكن بالشكل والصورة التي يريدها هو بحيث لا يقول العالم أن صدام حسين قد هزم في تلك المعركة أو غيرها ، لأن العالم يعلم جيدا أن العراق ولا قدر الله إذا هزم في معارك عسكرية حاسمه مع إيران لن يقول أحد أنها هزيمة للعراق - ولا للعرب - حتى لو قالتها القيادة الإيرانية - ولقد أضاف الرئيس العراقي في تعليقه على معركة المحمرة خلال حديثه مع القادة الفلسطينيين . معنى أن السلام وانتهاء الحرب بعد تلك المعركة سيكون (بعد آخر حرب يهزم فيها العرب) وذلك يفسر بوضوح اقراره بمقدار وجسامه الهزيمة التي منى بها جيشه أو ان شئنا قراره وقادته العسكريين في تلك المعركة والتي ظل الاعلام العراقي ينكرها في حينها ويؤكد على انتصارات وهميه وخائثر خياليه حققها جيش صدام على الإيرانيين .

وفي الواقع أن موضوع التسرب من القوات المسلحة العراقية بين الأفراد سواء باللجوء الى إيران - أو سرعة الاستسلام - أو الهروب الى داخل العراق كما سنوضحه فيما بعد ، كان سمة بارزة في هذه الحرب منذ الأيام الأولى من معارك شهر أكتوبر ١٩٨٠ بعد أن بدأ الجنود العراقيون يفتقون من غفلة الأيام الأولى للحرب . ولقد كان ذلك الأمر دائما يشغل الرئيس العراقي مما جعله وعلى غير عادة قادة الدول وزعمائها في هذه المواقف - نظرا لحساسيته النحدث في مثل هذه الأمور أمام الرأي العام العالمي والداخلي على حد سواء ، يشير الى هذا الموضوع في خطابه بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٠ قائلا : " ألم يكن بين هذا الحشد من المناديين من أهتز أو تخاذل

في المعركة ٠٠ وأقول لكم بلى ولكنهم والله قلة سيسجل عنهم التاريخ ما يخبيهم وما لا يشرف ذويهم " ، وأليس القاري معنى في أنه لو كانت هذه الغشة هي قله حقا ما كان الرئيس العراقي - وبحكم المنهج الاعلامي الذي يتبع في النظام الشمولي عن الحقائق - ما كان تعرض للكلام عن ذلك الموضوع ١١ . ولكن حجم تلك الظاهرة - وإشارة أجهزة الاعلام الايرانية لها بالصوت والصورة وبتقديم هؤلاء الجنود وسائل من خلال هذه الأجهزة لذويهم في العراق ، كانا أمرين ضاعطين لاقولاه بحجم الظاهرة والكلام عنها ولكن بشكل حاول من خلاله التقليل من شأنها . ولكن الصورة قد اخذت شكل آخر بعد ذلك على النطاق الداخلي في العراق ، حينما زاد حجم الخسائر ما بين القتلى والجرحى ، فكان على القيادة العراقية أن تأخذ اسلوبا آخر تتعامل به مع شعبها للتخفيف على هذه الظاهرة الأخرى ، واعتبارها واجبا لا بد ان يتشرف كل شخص وكل أسرة في العراق بالنيل منه . ذلك هو شرف المساهمة الفعالة في (قادة صدام المجيده) كما يقولون . وهذا الشرف لا يكفي مجرد مشاركة فرد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من الأسرة الواحدة في هذه الحرب ليناله ، إنما لا بد أن يكون هنالك قتيلًا وأكثر من قتيلا (ولا أدري قتل المسلم للمسلم وسقوط كلاهما بعد شهادته أم لا في ظل الظروف الخاصة بحرب العراق مع ايران حتى استخدم لفظ شهيد بدلا من قتيلا) ، فهذا العدد من القتلى يجب أن تقدمه الأسرة الواحدة حتى تنال ذلك الشرف الكبير في نظر القيادة العراقية ولعل أبرز صورة على هذه الظاهرة الغريبة التي تحاول فرضها القيادة العراقية على الشعب العراقي لتخفيف مصائبها في تلك الحرب التي لم تنتهي ، يستطيع أن يراها المرء من خلال زيارات الرئيس العراقي لبعض الأسر العراقية في منازلها والتي ينقلها التلفزيون العراقي كل يوم - فحينما يلتقي الرئيس مع ربة البيت يسأل سؤال تقليدي ضمن حملته عن أبنائها وزوجها الذين شاركوا في جبهات القتال ، وما عددهم وبالذات عدد من قتل منهم . والملفت للنظر ذلك الموقف الذي تواجه به ربة البيت حينما لا يكون لديها قتيل واحد ، فتجيب عليه بدون نعم أولا - وبطيبة العراقيات المغلولات على أمرهن : (أروح فدالك سيدي - أنا وأولادي كلنا) وكأنه توسل بقبول عذر عن جرم لم ترتكبه وهو أنه لم يشأ القدر ويسقط من عندها أحد على ساحة القتال بعد . وهذا كله ناتج عن التعميش الاعلامي لأجهزة النظام والحزب أيضا التي تضغط على عقول ومعنويات الشعب العراقي في هذا الاتجاه بأن يكون سقوط أحد أفرادها واجب وشرف وقاعدة وليس استثناء .

ولقد خاض العرب معارك عديده في عصرنا الحديث مع اسرائيل وبصرف النظر عن نتائجها جميعا ، ولقد رأينا شبابا يذهب ويتمنى الموت عن صدق ورغبة نابغة من ايمانه بعدالة القضية التي يريد الاستشهاد من أجلها . وحتى قبل وخلال حرب

١٩٧٣ لم نرى ذلك التصعيد الاعلامي عن الشهادة والشهداء . وعبرة (الشهداء) أكسرم منا جميعا) التي تطلق في العراق وكأنهم ألغوا النصوص القرآنية والأحاديث النبوية عن الشهادة ومكانتها في الاسلام . ولم نسمع من جهاز اعلامي واحد من الدول الستى شاركت بفاعليه في تلك الحرب مع اسرائيل العدو الرئيسي لنا أو من قادة تلك الدول والمسؤولين فيها حملات التشديد على ضرورة الشهادة الشهادة بالشكل الذي رأيناه في العراق . وذلك لسبب بسيط يتعلق كما قلنا بقناعة الجيش والشعب في الحروب المذكورة بعدالة القضية دون حاجة الى من يلقيهم معنى الشهادة وضرورتها . فكان كل مقاتل حريص على الحياة بعد تحقيق النصر بنفس القدر الذي كان فيه حريصا على الاستشهاد من أجل تحقيق النصر اذا كان في الاستشهاد مساهمه ضرورية لتحقيق ذلك النصر وبلا تردد .

أما في العراق فان تلقين الشهادة كان نتيجة لتيقن القيادة العراقية بعدم قناعة الجنود بتناسب ما يدفعون حياتهم من أجل تحقيقه . وهو بالدرجة الأولى بقاء البعث وقيادته في السلطة ، وفرض تنفيذ مخططاتهم على شعبيهم بالقوة ، أما الثمن الذي يقدمونه لقتلى هذه الحرب التي افتعلوها فهو بعيدا تماما عن ذلك الذي رأيناه في حروب العرب السابقيه مع اسرائيل ، ففي العراق يقدمون المال مكافأة على الاستشهاد كما يقولون ويقدمون سيارة وقطعة أرض وامتيازات أخرى - لن يلقي منها الانسان العراقي في قبره شيئا - وذلك لأنه ليس هو المخاطب في حملة الضغط من أجل الاستشهاد - فهو مجبر ومرغم على الذهاب للجبهة والآ تعرف السلطات المختصة طريقها لاحتضاره والتفكيك به هو وأسرته ثم إعدامه . ولكن المستهدف هو الأسرة العراقية - فعليها أن تدفع بابنائها ورجالها دفعا الى ساحة القتال والآ تعرضت للتفكيك والاهانه وعليها أن تبلغ عن من يهرب أو يختبئ - ولها في النهاية أن تتسلم المكافآت والامتيازات المشار اليها آنفا - والتي شملها أيضا التقليم والتجميد مؤخرا نتيجة الظروف الاقتصادية الأخيرة في العراق .

ان قضية القناعة - قضية العقيدة - قضية حاله المعنوي لدى الجندي العراقي هي في رأيي تمثل العنصر الجوهرى جدا والهام والمؤثر في نتائج سير العمليات الحربية بين العراق وايران وعلى الجانبين . وهي جزء من موضوع العنصر البشرى في هذه الحرب الذي نتكلم عنه الآن لأنها ترتبط بالانسان أولا وأخيرا . والآ فما هو التفسير الدقيق لهذه الآلاف بل عشرات الآلاف من الجنود العراقيين الذين سلموا أنفسهم للقوات الايرانية أو هربوا لتسليم أنفسهم بدون أن تكون وحداتهم مشتبكة مع القوات الايرانية ؟ ان الدافع الموجود في داخل الانسان والنابع من الايمان بما هو

قادم على فعله - هو الأمر الذي يعول عليه في النتائج المنتظرة من هذا الفعل . ولم يكن الإجبار والاكرام ، سبيلا الى تحقيق نتيجة يزاولها أن تكون حتى في الحياض العادية . ما بالنسبة اذا كان ذلك هو الأسلوب الذي يتبع الآن في العراق ليكون إكراهها من أجل أن يموت الانسان ، فلا شك أن الانسان أمام الاختيار ما بين الحياة والموت مع عدم قناعتة بالهدف الذي دفع للعمل من أجل تحقيقه إضافة الى الاكرام الواقع عليه ، سيختار حتما - الحياة ، مفضلا أياها وبأى لون كانت ، حتى ولو كانت في الاسر لدى العدو ، دون الموت . واننى لأذكر هنا وعلى سبيل المثال للمقارنة أن الرئيس الراحل أنور السادات كان قد قام ذات مرة بزيارة الى رجال الجيش الثالث الميداني على جبهة القتال مع اسرائيل عام ١٩٧٢ والذي كان لي الشرف وقتها أن أكون أحد أفرادہ واجته بالضباط والجنود ، وكان يرفقته الفريق أول المرحوم أحمد اسماعيل الذي كان قد لقوة القيادة العامة للقوات المسلحة بعد تنحيه الفريق أول محمد صادق ، وفاء الجنود لسؤال الرئيس عن السبب في عدم القيام بالحرب التي كان قد وعد بها في السنوات الماضية والى متى الانتظار . ونهض جندي آخر يطالب الرئيس بالسماء باسناد مسمات هجوميه محدوده يقوم خلالها الجنود بعبور القناة مع ما تتضمنه من هذه العمليات الجريئة من مخاطر معروف نتائجها مسبقا بسبب التحصينات الاسرائيلية المانعة . ولم يفلح شرح الرئيس للجنود بأن هناك اجراءات ومستلزمات يجب استكمالها وانه كان قد رصد مبلغ من العملات الصعبة وضع تحت تصرف وزير الحربية الجديد ليتمكن من انجاز اللزمات الأخيرة المطلوبة لتهيئة القوات لدخول المعركة المنتظرة . ولم يتمكن حتى قادة التشكيلات لحظتها من السيطرة على الجنود الذين بدأوا في اصدار عبارات وهمهمات تعرب عن عدم قناعتهم بالبقاء دون قتال انتظارا لما سوف يتم متعجلين تكليفهم بعمليات قتالية محدوده كما شرح أحدهم ذلك . لتسخين الرجال . وأعتقد أنه وبالمقارنة مع الوضع على الجبهة الايرانيه بالنسبة لآخواننا العراقيين فالاختلاف هنا اختلافا لا وجه للمقارنة بشأنه . فالجيش العراقي جيشا وطنيا وواعيا - ولدى المقاتل العراقي الكفاءة والتحمل الذي يجعله لا يتأخر خطوة واحدة عن مستوى اخوانهم في الجيوش العربية الأخرى ومنها الجيش المصري الذي رويننا الواقعة المذكورة عنه . ولذلك فهو لا يمكن أن نعتبره جيشا متخاذلا أو مهتزا كما وصف رئيسه العراقي صدام حسين بعض عناصر منه على حد قوله . واعتبرهم قلة منه . فالحقيقة أنهم ليسوا قلة ولكنهم كما قلنا عشرات الآلاف من بين مستسلم أو هارب خلال معارك عديدة . إضافة الى الذين كانوا يملكون انفسهم طواعيه وبشكل انفرادى الى القوات الايرانيه التي كانت تتولى الاداء الايرانيه توجيههم من خلال برامجها الموجهه بالعربيه - عن الطريقة التي يمكنهم اتباعها

لتسليم أنفسهم الى المواقع الايرانية المواجهه لهم وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا وهو ما دفع القيادة العراقية كما قلنا الى تشكيل ما اطلق عليه (سرايا الاعداد) لمواجهه هذه الظاهرة . أما كون الجيش العراقي ليس متخاذلا أو مهتزا فان ذلك لأن هذه الصفات لا تطلق الا في حاله ما اذا كان هذا الجيش يحارب من أجل قضية عادله يقتنع بها ، وبغير ذلك يكون قد استخدم الجندي الهارب أو المستسلم حقه في الحياة بدلا من أن يقوم بقتل مسلم مثله من أجل شيء أو يقتل هو . ذلك أمر - الأمر الناسي والمتعلق بالأعداد الكبيرة من هذه الفئات والتي هي ليست بقله كما يقول الرئيس العراقي - فدليلنا عليه ما اطلق عليه الشعب العراقي (قادسيه الدوري) بعد قادسيه صدام - كناية عن الأحداث المؤسفة التي وقعت في جنوب العراق . والتي سوف نتمسرح لها فيما بعد بشأن آلاف من الهاربين من الجبهة والذين اتخذوا من إحدى المناطق مأوى لهم جنوب العراق . ويبقى دائما الفارق واضحا بين معارك أكتوبر ١٩٧٢ على الجبهة الاسرائيلية - ومعارك سبتمبر ١٩٨٠ وما بعدها على الجبهة الايرانية كلاهما شارك فيهما العرب - ومنهم الجيش العراقي ذلك الفارق هو العقيدة التي قاتل بها الجندي في الحالتين .

ولكن ما يؤلمنا أن تجنى القيادة الايرانية ثمارا من بعض معاركها مع العراق وعلى حساب سمعة أمتنا العربية ومنها جيشنا العراقي بسبب يعود الى القيادة العراقية التي دفعت هذا الجيش الى هذا الموقف . ويلاحظ أن البيانات العسكرية العراقية قد توقفت عن ذكر الخسائر البشرية في العمليات الحربية مع ايران والتي كانت تتضمنها من قبل بعد أن اتضح للرأي العام الداخلي ابتعاد تلك الأرقام التي تشير اليها البيانات العسكرية اليومية عن حقيقة ما يحدث على جبهات القتال . واقتصرت الآن على ذكر الخسائر الايرانية وحدها . دون خسائرها المقابلة تجنباً للسخط العام الذي كان يتلقى به الجنود العراقيين قبل المدنيين هذه البيانات البعيدة عن الواقع الذي يعيشونه بأنفسهم . بل انه حتى حينما ذكرت بعض البيانات الصادرة بشأن عمليات مثل معارك البساتين والخفاجيه والحويزه أرقاما كبيرة من القتلى في القوات العراقية وبرغم أنها كانت بعيدة جدا عن واقع الحال - إلا أن مجرد وصول رقم القتلى الى أكثر من ٧٠ شخصا في البيان العسكري كان يولد رد فعل نفسي سيء على الجماهير لأنه يعطي انطباعا عن حجم المعارك والعدد الكبير الذي يمكن أن يكون قد سقط فيها من القتلى حينما يؤكدون أنه ما يصدر عن قيادتهم هو أقل حتما من الحقيقة . لذلك فكانت عملية الغاء ذكر عدد القتلى في الجانب العراقي ضرورة على أي حال . ويلاحظ أنه وفي أعقاب كل معركة من المعارك الكبيرة بين الدولتين وعلى ضوء المؤشرات التي تشير اليها الأنباء التي يأتي بها الجنود من جبهات

القتال ومن المستشفيات نجد أن هناك توقع سائد بين أفراد الشعب العراقي - بأن قراراً بدعوه دفعة جديدة من جنود الاحتياط في سبيله للصدور فوراً - وذلك يكشف عن الانطباع الذي يتولد لدى أفراد الشعب بأن عدد الخسائر كان فادحاً لدرجة قد تتطلب استدعاء دفعة جديدة من جنود الاحتياط - وأصبح كل شاب يعرف دوره على ضوء تاريخ ميلاده - ولقد وصلت عمليات تعبئة الجنود الخاضعين لنظام خدمة الاحتياط في الجيش العراقي الى حد الانتهاء من سحب كافة الجنود المنطبق عليهم شروطه خلال عام ١٩٨٤ ، ولم يبق أحد خارج الخدمة اذ بلغ أعمار بعضهم تجاوز سن الأربعين - كما شملت عملية التعبئة حتى الأشخاص الذين كان يشملهم قانون البديل - حيث كان بإمكان الشاب دفع بدل نقدي سابقاً دون تأدية الخدمة العسكرية ، هذا من جانب - ومن جانب آخر ، فقد فتح البعث العراقي لنفسه باباً آخر لإمداد جبهات القتال باحتياجاتها البشرية حينما تقرر تحويل ميليشيات الحزب والتي تسمى (الجيش الشعبي) للعمل على جبهات القتال وتوليها مهمات قتالية الى جانب باقي تشكيلات القوات المسلحة وكذلك الاستعانة بما أطلق عليه (المتطوعون العرب) - وتكلم في ايجاز عن هذين الرافدين من روافد امداد الجيش العراقي بالأفراد -

(١) - الجيش الشعبي

تأسس هذا التنظيم والذي يعتبر ميليشيا للحزب عام ١٩٧٠ ليكون ذراعاً للحزب والثورة في مقاومة التآمر الداخلي عليهما وذلك بتعقب أصحاب الفكر المخالف لفكر البعث وتنفيذ المهام الخاصة التي تسند اليه في هذا المجال وسواء داخل أو خارج العراق - وكان من أهم التجارب التي خاضها هذا التنظيم شبه العسكرية تلك المتعلقة بالمشاركة في حرب الشمال ضد الأكراد أثناء الوطن الواحد - فهي تقوم بتنفيذ واجب خاص يصعب أن نسميه واجباً وطنياً قومياً لأنه يتعلق أساساً بحمايته نظام الحكم القائم ورموزه - أما الواجبات الوطنية والقومية فتتولاها الأجهزة التقليدية وهي الجيش والشرطة والأمن والمخابرات وان كان واجبهم أيضاً يتضمن بالدرجة الأولى حماية أمن النظام ورموزه - إلا أن ذلك لا يتعارض مع واجب الجيش الشعبي لأنه بعد ذراعاً إضافياً للحزب والنظام - وبعد قيام الحرب بين العراق وإيران - كلفت هذه الميليشيات بحراسة المنشآت الحيوية في العراق مثل الكبارى والموانع والمرافق المختلفة - ودرّب مجموعات منها على العمل على أسلحة الدفاع الجوي من نوع (دوشكا الروسية) والتي نصبت فوق بعض المباني الحكومية داخل المدن - استكمالاً لسد ثغرات خطة الدفاع الجوي للعراق التي يصعب على القوات النظامية سد احتياجاتها البشرية - إلا أن احتياجات القوات المسلحة العراقية في

مرحلة لاحقه ، نتيجة تطور ظروف القتال على الجبهات واتساعها ، وزيادة الخسائر البشرية في القوات دفع القيادة العراقية الى اللجوء الى هذا المصدر لسد احتياجاتها من الأفراد التي تطلبها ظروف القوات المسلحة . وأصبح لزاما على كل حزبى أن يشارك ضمن التشكيل الذى يتبعه فى الجيش الشعبى - للمشاركة فى الخدمة على جبهات القتال - وبذلك توصلت القيادة العراقية الى احداث نظاما يعد نوعا من التجنيد شبه الإجبارى ولكن بشكل غير مباشر لمعظم أفراد الشعب العراقى . فمن لم يشارك باعتباره جنديا فى الجيش النظامى - سوف يشارك باعتباره بعثيا وأحد أفراد الجيش الشعبى بحكم انتمائه للحزب ، وأصبح هناك اعدادا مستمرا بالأفراد ولبتداءا مسن طلبة المدارس وحتى سن الخمسون ، وبهذه المناسبة نتمجب حقا على اتهام العراق لايران بأنها تدفع بالشباب من صغار السن الى جبهات القتال مع العراق ، فى الوقت الذى تمارس هى نفس الاسلوب مع الفارق بين الحالتين - فإيران تدفع بهم باعتبارههم متطوعين فى الحرس الثورى وغيره ، فى حين أن العراق تدفع بهم باعتبارههم مجندين بشكل غير مباشر - وبالإجبار - ولقد شاهدت بنفسى أسرى ايران من هؤلاء الذين أطلق عليهم العراق لفظ المبيه والأطفال - وهم لا يختلفون على الإطلاق فى أعمارهم عن هؤلاء الشباب من طلبة المدارس الذين كانوا يقفون مرتدين زى الجيش الشعبى على جانبى الطريق الذى مرت عليه قافلة الأسرى الايرانيين - هؤلاء الشباب الذين لا يستطيع أحدهم أن يتخلف عقب أدا امتحان نهاية العام وخلال العطلة الدراسيه ، للتوجه الى معسكرات التدريب ثم جبهات القتال ، والآ قام رجال الأمن فى العراق باعتقال والديهم وأفراد اسرتهم حتى يظهر المبى أو يدلون عن مكانه - وهى حقيقة يعرفها كل مواطن فى العراق .

ونضيف الى ما سبق أن الشباب الايرانى الذى كان موضوعا دعائيا من جانب المسؤولين العراقيين وأجهزتهم ما هم الا متطوعين من المدن والقرى التى دمرها الجيش العراقى وفقد الكثير منهم أسرهم ، فكان أمامهم طريق التطوع للثأر عما لحقهم ، ذلك الصبى الذى جاء يحارب عن عقيدة راسخه رغم صغر سنه وهو ما يبرره الرئيس العراقى بعد ادراكه تلك الحقيقة " بأنه جاء مخدوعا تحت تأثير الدعايه والدجل الذى يلقنه له قاده ايران " ، ويحضرنى واقعة تتعلق بأحد هؤلاء الشباب الايرانى الصغير حينما اكتشف أحد الضباط العراقيين وجوده فى أحد الملاجئ العراقية فى العمق العراقى بعد أن عاد التشكيل العراقى من معارك دامت أياما على خط المواجهه - وقد شهر الضابط العراقى مسدسه فى وجه هذا الشاب وطلب منه أن يهتف بحياة صدام ليختبره - فرفض الشاب وهتف بحياة الامام الخمينى برغم موقعه الذى يدرك من خلاله ما ينتظره من مصير - وان كانت هذه الواقعة تكشف

عن دور الشهادة لدى المسلمين الشيعة وتأثيرها الفعال في معنويات المقاتل .

بقي أن نوضح معلومه هامه تتعلق بالصبيه الذين كانت تقل اعمارهم عن (١٥ سنه) والذين وقعوا أسرى في أيدي العراق ولنسأل القيادة العراقية - اذا كان لديهم الشجاعة على قول الصدق والحقيقة فيما اذا كان هؤلاء الصبيه جميعا هم بالفعل أسرى حـسـرب في حكم المقاتلين ووقعوا في أيدي القوات العراقية باعتبارهم مقاتلين بالفعل - أم أنهم كانوا ضمن المدنيين الذين سقطت مدنهاهم وقراهم في أيدي القوات العراقية حالهم حال الشيوخ الذين سقطوا معهم وهم جميعا من تبقى في تلك المدن والقرى دفاعا عن مواطنهم ، فادخلهم القاده العراقيون في عداد الأسرى من العسكريين وحسبهم عليهم وبالتالي أقاموا منهم ماده لحملتهم الاعلاميه . وان كنت أتعجب لطرف يتخذ من نوع أسرى الطرف المتحارب معه ماده دعائيه سواء كان صبيا أو شيوخا أو نساءا لأن الدفاع عن الوطن واجب لكل من هو قادر . أليس عماد تشكيل المنظمات الفلسطينيه هم من الشباب أعمار (١٥ سنه) .

ولقد لجأت القيادة العراقية الى توسيع دائرة القطاعات التي يمكن أن يطبق عليها هذا النظام لضمان زياده الأعداد التي تستطيع تعبئتها من الشباب العراقي بواسطه هذا المصدر فبدأت في فرض العضويه في حزب البعث على سائر قطاعات الشعب العراقي ليتم بموجب العضويه في الحزب - تكليف الشخص بالعمل على جبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبي . (حيث ترتبط تشكيلات الجيش الشعبي بالتشكيلات الحزبيه ، فأمين سر الفرع أو مسئول المنظمه الرأسيه في المحافظه هو قائد الجيش الشعبي لتلك المحافظه وأمر القاطع ضمن المحافظه هو المسئول الحزبي للمنطقه التي يعمل فيها القاطع ، وهكذا نزولا الى أصغر وحدة قتالية تتكون من (١٥) مقاتلا والتي يقودها من هو الأقدم من الناحيه الحزبيه بين المقاتلين ٠٠٠ ان الانتماء الى الجيش الشعبي واجب ملزم لكل مناضلي الحزب . ولا يستثنى من ذلك أحدا عدا أعضاء القيادة القطريه ، بسبب موقعه الحزبي أو الوظيفي إلا اذا كان هناك ظروف مرضيه خاصه وفي حدود ضيقه ، ففي الجيش الشعبي تجد العامل والفلاح والموظف والمدير العام ورئيس المؤسسه ووكيل الوزارة ، كما تجد المؤيد والنصير والعضو وأعضاء قيادات الفسرق والشعب والفروع . وترتبط العقوبات التي تقع على الحزبي في الجيش بالعقوبات الحزبيه وتنعكس على الواقع الحزبي للشخص . (١) ، ويلاحظ أنه قد بدأت اقامة تشكيلات تسويه في هذه الميلشيات اعتبارا من عام (١٩٧٤) بل وقد دفعت بعض

من هذه التشكيلات الى جبهات القتال كما حدث في القاطع الجنوبي من الجبهة في بدايه الحرب . وذلك ضمن خطه تعبئه الشعب العراقي كله رجالا ونساء شيوخا وصغارا لكي يكونوا وقودا لتلك النار التي أشعلتها قيادتهم على الحدود مع ايران . " ولقد كانت القيادة العراقية قد وضعت خطه خمسه من عام ١٩٨١ لغايه عام ١٩٨٥ لكي يبلغ عدد منتسبي الجيش الشعبي (٥٠٠) ألف مقاتل " غير أن ظروف الاحتياج المتزايد للأفراد قد جعل هناك ضرورة لرفع هذا الرقم ، فوضعت الترتيبات لبلوغ عدد منتسبي الجيش الشعبي حتى نهاية عام ١٩٨٢ (٥٠٠) ألف مقاتل ، وبدأ في الزيادة التصاعديه عن هذا الرقم خلال الأعوام التاليه لعام ١٩٨٢ . ولقد تم تنفيذ تلك الخطه بتكليف كافة العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسيه وابتداء من تلاميذ المدارس حتى البالغين من العمر خمسون سنه بتسليم أنفسهم الى معسكرات التعريب التابعة لقيادة الجيش الشعبي في المحافظه التابعين لها . ولم يقتصر الأمر اذا على البعثيين الذين هم من منتسبي الجيش الشعبي بحكم عضويتهم في الحزب . وفي سبيل تحقيق ذلك قامت المنظمات الحزبيه في محافظات العراق بحمر العراقيين بشكل دقيق سواء عن طريق محل سكنهم أو أماكن عملهم بواسطة استمارات خاصه - اضافة الى احصائيات يقدمها المسئول الحزبي في الدائرة الحكوميه التي يعمل فيها عن منتسبي هذه الداشسرة وانحازاتهم السياسيه - وحصر من هو حزبي - ومن هو غير حزبي وتم في النهايه اخطار كافة العير حزبيين لحضور اجتماع عام عقد في كل محافظة . وأبلغوا أن ظروف البلاد تحتاج الى المزيد من الأفراد لمساندة القوات المسلحة بواسطة تشكيلات الجيش الشعبي الذي لم يعد يستطيع النهوض بهذه المهمه وبالحجم المطلوب منه بسبب عدم تناسب الأعداد التي يتطلبها قيامه بتلك المهمه مع ما هو متيسر للقيادة العامه للجيش الشعبي من أفراد - إضافة الى أن الشخص البعثي أصبح عليه أن يستمر في أداء واجبه على جبهات القتال فترة تصل الى ٦ أشهر في بعض المناطق بعد أن كانت ثلاثة أشهر مع بدايه الحرب - ثم يجد نفسه خلال السنه الواحدة يُطلب للذهاب للجبهة مرتين ، وأن الواجب الوطني يقتضي عدم اقتصار أداء هذه المهمه على البعثيين وحدهم لأن الجميع هم أبناء العراق . والجدير بالذكر أنه عندما زاد العبء على البعثيين في عمليه تكرار إرسالهم الى جبهات القتال لعدة مرات في خلال العام الواحد قد أدى بهم الى التعبير عن شكواهم من ضرورة النظر في مشاركة كافسه العراقيين معهم في هذه المهمه لأن إعفاء غير البعثي وهو في نظر البعث شخص غير موثوق في اخلاصه للثوره والحزب جعله يستفيد من وضعه السياسي هذا ، على حساب المعنى الذي يذهب ليقدم حياته للخطر على جبهات القتال ، في حين يبقى هذا الغير معني سالما أما بين اهله بعيدا عن مخاطر الحرب . ولقد كان المسئولون الحزبيون

يعلقون على هذه التساؤلات بأن البعثى عليه دائماً أن يدفع بذلك ضريبة إنتماثه للحزب - لأنه طريق النضال والى آخر ذلك من الفلسفات التى لم تغلج فى امتصاص تدمير البعثيين ، الى أن اضطرت القيادة المراقية الى تطبيق الأمر على الجميع . ولم يمسد لقضية التخوف من تسليم العناصر الغير بعثية للسلاح بالأمر الذى يبرر أبعادهم عن مشاركة باقى العراقيين فى هذه المهمة ولا سيما أن هناك من وسائل وطرق السيطرة عليهم إضافة الى ضعف كفاءتهم القتالية المحدودة مثل سائر افراد الجيش الشعبى البعثيين - وبساطه السلاح الذى يستخدمونه - لا يشكلان خطورة تذكر على أمن الحزب والثورة الذى تدور حوله كل احتياطات أجهزة الدولة المختلفة ، وقبل أن تبدأ القيادة العراقية فى اعتماد اسلوب ارسال تشكيلات الجيش الشعبى الى جبهات القتال - كانت قد ابتكرت اسلوباً آخر للرج بالرجال الى جبهات القتال حيث قامت بتشكيل ما أطلق عليه (ألوية المهمات الخاصة) ومن الاسم المطلق عليها يوحى للمرا بأن أفراد هذه التشكيلات تتمتع بصفات خاصة تميزها حتى عن القوات الخاصة فى القوات المسلحة أو تكون على الأقل فى مستواها - وذلك من حيث الكفاءة القتالية واللياقة البدنية . ولكن واقع الحال يقول غير ذلك . ولعل الاطلاع على طريقة اختيار هؤلاء العناصر تكفى للحكم على مستواهم هذا . فلقد كانت المنظمات الحزبية تقوم باستدعاء البعثيين التابعين لها لحضور اجتماع حزبي فى محافظتهم يقوم خلاله المسئول الحزبي بمعرض مقدمه من المقدمات البعثية المألوفة عن الوطنيه والقوميه والنضال ، ثم يلقي بالسؤال الذى تُحسّ عنده أنفاس المجتمعين وهو : (من منكم لا يريد أن يتطوع فى ألوية المهمات الخاصة ؟) وبالطبع لن يجراً بعثى على الاجابة (بلا) لأنه يعرف عقباها - خاصة أنه كبعثى - لا يجب أن يخالف المجموع ولا يخرج برأى يجعله محل اتهام بانه غير وطنى وجبان . وعليه يتم رفع قائمه بكافه الأشخاص المجتمعين وهكذا ترفع القوائم الى القيادة فى بغداد تغد أن البعثيين جميعاً يطلبون التطوع للذهاب الى الجبهة للمشاركة (فى قادسيه صدام المجيدة) كما يطلقون عليها . وبعد ذلك يتم فرز هذه الأسماء واختيار الأشخاص الذين سيتم ارسالهم الى معسكرات التدريب توطئه لارسالهم الى جبهات القتال كمقاتلين بمصفه دأشمه حالهم حال أفراد القوات المسلحة - لأنهم متطوعين لذلك العمل . وبذلك إبتكر البعثيون فى أول الأمر اسلوباً للتجنيد الاجبارى طويل الأمد . وهم فى أغلب الأمر من الأشخاص المغلوبسين على أمرهم - أو من البعثيين المغضوب عليهم من مسئوليه البعثيين . ولقد تعرض هذا النوع من الميلشيا أن شاء لنا أن نطلق عليه ذلك - الى عديد من المآخذ لأنه أثبت عدم ملائمة الأفراد الذين يتم إنتقايتهم للعمل على جبهات القتال للقيام بمهام تتعادل مع مهام تشكيلات القوات الخاصة فى القوات المسلحة . ولعدم

الكفاءة البدنية لرجال من أعمار مختلفة يتم دفعهم الى تدريبات لا قبل ولا طاقته
لامكانياتهم وقلراتهم المحيية والجسمانية بها ، ثم زجهم الى جبهات القتال في ظروف
معنوية خاصة تحت الضغط والاكراه باعتبارهم متطوعين دون أن يكون لديهم الرغبة
الى التطوع بالفعل مما كان لكل ذلك أبلغ الأثر في النتائج التي برزت عقب وقوع عمليات
هجومية على المواقع التي كانت تتمركز فيها تلك الألوية سواء من حيث سرعة اختراق
القوات الإيرانية لها - وكذلك الخسائر الكبيرة التي كالت تلحق بهذه التشكيلات .
ولذلك فقد أثبتت تلك التجربة فشلها لعدم مقدرة تلك الألوية الخاصة على تحقيق
الأهداف التي تشكلت من أجلها (اللهم الاكاذ كانت مجرد واجبات دعائيه لنظام البعث
في موضوع النضال الذي طالما تحدث عنه في كل مناسبة) ولذلك وقبل تمليه
الوية المهمات الخاصة هذه وانها تجربتها كانت قيادة البعث العراقي قد هيأت
كل الترتيبات اللازمة لدفع قواطع الجيش الشعبي الى جبهات القتال بعد اعساده
معسكرات للتفريب في كل مركز من مراكز المحافظات وكذلك الاكفاه القابضة لها .
وحينما وجد المواطن العراقي نفسه عرضة للاستدعاء أكثر من مرتين خلال العام الواحد
للذهاب لجبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبي بدأ يتحين الحيل والأعذار
وغالبا الهروب - من هذا الأمر ، فأحيانا يحاول الشخص أن يحمل على خطاب رسمي
بانه منقول من دائرة عمله الى محافظة أخرى . بل وقام البعض بنقل أنفسهم فعلا من
محافظاتهم الى محافظات أخرى تهربا من ذلك الأمر ، حيث قد يستطيع أن يتمتع بفترة
زمنية لا بأس بها قبل أن يسجل لدى المنظمة الحزبية التي يجب أن يخطرأها بنقله
والكاشه في المحافظة التي نقل اليها . وأحيانا يحاول بالاستعانة بالاقارب أو الأصدقاء
بأن يحجز نفسه في إحدى المستشفيات لأن تقديم شهادة مرضيه لن تفيده - ولا يصد
من توقيع الكشف الطبي بواسطة لجان طبية تعمل باعزاز من الحزب . ولم يبق سوى
التهرب ، ولذلك فقد لجأت القيادة البعثية في ابتكار وسيلة فعالة لضمان حشد
الأفراد المطلوب ارسالهم الى جبهات القتال . فحيث يتم في البدايه ابلاغهم بموعد
وتاريخ تجمعهم للذهاب الى الجبهة وحينما يختفى الشخص تذهب مفرزه خاصه تتكون
من مسئول الحزب أو من ينوبه وشخص آخر وفرد من أفراد جهاز الأمن - ويتجهون الى
بيته أو مقر عمله للقبض عليه ، فإذا كانت الوجبة التي كان مقيدا ضمن رجالها
قد ذهبت الى جبهة القتال بالفعل يتم حجزه رهن الاعتقال لدى أجهزة الأمن الى حيث
حلول موعد الوجبة القادمة فيرسل معها وتكون فترة الحبس الأولى على سبيل العقوبة
وعندما يتم تجميع الرجال الذين سوف يرسلون الى جبهات القتال يتم عمل احتفاسات
خاص لهم في المحافظة التي سيخرجون منها حيث يحضر أمين سر المحافظة وهم
يعتبر قائد الجيش الشعبي فيها ومعه معاونوه والمحافظ وأحيانا يحضر معهم أحد

المسؤولون الحزبيون الكبار من بغداد وتتم دعوة أسر هؤلاء المقاتلين (كما يطلق عليهم) لحضور الاحتفال وتقوم المسئولة الحزبية عن النساء في التنظيم بتجميع بعض الحزبيات لحضور ذلك الحفل الذي لا يخرج عن تجمع لهؤلاء الذين سوف تحملهم الأتوبيسات الى جبهات القتال ويقفون حاملين أسلحتهم ليستمعوا الى خطابات مطولة عن الوطنيه والقتال من المسؤولين البعثيين يتخللها ويعقبها زغاريد (بعثيات اتحاد نساء العراق) وهلاهمل ورقصات يحدد مسبقا الأشخاص الذين سيقومون بها ، مع قيام نفر من المقاتلين بالقاء بعض قصائد الشعر المرتجلة تمجيدا في صدام حسين وحزب البعث - وسابا في الامام الخميني وسط التصفيق والرقص وحتى تظهر مشاهد الاحتفال الذي يتكرر كل يوم في عدة محافظات أمام شاشه التلفزيون العراقي بشكل يعطى للمشاهدين غير العراقيين انطباعا معاكسا تماما على حقيقة ما يحس ويشعر به هؤلاء الذين يطلب منهم الرقص والتلهيل وكأنهم يعبرون عن فرحتهم بذهابهم لساحة الموت ولا يدري احد كيف تم تجميع هؤلاء وبأى أسلوب تم ذلك .

ويحضرني هنا ذلك الأمر المؤسف على ما يتضمنه من اجراح لعمق المشاعر الانسانيه للشعب العراقي حينما تزيغ الحقائق وحتى المشاعر وهو ما يقوم به حكام العراق حينما يعلن حزبهم على لسان قادته بتلك العبارات التي سخر منها شعبهم مثل قولهم : (ستكون صفحات راسخة في تاريخ العراق والأمة ، تلك المواقف الوطنيه والشجاعه التي وقفها أهل الشهداء ، وزوجاتهم ، وأبنائهم وأمهاتهم وأباؤهم واخوانهم واخواتهم الذين كانوا يستقبلون القائد عند زيارته لهم في بيوتهم بالأهازيج والدعاء بالنصر ، وعندما يستقبلون الشهداء بالزغاريد والهلال) أي زغاريد هذه السستى استقبلت بها أي أسرة نبأ وفاة احد رجالها وأي مشاعر انسانيه قد قُتلت في نفوس هذه الأسرة ، تلك التي لا تحرك لمثل هذا البلاء الذي يحل بها بفقد عزيز عليها كما يحاول البعث أن يزيغ المشاعر الانسانيه هكذا . وهكذا سارت تجربة الجيش الشعبي ، أسلوبا للجنيد شبه الاجباري لكل الشعب العراقي كما قلنا . بل أنه ، وعندما وصلت ضمن اعداد الأسرى الإيرانيين في بعض المعارك عددا من الشيوخ صدر بيان تكلم عنه قادة البعث في تقريرهم الذي سبق أن أشرنا اليه والذي جاء فيه : (وأراد المناضل صدام حسين أن يعطى مثلاً مؤثراً عن موقف الجماهير من المعركة ، لقد أصدر بياناً قال فيه " ان المعركة بحاجة الى المقاتلين ممن هم أكبر من ستين سنه " وقد فوجئ الكثيرون بهذا البيان ولكن جاء الجواب ففي خلال أيام قليلة تطوع أكثر من ثلاثين ألف شيخ من شيوخ العراق . وراحوا يحملون بنادقهم العتيقه ومكاويرهم وعصيهم ويهوسون أمام مراكز التطوع . يطالبون بالذهاب الى الجبهة والمشاركة في المعركة لقد كان موقف الشيوخ هذا تعبيرا راسخا عن موقف كل العراقيين (١) وتعقيبها على هذه

المهزلة المسرحية نجد أنفسنا أمام تساؤل ملح وهو لماذا اختار الرئيس العراقي الذين يزيد أعمارهم عن ستين عاما بصفه خاصه ، وهل من يقل عمرهم عن ذلك وحتى سن الخمسون مثلا لا يملح ؟ والاجابة هي أن ما دون الستون عاما قد تم إلحاقهم بمعسكرات تدريب خاصة ابتداء من عام ١٩٨٤ في مناطق سكناهم - ولكن لا يرسلون لجبهات القتال إنما يدرسون شكليا بالطبع تحسبا لاحتمالات هجوم ايران قد ينجح لا قدر الله في دخول أي من المدن العراقية . فقد يستطيع هؤلاء الشيوخ أن يساهموا بشئ في الدفاع عن ساكنهم . هذا شئ ، أما قضية أن الأمر كان مفاجأة للشعب العراقي بهذا البيان فهذه وان كانت حقيقة قد وقعت بالفعل إلا أن اندهاشهم قد زال في نفس ليله صدور البيان حينما وصلت الى آذانهم الأنباء التي تربت عن وصول تعليمات من قيادة الحزب في بغداد الى المنظمات الحزبية في كافة المحافظات بالتحرك الفوري في ذات الليله لحث المواطنين على تبليغ الشيوخ المتواجدين في كل مركز وقضاء في العراق بالتوجه في صباح اليوم التالي الى حضور تجمعات عند مقار المنظمات الحزبية للخروج في مظاهرة جماعيه الى مكاتب التطوع وهم يهتفون بعبارة (ودوننا للجبهة نحارب) وغيرها من الشعارات التي لقنت لهم . حتى يسمع العالم ويرى من خلال عدسات التليفزيون العراقي التي كانت جاهزة لنقل مثل هذه المشاهد التي يخرجها البعث كل يوم - أن الشعب العراقي كله حماس واندفاع للمشاركة في القتال مع ايران .

للتغطية على موضوع تطوع الشيوخ الايرانيين في الحرب ، ورد الفعل السيئ الذي أحدثه موضوع زيادة أعداد العراقيين الذين يسلّمون أنفسهم الى القوات الايرانية ، تلك الظاهرة الغريبة التي ما زالت تواجهها القيادة العراقية . ويلاحظ أن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ، قد لجأت الى أسلوب آخر للتغطية على موضوع ارتفاع عدد الأسرى - حينما دأبت خلال السنتين الأخيرتين على ذكر فقره في بيانها العسكري اليومي عن نشاط القوات على جبهات القتال ، تذكر منها أن " عددا من أفراد القوات المسلحة الايرانية قد لجأ الى المواقع العراقية وتم سحبه الى الخلف بسلام " .

إضافة الى ذلك فقد واجهت القيادة العراقية مشكله أخرى بخلاف مشاكل الخسائر من القتلى والجرحى ، والأسرى ، والمستسلمين الى القوات الايرانية تلك هي مشكلة الهاربين من جبهات القتال ، ويطلق عليهم (الفارين) وتلك المشكلة التي شكلت ظاهرها لها مضاعفاتها سواء على مستوى انتظام الخدمة نفسها في القوات المسلحة وتأثر التشكيلات بالتسرب الحادث بين أفرادها من الذين يذهبون فسي اجازات ميدانية ولا يعودون ثانية الى وحداتهم أو على المستوى الاجتماعي من حيث الخطورة التي تتمثل في بقاء هؤلاء الأفراد شاردة دون مأوى آمن لهم من عيون أجهزة

السلطة والأسلوب الاجرامى الذى أتبعوه رغما عنهم فى توفير احتياجاتهم من الغذاء
اليومى لعدم امكان التحاقهم بأى عمل خشيه انكشاف أمرهم . ولقد شكل البعـد
الاجتماعى لهذه الظاهرة واحدا من آثار الحرب على المجتمع العراقى السلبى . ولكن
مكمن الخطر فى ظاهرة الفارين هذه بالنسبة للامن العام للدولة كان شيئا آخر
بخلاف الأمرين السابقين - ذلك هو ظهور تجمعات على شكل عصابات مسلحة كانت قد
بدأت تتخذ لنفسها مناطق محددة فى العراق ولها قياداتها التى تتولى السيطرة عليها
وعلى نشاطها . وبأدى ذى بدء أستطيع أن أقـرر أن هناك عاملين هامين لعبا دورا بارزا
فى خلق هذه الظاهرة وبهذا الشكل المنظم والخطير وساعد على قيامها اضافة إلى
العوامل الأخرى التى تتوارى وراء تفكير وعقيدة العناصر التى قامت بتجميع الأفراد
الفارين وتنظيمهم ، وتشجيع حدوث ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية ، والاتجاهات
السياسية التى يعتنقها هؤلاء ، والعامل الأول هو ما تفرضه القوانين العسكرية فى
العراق من عقوبات على التأخير عن العودة الى الوحدات لمدة تزيد عن ٤٨ ساعة تأخير
لتصل العقوبة الى الاعدام رميا بالرصاص . والعامل الثانى هو وكما بينا سابقا
ما يتعلق باطالة زمن الحرب التى يرى فيها الجندى أو الضابط العراقى أنها إطالة
أخذت طريقا لا نهاية له مع عدم القناعة بالهدف من ورائها ولا سيما بعد ظروف
اضطرار القوات العراقية الى الانسحاب من معظم الأراضى التى قدم عشرات الآلاف من
العراقيين ارواحهم فى طريق الاستيلاء عليها وكذلك عند الانسحاب منها . وما تمثله
كل هذه الحقائق من أثر نفسى وفكرى حاد جدا على عقيدة الجندى العراقى . ونفسى
الحقيقة أن ظاهرة تجمع أعداد كبيرة من الفارين من الخدمة العسكرية فى الجيـش
العراقى تصل الى عشرات المئات على أقل تقدير باعتبار أننا نتكلم عن الفارين الذين
تشكل منهم هذه التجمعات التى نحن بصدد الكلام عنها ، دون الأعداد الكبيرة الأخرى
من الفارين المنزويين فى أماكن أخرى وبصفة فردية . تلك الظاهرة لم يتضح معلومات
دقيقة عن كيفية تجميعها على هذا الشكل المنظم - والأساليب التى اتبعتها العنـاء
القيادية لهذا التنظيم أن شاء لنا أن نطلق عليه هذا المسمى ، والقوى السياسية
التي كانت خلف هذه العناصر . وهل هناك دعم يأتى من ايران كما أشيع ، الى هذه
العناصر أم أنها من صنع القوى السياسية المناهضة لنظام البعث فى العراق ، وعلى
الأخص حزب الدعوة والحزب الشيوعى العراقى . فقد حالت ظروف التكتم والريـه التى
فرضت على هذه الظاهرة وعمليات القضاء عليها دورا كبيرا فى جعل هذه الأسـله
من غير المتيسر وضع الاجابه الدقيقة والصحيحة بشأنها ، مع الخوف الذى كان
وما زال يسيطر على سلوك وكلام العراقيين لأن مجرد الافصاح عن معلومه أو فكرة قد
تدور فى خلد شخص أمام آخر ، قد تكون سببا فى اتهامه بأنه على صلة بهذه الظاهرة

وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة هو في غنى عنها . لذلك فقد تضاربت الشائعات التي تردت بكثرة بشأنها من خلال هجمات أفراد الجيش الشعبي الذين كانوا يكلفون بعمليات المطاردة لهذه الجماعات . ولقد كان من أكبر وأخطر هذه الجماعات الستى تشكلت من الضباط والجنود الفارسين من الجيش العراقي تلك التي اتخذت من (منطقة الأهوار) جنوب العراق معقلا لها متخفيه داخل نبات البردي الذي ينتشر بكثافة في هذه المسطحات المائية ، وبمصفه خاصة بين محافظة ذي قار ومحافظة ميسان مع ملاحظه أن تلك الأهواز تمتد لكر تتحل (بهور الحويزه) الذي يتراعى خلسف الحدود الايرانيه ، وهو نفسه (البور) الذي قامت القوات الايرانيه بالتسرب خلال نبات البردي المنتشر فيه بواسطه القوارب الى أن تمكنت من تنفيذ عمليات الهجوم المتكرره التي استطاعت خلالها الوصول الى طريق بغداد البصرة أكثر من مرة . ولذلك فلا يستبعد أن يكون (البور) المذكور قد اتخذ كطريق مواصلات لإمداد تلك الجماعات واتصالها بايران اذا أخذنا بالرأى القائل أن هذه الجماعات كانت بتدبير ودعم من ايران . وفي الواقع وعند التأمل في الطريقة التي يمكن التكهن بتجمع هذا العدد الهائل بها من الأفراد الهاربين من القوات المسلحة العراقية بها وتحت قيادة تجمعهم وتسيطر عليهم وتنولي شؤونهم فان المراقب يجد أمامه حقيقة هامه تقول أنه ووفقا للأسلوب المتبع في الجيش العراقي فإن الضابط أو الجندي المتغيب بعد أن يسجل لدى التشكيل الخاص به أنه متغيب يتم ابلاغ الجهات الأمنية المختصه بالبيانات الكامله عنه ، والتي تقوم بدورها بالمراقبة الدقيقة لمنزل أسرته والأماكن التي إعتاد التردد عليها ، وبالتالي فان الفرد - الفار - لا يستطيع اجراء أى اتصال بأسرته ، فكيف اذا استطاع كل هذا العدد الضخم من الأفراد أن يهتدى الى ذلك المكان الكائن في أهوار جنوب العراق لكي يحتفى فيه من عيون السلطة ؟ ، أن نظرة فاحصه وموضوعيه وواقعية لهذه الظاهرة تقطع بأن تجمع هؤلاء الأفراد بهذه الصوره لم يكن وليد عدفه . وذلك يؤدي بنا الى التكهن بأن عمليات تجمع هؤلاء الناس لم تتم عقب انقطاعهم عن وحداتهم العسكريه بالنسبة للاغلبيه الكبيره منهم ، انما المنطق يقول بأن الشخص كان لديه النيه المسبقه باللجوء الى هذا المكان وقيل أن تنتهسى أجازته العسكريه ولديه اتصال مسبق أيضا ببعض العناصر التي تلعب دورا مهما في تحريض الأفراد الذين قد يتراءى لهم فيهم الاستعداد لقبول هذه المخاطره ، وأغلب الظن أن شخص يقبل بهذه المخاطره ليس من النوع العادي والبسيط من بين الجنود ، كما أن الاختيار لا شك يجب أن يقع على شخص يمكن الاستفادة من امكانياته القتاليه عندما ينضم الى هذه التجمعات . فالعملية على ما يتراءى لي لا يمكن القول بأنها نعمت بمحض الصدفة التي جمعت نفرا من هنا ونفرا من هناك فشكلوا فيما بعد

من بينهم جماعة واحدة تعمل ضد السلطة وتبث الرعب بين الناس في المنطقة - ولا سيما على ضوء حقيقة الخوف القاتل الذي يسيطر على كل انسان في العراق - من الآخر - من احتمال كونه من العناصر التي تعمل لدى الأجهزة الأمنية المتعددة - اذاً فعنصر الأمان من هذه الناحية قد تيقن منه هذا الفرد قبل هروبه الى هذه المنطقة عن طريق العنصر الذي قام بأخذ يده الى هذا الطريق - ويلاحظ من خلال دراسة الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي أخذ منها هؤلاء الأفراد معقلاً لهم أنها منطقة منيعه في الدفاع عنها ضد أي هجوم لكونها عبارة عن مسطحات مائية تقع في داخلها بعض الجزر الصغيرة التي هي قرى يعيش عليها أهالي هذه المنطقة ولا يمكن الوصول إليها الا باستخدام وسيلة نقل نهريه مع سهوله كشف أي تحرك لها في هذه الحالة قبل وصولها بمسافة كافيه لاتخاذ اجراءات التأمين ضدها - ولقد استطاع هؤلاء الأفراد السيطرة على هذه القرى بالقوة وأصبح على أهلها أن يستجيبوا لطلباتهم اذا أرادوا أن يحافظوا على حياتهم وبالتالي القيام بمهمة تدبير مستلزماتهم المعيشيه - والشئ المستغرب فعلاً وهو ما يشكك في مدى كفاءة أجهزة المخابرات والأمن العراقية هو عدم رصد تحركات العناصر المديره والمسيطره على هذه التجمعات - ويكشف هذه الحقيقة تسلسل الوقائع المتعلقة بها - فلم تتنبه القيادة العراقية بوجود هذه الظاهره في هذه الصورة الا بعد أن بدأت في تنفيذ عملياتها الهجوميه ضد بعض المنشآت والعناصر الأمنية والحزبيه - وأبرزها ذلك الهجوم الذي قامت به جماعة تابعة لهذا التجمع على نقطة سيطرة تتكون من أفراد تابعين لأجهزة الأمن والمرور والشرطة العسكرية عند مدينة (السويز) على الطريق الواصل بين مدينة البصرة ومحافظة ميسان والمتجه الى بغداد - وكان قد تردد في نفس الفترة أن هناك عدة حوادث أبرزها اختطاف قارب مائي كان ينقل بعض المدرسات داخل مياه البور ولم يعرف مصيرهم - ولكن الحادث الذي أظهر هذه الظاهره كفضية خطيره تستلزم التحرك السريع للقضاء عليها لتعلقها بأمن الدولة وقيادتها الحاكمه ذلك الذي تعرض له الناشئ الأول للرئيس العراقي (عزت ابراهيم الدوري) حينما اطلق عليه النيران أثناء حضوره الاحتفال السنوي الذي يقام في تلك المنطقة ويسمى (عيد الأهوار) - وقد تم تكليف قيادة الجيش الشعبي في محافظة ميسان بارسال مجموعة من رجال الجيش الشعبي الى المنطقة للقضاء على هذه الجماعة التي لم يكن لدى السلطات المختصة معلومات كامله عن حجمها وأوضاعها الحقيقية ، وامكانياتها القتاليه - ولكن كانت النتيجة هي مقتل مسئول الجيش الشعبي عن (قضاء المجر) التابع لمحافظة ميسان وبعض رجاله - وتصادف أن كانت القوات الايرانيه خلال ذلك الأسبوع تقوم بهجوم واسع على القاطع الجنوبي لجبهة القتال في نطاق الفيلق الرابع الذي يتخذ من محافظة

ميسان مقرا لقيادته ، وكان الرئيس العراقي صدام حسين في زيارة الى المحافظة ليتابع تطورات الموقف على الجبهة مع ايران ، وعرض عليه نتائج المعركة التي دارت بين الجيش الشعبي - وهؤلاء الفارين - فكلّف الرئيس القوات المسلحة وكافة أجهزة الدولة الأمنية والحزبية بتجميع المعلومات الكاملة عن هذه الجماعات واستخدام في ذلك امكانيات القوات المسلحة في الاستطلاع بما فيها القوات الجوية وقُدّم السي الرئيس على الفور تقريراً وافياً عن الحجم المذهل لهذه الظاهرة مما دعاه الى اصدار أوامراً بتشكيل مجموعة عمليات خاصة لتصفية هذه الجماعات ، شارك فيها أعداد كبيرة جداً من أفراد الجيش الشعبي ، ووحدات من القوات المسلحة (القوات الخاصة والمدفعية وطيران الجيش) ورجال الشرطة والأمن والخبرات ، وأسند لكل منهما دوره في العملية ، وبدأت قيادة العملية تبلغ هؤلاء الأفراد انذارها بضرورة التسليم عن طريق مكبرات الصوت في موعد أقصاه يوم (الجمعة) مقابل وعدا من الرئيس العراقي لهم بالعفو التام عنهم واعادتهم الى وحداتهم العسكرية . ومن يبقى بعد مدة الانذار سيتعرض للهجوم ومن سيبقى منهم على قيد الحياة سوف يُعدم . وكعادة الانسان العراقي في عدم الثقة فيما توعده به القيادة البعثية الحاكمه فلم يستسلم الا نفر قليل من هذه الأعداد الكبيرة - الى أن حان موعد انتهاء الانذار - فبدأت وحدات المدفعية المشتركة في مجموعة العمليات المكلفه بتصفية هذه الجماعات بقصفاتها من المدفعية . وقيام الطيران (الهليكوبتر) بطلعات استخدمت فيها المواد الحارقة أيضاً وكان ذلك في البدايه بهدف اشعار الأفراد المتحتمين في المنطقة بأنهم سوف يواجهونهم بعملية إبادة دون أن نستطيع تلك الجماعات الرد المؤثر على الوحدات المشاركة في العملية . مع حث المدنيين الذين يسكنون هذه القرى على الضغط عليهم لتسليم أنفسهم . ولقد تقدم بالفعل عدد كبير من هؤلاء الفارين بتسليم أنفسهم خلال فترة التوقف عن القصف - الا أن قيادة العملية قد اكتشفت شيئاً آخر ، وهو أن هذه الجماعات كان لديها أنواعاً من الأسلحة يصعب خروج الأفراد بها من ثكناتهم - مثل أسلحة الدفاع الجوي من (الرشاشات) التي يستخدموها ضد الطائرات الهليكوبتر ، وكذلك مدافع الهاون التي ردوا بها على قصف المدفعية التابعة لمجموعة العمليات فدهم وأجهزة لاسلكيه ، وبعد مهلة الانذار الثاني - بدأت مجموعة العمليات في عملية تصفيه استخدمت فيها كافة أنواع الأسلحة وتم فيها إحراق نبات البردي الذي كان يتخفى داخله الفارون وتم تدمير القرى التي كان يحتتمي بعضهم فيها مع حرقها حرقاً تاماً بمن فيها من الأهالي المدنيين وحيواناتهم وزراعتهم ، والذين قاسوا خلال تلك الفترة العصيه بين كل من ارباب وتهديد الفارين لهم وبين المسوت الذي كان هو مصيرهم المحتم على أيدي قيادتهم السياسيه (الحكيمه) كما تطلق عليها

أجهزتها الاعلاميه . ولقد حاول عدد كبير من هذه الجماعات (الفارين) - اتخاذ طريقهم الى ايران بالوصول الى هور الحويزه ولكن كانت القيادة العراقية قد اتخذت احتياطاتها كامله فى محاصرة منافذ (الهور) والمنطقة كلها . وبدأت الأفراد المشتركة فى العملية بعد ذلك عمليه تطهير الهور . وتم تجميع من بقى على قيد الحياة - وأعدت لهم ساحه خاصه فى مقر قيادة الفيلق الرابع وتم اعدامهم فيها بعد أن تم استدعاء اعداد كبيره من المدنيين بالقوة لحضور عملية الاعدام ليكون ذلك نوعا من الردع العام فى نفوس أفراد الشعب العراقى . ومنذ ذلك الحين قامست حملته واسعه فى كل انحاء العراق لتجميع كافة الأفراد الفارين من الخدمة العسكرية وحملهم فى أنوبيسات خاصة تقلهم الى ساحه الاعدام التى أعدت خصيما لهذا الغرض كما قلنا - معصوبى الأعين - ولقد أطلق الشعب العراقى على عمليه إبادته منطقة الأهوار هذه (قادسية الدورى) تندرا على ما وقع فيها والطريقة التى تمت بها الى إسم (عزت الدورى) نائب الرئيس العراقى الذى بدأت العمليه بالاعتداء عليه - وذلك قياسا على ما أطلقتته السلطه على الحرب مع ايران باسم (قادسيه صدام) .

ولقد صدر فى أعقاب هذه العملية قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٧ عام ١٩٨٢ ، الذى يقضى بمعقوبه الاعدام لكل شخص ينطبق عليه حكم الهارب - من الخدمة فى القوات المسلحة العراقية مع اتخاذ اجراءات عقابيه ضد أسرته . ولقد كان لذلك القرار رد فعله السيئ لدى الشعب العراقى مما دفع السلطه الى تعبئة الأجهزة الاعلاميه ومنظمات الحزب للقيام بحمله اعلاميه لتحذير الناس من مغبة السماح أو التستر على شخص هارب من الخدمة . وفى ذلك كتب أحد كبار ضباط القوات المسلحة فى العراق وهو اللواء (قدورى جابر محمد الدورى) مقالة مطوله فى جريدة الثورة الناطقه بلسان حزب البعث فى العراق وذلك خلال يوليو ١٩٨٢ لشرح أهداف هذا القرار وتحليل ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية فى العراق محاولا اسنادها الى أسباب واهيه بعيدة عن واقع الحياة التى يعيشها الانسان العراقى الرافض لكل من الحرب - والنظام البعثى الذى يسيطر على حياته فى العراق . ولقد كان من أبرز العبارات الاستغزايه التى استخدمها الكاتب قوله أن الرئيس العراقى كان رحيما عندما منح أهالى الفارين مهلة كافية للتبليغ عن أنفاسهم الفارين أو تسليمهم الى السلطات المختصة - قبل تطبيق القرار . على اعتبار أن القرار موجه الى هذه الأسر أساسا . وأى رحمه هذه نزلت على قلوب القيادة البعثيه لكى تمهل الأب أو الأم لكى يسلم ابنه الى سلطات البطش والوحشية لمحاكمته عن رفضه الاستمرار فى قتال لا قناعة له به والآن تعرض الجميع للاعدام والسجن أى الجندي وأسرته . ولكن الذى يعنيننا هنا هو الدلالة التى تشير اليها الحمله الاعلاميه الخاصة بهذا الموضوع . وكذلك القرار ذاته الذى

بمعالج هذه الظاهرة - فكل منهما يشير الى حجم هذه الظاهرة المخيفه بالنسبة للسلطة الحاكمة في العراق وتأثيره على عملياته ادارتها للصراع مع ايران .

فصدور مثل هذا القرار في العراق - مع وجود القوانين العسكرية التي تعالج موضوع الهروب من الخدمة العسكرية كحالة عامه يمكن أن تحدث في أي دولة في حالة حرب - ولكن في حدود ضيقه وليست في حجم الظاهرة الحادثه في العراق - ذلك الأمر يقطع بأن الظاهرة في العراق قد خرجت عن كونها ظاهرة طبيعية يتوقع المشرع العسكري حدوثها وان كان ذلك في الحدود : ضيقه كما قلنا - وأخذت شكل الظاهرة غير الطبيعية الواسعة الانتشار بشكل غير معهود في أي دولة في حالة حرب مما استلزم معالجتها بتشريع تكميلي آخر - يتناول بالتجريم أيضا أسرة الشخص الهارب من الخدمة أو الأهالي الذين يثبت ايواشهم له أو علمهم بذلك . كما حدث ذلك بموجب القرار (٨٢٢) المشار اليه آنفا - وذلك في حد ذاته مؤشرا واضحا على مدى تقبل الشعب العراقي للحرب التي يديرها قادته ضد ايران وردا كافيا على ما يدعيه نظام البعث العراقي من استعداد الشعب العراقي للتضحية والموت في هذه الحرب وتهديل هذا الشعب لها والى آخر ذلك من الدعايات الساذجه التي تزخر بها خطبهم ووسائل اعلامهم - وغيرها من الاعلام المأجور خارج العراق . ويقطع بأن الذي يريد التضحية بهذا الشعب هو قيادته البعثيه نفسها في سبيل الحفاظ على مقاعدها فسي السلطه التي تهددها القيادة الايرانيه باقتلاعها ومحاكمتها .

تقييم تجربة الجيش الشعبي

قلنا أن هذه الميليشيات التي كان تأسيسها أمرا رأت قيادة البعث العراقيه أنه لا مناص من تحقيقه لتوفير ذراع الحمايه والوقايه التي تدفع عنها احتمالات المستقبل سواء كان قلاقل داخلية من حركات مضاده للحزب ، من قبل قوى سياسيه مناهضة له أو حركات الأقليات القومييه أو أي حركات أخرى قد تكون لبعض مؤسسات الدولة الحساسه يد فيها حيث كان وما زال عهد البعثيين في الصراع فيما بينهم والانقلاب على أنفسهم . وبالتالي فان مثل هذه الميليشيات يسهل استدعائها وتجميعها لمواجهة مثل هذه الحالات بشكل سريع ومؤقت إلى أن تتمكن قيادة البعث من السيطرة على الموقف . ولذلك فان طبيعة عمل هذه الميليشيات بعيدة عن العمل القتالي الذي يكون ساحته هو جبهات القتال مع دولة أخرى بما تزخر به ساحة القتال من مختلف أنواع أسلحة العمر وفنون القتال المتعدده وطبيعة الأرض التي تتكون منها ساحة القتال وهي أمور ليس لهذه الميليشيات أي قدرات على التعامل معها بحكم نظام تدريبها وأنواع الأسلحة التي تستخدمها . كما أن القدرات البدنيه

والكفاءة القتالية التي يجب أن تتوافر للجندى المقاتل يصعب أن تتوافر في أفسراد الجيش الشعبي في وضعها وتكوينها الراهن . فعند بدايه الحرب كان بين هـــــه الميليشيات عناصر شابه يمكن اذا توافر لها التدريب اللازم على القتال أن يستفاد منها في أعمال القتال ولكن عندما بدأت القيادة العراقية في سحب كل الأشخاص الخاضعين للتجنيد وكذلك نظام الاحتياط لم يبق في هذا الجيش الشعبي سوى الأشخاص الذين يتعدى أعمارهم سن الخمسة والأربعين مع عدم صلاحيتهم الجسمانيه على تحمل أعمال القتال على جبهات القتال . ولذلك وفي رأيي أنه قد بات واضحا الآن أمام القيادة العراقية أن تجربة الزج بالشعب العراقي كله في تنظيمات الجيش الشعبي لارسالهم الى جبهات القتال للمشاركة في الأعمال القتالية الى جانب أفراد القوات المسلحة الذين يختلفون تماما عنهم في كل شيء قد بات واضحا أن هذه التجربة أثبتت عدم جدواها ولم يتحقق التأثير المطلوب على سير الأعمال القتالية باشتراك هذه العناصر التي ينقصها حتى التدريب اللازم للدفاع عن النفس . ولمس بمستغرب اذا ذكرنا حقيقة هامه وهي أن كثيرا من أفراد الجيش الشعبي في العراق لا يعرفون كيف يستخدمون البندقية وهي السلاح الأساسي الذي يستخدمه هذا الجيش . ولقد كان ذلك نتيجة عدم اقدمهم على تقبل برامج التدريب التي أعدت لهم في معسكرات الجيش الشعبي بسبب حاله النفسيه التي أفتقدوا فيها جبـرا لدخول هذه المعسكرات . ولقد بدأت بالفعل قيادات هذه المعسكرات تخفف من التشدد الذي كانت تعامل به هؤلاء الأشخاص خلال فترة التدريب على ضوء التغيير الواضح في نوعية الأفراد الذين يرسلون الى هذه المعسكرات من حيث تقدم أعمارهم - وعدم الاستعداد البدني لتحمل هذه التدريبات .

ولقد كان من أبرز النتائج التي أفرزتها تجربة استخدام أفراد الجيش الشعبي في القتال الى جانب تشكيلات القوات المسلحة على جبهات القتال ارتفاع نسبـه الخسائر بين صفوف هذه العناصر التي لا تعرف عن القتال شيئا يذكر والتي لا يتعدى نظام تسليحها (اللاشنكوف) والرشاش الخفيف ومدفع الهاون والقنابل اليدويه لتواجه بها جيش مزود بمختلف انواع الأسلحة الحديثه . وكذلك سهوله وقوع أعداد كبيره منهم في بدايه أي هجوم ايراني في الأسر ، أو استسلامهم الى القوات الايرانيه ، مع ما يمثله سقوط المواقع التي تخص لقواطع الجيش الشعبي للدفاع عنها - من حدوث ثغرات تسمح للقوات الايرانيه بسرعه الاختراق وتنفيذ عملياتها دون صعوبات ضد القوات العراقيه ، التي تعتبر قوات الجيش الشعبي هذه في تواجدها الى جانبها نقمه عليها وسببا يضاف الى أسباب المتاعب التي يلاقها قادة تشكيلات القوات

المسلحة العراقية على جبهات القتال .

وان كنت أعتقد أنه وعلى الجانب الآخر أيضا - لدى ايران - يتم حشد الآلاف من المتطوعين الايرانيين الذين لا يتفوقون في كفاءتهم القتالية عن أفراد الجيش الشعبي العراقي . والنتيجه أن كل من الجانبين يحشد المزيد من أفراد شعبه ليقتذف بهم فسي ساحة الموت غير عابثا بقيمة الانسان والمسئولية التاريخية الفاجعه عن هذه الخاسر . فله في أرواح هؤلاء الناس . قيادة العراقيه بالرغم من ادراكها لعدم نجاح تجربه الجيش الشعبي في المشاره في أعمال القتال على جبهات القتال حيث لا يعقل أن يتساوى في الكفاءه مع تشكيلات القوات المسلحة الا أنها ما زالت مصره على الاستمرار في تجربه مع ما تمثله من استنزاف بشري يحبب على العراق وكأنه اضافته الى عدد القتلى من القوات المسلحة . بل ذهبت الى أبعد من ذلك كما قلنا حينما بدأت تضم تلاميذ المدارس والشيوخ الذين يبلغون الخمسين من العمر الى هذه التشكيلات وبالايجاب وكذلك حملته حث المرأة العراقيه على التدريب ضمن تشكيلات الجيش الشعبي أيضا .

ويحضرنى هنا حادثه معروفه لدى الشعب العراقي حينما قامت ايران بهجوم كاسح على منطقة البساتين التي كان يحتلها الجيش العراقي ووضع فيها تشكيلات من الجيش الشعبي بعد احتلالها . وقد تمكنت القوات الايرانيه بسهولة من دخول هذه المنطقه وتطهيرها واستعادتها ثانيه دون مقاومة تذكر . وحقق لها ذلك احداث ثغره خطيره في الجبهه الجنوبيه أثرت على أوضاع القوات العراقيه في ذلك القاطع مما دفع الرئيس العراقي وكعاداته عندما نسو الأحوال على جبهات القتال وفي هذا القاطع بالذات الى الذهاب الى محافظة ميسان حيث قيادة الفيلق الرابع . وقد طلب احضار قائد الجيش الشعبي الذي كان يرايض في تلك المنطقه التي استعادتها القوات الايرانيه ، وحدثت مواجهه مثيره بينهما بعد أن انتشرت أخبار هذه المعركة التي فر أفراد الجيش الشعبي بمجرد وصول الموجات الأولى للهجوم الإيراني على مواقعهم . وسأله الرئيس العراقي وكان هذا الشخص يدعى (جبار) عن سبب هروبه مع رجاله من مواقعهم فحاول الرجل الذي كان يدرك مصيره حتما طالما أفتيسد لمواجهه مدام حسين ، فحاول فحاول أن يشرح للرئيس ظروف الهجوم وامكانيات قوات الجيش الشعبي التي لم تكن تسمح لهم بعمل شيء . وأنه لم يستطيع السيطرة على رجاله الذين فروا من اللحظة الأولى للهجوم ، ولكن الرئيس وكعاداته لم يستدعيه لكي يسمع منه . وقال له أنت جبان لأنه وعلى الأقل (حسب منطق الرئيس العراقي) واسلوب ادارته هذه الحرب كما سئرى فيما بعد كان ينبغي أن يبقى هذا الرجل ولو

وحده لكي يموت بصرف النظر عن عدم التكافؤ الذي كان واضحاً من اللحظة الأولى للمعركة (بين الطرفين) . ولكن الرجل أخذته الحمية العراقية وأبى أن يوصف هو بالجبن بعد ما واجه ما واجهه من ظروف قاسية في تلك المعركة ولم يكن خطؤه سوى أنه بقي حياً ونجح الإيرانيون في استعادة منطقة البساتين الإيرانية . فرد عليه الرجل مخاطباً أياه بأنه هو الجبان لأنه باقى هنا في المدينة بعيداً عن ساحة القتال . وأنه يتكلم معك وهو في وسط حمايته (يقصد حرسه الخاص) وبالطبع تم اعدام الرجل في نفس اليوم وهو أمر كان يتوقعه قبل أن يقول كلماته التي انتشرت بين أوساط الشعب العراقي في اليوم التالي كالبريق وعلى لسان قادة الجيش الشعبي أنفسهم ممن حضروا المواجهة .

والسؤال الآن الى أي مدى تستطيع القيادة العراقية الاعتماد على الجيش الشعبي كرافداً من روافد سد احتياجاتها البشرية لمواجهة قتالها اليومي على جبهات القتال مع ايران مع ما يرتبه ذلك من عبء إقتصادى على مؤسسات وأجهزة الدولة باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم من تبقى في هذه المرافق بعد سحب كل من هم في سن التجنيد أو الاحتياطى للخدمة في القوات المسلحة ، ومع ما يمثلته اعتماد نظام الاستعانة بالجيش الشعبي - وبحكم طبيعة تكوين أفرادهم وكفاءتهم القتالية وتسليحهم المتواضع من عبء آخر يتمثل في عدم المقدرة على القيام بالأعمال القتالية بالشكل المرجو مع ارتفاع نسبة الخسائر بينهم .

المتطوعين العرب

عندما ظهرت لدى القيادة العراقية الحاجة الى المزيد من الأفراد للتعويض عن الاستنزاف البشرى الذى تعانيه قواتها على الجبهات اضافة الى عدم توافر العدد الكافى من الرجال لسد احتياجات تغطيته خط المواجهه البالغ حوالى (١٢٠٠) كيلو متراً مع ايران والذي لا تستطيع امكانيات العراق البشريه بحكم تعداد سكانه المتواضع أن توفره - رفع شعار قوميه المعركة - استمراراً لشعار أن العراق يدافع عن الأمة العربية وحارس بوابتها الشرقية ويحارب دفاعاً عن الأمة العربية أيضاً ولكن وازاء عدم تجاوب الأنظمة العربية المختلفة مع هذه الشعارات بتقديم وحدات من قواتها المسلحة لتشارك في هذه الحرب الى جانب القوات العراقية - لجأت قيادة البعث الى اسلوب آخر لحث الشعوب العربية على الضغط على نظم الحكم فيها ففى هذا الاتجاه عن طريق فتح باب التطوع للمواطنين العرب (*) فى الجيش الشعبى

(*) - ولا يفوتنا أن نذكر أن أى عربى كان يعيش فى العراق خلال الأسابيع الأولى لحربه مع ايران ، كان طوعاً للمشاركه فى القتال الى جانب قواته فى الجيش العراقى مما حدى بالعديد منهم أن يطلب التطوع للقتال . الا أنه وبعد أن تكشفست حقيقة هذه الحرب ونوايا القاده العراقيين أصبح عليهم أن يعيدوا النظر فيما =

العراقي . وكان ذلك ينطبق بالطبع على العرب المنضمين الى حزب البعث المتواجدين في العراق وباعتبار ذلك ترجمة واقعية لشعارات الحزب الذي هو حزب قومي وعربي . وفي حقيقة الأمر ، أن عمليات ضم هذه العناصر من العرب الى تنظيمات الجيش الشعبي لم تكن في معظمها نتيجة تطوع ارادي من قبل هؤلاء الأفراد . وانما كان نوعا من الالتزام الحزبي الذي يفرض على البعثي العربي . حاله حال البعثي العراقي التقدم الى تشكيلات الجيش الشعبي باعتباره بعثي وأن كانت القيادة العراقية قد حاولت تغليف هذه الحقيقة وطمسها محاولة اظهار الأمر وكأنه نوعا من السعي الارادي الملح لهؤلاء العرب بناء . عن رغبة صادقة منهم للالتحاق بجبهات القتال . وفي هذا تقول القيادة العراقية : (ومع أن الجيش الشعبي هو تشكيل قتالي يضم بالدرجة الأولى مناضلين من القطر العراقي فانه أصبح بعد قادمه صدام الأطر الأمثل لتلبية رغبات المناضلين من أبناء الأمة العربية الذين تطوعوا للمشاركة في هذه المعركة القومية وانخرطوا في الجيش الشعبي والذين بلغ عددهم عدة آلاف . وقد استشهد عدد من المقاتلين العرب في المعركة . وبذلك تعمدت قومية المعركة بدماء أبناء الأمة) (١) ولعل المرء ليعتجب من أسلوب قلب الحقائق الذي تعود عليه البعث حينما يغفل حقيقة هامه تتعلق بلجوء الكثير من المواطنين العرب وخاصة المصريين الذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة منهم في العراق الى مغادرة العراق بعد تكرار محاولات المنظمات الحزبية في العراق ملاحقتهم في أماكن عملهم وسكنهم لكي يلتحقوا بتشكيلات الجيش الشعبي بل والأكثر من ذلك طلب العوده مرة أخرى للالتحاق بجبهات القتال من المواطنين العرب الذين سبق أن أمضوا مدة سابقة بها . وكان المسؤولين البعثيين يُقيمون لدى القيادات الحزبية في المستوى الأعلى على ضوء قدراتهم على جمع أكبر عدد من العرب لارسالهم للجبهة . ثم سرعان ما تحولت دعوة العرب البعثيين الى التطوع في الجيش الشعبي لتشمل المواطنين العرب بصفه عامه وأخذت أساليب تتضمن نوعا من الحرج لهؤلاء المواطنين الذين هم في الواقع ضيوفا قدموا الى العراق لتقديم مساهماتهم في بناء المجتمع العراقي وليس للقتال . ورأى قادة البعث أن مساهمتهم في القتال مع العراقيين على جبهات القتال هي ضريبه واجبه برغم من أن وقوع أي من هؤلاء في أيدي القوات الايرانية كأسير يعطيها الحق في اعتباره (مجرم حرب) وفقا لقواعد القانون الدولي لكونه ليس من رعايا الدولة المحاربه ولا تعتبر الدولة السبي ينتمي الى جنسيتها دولة متحاربه مع ايران . وهو في ذلك يأخذ حكم المرتزقه لأنه يتقاضى أجرا عن ذلك من الحكومة العراقية . ويقدر ما لم تكن القيادة العراقية حريصه

= كانوا عليه حينما عُثر بهؤلاء الشباب العربي لزجههم الى جبهات الحر - مع ايران باسم العروبه والقوميه .
(١) - التقرير السابق (ص ٢٢٢) .

على سلامه أبناء العراق حينما زجت بالجميع ضمن تشكيلات الجيش الشعبي دون مراعاة كفاياتهم القتالية - فقد كانت تزج بهؤلاء العرب دون اعتبار لقضية معاملتهم وفقاً لقوانين الحرب ادا وقعوا في الأسر بين أيدي القوات الإيرانية مما يقطع بمدى ما وصلت اليه قيادة البعث في العراق من عدم المسئولية في تصرفاتها في ادارة هذا الصراع - بل لعلها في حشد المواطنين العرب وحشهم على التطوع قد ظنت أن ذلك الطريق قد يوصلها يوما الى توريث القيادات العربية والمصرية خاصة حيث يشكل المواطنون المصريون الغالبية الساحقة من تشكيلات الجيش الشعبي - لكي تقدم على خطوه تمثل نوعاً من المشاركة الى جانب العراق في هذه الحرب في حالة ما اذا أصاب هؤلاء المتطوعون العرب أذى يقتضي أن تهب دولتهم لمآزرهم بشأنه - لأن أسلوب محاولة توريث الأنظمة العربية من قبل القيادة العراقية في هذه الحرب - لم يوقف على الإطلاق من جانبها مستخدمه في ذلك كل السبل - وفي الحقيقة وبسبب طول مدة الحرب فقد عزز على المواطن العراقي أن يرى أخيه العربي يتمتع بالحياة الآمنة بعيداً عن جو القتال بل ويحل مكانه في العمل في مرافق الدولة بينما هو يعيش (الضيم) كما يقولون فأخذ يدب في نفسه نوعاً من الاحساس بالغيرة والحقد - وبدأ يسمع المواطن العربي السؤال صريحا على لسان أخيه العراقي رجلاً كان أو امرأة (لماذا لا تذهب للتطوع على جبهات القتال ؟) ولقد كان السؤال في الواقع يكشف عن غياب الرؤية الصحيحة لدى المواطن العراقي لأبسط مبادئ الضيافة العربية التي كانت متأصلة لدى العسرب فمحاربا البعث العراقي من أخلاق و عادات شعب العراق حينما يخرج السؤال بهذا الشكل متأثراً صاحبه بالشعارات والسموم التي يهشها البعث ومسئولي المنظمات البعثية في نفوس وعقول شعبهم لكي يستفزوا أخوانهم العرب في مثل هذه القضية الحساسة - فكيف تطلب من ضيفك الذي ترك أهله وبلده وجاء ليمد لك يد العون ويتحمل معك ظروف الحرب ليساهم في استمرار سير عملية الاقتصاد لكي تساند عملية الحرب - أن يقتل مشاعره ويستسلم لضغوط البعث ليذهب الى ساحة القتال التي لا يعرف عن طبيعة الحرب الدائرة عليها ومن هو صاحب الحق الشرعي بشأنها أي شيء) وتقول له اذهب لكي تموت - هذه هي الحقيقة التي يجهلها من كتبوا عن المتطوعين العرب في العراق - يبقى الجزء الآخر من الحقيقة والمتعلق بأسلوب جمع هؤلاء العرب وتجنيدهم للجيش الشعبي - فهو ذات الأسلوب الذي اتبع مع العراقيين فلقد عقدت دوات في دوائر الدولة التي يعمل فيها هؤلاء المواطنين العرب رأسها المسئولين عن المنظمات البعثية ، أفاضوا خلالها بالمبارات والفلسفات الوطنية المألوفة لدى البعث ، وفي النهاية كان السؤال التقليدي من لا يريد أن يتطوع يرفع يده - كيف بالله يتسنى ذلك ؟ ولقد كان لدى البعض من الشجاعة ما جعله يعرب عن رأيه

بصراحه ويوضح أنه لم يترك أهله وبلده ليجي، ليموت أو يعود مشوه من الحرب والآ فان الأفضل له أن يعود لوطنه وأسرته . وكان يصعب على رموز البعث أن يناقشوا مثل هذه العناصر الجريئة التي تقول رأيها وهي عاقده العزم على تحزيم حقائقها لأنها تعلم مسبقا أن لا أمل لبقائها دون متاعب من رموز السلطة بعد ذلك . أما البعض الآخر وهم أكثرية - فقد غلبتهم طبيعتهم المصرية من حرج وحياء أن يظهروا بمظهر المتقاعسين أو الجبناء كما يمكن أن يصورهم بذلك هؤلاء البعثيين . واستسلموا للسكوت الذي اعتبره المسئولون البعثيون (الرضا) ووجدوا أنفسهم مدعون السى التوجه الى معسكرات التدريب للجيش الشعبى توطئه لارسالهم الى جبهات القتال . وأن كان هناك مئات أخرى وقعت تحت أنواعا مختلفه من الاغراءات فورا وولها السى العراق بواسطة عناصر خاصة تابعه للحزب وأجهزة الدولة - حيث يعرض على الشخص فكرة التطوع فى الجيش الشعبى مقابل مرتب شهرى مغرى مع نسبه عاليه من هذا المرتب يتم تحويلها الى الخارج بالعمله الصعبة . ولقد وجد هذا النوع من الاغراء استجابة ندى أعداد قليله من العرب الواعدين على العراق . وهؤلاء هم الذين يشكلون أساسا تشكيلات الجيش الشعبى من المواطنين العرب العاملين فى العراق - لأن من قبل لم يلتحق مرة منهم - اضطر لمغادرة العراق نهائيا هروبا من تكرار المحاوله معهم ناسيه . كما أن فئة المتطوعين الموجودين حاليا ليس لهم عمل يرتبطون به فى العراق لأنهم اخطروا ضمن تشكيلات الجيش الشعبى بعد وصولهم للعراق مباشرة .

ضعيف الى ما سبق أن المنظمات الحزبيه المتواجده خارج العراق قد لجأت بدورها الى اسلوب آخر حيث يتم استقطاب الشباب العربى من الطلبة خاصه والمتوا جدين فى كافة دول العالم ، وذلك بعرض بعض الاغراءات الماديه عليهم للتطوع فى هذه التشكيلات ويتم تجميعهم ونسفيرهم من الدول التى يقيمون فيها الى العراق باشراف تام من البعثات الدبلوماسيه العراقيه الى الخارج ويقومون بقضاء فترة أجازتهم الدراسيه على جبهات القتال فى العراق ثم يتم إعادتهم الى تلك البلاد التى أحضروهم منها ناسيه .

وفى ختام كلامنا عن دور العنصر البشرى فى ادارة الصراع العسكرى بين العراق وايران ، نقول أنه وعلى ضوء هذه الحقائق تبقى قضية مدى قدرة القيادة العراقية على توفير الأعداد اللازمه لاستمرار ادارة صراعها العسكرى مع ايران مع إصرار القيادة الايرانيه على اطالة الحرب واستمرارها ضاغطة بذلك على القدرة العراقيه فى هذه الجزئيه فان هذه القدرة على توفير احتياجات العراق من العنصر البشرى سواء لإستمرار

دوران عجله الاقتصاد العراقي أو لاستمرار عجلة الحرب تبقى محل شك . لأن السبب الوحيد الذي أمامها بعد الشعب العراقي هو المواطنين العرب وهؤلاء بدورهم قد عاشوا تجربة قاسية في ظل نظام البعث في العراق تركت آثارها في إنخفاض عدد العرب المتوجهين الى العراق . أما الشعب العراقي فهو لا يملك منعا ولا دفعا لما حدث به ، فلقد قررت قيادته أن تضحي به في سبيل دفع الضرر عن وجودها في السلطة ويحضرنا في ذلك قول الرئيس العراقي نفسه أمام المجلس الوطني العراقي في ١٧/٩/١٩٨٥ : - (سألني أحد الرفاق في أحد الاجتماعات الحزبية ، ما هو الاحتياطي المضمون الذي تحتفظون به لمواجهة العداء العنصري من النظام الجديد في إيران ؟ وقد قلت لهذا الرفيق : ان القيادة قد فودت الشعب في العراق على أن يكون لديها دائما احتياطي مضمون لاستخدامه في اللحظات التاريخية لمفاجأة الأعداء ولكن أقول لكم ، وللعراقيين جميعا ، وللشرفاء من أبناء الأمة العربية : ان الاحتياطي الأساسي المضمون والمكشوف الذي فاجأنا به مخططات العملاء المشبوهين في إيران ، الذين ينطلقون من عقليات متخلفة ودوافع عنصرية والذي سنواجه به كل المخططات المعادية الاستعماريه والمهيمنه والعنصريه ، هو الشعب العراقي العظيم) . وهكذا كان مخططا للتضحية بهذا الشعب لعراقي كله منذ اليوم الأول للحرب وعلى حد قول أخواننا في العراق (ليموت الشعب العراقي كله ويبقى القائد صدام سالما) وهو ما حاول بعض كتساب الأغنيه الوطنيه في العراق التعبير عنه في بعض أغانيهم التي قدمتها أجهزتهم الاعلاميه بمناسبة هذه الحرب والتي اضطرت الجهات المختصه مؤخرا الى الأمر بمنع اذاعتها لما تحمله من ضغط نفسي وجرح بمشاعر العراقيين لكونها كانت تتكلم عن التضحية من قبل الجميع في سبيل سلامه الرئيس والحزب . مع اعتذارنا للقارئ الغاضل عن عدم رفع ألفاظ وعبارات :- السباب التي وردت في خطاب الرئيس العراقي والتي وصف بها الايرانيين لتكون نموذجا حيا أمام القارئ . يكشف عن مدى الأحقاد الشخصيه التي تنطوي عليها نفسه القيادة العراقيه تجاه القاده الايرانيين . وبعد فلن هناك عامل إضافي يلعب دوره في التأثير على قدرة العنصر البشري ذاته في الصمود والاستمرار في الحرب بالنسبه للعراق - نشير اليه بعد ان تكلمنا عن مدى قدرة القادة العراقيين على توفير هذا العنصر البشري (بالكم والكيف) اللازم لاستمراره في الحرب . ذلك العامل هو امكانيه تحمل الانسان العراقي لظروف الحرب لسنوات أخرى بعد أن انقضى على بقائه على جبهات القتال الآن ست سنوات كامله لم يملح له في الأفق أي بادره على قرب انتهاء الحرب وما لذلك من أثر نفسي يولد اليأس والعمل على خفض الروح المعنويه لدى المقاتل إضافة الى العوامل النفسيه العديده التي أشرنا اليها والتي تحتتم كلها للضغط على نفسه المقاتل العراقي

وأهمها عدم الفئاعة بهذه الحرب . ان القيادة الايرانية بحكم امكانياتها البشريه الكبيرة كنتيجة لتعداد سكانى يزيد عن تعداد سكان العراق حوالى ثلاثة أضعاف . تقوم وعلى الدوام بمنح تشكيلاتها العسكرية المختلفه نوعا من الراحة الدوريه حينمما تستبدل الوحدات المتمركزه على جبهات القتال بوحدات أخرى من العمق مما يتيح لهذه الوحدات فرصة الابتعاد فترة عن ظروف وجو القتال الثقيل العبء على نفسه المقاتل بطبيعته كإنسان . فى ذات الوقت الذى حرم فيه المقاتل العراقى من هذا الظرف الضرورى لكى يستطيع أن واصل حياته القتاليه مدة أطول . بل زاد على ذلك أن ظروف العمليات العسكرية مع ايران كانت تقتضى أحيانا سحب تشكيلات من أحد الفيلق لدفعها الى ساحه القتال فى فيلق آخر لمساندة القوات المشتركة فى المعركة مع ما يتضمنه ذلك من دفع أفراد قد وصلوا لتوهم ويعانون من عناء سفر قد يصل الى مئات الكيلومترات مما يجعلهم غير مهئين لدخول معركة فور وصولهم مع جبهتهم بطبيعة المنطقة التى سيقاثلون فيها . ولقد تسبب تكرار هذه الحالات فى احداث خائر ملموسه فى صفوف القوات العراقية فى عديد من العمليات مما دعى الرئيس العراقى نفسه الى أن يشير الى هذه النقطة فى أحد لقاءاته مع بعض الضباط والجنود والتى نقلها التليفزيون العراقى . ولكن يبقى أن هذا المقاتل محروم من الحصول على فتره راحه بعيدا عن خط المواجهه الساخن مثل قرينه على الجانب الآخر من الحدود . ومهما حاولت القيادة العراقيه سبغ الصفات الخارقه على هذا الجيش العراقى ، فإن الحقيقه التى تبقى دائما قائمه هي ان هذا المقاتل العراقى هو انسان وطاقته البشريه لها حدود لا يستطيع أن يعطى خارج اطارها من الجهد شيئا . وأن تحميله أكثر مما نستطيع طاقته الانسانيه تحمله ، يعد جريمه كبرى لا تغطيها تلك العبارات التى تصدر عن قيادته فى تمجيده ووعف بطولاته . وان هذا الوضع الصعب الذى يعيشه أخواننا فى العراق جعل هذا المقاتل يعيش حالة من التوتر الدائم الذى ينعكس بآثاره الحاده على حالته النفسيه ومدى قناعته بالقضيه التى يحارب من أجلها . وأصبح يقدم الحد الأقصى الذى يستطيع أن يقدمه الانسان من جهد وطاقه ولكنه لم يرى للطريق نهايه بعد . ولقد صدق الشاعر العراقى حينما صور حالة هؤلاء المقاتلين فى احدى اغنيائه الوطنيه قائلا : (حتى الحديد تعب وما تعبتم) فهذه الكلمات تعبر بصدق عن ما يتحملة ويعايبه المقاتل العراقى فى هذه الحرب التى أجهدته ست سنوات متوالمه . ولم تساهم الأساليب التى لجأت اليها القيادة العراقيه فى توفير العناصر البشريه ، للتخفيف عن هذا المقاتل من ذلك العبء النخم الذى يتحمله . حتى استعاناه القيادة العراقيه بالأجهزة شبه العسكرية الأخرى مثل أجهزة الشرطة والمطافئ والمرور وسلاح الحدود وتشكيل وحدات كاسله منها للعمل على جبهات

القتال ، أثبتت هي الأخرى ضعفها كتجربة لم تختلف كثيرا عن تجربة الجيش الشعبي بحكم تكوين الأفراد العالمين في هذه الأجهزة ومستوى أعمارهم وعدم درايتهم بأساليب القتال . إضافة الى تأثر الحالة الأمنية بقلّة رجال الشرطة الذين سحبوا من أقسام الشرطة للمساهمة في القتال على جبهات القتال . وانتشار الفوضى والجريمة في الشارع العراقي . ولذلك كان على القيادة العراقية أن تلجأ وكما قلنا في بدايه هذه الحرب لأساليب أخرى للتعويض عن النقص في العنصر البشري المقاتل . فكما لجأت الى أساليب تشكيل سرايا الاعدام لمواجهة حالة الانحباب هربا من القتال على مستوى الأفراد - وذلك في التشكيلات المتقدمة من القوات العراقية - وكذلك أساليب القمع والمحاكمات لأسر الأفراد الذين يثبت فرارهم من جبهات القتال . فقد لجأت بالمقابل الى أسلوب آخر للتعامل مع القوات الايرانية المهاجمة بدلا من دفع قواتها لمواجهة الهجوم الايراني والتعامل معه بأساليب وأسلحة الحرب التقليدية - قامت باستخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا - والحارقة - والسامة . ضد القوات الايرانية لتمتص الموجات الأولى من العمليات الهجومية . وهو ما سمع به العالم أجمع ولقد كان أول استخدام لهذا الأسلوب على نطاق واسع - في عمليات هور الحويصرة الأولى وشرق البصرة .

.....

ثانيا : العنصر المادي :

بعد أن عرضنا الى العنصر الأول من عناصر تشكيل القدرة العراقية التي تمارس القيادة العراقية ادارتها للصراع المسلح مع ايران استنادا اليها ، بقي أن نتكلم بإيجاز شديد عن العنصر المادي والذي نعني به هنا الامكانيات المتاحة للعراق من معدات وأسلحة وعتاد مما تتطلبه آلة الحرب للاستمرار في القتال الى أبعد مدى . وان كانت هناك عناصر أخرى هامة تساند العنصرين السابقين كضرورة لا غنى عنها لامكانية توفير كل من العنصرين السابقين مثل وجود إقتصاد قادر على دعمها والتفاف شعبي نحو القيادة وغير ذلك من العناصر المكمله لعملية ادارة الصراع إلا أنها ليست موضوعا لكلانا في هذا الموضع . واذا ألقينا نظرة على تسليح القوات العراقية ومصادرهما - وكذلك مصادر تمويل الحصول على هذه المواد فنرى أن الجيش العراقي كان يعتمد أساسا وقبل حربه مع ايران بسنوات قليلة جدا على الكتلة الشرفية سواء في التسليح أو نظم التدريب العسكري - وتنظيم هيكل التشكيلات العسكرية العراقية لارتباطه بنظم الدول المصدرة للسلاح وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . الذي كان

العراق قد ارتبط معه بمعاهدة صداقه وتعاون على غرار تلك التي كانت بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وأقدم الرئيس السادات على الغاشيا ، وكذلك بين كل من سوريا والاتحاد السوفيتي أيضا . ولكن بدى للقيادة العراقية وخاصة قبل تسلم الرئيس العراقي صدام حسين السلطة بفترة قليلة ان الامداد السوفيتي بما يحتاجه العراق من أسلحة وعتاد يتأثر الى حد ما - بعلاقة النظام الحاكم في العراق مع قوى اليسار العراقي وبصفه خاصه اعضاء الحزب الشيوعي العراقي . كما قد فرضت ظروف قيام الحرب مع ايران ضرورات عاجله لتنويع السلاح وعدم الاعتماد على مصدر واحد ، ولا سيما أن العراق كان لديه الامكانيات الدالية اللازمة لتوفير ما يحتاجه من السوق العالمي للسلاح . كما أن تعتمد السوفييت في بعض المراحل في السلوات الأولى للحرب العراقية الايرانية ، تأخير بعض شحنات السلاح الى العراق أو عدم موافقه على امداده بأنواع معينه متقدمه منها جعل القيادة العراقية تستعيد الدرس الذي تلقته القيادة المصرية على أيدي الاتحاد السوفيتي والتي ظلت تنكره على مصر ولا تريد أن تستوعبه بشأن الاتحاد السوفيتي الصديق كما يقولون في بغداد . وبدأت تتجرع من نفس الكأس الذي شرب منه عبد الناصر والسادات على أيدي قادة الكرملين في التأخير عن الامداد بالسلاح والعتاد في الوقت الحرج .

لقد كان أخواننا في العراق يأخذون علينا وقفه السادات مع السوفيت قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وبعد الحرب . ولم يستطيعوا أن يتفهموا معنى أن القوات المصرية المقاتله على جبهة قناة السويس كانت خلال فترة معينه من القتال لا تملك من الذخائر سوى خطوط محدوده لا تستطيع أن تغطي سوى احتياجات أيام قليله معدوده على أصابع اليد الواحده ، بل أقل ولقد أفصحت القيادة العراقية عن حقيقة ما نلاقه من الاتحاد السوفيتي وموقفه خلال الشهور الأولى للحرب عندما أشارت الى أن (... الاتحاد السوفيتي ، وبرغم مواقفه العلنيه في شجب الحرب وقوليه بأن الامبرياليه هي التي تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقي في تلك المرحله كان يتحدد وفق استراتيجيته في المنطقه وقد عكست ، موقفه الحقيقي هذا ، بصورة مكشوفه الأحزاب الشيوعيه في المنطقه ومنها الحزب الشيوعي العراقي) (١) ، ويقينا أنه لولا وجود تغيير ملموس في امدادات السوفييت للعراق . بما تستلزمه المعركة مع ايران ما كان القاده العراقيون يلتفتون لأي مواقف أخرى معلنه أو غير معلنه من جانب الأحزاب الشيوعيه سواء في الداخل أو في الخارج (*) .

(١) - التقرير السابق (ص ١٩١) .

(*) - تشير بهذه المناسبه الى النتائج التي أفرزتها زياره الرئيس العراقي للاتحاد السوفيتي خلال ديسمبر ١٩٧٥ وأهمها وعد من السوفييت بالعودة الى تزويد العراق بالسلاح ومن النوع المتطور مع ملاحظه عدم سفر الرئيس العراقي خارج العراق إلا نادرا مما يوضح أهميه هذه الزياره .

وعليه فقد توجهت القيادة العراقية الى اسواق أوروبا الغربية مثل فرنسا ،
 ألمانيا ، وإيطاليا وألمانيا الغربية وكذلك البرازيل للحصول على احتياجاتها من
 الأسلحة والمعدات . ولكن بقيت لديها مشكلة توفير أنواع معينة من الذخائر وقطع
 الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات السوفيتية التي لديها . وبدأت في البحث عن
 وسطاء يمكنهم أن يفتحوا الرئيس السادات في هذا الأمر لكي يمددهم باحتياجاتهم
 في هذا المجال . ولكن الرئيس المصري فاجأ العالم - وخاصة الشعب العراقي بما اعلنه
 في أحد خطبه العامة حينما تحدث في هذا الموضوع وأعلن أنه رفض الوساطة وأبلغ
 القادة العراقيين أن عليهم أن يبيعوا بمن يتولى التفاوض بشأن ما يحتاجونه وبشكل
 مباشر دون وسطاء . وجدير بالذكر أن الرئيس السادات لم يفوته في تلك المناسبة
 أن يعلن مقولته الشهيرة ، بأن العراق هو الذي بدأ الحرب ضد إيران واصفا نظام
 حكم الرئيس العراقي بأنه دموي وأنه أخذ قرار الحرب بناء على حسابات غير دقيقة
 ولقد برر الرئيس المصري موافقته على تقديم ما يحتاجه العراق من العتاد العسكري
 بأن العراق وهو شعب شقيق كان قد ساهم الى جانب مصر في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ -
 بإرسال طائرات مع طياريه للمشاركة في الضربة الأولى ضد إسرائيل . وأنه لا يستطيع
 أن ينكر للشعب العراقي هذا الموقف . وأن كان قرار الرئيس السادات بالموافقة
 على تزويد العراق بما تحتاجه من العتاد العسكري هو أمر محل شكوك خصوصا اذا
 علمنا أن مصر كانت على وشك الاعلان عن اعترافها بنظام الحكم الجديد في إيران
 لولا قرار الإمام الخميني بقطع العلاقات السياسية مع مصر . فهل كان لذلك القرار
 الإيراني آثاره التي لعبت دورها في موافقة الرئيس السادات على قرار تزويد العراق
 بالعتاد العسكري ؟ ، أن هناك أسباب أخرى لا بد أن تكون في رأيي قد جعلت الرئيس
 المصري يوافق على مثل هذا القرار الذي يترتب عليه دعم نظام حكم بعدد بينه وبين
 القيادة المصرية بل ومصر كلها خصومه لن ينساها أي مصري على مدى التاريخ بعدد
 تزعم نظام البعث العراقي وصادم حسين بصفه خاصة حملة الدعوة لانعقاد مؤتمر قمة
 بغداد لاتخاذ اجراءات عقابية ضد الرئيس الراحل أنور السادات ونظام حكمه بل
 والشعب المصري بالنتيجة . ولذلك فان قرار السادات هذا يكون على ضوء هذه
 الحقيقة من الصعب إبتلاعه . ونسجل هنا حقيقة هامة للتاريخ تتعلق بموقف قيادة
 البعث الحاكم في العراق من الرئيس السادات الذي وقف الى جانبهم في أوقاتهم
 وفتح لهم باب التزود بما يحتاجونه من عتاد لاستمرار الحرب حتى يومنا هذا فسي
 عهد الرئيس مبارك - فلم يحافظ البعث العراقي على هذا الموقف المصري تجاههم .
 ورغم أن ما قدموه الى مصر خلال حرب ١٩٧٣ والذي لم يتعدى سربين من الطائرات
 لا يناسب مع حجم ما يحمنون عليه اليوم من دعم عسكري وغير عسكري من مصر .

وذلك الموقف البعثي العبر شريف تجاه الرئيس الراحل السادات قد إنجلي ععب حادث مقتل الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ بعد صدر عن القيادة العراقية بياناً يحمل التهنئة للشعب العربي والمصري خصوصاً بهذه المناسبة ويصف الرئيس الراحل بأنه خائن وقد نفذ فيه حكم الاعدام . غير عابئين بمشاعر مئات الآلاف من المصريين العاملين في العراق والذين يشاركون بعض منهم مع الشعب العراقي في القتال على جبهة . وبعد فهذا هو الشرذ والاعتراف بالجميل لدى البعث . ولعل كشف الرئيس الراحل السادات الأوراق عن حقيقته الماسي العراقية للحصول على العتاد العسكري من مصر في وقت كانت القيادة العراقية نسب الرئيس المصري ليل نهار وتتهمه بالخيانة وانخلي عن قضايا العرب ، قد هزهم بعض الرأي العام الداخلي في العراق - والعربي بصفه عامه ، فكنتموا غبظهم وضموها في نفوسهم الى أن وقع حادث مقتل الرئيس فأفصحوا عن حقدهم الدفين عليه برغم أنه مد لهم يد العون في وقت الحاجة . والجدير بالذكر هنا أنه وعقب اعلان الرئيس المصري في خطابه هذه الحقائق - ومع تواجد مصري ضخم يستطيع أن يستغل هذه الحقائق للتأثير على الرأي العام العراقي ، وحفاظاً لما ، الوجه فقد أسرع النظام البعثي في العراق الى نشر تعليقاً على الموضوع في جريدة الثورة العراقية في اليوم التالي لإذاعه الرئيس السادات هذه الأمور ، حاولت فيه القيادة العراقية أن تبرر موقفها من طلب السلاح من مصر - بأن إيران تحمل على السلاح من إسرائيل في حين أن العراق لا يحمل على هذا السلاح من مصر كيه ، انمسا بشرية ويدفع للنظام المصري ثمنه . وأن ذلك الأمر لا يغير من الموقف العراقي من النظام الحاكم في مصر على حد قولهم .

وعلى أي الأحوال فلن القيادة العراقية قد استطاعت أخيراً أن تكسب ود الاتحاد السوفيتي مرة أخرى والذي عاد يزود العراق باحتياجاته العسكرية وخاصة الصواريخ بعيدة المدى أرض . أرض والتي تقوم باستخدامها في قصف المدن الإيرانية . والستى تستهلك منها كميات خرافية . كما أن قيام دول الخليج بعداد قيمة ما يحتاجه العراق من الاحتياجات العسكرية قد ساهم في تشييط حركة امداد السوفيت للعراق . أما عن مصادر التمويل اللازمة لشراء العراق لاحتياجاته العسكرية من الخارج بالعملة الصعبة بعد أن استنفذت إحتياطياته من العملات الحرة . فلا شك أن دول الخليج العربي والسعودية قد قامت وما زالت بتحمل جزء كبير جداً من المبالغ اللازمة لهذا الغرض مما ساعد العراق على تدبير احتياجاته من أي سوق دولية للسلاح يسهوله عكس الوضع الذي كانت عليه مصر خلال فترة الاستعداد للحرب مع إسرائيل قبل عام ١٩٧٣ وكذلك بالنسبة لإيران التي لا تعتمد على الاستدانه من أطراف دولية أخرى في توفير احتياجاتها العسكرية وغيرها بحكم وضعها الاقتصادي .

نظرة مقارنة :

وفي ختام الكلام عن عناصر تكوين القدرة العسكرية للعراق نعقد مقارنة موجزة وسريعه عن القدرات المتاحة لكل من الطرفين المتحاربين دون الدخول في تفاصيل وأرقام لأن الأرقام المعلنة أو التي تتناقلها وسائل الاعلام المختلفة لن تمثل الحقيقة بأي حال من الأحوال لاعتبارات عديدة تتعلق بطرفي النزاع ولتغيير حجم هذه الأرقام كل يوم مع التغييرات التي تحدث على ساحه الصراع بينهما . والمتأمل لامكانه تدبير المستلزمات التي تتطلبها الحرب من عنصر بشري ومادى بالمقارنة بين الطرفين نجد أن العراق وبالرغم من توافر الأسواق المفتوحة أمامه والتي تمكنه من الحصول على ما تحتاجه آلة الحرب من امكانيات ، إلا أنه يجد صعوبة في تدبير الأموال اللازمة لشراء هذه الاحتياجات مع تزايد حجم الدين على الخزينه العراقيه - وعدم امكانية ضمان الاستمرار في الاعتماد على دول الخليج العربي في توفير الاعتمادات المطلوبه والسني بدأت بدورها تبحث دون جدوى عن وسيلة لانهاء الحرب التي تورطت هي الأخرى فيها نتيجة الاستنزاف المالي الذي أصابها منها في دعمها للعراق .

في حين نجد أن الأمر بخلاف ذلك بالنسبة للجانب الإيراني فقد كانت إيران تعتمد منذ عهد الشاه على نظم التسليح الغربية وأسواقها سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو دول غرب أوروبا . وقد حرمت إيران من التعامل مع هذه الأسواق بعد قيام نظام الحكم الجديد في إيران وتدهور علاقاته الخارجيه مع الدول المصدرة للسلاح . ولقد أثر ذلك تأثيرا بالغا ومحسوس على قدرات إيران العسكرية في هذا الشأن وجعلها عاجزه عن توفير قطع الغيار اللازمة للأسلحه والمعدات السني تحت يدها ، إضافة الى الشلل الذي أصاب قواتها الجوية ولم تعد قادره على تعويض خسائرها من السلاح برغم محاولاتها في تشغيل بعض خطوط انتاج السلاح والذخيرة التي كانت قد أنشأت في عهد الشاه . وأصبح عليها أن تتجه الى السوق السوداء للسلاح بما يتطلبه ذلك من تكلفه عاليه لشراء احتياجاتها مع ما يتضمنه أيضا من مخاطر لنقل هذه الأسلحة حتى تصل الى إيران . وقد تمكنت عدة دول ابقصاص شحنات من هذه المعدات والأسلحة كانت تعبّر خلال أراضيها الى إيران . وهكذا نجد أن إيران وعلى عكس الوضع في العراق تملك التمويل اللازم لشراء احتياجاتها العسكرية ولكن لا تجد السوق الذي تستطيع أن تدبر منه هذه الاحتياجات بسهولة ونجد نفس التناير قائما بالنسبة لتوافر العنصر البشري كما أوضحنا لكل من الطرفين - فبرغم من توافر الامكانيات العسكرية للعراق - فهو لا يستطيع توفير

احتياجاته من العنصر البشري أمام دولة يزيد تعداد سكانها عنه ثلاثة أضعاف وتستطيع دائماً أن تدفع إلى الجبهة بموجسات ضخمة من البشر قد تصل إلى نصف مليون مقاتل في هجوم على منطقة واحدة . مما دفع القيادة العراقية إلى استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضدها .

ولذلك فإن إيران تراهن على أزمة العنصر البشري كما كان رهانها أساساً على عنصر الشعب في إدارة صراعها ضد القيادة العراقية . فالعراق لا يستطيع أن يظل يحارب إلى ما لا نهاية في ظل ظروف استنزاف بشري يتعرض له كل يوم على جبهات القتال . ولقد بدأت إيران منذ عام ١٩٨٣ نعد لتشكل جيش قوامه (١٥ مليون) شخصاً وهي ما فيه في هذا المشوار دون توقف وهو ما يعادل سكان العراق كله وأكثر ، ولذلك فإنه مهما كانت مقدرة القيادة العراقية في التعويض عن خسارها من العتاد الحربي - في نظر القيادة الإيرانية - فتكون عاجزة عن تعويض خسارها البشرية . كما أن دول الخليج العربي لن تفكر يوماً في تزويد العراق بجندى واحد من أبناء الخليج ليحارب في صفوف العراقيين وتحت قيادة صدام حسين والبعث العراقي . فذلك أمراً لا يستطيع أي حاكم في منطقة الخليج العربي أن يقدم على اتخاذ إجراء بشأنه لإعتبارات تتعلق برد الفعل المنتظر من قبل اخواننا شعب الخليج وهم شعب حباه الله بثروة طائلة مع بقائه طيلة سنوات طويلة يتمتع بهذه الثروة التي خلقت منه شعباً مرفهاً - يترفع حتى عن مباشرة الأعمال الشاقة في بناء بلده والتي يستعين بأبناء شعوب دول أخرى يستقدمها للقيام بها . ومنهم عراقيين أيضاً . كما أنه لم يمادفه نزوات طائشه من قبل حكامه تؤدي إلى الزج به في حروب لا ينال منها سوى تدمير كل ما استطاع الشعب في الخليج أن يبنيه في بلاده .

فكيف لنا أن نتصور امكانه قبول حالات تطوع تلقائيه من جانب أي من أبناء الخليج العربي لكي يلقوا بأنفسهم في حرب لا نافع لهم فيها ولا جمل برغم استمرار النفسه العراقيه في أنهم يحاربون نيابة عن أبناء الخليج للدفاع عن الخليج ، وسواء كان ذلك ممكن أن يتم بأمر الحاكم بفتح باب التطوع - أو ضمن قوات نظاميه ترسلها حكومات الخليج مع ملاحظه العلاقات الخاصه التي تربط الكثير من أبناء الخليج بالشعب الإيراني الذي هو أحد جيرانهم في المنطقة . اضافة الى ذلك فإن مثل هذا الأمر لا يستطيع حاكم في الخليج أن يقرره بمعزل عن استشارة باقي حكام الخليج لأن مثل هذا الأجراء أن يحدث فسوف يعطى بعداً جديداً لدائرة الصراع القائم في المنطقة وسيعمل على توسيع هذه الدائرة ، كما أن قيام ما يسمى بمجلس التعاون لدول الخليج وما انبثق عنه من اتفاقات وتنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بشئون

الدفاع قد قطع الطريق على الآمال العراقية في احتمال أن تشارك هذه الدول في الحرب الى جانب الجيش العراقي ضد ايران ، وأن دخولها حربا ضد ايران لن يتأتى إلا في حدود الدفاع عن النفس عند وقوع اعتداء ايرانى مباشر عليها لا يمكن السكوت عنه . وبقينى أن ذلك ما تسعى القيادة العراقية جاهده لتهيئته الظروف التى تدفع بالأطراف المعنيه فى المنطقة الى حدوث مثل هذه المواجهه لتوسيع نطاق الصراع ويخف العبء عنها .

ويبقى لنا كلمه بشأن مشاركة أبناء الخليج فى القتال الى جانب اخوانهم العراقيين ضد ايران وحتى لا يخال للمقارئ العربى أننا نحاول أن ننال من شهامة وعروبه أبناء الخليج وحكامهم ، فان شعب الخليج العربى الشقيق لا يبخل بدمه وروحه فى سبيل الزود عن اى شعب عربى شقيق قد يكون فى حاجه ماسه الى مساعدته فى صد عدوان يقع عليه يكون بيننا وليس محلا للمجدال فى مشروعية الدفاع عنه . ويشهد التاريخ فعلا حالات قدمت فيها دول الخليج قوات نظاميه للمساهمه فى الدفاع عن شعوب عربيه كانت فى مواقف تواجه فيها عدوا مشتركا بالنسبه لكل العرب مثل حالات المواجهه مع اسرائيل ، والقوات الخليجييه التى أرسلت ضمن القوات العربيهه التى كلفت بالحفاظ على الأمن فى لبنان .

وفى نهايه هذا الفصل نبلور الحقيقه الهامه التى يجب أن لا تغيب عن الأذهان وهى أن نتائج الحرب العراقيه الايرانيه وحتى الآن لم تحددها القدرات الذاتيه المتاحه لكلا الطرفين المتحاربين - وان الحسابات الواقعيه والبعيده عن العواطف والمحاباه تقول أنه لولا ذلك الموقف الذى اتخذته أطراف هامه من بين أعضاء المجتمع الدولى وعلى رأسها القوتين العظميتين من هذه الحرب - وذلك بمحاولتها صد كافة الأبواب أمام القيادة الايرانيه لحرمانها من تعويض خسائرها العسكريه فى العتاد والسلاح وقطع الغبار - مع وجود تضامن غير معلن من قبل هذه الأطراف ضد ايران لأسباب تتعلق بموقف القيادة الايرانيه الجديده من هذه الأطراف . مع فتح الباب واسعا بالمقابل أمام العراق الذى كان ذات يوما منبوذا من قبل العديد من هذه الأطراف ومتهما بأنه يدعم الارهاب الدولى مع أحجام هذه الاطراف عن الادانه العلنيه للعراق سواء فى بدئه الحرب ضد ايران أو ما يقوم به من استخدام وسائل وأساليب غير مشروع فى اداره صراعه العسكرى ضد ايران فى ذات الوقت الذى يحمل فيه العراق على دعم مادي من دول الخليج العربى لولا كل ذلك ولولا استخدام العراق لأسلحه التدمسير الشامل المحرمه دوليا ضد ايران . لكانت هذه الحرب قد حسمت منذ فترة ليست بقريبه من الآن - ولصالح أحد الطرفين استنادا الى ما كان متيسرا لدى كل منهما من امكانيات لادارة صراعه العسكرى ضد الآخر . ولذلك فنقول أن امتناع كافة الأطراف

الدولية بما فيها دول الخليج العربي - عن تقديم أى نوع من الدعم لكلا الطرفين المتحاربين كان سوف يعمل على حسم هذه الحرب لصالح ايران بلا شك . ولذلك فإن الرأى القائل بأن هذه حرب لا غالب فيها ولا مغلوب هو رأى محل نظر ويجانبه الصواب لأنه فى حالة الامتناع عن دعم كل منهما فإن أحد طرفى الحرب لن يكون قادرا على مواجهة الآخر بامكانياته الذاتية ونقصد به العراق - لا قدر الله . نقول ذلك لأننا نعالج حقائق موضوعية بعيدا عن العواطف وفر منأى من التحرج .

ويبقى أن نعلق على ما سحاول القيادة العراقية أن تشير به بشأن قيام ايران بشراء أسلحة وقطع غيار من إسرائيل . فنقول وما دمنا بحد بحث موضوعى بعيدا عن المحاباة لأحد أطراف النزاع . فان الطرف الذى يمارس القتال ضد الآخر ويمارس ضده أيضا القتل من جانب خصمه - لا يستساغ أن يحاسب على مصدر الوسيلة التى يستخدمها فى القتل ، طالما أن ما يمارسه فى حد ذاته هو أمر أسوأ من فعل لحصول على الوسيلة من مصدر محل استهجان . وهذا ما ينطبق على وضع اسرائيل وتزويدها لايران ببعض العتاد الحربى . ولذلك فان الحملة العراقية فى هذا الاتجاه تفتقد الى المنطق الذى يؤيدها فكيف تنتقدنى فى طريقة حصولى على السلاح لادافع به عن نفسى ضد اقدمك على قتلى ولا سيما أن أبواب السلاح قد غلقت فى وجهى ولم يعسد أمامى سوى ذلك الباب . بل أن القيادة العراقية فعلت ما هو أسوأ من الحصول على السلاح من دولة منبوذة من المجتمع الدولى الاسلامى والعربى ، وليس المجتمع الدولى ككل وهو استخدامها الأسلحة المحرمة دوليا لأن ذلك يقع تحت نسوع من المحظور بدرجة أخطر من شراء السلاح من اسرائيل . وما الفرق بين شراء سلاح من اسرائيل وشراء سلاح من دول تقدم السلاح لاسرائيل كالتى تشتري العراق منها الأسلحة . وألم تقسم مصر أيضا علاقات مع اسرائيل - وكانت القيادة العراقية قد ساوت بينها وبين اسرائيل يوما - فلماذا أقدمت القيادة العراقية على الحصول على عتادها الحربى من مصر ؟ فى الوقت الذى لا تقوم علاقات بين ايران واسرائيل ؟

ثم ماذا عن الأنباء التى بدأت تتسرب عن محاولات العراق الحصول على أسلحه اسرائيلية هذه المرة ، وأن الادارة الأمريكية تشجع سرا عقد صفقه أسلحه بين العراق واسرائيل .

الفصل الثالث

كيفية ادارة الصراع العسكرى

سبق أن أشرنا الى الوضع على الحدود بين الدولتين قبل نشوب الحسرب ففى ٧ / ٩ / ١٩٨٠ • وتبادل الطرفين ع ليات التحرش على الحدود ، من حشد عسكرى محدود يتناسب مع تلك التحرشات إلى أن أخذت شكل قصف جوى أو مدفعى للمخافر وبعض القرى الواقعة على الحدود • وقد أقر العراق بقيامه بأعمال الرد السريع " وطيلة أشهر عديدة ٠٠٠ كان يكيل للنظام الايرانى الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " (١) ، فالتوتر على الحدود اذاً - كان حاله قائمه ودائمه بينهما ولكن لم يأخذ شكل الاستعداد للحرب الشامله إلا بعد ٧ / ٩ / ١٩٨٠ ومن جانب العراق • حيث كان قرار دخول حرب شامله من جانب القيادة الايرانيه ضد العراق مغامرة كبرى وفى ظل ظروفها الداخليه مع القوى السياسيه المناوئه لها بل وداخل السلطه نفسها ، وكذلك المعارك الداخليه مع الدول الكبرى والتي ساءت علاقاتها مع ايران بعد سقوط نظام الشاه • وأصبح رجال الدين حديثى العهد بممارسه السلطه فى وضع لا يسمح لهم بخوض حرب خارجيه • خاصة أنهم كانوا يواجهون حربا أخرى ضد الاقليات القوميه فى ايران وكانوا قد فقدوا خبره قوادهم العسكريين بعد حملة التصفية التى قام بها النظام الجديد لتصفية حساباته مع أعوان الشاه السابقين • وأصبح الجيش الايرانى بحق ، جيش بلا رأس منظم له • ولقد كانت هذه الظروف والأوضاع بالنسبه للجيشين محل اقرار صريح من جانب القيادة العراقيه والتى ترى " ٠٠٠ الجيش الذى بناه شاه ايران والذى وظفت لسه الخبره الأمريكيه والصهيونيه وخبرات غربيه أخرى لم يكن قد فقد سوى جزء من قوته وكفاءته من خلال اعدام السلطات الايرانيه لبعض جنرالاته وضباطه ٠٠ " (٢) وبالمقابل وعن الجيش العراقى " ان الجيش العراقى فى الوقت الذى دخل فيه معركة قادسيه مدام كان قد أصبح الجيش الأول فى الوطن العربى كله وفى بلدان منطقته الشرق الأوسط " (٣) • ولقد كانت تلك الظروف جميعها والأوضاع الخامة بالبلدين - هى عنبها نقطه الضعف والورقه الرابحه التى استغلتها القيادة العراقيه ولم تضعع وقتها

(١) - التقرير السابق (ص ١٩٣) •

(٢) - خطاب الرئيس العراقى فى ١٧ / ٩ / ١٩٨٠ •

(٣) - التقرير السابق (ص ٢٠٥) •

لكي تتحرك على أساسها ، في اتجاه شن حرب شامله ضد ايران .

ومن متابعة سير العمليات الحربية بين الطرفين يتبين أن القوات الإيرانية كان لها التفوق الملحوظ في سلاح المشاة بحكم تعدادها البشري ، ويقابل ذلك تفوق جوى لدى العراق أمام القوات الجوية الإيرانية . ولكن التفوق في سلاح المشاة لسدى ايران كان له سبب فنى آخر تعترف به القيادة العراقية بقولها في عرض الكلام عمن الجيش العراقي " وقد تطورت كفاءة فرق المشاة وتشكيلاتها عبر سير المعركة . بعد أن بذلت جهود غير اعتيادية لزيادة كفاءته . فقبل بدء الحرب لم يكن هذا المنصف بمسنوى كفاءة الدروع وسلاح الطيران رغم أنه أقدم المنوف في جيشنا الباسل . لسببين أساسيين أولهما : انشغال هذا المنصف بحرب غير نظاميه لغترة طويله من الزمن في مكافحة أعمال التمرد والعصيان في شمال العراق (الأكراد) . وثانيهما : هو الأوضاع السياسيه حيث أن تجربه الثورات والثورات المضاده أثبتت أن الفئات السياسيه المناهضه للحكم غالبا ما تتجه الى تكوين خلاياها السريه الأساسيه وكوادرها في سلاحى الدروع والطيران . . وبعد قيام الثورة تركز اهتمام الثورة في التطوير والاعداد النفسى على هذين السلاحين لذات الاعتبارات ، مما جعل خيرة ضباط الحزب في المنصف المدرع أولا ثم فى القوة الجوية " (١) ، وهكذا كان يتم تنظيم القوات المسلحة العراقية على أسس ترتبط أساسا بحماية أمن النظام قبل حماية أمن الوطن ، ولم يتم اعادة النظر في هذا الوضع الا خلال الحرب مع ايران . وفي واقع الأمر أن ايران كانت قد استهلكت جزءا كبيرا من سلاحها الجوى خلال الأشهر الأولى للحرب نتيجة الضربه الجويه العراقيه للقواعد الجويه فى ايران ، وعدم مقدرة ايران على تعويض خسائرها فى الطائرات وقطع الغيار ، لأنها كانت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا السلاح والتي كانت قد ساءت علاقاتها معها ، بالاضافة الى افتقادها للطيارين القادة الذين تم تصفيتهم مع الآخرين ولذلك فنجد ان ذلك كان له مردوده على كفاءة وقدرة القوات البريه الإيرانيه فى ساحة المعركة ، حيث كانت تحارب على أرض مكشوفه ضد قوات تتمتع بغطاء جوى وتساعد بها قوة جوية قادرة على الحاق أضرار مؤثرة فى القوات الإيرانيه مما يسهل عمل القوات العراقية بالمقابل . بل أن سقوط بعض القواعد الخاصة بشبكة الدفاع الجوى الإيراني أو إعطاب بعضها ، ومحطات الانذار المبكر قد ساهم مساهمه فعاله فى شل القوة الجوية الإيرانيه وهو أمر لا يختلف كثيرا عمن وضع القوات المصريه فى سيناء عقب الضربه الجوية الاسرائيليه فى يونيو ١٩٦٧ ولذلك فقد افنصر نشاط السلاح الجوى الإيراني خلال الأسابيع الأولى للحرب على عمليات

لا تهدف بالأساس تنفيذ خط استراتيجي واضح يخدم خطه معينه للعمليات العسكرية الدائرة بين الطرفين ، بل كانت تنفذ عمليات لا تهدف سوى تحقيق نوعا من الاربك والتأثير النفسى على الشعب والجيش العراقي ، باستثناء عمليات قصف المنشآت الاقتصادية العراقية . والخلاصة بالنسبة للطيران الايراني أنه قد فقد من امكانياته قدرا لا يتناسب مع نتائج العمليات التي كان يقوم بتنفيذها .

وعندما بدأت القيادة الايرانية نستعيد توازنها الذي فقدته خلال الشهر الأول للحرب ، بدأت تعتمد وبشكل أساسي على العنصر البشري الذي تتميز به ، وذلك في تشكيلات المشاة التي شملت كل من تشكيلات القوات المسلحة ، والحرس الثوري ، والمتطوعين ، لتمارس به نشاطها ضد القوات العراقية الغازية لأراضيها ، في محاولة لاستنزافها الى حين ترتيب أوضاع القوات الايرانية ككل . ولذلك بدأت بعمليات محدوده داخل الأراضي الايرانية الى أن استطاعت دخول أول معركة مواجهة مباشرة بين قوات الدولتين في منطقة (الخفاجيه) في فبراير ١٩٨١ استخدمت فيها المدرعات من الجانبين بشكل واسع في منطقة صحراوية قاسيه ، وكانت سبقتها بمحاولتين في منتصف نوفمبر ١٩٨٠ ، ويناير ١٩٨١ . ومن أبرز العمليات المحدوده للقوات الايرانية خلال الشهور القليله المتبقية من عام ١٩٨٠ عمليات (شرق الكارون) في ٨٠/١٠/٢٥ ، (قصر شيرين) مسا ٨٠/١٠:٢٩ ، ومحاولة فك حصار مدينة (عبادان) مسا ٨٠/١٢/٩ ، وعمليات منطقة (كيلان غرب) في ٨٠/١٢/٤ ، وعمليات (سربيل ذهاب) في الفترة من ١٢ الى ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ . ولا شك أن هذه العمليات المحدوده كانت تفرض أعباء معينه على القيادة العراقية حينما كانت تجبرها على الزحف من مواقعها الى ساحات أخرى اضافيه داخل العمق الايراني ، لتتمركز في مناطق حاكمه أو آمنه ، لتأمين قواتها من هذه الهجمات الايرانية المحدوده المؤثره عليها في السلاح والأفراد والتي كانت تستنزفها بشكل ملحوظ ، واحتلزم ذلك أيضا من العراق أعباء اضافيه أخرى مثل اقامة شبكه طرق داخل الأراضي الايرانية لتوفير عمليات ربط سبل المواصلات بين تشكيلاتها العسكرية فيها ، ومع الأراضي العراقية أيضا ، وهو أمر لم يكن من العسير تنفيذه خلال تضاريس مختلفه لطبيعة الأرض الايرانية من جبال ومستنقعات مائيه وما تحتاجه من اقامة قنوات وكبارى متعدده ، وقد بلغت هذه الطرق حوالي (٢٤٠٠) كيلو مترا حتى عام ١٩٨٢ حسب ما جاء في التقرير الحزبي المشار اليه آنفا .

كما أن ذلك الاستنزاف البشري فرض على القيادة العامه للجيش العراقي تدبير مصادر أخرى للرجال ، وذلك ما دفعهم الى تنفيذ فكرة الاستعانه بتشكيلات من المتطوعين والتي اطلق عليها (ألويه المهمات الخاصه) والتي أشرنا اليها آنفا ،

ثم الاستعانة بالجيش الشعبي العراقي وبشكل أوسع بعد ذلك ، ليمد الشفرات التي نشأت عن انتشار الجيش العراقي في مساحات واسعة على طول الجبهة البالغة أكثر من ١٢٠٠ كيلو مترا وكذلك داخل العمق الإيراني .

وبهذا الشكل التدريجي لعمل القوات الإيرانية الذي بدأ بالهجمات المحدودة على القوات العراقية المتواجده في أراضيها ثم عمليات الهجوم في مرحلة ثانية لتطويق هذه القوات وإجبارها على الانسحاب من الأراضي الإيرانية فلم يأتي عام ١٩٨٢ ، إلا وكانت القوات الإيرانية قد استعادت معظم المناطق التي احتلها العراق في بداية الحسرب . وبدأت تنتقل الى مرحلة ثالثة من العمليات الحربية ، وهي العمليات الهجومية واسعة النطاق على الأراضي العراقية ذاتها بهدف السيطرة على المناطق والأهداف الاستراتيجية فيها ، لتأمين أوضاع قواتها . بل انها استطاعت أن تسيطر سواء بالمعدات على الأراضي ، أو بالنيران - على مناطق اقتصاديه أو حيويه هامه في العراق مثل احتلال منطقة جزر مجنون الغنيه بالبترو (شرق البصرة) والتي صرح بعض المسؤولين الإيرانيين أنهم يعتبرونها ضمانا لتسديد العراق خسائر الحرب الى ايران . وكذلك منطقة الطيب البتروليه على حدود محافظة ميسان مع ايران والتي أقر الرئيس العراقي نفسه في اجتماع لمجلس الوزراء العراقي عام ١٩٨٢ باحتلالها وأخيرا احتلال ميناء الفاو في أقصى الجنوب . ولقد كان على القيادة العراقية أن تفعل شيئا تحفظ به ماء الوجه أمام الرأي العام العراقي والدولي بعد أن ظلت أجهزتها تكابر بالاصرار على تحقيق انتصارات وهميه على القوات الإيرانية وتكذب ادعاءات ايران باستعادة تلك المناطق الواسعه ، ثم قيام ايران بنقل أفلام حيه عبر التلفزيون الإيراني للمناطق المحرره . خاصة في مناطق (الحويزه وعبادان والمحمرة) واستدعاء المراسلين الاجانب الى هذه المناطق . فأصدرت القيادة العراقية قرار الانسحاب الشهير في عام ١٩٨٢ ورسلته الرئيس العراقي الى قائد الفيلق الرابع في ٢٩/٣/١٩٨٢ ، تلك الرساله التي ظلت وسائل الاعلام الإيراني وحتى اليوم تعلق على ما جاء فيها من عبارات فلسفيه تفسر بها القيادة العراقية أسباب هذا الانسحاب (مثل عبارة أن اعاده قواتنا للخلف مثلما هي للأمام) وفي ٢٠/٦/١٩٨٢ ألقى الرئيس العراقي مدام حسين خطابا حاول تصوير موقف قواته على جبهات القتال من خلاله وبشكل أرى أنه كان قريبا جدا من واقع الحال في ذلك الوقت ، والذي لم يكن من السهل اخفاؤه . ولكنه حاول تبرير الانتصارات الإيرانية وكعادة البعث حينما يكابر حتى عند اضطراره للاقرار بالحقيقة ، أن يسند أسبابها الى أمور خارجة عن ارادة قيادته ، فقد حاول الرئيس العراقي أن يلقي بمسئولية فشل قواته في البقاء في مواقعها داخل ايران بقوله : " ان بعض الأخوة قد وقف السي جانبنا مشكورا ... ولكن وقفته هذه من حيث الفعل المباشر في ساحه العمليات

العسكرية لا تلغى القول بأنكم قاتلتم وحدكم بالاضافة الى أعداد متواضعة من المتطوعين العرب الذين فاضت غيرتهم فأبوا إلا أن يشاركوا في هذه المعركة القومية الباسلة والشريفة . . . في حين وقف حلفاء ايران من العرب وغير العرب الى جانبها بصورة رسمية وعلنية وبكل الوسائل . وهذا . . . هو السبب في الأساس في تمكينها من استرجاع الأراضي التي استرجعتها بالقتال ولولا دور الاسناد الواسع والواضح لمعجزت بامكانياتها الذاتية عن زحزحة قواتنا من مواضعها كما تأكد ذلك طيلة المنه الأولى من الحرب عندما فشلت ودمرت كل الهجمات الايرانية على قواتنا " .

وبالرغم من أن الرئيس العراقي قد اعترف بحقيقة أن قواته قد اضطرت للتخلي عن الأراضي الايرانية التي احتلتها في بدايه الحرب ، وعن طريق القتال ، إلا أن لنا تعليقاتين بشأن ما جاء في هذا الخطاب من أسباب قرار العراق بالانسحاب ، وحتى تتضح الصورة أمام الرأي العام الذي قادت بعض الأقلام حملة لتفليله مفادها أن العراق قد انسحب ارادياً ويريد السلام بينما ايران هي التي تصر على الحرب ، وذلك لكي يقدم الحقيقة وحدها مجردة .

التعليق الأول

وذلك يتعلق بمدى قدرة القوات العراقية على التمسك بالأراضي التي كانت تحت يدها داخل ايران بالمقارنة بقدرات القوات الايرانية بالمقابل . ففي الخطاب السذي سبق الاشارة اليه للرئيس العراقي في ١٧/٩/١٩٨٠ وبعد حديثه عن فقد ايران لجنرلاتها قال : " . . . كما أنه بالتأكيد كان يمتلك كل أسلحته وذخائره وعند بداية الحرب كان واضحاً أن ايران تتفوق على العراق من الناحية العددية في سلاحين أساسيين من الأسلحة الثلاثة في الحروب هي السلاح الجوي والبحري في حين كان العراق متفوقاً في سلاح الدروع " . فهذا كان تصوير الموقف العسكري في ايران عند بدء القتال ، أما بعد مرور حوالي عامين على الحرب ، وفي التقييم الذي اعده الحزب في تقريره المشار اليه جاء فيه " أما على الصعيد العسكري فقد استطعنا عبر معركة ضارية امتدت لأكثر من عشرين شهراً من القتال أن نحافظ على سيطرتنا على مناطق مهمه من أرض العدو كما استطعنا أن ندمر على نطاق واسع جدا القوة العسكرية للعدو . . . إن ايران قد تخلفت من الناحية العسكرية أشواطاً خطيره في حين بقي العراق وبرغم استمرار المعركة لفترة طويلة ، قوة عسكرية جبارة اضافة الى مقوماته الأخرى . ان ايران لم تفقد جزءاً كبيراً من أسلحتها ومعداتها فحسب ، وانما فقدت جزءاً كبيراً من اطاراتها العسكرية وبخاصه في القوة الجوية وستحتاج ايران الى وقت طويل لكي تستعيد مستوياتها السابقة للحرب في زمن الشاه ، في الوقت الذي يمتلك فيه العراق كسل

المقومات للسير قدما على طريق التفوق . وإذا كان من السابق لأوانه حساب درجة تفوق العراق على إيران من الناحية العسكرية بالسنين على وجه محدد ، فإنه من الأكيد أن هذا التفوق يبلغ الآن عدة سنوات . وإذا أضفنا الفارق النوعي بين قدرتي البلدين على مواصلة الطريق لتطوير قدراتهما العسكرية ، فإن هذا التفوق يسير بمعدل طـسـردى بالنسبة للعراق مما يزيد سنويا نسبة التفوق العراقي " (١) . وأهم ما يعنينا في هذه الفقرات كلها - الجزء الأخير منها الذي يتعلق بمقدار التفوق العسكري العراقي على إيران والذي قدرته القيادة العراقية بسنوات طويلة ، فهل يعقل أن تتمكن القسـوات الإيرانية مهما تلقت من مساندة خارجيه والتي لا تتعدى بأي حال من الأحوال بعض الذخائر وقطع الغيار في ذلك الوقت بالذات ، أن تحرز هذا التقدم على القوات العراقية— وتجبرها على الانسحاب داخل حدودها وذلك خلال أسابيع محدوده من وضع هذا التقييم العراقي . لأن الانسحاب تم في يونيو ١٩٨٢ وهو توقيت يتزامن مع صدور التقرير— المشار اليه .

التعليق الثاني

وهو ما يتعلق بأسباب أخرى مختلفه تماما عن تلك التي وردت في جزء من خطاب الرئيس العراقي في خطابه في ١٩٨٢/٦/٢٠ والخامسة بالدعم الخارجي الى جانب إيران مما تسبب في هذا الانسحاب فيقول في موضع آخر من هذا الخطاب مشيرا الى ما جاء في قرار الانسحاب الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٩٨٢/٦/١٠ : " ان هذا القرار المسئول يستند بالدرجة الأولى الى الاعتبارات التالية : إسقاط ذريعه مهمه من الذرائع التي يتذرع بها النظام المشبوه في طهران لإستمرار الحرب . ووضعه أمام امتحان حاسم للكشف عن نواياه الحقيقيه . وان الأوضاع الدقيقة التي تمر بها الأمة العربيه والتي نتجت عن الاحتلال الصهيوني للبنان وتعرض المقاومة الفلسطينية للتصفيه ، تحتم علينا أن نكون يقظين ومستعدين لكل الإحتمالات . . . لقد وقف عدد من الحكام العرب الى جانب نظام طهران كما هو معروف وتلكا آخرون في اسناد العراق في معركته المادله . . . وكانوا في ذلك يطلقون الحجج والذرائع الكاذبه وكان من بين ما يتذرعون به استمرار احتلال العراق لأجزاء من الأراضي الإيرانية .

ان قرارنا المسئول هذا يسقط كل هذه الحجج والذرائع سواء كانت ناتجه عن سوء نيه أو حسن نيه . ويضع الدول العربيه أمام مسئولياتها في هذا النزاع . أن مسئوليتنا ازاى حركة عدم الإنحياز وتوليها في أيلول القادم إستضافه المؤتمر السابع

للحركة يتطلب أن تسقط أي ذريعة يتذرع بها البعض للنّأمر على حركة عدم الانحياز .
ويحملنا مسئولية توفير كل الظروف الملائمة لعقد المؤتمر ونجاحه (٥) هذه
هي أيها الأخوة المبررات التي استند إليها قرارنا وفي خلال الواحد وعشرين شهرا
من المعركة قاتلت قواتنا دفاعا عن العراق في داخل الأراضي الإيرانية وكان المقاتلون
العراقيون يملكون من المرونة في التصرف في الأرض التي يتواجدون عليها ، وكانت
خطا الأساسية لا تركز على الاحتفاظ بالأرض وإنما تركز على تدمير آلة العدو ، حربيّه .
لذلك فقد كنا نقبل بالانسحاب لمسافة هنا - أو مسافة هناك من أجل تقليل التصحيحات
وتحقيق الهدف الأساسي . . . أما الآن وبعد أن وقفت قواتنا على حدودنا فلم يعد أماننا
أي مرونة في التصرف في الأرض . . . ان أي انسحاب إلى الورا ، يعني دخول قوات الغزو
الإيراني إلى داخل أرضنا العزيزة - وعراقنا العظيم - ولا ننسى بأن مدنا العراقية -
البصرة - ميسان - وخانقين وغيرها لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن الحدود . أن أي
اندفاع للعدو لا سمح الله في أرض العراق يعني نقل المعركة إلى داخل بلادنا أن
خسائنا ونحن نقاتل في أرض العدو دفاعا عن العراق في المرحلة السابقة كانت خاسر
بالشهداء والمعدات والأموال . . . أما الآن فإن أي تقدم للعدو داخل أراضينا يعني أن
الخاسر لن تقف عند هذا الحد . فالعدو سيضرب مدنا ويدهرها وسيقتل أطفالنا -
ونساءنا ويخرب بلادنا " .

ومن سياق ما جاء في هذا الخطاب التاريخي ، تظهر بوضوح معالم التناقض
الخارج فيما جاء في هذا الخطاب ، والذي أوقع الرئيس العراقي فيه نفسه ، فإضافة إلى
الصورة القاسية التي قدمها عن الأوضاع على جبهات القتال وما وصلت إليه ، نتيجة
معارك الشهور القليلة السابقة وما ترتب عليها من إضطراب القوات العراقية إلى
الانسحاب الإضطرابي تارة وحسب إقراره في الفقره السابقه من هذا الخطاب ، والانسحاب
الإرادي تارة أخرى ، بموجب قرار الانسحاب الصادر في ١٩٨٢/٦/١٠ - تجنبنا للمزيد
من الخاسر ، مما جعل القوات الإيرانية تقف على خط الحدود الدولية مع العراق
وتصبح المدن والقرى العراقية تحت خطر الغزو والتدمير ، فإضافة إلى هذه الصورة العامة
للأوضاع على الحدود ، عاد الرئيس العراقي يتكلم عن الهدف الذي كانت قد دخلت
قواته الأراضي الإيرانية من أجله ، وهو تدمير آلة الحرب الإيرانية ، وأن المراقب
ليندهش حقا ، كيف يتسنى لقوات تم تدمير آلتها الحربية أن تكون قادرة على دفع
القوات المقابلة لها إلى خلف حدودها وتهديد مدنها ، ومع ملاحظة الصورة التي

(٥) - والجدير بالإشارة هنا ، أن المؤتمر لم ينعقد في بغداد خوفا من تنفيذ إيران
لتحذيرها بضرب قاعة المؤتمر .

قدمتها لنا القيادة العراقية عن ذلك التأخر الذى لحق بالقوات الايرانية بالمقارنه مع ذلك التقدم الذى إدعت أنه قد وصلت اليه القوات العراقية عند ذات التاريخ السذى بدأت تنسحب فيه والادعاء بأن آلة الحرب الايرانية لم تعد قادرة على الحاق الشر بالعراق .

ولكن اعود للكلام عن أهم مواضع التناقض فى هذا الخطاب حينما قدم الرئيس أسباب أخرى لتبريره ، فهو فى البدايه جعل من دعم الأطراف الخارجيه لايران سبباً جعلها قادرة على الحاق تفوق على قواته ، مما اضطرها للانسحاب . والآن عاد يتحدث عن أسباب دولية ، حينما تكلم عن رغبته فى اسقاط الحجج والذرائع لمن يتكلمون عن استمرار تواجد القوات العراقية داخل الأراضي الايرانية ، وعن موضوع حركة عدم الانحياز . ولذلك فهو أراد بقرار الانسحاب على حد قوله توفير كل الظروف الملائمه لاتعقاد المؤتمر . وانه لمن نافلة القول أن يصدق المرء . وعلى ضوء التاريخ الحافل لتعاملات حزب البعث العربى الاشتراكى على النطاق الدولى . احترامه للرأى العام الدولى ، حسب إدعائه فيقدم على خطوة الانسحاب . خاصة اذا كان العمل الذى سيقدم عليه قد يتعارض مع مصالح وأهداف البعث . اللهم الا إذا كان ذلك فى حقيقته ستارا يغطى به أمرا جسيما ، وهو ما حدث فعلا . لأن كل هذه الأسباب لا تخرج عن كونها مبررات لتغطيه النتائج المريره التى خلقتها العمليات العسكرية على جبهات القتال وتقدم القوات الايرانية بهذا الشكل المفزع ، فما كان أمام القيادة العراقية الا اتخاذ قرارا بالانسحاب بعد ان أصبح الانسحاب على ساحه الأرض حقيقة واقعه .

واننى أشك فى أن هناك قيادة مسئوله فى العالم يمكن أن تنافس بتعمير حدودها ومدنها للخطر ، وتتخذ قرارا بالانسحاب فى وقت كانت قادره على التمسك بالأرض والدفاع عن خطوطها السابقه ، وذلك إحتراما لرغبة الرأى العام العالمى كما يدعى الرئيس العراقى فى حينها .

يبقى لنا ملحوظه تتعلق بتخوف الرئيس العراقى فى خطابه عن تدمير القوات الايرانية للمدن والقرى العراقيه بعد غزوها وقتل نساءها وأطفالها . الخ . فيقينا أن صورة ما أحدثه جيش البعث (المعاشدى) كما يطلقون عليه من قتل وتدمير وهتك للأعراض داخل المدن والقرى الايرانية التى غزاها ، قد نُقلت الى الرئيس العراقى ، وقد شعر بأن السلب والنهب والخراب الذى لحق بها سوف تدور الدائرة ليلحق بمدن العراق وقراه ، وهذا ما تفرسه روح الانتقام الغريزيه فى النفس البشريه . ولكن واقع الحال ، يشهد بقطع بالفارق الشاسع بين ما فعله جيش العراق داخل الأراضي الايرانية ، وهو ما لم تفره عقيدة سماء ولا مبادئ أخلاق ، (ولعلنى لن أكون مبالغا حينما أقول

أن الجندي الذي يسمح لنفسه بهتك عرض إحدى بنات وطنه ثم يلقى بها في طريق مهجور وهي وقائع تكرر حدوثها في المدن العراقية التي تقع بالقرب من جبهات القتال حيث يتواجد تشكيلات الجيش العراقي ، ذلك الجندي لن يكون بغريب عليه ولا مستبعد أن يفعل الشيء ذاته في نساء البلد الآخر . ولعل ما حدث في شمال العراق من هتك للأعراض ليس بمعيد على الأذهان ، خلال القتال ضد الأكراد . وهو الأمر الذي يعكس بوضوح المثل والمبادئ والقيم التي يفرسها الجيش (العقائدي) جيش البعث في جنوده ولكن - أقول - أن مدن الخرس ، والعزير (وبعض القرى التي اقتربت منها القوات الإيرانية خلال عملياتها الهجومية الواسعة على الأراضي العراقية فيما بعد ، لنشهد بحقيقته الأساليب التي اعتمدها كل من الجيشين في معاملة المدنيين ، وبحق . وكيف تم التنبيه على أهالي هذه المناطق من قبل القوات الإيرانية المهاجمة بمكبرات الصوت لإخلائها سواء بحبيهم إلى إيران أو الابتعاد عنها قبل إقتحامها لعدم إلحاق الأضرار بهم في وقت قامت القوات العراقية بقصف بعض المدن على أهلها ، لأن القوات الإيرانية كانت على وشك إقتحامها ، ولم تستطع الأولى الإلتحام معها في معارك قتاليه مباشرة لمنعهم من البقاء فيها . مثل (خانقين) شمال العراق . ولكن وبعد كل ذلك ورغم هذه الصورة القاتمة يعود الرئيس العراقي للكلام عن النصر بقوله : " ورغم أن إيران استطاعت أن تسترجع أجزاء مهمه من أراضيها ، فإن ذلك لن يغير من حقيقة إنصاف العراق " ، ولكن يظل هذا الكلام إقرارا مريحا من مدام حسين بما حدث على جبهات القتال ، وأن استرجاع هذه الأراضي لم تكن انسحابا إراديا للأسباب الوهميه التي ذكرها في خطابه . وإنما كان لضعف في القدرة العسكرية العراقية لا يعود إلى ما كانت تمتلكه من إمكانيات عسكرية وأسلحه لأن تقريرهم الحزبي يقرر بما كان العراق يمتلكه من قدره مادي في هذا المجال " وبعد أكثر من سنتين على المعركة يمتلك الجيش العراقي اليوم أسلحه وأعتده ومعدات أكثر وأفضل من حيث النوع مما كان يمتلكه قبل الحرب - ويعتبر هذا إنجازا عظيما وفريدا من نوعه فالحروب عادة تستهلك الإمكانيات العسكرية للجيش وتفقدوا الكثير من المعدات خاصة تلك الجيوش التي لا تعتمد في تجميعها وتجهيزها على صناعتها المحليه الخاصه ٠٠٠ أن هذا الانجاز لا يعبر عن مكانه العراق وقدراته الدوليه ومثانه وضعه المالي فحسب ، وإنما هو نتيجة للإرادة الرائعه والمقتدره للمعركة بكل متطلباتها" (١) ولكنه يعود إلى الضعف الذي حل بالعصر البشري الذي يقوم بتسيير عجلة الحرب العراقيه ، وهم الأفراد وهذا ما سوف ينتقل إلى الكلام عنه . ولكن أليس من دواعسى السخرية أن تنسب القيادة العراقية لنفسها فيما إدعت به في هذه الفقره من فضل وهي تصل بذلك إلى قمة الكذب حينما يجدها تعتمد أساسا على مديونياتها إلى دول

الخليج العربي وفرنسا ودول أخرى لتدبير هذا السلاح والعتاد .

انه وفي ضوء تلك الحقائق السابق عرضها ، والتي جاءت على لسان القيادة العراقية نفسها بشأن هذا التدهور الذي لحق بقواتها ، لا يمكن أن نتفهم أو نقف على أسباب قدرة القوات الإيرانية على استعادة أراضيها بالقوة على ساحه القتال في ظل ظروف امكانياتها العسكرية الغير متكافئه مع الامكانيات التي كانت في حينها متاحه لدى العراق ، وبإقرار قيادته ، ألا إذا كان هناك إختلال آخر حادث في أحد عناصر إدارة الصراع العسكري بين الجانبين . ولا يبقى في هذه الحالة سوى الكلام عن الفرد المقاتل في الدولتين . فقدرة المقاتل الفرد على تحقيق الأهداف المرسومة للقوات التي يعمل تحت لواء قيادتها تتحقق من خلال ثلاثة أمور في رأبي . أولها : الكثافه العدديـه للمقاتلين ، وهو ما يتوافر لدى الايرانيين بحكم تعدادهم البشري الذي يضاعف التعداد العراقي ثلاث مرات ، والكفاءه القتاليه ، وهذه تتحدد إضافه الى التدريب الذي يحصل عليه الفرد المقاتل ، بالاستعداد البدني المرتبط بمستوى أعمار الأفراد الملحقين بالخدمة على الجبهات ، وهو وفي ظل الكثافه السكانيه لإيران ، يمكنها من توفير عددا أكبر من الأفراد في أعمار تساعد على تحمل التدريب ضمن المتطوعين في الحرس الثوري وكتائب المتطوعين ودفعات الإحتياط في القوات المسلحه بالمقارنه بالعراق ، وخاصة ما يتعلق بالجيش الشعبي وكما شرحت من قبل . ويبقى الأمر الثالث والهام والذي يرتبط بالحاله المعنويه للمقاتل والتي تقوم في الأساس على مدى قناعته بالقضيه التي يحارب من أجلها ، ولعل الأعداد الكبيره من الأسرى الذين تحتفظ بهم ايران من القوات العراقية ، وحالات الهروب من الخدمة العسكريه والتي تعرضنا لإحدى صورها ، أو حالات الانسحاب التلقائي لبعض التشكيلات العراقيه عند أول هجوم إيراني والتي ترتب عليها صدور التعليمات الصارمه من قبل القيادة العراقيه بعدم السماح بأي حاله من حالات الانسحاب ، وحالات التسرب من القوات للتسليم الى القوات الايرانيه والتي عولجت بتشكيل ما أطلق عليه (سرايا الاعداء) كل هذه الصور وغيرها لكفيلـه بأن تلقى لنا ضوءا كافيا على الحاله المعنويه التي يقاتل من خلالها الجندي العراقي اضافه الى أسباب أخرى تتعلق بعدم تمتع المقاتلين العراقيين بالراحه التامه التي تحتاجها التشكيلات التي تكون على اتصال مباشر مع العدو - حيث تسمح ظروف الكم في الأفراد والتشكيلات لدى ايران - باحداث عمليات تبديل دائمه بين التشكيلات من الخلف الى الأمام بينما يجد الجندي العراقي نفسه ينتقل من قطاع الى آخر على خط المواجهه دون الحصول على هذا القدر اللازم من الراحه . وكثيرا ما تتطلب ظروف القتال أن يتم نقل تشكيل من أقصى شمال الجبهه الى أقصى جنوبها ليُدفع مباشرة الى ساحة القتال ، وهو الأمر الذي علق عليه الرئيس العراقي نفسه أكثر من مرة فـى

لقاءات تليفزيونيه مع القوات وركز على ضرورة تجنبه ، وان كان ذلك غير متيسر تحقيقه عمليا .

لقد كان لامكانيات الحشد البشري الواسع التي كانت القيادة الايرانيه قادرة على دفعها على أى من قواطع العمليات الحربيه مع العراق والتي قدرت أحيانا بنصف مليون مقاتل ايراني ، كان لها أثرها في تحقيق نتائج مؤثره على القوات العراقيه ، إن لم يكن على مستوى تحقيق مكاسب في الأرض ، فعلى الأقل في تحقيق خسائر في الأفراد لدى العراق بشكل لا يتناسب مع امكانياته البشريه اذا ما قورن مع ما يلحق بابران من خسائر بشريه مقابله . ولقد كان للافلام التي يعرضها التليفزيون العراقي في برنامجيه (صور من المعركه) وما تبينه من تواجد كثيف للأفراد المهاجمه ضمن القسوات الايرانيه في خنادق المواقع الاماميه للقوات العراقيه ، وهم مبعثرون في هذه الخنادق ، والواضح جدا تهدم نيجراتها الهندسيه فوقهم ، كان لها مدلولها على الأثر الفوري والمباشر لاستخدامات الكثافه البشريه الكبيره من قبل ايران وسرعه سقوط المواقع الاماميه واستبقاء قوات النسق الأول المهاجم فيها للراحه وهو ما تقطعه أوضاع هؤلاء القتلى والمهمات المبعثره حولهم ، في حين أصبحت قوات النسق الثاني لهم في عمق المواقع العراقيه وما يحدثه ذلك من ارباك وفوضى بين القوات العراقيه في الخلف . ولا أتذكر فيلما واحدا عرضه التليفزيون العراقي عن العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه الا وكان واضحا فيه نفس المشهد مما يقطع بأن القوات الايرانيه كانت قادره في كل هجوم تقوم به ، حتى الذي كانت تعلن عن نيتها على شنه مسبقا ، من اسقاط المواقع الاماميه للقوات العراقيه في اللحظات الأولى للقتال . وذلك ما دفع القيادة العراقيه أن تقدم للرأى العام الروايه المشهوره - بأن القيادة الايرانيه (تستهزئ بأرواح شعوبها وتدفع بموجات بشريه الى داخل حقول الأنغام العراقيه) . ولقد كان الجنود العراقيون هم أول من يعرفون حقيقه هذه السخرية العجيبه لأن معظم هذه العمليات كانت تتم بعد الساعه الحاديه عشر ليللا كقاعده ، ومن خلال ثغرات تم فتحها خلال حقول الأنغام العراقيه مسبقا دون أن تدري مغارز استطاع القوات العراقيه ، بذلك وكما حدث في عمليات عديده في القاطع الجنوبي مثل (الشيب والفكه) كما أن أى جيش مهما كانت امكانياته العسكريه متواضعه لن يدخر وسائل فتح حقول الأنغام المعروفه ليضحي برجاله بدلا منها ، والتي تعارفت عليها وحدات سلاح المهندسين في العالم . والتي لن تكلف شيئا يذكر اذا ما قورنت بالخسائر البشريه . وحسب الادعاء العراقي ولكن يبدو أن القيادة العراقيه قد وقعت في هذه الجزئيه تحت تأثير أوهام وهواجس بعض ضباطها ، أو اختلقتها يقينا لتغطيعه الأثر النفسي والاعلامى للموجات البشريه الكبيره التي تدفع بها ايران،

ولتقلل من شأنها . ولقد كان للمعمر البشري في كلا الجانبين أثره على نتائج العمليات الحربية كما ذكرت ، وأبرزها - سرعة قبول بعض التشكيلات للاستسلام في الساعات الأولى للهجوم ، أو الانسحاب وترك مواقعها .

وان كان هذا الأمر لن تحجبه الادعاءات العراقية بالقول : " وكان من أصعب الأمور في تاريخ المعركة كلها انسحاب القطاعات العسكرية العراقية من المواقع التي تحتلها حتى ولو تطلب ذلك ضرورات الأمن العسكرية . لقد كان القادة والأمـسرون يرفضون الانسحاب من مواقعهم الى الخلف أو يميناً أو شمالاً مهما كان الضغط عليهم قوياً من جانب العدو ، وفي كثير من الأحيان كان القائد صدام حسين يتدخل شخصياً في اقناع القادة بتغيير وتكليف مواقعهم من أجل ترصينها في مواقع أفضل حتى ولو كان ذلك بالتراجع قليلاً الى الوراء . " ٠٠٠٠٠ وان كان هذا ضمن محاولات تغطية الانسحابات الاجبارية للقوات العراقية ولكن وجه الغرابه عندي هنا ، هو ما يُدعى به من رفض القادة والأمـرين لهذه الانسحابات وهو ما لن أعلق عليه . وهويشبه ادعائهم بأن زوجات وأمهات الشهداء كانوا يقابلون نبأ إستشهادهم (بالهلاهل والأهازيج) تعبيراً عن سعادتهم وفرحهم بهذه النكبة الثقيله .

.....

ولا شك أن القيادة الإيرانية لم تضع وقتاً ، وراء هذا الانسحاب العراقي الذي تعرف هي بالطبع وعلى الطبيعة أسبابه الحقيقيه ، فلم تلقى بالقرار العراقي بالانسحاب بالاً ، لأنها وفي جميع الأحوال لا تستطيع أن تمنح القوات العراقية المسلحة وقتاً لكى تعمد فيه تنظيم تشكيلاتها ومواقعها الدفاعية على خطها الجديد ، واستكمال مراتبها من الأفراد والعتاد . وكما توقع الرئيس العراقي في خطابه الذي تحدث عن قرار الانسحاب في ١٩٨٢/٦/٢٠ . وهو أمر كان متوقفاً بالبديهه ، فقد بدأت القيادة الإيرانية في تطوير عملياتها العسكرية ضد العراق ، لتدخل مرحلتها الثالثه بعد ان أوقفت الزحف العراقي في المرحله الأولى ، وطردته في المرحله الثانيه ، وهى الهجوم على الأرضى العراقية ذاتها وكما سبق أن أوضحت . فلقد تم الانسحاب العراقي خلال المدة التى تحدثت في قرار الانسحاب ، وذلك في ١٩٨٢/٦/٢٩ بينما بدأ الهجوم الإيراني الأول على الأرضى العراقية في ١٩٨٢/٧/١٣ أى أن الأمر لم يستغرق في الاعداد والتجهيز لهذا الهجوم سوى أسبوعين تقريباً مما يُستشف منه مدى ما وصلت اليه قدرة القوات الإيرانية من تنشيط وحيويه ، بصرف النظر عن الامكانيات العسكرية ذاتها . واذا كان هذا الهجوم قد خطط له بالاساس لاحتلال مناطق هامه شرق مدينة البصره ليكون مقدمة لهجوم تالى قد

يتم احتلال البصرة ذاتها من خلاله ، ألا أن الهدف القريب منه كان لا شك ، هو إلحاق أكبر استنزاف للقوات العراقية التي لم تكن قد تمكنت من إكمال خطها الدفاعي الجديد بعد الانسحاب من الحويزه والمحمره ، واستمرار الطرق على معنويات الجيش والشعب العراقي . واننى أرى أن المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الايرانية فى صراعها مع قيادة البعث العراقى ، انما هى أخطر المراحل على الإطلاق فى هذا الصراع من حيث الأهداف والنتائج ليس بالنسبة لـ عراق وحده ، ولكن بالنسبة لمنطقة الخليج العربى عموما ، وهى إختيار دقيق لمدى قدرة القيادة الايرانية - لرجال الدين - على تحقيق تطلعاتها فى تصدير الثورة الاسلاميه وإقامة نظم حكم اسلاميه مواليه لها فى تلك المنطقة ، بعد أن نجحت فى تحقيق ذلك داخل ايران . ولذلك وكما ذكرت فقد كان واضح أن هدف العملية الأولى من ١٢ الى ٣٠ يوليو ١٩٨٢ هو إسقاط احدى أكبر المدن العراقية وهى البصره ، لذرع نواه للنظام الجديد المنتظر ، حيث يتواجد أقطاب حزب الدعوة الاسلامى العراقى فى ايران وله أتباعه بشكل يمثل قاعدة يعتمد عليها ، فى مدينة البصره وبعض القرى التابعة لها .

لقد استغرق هذا الهجوم خمس هجمات ايرانية متعاقبه فى منطقة مليشـــــــــــــــــه بالمستنقعات المائيه والأراضى الزراعيه التى يصعب تحريك المعدات الثقيله عليها مثل الدبابات والمدافع الثقيله وغيرها . ولم يخفى القاده الايرانيون نواياهم عند القيام بهذا الهجوم الذى لم يكن على القاده العراقيين سوى محاولة التوصل للتوقيت الدقيق لبدأ القيام به من حيث اليوم والساعة . كما أنها لم تكن تملك القدرة على القيام بضربه اجهاضيه ضد القوات الايرانية قبل الهجوم لأسباب تتعلق بوضع وظروف القوات العراقية العائده من انسحاب لم تمضى عليه أسابيع ، مع تفضيلها الانتظار لعلها محاولة ايرانية اعلاميه للضغط النفسى فقط .

ولكن كانت القراءة الجيده لتصريحات المسئولين المدنيين والعسكريين الايرانيين قبل هذا الهجوم ، ونداءاتهم الى أهالى مدينة البصره بضرورة (استقبال إخوانهم جنود الاسلام فى الجيش الايرانى القادمين لتحريرهم) ، كانت كفيله بالتيقن من جاديه وقوع الهجوم فعليا . ولقد كانت ايران لا تطمح - من نداءاتها الى سكان البصره والقرى المجاوره سوى الامتناع عن مقاومه القوات المهاجمه ، ولقد كانت ايران فى حربها النفسيه هذه ضد القيادة العراقية تستند الى نقاط ضعف واضحه ، فبالإضافه الى أعوانها من أتباع حزب الدعوة فى هذه المنطقة ، كان هناك الحالـــــــــــــــــه النفسيه التى يعيشها سكان البصره ، بسبب رفض السلطات العراقية السماح لأهالى المدينه بالهجرة الى مدن أخرى أكثر أمنا من مدينه بصره . وعدم السماح لأى مواطن

بترك المدينة إلا بموجب خطاب رسمي من الجهة الحكومية التي يعمل فيها بالسفر لمهمه رسميه في محافظة أخرى . وعليه فكان المدنيون العراقيون هم الورقة التي يلعب عليها كلا الطرفين ، فإيران تستند عليهم في الحصول على معاونتها في ظل ظروفهم النفسية مع سلطات البعث الحاكمه ، والقيادة العراقية تستند عليهم في ضمان عدم قيام ايران بغزو المدينة ، لأنها تعلم يقينا أن القيادة الايرانية لا تُقر أسلوب قصف المدنيين أو تعرضهم للخطر ، وذلك عند هذا التاريخ من سنوات الحرب ، كما أنها تضمن بتواجد أهالي المدينة فيها الحاق أكبر قدر من الخسائر في القوات الايرانية المزمع دفعها في الهجوم المنتظر ، أو على الأقل لعرقلة تقدم هذه القوات ، التي كانت سوف تقوم بعد احتلال البصرة بالزحف نحو الطرق الرئيسية التي تربط بينها وبين باقي العراق وتطوير الفيلق الثالث وتقطع اتصاله بالفيلق الرابع ، بالسيطرة على طرق مواصلاته . وحتى يضمن لها السيطرة الكاملة على المنطقة واحتمال اعلان قيام الجمهورية الاسلاميه في العراق .

ولقد اضطرت القيادة العراقية الى تقديم تضحيات اقتصادية هامة في هذا الهجوم حينما قامت باغراق الأراضي التي بدأ الهجوم الايراني تحركه من خلالها مما ترتب عليه اغراق مساحات شاسعه من الأراضي الزراعية العراقية ، واستخدام أسلحة التدمير الشامل وتسميم المياه ليتسنى لها القضاء على الموجات البشرية المتلاحقه من الهجوم الايراني الذي لا يمكن مجابهته بقوات من الجيش العراقي بالمقابل خاصة أن القوات المهاجمه كان مولفها حرجا داخل المستنقعات المائيه ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الجيش العراقي أسلحة التدمير الشامل (الحرب الكيماويه) ضد القوات الايرانية بشكل واسع على هذا النحو . ولكن على أي الأحوال فقد تمكن بعض أفواه القوات الايرانية من الوصول الى نقاط حساسه في العمق الايراني حيث وصل بعضهم الى جزيرة السندباد في مدينة البصرة ذاتها .

وإذا كان هذا الهجوم قد كشف لكل من الطرفين مواضع القوة والضعف لديه ولدى الطرف المقابل فقد كان لذلك حساباته ومردوده في استعداد كل منهما للعمليات التالية .

فمنذ ذلك الهجوم الايراني على (شرق البصرة) بدأت تتركز العمليات الهجوميه الايرانية في منطقتين متلاصقتين هما ذات المنطقة ، و (منطقة هور الحويزه) التي تعد امتدادا طوبوغرافيا للمنطقة الأولى تقريبا . وبعد الهجوم عليها يخدم هدفا واحدا هو قطع طرق المواصلات بين الفيلق الثالث الذي كان في ذلك الوقت يتولى الدفاع عن منطقة البصرة جنوب العراق ، والفيلق الرابع الذي يدافع عن خط المواجهه مع

البصرة الى حدود محافظة الكوت مع ايران والموازي لطريق البصرة بغداد .

ولقد استغلت ايران سيناريو الهجوم الأول لتعيده مرة أخرى ، مع حشد ضخيم هذه المرة قدرته القيادة العراقية بحوالي ٤٠٠ ألف جندي إيراني على جبهة البصرة ، ولكن كان ذلك بغرض لفت أنظار القيادة العراقية عن منطقة حساسة أخرى على القاطع الأوسط من خط المواجهه ، فقامت بهجوم خاطف على مناطق (زرباطيه) وعلى أحد أجنحة الفيلق الرابع في اتصاله مع موات الفيلق الثاني العراقي . وفي سرعة مذهلة تمكنت من استعادته بعض المناطق الايرانية التي كانت ما تزال تحت السيطرة العراقية التي كانت تؤمن من خلالها العمق العراقي . وبدأت تضغط للسيطرة على نقاط هامه واستراتيجيه وترتب على ذلك أن أصبحت بعض المناطق المدنية في (محافظة الكوت) العراقية وكذلك الطريق القادم من بغداد الى البصرة عبر هذه المحافظة ، تحت رحمة النيران الايرانية والى الآن . وما يستوقفنا بشأن هذه العملية الايرانية - أمريين - الأول أن أي تقدم استراتيجي للقوات الايرانية في الجبهة الوسطى يمثل خطر امكانيه تقدمها نحو العاصمة بغداد والتي تبعد عن مدينة مندلي حوالي ١٤٠ كيلو مترا ، وهو الأمر الذي قام الرئيس العراقي بشرحه على خريطة أمام أعضاء المجلس الوطني العراقي في حينه .

أما الأمر الثاني فهو الاسلوب الذي عالجت القيادة العراقية به هذا الهجوم عسكريا وإعلاميا ، بعد أن أصبح أمر تكديس المستشفيات العسكرية بالجرحى المصابين في هذه المعركة التي لم يكن قد مضى عليها ٤٨ ساعة - أمرا لم يعد من السهل إخفاؤه في هذه العملية المفاجئة من قبل الايرانيين . فبعد أن أعلنت القيادة العسكرية في العراق في بياناتها عن تمكن القوات الايرانية من دخول هذه المنطقة وحددت التشكيلات العراقية التي تتواجد في هذه المنطقة وتشترك في القتال ، قامت بعد ذلك بالاعلان عن قيام قواتها بإقتحام الحدود الايرانية والوصول بالقرب من بعض المدن الايرانية التي لم يكن قد مضى شهرا على الانسحاب منها . وقد تلقى رجل الشارع العراقي هذا النبأ بدهشة بالغه دون أن يستطيع الاجابة على تساؤل - لماذا التضييع مرة أخرى بقوات تدخل الأراضي الايرانية طالما إنسحبنا منها منذ شهرين وسوف نضطر للانسحاب منها ثانية ؟ ١٩ .

ولم يطل الرد الرسمي لإعطائه الاجابه ، فقد صدرت تعليمات من بغداد الى المنظمات الحزبية في المحافظات بالاعداد لتجمع في كل المحافظات في الساعة الثانية ظهرا دون تحديد القصد من هذا التجمع . وتوقفت الحياة في العراق من أجل هذا التجمع ، وإذا بالاذاعة العراقية تعلن في بيان مقتضب أن القوات العراقية

التي دخلت الأراضي الإيرانية ، قد صدر لها الأمر بالعودة الى الأراضي العراقية بعد أن حققت المهمة الموكلة اليها بنجاح ، وعليه خرج المسئولون الحزبيون والرمسيون يخطبون في الجموع المحتشدة أمام مقر المحافظات ويتكلمون عن الانتصارات السنوية حققها الجيش العراقي - ويطالبونهم بالهتاف والرقص فرحا بهذا النصر - ولحظتها فقط أدرك الشعب العراقي الاجابه على تساؤل الصباح الباكر ، لماذا قوامنا دخلت الأراضي الإيرانية . ولقد أتى الجنود من الجبهة ومعهم الاجابة واضحة في حالتهم ومعنوياتهم - وحجم خساثرهم . وأننى أنذكر جيدا - أحد الجنود الذي أقسم على إن ابن عم له ترك يومين كاملين ينزف حتى مات في ساحة المعركة وسط مئات من الجنود العراقيين الذين لم يجدوا من ينقذهم أو يخلي قتلهم من ساحه المعركة .

لقد كان الهدف من دفع القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية هو اشغال القوات الإيرانية التي كانت قد استعادت مواقع هامه واستراتيجيه سواء من أراضيها أو داخل الأراضي العراقية ، واجبارها على فك الحصار المنيع الذي فرضته على قطاع كبير من القوات العراقية ، ألا أن المحاوله العراقية الانتحاريه قد فشلت في تحقيق حتى الهدف المباشر من حصار بعض المدن والقوات المتواجده على مشارفها لأنها قد وقعت في مصيده إيرانيه كانت تنتظرها مما جعل الخسائر العراقية مضاعفه فلم يكن هناك بدا من الانسحاب الفوري لمن تمكن منها من الانسحاب ، وهو الخطأ الفادح الذي وقعت فيه القيادة العسكرية العراقية ، وان كان البعض من أفراد الجيش العراقي يشيع بأن القرار كان سياسيا من بغداد .

وعند حلول شهر فبراير ١٩٨٤ كانت القوات الإيرانية قد هيات نفسها لهجومها الشامل الثالث والذي اتخذ من منطقة شرق البصرة التي وقع عليها الهجوم الأول وبما حصلته من نتائج - هدفا رئيسيا لهجومها ، ومن منطقة نهر الحويزه ابتداءا من مدينة (العزيز) الواقعة على الطريق المتجه من بغداد - ميسان - البصرة وعلى بعد ٧٠ كيلو متر من ميسان ، والى مدينة القرنة على امتداد نفس الطريق بعد مدينتي (العزيز) وقبل الوصول للبصرة بحوالى ٩٠ كيلو متر ، تلك المنطقة التي أطلقت عليها القيادة العراقية مصطلح (شرق دجلة) في بياناتها الرسميه تغطيه لتحديد اسم المواقع الحقيقيه لمناطق الهجوم تجنباً للآثار المعنويه التي يحدثها ذكر أسماء هذه المدن - على الشعب العراقي لكونها تقع على الطريق الرئيسي بغداد البصرة مباشرة .

والجدير بالذكر أن إصطلاح (شرق دجلة) يمكن اطلاقه على أى نقطة تقع على الشريط الموازى لطريق بغداد البصرة والبالغ حوالى ٤٠٠ كيلو متر مع ملاحظة أن المسافة بين النهر والطريق المذكور الذى يقع غرب النهر أو على الجانب الأيمن فيه لا تتعدى خمسون مترا فى أقصى الحالات . وقد استطاعت القوات الإيرانية المهاجمة أن تستخدم أسلوبا جديدا هذه المرة حيث بدأت بدفع مجموعات من المشاة الذين تسللوا عبر (هور الحويزه) وهى مسطحات مائية تتداخل بين أراضي الدولتين ، متخفين بين نبات البردى الكثيف وفى موجات كبيرة خلال الليل ، الى أن فوجى بها العراقيون حينما بدأت هذه القوات تطلب من سكان مدينة العزير مغادرتها قبل الهجوم وذلك فجر يوم الهجوم . بل أن بعض هذه القوات قد أدت صلاة الفجر على أحد الكبارى التى أقيمت فوق نهر دجلة وعلى بعد أمتار من المدينة التى تقع مباشرة على طريق بغداد البصرة . بعد أن تمكنت من إبادة مجموعة من قوات حرس الحدود العراقية التى كانت متواجده فى المنطقة حيث لم يكن للعراق تشكيلات مقاتله فى هذه المنطقة . ولم تفق القيادة العراقية إلا عند ما بدأ قصفهم لطريق البصرة ، وعليه جرى اتمال هاتفى بين وزير الدفاع العراقى ومحافظ ميسان التى يقع ضمن حدودها تلك المنطقة - طلب خلاله من المحافظ محاولة بذل كل جهد لوقف القوات الإيرانية بواسطة الجيش الشعبى الذى تم تعبئته فى الحال وبإمداد من قوات الجيش الشعبى للمحافظات المجاورة . الى أن تتمكن القيادة العامة فى بغداد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف المعاجى . واسبى أسجل هنا تفصيلا لادعاءات البيانات العسكرية العراقية التى صدرت بعد هذا الهجوم بأيام وادعت فيها أن القيادة العراقية كانت تعلم بهذا الهجوم وترصد تحركاته ، لأن أول صد لهذا الهجوم بواسطة الجيش العراقى لم يتم سوى بعد أكثر من ٤٨ ساعة كامله وبعد أن كان قد قطع طريق البصرة بغداد بالفعل . وتم تشكيل مجموعة عمليات حربية من بعض التشكيلات والحرس الجمهورى والاحتياطى العام للقوات المسلحة بقيادة - قائد الفيلق الرابع - السابق والذى عين فيما بعد مسئولا عن الحركات فى القيادة العامة فى بغداد - الفريق (هشام فخرى) واطلق عليها مجموعة عمليات (شرق دجلة) .

وبدأت القوات العراقية فى احتواء الهجوم ثم استعادة المناطق التى احتلها الإيرانيون وذلك باستخدام أسلحة التدمير الشامل مع تسميم مياه هور الحويزه فى هذه المنطقة ، وإبادة كل ما هو حى فى تلك المنطقة من زرع وأسماك وبشر . وهدم القرى العراقية على من فيها باستخدام الطائرات والمدفعية والدبابات .

واستخدم النابالم فى هذه العملية على نطاق واسع . ولقد أتيح لى فرصة

الوصول الى أرض المعركة بعد ٢٤ ساعة فقط من اتمام تطهيرها ولم يكن من السهل تمييز لون التربة التي كانت عليها هذه الأرض بفعل ما تعرضت له من حرق .

ولقد رأيت بالعين المجردة - وهو ما نقله التلفزيون العراقي بلا حياء ، آثار عملية تدمير القرى العراقية التي ظنت القيادة العراقية أن فيها أفراد من الجيش الايراني وخاصة قرية (البيضا) التي أقتيد من تبقى على قيد الحياء من أهلها الى بغداد . ووجه اليهم تهمة تسهيل مهمه القوات الايرانية وتم اعدامهم ولسبب واحد ، هو أنهم ظلموا على قيد الحياء أحياء بعد هذه المحرقة التي شارك فيها كل من الجيش الايراني والعراقي على رؤوس هؤلاء الناس .

والجدير بالذكر أن القوات الايرانية عاودت الهجوم على هذه المنطقة بالذات وذلك في ١٩٨٥/٦/٢١ ضمن عمليات واسعة للقوات الايرانية على محور المحمرة تجاه البصرة ، وفي القاطع الأوسط ، وادعت ايران احتلالها أكثر من ١٥٠ كيلو متر فـسى المنطقة المذكورة مما ترتب عليه اخلاء القيادة العراقية لمدينة العزيز هذه المرة من سكانها .

وعن هذا الهجوم الثالث الذي نتحدث عنه ، فقد كان المحور الثاني يستهدف الوصول الى مدينة القرنة العراقية التي تبعد حوالي ٩٠ كيلومتر على طريق البصرة - بغداد . ولقد حدث الشيء نفسه في هذا الهجوم كما حدث في (العزيز) .

ولكن بقي أن نوضح أن هذا الهجوم على هذين المحورين لم يكن ، وبرغم اتساع نطاقه سوى عملية اشغال وتمويه على المجهود الرئيسي للهجوم الايراني الذي كان يستهدف منطقة شرق البصرة والذي كان من نتائجه استيلاء ايران على منطقة حقول نفط جزر مجنون الشهيرة ، والتي فشلت القيادة العراقية في زحزحه القوات الايرانية عنها ، حيث تمكنت الأولى وردا على الادعاءات العراقية بطردها ، من اقامة جسر يبلغ حوالي ١٢ كيلو مترا ليربط بين القوات الايرانية ومؤخراتها ، ثم نقل صورته من خلال الارسال التلفزيوني الايراني الذي يغطي معظم محافظات العراق الحدودية مع ايران . وبالرغم من أن العراق أكد أنه قد أباد القوات المهاجمة التي لم تتمكن من البقاء فيها إلا أن عودة العراق الى اذاعة بيانات عسكرية عن تحريره لجزء من هذه المناطق خلال عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ليقطع بكذب البيانات العسكرية العراقية التي لا تقر الحقيقة القائمة على الأرض . وتكشف أيضا عن فشل الهجمات العسكرية العراقية العديدة لتحرير هذه المناطق والتي لم يعلن العراق عنها خلال هذه السنوات الماضية لأنه لا يعلن سوى عن العمليات الهجومية العراقية التي تحقق نجاحا فقط . فقد أعلن

العراق في البيان العسكري الصادر في ١٩٨٥/٦/٢٧ عن نجاح هجوم عراقي اشترك فيه (١٠) آلاف جندي عراقي من الفيلق الثالث على جبهة ١٢٠٠ مترا في تحرير جزء من جزر مجنون . ثم أعلن في ١٩٨٦/١/٦ عن هجوم عراقي آخر لاسترداد هذه الجزر ، بل لقد جاء على لسان أحد القادة العسكريين العراقيين قائلا : " أن العدو ما زال يحتل شمال مجنون فقط وهم محصورون في بقعة اسمها (المحرقه) وقد حررنا ٨٠ ٪ من جزر مجنون " (١) فأبى هذه الاعترافات من الإنكار الشديد عند احتلال ايران لها ؟ والادعاءات العراقيه بأنه قد تم ابادتهم ولم يبقى منهم سوى من فر هاربا أو وقع في الأسر .

ولكن اذا كان الهجوم الايراني الاستراتيجي الثالث (شرق دجله - وشرق البصرة) لم يحقق هدف امكانيه السيطرة الدائم على طريق (العماره - البصرة) والقادم من بغداد ، ألا أنه وبالإضافة الى حصول ايران على منطقة جزر مجنون ، فإن الحجم المتواضع للقوات المتسلله والأهداف المحدده لهذه المهمه وبالنسبه لشرق دجله ، ذلك كله يكشف عن أن الهدف الأساسي من هذه العمليه يمكن أن يعتبر - محاولة ايرانيه لاختبار إمكانيه العمل من خلال التسلل عبر (هور الحويزه) وما يستلزمه هذا النوع من العمليات من استعدادات وما سوف تقابله من عوائق لخدمة عمليات أخرى مستقبليه ، وهو ما تم في هجومهم التالي في ١٩٨٥/٦/٢١ بالفعل . كما أنه يحقق إشغال القوات العراقيه ، وتحميلها أعباء إضافية ، باضطرارها الى سحب تشكيلات من مناطق القتال الأخرى لسد تلك الثغره الواسعه النطاق على حدودها مع ايران ، وتشتيت الجهد العسكري العراقي والاستنزاف البشري له . مع تحقيق دعايه اعلاميه بأن القوات الايرانيه أصبحت قادرة على الوصول الى العمق العراقي وفي مناطق حساسه منه ، ردا على الادعاء العراقي المقابل بأن القوات العراقيه قادرة على الوصول الى العمق الايراني في أي وقت .

بل انه لا يمكن إغفال ما حققته القوات المتسلله من منطقة (القرنه العراقيه) من ارباك لمؤخرات قوات الفيلق الثالث خلال تصديها لهجوم المعهود الرئيسي الايراني على جزر مجنون شرق البصرة .

ومن أهم العمليات العسكريه الايرانيه الشامله - هجومها على شمال العراق في منطقة (كردستان) في عام ١٩٨٣ (جبال كرمند) ومنطقة (سيد صادق) ، (وحاج عمران) والسيطرة على مدينه (بنجوين) والتي صدرت الأوامر من بغداد بهدمها على أهلها في ذلك الوقت لصعوبة تحريرها من قبل القوات العراقيه والسبب أهم - وهو أن أهلها من الأكراد - الذين يعتبرون فاقدى الوطنيه في نظر قيادة البعث في

بغداد . والطريف بل والمحزن أن الرئيس العراقي كان قد عقب على موضوع هدم هذه المدينة ، بأنه سوف يقومينا . مدينة جديدة لأهل بنجوين بعد الحرب تعويضا لهم عن مدينتهم - ولا ندري بماذا سوف يعوضهم عن العراقيين الذين دفنوا تحت انقاض هذه المدينة .

ولقد كانت هذه العملية الايرانية من أصعب العمليات العسكرية التي نواجهها القيادة العراقية نظرا لصعوبة التعامل مع التضاريس الطبيعية للمنطقة ، ولأن القوات الايرانية المهاجمة كانت مدعومة من قبل قوات أبناء البر زاني (الأكراد العراقيين) وهم أقدر على فهم دروب المنطقة الجبلية ومساكنها . ولذلك فقد تصدى لهم في هذا الهجوم - قوات الطالباني (من الأكراد) المناهضة أيضا لسلطات البعث وتمكنت من تحقيق مسانده مقابله - الى جانب الجيش العراقي نفسه ، ولكن المعارك الضارية ترتب عليها أن احتلت ايران السلسلة الجبلية وأطلقت عليها اسم (جبال الحمسره) ومناطق أخرى - ونفت القيادة العراقية بشده بقاء الايرانيين في هذه المنطقة ، الى أن عادت واعترفت بذلك حينما أعلنت من خلال بيانها العسكري الصادر في ٨٦/٣/٢١ أنه قد : (تم استعادته بعض القمم والمرتفعات التي كانت تحتلها ايران عام ١٩٨٣ في منطقة بنجوين) ثم بيان آخر في ١٩٨٦/٤/٥ أعلنت فيه عن تحرير أجزاء أخرى من هذه المنطقة وأخيرا بيان في ١٩٨٦/٥/١٤ عن استعادة قمة جبلية في منطقة حاج عمران .

.....

عمليات والفجر الثامنة والتاسعة

تعودت القيادة الايرانية أن تطلق على كل من عملياتها الهجومية الشاملة اسم (والفجر) وتعطيها رقم حسب تسلسل تاريخ القيام بها وتطلق على لحظة بدء العملية كلمة السر (يا زهراء) وعلى غرفة العمليات الرئيسية (مقر خاتم الأنبياء) وكان آخر عملياتها الهجومية الواسعة حتى لحظة اعداد هذا الكتاب تلك التي أطلقت عليها عمليات (والفجر الثامنة في جنوب العراق ، والفجر التاسعة شمال العراق) . ولقد سبق الأولى اعداد استغرق شهرا طويلا وكان الحشد العسكري الإيراني يقطع بانعقاد النية على شن الهجوم المرتقب ، والذي لم تخفى القيادة الإيرانية نواياها في شنه ، وفشلت مساعي دول الخليج العربي ، وخاصة السعودية في إثناء الزعماء الإيرانيين عن شن هذا الهجوم . ولقد تصاعدت حملة الحرب النفسية بسين الطرفين قبل بدء الهجوم الإيراني وأبلغ العراق الأمم المتحدة والدول المعنية في المنطقة ، بالاستعدادات الإيرانية للهجوم المنتظر وبدأت تخرج من بغداد لهجات

التهديد والوعيد بالمصير المنتظر لهذا الهجوم ، ولم يخفى الرئيس العراقي نواياه في استخدام الأسلحة المحرمة دوليا - ولأول مرة قبل الهجوم - مع التأكيد على عدم اناحه الفرصة لایران في تحقيق أي نصر عسكري في الهجوم المنتظر الذي إعتبره نهايه للحرب مع ایران ، وان كانت النتائج التي أسفر عنها هذا الهجوم قد خيبت آماله . ففي إحدى أحاديثه قال صدام حسين : " ٠٠ ونجوللهم وبلا تردد وحزم ، أن المرات السابقة اذا كانوا يهتدون الى بدن رجالهم اللي يدزوههم للجبهة من خلال رجله ومن خلال رأسه ومن خلال بقايا جسمه ، ها المرة لازم يلونون شعور رؤوس رجالهم اللي يدزوههم ٠٠ بس على بقايا الشعر ممكن يهتدون الى أسماء المقاتلين اللي يدزوههم ، نحيل الله اذا جو هذه المرة اذا صار قتال يرجع لهم بقايا ٠٠ ها المرة مثل ما يجول المثل الشعبي ما يرجع لهم واحد يجوللهم الموضوع أشلون صار ٠٠) وهكذا يعلن رئيس دولة صراحه تصويره لما ستكون عليه حالة القتال من بشاعة وكما قال " دون تردد " .

ولكن يبدو أن القيادة الإيرانية كانت قد استفادت من تجاربها السابقة في هذا المجال وأعدت للامر عدته وحسبت حساباتها واحتمالات خاسرها - وعمر الوقت في سير العمليات الحربية وبالشكل الذي يمكن أن تحرم فيه القوات العراقية من استخدامات الحرب الكيماوية الآ في التوقيت الذي يجعل القوات الإيرانية في وضع - ومواقع تسمح لها بتأمين أفرادها بدرجة تتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر في الخلف مع ضمان وجود قواتها على اتصال مع القوات العراقية الذي لا تستطيع القيادة العراقية معه استخدام أسلحة التدمير الشامل . وذلك بالنسبة للنسق الأول المتقدم لقواتها .

لقد بدأ الهجوم الإيراني المنتظر على جزيرة أم الرصاص الواقعة في شط العرب أمام مدينة المحمرة الإيرانية في محاوله للتنمويه على المجهود الرئيسي للهجوم المنتظر . وكما هو دأب القيادة الإيرانية في مثل هذه العمليات الواسعة . ثم بدأ الهجوم الرئيسي في قطاع آخر في أقصى الجنوب تجاه مدينة وميناء الفاو العراقي على رأس الخليج العربي حيث عبرت القوات الإيرانية شط العرب واخترقت الموانع الحصينة العراقية في عملية عبور وهجوم تشابه الى حد بعيد الظروف القتالية التي مر بها الجيش المصري في عبوره لقناة السويس واقتحام الخط الدفاعي المسمى (خط برليف) وأخذ الهجوم الإيراني لنفسه محورين الأول في محاذة شاطئ الخليج وفي اتجاه ميناء (أم قمر) غربا على خور عبد الله بالقرب من الحدود الكويتية ، بينما المحور الثاني كان يتجه نحو مدينة البصرة . وبصرف النظر عن تفاصيل العمليات الحربية التي تمت خلال هذا الهجوم من جانب كلا الطرفين فإننا نكتفي بعرض النتائج التي أسفرت عن هذا الهجوم في إيجاز شديد وهي ٠٠ سيطرة إيران على

جانبى شط العرب عند مصبه فى الخليج العربى ووجود امكانية بقاء هذا الميناء الحيوى فى ايدى الايرانيين حتى نهاية الحرب كورقة ضغط على القيادة العراقية فى سبيل الحصول على أفضل الشروط لانهاى الحرب ودفع العراق التعويضات التى طلبتها ايران . وذلك عمليا يعنى تأكيد سيطرة ايران على شط العرب وهو الأمر الذى كان العراق قد حاول محوه بالفائه لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ م كما أن سيطرة ايران على هذا الميناء ومدخل شط العرب واقترابها من الحدود الكويتية يعد بمثابة إنذار واضح الى دول الخليج العربى التى تساند العراق عسكريا ضد ايران وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الشورى الايرانى فى خطبه الجمعة يوم ١٩٨٦/٢/٢١ بقوله : " أن هذه العمليات تعد انذارا أقوى الى حماة العراق الرجعيون فى جنوب الخليج الفارسى ، وانذار الى القوى العظمى التى أبرمت نار الحرب ودعمت العراق والتى تعتبر المنطقة شريان هام لبقائها " .

كما أن هذه العملية كانت قادرة فى احدى مراحلها على قطع طريق مواصلات العراق مع الكويت كما أنها قطعت الطريق بالنسبة للعراق مع الخليج العربى وقد تمكنت القوات الايرانية فى بدايه الهجوم من السيطرة على حوالى ٥٠٠ كيلو متر مربع حسب ادعائها مع الاستيلاء على محطة رادار يتم الاستعانة بها فى رصد حركة السفن فى الخليج لضربها من قبل العراق وكذلك الحد من قيام العراق بالتعرض لقصف مدينة عبادان والمناطق المجاورة لها بعد ابعاد الخط الدفاعى العراقى على الضفة الغربية للنهر الى عمق الأراضى العراقية . وكذلك الاحتلال الكامل لمدينة الفاو ومرافق الميناء .

أما عن آثار النتائج السياسيه والعسكريه لهذا الهجوم - فقد أثبتت القيادة الايرانية - وبرغم التهديدات والتوعدات العراقية بابادة الهجوم المنتظر أنها قادره على شن هجمات على أقوى الخطوط الدفاعيه العراقيه مناعه واختراقها واحتلال مساحات شاسعة من الأرض والتسلك بها ، وافشال كافة الهجمات العراقيه لاستعادتها مع ملاحظة أنها تقوم بهجومها على قوات تقف على أعلى درجات الاستعداد لصد الهجوم الذى أعلن عنه سيقا م وتأثير ذلك النفسى على الجيش والشعب العراقى الذى وعدته قيادته باباده الهجوم ، ومع استخدامها لأسلحة الحرب الكيماويه ضد القوات الايرانية دون جدوى . إضافة الى ذلك إجبار القوات العراقية على سحب تشكيلات من القطاعات الأخرى فى محاولات لمنع أى اندفاع آخر للقوات الايرانية الذى لن يكون له هدف آخر سوى احتلال البصرة هذه المره وسقوطها بشكل لن يسمح للقيادة العراقية باستعادتها ثانيه بحكم طبيعة تضاريس المنطقة وموقعها .

كما أن احتلال هذه المنطقة قد أثر كثيرا على دور القوات البحرية العراقية وحربيه
حركتها في الخليج العربي مستقبلا . كما أن هذه العملية قد كشفت عن أقمى ما يمكن
أن يستخدمه العراق من امكانيات عسكرية والتي لم تتعدى الصواريخ أرض أرض والحرب
الكيمياوية - بعد استمرار التهديد قبلها باستخدام أسلحه شديده المفعول وجديده .
وأنه لم يعد قادرا على حمايه حدوده .

ولم تكن هذه التواعدات والتهديدات سوى للاستهلاك الاعلامي . ولقد كرر القاده
العراقيون تصريحاتهم بأنهم سوف يستعيدون الفاو قريبا - وذلك خلال شهر فبراير
الذى وقع فيه الهجوم الايرانى . ولكن بدأت هذه التصريحات تتكلم عن مشاكل خارجيه
عن ارادتهم فتارة يتكلمون عن الطقس والأمطار التى حالت دون تحرك المدرعات ،
وتارة الكلام عن طبيعة الأرض الرخوه ، ووعدا أحد القاده العسكريين العراقيين فى تصريح
له - بعمل مؤتمر صحفى الفاو عما قريب وكان ذلك فى ١٩٨٦/٢/٥ . وكان ذلك فى
ذات الوقت اعترافا رسميا من العراق باحتلال هذه المنطقة حيث ظل العراق وكعمادة
قيادته ينكر ذلك الى أن توجه فريق اعلامى اجنبى دعت ايران ليجتول فى مدينة الفاو
فى ١٩٨٦/٢/٢٥ وعلى أرفعه الميناء ومنشآت النفطية . كما حصلت ايران على ادانه
للعراق من قبل مجلس الأمن بأنه الطرف الذى بدأ الحرب وذلك ضمن ما جاء فى قراره
الصادر فى ١٩٨٦/٢/٢٤ بطلب وقف الحرب من الجانبين وادانه الطرف الذى بدأها
ثم حصوله على ادانه صريحه من مجلس الأمن باستخدام العراق للأسلحه الكيماويه ضد إيران
وذلك بعد أن أنهت لجنة خبراء الأمم المتحدة أعمالها فى ١٩٨٦/٣/١ .

وقد أصدر العراق بهذه المناسبه بيانا فى مقر الأمم المتحدة حاول من خلاله
تأكيد حقه فى (استخدام كل الطرق الكفيله بالدفاع عن أرضه) كما بعث السيد / طارق
عزيز - وزير الخارجية العراقى رساله مطوله الى رئيس مجلس الأمن فى هذا الشأن ادعى
فيها أن " المجلس يبحث فى مسائل شكلية ويترك موضوع وقف الصراع " . ولكن لم
يستطيع العراق بعد هذا القرار نفسى استخدامه للأسلحه المحرمه دوليا .

ولقد أعقب هذا الهجوم هجوم ايرانى آخر على منطقة كردستان العراقيه أطلق
عليه عمليات (والفجر التاسع) فى ١٩٨٦/٢/٢٥ إدعت ايران انها استولت فيه على
٨٠٠ كيلو متر مربع واقتربت مسافه ٢٠ كيلو متر من مدينة السليمانيه وذلك حتى
١٩٨٦/٣/١ ، بعد أن عبرت نهر النذاب وجبال سكوب ومرتفعات الألف قمه فى الوقت
الذى صرح المتحدث الاعلامى فى بغداد : فى ١٩٨٦/٣/٤ " بأن محاولات ايران هى محاولات
ياشسه فى الشمال ونعى أن يكون القوات ايرانيه حققت أى تقدم فى انشمان وأسيه ...
... داراندهميه ومن محور الحيات ... ه ... عرش ... ادنه حدث فى أى وقت ...

ثم يعود العراق ليعلم بعد ذلك عن استعادته بعض المناطق التي إحتلتها ايران في هذا الهجوم بعد أن كان ينفي حدوث ذلك .

.....

السمات الأساسية في اسلوب إدارة المراع العسكرية من جانب العراق :

لقد تلاحظ من خلال التأمل لسير العمليات الحربية بين الدولتين أن القيادة العراقية تعتمد الأساليب التالية وبمفهومه أساسية :

(١) استخدام أسلحة التدمير الشامل (الكيماوية والصواريخ أرض أرض) ضد القوات المهاجمة مع استخدام نفس الأسلوب على المواقع العراقية وذلك اذا واجهت صعوبات في إبعاد الإيرانيين عنها ، وذلك على من فيها من قوات عراقية أو مدنيين عراقيين لتوفير استخدام قواتها في الدخول في معارك مع القوات الإيرانية بسبب العجز في العنصر البشري لدى العراق .

(٢) قصف المناطق الإيرانية بالآله بالسكان كل اسلوب للضغط على القيادة الإيرانية لتخفيف ضغطها العسكري على الجبهات ، وللتأثير في حاله المعنوية للشعب العراقي بالإيجاب ، والشعب الإيراني بالسلب ، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب عند حدوث تقدم عسكري للقوات الإيرانية في ساحه المعركة .

(٣) الحمار البحرى - والذي يتمثل في فرض حظر على البواخر التي تتجه الى الموانئ الإيرانية - وتحديد منطقة بحرية شملها هذا الحظر .

(٤) إقامة الموانع المنايع في طريق المحاور المحتمل اندفاع القوات الإيرانية من خلالها سواء باقامة السواتر الترابية الضخمة أو اغراق بعض المناطق بالمياه .

وسنكمل بشئ من الإيجاز عن الأساليب الثلاثة الأولى :

أولا : استخدام الأسلحة المحرمة دوليا :

سبق أن بينت أن أول استخدام واسع لأسلحة التدمير الشامل من جانب العراق كان خلال الهجوم الإيراني على منطقة شرق البصرة وهور الحويزه في فبراير ١٩٨٤ بل أيضا وعلى القوات الإيرانية المهاجمة على منطقة أخرى تدخل في النطاق الدفاعي للفيلق الرابع أمام محافظة ميسان العراقية . ورغم اصرار العراق على نفي استخدامه لهذا النوع من الأسلحة المحرمة دوليا - إلا أن القيادة الإيرانية استطاعت أن تستغل هذا الأمر من الناحية الاعلامية للتأثير على الرأي العام العالمي وكسب تعاطفه الى

جانبتها حينما عمدت الى ارسال ضحايا هذه الحرب من الجنود المشوهين الى مستشفيات أوروبا الغربية للعلاج ، الى جانب طلب استدعاء لجان من خبراء الأمم المتحدة ثلاث مرات لمعاينه مناطق القتال والكشف على ضحاياها . ولن نعقب على محاولات العراق إنكاره استخدام هذه الأسلحة بعد أن إنتهى مجلس الأمن أخيرا في مارس ١٩٨٦ الى الادانه الصريحه للعراق في هذا الشأن بعد أن كان يكتفى بادانه الطرف الذي استخدمها دون تحديده . وكان ذلك في وقت تنقل جريدة الأهرام القاهرية على لسان أحد القساده العراقيين نفيه لاستخدام الحرب الكيماويه ضد القوات العراقيه في حديث محفلى عن هذه المعركة .

ولكن الأمر الذي يستوقفنى هنا هو ما أعلنه الرئيس العراقى خلال الهجوم الإيرانى في فبراير ١٩٨٤ وأمام وزراء العمل والشئون الاجتماعية العرب خلال فترة انعقاد مؤتمر لهم في بغداد في ذلك الحين - محاولا نفي استخدام العراق لهذه الأسلحة المحرمة ودعوته لهم لمشاهدة ما يقدمه التلفزيون العراقى من أفلام عن المعركة وكيف أن " الإيرانيون قد قتلوا برصاص العراقيين " وليس بهذه الأسلحة الفتاكه . ولا أريد أن أعقب على ذلك بالقول بأن الفيلم كان يقطع أمام أى مراقب عسكرى بأن هؤلاء القتلى كانوا ضحية استخدام أسلحة غير قذائف المدفعية ورصاص الأسلحة المعتاده . إلا أن ما قررته لجنة الأمم المتحدة الأولى في هذا الشأن - وحاله الجنود الإيرانيين الذين أرسلوا للمستشفيات العالميه للعلاج كانت كلها تكشف عن كذب رئيس دولة أمام وزراء دول عربيه . ولا يفوتنى أن أذكر أن تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الأخير في مارس ١٩٨٦ ذكر أنه قد التقى بأحد الطيارين العراقيين الذى أكد استخدام العراق لهذه الأسلحة - كما أن العراق استخدم هذه الأسلحة في اليوم الأخير لعمل اللجنة وبالقرب من أماكن تواجدها في ساحة المعركة .

ومع هذا ظل الكتاب العرب وحتى هذه اللحظة يحجبون هذه الحقيقة عن القارىء العربى - مستمرين في حملة التفضيل . بل أنه لمن باب السخرية ان يحاول أحد الكتاب العرب إقناع القراء بأن الاصابات التى كان يعالج منها الإيرانيون في الخارج ناتجة عن إنفجار معمل ايرانى للصناعات الكيماويه (١)

ثانيا : حرب المسدن :

هادى ذى بدء - أو د أن أسجل حقيقة لا يمكن لمراقب محايد - تجاهلها ، وهى

(١) - انظر - سعد البزاز - (الحرب السريه) .

أن العراق كان هو الطرف البادئ بقصف المدن بالصواريخ (أرض - أرض) بعيدة المدى والطائرات القاذفة وفي منتصف الليل على أهلها ، مع ما يمثلها هذا الأسلوب في طبيعته وتوقيته من بشاعة . وذلك بهدف تخفيف الضغط العسكري على قواته - حيث كان ذلك دائما وأبدا - مرتبطا بالموقف العسكري على الجبهات . وإذا كان العراق قد دأب على اتهام إيران بأنها الطرف البادئ كل مرة في قصف المدن ، فقد التقت القيادة الإيرانية الكره ورمت بها في الملعب العراقي حينما طلبت لجنة من خبراء الأمم المتحدة لتحديد المناطق التي تضررت في الدولتين من هذا القصف وتحديد تواريخ حدوث هذه الأضرار خلال فترة الحرب في وقت لم تكن إيران قد حملت على صواريخ (أرض - أرض) بعد . والذي لم يتم سوى عام ١٩٨٥ . ولم تجد هذه اللجنة ما تستطيع تسجيله في الأراضي العراقية سوى بعض الأضرار التي كانت قد حدثت في بعض مناطق مندلي وخانقين نتيجة قصف حدث قبل اشتعال الحرب أو خلال الأيام الأولى منها ، في حين سجلت مئات القرى والمدن التي تم تدمير أحياء كاملة فيها حديثا من قبل العراق . وبالرغم من أن إيران كانت قد قاطعت التعامل مع الأمم المتحدة فترة طويلة لانها مها بالانحياز الى جانب العراق لعدم إدانتها له - فإنها قد سعت الى طلب هذه اللجنة لأسباب أخرى كانت قد استعدت لها بعد أن تمادى العراق في قصف المدن الإيرانية في الوقت الذي كانت القيادة الإيرانية تواجه فيه ضغوطا شعبيا بضرورة التخلي عن موقفها الذي استمرت عليه فترة طويلة من الحرب وحتى بداية عام ١٩٨٤ بعدم السرد بالمثل خدمة لسياستها في محاولة كسب تعاطف الشعب العراقي الى جانبها - كورقة ما زالت تراهن عليها في صراعها مع القيادة العراقية ، وفي الوقت الذي كانت تراهن القيادة العراقية بالمقابل على الشعب الإيراني أيضا ، في احتمال أن ينجح هذا الأسلوب في الضغط على قيادتها بوقف الحرب تجنباً للمزيد من الدمار في صفوف المدنيين .

ولكن للأسف فإن القيادة العراقية لم تتمكن من دراسته نفسه الشعب الإيراني الذي كان يخرج بعد كل عملية قصف لمهتف (الحرب الحرب والموت لصدام) . ولعل ذلك من الميديهيات وبحكم الطبيعة البشرية التي تسعى الى الانتقام وليس السبي الاستسلام .

ولقد كان الهدف الواضح من طلب إيران لجنة لمعاينة الأماكن التي تم قصفها من جانب الطرفين ، هو تثبيت واقع الحال توطئه الى عزمها على الرد بالمثل مستقبلا حيث يسهل تحديد الطرف المعتدى أولا بعد انتهاء مهمة اللجنة - ولتعطى لنفسها حق الرد .

وعليه وحينما ساءت الأمور على جبهات القتال - وانعدم الأمل في إيجاد مخرج

لوقف القتال ، ولكي يمتد العراق من الحرب بشكل يسمع به العالم أكثر ، فقد صدر بيان عن القيادة العراقية حدد خلاله مهله زمنيه لسكان عدد من المدن الايرانية لإخلاصها ، لكي يقوم بعد انتهاء المهله بمقصفها . ولعله كان يأمل أن تتدخل القوى الدولية في حمل ايران على قبول وقف القتال قبل حلول الأجل المحدد ، مع حدوث ضغط داخلي في ايران على قيادته . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن العراق فيها مراعاة عن عزمه على قصف المدنيين . ولكن حدثت المفاجأة التي لم تكن في حسابات القيادة العراقية ، حينما رمت القيادة الإيرانية بالكرة في الملعب العراقي كما قلت ، وأعلنت من جانبها بالمقابل على لسان الرئيس الإيراني (خامنأسي) ورئيس الوزراء (ميرموسوي) وغيرهم من المسؤولين الإيرانيين بتوجيه انداز مقابل بالرد على القصف العراقي إذا تم بالفعل . واعتبرت القيادة الإيرانية جميع الأراضي العراقية أماكن خطره ما عدا الأماكن المقدسة في (كربلاء والنجف الأشرف وسامراء والكاظمية . . . الخ) وطلبت من الأجانب مغادره العراق . وبذلك تركت الخيار للقيادة العراقية للإقدام على هذه المذبحة أو التراجع عن تنفيذ إنذارها السابق ، متحملة في ذلك مخاطر الرد بالمثل . وانني لا أستطيع أن أنسى تلك الأيام العميمه التي عاشها الشعب العراقي في ذلك الحين ، وهو يتساءل هل ستقدم قيادته على مغامرة التضحية بسلامه الشعب العراقي وتنفيذ إنذارها ، وبرغم ندوات القوى العالميه بضبط النفس . وكانت الأمثله الحيه ما زالت حاضره في ذهن العراقيين عن قيام قيادتهم الرشيديه بقصف مدن عراقية على من فيها من سكان آمنين . ولكن هذه القيادة لم تتأخر في اعطائهم الاجابة القاطعه حين بدأت أجهزة الإعلام العراقيه تردد أن " القائد صدام حسين لا يتراجع عن قرار يتخذه " ثم أكد هو نفسه في لقاء أمام عدسات التلفزيون العراقي أنه عازم على تنفيذ قراره دون تراجع أو تردد . وذلك يعني بوضوح تام أنه لا يعبأ بالنتائج التي ستترتب على ذلك . وقامت معارز الأمن العراقي بتفتيش المواطنين المغادرين للمدن والقرى التي أصبحت هدفا منتظرا للقصف الإيراني عند الرد . للتأكد من بطاقاتهم الشخصيه من أنهم من غير سكان هذه المدن والقرى . حتى لا تسمح لسكانها بإخلاء هذه المناطق ويبدو أن الرئيس العراقي قد نسي عند اتخاذ قرار قصف المدن الايرانية أنه سبق أن أعلن في خطاباته بمناسبة قرار الانسحاب الى الحدود العراقيه أن مدن وقرى العراق الحدوديه ستكون معرضه للخطر الايراني .

ألم يكن مصدر الخطر وسببه الحقيقي هو تصرف القيادة العراقية نفسها أم القيادة الايرانية على ضوء الانذار العراقي المشار اليه ؟ ، وقد أرسلت القيادة العراقية ببرقيه الى المحافظات الحدوديه مع ايران إستهلها المسؤولين الذين اجتمعوا بقطاعات الشعب العراقي في الأجهزة الرسميه والشعبيه بعبارة " أن السيد الرئيس

حفظه الله قد أصدر تعليماته "بناءً على معلومات مؤكدة تم رصدتها بواسطة أجهزته الاستخبارات العراقية تفيد بأن إيران تنوي قصف عدداً من المدن والقرى العراقية .. وقد تم تحديدها في البرقيي ، وطلب من المسؤولين في هذه المحافظات اتخاذ اجراءات الدفاع السليبي والمدني استعدادا لهذا القصف " . وكان إيران ستقوم بالقصف من جانب واحد ، وبلا سبب يذكر وبدون سابق إنذار ، وكأنه أمراً سرياً قرره إيران ولم يستم التعرف عليه سوى عن طريق أجهزة الاستخبارات العراقية . وإلى هذا الحد يستم الاستخفاف بعقول العراقيين من قبل قيادتهم السياسيه .

حقيقة أن القلم ليعجز عن تصوير الحالة النفسية التي كان يعيشها الشعب العراقي في الساعات القليلة السابقة على موعد تنفيذ قاذته لإنذارهم المشثوم والذي سوف يعقبه تنفيذ إيران لإنذارها بالمقابل . وحدثت المجزرة بالفعل ولكن إيران قامت وعقب القصف العراقي مباشرة بتوجيه إنذار إلى مدن وقرى عراقية محددة ، بإخلائها وحددت الساعة التي تنوي فيها القصف وهي الساعة التاسعة صباحاً مع تقديمها الاعتذار للشعب العراقي لأن قيادته اضطرتها للرد أمام ضغط الشعب الإيراني الذي يطالب بالانتقام بالرد بالمثل .

ومن هنا بدأت عمليات قصف المدن بين الطرفين تأخذ الشكل العلني لها . ولكن بالمقارنة لم يكن القصف الإيراني الذي اقتصر على استخدام المدفعية الثقيلة في قصف ، تفرق ومتقطع بهدف إثارة الذعر أكثر منه بهدف التدمير وأحداث الخسائسر ، ولقد أتيح لي في اليوم التالي للقصف ، بزيارة مدينة البصرة وشاهدت على الطبيعة آثاره ، في حين استخدم العراق في قصفه صواريخ (أرض - أرض) التي دكت مدينة ديزفول دكا وغيرها من المدن التي حددها البيان العراقي . ونظراً إلى أن الرد الإيراني على القصف العراقي بالمثل ومنذ ذلك الوقت كان قادراً على أحداث آثار نفسه حادة على الشعب العراقي الذي لم يعد يحتمل خسائره اليومية في الأفراد على جبهات القتال نتيجة المصاف المتبادل على المواقع العسكرية على جبهة طولها أكثر من ١٢٠٠ كم ، فقد أعلن الرئيس العراقي عن عزمه على وقف ضرب المدن الإيرانية من جانب واحد كهدنة مع إيران اعتباراً من يوم ١٩٨٥/٦/١٠ لمدة اسبوعين مشيراً إلى أن قراره هذا ، بناءً على طلب زعيم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارض للسلطة الحاكمة في إيران (مسمود رجوي) . وقد دعى الرئيس العراقي - القيادة الإيرانية إلى قبول تسوية شاملة للحرب تقوم على خمس نقاط ، ولكي يتيح - على حد قوله - للشعب الإيراني فرصة للضغط على الحكام الإيرانيين لقبول السلام . وكان ذلك من خلال إرسال وجهته إلى الشعب الإيراني من خلال شبكات الاذاعة والتلفزيون العراقية ، والعربية ، حفلة

أن يخاطب الرئيس العراقي الشعب الإيراني ، من خلال ما أسماه رساله موجهه اليه ، في مساء يوم لقي الشعب الإيراني في صباحه ويلات الدمار والهلاك الذي حل به من جراء قصف عراقي وحشي على المدن الإيرانية والذي تناقلته وكالات الأنباء في حينها بقولها : " وقد واسلت الطائرات العراقية هجماتها على المدن الإيرانية حيث قمفت طهران مرتين في الصباح كما قصفت (١٢) مدينة إيرانية أخرى بالمدفعية والصواريخ ، وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن (٢٨) شهيدا على الأقل قد لقوا مصرعهم وأصيب نحو (٢٠٠) آخرين بسبب الغارات العراقية ... وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم العراق فيها الصواريخ لقصف عدد كبير من الأهداف داخل إيران " (١) .

وفي ١٩٨٥/٦/٢١ - رد إمام الجمعة في طهران ، على رساله الرئيس العراقي بقوله : " إننا لسنا في حاجة الى هدنة الـ (١٤ يوما) والشعب الإيراني يريد الحرب " وقصد هتف وراءه جموع المصلين (الحرب - الحرب) ، كما عقب رئيس الوزراء الإيراني (ميرموسوي) على نفس الموضوع معلنا أن العراق هو الذي بدأ بضرب المدن وعليه أن يتحمل مسئولية الاستمرار فيها ، رافضا العرض العراقي .

ولقد كان على القيادة الإيرانية ، ان تبادر بالرد على القصف العراقي الرهييب للمدن الإيرانية برغم الهدنة العراقية ، فقامت في اليوم التالي بقصف بعض المدن العراقية مع توجيه رساله خاصة الى بغداد كانت هي الأولى من نوعها - وذلك باستخدام الصواريخ - أرض - أرض بعيدة المدى في قصف العاصمة العراقية - وعقب متحدث رسمي إيراني في نفس اليوم ، على رساله الرئيس العراقي بقوله : " أن الهدف من هذه الخطوة العراقية إنغراء إيران بقبول التفاوض لإنهاء الحرب مع العراق ، وأضاف المتحدث أن إيران ترفض هذا العرض العراقي لأنه أيضا جاء إستجابة لطلب (مسعود رجوي) زعيم منظمه (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضه " (٢) . ولقد ضعفت القيادة الإيرانية برد فعلها هذا على القصف العراقي ، ورساله الرئيس العراقي الفرصة على القيادة العراقية ، للدعاء بأن إيران قبلت هدنة قصف المدن تحت الضغط الشعبي الإيراني المتجاوب مع رساله الرئيس العراقي اليه ، وذلك في حالة قبول القيادة الإيرانية للهدنة العراقية . وفي ١٩٨٥/٧/١ عاد العراق ليمارس قصف المدن الإيرانية حيث نفذ (٦٢) غارة فسي يوم واحد .

وكان قد سبق أن أعلن العراق عن هدنة سابقه في مايو ١٩٨٥ لمدة ستة اسابيع

(١) - جريدة الأهرام في ١٥/٦/١٩٨٥ .

(٢) - جريدة الأخبار في ١٦/٦/١٩٨٥ .

ولكنه قطعها ، واستغل حادث محاولة إغتيال أمير الكويت فقام بقطع هذه الهدنة بقصف عددا من المدن الإيرانية مستخدما الصواريخ أرض - أرض ، وكذلك (٥٨) مقاتله عراقية مبررا ذلك بأنه " ردا على محاولة اغتيال أمير الكويت - ورفض ايران الدخول في مفاوضات لتسوية حرب الخليج سلميا وقيامها حاليا بحشد قوات كبيرة للقيام بعدوان جديد ضد الأراضي العراقية " وإذا كانت هذه المبررات جميعها لا يربط بينها وبين موضوع الهدنة وأسبابها شيئا ، إلا أن القيادة العراقية دأبت على أن تخلق مبررات لما تنوى الاقدام على تنفيذه من اعمال - انما تعبر عن الحالة العصبيه التي تنتابها من جراء ادارتها لصراعها مع القيادة الإيرانية فقد سبق أن ربطت بين حادث إنفجار وقع في الكويت وبين إقدامها على عمليات قصف مماثلة للمدن الإيرانية مدعية بأنه : (انتقاما للشعب الكويتي) . ولا نعتقد أن الشهامه البعثيه على هذه الدرجة من الحراره ، والنخوه العربيه . والآ كان الأخرى بها أن تقدم على خطوه واحده مماثله ضد اسرائيل ردا على القتل والدمار الجماعي للشعب اللبناني والفلسطيني ، أو حتى إنتقاما للعراق نفسه في تدمير المفاعل الذري العراقي من قبل الطائرات الاسرائيليه .

وعلى أي الأحوال فان المحصله النهائيه لعمليات قصف المدن ضد ايران بصفه خاصه تقطع بأنها عمليه مكلفه ولا تتناسب مع الأهداف المرجوه منها ، إضافة الى ما تلقاه من استهجان عالمي ، وردود فعل ايران المباشره بالرد بالمثل .

ثالثا : الحصار البحري (حرب الناقلات) :

يعتبر الخليج العربي هو الساحه الثالثه التي تدور عليها رحى القتال بين الطرفين ولقد كان للعراق زمام المبادء في استخدام هذه الساحه أيضا بعد أن كان هو أول من بدأ باشمال النيران على خط الحدود مع ايران ، وأول من قام بقصف المدن . فقد أعلنت القيادة العراقية عن إعتبار مساحة كبيرة من مياه الخليج العربي ، والمحصوره بين خطوط الطول والعرض التي حددتها في بيانها في هذا الشأن ، منطقة عمليات حربيه ، وحذرت السفن من الاقتراب منها . وكان ذلك بهدف الرد على غلق ايران شط العرب في مواجهة السفن القادمه الى العراق ، وذلك عقب النفاة العراق لاتفاقية الجزائر كما سبق أن بينت . وللتأثير على الاقتصاد الإيراني وحركة شحن النفط من الموانئ الإيرانية ، وقد ترتب على غلق الملاحة في شط العرب أن توقف الشريان الحيوي للعراق في تجارته الدولية ، وحُرم العراق من استخدام الممر المائي الحيوي الذي كان يعبر من خلاله الجزء الأكبر من صادرات النفط العراقي والذي يمثل حوالي ٩٥ ٪ من صادرات العراق عموما ، في وقت تأزمت العلاقات العراقية السوريه وحُرم العراق من

مع ميل حبيب أيضا عن غريق حط الأنابيب المتجه الى سوريا
 . سره في هذا الخط نام ١٩٨٢ ، واستعاضت سوريا عنه بصفقه مقابلته مع
 حدها واحتجاجاتها من النفط مقابل وقوفها الى جانب ايران . مع ملاحظة
 أن المبعث الثالث لتصدير النفط العراقي في ذلك الوقت هو الخط الذي يمر من كركوك
 الى تركيا والذي يقع تحت رحمة الجماعات الكردية المناوئة للبعث في العراق والتي
 تقوم بعمليات تخريبية عديدة لتعطيل هذا الخط . كما أن ايران كانت تحاول فسي
 عملياتها العسكرية شمال العراق الوصول الى هذا الخط والسيطره عليه ، وما زال هذا
 الاحتمال قائما . ولقد ترتب على هذه الظروف التي خلقتها الحرب العراقية الايرانية ،
 وبأيدى قادة العراق " أن انخفضت صادرات النفط العراقية من ٢,٥ مليون برميل يوميا
 " محققه عائد قدره (٢١ مليار) دولار - بل (٢٦ مليار) دولار عام ١٩٨٠ الى صادرات
 تقدر بمليون برميل يوميا فقط عام ١٩٨٢ وبعائد قدره ٨ مليارات دولار لا غير " (١) -
 ولذلك فان العراق كان لديه سببا جوهريا ، ومبررا مشروعيا يحول له حق حرمان ايران
 وهو في حالة حرب معها من تصدير نفطها بالمقابل ، وذلك من وجهه نظر القيادة
 العراقية بالطبع . إضافة الى اعتقاد العراق أن ذلك سوف يحقق ضغط دولي يمكن أن
 تضاره الدول المالكه لناقلات النفط على القيادة الايرانية في اتجاه إيقاف الحرب
 مع العراق . على اعتبار أن المخاطر التي تتعرض لها هذه الناقلات التي تتردد على
 الموانئ الايرانية وكذلك انخفاض كميات النفط التي يمكن شحنها من تلك الموانئ
 في هذه الظروف سوف يدفع ، الدول المستفيدة من عمليات تجارة النفط الى القيام
 بهذا الضغط - بل لعلها - أي القيادة العراقية ، قد تصورت أن ذلك قد يدفع بالدول
 الكبرى الى التدخل عسكريا في الخليج ضد ايران إذا ما أقدمت الأخيرة على اجراءات
 مضادة تجاه العراق ، والتجارة الدولية في الخليج ، وهو ما تسعى اليه القيادة العراقية
 جاهدة لتخفيف الضغط العسكري الإيراني على قواتها فالتدخل الخارجي في هذه الحالة
 لن يضر بالعراق بل قد ما سوف يفيد .

ولقد ترتب على ممارسة العراق عمليات قصف الناقلات والبواخر المترددة على
 الموانئ الايرانية وهو ما كانت تضعه في بياناتها العسكرية بعبارة (ضرب هدف
 بحري كبير) أن اعلن المسؤولون الإيرانيون عن عزمهم على حرمان دول الخليج العربي
 التي تدعم العراق ماليا ، وتقديمه لموانئها لإستقبال شحنات الأسلحة والعتاد
 الحربي من الخارج ، من التمتع بالملاحه الآمنة في الخليج . وأعلن رئيس البرلمان
 الإيراني حجة الاسلام (هاشمي رافسنجاني) أن ايران سوف تمنع السعودية من تصدير
 - بها إذا - حتم العراق في حرمان ايران من تصدير بترولها . وأصبح بذلك السرد
 " - - - - - " خليج هدفا مباشرا للانتقام من العراق ، وهو ما كان ينبغي

أن يضعه القادة العراقيون أيضا في حساباتهم عند ممارستهم عملية الحصار البحري . ولكن - وكما قلت فهم لن يخسروا شيئا ، ولعل ذلك يحقق لهم أمنيتهم الغالية بتوريث دول الخليج في الحرب مع إيران . وأصبح لإيران ممارسته ذات الحق الذي يمارسه العراق ضدها في هذا الشأن ، وذلك بالرد بالمثل . وقامت القوات البحرية الإيرانية باعتراض سبيل البواخر المتجهه نحو موانئ دول الخليج العربي وأعطت نفسها حق تفتيش هذه البواخر وإقتيادها الى موانئها . وتفريغ حمولاتها اذا كانت تحتوي على مواد تستخدم المجهود الحربى العراقى .

ولقد صرح قائد القوات البحرية الإيرانية في ١٢/٦/١٩٨٥ ، بأن إيران سوف تتخذ الاجراءات المناسبة ضد قطع الاسطول البحرى الأمريكى التى دخلت بكثافة الى مياه الخليج بهدف إعاقة محاولات إيران القيام بعمليات التفتيش المشار إليها ، على البواخر المتجهه الى موانئ الخليج العربى . بل وقامت إيران بعمليات قرصنه حقيقيه مثل مثل اختطافها لسفينتين شحن في الاسبوع الأول من سبتمبر عام ١٩٨٥ باستخدام الكوماندوز المحمول بالطائرات الهليكوبتر وعلى بعد ٢٠ ميلا من الساحل السعودى ومنها غيبه البضائع (ميرازاريو) الايطاليه ، وقامت باقتياد سفن أخرى الى موانئها وكان منها السفينه (مرق) الكويتيه التى احتجزت عند عبورها مضيق هرمز في ٢٠ يونيو ١٩٨٥ ، والباخره الكويتيه (كاظمه) في الاسبوع الاخير من ديسمبر ١٩٨٥ .

(ضرب جزيرة خرج الإيرانية)

وفى تصعيد آخر لعمليات الحصار البحرى العراقى ضد إيران ، أعلن العراق فى يوم الخميس الموافق ١٥/٨/١٩٨٥ وهو اليوم السابق على إنتخابات الرئاسه فى إيران فى محاولة للتأثير على إتجاهات الرأى العام الإيرانى كما يظن القادة العراقيون ، قام العراق بالإغارة على جزيرة خرج التى يقوم عليها اكبر موانئ شحن النفط الإيرانية ، والتى سبق أن توعده بتدميرها وأعلن البيان العسكرى العراقى فى هذا الشأن أن مصبات النفط قد دمرت تماما وأن إيران لن تعد بقادره على تصدير نغطها بعد ذلك ٠٠٠ وردت إيران على ذلك بهجوم على ميناء الفاو العراقى ، ثم هدد المسئولون الإيرانيون بفلق (مضيق هرمز) فى وجه الملاحة البحرية اذا تم تدمير جزيرة خرج لمنع البترول العربى من المرور ، وقامت بتفريغ شحنة تحملها إحدى البواخر مدعيه أنها كانت تخص العراق . وفى ٦/٩/١٩٨٥ أعلن الرئيس الإيرانى (على خامنأسى) تعقيبا على غارات حيويه قامت بها إيران على منشآت النفط العراقيه بالقرب من مدينة الموصل ردا على القصف العراقى ، أن الغارات العراقيه على جزيرة خرج غير مثمره ، وحذر من أن إيران ستوقف تصدير البترول من جميع موانئ الخليج اذا تهددت الصادرات البترولييه الإيرانية .

وبالرغم من ضخامة عدد الغارات الجوية على محطات ضخ البترول في جزيرة خرج والتي تعدت الستين غارة حتى اعداد هذا الكتاب ، وإصرار العراق على الاعلان عن انه قد أتم تدمير الجزيرة تماما ، وهو أمر يثير تساؤلات عن سبب استمرار قصف منشآت تم تدميرها ، إلا أن معظم تعليقات وكالات الأنباء العالمية تجمع على أن عمليات شحن النفط الايراني ما زالت قائمة من هذه الجزيرة ولكنه إنخفض الى حوالي (١ ٪ مليون) برميل يوميا وبدأت ايران في اعداد ميناء آخر يكون أكثر تأمينا من حيث المسافة التي يجب أن يقطعها الطيران العراقي لاصابته . ولقد علق على هذه الأمور جميعها وزير الدفاع العراقي الفريق أول عدنان خير الله بقوله : " ان البدائل الممكنة لخرج لن تتم قبل سنتين ، وهناك تخطيط لإنشاء ميناء بديل عند آخر نقطة من اليابسة تجاه بندر عباس " (١) ، وفي محاولة لتفسير استمرار قصف ميناء خرج برغم الإدعاء بتدميره قال الوزير العراقي " ان استمراره القصف تستهدف تحقيق أهداف ثلاثة هي - أولا : تقليص فرص اصلاح المدن ، ثانيا : تدمير ما يمكن أن يكون قد أصلح فعلا ، ثالثا : الإجهاد على ما تبقى من منشآت لم تصب بعد " (٢) ولكن يظل هذا التفسير الذي قدمه الممثل العراقي الكبير قاصرا على القناع الرأي العام بمحنة ما تقدمه البيانات العسكرية العراقية من معلومات . وهذا ما حدى بالزعيم الايراني (الامام الخميني) أن يصرح معقبا على هذه البيانات ، خلال لقاء له مع بعض زواره بمناسبة المولد النبوي الشريف في نوفمبر ١٩٨٥ بقوله : " لست أدري كم مرة تدمر فيها جزيرة خرج ٥٠٠٠ بينما عمليات الشحن للنفط ما زالت قائمة " .

(١) ، (٢) - الحديث المنشور في جريدة الأخبار في عددها الصادر في ١١/١٢/١٩٨٥ .

النتائج المترتبة على الحصار البحري العراقي لايران :

بالإضافة الى الأثر المباشر لرد الفعل الإيراني على الاجراء العراقي والسدى راج
نحيته دول الخليج العربي المساندة للعراق فان هناك عدة نتائج أخرى يوضحها
التحليل المنطقي لتطبيقات عمليه الحصار والظروف الدولية المؤثرة في مدى اقسام
الدول المستوردة لنفط الخليج على قبول المغامرة بإرسال ناقلاتها الى المنطقه
لنقله . ونوجز أهمها على الوجه التالي :

(١) لقد كانت أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمثل تجربه كافيه لتعلم الدول الغربيه
مما حدى بها الى الاسراع في تخزين احتياطي ضخم من النفط عند نشوب حرب الخليج
لدرجة أوصلت السوق المشتري للنفط الى حد الاشباع مما ترتب عليه تخفيض أسعار
النفط اكثر من مرة لقله الطلب عن المعروض منه بالرغم من خروج العراق بنسبه
كبيره من بترولـه نتيجة الحرب من سوق تصدير النفط . فقد (انخفض سعر البترول
الى حوالي ٢٩ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨٤ وانخفض حجم الانتاج من البترول العرس
بصفه خاصة الى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا بعد أن كان قد وصل الى ٢٢ مليون برميل
يوميا عام ١٩٧٦) (١) ، وأخيرا وصل سعره الى حوالي ١٢ دولار للبرميل ، كما أن السوق
المستورده للنفط بدأت تتجه نتيجة الحرب في الخليج الى الدول المنتجه للبترول
خارج المنطقة العربيه ولعلنا في هذه الجزئيه نعطي الاجابه على السؤال الذي وجهه
الرئيس العراقي صدام حسين ذات يوم الى أحد النواب الأمريكيين أثناء لقائه به فـسـى
بغداد عن السبب وراء انخفاض سعر النفط برغم خروج العراق من سوق التصدير . ولعلنا
في غنى عن القول بأن الاجراء العراقي كان له أثره أيضا ، ومرة أخرى على دول الخليج
حينما تقلصت صادراتهم من النفط الى الخارج وبالتالي انخفاض عائداتهم من تجارته
وما . من اثر على سير خطط التنمية والمشاريع المختلفه في هذه الدول في وقت
تواجه خزائنها استنزاف مقابل نتيجة ما تقدمه من دعم مالي للعراق مع انخفاض سعر
النفط أساسا .

ولذلك فقد كان لتقليص الطلب على نفط الخليج نتيجة اشباع السوق العالمي
منه ، أن أصبح احتياج الدول المستورده لنفط الخليج ليس بالأمر الضروري الذي يؤثر فيه
بعض عمليات نقله نتيجة الحصار العراقي كما إنه لا يمثل خطورة على إقتصاد
الدول المستورده بالشكل الذي كانت عليه الظروف خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ مما جعل
الدول المستورده للنفط لا تتحس في السير قدما لتحقيق المقاصد العراقيه السـئـى
من رآها فـهـرـض الحصار ، وهو الضغط على القيادة الايرانيه لوقف الحرب تحقيقا

لتأمين سلامة الملاحة في الخليج فمانا لاستمرار تدفق النفط الذي لم تعد تواجهه
مشكلة بالنسبة له .

(٢) لقد ترتب على تعرض الناقلات لعمليات الانقراض من جانب العراق
أن رفعت شركات التأمين من أسعار التأمين على النقل البحري والناقلات وذلك بدوره
أدلى إلى زيادة سعر النفط بالنسبة للمستهلك الذي تحمل وحده اعباء زيادة أسعار
الشن هذه في حين أصبح مستورد النفط يحملون عليه سعر أقل من ذي قبل كما
أونحت أعلاء . ومى مغارقه غريبه حقا . و قد يزيد من غرابه الأمر أن (عملية اغراق
ناقلات البترول في الخليج لم تؤثر كثيرا حتى الآن على رغبة أصحاب الناقلات في التوجه
الى منطقة الخطر نظرا لحصولهم على مبالغ هائلة من شركات التأمين في حالة اصابة
ناقلاتهم بأية أضرار أثناء إبحارها في الخليج وقد أكدت التقارير أن أسعار ناقلات
البترول المستعملة قد ارتفعت في الاسواق العالمية بنسبة ٣٠٠٪ حيث يتمنى أصحاب
مثل هذه الناقلات أن تتعرض ناقلاتهم للهجوم في منطقة الخليج فيحملوا على مبلغ
التأمين ويحققوا أرباحا هائلة) (١) . ومن جهة أخرى فقد أعلن المسئولون الإيرانيون
عن استعداد ايران لدفع قيمة التعويض الذي يستحق للناقلات التي تصاب أثناء عمليات
الابحار في الخليج وعليه فإن عمليات شحن النفط وعلى حد قول ايران لم تتأثر
بالحصار البحري الذي فرضه العراق ومن جانبنا نقول أنه على الأقل لم يؤثر على صادرات
ايران من النفط بالشكل الذي كان يأمله قادة العراق عند اقداهم على فرض الحصار
بل مجمل القول أن الآثار السلبية للحصار والتي حاقت بدول الخليج العربي نتيجة
رد الفعل الإيراني وعمليات احتلاء ايران على الشحنات الخاصة بالعراق مع ما يتحمله
العراق من تكاليف باهظة في عمليات قصف الناقلات وما يواجهه من عدم رضا من قبل
بعض الدول التي أضيرت من عمليات اغراق الناقلات ، ذلك كله بالمقارنة مع الأهداف
التي كانت مرجوه من هذا الحصار يوصلنا الى نتيجة مؤداها أنه على الأقل يحدث نوعا
من التعادل بين الآثار السلبية والآثار الايجابية للحصار البحري .

وفي الختام نود أن نشير الى ملحوظتين عابرتين تتعلقان بعمليات ضرب
الناقلات من جانب العراق الملحوظة الأولى تتعلق باللوب صياغة البهانات العسكرية
العراقية لهذه العمليات وما تكشف عنه من نوازغ غير انسانية لدى القيادة البعثية
الحاكمة في العراق . فهذه الناقلات هي بالدرجة الأولى تحمل جنسيات متعددة وتنقل
على ظهرها أفرادا من دول وشعوب قد تكون بعضها صديقة وتقدم للعراق تعاوننا
مخلما في مجالات عديدة مثل الهند وبعض دول شرق آسيا الذين يذخر بهم سوق العماله

لتكون نقطة ارتكاز للقوات العراقية تتمكن منها من أحكام حصارها على القوات الإيرانية التي تمركزت في منطقة الفساو العراقية في هجومها الذي تم خلال نفس الشهر . وذلك بعد ان أُنذرت القيادة الإيرانية الكويت بعدم السماح للقوات العراقية باستخدام هذه الجزيرة لأن ذلك سوف يؤخذ على أنه مشاركة فعلية من جانب الكويت في القتال ضد إيران وعلى الحكومة الكويتية أن تتحمل عبء . مما وضع كل من الكويت والعراق في موقف حرج .

الجانب الإعلامي في إدارة الصراع العسكري :

ولا يغوتنا في ختام الحديث عن وسائل وأساليب إدارة الصراع العسكري بين الطرفين أن نسلط الضوء على الجانب الإعلامي من هذه الحرب . فلقد سخرت وسائل الاعلام العراقية لخدمة رغبات القيادة العراقية في إظهار ما تريده هي وحدها - بمصرف النظر عن معرفة المواطن العراقي ، والجندي العراقي حقيقة الوضع ، وصحة الوقائع التي يعيشها ، كما أن إبتعاد البيانات العسكرية عن حقيقة الواقع فيما يحدث من عمليات على خطوط القتال ، قد أفقد المواطن العراقي الثقة في إعلامه مما جعل الجميع يتصنعون على الاذاعة الإيرانية الموجهة باللغة العربية - والبث التلفزيوني الإيراني ليفسوا على ما حُفي عليهم ، وكذلك الإذاعات الأجنبية الأخرى . وقد اضطرت القيادة العراقية مؤخرًا الى حذف ذكر أرقام خسائرها من الأفراد في هذه البيانات .

كما يلاحظ في أسلوب صياغة هذه البيانات التركيز على نسب كل الانتصارات والأفضال الى الرئيس العراقي حينما يذكر (القائد المنصر صدام حسين) - (جيش صدام حسين) - وبشكل استغلازي يؤثر على معنويات المقاتل الذي يواجه الموت في ساحة المعركة .

كذلك ما يقدمه التلفزيون العراقي في برنامجه (صور من المعركة) من أفلام تسجيلية عن الحرب - تلتقط بأنها قد أعد لها ساحة التصوير اعدادا كاملا ، وليست من واقع المعارك الحية للقتال بين الطرفين . ولا يتصور المراقب أن تكون هناك دبابات تقوم باطلاق نيران مدافعها وهي تلقى على أرض مرتفعة مثلا - ودون وجود أهداف معادية مقابلها - أو دون ردا مقابل لنيرانها ، مع ملاحظه استحالة قيام المدرعات بمطاردته القتال بهذا الوضع القاهر الذي تقدمه الأفلام التسجيلية العراقية . ونفس الأمر يمكن إطلاقه على الجنود الذين يظهرهم وهم يرمون من يناديهم في الفراغ وعلى الفراغ . كما يلاحظ تركيز الكاميرات على جيش الجنود الإيرانيين بمسد أن لقوا حتفهم في الخنادق العراقية في الخط الدفاعي الأمامي ، وبشكل يثير الإشمئزاز

دون أن نلاحظ للقتلى العراقيين أثرًا ، مما يوحي بأن ميدان التصوير يتم إعداده مسبقا .
ولا يؤتى بالهدف المرجو منه وهو اشعار المواطن العراقي بمدى الخسائر التي لحقت
بالجيش الايراني للتغطية عن الخسائر العراقية المفايله .

ولقد طوعت السياسة البعثية في الداخل - كتاب الأغاني والشعراء للتبسيط
بحمد (القائد صدام حسين) في كل أناسها ، وبسب الايرانيين وترديد ما يقولونه
صدام حسين في كلمات أغانيهم من " أمرك سيدي أمرك - نلعن لطف لطفاهم " (
" يا لله عليهم دول أصلا موبشر " ، " جنالهم ، جنالهم ، خليم يصيفون الشعر ..
للموت وماكو مفر ، صدام وفا بوعد في حدودنا تموت العدى " . وهذه الأخيرة
بمناسبه تهديد صدام حسين قبل الهجوم الايراني الأخير بأنه سيجعلهم لا يعرفون
أبناسهم إلا اذا صبغوا شعورهم . وإلى هذا الدرك السفلى وصل الأدب والفن العراقي
في عهد البعث ، والذي تكشف عنه هذه النماذج القليله .

رؤيه للحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ من خلال الحرب العراقيه الايرانيه عام ١٩٧٩ :

لنسر المقصود من هذه السطور عقد مقارنه بين الحربين وتقييم قدرة الأطراف
المتحاربه ، في الحالتين (العربيه - العربيه ، والاسرائيليه - الايرانيه) وكيفية ادارة
القيادة السياسيه والعسكريه للصراع في كل منهما . فكلتا الحربين كان أحد أطرافها
عربيا والآخر غير عربي في الحالتين . وعدم قدره على المقارنه في الوقت الحالي
على الأقل يرجع الى عدم إنتهاء الحرب الحاليه بين العراق وايران . وان كان بالمقدور
التماس الخطوط العامه والبارزه التي تحدد معالم مدى كفاءه ومقدرة الطرف العربي
في كل من الحربين بشكل نستطيع أن نميز على ضوءه مواطن القوة والضعف لدى الطرف
العربي في الحربين بل وتقييم أداء القيادة السياسيه والعسكريه في كلتا الحربين في
ادارتها للصراع . إلا أن ذلك ولا شك أمرا ننأى عن التعرض له طالما بقيت الحرب
العراقيه مستمره ونيرانها ما زالت مشتعله ولم تفرز نتائجها النهائيه بعهد
وما لا يساعد في وضع مثل هذه المقارنه في شكلها المتكامل . ولعلنا بذلك ألتمس
نفسى مخرجا من الحرج الذي يمكن أن يتعرض له أي باحث عربي يطرق مثل ذلك
موضوع . فالتأنيخ الحساسيه حينما يضع المقارنه لتقييم أداء أطراف عربيه معنيته
في ادارتها للصراع مع طرف غير عربي . ولذلك فسوف أقصر هنا على تقديم عرضا
للمسائل الأساسيه التي فرضت نفسها سر خلال الشواهد المنظوره لكل مراقب أو شاهد
بيان لأحداث . وسير الأعمال عسكريه بين الطرفين واستنادا الى البيانات

العسكرية والتصريحات الصادرة عن كلا الطرفين أيضا ، بالتطبيق مع ما يقابلها بالنسبة للحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ مع التركيز على توضيح قدرات وامكانيات كل من الطرفين الغير عربيين في الحالتين حيث لا مجال للحرج ولنترك بعد ذلك قضية التقييم والتقدير للقاري نفسه وعلى ضوء الظروف والعلايات المتعلقة بكلتاهما الحربين .

أولا : على الصعيد السياسي :

(١) كانت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تدور رحاها بين (دولة اسرائيل) التي يقوم نظامها السياسي على أساس (ديني وعنصري) وهي دولة أجمع كافة العرب على عداتها مع تحمل مجموعة من الدول العربية بعينها عبء القتال المباشر ضدها خلال تلك الحرب وهي مصر وسوريا بنفسه أساسيه ، والأردن في نطاق معين . والدول الثلاثة معروفه بامكانياتها الاقتصادية والعسكرية المحدوده والتي كانت تعتمد بشكل كبير على دعم باقى الدول العربية لها على اعتبار إنها دول المواجهه مع اسرائيل . حينما وضعت تلك الحرب أوزارها هب العرب جميعا وبدون نداءات إستغاثه أو استحثاث على القيام بمآزره الأطراف العربيه المحاربه لمسانده ودعم اخوانهم دول المواجهه وبكافة وسائل الدعم الماديه والبشريه والمعنويه وبالقدر الذى سمحت به ظروف كل دولة عربيه وفقا لظروف وتطورات الموقف على جبهات القتال . ولقد كان التضامن العربى مع الدول المتحاربه ضد العدو التاريخي والمشارك بشكل مبدأ غير قابل للنقاش أو الجدل ، لأنه كان قائما على قناعه لم تتغير بتغيير النظم والحكام في تلك الدول منذ نهاء اسرائيل حتى قيام تلك الحرب . ولقناعة تلك الدول أيما بالخطر القادم والمائل أمامهم من جانب اسرائيل . لذلك فلم يكن هناك إختلاف قائم بين الزعماء العرب في ذلك الوقت برغم تباين اتجاهاتهم السياسيه واختلاف نظم الحكم القائم في بلادهم - على كون اسرائيل عدوا حقيقيا ومشتركا للعرب وخطرا دائما على السلم والأمن العربى يستوجب الأمر التضامن في سبيل مواجهته ومآزره دول المواجهه ضده .

(٢) في الحالة الثانيه حرب الخليج (سبتمبر عام ١٩٨٠) بين العراق وايران - الطرف الغير عربى فيها دولة مسلمه وجاره ، لها علاقات تاريخيه مع الدول العربيه المجاوره لها رغم أطماعها التاريخيه في تلك المنطقه - مع وجود علاقات خاصه بين شعوب ايران والدول العربيه المجاوره لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقاس على مشاعر الشعوب العربيه تجاه الشعب في اسرائيل والعكس صحيح . حيث يرى فيه العرب حميا من يهود العالم الذين فرضوا أنفسهم كجسم غريب بينهم . كما أن الحرب اند اقية

الايرائيه وبعبكس الحال فى الموقف تجاه اسرائيل قد شهدت اختلافات متعددة فى الرأى ما بين مؤيد لموقف العراق فى حربها ضد ايران ، وهؤلاء المؤيدين أيضا يختلف بعضهم عن الآخر فى القصد والهدف من وراء هذا التأييد ، وبين معارضى معارضه مريحسه ، والمعارضون أيضا يختلفون فيما بينهم بالنسبه لمقاصدهم واهدافهم من هذه المعارضه ، وبين محاييد ، وبين ممتنع عن الاعراب عن موقفه مراحه . لذلك فإن هذه الحرب لم يلاقى الطرف العربى فيها ذلك التأييد الحرج والواسع والمعادى والمعنوى وسواء على مستوى الحكومات أو الشعوب العربيه . وسكن القول أيضا ، أن ما لقيه الطرف العربى فى الحرب العراقيه الايرانيه من مساده وتأييد من جانب الأطراف الغير عربيه لا وجسه للمقارنه بشأنه مع ذلك التأييد الكاسح والمآزره الملموسه التى لاقاها الطرف العربى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . وهذا - بلا شك - أمرا يتحدد على أساس درجة قناعة الأطراف غير العربيه هى الأخرى بمدى عدالة القضية التى يحارب الطرف العربى من أجلها فسى كلتا الحربين . مع ملاحظه ! - عدم ادانه الطرف العربى فى الحرب الثانيه من بعض القوى الكبرى والدول الدائره فى ملكها كان مرتبطا الى حد كبير ومكشوف بالتطور الذى لحق على علاقاتها مع نظام الحكم القائم لدى الطرف المتحارب الغير عربى وليس مرتبطا بنظرتها لمشروعيه أو عدم مشروعيه - اعلان أحدهما الحرب فى مواجهه الأخر .

ثانيا : على جبهات القتال :

(١) لقد كان الطرف غير العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو اسرائيل يمتلك من الامكانيات والقدرات العسكريه سواء من حيث الكم والكيف عند دخوله الحرب - ونقصد بذلك الكم والكيف الجمع ما بين الامكانيات العسكريه من أحدث ما تتسلح به الولايات المتحدة الأمريكيه وحلفائها - وبالقدر الذى يسمح لها بتحقيق تفوق واضح فى هذا المجال على ما يمتلكه العرب مجتمعين من أسلحه ومعدات وعتاد حربى . وبين القيادة العسكريه ذات الخبرة التطبيقيه الواسعه ذات التجارب الفعليه سواء فى حروبها السابقه مع الدول العربيه وعملياتها العديده المحدوده التى كانت تقوم بها لمناوشه الدول العربيه . وكذلك فى حروب خارجيه أخرى لم تكن اسرائيل طرفا فيها وإنما كانت تبعث بضابطها الى المناطق الساخنه فى العالم لاكتساب المزيد من الخبرات والدراسات التى تخدم طموحاتها فى المنطقه العربيه مثل حرب فيتنام وغيرها . وكان لإجماع هذين العنصرين فى القدره العسكريه لاسرائيل دورهما فى الوصول بقيادات الدوله العبريه الى حد الغرور القائم على الثقه المطلقه فى النفس

والتي زكتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ التي إنتهت بهزيمة كاسحه للعرب واحتلال أراضي عربية شاسعة . فكان لذلك الجرح انعكاساته على الطرف العربي الذي خاض حرب ١٩٧٣ من حيث كونه قادم في ذلك الوقت على خوض حرب ضد دولة سبق أن هُزم أمامها بشكل مهين بصرف النظر عن أسباب الهزيمة التي نالت كثيرا من كفاؤه ومعهه الجندي العربي وظلمته . هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن هؤلاء القادة الذين خاضوا غمار حرب ١٩٧٣ لم يكن لديهم ذات الخبرة في الحرب الفعلية التي كان يمتلكها كما ذكرنا القادة الاسرائيليون الذين سوف ينازلونهم على ساحه القتال . ذلك بالإضافة الى ما ذكرنا للامكانيات العسكرية المتقدمة التي يمتلكها قادة اسرائيل في الميدان بالمقابل مما كان له أثر نفسي آخر لا يمكن تجاهله لدى القادة العسكريين العرب في ذلك الحين . ولقد برزت أهم جوانب الخبرة والامكانيات العسكرية الاسرائيلية في دفاعاتها على خطوط المواجهه وفي العمق مع الأطراف العربية المواجهه لها مدعومه بعمليات استعراض العفلات اليومية التي كانت تقوم بها إسرائيل للضغط على معنويات الجنود العرب وقادتهم ، ولتخلق بذلك أيضا نوعا من العواثق التي تحاول بها ايصال العرب الى درجة اليأس والقنوط من احتمالات احراز نصر عليها . إضافة الى ذلك كله امكانيات هائلة لجمع المعلومات عن كل حركة داخل المعسكر العربي ، تنفخ في وقت مبكر القادة المهيانه بما سوف يقدم عليه العرب . ويتنسيق كامل مع الولايات المتحدة ومن ورائها حلف الأطلسنطي وما لديهم من أجهزة رصد متقدمة . وأجهزة إغواء وتغطيه تستخدم ضد العرب . ولقد برهن على ذلك أحداث حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ برغم ما بذلته كل من سوريا ومصر من جهود لتأمين سريه نواياهم في الهجوم . فقد بدأت القيادة الاسرائيلية في اجراء عملية التعبئه العامه قبل انطلاق الشراره الأولى في الحرب وان كانت قد تأخرت بعض الشيء إلا أنهم قد توصلوا الى حقيقة نوايا العرب ولكنهم ولحسن حظنا فشلوا في تحديد ساعة المفر فقط . واننا حينما نذكر حقيقة أن اسرائيل وحسب جميع الدراسات التي خرجت بشأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ - قد توصلت بالفعل الى النوايا الحقيقية لدى مصر وسوريا وقامت باعلان التعبئة العامه وبدأت ترتقب حلول ساعة الصفر - فإننا بذلك نؤكد على حقيقة هامه وهي أن مصر وسوريا لحظه اقتحامها الخطوط الدفاعيه للقوات الاسرائيلية قد اقتحمت مواقع كانت على أعلى درجات الاستعداد لملاقاة القوة المهاجمه وان كانت تجهل فقط اللحظة التي سيتم فيها الهجوم وذلك يعني أننا كنا نهاجم قوات مستعده للدفاع ضد الهجوم ولم يكن الهجوم العربي هجوم مباغتة على عدو نائم . وفي ذلك فارق شاسع وجوهري لأنه في الحالة الأولى يستطيع المراقب أن يتصور وعلى ضوء النتائج التي حققها الجيش العربي خلال الأيام القليله

الأولى للحرب المتاعب القتالية التي واجهته - ابتداءً من اختراق خطوط الدفاع والموانع التعجيزية التي أقامها العدو الإسرائيلي ، الى عمليات الدفاع وصد الهجوم التي بدأت من اللحظة الأولى لاندلاع الحرب - فلم تكن اذا عملية اختراق الدفاعات الاسرائيلية بالأمر السهل أو الهين كما كان عليه الحال بالنسبة لاندفاع القسوات العراقية في الأراضي الايرانية خلال شهر سبتمبر ١٩٨٠ .

نقول هذه الحقيقة ونؤكد عليها لأن البعض قد أخذته العاطفة والاعجاب بعمليات التعتيم والسرية والتمويه التي مارستها القيادة العربية في حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل فأخذ يضح في دور هذه العمليات والكفاءة العالية التي كان يتمتع بها القادة العرب في ممارستهم للعبة الخداع ضد اسرائيل - وأثر ذلك على نتائج الحرب وبشكل يوحى وكأن الجيوش العربية قد اقتحمت خطوط الدفاع الاسرائيلية وأهلها نيام وهذا بدوره يقلل من شأن كفاءة جيوشنا العربية والدور الحقيقي الواقعي الذي قامت به في تلك الحرب - كما أننا عمدنا الى التنويه لهذه النقطة لسبب آخر يتعلق بما صدر عن القيادة العراقية - بل والرئيس العراقي صدام حسين شخصياً من تعريض بكفاءة وقدرة الجيش المصري والسوري والدور العظيم الذي قاموا به خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - ٠٠ والذي لولا ما كان لعربي أن يرفع رأسه خارج أو داخل بلده - وذلك حينما ذكر في معرض تمجيده لبطولات وعظمه الجيش العراقي - وهو جيشنا على أي الأحوال ولا نسمح لأنفسنا أن نقلل من شأن أي جيش عربي كما فعل الرئيس العراقي مع الأسف الشديد - فقد ذكر أن الجيوش التي خاضت حرب ١٩٧٣ لم تستطع أن تصمد في القتال أكثر من أيام بينما الجيش العراقي كان قد مضى على دخوله الحرب عندما ادعى بذلك رئيسه شهر طويله ولعلنا في هذا الصدد قد أوضحنا الظروف التي خاض خلالها كل من الطرفين العربيين الحرب كل على حده وكما سوف نستكمل بعد -

(٢) وبالمقابل فقد كان الطرف الآخر في حرب سبتمبر ١٩٨٠ وهو اسرائيل - وبالرغم من تملكه الامكانيات والقدرات العسكرية الهائلة التي قد تغارب ما كانت تملكه اسرائيل عام ١٩٧٣ إلا أن قيام القيادة السياسية الايرانية الجديدة بعد سقوط حكم الشاه بتصفيه حساباتها الشخصية مع خصومها وخاصة في المؤسسة العسكرية وأجهزة جمع المعلومات جعلها تقدم عام " اعدام قادتها العسكريين وجنرالاتها من كافة أفرع القوات المسلحة حتى أصبح جيشها تماماً مثل الجيش الأحمر السوفيتي من الناحية الفكرية ، مثالية عندما أطلقت على عبارته " جيش بلا رأس " لأن معظم أعضائه كانوا قد أصبحوا كمنهم واعداً بهم رازداد الموقف سوءاً في ايران بعد أن أعلنوا أنهم قد أعلنوا - وقد استندوا - إلى حكومة أمريكا لايستمرار

فتحولت معظم المعدات الحديثة الى قطع خردة صماء . وفي هذا الجو الغوضى كانت الفرصة الذهبية لاشغال الغتيل الذى تم اعداده بمهارة منذ سنوات وبدأ العراق هجومه ضد ايران " (١) ، اضافة الى ما سبق الاشارة اليه من حالة الغوضى الحقيقية التى كانت قائمه فى ايران نتجة المراعات الحادة بين القوى السياسيه المتعدده والمتواجده فى ذلك الوقت على الساحة الايرانيه مع القيادة الدينيه الجديده التى أخذت موقعها على رأس الثورة والتى هى بدورها لم تسلم من النزاعات الجانبيه فيما بينها - وهذا ما يختلف تماما عن الوضع الذى كان سائدا فى اسرائيل عند قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت كما ذكرنا لدى الدولة العبريه نخبة من أفضل القاده العسكريين فى العالم خبره وكفاءة وعلم - وقد كانت هذه هى النوعيه التى نازلها قادتنا العسكريون العرب ، وكان لديها قيادتها السياسيه المتساعه والقويه - وهذا كان حال كل من الطرفين الغير عربيين فى الحربين المذكورتين .

(٢) ان الموانع الطبيعيه مثل قناة السويس بالنسبة لمصر ، ومرتفعات الجولان فى سوريا والموانع المنايعه مثل التحصينات الهندسيه المنيعه التى تشكلت فيها خطوط الدفاع الاسرائيليه - كانت تمثل عنصر تعجيز حقيقى أمام أى تفكير فى دراسة إمكانية إختراق تلك الموانع والدفاعات التى تساندها - وهو أمر فى حقيقته يصعب على انسان تكوين صوره واقعيه للصعوبات والمخاطر الرهيبه التى قابلت الجنود الذين قاموا باقتحام هذه الموانع وكذلك القاده الذين تمكنوا من وضع الخطط وتسيته واعداد الامكانيات والرجال لتنفيذ مثل هذه العمليات التى كان يعتبرها الخبراء العسكريون فى الدول العظمى أنها مستحيله إلا اذا تصلى للمرء أن يشاهد على الطبيعه المناطق التى دارت فيها عمليات حرب ١٩٧٣ ليتعرف على العمل الخارق والبطولات المشرفه التى تحمل عيها الرجال المفترى عليهم والذين خططوا وأعدوا ونفذوا عمليات حرب ١٩٧٣ وبصفه خاصه على جبهة قناة السويس - ومهما قلت المعاهد العسكريه فى دول العالم والخبراء العسكريون العالميون وأجهزه الدراسات المختصه هنا وهناك تتدارس ظروف حرب ١٩٧٣ ونتائجها فلن تتمكن من الوصول الى الأسباب الحقيقيه وراء النجاح الذى تحقق فى تلك الحرب إلا اذا وضعت فى اعتبارها الجانب النفسى والمعدن الذى يتكون منه الانسان العربى ودوره فى ايمانه بالقضيه التى منع تلك المعجزه الحقيقيه من أجلها .

أما على الجانب الآخر ، ورغم تعدد الطبيعه الجغرافيه من جبال وتلال ومستنقعات وأنهار وبحيرات (الأهواز) - والطبيعه المناخيه من مناطق شديده الحراره

في أقصى الجنوب الى مناطق تنزل حرارتها تحت الصفر في أقصى الشمال وذلك لخط
المواجهه على الحدود بينهما وفي داخل العمق الإيراني - إلا أن ظروف إفتحام القنات
العراقية لهذه المناطق من حيث عدم اصطدام القوات العراقية المهاجمة بقوات مستعدة
للدخول معها في معارك حقيقية ، كانت مهيأه لها من قبل للأسباب العديدة السابق
الإشارة اليها في هذا الكتاب ، وعدم وجود الموانع الصناعية التي تعوق عمليات
الإفتحام للأراضي الإيرانية اللهم إلا - المقاومة الشعبية التي واجهتها القوات العراقية
عند محاولة إفتحامها المدن الإيرانية من قبل أهلها الذين يمثل نسبة العرب منهم
أكثر من ٦٠ في المائة لبعض تلك المدن التي هي مدن عربية في غالبيتها لوقوعها في
إقليم عربستان الذي دارت عليه تلك المعارك ، فكل ذلك لم يرقى الى مستوى الموانع
والمصعوبات التي واجهت الجيش المصري والسوري في عام ١٩٧٣ .

(٤) ان قفية ضرب المدن الآله بالسكان وبرغم خسائه وغدر القساده
الاسرائيليين المعروفه عنهم ولوجود سوابق عديده لهم في هذا الشأن مثل عمليات
قصف مناطق (بحر البقر وأبو زعبل في مصر) إلا أن هذا الاسلوب لم يكن معتمدا
وبشكل جوهري كعنصر ضاغط يستخدمه أحد طرفي الحرب ضد الآخر خلال حرب ١٩٧٣ ،
ذلك أن كلا الطرفين العربي والاسرائيلي كان يجري حساباته العقلانيه الدقيقه لمخاطر
ممارسه هذا الاسلوب خلال عملياته ادارة الصراع مع خصمه - وتصوير النتائج الستى قد
تترتب على ممارسه هذا الاسلوب والآثار الذي سيحدثها على معنويات شعبه اذا ما لجأ
الى ممارسته كل طرف ردا على استخدام الطرف الآخر له .

وردود الفعل المنتظره ازاء مثل هذه الأعمال المحرمة دوليا من جانب الأطراف
الدولية التي تساعد كل من الطرفين واحتمالات تأثير ذلك على استمرار المسانده
الماديه والمعنويه . ويمكن اعطاء الحكم نفسه على استخدام أى من الطرفين لأسلحة
التدمير الشامل والمحرمة دوليا (وان كانت إسرائيل قد إستخدمت بالفعل القنابل
العنقوديه والتلفزيونيه على جبهة قناة السويس) . بل إننى أقول أن حرب ١٩٧٣ لم
تشهد مثل هذه المجارفه بحياة الشعوب التي شهدتها حرب الخليج حينما يقوم قاده
أحد طرفي تلك الحرب بضرب المدنيين . بل أن وقفه شجاعه اتخذتها القيادة المصريه
بقبول وقف اطلاق النار لم تكن سوى تعبيراً عن الاحساس العميق بالمسئوليه تجاه
الشعب الذي لا يمكن الاستهانه بأرواحه حينما نبين من تطورات الموقف أن الدعم
الأمريكي لاسرائيل والذي وصل الى حد وصول السلاح إلى ساحه الميدان مباشرة من مخازنها
في أمريكا ، قد أخذ شكلا يهدد بشكل مباشر أمن وسلامه شعب مصر وابنائها الذي تأمرت
عليه القوى الحاقده لتحرمه ثمرة جهده الخارق الذي بذله خلال الأيام الأولى للحرب

عليه القوى الحاقده لتحرمه ثمرة جهده الخارق الذي بذله خلال الأيام الأولى للحرب وكأنهم بذلك يريدون اطفاء بريق النصر الذي تحقق وطمسه الى الأبد ، لتتمخض حرب ١٩٧٣ في النهاية عن نتائج هي استمرارا لنتائج حرب ١٩٦٧ - وهو الأمر الذي فطنت له القيادة المصرية ولم تسمح بحدوثه متحملة في ذلك شماته الأصدقاء قبل الأعداء وأولهم قادة البعث العراقي الذين أخرجوا كل ما في جعبتهم من اتهامات وشتائم سامحهم الله منكريين على شعبنا في مصر وجيشه ذلك العمل الرائع الذي ضحوا بكل شيء طيله هذه السنوات ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، بل الاقتصاد المصري تحمل من ٤٨ الى عام ٧٣ ما يربوا على ٢٦ ألف مليون جنيه وتضحيات حوالى مائة ألف شهيد اضافة السى الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الحروب (١) في سهيل تحقيقه وهم يستجدون العرب لمساعدتهم في توفير التمويل اللازم للاعداد لتلك الحرب الستى اغتنى عرب النفط من ورائها وعلى أكتاف أبناء مصر وسوريا - والذين دفعوا الثمن بدماثهم العزيزة - ان كل نقطة دم عربية نزفت في حرب ١٩٧٣ وسنوات الاستنزاف قد ضاعت من قيمة كل نقطة نفط باعتها دول الخليج العربي بعد حرب ١٩٧٣ بقدر الزيادة التي طرأت على سعر النفط في ذلك الحين عن ما كانت عليه قبل الحرب (*) في الوقت الذي كانت حرب الخليج وبالا على دوله النفطية في انخفاض سعر النفط وزادت أعبائهم الماليه لدعم أحد أطراف تلك الحرب .

وأعود وأقول أن التوقف عن القتال أو بمعنى أدق قبول وقف إطلاق النار من جانب القيادة المصرية في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن سوى اختيارا مشغولا لتجنب موقف كان سيتعرض من خلاله الجيش المصري وربما المدن المصرية لهلاك محقق لا يتناسب مع حجم النتائج المرجوة من امكانيه التضحية بهذه الآلاف من شباب مصر بحكم تطورات وظروف الموقف على جبهات القتال كما ذكرت والدعم الأمريكي اللا محدود والتهديد العلنى من جانب الولايات المتحدة . ولذلك فإن التوقف هنا كان أمرا أملت ضرورات وظروف قاهره اثبتت الأيام اللاحقه أن ذلك القرار كان سببا في الحفاظ على القوات المسلحة المصرية وسلامتها من التعرض لخسائر غير هينه في سبيل

(١) - دكتور عبد العزيز الرفاعى / لواء محمد الطنطاوى السيد - الاستراتيجيه وحرب السادس من أكتوبر - دار النهضة العربية ١٩٧٨ .

(*) - الجدير بالذكر أن العراق لم يشارك في تنفيذ قرار العرب بحظر تصدير النفط وفى ذلك ذكر الرئيس السادات فى لقاء له مع الصحفيين الأجانب فى ٢٨/٥/٢٠ "العراق قال رسميا أننا لا نرغب فى الاشتراك فى هذا الحظر - أعلنوا ذلك وأرسلوا بترويلهم رسميا لكل العالم -"

تحقيق أهداف تم تحقيقها بعد ذلك بدون اراقه دماء . وفي هذا الشأن يقول الرئيس الراحل أنور السادات : (أعلن عن القنبلة التليفزيونية - وأعلن عنها رسميا ، مفيش شيء مداري ، القنابل المضادة للدروع الحديثه ، كل الحاجات اللي له لم يتخدها الجيش الأمريكي بعد - انفتحت المخازن الأمريكية وبغزاره ، عندئذ طرح كل من القوتين الكبار أمريكا وروسيا مشروع لوقف إطلاق النار ٠٠٠٠ انلى بمراحه أنا ما حاربش أمريكا أنا حاربت اسرائيل (١١ يوما) ، وزى ما قال وزير دفاعها أمس ذخائره كانت بعد ٣ أيام حاتخلص وأنا عندي هذا التقرير وعارفه) (١) .

(٥) أن الطرف العربى خلال أيام حرب ١٩٧٣ لم يكن متوافرا له سبل الاستعواض المباشر لما يمتلكه القتال من معدات وأسلحة وعتاد وخاصة مصر ، نظرا للارتباط بسوق السلاح الشرقى وظروف سياسيه خاصه سادت جو العلاقات المصريه الموفيتيه قبل اندلاع الحرب ، ذلك اضافه الى انه دخل الحرب بامكانيات عسكريه متواضعه بالمقارنه بما كانت تملكه اسرائيل في ذلك الحين ، وزيادة على ذلك وصول الامدادات العسكريه لاسرائيل خلال أيام القتال من مخازنها في بلد المنشأ الى ساحه العمليات مباشره وكما حدث أن شاهدنا دبابات امريكيه لم يسجل عداد السير فيها سوى عشرات الكيلو مترات هي المسافه من مطار العريش الى المناطق التي تم أسرها فيها من قبل القوات المصريه في الوقت الذي كانت بعض التشكيلات الميدانيه شرق وغرب قناة السويس تواجه عجز وشيك في خطوط الذخيره اللازم توافرها لاستمرار القتال لمسدده تقل عن أسبوع واحد قتال ونفس الأمر بالنسبه لقطع غيار الاسلحه والمعدات .

وفي الحاله الثانيه نجد أن الطرف العربى في هذه الحرب وهو العراق كسان يمتلك امكانيات عسكريه هائله ومتطوره ساعده على إقتنائها سيوله ضخمة من العملات الصعبة لعبت نتاج حرب أكتوبر دورها الرئيسى في توفيرها لكل السدول العربيه المنتج للبتترول بسبب ارتفاع أسعاره بعد نشوب الحرب عام ١٩٧٣ ، وهذه الامكانيات العسكريه الضخمه والتي كانت من نوعيات كما ذكرنا أحدث وأفضل من تلك التي كانت في أيدي القوات المصريه عام ١٩٧٣ ولا تقتصر على فرع بعينه من أفرع الجيش وانما شملت كل القوات المسلحه العراقيه ، وان كنت أخص منها القوات الجويه

(١) - لقاء الرئيس المصري السادات مع ممثلى الصحافة والإذاعه والتليفزيون العالميه فى المؤتمر الصحفى بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٣ .

والدفاع الجوي والمدركات والكبارى . وبالنسبة لعملية الاستعاضة عن خسائر الحرب من الأسلحة والمعدات فإن العراق وعكس الحال بالنسبة لوقفه العرب الى جانب مصر وسوريا خلال أيام الحرب من حيث حجم الدعم الذى قدم لهم ، فقد حصل العراق منهم وخاصة دول الخليج العربى النفطية على دعم لا وجه للمقارنة بينه وبين الذى حصلت عليه مصر وسوريا خلال سنوات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر جميعها . وهذه حقيقة لا نرى حرج فى ذكرها فى هذا الموضع لنحدد لكل طرف عربى دوره الذى أداه فى كسلا الحربين ليطلع الرأى العام العربى على الحقائق التى تحجبها المعاملات العربيه . كما أن توفير السيولة النقدية من العملات المعبئه للعراق من قبل دول الخليج العربيه ساعدته على التعامل مع جميع أسواق السلاح الدولية - شرقية كانت أو غربية ووفرت له عنصر تأمينى بتنوع مصادر السلاح - وهو الأمر الذى لم يكن متوافر لدى مصر وسوريا عند دخولهم حرب ١٩٧٢ . وأننى أتساءل ، هل قيمة المبالغ التى قدمها زعماء الخليج العربى للعراق سواء كانت فى صورة مساعده ، أو دين ، خلال سنوات الحرب وحتى الآن ، والنتائج التى ترتبت على هذا الدعم فيما يتعلق بأمن دول الخليج ، والخائس أو المكاسب التى لحقت باقتصادهم تتناسب مع ذات المبالغ التى قدمتها هذه الدول مجتمعه بما فيها الدول العربيه الأخرى الى مصر خلال محنتها منذ نكسة ١٩٦٧ عندما بدأت تعيد بناء قواتها المسلحة وحتى تاريخ اقدام الرئيس الراحل السادات على قبول عقد اتفاقيه سلام مع اسرائيل - ذلك كله مروراً بحرب أكتوبر ١٩٧٢ ، وكذلك ذات النتائج التى ترتبت على دعمهم فى هذه الحاله الأخيرة ، وأبرزها ما جنوه من ارتفاع سعر النفط ٢٢٢٢ ومع ملاحظة الفارق بين خصوم العرب فى الحالتين . لقد وصلت القيادة المصريه بعد حرب ١٩٧٢ الى حد ما بقرب من الاستجداء الى دول العالم ، والخليج العربى خاصة ، لطلب العون العاجل وبقرض لعلاج الموقف الإقتصادى المنهار - لمصر - حيث كانت خزائنها أصبحت خاويه بعد انهاله الحروب لها . ومع هذا بخل هؤلاء (الملوك والأمراء والمشايخ) الذين كانوا يحكمون وقتها وما زال بعضهم فى الحكم ، بخلوا فى الوقت الحرج ، والذى كانت مصر فى أمس الحاجة لتتمكين مرافق الدولة (الخربه) ومسانمها وإقتصادها كله من الوقوف على اقدام بعد أن كان كل شيء مسخر للمجهود الحربى طيله (٦ سنوات) كامله وفى خدمة القضية العربيه ضد العدو المشترك للعرب جميعاً وفى الوقت الذى إغتنى هؤلاء الزعماء وامتألت خزائهم لدرجة تحويل فائض أموالهم الى السوق الاستثمارى الدولى فى أمريكا وأوروبا الغربيه وغيرها نتيجة الأثر المباشر والخطير الذى أحدثته حرب أكتوبر عام ١٩٧٢ على ارتفاع سعر بهج النفط ، وبفضل اصحاب الدماء الغاليه الظاهره العزيزه ، التى سالت على أرض سيناء والجولان .

ويقيني أنه لولا تخلي هذه الدول عن تقديم الدعم المطلوب لمصر في وقت شدتها بعد انتهاء الحرب أيضا ، وبذات الوقفه التي وقفوها بالنسبه للعراق ، ما كانت هناك حاجه الى لجوء السادات للتفاوض مع اسرائيل لإقامة اتفاقيه سلام تغنيها عن الاستمرار في حالة الحرب والاستنزاف المادي والبشري لقدرات مصر وامكانياتها ، بل كانت اسرائيل وقتها ستقبل بأي مبادرة سلام تقدم بالشروط العربيه حينما تجد أمامها مصر ، وهي دولة المواجهه الأولى ، قوة لها ثقلها ولم تنهكها الحرب ، ويقف خلفها العرب مجتمعين على الأخذ بيدها وليس مجتمعين على عزلها ومعاقبتها وكما حدث عقب مؤتمر بغداد المشئوم وكانت اسرائيل وقتها سوف تدخل المفاوضات وهي في موقف لا يتيح لها ممارسة تلك المناورات العقيمه والماومات التي عانى منها المفاوضات المصري عند التفاوض عام ١٩٧٨ ، ولكن العرب قد خرجوا من هذه المفاوضات بأوضاع أفضل ، سواء عقدت اتفاقيات سلام أم لا . " فلو تجمع العرب خلف سادات مصر في جبهة واحدة ، وأعطوا التجربة والمبادره المصريه فرصتها وجندوا لها طاقات وقدرات الضغط ، وما أكثرها في الأمه العربيه ، ربما كان حاضر هذه الأمه غسير ما نشاهده اليوم . ألا أن الأطماع والمصالح الغريده قد طغت على الصالح القومي العام . (١) ونضيف أنه لولا هذا الموقف العربي من مصر - ما كانت قد تدهورت الظروف في العالم العربي الى الحد الذي يستطيع أقزام العرب أن يتسببوا في اشغال حرب الخليج هذه . أما بالنسبه لإيران ، ففي قتالها مع العراق ، لم تستطع أن توفر لنفسها الاستعواض الضروري لخسائرها في تلك الحرب بسبب الموقف شبه الاتفاقي من جانب السدول المصدرة للسلاح بسبب تدهور العلاقات بينها وبين القيادة الايرانيه الجديدة التي أنهت نظام حكم الشاه الذي كان قادرا على تطويع علاقاته مع كل الأطراف الدوليه التي يرتبط مصالحها بالمنطقه . ذلك كله بالرغم من توافر السيوله النقديه لدى ايران مما دفعها أخيرا الى اللجوء الى السوق السوداء والتعامل مع اسرائيل في هذا المجال . وهي أسواق لا يمكن أن تسعف ايران باحتياجاتها المطلوبه لاستمرار القتال اضافة الى ارتفاع أسعارها عن السوق التقليدي والمنتج الاصلى لهذا السلاح .

(٦) وأخيرا وليس آخرا بالطبع ، فإن من أهم نتائج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - بل من أبرز نتائج اليوم الأول لهذه الحرب أنها اعادت للمقاتل العربي - والقادة العرب الثقة في النفس - والايمان بانهم قادرون على مواجهة أي عدوان يهدد أمنهم وسلامه أراضيهم - دون تردد أو خوف أو - وهم - اذا ما توافرت لهم سبل وامكانيات

دخول الحرب الحديثه - وكانت بالتالى لحرب أكتوبر وكما قيل بحق الغفل الأكبر في كسر حاجز الخوف - ذلك الحاجز النفسى الكثيف الذى لولا ازاحته فى ذلك اليوم من شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ ما كان للسلاح العربى أن يجرأ على أن يشهر فى وجه أى قوى أخرى - ولم يكن ذلك وليد حرب الخليج - التى أستثمر قادة العراق فيها عودة الوعى والثقة لآله الحرب العربيه - فأداروا صراعهم مع ايران بغفلها - يبقى أن نقول أن الحاله المعنويه الناتجه عن قناعة الجندى الذى يحمل السلاح هى الغيمل النهائى فى تحديد لتأج أى حرب - وهنا يبرز الفارق بين الجندى الذى كان لديه الاستعداد للاستمرار فى القتال شهرا وسنوات لولا إفتقاده لإمكانيه استمرار تزويده بإحتياجاته من سلاح وعتاد تمكنه من الاستمرار فى القتال كما حدث فى ١٩٧٣ - ولم تشهد تلك الحرب حالات تسرب من بين صفوف القوات المسلحة - أو هروب من القتال - أو استسلام ارادى بالمئات من جانب المقاتلين العرب فى الحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ وكما حدث فى حرب الخليج عام ١٩٨٠ - مما يشير الانتباه الى الأسباب التى تختفى وراء الظواهر الغير صحيه التى أفرزتها حرب الخليج والتى أشرنا اليها فى الصفحات السابقه من هذا الكتاب -

.....

الفصل الرابع

أفكر الحـرب

سوف نقصر الكلام في هذا الفصل على أبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأسوأ أبعادها الإنسانية بالنسبة للأناس العراقيين كفرد ، والمجتمع العراقي عموماً ، دون الحديث عن الجوانب ذاتها بالنسبة لإيران ، حيث أفاضت وسائل الإعلام العربية في ذلك ، ولنكشف النقاب عن ما أحجبت به بالنسبة للعراق .

أولاً : الجانب الإقتصادي

وقد نال هذا الجانب حظه الأوفر - مثل ما هو يحدث في كل دولة في حالة حرب - وهناك خصوصية بالنسبة للاقتصاد العراقي في مرحلة ما قبل الحرب ، وهي تلك الانجازات التي كانت قد تحققت على أرض العراق ولا سيما بعد إعداد خطط تنميه قومية طموحه جعلت الانسان العربي وبحق - و التزاماً بأمانه الكلمه - يزهو بما تحقق وما كان في سبيله الى التحقيق على خريطة التنميه في العراق . وبالاعتزاز الشديد بأن هناك بلد عربي سيكون بعد فترة وجيزه - ومحدده بخطه دقيقه ، قادراً على أن يكون قهراً قوياً للعرب ، بعد أن يحقق تلك الطفره الإقتصاديـه التي لا شك ، قد كان لعائـشات تصدير البترول الفضل الأوحد في تحقيقها . وذلك كله برغم من مظاهر التسبب التي كانت تتعرض لها ثروات شعب العراق في صورة منح وقروض وهدايا ، يقدّمها قساده البعث الى من يجدون لديهم الاستعداد للحمد والثناء بفعل القيادة العراقيه على شعوب العالم ، والمنظمات والحركات المناهضه لنظم الحكم القاشمه في دولها ، ودون أن يكون لذلك بالضرورة مردود على مصالح الشعب العراقي مع هذه الأطراف . ولكنه ثمن الحصول على الزعامه اليهميه . ولقد ترتب على استمرار الحرب أن تقلصت في البدايه العديد من مراحل التنفيذ لهذه الخطه القوميـه الطموحه ، ثم تجمدت تماماً العديد من هذه المشاريع وما زالت متوقفه تماماً حتى لحظه إعداد هذا الكتاب ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال قراة مشاريع الموازنه العامه وميزانيه خطة التنميه القوميـه للعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في العراق وكان ذلك يرجع بالأساس الى عدم توافر العمله الصعبه لدفع مستحقات الشركات متعدده الجنسيات التي تتولى تنفيذ هذه المشاريع العملاقه ، مع عدم امكان توفير الأمان اللازم للعاملين الأجانب في بعض هذه المشاريع التي تقع في أماكن قريبه من خطوط القتال مثل محافظة البصره . ولقد وصل العسراق الى مرحله لم يعد قادراً فيها على تمديد مستحقات هذه الشركات من العملات الصعبه

عن المراحل التي نفذت بالفعل . ووضعت العديد من القيود على عمليات الدفع بالعمله الصعبيه ، جعلت هذه الشركات تعاني من متاعب عديده ، وتحميل الدولة فوائده تأخير عن ذلك . وأصبح الأمر بالتحويل يتم عن طريق مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بالتنسيق مع البنك المركزي . وأصبحت عمليات الدفع تأخذ تأخيرا يمل الى سته أشهر الى أن يصل الى الدولة المحول اليها . ولقد أصبح على المسؤولين العراقيين أن يضعوا جدولا بالأولويات التي يكون لها أسقيه تخصيص المبالغ اللازمه لها من العمله الصعبيه المتاحه ، وبالأساس - القمح والسكر والأدويه - إضافه الى السلاح بصفه خاصه .

ولقد ترتب على غلق الملاحه في شط العرب أن أصبحت خطوط مواصلات العراق مع العالم الخارجى تتم عبر الأردن أو الكويت والسعوديه وتركيا والاعتماد على موانئ هذه الدول المجاوره - مما زاد من أعباء النقل وبالتالي تكلفه تنفيذ هذه المشاريع - كما تأثر الاقتصاد العراقي كثيرا بالنقص الحاد في العماله نتيجة سحب الرجال الى جبهات القتال . بينما أجبرت ظروف تخفيض الأجور ونسب التحويل الخارجى المسموح بها للعاملين الأجانب والعرب ، على رحيل أعداد ضخمه منهم الى بلادهم أو البحث عن سوق أفضل للعمل في الخارج - بالإضافة الى المخاطر التي كانوا يتعرضون لها من جراء العمليات الحربيه ، ومطاردة مسئولى الحزب للعرب منهم خاصه لحثهم على التطوع على جبهات القتال ، مع ما يقاسيه المواطن العربى خاصة من متاعب أثناء القيام باجراءات تحويل نسبة إداراته الى الخارج . وحينما أصبح توقف العديد من المشاريع في العراق هو ضرورة لا مفر منها ، إستغنت الدولة عن الآلاف من العاملين الأجانب وصدرت تعليمات بانهاء عقود جميع الأجانب ابتداء من عام ١٩٨٢ ، والنساء اتفاقيات العماله الأجنبية التي كانت موقعه مع شركات أجنبيه من الهند وبنجلاديش وباكستان والإكتفاء بالعماله العربيه التي يشكل المصريون والسودانيون الجانب الرئيسى منها .

وعلى نطاق ضئيل الاتفاق الداخلى وتدبير مصادر إضافيه من الموارد الداخليه بدأت لأول مرة في تاريخ النظام الاشتراكى المطبق في العراق ، عرض متاجر الدولة التابعة للقطاع الاشتراكى للبيع في المزاد العلنى ، وكذلك المنازل التي كانت تخصها الدولة لموظفيها ، وتحديد عدد محدد من سيارات الركوب لكل دائرة وعرض الباقي للبيع بالمزاد العلنى ، مع ضغط الأجور والبدلات والمخصصات التي كانت تمثل جانبا حيويا من دخل العاملين في الدولة وقطاعاتها المختلفه وصدر ما يعرف بسندات (قادسيه مدام) والتي كانت توزع بصفه اجباريه على كل العراقيين والعرب أيضا والتي تمثل دينا على خزانه الدوله يسدد بعد عشر سنوات من صدور السند . ولقد

نالت عمليات تقليص المنح ، والامتيازات من أسر الشهداء أيضا وما كان يتم تقديمه اليهم في هذا الشأن .

ومن جهة أخرى بدأت حملة ضخمة للتبرعات المالية ، حيث فرض على كل محافظة أن تجمع مبلغ معين يتناسب وعدد سكانها وبشكل إجباري ، وكان يتم جمع التبرع مرتين مرة من قبل المحافظه كجهاز حكومي ، ومرة من قبل الحزب من سائر المنتمين اليه كجهاز شعبي .

وتحولت حملة جمع التبرعات المالية الى صورة أخرى حينما تركزت على جمع المجوهرات ، وهذا الموضوع الذي يمثل أكبر مهزله إجتماعيه نالت مجتمع عربي فسي تاريخ العرب القديم والحديث . فهذه الحملة الشاذة والتي تمت بمشاركة بين منظمات حزب البعث وخاصة اتحاد النساء العراقيات ، والمسؤولين في أجهزة الأمن في كل محافظة مع المسؤول المالي فيها - كانت محل إستهجان وتيرم شديدين من قبل الإنسان العراقي ، والمرأة العراقية بمفهومها خاصة التي كانت هي المستهدفة من هذه الحملة . وتحدد لكل أسرة كمي محدد من الجرامات يجب أن تتبرع بها حسب وضع الأسرة وعدد أفرادها ودرجة الحزبيين فيها . ومن لا يملك الذهب عليه أن يقدم ما يعادل الجرامات المطلوب تبرعه بها - نقودا . وهذا الذي يسمى تبرعا لا يختلف في رأي كثير من التجنيد الاجباري على جبهة القتال والذي أطلق عليه (تطوعا) في الجيش الشعبي .

وإختفت الحلى من زينة النساء في العراق خشية الرصد من قبل عيون النظام وتكليفهن بالتبرع بالمزهد . وحينما شعرت الدولة بأن هذا المنيع قد نضب بعد أن صار التليفزيون العراقي كل يوم ينقل صورا حيه لطواهر القادمين الى القصر الجمهوري لتقديم ما لديهم من ذهب ، وهي عمليه سبقها إعداد خاص من قبل أجهزة الحزب والأمن . وليست بشكل تلقائي كما تصوره أجهزة الإعلام العراقيه والعربيه أيضا ، فبعد ذلك انتقلت حملة التبرعات الى مرحله ثالثة - لحت الشعب العراقي على التبرع بثرواته الأخرى - وكان التركيز على الرأسماليه الوطنيه هذه المره والتي كانت قد نهضت خلال فتره وجيزه بمشاريع إقتصاديّه متواضعه ساهمت لا شك بحجم متواضع في بناء الإقتصاد العراقي ولكن القيادة العراقيه إعتبرت أن ذلك من حقها وحدها وراجع لغفلها عندما تركت هذه الفئات تساهم في بناء العراق . وكان عليها أن تعيد ما حصلت عليه من ثروه وذلك في ظروف ساد فيها الكساد في الإقتصاد العراقي لتوقف هذه المشاريع عن مباشرة نشاطها بسبب حالة الحرب وتوقف استيراد الخامات والمواد الأساسيه التي تعتمد عليها هذه المشاريع في نشاطها . وما كان

من هؤلاء، إلا أن يتبرعوا بمصانعهم ومنازلهم وسياراتهم ومعداتهم وهذا ما حدث بالفعل وأنه لمثير للشك فعلاً ، أن نجد مواطناً يتبرع بمصنعه أو سياره نقل أو معدات ثقيله تستخدم في أعمال البناء والطرق . فالدولة لن تستخدم هذه المصانع والمعدات إنما سوف تُعرض للبيع في المزاد العلني وهذا يشكك بدوره في الدوافع التي ألجأت هؤلاء الناس للتبرع بهذه الممتلكات والضغوط التي وراها . لقد بدأ تحديد الناس بالاسم وحساب ما تبرعوا به من أموال ومجوهرات وعلى مستوى العائلات أحياناً وليس الأفراد وعلى لسان الرئيس العراقي نفسه الذي حمل على مواطن عراقي كان قد اشترى السيارة التي كان يتنقل الرئيس العراقي بها ، في مزاد علني ، وكيف أن هذا المواطن السذي اشترى سيارة الرئيس بآلاف الدينائر ببخل على الدولة بالتبرع بما حدد له من مبالغ يبدو أنه لم يستطيع أن يوفى بها . وهكذا أخذ الإرهاب يدلي برأسه من خلال حملة التبرعات لحمل الناس على التخلي عن كل شيء . وكان ذلك وكما هو حال حملة جمع المتطوعين للقتال - هو المقياس الصحيح لمدى وفاء المحافظين والمسؤولين الحزبيين للقيادة - وجدارتهم للبقاء في مواقعهم . مما كان له أثره بالتالي على تصرفات هؤلاء المسؤولين وتابعيهم مع المواطنين في محافظاتهم .

ولقد ساد السوق العراقي كساد شديد ، بسبب ضعف القوى الشرائية الستة تأثرت بحالة انكماش في دخولها سواء على مستوى العاملين في الدولة أو القطاع الخاص ، وبسبب النقص الحاد في معظم السلع والإحتياجات الضرورية التي لم تعمد الدولة قدره على توفيرها من الخارج . والطريف والغريب حقاً - أن القيادة العراقية كانت قد غمرت الأسواق العراقية بأكثر مما كانت تحتاجه من السلع وخاصة الأجهزة الكهربائية والمنزلية وبشكل ملفت للنظر خلال السنة الأولى للحرب - وتشدقت زهواً بذلك في حينها ، وحتى يقول رئيسها للعالم أننا برغم الحرب فأسواقنا عامرة بشكل أكثر مما كانت عليه قبل الحرب ، وبمعنى أن الإقتصاد العراقي لم يتأثر بالحرب ، ولم يكن في ذلك يخدع الرأي العام العالمي وإنما كان يخدع نفسه وشعبه لأنه لم يكن قادراً على الاستمرار في ذلك ، ولم يخطط لإقتصاديات الحرب بشكل علمي وسليم وفضل اعتماد أساليب الدعاية لنظام حكمه عن أساليب الدراسة والتخطيط . فوصل بحالته الإقتصادي للعراق إلى ما وصلت إليه واختفت سلع أساسيه من السوق العراقي .

وهكذا تحول العراق من دولة تقدم القروض والمعونات إلى دولة تعتمد أساساً على اقتصادها على المعونات والقروض ، وخاصة على دول الخليج العربي . ولا أدري كيف يعلن رئيس العراق على شعبه أن قيمة الدينار قد زادت عن ما كان عليه قبل الحرب ، وذلك في معرض تعقيبه على ما يعلن ويذاع خارج العراق من تدهور في قيمة الدينار

العراقي بالنسبة للعمليات الحرة وكان ذلك عام ١٩٨٢ . لقد أصبحت القيادة العراقية أحيانا تمدق نفسها فيما تذهب اليه من تفليل وقلب للحقائق .

ثانيا : الآثار الاجتماعية

لا شك أن للآثار الاقتصادية - دودها على حياة الانسان في أي مجتمع سواء بالملب أو بالايجاب ، وهذا أمرا لن نتعرض له هنا . ولكننا نتكلم عن ما أحدثته ظروف الحرب - نفسها على المواطن العراقي . فعلى مستوى الأسرة العراقية ، فقد حرمت من رعايتها عائلتها - نتيجة الحشد الهائل للرجال سواء في القوات المسلحة أو الجيش الشعبي ولم يقتصر الأمر على فرد واحد من الأسرة الواحدة بل نجد الأب والأبناء أيضا من (١٥ عاما وحتى ٥٠ عاما) . وأصبح كل منزل عراقي لابد أن يدفع نصيبه ليساهم في بقية البعث على قمة السلطة ، إما بتقديم شهيد في الحرب أو جريحاً أو أسيراً أو مفقوداً أو معتقلاً أو مسجوناً - أو محكوماً بالإعدام - أو هارباً وذلك فيما يتعلق بالذهبن - يختلفون مع الفكر البعثي الحاكم . ولقد خلق غياب الرجال عن الأسرة - ذلك الجو من التوتر والقلق على الغائب ومصيره - وترتفع درجات هذا التوتر والقلق كلما صدر بيان عسكري عن نشوب قتال واسع على ذلك القطاع من الجبهة التي يعمل عليها ذلك الفرد من الأسرة . وتحول الانسان العراقي الذي عرف بمرجه وضحه وتفأله بالفد قبيل الحرب ، الى انسانا حزينا ومهموما . وزادت واتسعت ظاهرة إحتساء الكحول هروباً من ذلك الواقع الأليم في مغوف العراقيين رجالاً ونساء . وأصبح من المعتاد أن يمدس الجندي وهو عائداً من أجازته الى وحدته - زجاجات الكحول له ولرفاقه داخل ملبسه . ولقد زاد معدل الجريمة في العراق بسبب النقص الشديد في رجال الشرطة - وتكليفهم بالعمل ضد تشكيلات خاصة بهم - كمتطوعين على جبهات القتال - مع وجود قاهره (الفارين) من الخدمة العسكرية الذين يشكلون خطراً محدقاً على المجتمع العراقي لحاجاتهم الماسة لتدهير سبل إعاشتهم ، فكانوا يقومون بعمليات سطو مسلح على المنازل الغالية من الرجال ، وعمليات خطف للنساء وإغتصابهم . وأصبح الجندي الذي يجب عليه حمايه مجتمعه وأمته هو مصدر الشر والضرر لها .

ولقد بلغ تدخل الدولة في شؤون الأسرة العراقية حداً بالغاً والى درجة إصدار قرار بعدم استخدام النساء لوسائل تنظيم الحمل ، ولا يسمح بتداولها في الصيدليات التي يتعرض مسئوليتها الى عقوبة السجن في حالة تعاملهم فيها .

وعلى المرأة العراقية التي تجد ضرورة لوقف الحمل أن تتقدم الى لجنة خاصة مركزية في كل محافظة من أطباء الحزب لتوقيع الكشف الطبي عليها وتقرير ما اذا

كانت حالتها الصحية لا تسمح بالحمل من عدمه .

وحاولوا تفسير ذلك بأنه قد ثبت أن تنظيم النسل يضر بصحة العراقيات . ففى حين كان القرار سياسيا أساسا ، لتعويض ما فقده الشعب العراقي من خاسر فادحه من ابنائه على جبهات الحرب . ولقد سبق أن تحدثنا أيضا عن عمليات طرد العراقيين الى الحدود الإيرانية وما ترتب عليه من تفكيك للأسرة الواحدة وترك أحد الأبوين فى جانب والآخر فى جانب آخر وإلى الأبد . وتشجيع الرجل على تسليم زوجته اذا كانت من أصل إيراني - الى أجهزة الأمن العراقية لطردها خارج العراق ، واغرائه بالمسأل بتقديم منحه مالىة يتزوج بها عند تسليمه زوجته وتخليها . وصدرت قرارات بمنع سفر أى عراقي أو عراقيه الا بموافقة خاصة من أعلى المستويات فى الدولة - مع صدور قرار آخر باسقاط الجنسية العراقية عن كل من يرفض العودة الى العراق من المتواجدين فى الخارج . ومن الناحية الاعلامية ركزت السلطة على ضرورة تقديس الرئيس صدام حسين صاحب الفضل فى كل شئ على شعبه وفرض عادة جديدة [اعتبارا من عام ١٩٨٣ تقضى بضرورة الإحتفال بذكرى عيد ميلاد الرئيس كل عام . وعليه يتم عمل الزينات وتعليق صورة مكبره للرئيس على واجهة كل منزل عراقي - مع عمل مسيرات شعبية بهذه المناسبة ووضع لوحات ضخمة فى مداخل كل المدن والمحافظات لصورة الرئيس . مما كان مثارا لسؤال وجهه أحد الصحفيون الأجانب للرئيس عن السبب فى تركيز أجهزة الاعلام العراقية عن الكلام عن الرئيس وتمجيده ، فأجابه الرئيس بأن الشعب العراقي يعتز بقيادته ، وهو بذلك يعبر عن مشاعره نحوها .

وقد يطول الكلام عن الآثار الاجتماعية للحرب على سلوكيات الانسان العراقي فى ظل حكم البعث ولكننا قدمنا رؤوس أقلام عن أبرز هذه الآثار فقط .

القسم الخامس

موقف المجتمع الدولي من النزاع ومبادرات
الحل السلمى وموقف طرفى النزاع منها

الفصل الأول

موقف الدول ذات المصالح فى المنطقة من الصراع

إن النظرة المتأمله لموقف القوى الدولية المعنية بالأمر فى المنطقة ذات المصالح بها يكشف عن أن تباين مواقف هذه الأطراف سواء العربية منها أو غير العربية يرتبط بمصالحها فى المنطقة والعلاقات الخاصة التى تربطها بأى من الطرفين أو كلاهما ، بل أن العلاقات الشخمية بين حكام بعض الدول مع الطرفين المتحاربين ، وضعت بصماتها المؤثرة على موقف دولهم من هذه الحرب . ولنتناول أولا الدولتين العظمتين ثم نتابع موقف الأطراف الأخرى .

أولا : (١) - الولايات المتحدة الأمريكية

لا أحد يستطيع أن ينفل الأزمه الحادة التى أصابت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد تسلم النظام الجديد الحكم فى إيران وفشل الولايات المتحدة الأمريكية فى السيطرة على زمام الأمور فى إيران بعد أن نصحت الشاه بمغادرة إيران الى أن تتمكن الأجهزة الأمريكية المختصة من معالجة الموقف على نحو ما سبق لها القيام به ضد (مصدق) رئيس وزراء إيران عام ١٩٥١ وأعاد الشاه الى السلطة مرة أخرى فى ذلك الوقت وقد وصلت الأزمه فى العلاقات بين البلدين ذروتها حينما قام الطلبة الإيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٨٠ واتخاذ أعضائها والعاملين فيها كرهائن لفتره دامت (٤٤٤ يوما) مطالبين بالتحقيق معهم باعتبارهم جواسيس مع فشل العملية العسكرية التى أسندت الى مجموعة من الكوماندوز الأمريكيين لإطلاق صراحهم . كما أن الولايات المتحدة قد قامت من جانبها بالرد على الاحراءات التى اتخذها النظام الإيراني الجديد ضدها بتجميد الأموال الإيرانية فى البنوك الأمريكية ويجدر بالإشارة أنه لم يخرج عن هذه الحقيقة المتعلقة بسوء العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية حتى اليوم الآن نظام البعث فى العراق الذى اعتُبر أن ما حدث بين نظام الحكم الجديد فى إيران والحكومة الأمريكية ليس سوى تمثيله

وأن القيادة الإيرانية الجديدة تتلقى الدعم والمساندة الأمريكية ضد العراق . ولكن الغريب في ذات الوقت أن هذه النغمة العراقية بدأت تختفي بعد مرور حوالي عام واحد من بدايه الحرب وبعد أن أصبحت حقيقة العلاقات الإيرانية الأمريكية السيئه أمرا لا يمكن التشكيك فيه الى أن خرجت إدانته رسميه عن المسؤولين الأمريكيين ضد العراق لإستخدامه الأسلحة المحرمة دوليا في الحرب ضد ايران . فلم يرضى ذلك حكام العراق لعداوا لإتهام الحكومة الأمريكية بمساندة ايران ضدهم ، ولكن إلى حين ٠٠٠ وقد امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد أى من الطرفين بالأسلحة والمعدات وظلت على هذا الالتزام الى وقت قريب من عام ١٩٨٥ حيث بدأت تتصرب أنباء غير مؤيده عن بيع قطع غيار للطائرات الى ايران وكذلك طائرات نقل الى العراق - والمعروف أن (الإمام الخميني) كان قد ألغى من جانب واحد اتفاقيه للتسلح كانت معقوده بسين الشاه والحكومة الأمريكية لامداد ايران بالأسلحة الأمريكية . وأعلن أن القيادة الإيرانية لو كانت عازمه على محاربه العراق ما كانت تقدم على إيقاف تنفيذ هذه الإتفاقية . ويلاحظ أن التقارب في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والذي تطور الى حد إعادة العلاقات بينهما في عام ١٩٨٤ ، لم يحدث إلا بعد أن تأكد للقيادة البعثيه في العراق حقيقة الموقف الأمريكي من القيادة الإيرانية الجديدة وأن علاقاتهما قد وصلت الى طريق اللا عودة في ظل نظام حكم رجال الدين ، والالتزام أمريكا بعدم امداد ايران بالعتاد العسكري ، ووصف القيادة الإيرانية بأمريكا بأنها (الشيطان الأكبر) تدليلا على ما تعنيه هذه التسمية من كراهيه تكنها القيادة الإيرانية للولايات المتحدة . ولذلك فإن العراق الذي كان قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ ، عاد في ظل حكم البعث ليعيد هذه العلاقة مرة أخرى ، بصرف النظر عن الشعارات والمبادئ الجوفاء عن الامبرياليه الأمريكية التي ملأ بها البعث أرجاء الدنيا طالما أن ذلك يحقق لهم كسب ود الولايات المتحدة على حساب أى تقارب قد يحدث بين الأخيره والقيادة الإيرانية . إضافة الى وجود حاجات ملحه للعراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية تخدم بشكل أو بآخر قضية الحرب مع ايران ، مثل السكوت الأمريكي عن عمليات الحصار البحري العراقي في الخليج وتقديم تسهيلات اقتصادية للحصول على بعض المشتريات العديده التي يحتاج اليها السوق العراقي ولا تسمح ظروفه الماليه من الحصول عليها في السوق العالمي بتمهيرات مناسبة . ويجدر بنا أن نشير الى أن إمداد اسرائيل بقطع الغيار وبعض الأسلحة لإيران بموافقة ضمنيه من أمريكا كما يدعى العراق ، أمر لا يحتاج الى ايضاح بحكم أن اسرائيل وهي تُعد من أبرز موردي السلاح في الوقت الحالي للعديد من دول العالم ، ليست في حاجة الى توصيه من أمريكا في هذا الشأن نظرا لما لها من

مصالح جوهرية يخدمها عمليات استنزاف كل من العراق وإيران أحدهما للآخر . وهو أمر تُفاد منه أيضا الولايات المتحدة الأمريكية . أما ما يتعلق بوصول قطع غيار أسلحة الى إيران من الولايات المتحدة فقد طالعتنا الصحف العالمية بحقيقة قاطعة بأن هذه المواد كانت تصل الى إيران بواسطة تجار سلاح من السوق السوداء . وبطريق التهريب بعيدا عن عيون السلطات الأمريكية أو على الأقل كان ذلك وضعها من حيث الشكسل بدليل أن هناك عدة حالات قامت الأجهزة المختصة الأمريكية بإيقاف صفقات تتعلق بها وتقديم الأشخاص ذوي العلاقة بها الى القضاء .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن إيران بعد سقوط الشاه وقيام نظام حكم إسلامي يدعو الى اعتماد الفكر الإسلامي كأساس لقيام النظم السياسي في المنطقة صارت مصدر للقلق والعديد من المتاعب والمخاطر على مصالح الولايات المتحدة الحيوية والأميرية في المنطقة - ولا سيما أن أصدقائها من الأنظمة العربية الخليجية سيكونوا أول من يتأثر بهذا الأمر إذا كتب له النجاح والاستتباب ، ولذلك فإن موقف الولايات المتحدة على ضوء هذه الحقيقة الجلية كان لابد أن يتحدد بوضوح بعد أن باتت عملية إستتباب السلطة في أيدي رجال الدين في إيران حقيقة واقعة وقيام المؤسسات الدستورية فيها على أساس النظام الإسلامي الذي ما فتئت الحكومات الأمريكية المتعاقبة على محاربتة في شتى دول العالم . وعلى ذلك فإن أي تقارب بين النظام الإيراني الإسلامي والحكم الأمريكي قد أصبح شي غير مأمولا حدوثه لأن الولايات المتحدة لن تقبل ببقاء نظام حكم إسلامي في إيران قائما لهدد مصالحها في المنطقة بل وخارج المنطقة كما أثبتت أحداث الحرب اللبنانية وما تقدمه القيادة الإيرانية من دعم للميليشيات الإسلامية الشيعية ، وما قامت به منظمة أمل الشيعية التي يرأسها المحامي اللبناني (نبيه برى) وغيرها من أعمال إنتقامية ضد أمريكا .

كما أن نظام الأئمة في إيران لن يقبل بحصول الولايات المتحدة على أي امتياز أو مكسب لحاصلها في المنطقة وهو ما يشير اليه نقيب المنظمات الموالية لإيران والمدعومة من قبلها للمصالح الأمريكية في المنطقة في صورة عمليات كانت هــمى المادة البارزة التي تناولتها أجهزة الاعلام العالمية خلال عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . لذلك فإن التناقض بين السياسة الإيرانية والأمريكية يظلا على ضوء ذلك ، حقيقة فائمه مع ملاحظة وجود علاقات خاصة بين أمريكا ودول الخليج التي نقف القيادة الإيرانية منها موقف خاص غيرودى وليصل التناقض بين السياستين قمته حينما يتمل الأمر

بالعلاقات الخاصة جدا بين الولايات المتحدة واسرائيل التي تنال الدعم الأمريكي الكامل في شتى المجالات في الوقت الذي كان قد أعلن (الامام الخميني) قبل وصوله مع جماعته من منفاه في فرنسا الى ايران عن عزمه على إنها . أي تواجد لمصالحها في ايران وإنهاء الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين باعتبار ذلك هدفا أساسيا من أهداف النظام الايراني الجديد حسب إعلانهم . ولقد سعوا الى ذلك عمليا حتى خلال إنشغالهم بالحرب مع العراق عندما غزت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ فطلبت القيادة الايرانية السماح بمرور قواتها عبر الأراضي العراقية لتتجه الى سوريا للذهاب الى لبنان للقتال الى جانب الفلسطينيين ضد القوات الاسرائيلية الفارزة . وعندما رفض العراق ذلك قامت القيادة الايرانية بنقل بعض من قواتها الى سوريا ثم الى لبنان .

وبلاحظ أيضا أن المصالح الأمريكية لم تُصَرَّب ويلحقها الأذى في تلك المنطقة من العالم ، إلا منذ تولي الخميني وجماعته الحكم في إيران وسوا . كان ذلك من قبل القادة الايرانيين مباشرة في العلاقات بين الدولتين أو من قبل منظمات تلقى دعما من قبلهم وكان آخرها اختطاف طائرة (TWA) الأمريكية في يونيو سنة ١٩٨٥ من قبل مجموعات من الشيعة في لبنان واتخاذ ركبائها رهائن والتقاط منظمة نبيه برى (أمل) الشيعية في لبنان والتي يرابطها بالامام الخميني علاقات وثيقة - الخيط في هذه العملية لتبنى مطالب المختطفين والضغط على الولايات المتحدة حكومة وشعبا لتلبية مطالب المختطفين وأهمها الافراج عن المعتقلين الشيعة في سجون إسرائيل مما وضع الرئيس الأمريكي ومساعديه في موقف لا يحسد عليه والبحث عن وسيلة أو وسط لحل أزمة الطائرة بعد أن أجهضت فكرة القيام بعمل عسكري أمريكي لانقاذ الرهائن على غرار عملية السفارة الأمريكية في طهران والتي أذيع في حينها أن إحدى الطائرات الناقلة للكوماندوز قد حدث بها عطل واصطدمت بالأخرى ، وهذا منح المختطفين الشيعة فرصة الاحتياط في عملياتهم هذه في لبنان ضد مثل هذه المحاولات .

إذا فالمحتملة من هذا التحليل تشير الى أن الولايات المتحدة لم ولن تكون في يوم من الأيام سعيدة بهقاء نظام الحكم الاسلامي الحالي في ايران وستظل تسعى بشتى الوسائل الى إسقاطه حالما تجد الظروف الداخلية المناسبة في ايران لتتسلم خلالها قوى أخرى غير متطرفة للسلطة هناك . أما موقفها في الوقت الحالي فهي قد وجدت في قيام الحرب بين ايران والعراق مناسبة ممتازة يتحقق من خلالها إنهاك قوة ايران العسكرية والاقتصادية ولتنتقم لنفسها من النظام الايراني الجديد ، ولكن على أيدي العراقيين . ويكفيها مجرد الامتناع عن تزويد ايران بقطع غيار السلاح الأمريكي الذي كان يعتمد عليه الجيش الايراني بصفه أساسية في نظام تسليحه . وإلا

فإن سؤالاً يبرز وي طرح نفسه ، هل من مصلحة الولايات المتحدة بذل أي جهد لدى أي من الطرفين (العراق وايران) لإيقاف هذه الحرب ليعود كلاهما مرة أخرى لسبب الولايات المتحدة ويدين تصرفاتها في كل مكان من العالم وتهدد مصالحها ومصالح أهدافها في المنطقة ، وخاصة دول الخليج العربي واسرائيل . كما أننا لا نستطيع أن نغفل الإشارة الى أن قبول الولايات المتحدة لعودة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بالإضافة الى أنه يحقق لها النيل من النظام الإيراني الجديد بواسطة العراق فهو أيضاً كان مرتبطاً بضرورة توقف العراق عن حملاته الإعلامية ضد ما كان يسميه بالامبريالية الأمريكية والتوقف عن الكلام عن القضاء على اسرائيل وتغيير موقفه فيما يتعلق بقضية التفاوض بين العرب واسرائيل وعدم عرقلة المحاولات والمبادرات التي تقف وراءها الولايات المتحدة لاجراء تسوية سلمية بين العرب واسرائيل والقرار بالأمم المتحدة لوجود الدولة الاسرائيلية في فلسطين .

(٢) - الاتحاد السوفيتي

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فيمكن تشبيه موقفه خلال السنة الأولى من الحرب بأنه كان طرفاً (محايداً) بالنسبة لكلا الطرفين ولا سيما أن أحدهما يعد دولة حدودية بالنسبة له وهي ايران ، ثم بدأت تهب رياح التغيير في العلاقات السوفيتية الإيرانية حينما أقدم القادة الإيرانيون على تمغيه حزب تودا الشيوعي والانقضاض على قيادته وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التجسس لحساب الاتحاد السوفيتي وهو الحزب الوحيد الذي ظل بعيداً عن بطش النظام الجديد في ايران منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى بدايه عام ١٩٨٤ ولقد كانت هذه البدايه للتغيير في العلاقات الإيرانية السوفيتية وبحق بدايه سعيدة بالنسبة للعراق ، فأسرع في انتهاز تلك الظروف لصالحه في سبيل الحصول على موافقة السوفييت لاستئناف تقديم السلاح للعراق وخاصة الصواريخ (الأرض أرض) البعيدة المدى التي يستهلك منها العراق كميات كبيرة لا تتناسب مع إقتصاديات ادارة الصراع العسكري مع ايران نظراً لتوجيه نسبه كبيره منها إلى قصف المدن الإيرانية . وتغير الحال بالنسبة للعراق تجاه السوفييت فلم يعد حكام العراق يلومون قادة الكرملين واستخدام عبارات الاتهام في بعض الأحيان للاتحاد السوفيتي كما حدث في الفترة السابقة على توتر العلاقات الإيرانية السوفيتية .

فحينما توقف السوفييت عن امداد العراق بالعتاد الحربي عملاً بسياسة عدم توريد السلاح الى الطرفين المتحاربين نال السوفييت حظهم من اللوم والقصاص

الشبهات على تحركاتهم في المنطقة على لسان القيادة العراقية ، بل أن الأمر يمسق هذه الفترة الزمنية حينما تلقى حكام العراق ردود الفعل العملية في علاقاتهم مع القادة السوفييت عقب حملة تعقب الشيوعيين في العراق والشروع في إعدامهم ، وإنسبري رئيس العراق صدام حسين ولأول مرة في تاريخ علاقات البعث العراقي مع السوفييت بعد تسليمه السلطة عام ١٩٦٨ في إدانه تواجد السوفييت في أفغانستان وذلك من خلال خطابه الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بعيد الجيش العراقي سنة ١٩٨٠ . ولذلك فلم يكن غريباً أن تعود السياسة العراقية الى التقلب مرة أخرى حينما وجدت أن الحكومة الاسلاميه في ايران تقدم الدعم للمجاهدين الأفغان ضد التواجد الشيوعي في أفغانستان المدعوم من الاتحاد السوفييتي ، وهنا يشذ نظام البعث في العراق عن الخط العربي في هذا الشأن بل ويتناقض مع الموقف الذي أعلنه رئيسه ويحاول التقرب من حكومة كابول الشيوعيه في أفغانستان . فكيف اذاً يفسر هذا السلوك من قبل القيادة العراقية ؟

والآن هناك تساؤل يفرض نفسه وهو - ما هو الموقف الحقيقي للقوتسنيين العظميين من هذا النزاع ؟ لقد عاتب الرئيس العراقي صدام حسين كثيراً على عدم قيام تلك الدولتين بعمل يمكن من خلاله التأثير على الأحداث في اتجاه إيقاف تلك الحرب التي لم يعد الرئيس العراقي قادراً على عمل شيء لإيقافها فصار يطمح في تدخل هاتين القوتين . ويقول في خطابه في ١٩٨٢/٦/٢٠ في هذا الشأن - " ومن الأمور الغريبة أن القوى الكبرى لم تبذل أي جهد ملموس لإيقاف الحرب مع أنها كانت وما تزال تبادر بسرعة للضغط على كل النزاعات العسكرية في العالم والتي قد لا تمتد سوى أيام أو أسابيع . وذلك برغم حساسية المنطقة التي تجري فيها الحرب ، واتصالها الوثيق بالمصالح الدولية .

إن الحياة الدولية المعاصرة لم تشهد مثل هذه الحالة التي ترك فيها الصراع يدور سلباً من دون أي محاولة جديه لإيقافه " . وهذا عن رأي القيادة العراقية بالنسبة لموقف القوتين العظميتين من هذه الحرب ، ويضيف التقرير القومي الصادر عن البعث العراقي والمشار اليه آنفاً الى ذلك قوله : " إن المحملة النهائية للحدوث الايرانيه حتى الوقت الحاضر (*) هي أن النفوذ الأمريكي في المنطقة قد أصبح في وضع أفضل مما كان عليه بعد قمة بغداد ، وصارت أمريكا في الوقت الحاضر تتحرك

(*) - يلاحظ أن التقرير المشار إليه صدر عام ١٩٨٢ .

بسهولة أكثر بكثير من تلك المرحلة ، وقد ظهر ذلك من خلال الدور الذي لعبه مبعوثها (فليبيب حبيب) في لبنان ٠٠ ومن خلال موقف الأنظمة العربية من مشروع ريجان والسي جانب نمو النفوذ الأمريكي في المنطقة ، فإن النفوذ السوفيتي لم ينحسر كما قد يبدو من الناحية المنطقية !! إن مجمل السياسات اللا وطنية التي إتبعتها الأنظمة والمنظمات العربية التي أشرنا إليها ومواقف النظام الإيراني المشبوهة قد زادت من شبهة الدول الكبرى وفتحت أمامها فرصاً أفضل للتغلغل والتأثير في المنطقة ٠٠٠٠٠٠ إن العناصر المؤيدة للاتحاد السوفيتي في إيران وبخاصة حزب (توده) استمرت لفترة طويلة تدعم بصورة لا منطقية تماما وبعمدة عن أي مقياس أيديولوجي أو تحليل اجتماعي أو سياسي منطقي ، أكثر القوى الدينية في إيران رجعية - ان التفسير الوحيد لهذا (التحالف) لا يمكن أن يكون مبدئياً أو سياسياً اعتيادياً ، انه نوع من (التواطؤ) الانتهازى الذى يمارسه طرفان متناقضان طمعا في تطورات وظروف لاحقة فأنصار الاتحاد السوفيتي في إيران يقدرون بأن سيطرة هذه القوى الدينية الأكثر رجعية وتطرفا قد تؤدي الى اقامة نظام رجعي - ديني وطيد في إيران ، وإنما هم يقدرون بأن هذه السيطرة ستؤدي أولا الى تصفيه كل قوى المعارضة الإيرانية ٠٠ مما يسهل عليهم في اللحظة المناسبة القفز على السلطة بعملية فنية كما حدث في أفغانستان وفي غيرها من البلدان التي سيطر عليها الشيوعيون في مثل هذه الظروف ٠٠٠٠٠ أما الاتحاد السوفيتي وبرغم مواقفه العلنية في شجب الحرب وقوله بأن الامبريالية هي التي تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقي في تلك المرحلة كان يتحدد وفق استراتيجيته في المنطقة وقد عكست موقفه الحقيقي هذا بصورة مكشوفة الأحزاب الشيوعية في المنطقة ومنها الحزب الشيوعي العراقي " .

واليوم وبعد مرور حوالي ٤ سنوات على هذا الرأي الصادر عن القيادة العراقية بشأن موقف القوتين العظميتين من الحرب يحق لنا أن نتساءل هل ما يزال هذا الرأي قائما لدى القيادة العراقية بالنسبة لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خاصة بعد أن عاود الاتحاد السوفيتي استئناف تقديم ما يحتاجه العراق من سلاح وعتاد والذي كان توقفه سببا لغضب القيادة العراقية على السوفيت في الوقت الذي ساءت العلاقات السوفيتية مع إيران بعد تصفيه حزب (توده) الشيوعي في إيران وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح للعراق علاقات دبلوماسية طبيعية معها في الوقت الذي تنتقل العلاقات الأمريكية الإيرانية من سيء الى أسوأ نتيجة استمرار نظام الأئمة في إيران وأصدقائه في المنطقة ، ضرب المصالح الأمريكية بواسطة منظمات مدعومة من قبلهم وهو الأمر الذي أخذ يتصاعد يوما بعد يوم . أليس من حقنا أن نقول

على ضوء ذلك أن المحملة النهائية للاحداث بشأن الحرب بين البلدين اليوم هي وصول العلاقات بين ايران وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الى القطيعة شبه الكاملة ، هذا من جانب ، مقابل شهر عسل بين العراق وكل من الدولتين الكبيرتين من جهة أخرى ، أفاد منه العراق كثيرا في حربه مع ايران بشكل لم يسبق حدوثه عند بدايه الحرب .

كما أن كلتا الدولتين قد تضررت مصالحهما بفعل سياسة القيادة الايرانية الحالية بشكل يجعلها لا تمنع في مساعدة أي نشاط يقوض أركان السلطة في ايران التي تقوم على أساس ديني يتنافى مع مصالح كلا الدولتين . لذلك فإن إجابتنا عن تساؤلنا بشأن الموقف الحقيقي للقوتين العظميتين بشأن هذه الحرب يتحدد من خلال الحقائق المشار اليها آنفا ويرتكز أساسا على كيفية تحقيق مصالح كل منهما في المنطق وحمايتها أما كان الطرف الذي سيكون على أي منهما أن يقف الى جانبه أو يمكنه من تجاوزاته على الطرف الآخر ، أو في المنطقة . كما أن ما يعود على الدولتين من مكاسب أخرى اضافة الى تجارة السلاح للطرفين (*) سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . هو امر لا يمكن إغفاله عند تحديد موقف كل منهما تجاه هذه الحرب وعدم الاكتراث بالسعي نحو ايقافها ، بل انه وقبل اشتعال الحرب العراقية الايرانية كانت الصحف والمجلات المتخصصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لا تتوقف عن الكلام عن الشكوى من الكساد والتضخم الذي كان يسود هذه الدول في حين إختفت هذه الشكوى اليوم بسبب ما أغدقته الحرب العراقية الايرانية من أموال جعلت الاقتصاد الغربي يتدفق منه الحيوية من جديد وأصبح الآلاف من العاملين في صناعة السلاح والعتاد الحربي والصناعات الأخرى المرتبطة بها يعتمدون في حياتهم المعيشية على الأموال التي تجلبها لهم هذه الحرب التي لم يعد من مصلحة تلك الدول ايقافها بأي حال من الأحوال ، لأن في استمرارها من الفوائد ما يحى أي أثر لما قد يلحق بهم من أضرار .

(*) - ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتي يعد مصدر أساسي للسلاح الى العراق وقد بلغت ديون العراق للسوفيت في هذا المدد حوالي (عشرة آلاف مليون دولار) حسب راديو لندن في ١٩٨٦/٥/٢٠ .

ثانيا : دول غرب أوروبا واليابان

أما عن باقي دول العالم فسوف نقتصر على موقف الدول ذات العلاقة المباشرة والمؤثرة بالنسبة للطرفين المتحاربين . وأبرز هذه الدول (اليابان وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وألمانيا الغربية وإيطاليا) . وهذه الدول لها في الأساس مصالح اقتصادية متبادلة مع كلا الدولتين المتحاربتين أو أحدهما حيث تحصل هذه الدول على البترول الإيراني والعراقي وتقوم بالمساهمة في إقامة المشاريع الضخمة في هاتين الدولتين وإن كانت قد أوقفت معظم الشركات الغربية نشاطها بسبب مخاطر الحرب .

ولقد بذلت اليابان جهودا كبيرة في سبيل تعهد الطرفين المتحاربين بعدم التعرض للمشاريع التي تتولى تنفيذها شركات يابانية في البلدين . وقد كان لليابان دورا متميزا عن سائر الدول الغربية بالنسبة لموقفها من الحرب العراقية الإيرانية لأن مصالحها مع الطرفين تكاد تكون متوازنة . ويمكن القول ، أن استمرار الحرب يؤثر بعض الشيء على مصالحها لدى العراق وإيران بل ومع دول الخليج أيضا نتيجة أعمال الحمار البحرى التي تتعرض له تجارتها التي تعبر الخليج ، ولذلك فإن اليابان تعد من الدول التي يخدمها وقف الحرب بين الدولتين أكثر من استمرارها عكس الحال بالنسبة لأطراف أخرى تستفيد من ظروف الحرب بدرجة تفوق كثيرا الفائدة السلبية كانت تجنبها قبل قيام الحرب ، مثل فرنسا التي أصبحت موردا أساسيا للسلاح إلى العراق وبعض دول الخليج العربي خلال فترة الحرب ، كما شاركت بخبراتها العسكرية في بعض أنشطة القوات المسلحة العراقية مثل منظومة شبكات الدفاع الجوى فى العراق ، ولا سيما بعد قصف الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد والذي أقامته فرنسا . كما يتم تدريب الطيارين العراقيين على أسلحة فرنسية لتأهيلهم للعمل على الطائرات المقاتلة التى تعاهد العراق مع فرنسا على شرائها . هذا بالإضافة الى مشاركة فرنسية فعالة تتمثل فى نشاط العديد من الشركات الفرنسية العاملة فى شتى المجالات فى العراق . ولذلك نستطيع القول أن لفرنسا مصالح فى العراق تفوق مصالح معظم الدول الغربية منفردة ، بل إن مصالحها فى العراق تفوق مصالحها فى إيران الى حد بعيد وأصبحت تجنبى من هذه الحرب ثمارا أطمروسة سواء من العراق أو دول الخليج التى تعدد نيابة عن العراق وعن نفسها أيضا مستحقات فرنسا عن تعاقداتها المختلفة مع كلاهما سواء فى صورة بترول أو بالدفع المباشر . ولذلك فإنه لمن باب السخرية أن نتوهم اقدام فرنسا على أى تحرك فعال فى سبيل إيقاف هذه الحرب التى تعد كنزا هبط عليها فى تلك الحقبة من الزمان . وبعد وصول (جاك شيراك) الى رئاسة الحكومة فى فرنسا - بدأت مبادرات فرنسية لتخفيف حدة

التوتر مع إيران حيث وصل وفد دبلوماسي إلى طهران في ١٠/٤/١٩٨٦ لاجراء حوار فرنسي إيراني ، وقال (جاك شيراك) "أن فرنسا لا تكن أي عداا إلى إيران الدولة الكبرى " .

وتقوم (اسبانيا) هي الأخرى جاهدة بالحصول على موضع قدم في علاقات متوازنة بين كل من إيران والعراق بشكل يقترب إلى حد ما من موقف اليابان وان كانت قد استطاعت خلال السنوات الأخيرة من الحرب أن تحصل على تعاقدات لتنفيذ مشاريع عمرانية في العراق مع تقديم تسهيلات مالية للعراق بشأنها . وهي ترتبط بعلاقات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع العراق أيضا وان كان دورها كمورد للسلاح إلى العراق مازال في حيز متواضع . أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان لعلاقتها التجارية مع العراق نصيبا كبيرا تليها إيطاليا وألمانيا الغربية وليس موضوع استخدام العراق للحرب الكيماوية بهميذا عن الخدمات التكنولوجية والعلمية التي قدمتها كل من إنجلترا وألمانيا الغربية للعراق . كما أن إيطاليا هي الأخرى بالإضافة إلى علاقاتها التجارية فإنها تعد أحد مورد السلاح والعتاد الحربي للعراق أيضا . ولذلك فيمكن القول بأن مجموعة هذه الدول تعد من الدول المستفيدة من قيام الحرب أو على الأقل فإن ما تجنيه من فوائد في علاقاتها مع العراق خلال فترة الحرب، لا يقارن بما قد يلحقها من أضرار تترتب على ظروف الحرب .

ويمكن القول أن هذه المجموعة من الدول ليست بقادرة على التأثير أو لعب دورا ملموسا على سير الأمور لانقاف الحرب أو استمرارها بالشكل الذي يمكن أن تلعبه فرنسا في حالة ما اذا توقفت الأخيرة عن امداد المنطقة بالعتاد الحربي . كما أننا نؤكد مرة أخرى أن السلاح الفرنسي أصبح له دورا مؤثرا وعاملا من عوامل اطالة الحرب وقد أدلى رئيس الوزراء الإيراني السابق (شهاب ختبار) بتصريح قال فيه : (أن الدول الغربية تستطيع إنهاء حرب الخليج من خلال منع تصدير أسلحة إلى العراق وإيران ومقاطعة شراء بترول الدولتين وقال ان الولايات المتحدة واليابان ودول المجموعة الأوروبية يجب ألا تتنصل من مسؤوليتها إزاء استمرار هذه الحرب " وختمنا فلان من الواضح أن هذه الدول مجتمعة بما فيها القوتين العظميتين لن تكون قادرة على الوقوف أمام إغراءات المكاسب التي تعود عليها من قيام حالة الحرب بين الطرفين . كما أن كل من (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحكمهما مصالح واستراتيجيات في المنطقة العربية وما دامت هذه المصالح مزدهرة ونامية ، فإنه لا يدخل في اهتمامات أي منهما أن تطول حرب الخليج أو تقصر والمهم عندهما ألا يكون فيها منقصر أو منهزم حتى لا يخل ذلك بعملية التوازن التي تؤثر في مصالحهما حتى ولو بقيت أعواما أطول من حروب داحس والغبراء الشهيرة ، فنحن العرب موعودون منذ القدم على ان تتقاسم

حياتنا الحروب ، ومن ثم فانه لا يضرر الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أن تغفل حرب الخليج عشرات السنين) (١) .

أما عن الصين وهي قوة عظمى لها دورها على ساحة الاحداث الدولية فإنها قد إتزمت خطوات متزنة في علاقاتها بين الدولتين وبالرغم من الدعايه المراقبيه التي توحي بأن الصين تقوم بامداد ايران بالسلاح - إلا أن ذلك لم يتأكد من مصدر محاييد ، وما يبدو من تصريحات المسؤولين الصينيين خلال زيارتهم الأخيرة في ديسمبر ١٩٨٥ للمنطقة تفيد رغبة الصين في انهاء الحرب بين الدولتين والقيام بدور من أجل ذلك .

ولا يفوتني أن أشير هنا ، الى أن لكل من الأرجنتين والبرازيل علاقات مصالح لها صبغتها التجارية مع طرفي الصراع ، إلا أن ايران تحاول جاهدة أن تحيد الموقف البرازيلي لوقف تزويد العراق بالسلاح ، والذي يعد أحد المصادر الأساسية له في هذا الشأن . ولكن أرى أن البرازيل يعد من الأطراف المستفيدة كثيرا من بقاء هذه الحرب مشتعلة ، ولذلك فلا أمل يرحى من دور يقوم به في سبيل التأثير على أطرافها في هذا الاتجاه .

ثالثا : الدول العربية

إن الكلام عن موقف الدول العربية من الحرب العراقية الايرانية يأخذنا الى تقسيم أفرزته مواقف تلك الدول من هذه الحرب . فهناك أولا مجموعة الدول التي أبدت ايران وبشكل علني وصريح ضد العراق الى حد تقديم السلاح والمشورة العسكرية ، وهناك دول أبدت العراق مراحة ضد ايران ، وأخرى أبدت (بالفعل) دون الاعلان عن ذلك الى جانب العراق ضد ايران ، ومجموعة أخرى سكنت تماما عن اعلان موقفها من كلا الطرفين المتحاربين ، وسوف نتكلم فقط عن الدول التي تحددت مواقفها صراحة بشأن النزاع والذي يؤثر هذا الموقف على سير الصراع واستمراره الحرب ، متجنبين الكلام عن أطراف عربية أخرى يستشف من سلوكها نحو الطرفين أنها تأخذ موقفا ضمنيًا بتأييد أحد الطرفين مع عدم الرغبة في الافصاح عن ذلك ومنها دولا قريبه جدا من موقع النزاع ، كما سنعرض بعض الشيء عن الموقف بالنسبة لآخواننا الفلسطينيين .

(١) الدول المؤيدة لايران ضد العراق (ليبيا ، سوريا)

(أ) - ليبيا :

من المعروف أن ليبيا تقوم بايواء عددا من معارضي نظام الحكم البعثي في العراق

على مختلف اتجاهاتهم (شيوعيين ، أكراد ، حزب الدعوة ٠٠٠ الخ) وتقوم بدعائم الحركات التي تعمل داخل العراق لمناوئة حكم البعث وذلك منذ فترة تسبق قيام الحرب العراقية الايرانية ، ولذلك فان العلاقات العراقية الليبية أساسا تعتبر في حكم السيئة فعلا .

وحيثما قامت الثورة الاسلاميه في ايران ، وبعد أن هدأت حملة المطالبة الايرانية بتحديد موقف ليبيا واضح بشأن قضية إختفاء (الامام الشيعي اللبناني موسى الصدر) وهي قضية تهم الشيعة سواء في لبنان أو ايران على حد سواء ، فقد تمكن النظام الليبي من توطيد علاقته مع نظام الحكم الجديد في ايران ، ولا يستبعد أن يكون قيام ليبيا بتزويد ايران بالسلح السوفيتي الصنع ، كان جزءا من ثمن السكوت عن إثارة قضية اختفاء الامام موسى الصدر الذي إتهمت الأوساط الشيعيه العقيد القذافي شخصيا بمسئولية إختفائه بعد زيارته لليبيا والتي التقي خلالها مع الرئيس الليبي . وتشهر التقارير الدولية الى أن ليبيا هي التي تمد ايران بالصواريخ (أرض أرض) بمعدة المدى لتضرب بها بغداد بعد أن اتسع نطاق حرب المدن بين الدولتين والتي إستخدم خلالها العراق هذا النوع من الصواريخ - الذي لا تملكه ايران (٥) ، أما عن رأي القيادة العراقية في العلاقات الليبية الايرانية ، فهي ترى أنه : " وفي إطار تبادل المصالح الانتهازية المشتركة توطدت العلاقة بين النظامين الليبي والايراني وكان واضحا أن الهدف الأول من وراء هذه العلاقة هو التآمر على الحزب والثورة في العراق لما يحمله القذافي من أحقاد مريضه ضدهما ولما تتسم به سياسته ومواقفه من دوافع مشبوهة وقد شجع القذافي على هذا النهج ، النظام السوري والأحزاب الشيوعية والمنظمات الشيوعية (المتمرکه) " (١) .

-
- (١) - التقرير الصادر عن الحزب المشار اليه آنفا (ص ٢٤٠) .
 (٥) - يلاحظ أنه قد قام وفد ايراني على مستوى عال برثاسه حجة الاسلام (رافنجاني) رئيس مجلس الشورى الايراني وبمحبته (على أكبر ولايتي) وزير الخارجية الايراني (ومحسن رفيع) المسئول عن الحرس الثوري بزيارة الى ليبيا اجتمع فيها بالرئيس الليبي معمر القذافي وعبد السلام جلود ، الرجل الثاني فيها لبحث تدعيم العلاقات بين الدولتين وتنسيق السياسة بينهما وصدر عقب هذه الزيارة بياننا أعلن فيه عن توقيع اتفاق تحالف استراتيجي بين ليبيا وايران ، أعقبه اعلان العراق في ١٩٨٥/٦/٢٦ عن سحب اعترافه بنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا بوصفه نظاما عربيا وسحب اعترافه به كعضو في الجامعة العربية . وأعلن المتحدث باسم الخارجية العراقية أن العراق قرر سحب بعثته الدبلوماسية من ليبيا وطلب من =

وإذا كان السلاح الذي يصل الى ايران عن طريق ليبيا أو سوريا - هو بالدرجة الأولى سلاح سوفيتي ، فقد جاهد المسؤولون العراقيون في سبيل حمل الاتحاد السوفيتي على الضغط على كل من الدولتين المذكورتين ، لعدم شحن أسلحة سوفيته الى ايران ولعل ما تضمنه تصريح السيد / طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية الى جريدة السياسة الكويتية حين تكهن بعدم إمكانية انتهاء الحرب خلال عام ١٩٨٦ - وأشارت الى أن العراق تمكن من إيقاف شحنات من سوريا وليبيا من السلاح الروسي الى ايران فهو يعني بذلك ما أسفرت عنه لقاءات القادة العراقيين في بداية عام ١٩٨٦ مع القادة الروس في هذا الاتجاه .

(ب) - سوريا

من المعروف أن القيادة البعثية في سوريا برثاة حافظ الأسد تعتبر ظروف تشوب الحرب بين العراق وايران من تلك الفرص التي هيأها لها القدر لتتساقط رفاقها بالحزب في الجناح العراقي منه ، بصرف النظر عن ما أعلنه الرئيس السوري حافظ الأسد في احدى خطبه عند بدايه هذه الحرب من أنه ما كان يتردد في إدانته ايران اذا كانت هي التي بدأت الحرب ضد العراق . وإذا كانت سوريا قد جنت هسي الأخرى بدورها الكثير من هذه الحرب ، فبالإضافة الى محاولاتها خنق أنفاس رفاق الحزب في العراق خلال هذه الحرب ، فهي قد قدمت الى ايران السلاح الذي يعوزها مقابل حصولها على البترول الايراني عوضاً عن تلك الحصة التي كانت تحصل عليها من البترول العراقي الذي كان يمر عبر أراضيها لشحنه بواسطة الموانئ السورية وذلك بعد أن قامت بخلق خط الأنابيب المذكور والذي كان يمر خلاله حوالي (٨٠٠,٠٠٠) ألف برميل يومياً من البترول العراقي . وهي بهذه الصلقة المتكافئة مع ايران لم تخسر من منع مرور البترول العراقي عبر أراضيها شيئاً . بل ألحقت الضرر المباشر عن طريق هذا الإجراء بالعراق ، ومن ناحية أخرى فإن الرئيس السوري حافظ الأسد قد خلق لرفاقه البعثيين في العراق من المتاعب خلال هذه الحرب ما لا يحصى ولا يعد . فهناك التحرشات العسكرية السورية على الحدود العراقية البرية والجوية وللدرجة التي ألجأت الرئيس العراقي أن يعلن أنه لن يتصدى لأي جندي سوري يحاول دخول الحدود العراقية وإذا أرادت سوريا احتلال محافظة الانبار (على الحدود السورية)

= البعثه الدبلوماسيه للنظام الليبي مفادرة الأراضي العراقية ردا على توقيع اتفاق التحالف المشار اليه - جريدة الأهرام ١٩٨٥/٦/٢٧ .

فليأخذونها ، وأقدمت القيادة السورية أيضا على حرمان العراق من خط النقل البري الذي يمر عبر الحدود السورية الى الموانئ السورية في وجه حركة النقل العراقية مع ما يمثلته غلق كل من هذا الطريق وأنبوب النفط من عيبه شديد على الاقتصاد العراقي ، اذا ما وضعنا في اعتبارنا مسألة غلق ايران لشط العرب في وجه الملاحة العراقية .

ويجدر الاشارة أن هذه الاجراءات السورية ضد العراق كانت على أثر الخلافات الحادة التي نشبت بين الزعامتين (جناحي حزب البعث في البلدين) وظهرت واضحة على سطح العلاقات بينهما بعد انتهاء مؤتمر بغداد لفترة وجيزة حيث نال كل طرف غرضه من هذا المؤتمر وأعلن في العراق عن اكتشاف مؤامرة في يوليو ١٩٧٩ قيل أنها تمت بتنسيق بين بعض من أعضاء القيادة في العراق ومعهم عددا من أعضاء الكادر المتقدم لحزب البعث في العراق - مع القيادة السورية وجهات أجنبية أخرى لم تحددها القيادة العراقية ، وذلك بهدف الاستيلاء على الحزب والسلطة وعرقلة عملية تسلم صدام حسين السلطة من الرئيس (أحمد حسن البكر) . وعند هذا الحد توقفت الاتصالات التي كانت تجرى بين البلدين بشأن مشروع الوحدة بينهما الذي كان مزعم قيامه بعد التوقيع على ما يسمى (ميثاق العمل القومي) في ٢٦/١٠/١٩٧٨ . ومن ذلك الحين بدأت حملات الحساب المتبادل وتوجيه الاتهامات وكل ما يذخر به قاموس البعث من الفساذق وممطلحات . وفي هذا الشأن تقول قيادة البعث الحاكم في العراق : (أما النظام السوري فإنه لعب أكثر الأدوار خبثا وتواطؤا . فقد استغل النظام السوري علاقته مع النظام الإيراني هذه لابتزاز السعوديه والأنظمة الضعيفة في الخليج ليحمل منها على الأموال ولتحمل المتنفذون فيه على الرشاوى والبهات باعتبار أنه يستطيع أن يحل (المشاكل) بينهم وبين ايران ، وهكذا فعلت بعض عناصر المنظمات الفلسطينية ... لقد قلن النظام السوري المشبوه الفارق حتى أذنبه في لعبة التناقضات الطائفية في المنطقة والتي من أبرزها دوره المشبوه في لبنان ،

أن الأوضاع الجديدة في ايران ستؤدي الى إضعاف النظام الوطني والقومي السوري في العراق وتسهيل له أطماعه فيه بالصورة التي عرضناها ، من خلال تأمره مع بعض الخونة من أعضاء القيادة السابقين . ويعتبر النظام الإيراني حليفا وسندا لهم في هذا المخطط " (١) ، وعلى أي الأحوال فإن الخلاف العراقي السوري في حقيقته خلاف شخصي بين زعامة جناحي حزب واحد يحكم في الدولتين .

فعلى الجانب الآخر كان للرئيس السوري رأيه في موضوع الحرب العراقية الإيرانية

(١) - التقرير الصادر عن حزب البعث العراقي المشار اليه آنفا (ص ٣٤٠ ، ٣٤١) .

الذي أعلنه خلال لقائه بأعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الخامس من مايو ١٩٨٦ خلال دورة انعقاده في دمشق . فقال الرئيس السوري : " بعد كامب ديفيد اتفقت سوريا والعراق على اقامة الوحدة بينهما ، وتم الاتفاق على أسلوب الوحده ، وشكلت لجان الوحده ، وبدأت عملها ، الا أنني فوجئت باستقالة حسن البكر ، وتولى صدام حسين الذي اختلق قصة وهميه . انهم فيها سوريا بعمل مؤامره ضد العراق ، واعدت عددا كبيرا من قيادات البعث الم - في - وبعد ذلك ولسبب غير مفهوم ، قام الرئيس صدام حسين بالحرب ضد ايران في وقت كان الشعب العربي سعيدا فيه بالثورة الاسلاميه باعتبارها رصيда للعرب والثورة العربية والفلسطينيه ، لان الايرانيين بمجرد استيلائهم على السلطة استولوا على السفاره الاسرائيليه وقطعوا علاقتهم باسرائيل ، وحولوها الى مقر لمنظمه التحرير ، لذلك فالحرب العراقية ضد ايران قد اتخذت شكلا وموقفا غير قومي وغير أخلاقي " ويرى الرئيس السوري أن الحرب العراقية الايرانيه يمكن أن تتوقف بشرطين :

الأول : ان يستقيل صدام حسين ، لأنه الذي بدأ الحرب ، وان تخليه عن السلطة يجعل الحل ممكنا وقريبا خاصة ان أثمه ايران يعتبرونه كافرا .

الثاني : ان تعود العلاقات بين سوريا والعراق الى ما قبل الحرب ويستكملا معا اجراءات الوحده (١) .

ومجمل القول هنا ، أنه من الصعب على نفس كل انسان مسلم ، وعربي أن يتقبل فكرة امداد أطراف عربييه مثل (سوريا وليبيا) بالعتاد الحربي لايران ، ليقتل بسبه الشعب العراقي ، في ذات الوقت الذي يصعب فيه تقبل فكرة تزويد الدول العربيه الاسلاميه للعراق ، بالمال والعتاد الحربي ليقتل به الشعب الايراني المسلم . لأن كلا الأمرين مرفوض عربييا واسلاميا ويساهم في اطالة أمد الحرب بدلا من أن يكون وسيلة فعالة لايقافها . وعليه فليس لكل من سوريا أو ليبيا مصلحه في العمل على ايقاف الحسب دون الإعلان الصريح عن موقفها .

(٢) الدول المؤيده للعراق ضد ايران (عمليا)

(أ) المملكة العربيه السعوديه وبعض دول الخليج العربي . (٥)

لا شك أن للموقع الجغرافي لدول الخليج العربي - سواء الدول العربيه أو ايران

(١) - نقلا عن جريدة حزب الوفد المصري في ٢٢/٥/١٩٨٦ .

(٥) * ننوه الى أن مقمدا من استخدام عبارة (دول الخليج العربي) في هذا الفصل =

كل بالنسبة للآخر دوره وأهميته في هذا الصراع الدائر الآن . حيث تحتل ايران موقعها على الجانب الشرقي والشمالي بأكمله من الخليج العربي مع انتشار موانئها على شاطئه وحتى رأس الخليج عند مصب شط العرب على حدود العراق . وهو الامتداد الذي جعلها تطلق عليه اسم (الخليج الفارسي) بينما يقابلها على الجانب الآخر مجموعة الدول العربية الخليجيه .

وقد قامت ايران خلال عهد الشاه باحتلال ثلاث جزر مجاوره لمضيق هرمز عام ١٩٧١ وذلك بغرض أحكام سيطرتها على الخليج حيث نشرف عليها من جهة الشمال والشمال الغربي وهي الجزر العربية (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) " وتبعد جزيرة (أبو موسى) حوالي (١٦ كيلو مترا) عن مضيق هرمز وتبعد عن الساحل الايراني نحو (٧٥ كيلو مترا) وعن ساحل الامارات العربية نحو (٦٠ كيلو مترا) ، فهي أقرب الى الساحل العربي وخاصة من مدينة الشارقة منه من مدينة لنجيه على الساحل الايراني ، أما جزيرة (طنب الكبرى والصغرى) فهما تتبعان رأس الخيمة حيث تبعد الأولى عن رأس الخيمة (٢٠ كيلو مترا) (١) .

وترجع أهمية هذه الجزر الى موقعها المتحكم في حركة الملاحة في الخليج مما يجعلنا ندرك مغزى التهديد الايراني الحالي بغلق مضيق هرمز في وجه الملاحة السنتي تخدم الدول العربية المطله عليه ردا على استمرار العراق في قصف جزيرة خرج الايرانيه من منطلق القدرة الايرانيه في السيطرة على هذه النقطة الحاسه من الشريان البحري لتلك الدول . واذا كان الخليج العربي عموما يمثل أهمية خاصة لدول العالم بسبب موقعه الجغرافي وثروته البترولييه فان ذلك ولا شك قد عاد بآثاره بين السلب والايجاب على الدول المطله عليه . فمثلا الاتحاد السوفيتي وهو احدى القوتين العظميتين في العالم يشترك مع احدى دوله وهي ايران على الحدود وبالتالي فان مصالحه في الخليج واهتمامه بها يحدث فيه من تطورات قد يكون من شأنها احداث تغيير للموازن في المنطقة لصالح خصمه الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية ، هو أمر يضع له السوفييت حساباته اللازمه . ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية والتي عملت دائما وعلى مدى التاريخ

(١) - حسين ندى حسين - الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي (ص ٢٢) .

لا ينصب على سائر هذه الدول - انما تلك السنتي تلعب الآن دورا مؤثرا سواء بالسلب أو بالايجاب في اتجاهات السياسة الخارجيه لدول الخليج عموما والتي تقدم دعما مباشرا للعراق في حربه ضد ايران .

الحديث لقيام الدول كوحدة سياسية ، في هذه المنطقة ، على خلق أحلاف متعددة المسميات مثل حلف بغداد وغيرها من مشاريع نجح بعضها وأحبط الآخر ، وعملت دائما على تعزيز وجودها العسكري ونفوذها السياسي في المنطقة أو بالقرب منها . ولنا في حاجة هنا الى الاشارة الى حاجة الولايات المتحدة وحلفائها لحماية خطوط الملاحة في الخليج العربي لضمان تدفق النفط الى أسواقها من ناحية وضمان استمرار ادخار أسواق دول الخليج بمنجى - بما يبعثها أهم الأسواق التي تعتمد عليها من ناحية أخرى . وبهذه المناسبة يصعب على المراقب أن يتكهن بحدود الفعل التي يمكن أن تصدر عن تلك الدول المعنية نتيجة احتمال تنفيذ ايران لتهديدها بغلق مضيق هرمز ، برغم استبعاد المراقبين السياسيين حدوث ذلك .

ونكسى أرى أن ايران لن تنزع عن اقدام على مثل هذا العمل اذا اضطرتها ظروف تصعيد العراق للحرب البحرية الى ذلك ، مع سكوت الأطراف الدولية المعنية على هذا التصعيد وستكون ايران بفعلها هذا ، اذا تم ، كمن هدم البيت على نفسه ومن يسكن معه .

وفي الحقيقة أن الحرب العراقية الايرانية قد ساهمت في إساءة الأوضاع كثيرا بين ايران ودول الخليج العربي بسبب الدعم الذي تقدمه بعض دوله الى العراق ، وكان لذلك أيضا أثره على تلك الدول التي احترقت أصابع زعمائها في هذه الحرب . ولقد سبق أن كرر الزعماء الايرانيون دعوتهم الى زعماء الخليج بالتخلي عن دعم العراق في هذه الحرب ، وترك الصراع لنحسمه الامكانيات الذاتية لكليهما ، تجنباً لتوريط المنطقة وتدخل الدول الكبرى لفرض أوضاعا جديدة عليها . ومن جهة أخرى عملت القيادة العراقية جاهدة وكما أشرنا من قبل على اقناع زعماء الخليج ، بأن العراق وحده القادر على التمديد لتيار تمديد الثورة الاسلاميه القادم من ايران ، مما يقتضى دعمهم للعراق على هذا الأساس باعتبار أنه يدافع عن أمن تلك الدول - وهو بذلك يطالب بالثمن . في الوقت الذي يعلن الايرانيون أنه ليس لديهم أطماع في المنطقة عكس ما يدعى به العراق . وفشلت محاولات القيادة العراقية لحث زعماء الخليج على قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع ايران توطئه لتوريطهم في هذه الحرب الى جانبهم ، فقد حرص زعماء الخليج عموما ، على انتهاز سياسه حذره ومتزنه ومدروسة مع زعماء ايران ، وبشكل لا يسمح للعلاقة معهم أن تصل الى طريق العداء السافر والقطيعة الشاملة . واستمرت اتصالاتهم معهم لا تنقطع ، وكذلك الزيارات المتبادله للمسؤولين الخليجيين مع أقرانهم الايرانيين . في محاولة لتطويق النزاع مع العراق ووضع حدا له . ولعل البيان الصادر عن مؤتمر قمه زعماء دول مجلس التعاون المشترك

لدول الخليج المنعقد في الفترة من (٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨٥) قد أعرب بوضوح عن رغبته تلك الدول في تحسين علاقاتها مع ايران ، مشيراً وعلى غير عادته وبأسلوب مبطن الى الأثر السلبي في تصعيد الصراع نتيجة قيام العراق بضرب المدن الإيرانية . وكلف المؤتمر بعض المسؤولين الخليجيون ممثلين عنه للقيام بزيارات الى كل من بغداد وطهران لمحاولة إيجاد مخرج لهذا الصراع .

ولكن ما زالت ايران تنظر للدعم الخليجي للعراق ، على أنه - مشاركة مباشرة الى جانب العراق في هذه الحرب . ويعد كل من السعودية والكويت من أبرز دول الخليج مساهمة في هذا الدعم ؟ فقد قدمت كل منهما موانئها لخدمة التجارة العراقية معه ، والمجهود الحربي العراقي . ويلاحظ أن العراق يستفيد من المعلومات التي توفرها له طائرات (الإيواكس) المتواجده في السعودية بالنسبة للتحركات العسكرية الإيرانية .

ولقد تم في مايو ١٩٨٥ عقد جولة من المفاوضات بين العراق والسعودية خلال زيارة وزير النفط العراقي للسعودية بشأن تنفيذ مشروع انشاء خط أنابيب لنقل النفط العراقي عبر الأراضي السعودية من حقل الرميلة العراقي الى خط بتروليف السعودي الممتد الى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر . ذلك بالإضافة الى قيام السعودية في الوقت الحالي ببيع حوالي (٢٢٥ ألف برميل) نفط يومياً لحساب العراق ، مما يمكن القول معه أن الاعتماد العراقي على السعودية أصبح متزايداً على حد قول صحيفة الأهرام (القاهرة) في عددها الصادر في ١٥/٥/١٩٨٥ .

وإذا كانت هذه الحرب قد جاءت لتحقيق لزعماء بعض دول الخليج العربي قضاء أمراً ما في نفوسهم نوهنا عنه آنفاً ، وحسب تصورنا الشخصي لتسلسل الأحداث وطبيعة الموقف في المنطقة ، ألا أنها أصبحت تهدد بامتداد نيرانها الى داخل بلادهم ، وورغبوا في ذلك أم أبوا .

لأن ترويض طرفي الصراع وكسر شوكتهم وتقليم أظفارهم وهو الأمر الذي كان مأمولاً تحقيقه نتيجة استنزافهم في هذه الحرب ، لم يتحقق بالصورة التي كان متصوراً حدوثها ، بل أصبحت ايران تهدد الآن هذه الدول التي تدعم العراق ، بضرب مصالحها وأهمها حرمانها من تصدير نفطها عبر مياه الخليج ، ناهيك عن القدرة العسكرية الإيرانية بعد وصول قواتها الى قرب الحدود الكويتية مع العراق ، بعد احتلال ايران لمدينة الفاو العراقية في مارس ١٩٨٦ دون أن يستطيع العراق ردها من حيث أتت . وهنا يثور تساؤل يفرض نفسه وهو : هل تقديرات زعماء دول الخليج التي

ساندت العراق ضد ايران ، عند بدايه الحرب ، وتقييمهم للموقف وقتها على ضوء النتائج التي افرزتها الحرب اليوم أثبتت صحتها - أم أن تقييمهم للموقف الآن يشير الى شيء آخر غير ذلك ؟ وأعتقد أنه لا يستطيع تحديد الاجابه الدقيقه على هذا السؤال سوى زعماء هذه الدول ذاتهم . لما يرتبط بهذه الاجابه من امور - قلنا أنها كانت وما زالت في داخلهم .

وان المتأمل لتطورات الحرب العراقية الايرانية ، يستطيع أن يتلمس أهم وأبرز آثارها المباشرة على دول الخليج العربي والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أولا : الأعباء الماليه التي تتحملها تلك الدول بسبب الحرب

فقد تحملت تلك الدول أعباءا ماليه باهظه لم تكن في حسابها عند بدايه الحرب ، وقد أثر ذلك مع تزامن انخفاض أسعار النفط الذي وصل الى حوالي (١٢ دولار) للبرميل الواحد ، على اقتصاديات هذه الدول ، فاضطرت الى وقف بعض مشاريع خطط التنمية فيها وتقليص العماله الأجنبية ، وأصبحت تخطو خطوات قربه مما إتخذها العراق على الصعيد الاقتصادي داخليا .

ويمكن القول أن هذه الحرب يتم تمويلها وبمفله أساسيه بالنسبة للعراق من خزينة دول الخليج العربي ، التي تواجه أيضا نتيجة الحرب أعباء ماليه اضافية لدعم قواتها المسلحة كما سنذكر فيما بعد .

ولا يغوتنا ما تردد خلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في كوبا عن استعداد دول الخليج العربي دفع تعويضات أضرار الحرب الى ايران مقابل إيقافها للحرب .

ثانيا : المشاكل الدفاعيه التي أصبحت ضرورة ملحه بالنسبه لهذه الدول وأعبائها الماليه :

فقد خلقت تطورات هذه الحرب ظروفًا وأوضاعا جديده في منطقة الخليج العربي من الناحية العسكرية إستوجبت اتخاذ دوله الحيطه والاستعداد لمواجهة احتمال توسيع نطاق الحرب ليمس سيادة وأمن حدودها ، ومصالحتها الاقتصاديه ولا سيما بعد تعرض ايران للبواخر المتترده على موانئها في الخليج لعمليات تفتيش واستيلاء على الشحنات ، وأعمال القصف لعدد من هذه البواخر والناقلات (*)

(*) - وذكرت جريدة (كيهان) الايرانية في عددها الصادر في ١٩٨٦/٣/٢٦ أن عدد السفن التي تم اعتراضها في مياه الخليج لغرض تفتيشها بلغ ٦٠٠ سفينه خلال =

وكان على هذه الدول أن تعتمد على نفسها في هذا الشأن ، دون الاعتماد على أي طرف دولي آخر للقيام بهذه المهمة بما فيها العراق الذي أصبح غير قادر على الدفاع عن حدوده ذاتها - وليس فقط عن أمن وسلامة دول الخليج المجاورة - ولعل وصول القوات الإيرانية في فبراير ١٩٨٦ إلى قرب الحدود الكويتية مع العراق بعد استيلائه على ميناء الفاو العراقي لدليل قاطع على ما نقول به وخاصة بعد استنفار المسراق للدول العربية لمساندته في هذه الحرب ومطالباته اليائسة بتطبيق أحكام (معاهدة الدفاع المشترك) لدول الجامعة العربية والذي يعني إقراره بعدم القدرة على مواجهته إيران عسكريا بمفرده . ولقد كان على هذه الدول الخليجية على ضوء ذلك أن تنسق فيما بينها لإقامة نظام دفاعي جيد تعتمد فيه على قدراتها الذاتية وحدها ، ما يمثله ذلك من أعباء ضخمة على خزائن هذه الدول لمواجهة هذا الخطر المباشر والمقترّب . ولقد بعث القادة الإيرانيون بمبعوث إلى أمير الكويت عقب احتلال إيران لمدينة الفاو العراقية ، لينقل له تحذيرا إيرانيا بعدم السماح للقوات العراقية باستخدام جزيرة (بوبيسان) التابعة للكويت في الخليج بالقرب من ميناء الفاو .

وشرح رئيس الجمهورية في إيران (علي خامنأى) في ١٩٨٦/٢/١١ " أنه فسي حالة عجز الكويت عن منع العراق من استخدام جزيرة بوبيان ضد القوات الإيرانية فإننا سنقوم بهذا العمل بأنفسنا " ، وهو يقصد بذلك التدخل الصريح في الكويت عسكريا لمنع القوات العراقية من استخدام جزيرة بوبيان الكويتية للمضيق على القوات الإيرانية المتواجده في شبه جزيرة الفاو العراقية . وفي ١٩٨٦/٢/٢١ أعلن رئيس البرلمان الإيراني (هاشمي رفسنجاني) خلال خطبة الجمعة تعليقا على الهجوم الإيراني المذكور " أن هذه العمليات تعد إنذار أقوى إلى حماة العراق من الرجعيين في جنوب الخليج الفارسي " . وهي إشارة واضحة إلى دول الخليج العربي التي تدعم العراق .

ولقد رد العراق على هذا الموقف في ١٩٨٦/٢/٢٦ بالإعلان عن توسيع نطاق المنطقة المحظورة في مياه الخليج العربي لتمتد إلى المنطقة المواجهة للساحل الكويتي .

وفي ١٩٨٦/٢/٢٨ أعلن (ميرموسوى) رئيس وزراء إيران " أنه ليس بوسع إيران السكوت على أن تبيع دول أخرى البترول لصالح العراق . والمقصود بذلك المملكة السعودية والكويت اللتان وفتتا على اتفاق مع العراق خلال ذات الأسبوع

= الشهرين السابقين منها ١١ سفينة تحمل شحنات للعراق تم تحويلها إلى الموانئ الإيرانية . والجدير بالذكر أن إيران بدأت تمارس عملية اعتراض البواخر في مياه الخليج من سبتمبر ١٩٨٥ .

لتبعيةا بموجبه بترول المنطقة المحايدة بينهما لحساب العراق . وعليه فقد أصبحت كل هذه المخاطر أمرا يؤرق زعماء الخليج . مما ترتب عليه عقد اجتماع " لمجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي " في ١٩٨٦/٣/٣ بالرياض . وأصدر المجلس في نهاية اجتماعاته بيانا أعلن خلاله عدم قبوله للتهديدات الإيرانية الأخيرة ، وطالب إيران بسحب قواتها من جنوب العراق . وأشار في بيانه الى أن (قوة درع الجزيرة) والتي تتمركز بالقرب من الرياض في السعودية جاهزة للتحرك لمواجهة أى حالة تهدد دول الخليج اذا استدعت الضرورة ذلك مع الاعلان عن عقد اجتماع لرؤساء أركان الدول الست المشتركة في عضوية المجلس لبحث الاجراءات اللازمة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات .

وهكذا ، قد تجد دول الخليج العربي نفسها ذات يوم قريب ، طرفا مباشرا في حرب فعلية ، رغبت في ذلك أم أبوت بسبب جيران سوء (إيران والعراق) وهي تعيش اليوم أيضا أجواء هذه الحرب ، في وقت لم تدخر القيادة العراقية جهدا لمحاولة جرهم الى ساحة الحرب الى جانبها وبشنى الطرق .

ثالثا : حدوث قلاقل داخلية في بعض دول الخليج ، اتهم فيها كل من طرفى الصراع العراق وإيران ، أحدهما الآخر ، بأنه المتسبب فيها .

ولقد كان واضحا أن أصابع إيران ليست ببعيدة عن هذه الأحداث المفجعة بسبب تأييد هذه الدول للعراق ودعمها له وكان من أهم تلك القلاقل والأحداث ، تلك التي كان يحدثها الحجاج الإيرانيون خلال مواسم الحج في السعودية . كذلك قيام منظمات شيعية وغير شيعية وعلى مختلف سمياتها ، والتي تلقى دعما من القيادة الإيرانية ، بإحداث متاعب أمنية في الامارات العربية والكويت والسعودية وأبرز هذه الحوادث ، عمليات الانفجارات التي وقعت في الكويت في ديسمبر عام ١٩٨٣ والتي اختار المخططون لها كل من السفارة الأمريكية والفرنسية في الكويت ، وبرج المراقبة في مطار الكويت ومراقبة التحكم التابعة لوزارة الكهرباء ، ومصفاة للبترول ، ومجمع سكني لإقامة خبراء أمريكيين يعملون في الكويت . وعلى الرغم من أن السذى أعلن مسئولينه عن تنفيذ هذه العملية هي منظمة اطلقت على نفسها اسم (منظمه الجهاد الاسلامي) من بيروت ، إلا أن كون معظم المتهمين في هذه الأحداث وكما كشفت عنه التحقيقات في الكويت هم من العراقيين ، هو أمر يكشف عن اتصال هذه الاحداث بالدعم الكويتي للعراق ضد إيران ، لأن هؤلاء العراقيين قد قيل أنهم من حزب الدعوة الاسلامي المناهض لنظام الحكم في العراق ، والمدعوم من القيادة الإيرانية

ولقد نجحت العملية في تحقيق هدفين في وقت واحد ، أحدهما يتعلق بغرب الممالح الأمريكية والفرنسية لارتباط ذلك بالأحداث الجارية على الساحة اللبنانية التي يلعب الشيعة اللبنانيين (منظمة أمل) دورا بارزا فيها . وقد ظلت منظمة الجهاد الاسلامي تكرر تحذيراتها الى الكويت باطلاق سراح المتهمين في هذه القضية ، الى أن تعرض موكب أمير الكويت في ١٩٨٥/٥/٢٥ الى حادث تفجير سيارة ملغومة نجا منها باعجوبة وهي رساله مجده الى الكويت . وفي السعودية كان آخر الحوادث التي وقعت فيها ذلك الانفجار الذي تعرض له حي السلمانية بمدينة الرياض في ١٩٨٥/٥/٢٠ . وقد سبقه اختطاف ثلاثة من طاقم السفارة الفرنسية في بيروت الغربية ، وطالبت المنظمة التي نفذت العملية في بيانها ، بالفاء فرنسا لفضح طائرات الميراج التي أبرمتها السعودية مع فرنسا لصالح العراق . والتي ستحمل فرنسا مقابلها على سستروول من السعودية والمتأمل لكل هذه العمليات وفي أبعادها ، يجد أنها تتضمن في أهدافها المعلنة أو الغير معلنة ارتباطا " واضحا " بالدور الذي تلعبه دول الخليج العربي في دعم العراق ضد ايران في تلك الحرب .

وأخيرا ، فان هناك تنظيمات وجماعات سياسية مناهضة لنظم الحكم في دول الخليج العربي تتخذ من ايران مقرا لها وتتلقي الدعم والمون من القيادة الايرانية .

وأخيرا - لا نستطيع أن ننكر أن زعماء الخليج العربي اليوم - لا يرغبون في بقاء هذه الحرب دائره وساعة واحدة بعد أن ذاقوا فيها الأسر . ولذلك بذلوا كل ما يستطيعون من جهد لمحاولة احتوائها ووقف القتال دون جدوى . وفشلت كل مساعيهم الملحة لدى الطرفين ، وخاصة ايران . ولعل هدفهم المباشر هو تخليص أنفسهم من ذلك المستنقع الذي بدأت أقدامهم تغوص فيه ، وداوموا على إرسال مبعوثيهم الى الدولتين في محاولات متكررة ودائمه . وأبرز هذه المراسلة زيارة سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في مايو ١٩٨٥ لطهران والتي رد عليها وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي) بزيارة للسعودية في ١٩٨٥/١٢/٢ وفي الوقت الحرج الذي كانت ايران تستعد فيه لتنفيذ هجومها المنتظر على العراق والذي تم في فبراير ١٩٨٦ . ويجدر الاشارة الى ما صرح به المسئول الإيراني في حينها من أنه سوف يؤكد للسعودية أن ايران مصممة على استمرار الحرب حتى يكتفى على معدل الخطر وهو " صدام حسين " على حد قوله ، وللإعراب عن التجاوب الإيراني مع بيان مجلس دول الخليج العربي الذي صدر في نوفمبر ١٩٨٥ والذي أعرب من خلاله عن الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران . ولقد كان يقابل كل خطوه من خطوات زعماء دول الخليج في اتجاه التقارب مع ايران - بهدف احتواء تشدها وامرارها على استمرار الحروب ،

محاولة مقابلة من جانب القيادة العراقية - لتفكير صفو العلاقات الإيرانية - الخليجية وبشكل دائم ، بهدف احباط هذه المحاولات - وتربيط هذه الدول في هذه الحرب • كما ان
قد ساهمت دول الخليج في العديد من لجان الوساطة التي انبثقت عن مؤتمرات ومنظمات دولية عديدة •

(٢) الدول المؤيدة للعراق ضد ايران بشكل علني وصريح :

ومن هذه الدول الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان . وإذا كان للأردن موقفه الخاص والمتميز الذي سوف تفصله فيما بعد ، إلا أن باقي الدول المذكورة لم يكن وقوفها الى جانب العراق بذات الحجم الذي قدمه الأردن ، فبالنسبة للمغرب كان التأييد بشكل معلوي فقط في حين كان الدعم السوداني خلال نظام حكم الرئيس السابق محمد جعفر النميري قد أخذ شكلا عمليا في صورة تقديم قوات عسكرية سودانية للمشاركة في القتال الى جانب القوات العراقية ضد ايران وبالرغم من أن هذه القوات كانت مساهمة سودانية بالافراد فقط دون تسليحها وسائر مستلزمات إعاشتها خلال تواجدها في العراق حيث كانت تتحمل الحكومة العراقية تلك الأمور وحسب ما كان يتناقل على ألسنة العسكريين من العراقيين في الاحاديث الخاصة ، إلا أنه يمكن القول أن هذه التجربة قد أثبتت فشلا واضحا بسبب عدم قدرة هذه القوات السودانية على التجانس والعمل الى جانب القوات العراقية كما حدثت بعض المشاكل والمتاعب خلال فترة تواجدها مما اضطرت معه السلطات العراقية المختصة الى سحبها من على خطوط القتال بعد أن شاركت بالفعل في صد احدى العمليات الهجومية للقوات الايرانية على الجبهة الجنوبية وتمركزت بالقرب من مدينة العمارة جنوب العراق الى أن عادت الى السودان .

ولا نعتقد أن ذلك الموقف الرسمي للسودان من حيث التأييد والمساندة العلنية بشكل انحيازي الى جانب العراق ضد ايران ، سيظل على حاله بعد أن حدث تطور فسي العلاقات بين نظام الحكم الجديد في السودان وبين القيادة الايرانية في طريق إعادة العلاقات بين الدولتين .

أما اليمن الشماليه أيضا فقد خطت نفس الخطوة السودانية وأرسل بعض الوحدات من قواته المسلحة الى العراق وفي احتفال رسمي نقلت وقاشعه في حينه بواسطة أجهزة الاعلام العراقيه . ولا يخفى في هذا المقام أن العراق كان يقدم مساعدات مالية وكذلك في عدة مجالات أخرى الى اليمن الشمالي قبل نشوب الحرب ، مما يمكن القول معه أن ذلك الموقف اليمني كان نوعا من رد الجميل في حينها .

يبقى أن نتكلم عن الأردن والذي كان مع بداية الحرب العراقية الايرانية قد أرسل لواءً (*) من المتطوعين الى العراق وهو حاله حال القوات اليمنية المذكورة

(*) - لواء البرمبولك .

لم تتردد معلومات عن أي مشاركة ملموسة لكلاهما في معارك وقعت على جبهات القتال ولقد وقف الأردن موقفا صريحا وعلنيا في تأييده للعراق ويمكن القول أن الأردن يمسد من الدول المستفيدة من وجود حالة الحرب القائمة بين العراق وإيران ، فواقع الحال يقول أن غلق الحدود السورية في وجه حركة النقل والتجارة العراقية وكذلك خط أنابيب النفط العراقي المتجه الى سوريا ، قد تحول على أثرهما ذلك الحجم الكبير من هذا النشاط لصالح الأردن حيث نشطت حركة العمل في ميناء العقبة الأردني الذي أصبح يستقبل نسبة كبيرة من الصادرات والواردات العراقية ، كما أن الشركات الأردنية ذات الأنشطة التجارية قد وجدت لها سوقا بغير منافس في العراق وابتداءً من مواد البناء والأدوات المنزلية المنتجة في الأردن الى الخضار والفاكهة والاحتياجات الغذائية . ولقد حرص الملك حسين على اجراء الاتصالات المستمرة مع الرئيس العراقي صدام حسين لمتابعة الموقف على الجبهة مع ايران ، اضافة الى ذلك ، فإنه قد تم بالفعل ربط خط أنابيب لنقل النفط العراقي الى ميناء العقبة الأردني تم الاعلان عن ضخ النفط من خلاله لأول مرة في ١٠/١٠/١٩٨٥ على لسان وزير النفط الأردني (فتحي عبيد) في تصريح له الى الاداعة الأردنية والذي ذكر خلاله أنه سيتم نقل ٢ % مليون طن عبر هذا الخط يزيد في العام التالي الى ٥ مليون طن ، وأنه سوف يتم ضخ أول شحنة عبر هذا الخط في ١١/١٠/١٩٨٥ والتي تقدر بحوالي (٢٠٠ ألف طن) .

ويبدو أنه ليس في الموقف الأردني المساند للعراق في حربه ضد ايران حتى ولو كان بشكل معنوي أي غضاؤه من وجهة النظر الأردنية طالما أنه لن يلحق بالمصالح الأردنية أي أذى أو ضرر ، وخاصة من جانب ايران . فقد استطاع الملك حسين ملك الأردن بذكاؤه المعهود وحنكته السياسية التي اكتسبها عبر سنوات طويلة مضت - أن يختار الورقة الراحلة كعادته والتي يحقق من خلالها مصالح شعبه بصرف النظر فيما كانت هذه الورقة سيكون لها تأثيرها ضد هذا الطرف أو ذاك . فاختار الوقوف الى جانب العراق - وفي رأيه أن ذلك لم يكن إلا وليد حسابات دقيقة وهو الملك الذي كانت تربطه بالشاء علاقات وطيدة قبل سقوط نظامه في ايران وهو أيضا نفسه الملك حسين الذي كثيرا ما وصلت العلاقات بينه وبين أطراف عربية متعددة الى أسوأ درجاتها ثم عادت لتصبح مثالا يحتذى به في العلاقات العربية والعكس صحيح . فهو دائما يتحرك أينما تكون المصلحة الحقيقية لشعبه وليس سوء العلاقات الأردنية السورية ببعيد زمنها ، فخلال النصف الأول من شهر نوفمبر ١٩٨٥ ، بدأت المياه تعود الى مجاريها بين الدولتين على أثر ماسعى خليجي بين الطرفين لا أحد يستطيع أن ينكر على ضوء نتائجها أن لكل من الملك حسين وحافظ الأسد مصلحة حقيقية يرى في عودة

العلاقات الى طبيعتها بين الدولتين ضرورة يحتاجها شعبيهما والتي توجست باللقاء الذي عقد بين الملك حسين والرئيس حافظ الأسد في دمشق خلال الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر عام ١٩٨٥ ، ثم تلاها لقاء آخر بين الزعيمين في عمان خلال الاسبوع الأول من شهر مايو ١٩٨٦ . ولكن الغريب هنا هو ذلك الطرف الآخر وهو العراق الذي تدور رحى السياسة الخارجية بالنسبة له على ضوء علاقة قادته بقيادة الأطراف الأخرى قبل النظر في مصالح شعبه كما بينا سابقا . ولذلك وبصرف النظر عن آلاف التهم وعباسات السباب التي وجهها نظام البعث الى ملك الأردن ، فإن الملك حسين قد إختار الوقوف الى جانبهم في العراق متناسيا تلك الخصومات الشخصية مع القيادة البعثية بقصد تحقيق فائدة مؤكدة في ظل الفرقة بين النظامين الحاكمين في سوريا والعراق ، حيث أفضل الفرص وأندرها ملائمة لكي يفتنمها ملك الأردن . وبهذه المناسبة نشير الى تلك الفقرة التي وردت في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حينما وصف الأردن بأنه من أبرز عناصر الجبهة التي تضم أصحاب التسوية حينما عدد هذه العناصر بقوله : (التي ضمت النظام السوري والاردني والقيادات في منظمة التحرير الفلسطينية وكل الأنظمة اليمينية العربية) ولكن الملغى للنظر هو أن هذا التقرير قد تم توزيعه في يناير ١٩٨٣ ونسى الرفساق في العراق أن يرفعوا من هذه الفقرة اسم الأردن ليمتشي ذلك مع الموقف الأردني الى جانبهم .

ونحن نأمل أن تبقى العلاقات الاردنية العراقية على هذه الدرجة من القوة والمتانة في المستقبل القريب والبعيد ، فاذا كانت قد بنيت على تحقيق مصالح حقيقية يبني الملك حسين تحقيقها لشعبه من ورائها ، فإن نظام البعث في العراق كان يرى فيها ضرورة لا يستطيع أن يضحى بها في موقفه الحرج خلال حربه مع ايران بسبب حاجته الماسة الى وجود منفذ له مع العالم الخارجي بعد غلق طريق سوريا وكذلك شط العرب . ونقول ذلك ونؤكد عليه لأننا نشكك في بقاء البعثيين على نهج ثابت في علاقاتهم الدولية وهو ما يدركه ملك الأردن جيدا . ومجمل القول بالنسبة للأردن فاذا كان دوره في مساندة العراق لا يتعدى موضوع نقل الامدادات التي ترد من دول العالم عن طريق ميناء العقبة الاردني الى العراق برا وكذلك مرور النفط العراقي عبر الاراضي الاردنية للتصدير للخارج ، فإن ذلك إضافة الى أن الأردن مستفيد من ورائه كل الفائدة فإنه لا يمكن إعتبارها مساهمة أردنية في الحرب ضد ايران ، وبالتالي لا يمكن إعتبار الأردن طرفا معاديا لايران من هذا المنطلق ولكنه يبقى في الامس وجهه نظر تتعلق بالسماح بنقل العتاد العسكري عبر أراضي العراق فإن ذلك

على أضعف الايمان يعد عنصرا مساعدا في اطاله أمد الحرب بين البلدين ، وعليه
فان الأردن يعتبر طرفا مستفيدا من هذه الحرب لا يفيدده ايقافها بقدر ما يفيدده
استمرارها. ولا ينتظر بناءً على ذلك أن نسمع عن دور له في ايقاف هذه الحرب .

(٤) أطرافا عربيه لم تبدى موقفا مؤيدا لأحد الطرفين ضد الآخر بشكل علمنى
وإن كانت تصرفاتها العلنية تكشف عن عدم تأييدها للعراق ضد ايران :

وسوف نتخذ من كل من الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية نموذجان يقتربا
من هذا الموقف حسب تقديرى :

(١) - الجزائر

وعلى الرغم من الموقف الرسمي الغير مؤيد أو معارض لأي من العراق وايران من
قبل الجزائر ، الا أن القيادة العراقية تعتبر الجزائر من المؤيدين لايران ضد العراق
ويستشف ذلك من خلال ما صدر عن القيادة العراقية في مناسبات عديدة أبرزها ما ورد
في التقرير المركزى الصادر عن حزب البعث فى العراق والذي تتخذ منه مصدرا رسميا
أساسيا فى هذا الكتاب ليكون حجة فيما صدر عن العراقيين ضدهم : " وقد سار النظام
الجزائرى على طريق مجاملة نظام الخمينى وتحركت العلاقات الجيدة القديمة بين
نظامى الجزائر والشاه لتظهر بإطار جديد هو إطار تأييد (الثورة الاسلاميـة) أو
(التحالف بين الثورتين الجزائريه والايرانيه) وهو (تحالف لا يستند على أى أساس
موضوعى) " (١) - (٢)

ويبدو أن موقف العراق من الجزائر يرجع الى تاريخ دعوة الرئيس العراقي
صدام حسين فى بداية تسلمه السلطة إلى إنعقاد مؤتمر شعبى يحضره ممثلين عن كافة
الأحزاب والقوى السياسية فى العالم العربى لمناقشة الاعلان القومى الذى أعلن عنه
فى ٨ فبراير ١٩٨٠ مناقشة (قوميه ديمقراطية) على حد تعبير العراق الرسمى وذلك
أثر رد الفعل السلبى الذى لاقاه هذا المشروع لدى الحكومات العربيه . فحينئذ
إمتنعت القيادة الجزائرية عن ارسال وفد لحضور المؤتمر الشعبى المذكور وكان ذلك
قبل الحرب العراقية الايرانيه ، إعتبرت القيادة العراقية هذا الموقف الجزائرى

(١) - التقرير المشار اليه (ص ٣٤٠) .

(٢) - ولا أدري ما هو الأساس الموضوعى فى نظر البعث العراقى الذى تقوم عليه
العلاقات بين الدول .

- مقاطعة - من جانب الجزائر للمؤتمر ثم أعقب ذلك وكما أشرنا سالفا دور الجزائر كوسيط بين إيران والعراق خلال السنوات الأولى للحرب والذي قتل بمقتل السوزا، والمسؤولين الجزائريين في حادث الطائرة التي كانت تقلهم في تنقلاتهم بين كل من إيران والعراق . وعلى كل حال فإن موقف القيادة العراقية من الجزائر في هذا الصدد ~~خطره~~ بجلاء. الموقف العراقي عموما بالنسبة لباقي الأطراف العربية الأخرى الذي لا يقبل من أي طرف عربي موقفا بخلاف التأييد المطلق للعراق مع العداء العلني لإيران بل إن دور الجزائر خلال محنة نظام البعث خلال حربه ضد الشعب العراقي في اقليم كردستان شمال العراق وجهود الزعامة الجزائرية في حينها لحل النزاع بين البعث في العراق وشاه إيران والتي انتهت الى ابرام اتفاقية الجزائر في مارس ١٩٧٥ قد تناساها حكام البعث في العراق . وفي واقع الأمر أن خسارة العراق لكسب ود القيادة الجزائرية وتقدير دور الوساطة الذي أحبط بحادث الطائرة المذكورة يعد خسارة للعراق لطرف عربي يعد الطرف العربي الوحيد الذي كان قادرا على أن يلعب دورا في احتواء هذا النزاع منذ بداية الحرب ، اذا كان قد مُنح الظروف والعون اللازم من الطرفين ، ولكن القيادة العراقية أرادت دورا لوساطة تقوم على تبني وجهة النظر العراقية وحدها ولا كان دورا مرفوضا ومنحازا لإيران ، ولعل ذلك وإعمالا للقاعدة الفريدة والغريبة التي شرعها الرئيس العراقي صدام حسين حين قال : " لا يجوز لعربي أن يقف موقف الوسيط - فإذا هو لم ينصر أخاه في المعركة ، فعليه أن يسكت وإن كان ذلك لا يرقى الى أضعف الإهمان " (١) وإن كان الرئيس العراقي اليوم بلا أدنى شك يطمع بل يحلم بأي وساطة من أي طرف عربي أيا كان تستطيع أن تنقذه من ورطة الحرب التي وضع نفسه فيها ولم يقدر على إنهاؤها .

(ب) أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني ، فإن المنظمات الفلسطينية قد كان لها موقفها ودورها الذي ينبغي ألا نغفله في هذه الدراسة لأن الفلسطينيين أولا بحكم انتمائهم العربي يصرف النظر عن اتجاهات تنظيماتهم المتعددة والمتباينة ، هم جزء من شعبنا العربي لا بد أن نتبين موقفهم بشأن قضايا الوطن عموما ، وثانياً فإن هذه المنظمات كان لها مواقف من هذا النزاع إردت على بعضها بالطرد من نعيم هذا النظام أو ذاك من الأطراف المتحاربة . ولنعرض للرأي الرسمي الصادر عن العراق بشأنهم (وقد تحدد موقف المنظمات الفلسطينية من الأوضاع الإيرانية طبقا لاتجاهاتها السياسية وارتباطاتها العربية والدولية ، فمنظمة فتح التي تتخذ مواقفها على أسس

سياسة تكتيكية لا تعتمد على التحليل الرصين للأحداث ، تصرفت إزاء ما يسمى (بالثورة) بخفة شديدة فقد بدأ قادة هذه المنظمة (يحجون) الى طهران ويلقون الخطاب الديمانوجييه الخفيفه (عن التحالف) بين الثورة الفلسطينية (والثورة) الايرانيه (وعن دور هذه الثورة) في تحرير فلسطين والقدس الى آخر هذه الاقوال المعروفة . ولم تنفع كل النصائح والتحذيرات الأخوية التي قلناها لهم من أن هذا التعرف المتسرع سيؤدي الى نتائج معكوسة ، لأنه يشجع الاتجاهات الضاره والمشبوهه في ايران على النمادى في غيها وبالتالى النسادى فى اشهار العداء للقومية العربية وللعراق ، وحتى للمقاومه الفلسطينيه فى وقت لاحق وتصوروا أن ما نقوله نابع من (الخوف) من (الثورة) الايرانيه وأنه محاولة (لكسبهم) على حسابها . أما الاوساط الشيوعيه أو الماركسيه فى المقاومه الفلسطينيه وهى التى أصبحت مع الزمن ادوات تابعة مع الاستراتيجية السوفيتيه فإنها (أيدت) الثورة فى ايران وطلبت لها هى الأخرى انسجاما مع الاستراتيجية السوفيتيه فى المنطقة) (١) ، وواضح مما تقدم أن القيادة العراقية قد استشارها تعامل المنظمات الفلسطينيه مع القيادة الايرانيه الجديده وسرعة تأييدها لها خروجاً عن ناصحتها لها كما ذكرت بشأن عدم الاعلان عن تأييدهم للنظام الايرانى الجديد المنافس لها والذي لا تريد له مؤيدين فى المنطقة . وكيف يكون هناك من ينادى بتحرير القدس . كما اعلن القادة الايرانيون الجدد منذ تسلّمهم السلطة باعتبار ذلك هدفاً من أهدافهم فى الوقت الذى يملأ البعث الدنيـاً بالشعارات التى تتكلم عن تحرير فلسطين والتي تعتبر القضية الرئيسيه التى يزايد البعث منذ وجوده حتى الآن عليها داخل الاقطار التى يحكم فيها أو خارجها . واننا لنشير بهذه المناسبه الى احدى الصياغات التى قدمها صدام حسين بعد تسلّمه السلطة فى العراق رداً على سؤال وجهه اليه أحد الصحفيون الألمان عن الحل الذى يراه بشأن القضية الفلسطينيه على ضوء رفض فكرة التفاوض مع اسراييل فقد رأى الرئيس العراقى بأنه من الممكن أن ينتظر العرب عشرين سنه أو أكثر يهيئون أنفسهم خلالها لمواجهة اسراييل وكأنما اسراييل ستظل نائمه خلال هذه الفترة عما يدبره لها العرب . وعلى أى الأحوال وإذا أخذنا كبرى المنظمات الفلسطينيه (وهى (فتح) مثلاً ، فنقول إنها لم تأخذ موقفاً معارفاً أو معادياً لأى من الدولتين ولعل ذلك كان سبباً فى حمل القيادة العراقية عليها ورفض وساطتها (٢) وكذلك انقلاب القيادة

(١) - المرجع السابق (ص ٢٢٩ ، ٢٤٠)

(٢) - أشار الرئيس العراقى فى خطابه بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ الى الوساطه التى قام بها السيد ياسر عرفات بين العراق وايران بقوله : " اننا قد رفضنا بعض المحاولات =

الايرائيه عليها بتأثير كل من سوريا وليبيا ولا سيما بعد الانشقاقات التي وقعت بين المنظمات الفلسطينيه عقب خروجها من لبنان ، وقد تلقت المنظمة صفعه كبرى حينما تقدمت بدور وساطه بين الدولتين .

= التي قام بها بعض المسئولين العرب لما يسمى بالوساطه بيننا وبين اسرائيل ولم نرفض ذلك لأننا لا نحترمهم ولا نقدرهم ولم نرفض ذلك بدوافع الغرور ، ولكن لأننا نعتقد أنه عندما تنتهك سيادة أحد الاقطار العربية من طرف أجنبي مهما كان لا يجوز لعربي أن يقف موقف الوسيط " .

الفصل الثاني

لوقف المصري من الصراع

كان للأوضاع الداخلية في كل من مصر والعراق وعلى مر السنين ، التأثير المباشر والفعال والمتبادل سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي في القطرين الشقيين .

فبعد أن قامت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وبدأت رياح المد الثوري تهب على المنطقة ، كان لذلك الاستجابة السريعة لدى الشعب العراقي الشقيق . وحينما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هب الشعب العراقي في مظاهرات صاخبة في شوارع بغداد وغيرها من مدن العراق ضد موقف الحكومة العراقية في هذا الوقت من ذلك العدوان . وسماحها لانجلترا وهي احدى الدول المشتركة في هذا العدوان من استخدام قواعدها الجوية في منطقة الحباية بالعراق لتنفذ عملياتها العدوانية ضد الشعب المصري . واستطاع عبد الناصر أن يصبح زعيما عربيا ووطنيا له قدسيته لدى الشعب العراقي من (عرب وأكراد) على حد سواء ، وحينما شرع الزعيم المصري بتحركات الدول المعنیه في المنطقة تحت اشراف ورعاية كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بفرض انشاء حلف عسكري لضرب الحركات الثورية في المنطقة وتأسيس مصالح الغرب فيها ، يكون عماده العراق ، أرسل عبد الناصر - (صلاح سالم) احد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصري حينذاك الى بغداد لمقابلة (نور السعيد) رئيس وزراء العراق في حينه ، والذي كان على وشك عقد اجتماع مع رئيس وزراء تركيا لبحث خطوات اقامة هذا الحلف . وقد حاول المبعوث المصري اقناع (نور السعيد) بالعدول

عن هذه الفكرة واتفق على أن يقوم الأخير بزيارة للقاهرة تمت في أغسطس عام ١٩٥٤ - وأجرى خلالها مباحثات مطولة مع جمال عبد الناصر بشأن فكرة الزعيم المصري في تقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي - والجامعة العربية ، بدلا من الالتجاء الى اقامة حلف سيكون هدفه بالدرجة الأولى خدمة الاستعمار في المنطقة - ولكن نور السعيد على ما يبدو لم يكن لديه القناعة بقدرة العرب وحدهم على تشكيل مثل هذه القوة بعيدا عن مساعدات الغرب فقدم عدة اقتراحات بإدخال دول أخرى مثل تركيا وايران وباكستان في هذا التحالف أو التضامن العربي الجماعي - وكان المسئول العراقي متحمسا لفكرة ارتباط العضوية في الحلف بالغرب الذي سيكون عليه ومن وجهة نظره تسليح الدول العربية في مواجهة اسرائيل ، مما يترتب عليه فشل هذه المباحثات في اقناع نور السعيد بالتخلي عن فكرته والذي لم يفوته أن يقدم لعبد الناصر نصيحته الشهيرة قبل مغادرته القاهرة بالانضمام الى الحلف المزمع انشاءه . وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وقع العراق وتركيا ميثاق التحالف الذي انضمت اليه بريطانيا فيما بعد وفق وحسب التخطيط المسبق لسيناريو التحرك في المنطقة - وأعقبتهما ايران ليقوم في أعقاب ذلك ما سُمي (بحلف بغداد) - ويمكن القول أن حملة عبد الناصر التي لم تهبط على هذا الحلف وأهدافه وأعضائه ، وخاصة بعدما تركت أحداث حرب السويس عام ١٩٥٦ تأثيرها السيء على سمعة ذلك الحلف وسخط الشعب العراقي على حكومته نواة هذا الحلف وموقفها من ذلك العدوان على مصر ، كانت بداية لنهاية هذا الحلف ، فقد قام المثقفون العراقيون والصحف العراقية الوطنية بحمله ساخنة على الحلف وعلى حكم نور السعيد في هذا الاتجاه نذكر منها ما قاله السيد (فائق السمرائى) رئيس وفد المحامين العراقيين في مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في دمشق في سبتمبر عام ١٩٥٢ وهو يتحدث عن محاولات الاستعمار الفاشلة لربط الشرق العربي بعجلة الاستعمار ، ويقول : (لقد تمرغ اسم مدينتنا الخالدة في الوحل بسبب الاستعمار وعملائه منذ أن ارتبط اسم بغداد بهذا الحلف الاستعماري (١) * .

وحينما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ بدأت حكومة نور السعيد حملتها المكثفة ضد الوحدة التي أصبحت إحدى أطرافها دولة تقوم على حدود العراق وهي سوريا وتهدد النظام القائم فيه بانتقال هذه الموجة الجديدة في المنطقة الى

* - ونضيف بدورنا أنه قد تمرغ اسم عاصمة الرشيد (بغداد) مرة ثانية في الوحل حينما ارتبط اسم بغداد بمؤتمر القمة العربي لعزل مصر عن العرب عام ١٩٦٩ .

(١) - جاك بولين - مع القومية العربية وجهها لوجه - مجموعة كتب سياسية .

العراق الذي يعد شعبه من أكثر الشعوب العربية ولعا وتحمسا للوحدة العربية وعندما قال رئيس الوزراء العراقي عن الشعب السوري (انه شعب يهتف ولا حول له ولا قوة) في تعقيبه على قيام الوحدة رد عليه عبد الناصر بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٠ خلال لقائه مع وفد لبناني جاء ليهنئته بالوحدة اثناء تواجد عبد الناصر في سوريا بقوله : " انني أشفق على رئيس وزراء العراق وأقول له من هذا المكان انني ارى شعب العراق وقد كبل بالأغلال .. ويواجه بالحديد والنار ولكنه هو القوة الوحيدة في العراق .. ان .. بب العراق هو القوة الأساسية في العراق .. ويستطرد عبد الناصر قائلا ، انني اشفق عليه وأقول له انزل الى شعب العراق لتشعر بقوة شعب العراق وأنتك بهذا تستطيع أن ترضى ضميرك وترضى الله وارضاه الشعب هو ارضاء الله " ثم عاود الرئيس الراحل عبد الناصر حملته لتعربية مساوي الحكم في العراق في ذلك الحين - ففي لقاء آخر له بتاريخ ١٩٥٨/٣/١١ مع الجنود السوريين في إحدى معسكرات الجيش قال : " أيها الجنود .. اننا اليوم ونحن نستعرض التاريخ الماضي .. أيها الأخوة هذه الكلمة كلمة (ماركس) وأوامر التي أصدرها حكام العراق وأعوان الاستعمار في العراق .. هذه الكلمة التي كانت تعبر عن خطة حكام العراق وعن هدف حكام العراق .. هذه الكلمة (ماركس) وأوامر الى الجيش العراقي حتى لا يشترك مع الجيوش العربية في القتال ضد الصهيونية العالمية - وأصلتنا الى حال يعلمها كل فرد في العراق وفي جيش العراق كل فرد في الأمة العربية يعلم أن العراق في سنة ١٩٤٨ أعلنت الحرب ويعلم أن جيش العراق سنة ١٩٤٨ أراد أن يقاتل ببسالة لأنه كان يشعر بأهداف الأمة العربية ويحس باحساسات أهل فلسطين ولكن أعوان الاستعمار الخونة في العراق تنكروا لعروبيتهم وتنكروا لأرضهم لأنهم تآزروا مع الاستعمار وتآزروا مع الصهيونية العالمية وكانوا بهذا من أولدعائم اقامة الصهيونية العالمية بين طهراننا " .

ولم تمش شهر قليلة على حملة عبد الناصر هذه حتى وقعت ردود فعل عنيفة في العراق كان لها دورها بالتأكيد اضافة الى الاوضاع الداخلية التي كان يعانيها الشعب العراقي ، في تفجير ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم في العراق والتي الفت النظام الملكي واقامت نظام جمهوري واسقطت حلف بغداد مع خروج العراق منه ، مما كان له انعكاساته على مشاعر الشعب المصري والقادة المصرية التي أهدت النظام الجديد في العراق ووقفت بجانبه ولكن بعض القوى الدولية ذات المصالح المعروفة في المنطقة لم تقبل بأي تقارب بين القاهرة وبغداد بعد أن أصبح هناك مركز جديد لتدمير الثورة في المنطقة . وكان شاه ايران أول من يتوجس خيفة من قيام الحكم الثوري الجديد على الجانب الآخر من حدوده في بغداد مع عدائه المستحكم

لجمال عبد الناصر أيضا . وعليه فقد تحركت هذه القوى الدولية لتركز على محاولة تشويه صورة الوحدة بين مصر وسوريا واحداث الوقيعه بينها وبين النظام الجديد في العراق ، وإظهار الجمهورية العربية المتحدة بحظر الدولة الطامعة في سترول العراق ، وان الثورة التي قادها عبد الكريم قاسم في العراق هي من وحى وتخطيط جمال عبد الناصر لينفذ مطامعه في العراق مع محاولة تخويف عبد الكريم قاسم من ناحية أخرى من دولة الوحدة الجديدة وذلك عن طريق أصدقاء بريطانيا وبعض العناصر الشيوعية وكذلك البعثيين في العراق . وذلك الى الحد الذي حاولوا فيه الربط بين وجــــود المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة في دولة الوحدة في ذلك الوقت وبين المحاولات المعديده التي جرت وقتها لاغتيال عبد الكريم قاسم ولتصوير ذلك على أنه التدخل المصري في الشئون الداخليه للعراق وتصميم من القيادة المصرية على القضاء على حكم عبد الكريم قاسم . وقد أفلحت هذه القوى الخارجيه والداخلية في احداث الفتنة المرجوه في العراق ووقعت أحداث داميه في عديد من المدن العراقيه وخاصة مدينة (الموصل) ذلك نتيجة صراعات دمويه بين القوى السياسيه الداخليه في العراق المتصارعة على السلطة وأقيمت محاكمات المهداوي الشهيرة .ومما عكس ايضاً ردود فعل شعبيه سريعة في مصر فخرجت المظاهرات الطلابيه تدين هذه المذاهب وتندد بها مما يوضح مدى التأثير السريع والمتبادل للاحداث التي تقع في كل من الدولتين مصر والعراق .

وبعد الانقلاب العسكري الذي اتى بعيد السلام عارف الى السلطة في العراق في ١٩٦٣/١١/١٨ قامت علاقات قويه بين النظام الجديد وبين الزعامة المصرية وخاصة بعد أن تمكن عبد السلام عارف من التنكيل بالبعثيين الذين حاولوا السيطرة على زمام الأمور في العراق راكبين موجة الانقلاب الاخير . وفي عهد عبد السلام عارف جرت مفاوضات مع مصر بشأن قيام وحدة بين البلدين في وقت لم يكن اى تقارب بين بغداد والقاهرة بالأمر المقبول لدى ذات القوى الدولية التي وقفت لدولة الوحدة والتقارب بين الدولتين بالمرصاد ، وكذلك بعض القوى السياسيه الداخليه بالعراق وهو ما عبر عنه أحد الصحفيون العراقيون خلال سؤال وجهه الى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تواجده الوفد العراقي للتحاith بشأن الوحدة في القاهرة فقال الصحفي العراقي موجه سؤاله الى عبد الناصر : " هناك حزبين في العراق ويدعون بالقوميه وهــــؤلاء في الحقيقة يجسمون الخلافات بين القاهرة وبغداد أو يضعون الخلافات حقيقة مجسمه " .

ولقد توطدت العلاقات بين البلدين في عهد عبد السلام عارف بشكل لم يحدث في تاريخ العلاقات بين البلدين من قبل - ويمكن القول بعفه عامه - أنه وفي ظل الفترات

الفترات التي سيطر فيها البعثيون على الحكم في العراق أو شاركوا فيه بشكل مؤثر على سياسة العراق - كانت العلاقة مع مصر تكاد تكون علاقة فرقاء ، وفي أسوأ حالاتها ولم يخرج عن هذه القاعدة الا استثناء واحد يقع على العلاقات الحالية بين نظام البعث في العراق ومصر وبعد احتياجهم للدعم العسكري المصري فقط - والذي لا يمكن أن يخرج عن كونه في التفسير أمرا مبنيا على وجود مصالح حقيقية يجني ثمارها حيزب البعث في العراق - من توطيد علاقاته مع مصر ، تعبد الى الذهن مايقتم في هذا الشأن عندما سموا الى توطيد العلاقة بعبد الناصر والاحاج عليه للقبول بالوحدة مع سوريا لتأمين مصالحهم وطموحاتهم من بعد ، وقبل ان يضرب بها الشيوعيين - فلم تشهد العلاقات السياسية بين البلدين العراق ومصر تلك الحرارة التي هي عليها الآن ومنذ وصول البعثيين الى الحكم في عام ١٩٦٨ حيث كان عبد الناصر ما زال في السلطة في مصر والذي شنوا ضده حملة شعواء - عندما قبل بمناقشة الأفكار التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بمبادرة روجرز بشأن النزاع العربي الاسرائيلي واتهموه بالاستسلام وخيانته القضية بالرغم من أنهم عادوا لاصباغ صفات الوطنيه والتقدميه والتحررية على عبد الناصر حينما أقدم السادات على مفاوضات السلام مع اسرائيل .

ومع هذا لم تبخل الزعامة المصرية في أي عهد من العهود بإمداد العراق باحتياجاته من الكوادر المختلفة من فنيين وخبراء ورجال تعليم في شتى مجالات الحياة والمساعدة في بناء العراق ، وعندما قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم تلزم القيادة المصرية من التشكيل الذي حاول قادة البعث في العراق إثارتة حول هذا العمل البطولي والتاريخي المجيد (*) واعتبروا تلك المرحلة الراضة - (تمثيلية) مدبرة مسبقا بين كل من مصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، وذلك بقصد النيل من قيمة هذا العمل العظيم وليحاول البعث قسى العراق أن يفقد شعبية التي حازت الاعجاب العربي الشعبي والرسمى مما إستثار غيظهم وحققهم على القيادة المصرية في ذلك الحين - وظل حكام البعث في العراق ينفثون عن حلقهم هذا على القيادة المصرية بإطلاق عديدا من الشتائم والاتهامات خاصة بعد التوقيع على الاتفاق الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية الأول في أعقاب مباحثات (الكيلو ١٠١) بين

(*) - يجدر الاشارة ان وزير الدفاع العراقي قد أشار مؤخرا في حديث صحفي مع جريدة الاخبار في عددها الصادر في ١١/١٢/١٩٨٥ أشاد بدور الجيش المصري في حرب أكتوبر حيث يقول مندوب الجريدة عن وزير الدفاع العراقي (حدثني عن الجيش المصري العظيم وعن نجوم العسكرية المصرية الذين يعرف بعضهم معرفه شخصية =

مصر واسرائيل ومنذ ذلك الحين أطلقوا على التحركات المصرية هذه لفظ (مسيرة التسوية) مروراً بعملية الانسحاب الاسرائيلي الثاني بموجب إتفاقية سينا، وقيام السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٨ ثم توقيع إتفاقية كامب ديفيد الى أن وقعت معاهدة الصلح في مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل والتي تم بموجبها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سينا، على الرغم من أن كل هذه الخطوات المصرية التي أطلق عليها حكاهم العراق وغيرهم لفظ (مسيرة التسوية) كانت ثمرة معارك ١٩٧٢ التي كانت موضوعاً للتهكم والسخرية من قبلهم . وللأسف الشديد فإن هذه الحملة الدعائية المسمومة ضد مصر قد وجدت صداها في نفوس الكثير من أفراد شعبنا العراقي الذي كان وما زال يبادل الشعب المصري حساً خاصاً فيما يراه كل منهما في بلديهما ويتأثر ويؤثر كل منهما في الآخر بكل الاحداث التي تقع لديهم . وكان هذا التغيير الملحبي لدى السراي العام العراقي وليد تلك الصورة الكاذبة التي قدمتها أجهزة حزب البعث ونظام حكمه في العراق وقادته مع حملة تعميم كاملة لمحو أى عنصر من عناصر الكسب التي حققتها حرب أكتوبر وما أعقبها من إتفاقيات سبقت او لحقت مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ . وان المرء ليذكر بكل أسف تلك التحرشات التي كان يلاقها أبناء مصر الذين كانوا يعملون في العراق منذ بدايه عام ١٩٧٢ والتي وصلت الى حد إقدام السلطات العراقية على تجميع بعض المصريين بطريقه عشوائيه من شوارع بغداد وباقي المدن العراقيه فسي سيارات الشرطة للإلقاء بهم على الحدود السوريه (منطقة الرطبه) وحتى دون أن يتمكن الشخص من إحضار جواز سفره من فندقه الذي يقيم فيه - ولا يمكن أن يوصف هذا السلوك الذي هو يعد تنكيلاً فعلياً لهؤلاء الناس إلا أنه عملاً يكشف عن نفسه

= عن خبره القتاليه الغريده خاصه في عمليه عبور واقتحام قناة السويس (٠٠٠) ، ولقد كانت هذه الأعمال محل سخرية على لسان الرئيس العراقي في احدى خطبه عندما قارن بينها وبين النشاط العسكري لقواته في الأراضي الايرانيه ، ولعلها لفته نادره ونبيهه من مسئول عراقي على مستوى عالى ، بل والوحيد على حشد علمي علمي التي يُقر فيها بالدور المصري أيضاً في العراق حينما أعرب لمندوب الصحيفه المذكوره عن اعجابه بذكاء المصريين وقدرتهم على العمل في الظروف الصعبه ومشاركتهم في العمل داخل منشآت أمنيه في العراق وأنه أصدر تعليماته باستثناء المصريين الذين شاركوا في أعمال التوسع فيها من التماريح الأمنيه الخاصه التي يتطلب الأمر حملوا العاملين بها عليها مما يؤكد ما ألمحنا اليه آنفاً من أن حاجة القيادة العراقيه الى المصريين للعمل في العراق بالتفضيل عن سواهم كانت أيضاً تعليمها ضرورات أمنيه تتعلق بطرؤف العراق والثقه السني =

مرتكبيه المنطوي به على الحقد لمصر وقيادتها وشعبها الذي أتى بمختلف قطاعاته ليساهم في بناء دولة شقيقه اعلن مسئوليتها أنهم في حاجة ماسة لمن يساهم في أعمال خططه التنموييه التي كانت تنفذ في الفترة من ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ . ولقد كان لتلك المعاملة أثرها السيئ جدا على نفوس الشعب المصري وانطباعاته لتحسنت تغييرا حقيقيا في المشاعر التاريخيه المتبادله بين الشعبين وأصبح المواطن المصري يت بل مع أخيه العراقي بشئ من الحذر الشديد والقلق الدائم مع التخوف من إلحاق الأذى به في أي صورة كانت . حيث لن يجد الحماية من قبل أجهزة الدولة التي هي مصدر هذا الجو الغير طبيعي الذي ساد العلاقات بين الشعبين . ولعلني أستطيع أن أسجل حقيقة تاريخيه وهي : " أن زمن حكم البعث في العراق سيقبل بمثل الحسد التاريخي الفاصل بعد حقبه زمنيه طويلة كانت تتحد فيها مشاعر الشعبين المصري والعراقي وتتفاعل مع كل الأحداث التي تقع في البلدين وهي حقبه لم يعرف فيها المصري الخوف ولم يملك فيها الحذر تجاه العراقي كما لم يعرف فيها العراقي نظرة التعالي على أخيه المصري والاعتقاد بأنه جاء يتوكل لطلب طعام يومه الذي لا يجده في مصر بعد أن كان في الماضي هو المعلم والطبيب والمهندس الذي وضع بصماته في كل مكان في العراق ، حقبه لم يرمى فيها المواطن العراقي أخيه المصري بتهمة مثل عدم القدرة على الصمود في الحرب مع اسرائيل خلال عام ١٩٧٣ وكما أوحى اليه قادة البعث في العراق وخيانته القضية العربيه ولكن كانت حقبه ينظر فيها العراقي الى المصري باعتباره مصدرا للثورة والتحرر والوطنيه ، هذا في زمن مضى فصل بينه وبين زمن جديد ساد نوع من الشقاق القائم على زرع روح المعاداه والتعالي ثم الحقد وهو ما وصلت اليه الأمور أخيرا خلال فترة الحرب العراقيه الايرانيه على النحو الذي سنعرض له (٥) أن تلك الريح السامه التي بثها البعثيون في نفوس الشعب العراقي ابتداء من حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى قبل تعلم مصر لباقى أراضيها من اسرائيل ، وتشكيله القيساده العراقيه في تنفيذ اسرائيل لهذا الانسحاب الأخير كمقدمة لشماته منتظره من جانب هؤلاء الحكام في القيادة المصريه في عهد الرئيس مبارك - إن تلك الريح قد أتتست مفعولها حقيقة فقد كان تعامل العراقيون مع اخوانهم المصريين الذين بدأت عمليات قدومهم الى العراق في إزدياد وبأعداد كبيره نتيجة الوضع الاقتصادي المجهد الذي خرجت به مصر في أعقاب حرب ١٩٧٣ والسنوات السابقيه عليها وفي ظل التسهيلات المتعلقة بالاقامة وحق دخول العراق بدون قيود إقامة وتأشيرات دخول بالمقارنه

= تتوافر في المصريين عن عداهم من غير العراقيين . واننا لنقدر في السيد / عدنان خير الله وزير الدفاع العراقي هذا التقدير الخاص للشعب المصري واقرار أصحاب الفضل بفضلم في موضعه .

(٥) - بل لقد انتشرت أنواعا من الفكات التي يعمير مروجيها من خلالها عن مشاعرهم الغير طبيعيه نحو التواجد المصري في العراق .

بدول الخليج العربي الأخرى ، بسبب احتياج العراق للقوى العاملة العربية للمساهمة في تنفيذ أعمال خطة التنمية كان تعاملًا يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي كان يلقاه المواطن المصري في سنوات ما قبل حكم البعث . وأنه لأكبر دليل على صحة ما نقول به هو اضطراب القيادة العراقية بعد أن أدركت الخسارة التي سوف تلحق بها نتيجة اضطراب المصريين إلى التوجه إلى دول أخرى غير العراق في وقت هي في أشد الحاجة إلى القوى العاملة وذلك نتيجة رد الفعل المباشر الناتج عن تعامل أجهزة النظام العراقي وكذلك رجل الشارع الغير مثقف مع المصري الوافد إلى العراق ، فقامت القيادة العراقية بمحاولة لاستدراك الموقف وتصحيح الوضع وحفاظًا أيضًا على سمعة البعث الذي يتشدد كثيرا بالعروبة والوحدة والادعاء بأن العراق هو الوطن الثاني لكل العرب فصدرت تعليمات رسمية من رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية في العراق في عهد الرئيس البكر تحت على ضرورة حسن معاملة المصريين وذلك عام ١٩٧٨ مع التحذير بمعاينة من يقدم على إهانة المصريين بالحبس . ولا شك أنه لإجراء فريد من نوعه أن يصدر في أي دولة من الدول بشأن تعامل مواطنيها مع مواطني دولة أخرى ولكنه يكشف بوضوح عن طبيعة الروح التي كانت تسود التعامل مع المصريين في ذلك الوقت . فكان الانسان المصري يواجه عبارات التهكم والاستهزاء والتفكر لما بذله الشعب المصري وجيشه في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومحاولات التبخيس من قيمة هذا العمل البطولي إلى حد وصفه بالتمثيل والانهزامية والاستسلام ، وسواء كان ذلك من خلال ما تقدمه أجهزة الاعلام العراقية بشكل مكثف أو من جانب الشباب العراقي البعثي المشحون من قبل أجهزة الحسب والذى لم يكن قد وقف على الحقائق الا بعد أن شرب من كأس الحرب مع إيران على أيدي حكامه أنفسهم ، ومع أول غارة جوية للطائرات الإيرانية على مدينة بغداد ، لما حققته من خسائر وهو أمر لم يكن يعبده من قبل وبدأ المثقفون العراقيون ينسألون عن مدى منطقية ما أقدمت عليه مصر من إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل وكيف كانوا يعتبرون هذا إستسلام من قبل . أقول ذلك ولم يكن قد انقضى على الحرب مع إيران وقتها سوى إسبوعين فقط . وحينما أقدم القادة العراقيون على تحركهم المشبوه لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد عام ١٩٧٩ وما لحقه وأعقبه من حملة إعلامية شرسة نالت من مشاعر كل مصري في العراق وحسب اعتراف الرئيس العراقي نفسه تخوفت من حسدوث متاعب أمنيته للنظام الحاكم في العراق من جانب المصريين وبدأت الجهات التنفيذية في العراق تبحث عن سوق أخرى تمددها بالأيدي العاملة اللازمة لتنفيذ خطة التنميه في العراق للاستعاضه عن العنصر المصري .

وهناك أمثلة ثلاثة على تجربة النظام العراقي في هذا المجال : المثال الأول

يتعلق بمحاولة الاستعانة بعمال من إحدى الدول العربية الأفريقية وما انتهت اليه التجربة من واقع تقرير الجهة العراقية التي كانت تستخدم هؤلاء العمال وتوصياتها بعدم إمكانية الاستغناء عن الاستعانة بالمصريين في هذا المرفق الحيوي والهام .. والمثال الثاني يتعلق بتجربة الاستعانة بعمال من إحدى دول المغرب العربي والسدي أنهم بشأنه اتفاق بين الحكومة .. لاستخدامهم في إحدى المشاريع التابعة لوزارة الدفاع العراقية وما أفرزته التجربة من نتائج إيجابية إخواننا من المغرب العربي التكيف مع الأوضاع في العراق سواء من حيث الأجور أو نظام العمل أو ظروف الإقامة التي لم يتعودها العمال المناريه الذين تعودوا على مناخ العمل في دول النظم الحرة مثل فرنسا والمانيا الغربية وسويسرا وغيرها مما ترتب عليه الغاء تنفيذ الاتفاق بعد أسابيع قليلة من بداية تنفيذه .. والمثال الثالث .. يتعلق بالتجربة التي كانت نتاج اتفاق بين العراق وإحدى دول شرق آسيا حيث تقوم إحدى الشركات المتخصصة فيها بتزويد العراق بالعمال والفنيين من الاختصاصات التي تم الاتفاق بشأنها ثم فوجئت الجهات العراقية المستفيدة من هذا الاتفاق أن العمال الذين حضروا اليها ليس لديهم أي دراية بالمهنة التي يفترض أنهم جاءوا لمزاومتها ، بل أن الكثير منهم ليس لديهم أي مهارات تخصصية على الإطلاق ، وأن العملية كانت مقلقة تجارية من جانب الشركات الموردة للعمال الآسيويين وقع المسئولون العراقيون ضحيتها .

والجدير بالذكر أن هنالك من الامتيازات التي نصت عليها بنود الاتفاقيات العديدة التي عقدها العراق مع دول وجهات مصدرة للعمال من غير المصريين ، لم يكن يحصل عليها أي من العمال العرب القادمين الى العراق بصفتهم الخاصة وكانت تميزهم عنهم تمييزا واضحا - وهكذا بقي التواجد المصري له تأثيره وفعاليته وبغرض نفسه في كافة انشطة الحياة في العراق برغم حملة السباب والاتهامات التي لم تتوقف ضد الرئيس الراحل أنور السادات وحكومته ، بل انه لم تراعى مشاعر هؤلاء المصريين برغم ما قدموه من جهد وبذلوه من تضحيات الى جانب الشعب العراقي خلال ظروفه الصعبة أثناء حربه مع ايران ، فنجد أنه عند وقوع حادث مقتل الرئيس السادات وبرغم وقوفه الى جانبهم في طلبات السلاح من مصر ، صدرت التعليمات الحزبية بخروج المسيرات الى الشوارع واطلاق النار في سماء بغداد وبعض المدن طوال الليلة الستة أذيع فيها نبأ مقتل الرئيس المصري ابتهاجا بهذا الحادث ، وتقوم السلطة بإصدار بيان مذاع من كافة أجهزة الاعلام العراقية تنسب فيه فضل مقتل الرئيس السادات الى جهود ونشاط القيادة العراقية ودورها في تنوير الشعب المصري وحثه على التخلص من رئيسه ، ولم تنسى القيادة العراقية أن تذهل بيانها ببعض عبارات التهدير

والنصح للقيادة الجديدة في مصر بأن لا تسير على نفس نهج السادات الاستسلامي (على حد تعبيرها) حتى لا تلقى مصيره . وكان مصر بلد قاصر في حاجة الى أوصياء عليه . ولقد كان ذلك البيان في الحقيقة بمثابة إخراج مباشر لمشاعر واحساس المصريين المتواجدين في العراق بشكل يفوق في درجته كل الحالات التي مر بها في مواقف سابقة من هذا القبيل .

إن قضية تقدير الحساسيه الخاصة التي يحملها كل مصري بالنسبة لقضايا بلده واصطدامها بتلك التصرفات التي تسببها وتخلق ظروفها قيادة البعث في العراق - أمر لم يكن يراعى على الاطلاق من جانب القيادة العراقية وحتى عندما كان يقوم مسئولوا حزب البعث في العراق بمعرض فكرة التطوع للقتال على الجبهة مع ايران على المصريين أو مطالبتهم بالمشاركة في مسيرات شعبيه خاصة بالمصريين ينظمها الحزب واخراجهم من الفنادق والمساكن ومحال أعمالهم جبراً عنهم للتهافت ضد السادات أو للاعلان عن الاحتجاج بمقتلته أو ضمن المسيرات الدورية التي تتعلق بقضايا داخلية ينظمها الحزب في مناسبات عديدة أو للاعلان عن التمسك بعماد حسين رئيساً أو في جموع التبرعات الماليه والتبرع بالدم وإقامة لوحات في مداخل المدن والمحافظات باسم المصريين تحمل الصورة المكبرة للرئيس العراقي، كل هذا أيها لم يخلو أسلوب المسئولين العراقيين في تلك التصرفات من إحداث المزيد من الحسرج والاحراج لمشاعر المصريين .

ولعل القارئ يتصور كيف يجبر إنسان ضيف على بلد شقيق ان يعبر عن شيء مطلوب منه ان يعبر عنه بصرف النظر عن عدم توافق هذا الشيء مع قناعاته به ، بل وتضاربه مع مشاعره الداخليه بشأنه بل وتكون الصورة أثقل على النفس حينئذ يطلب منه التهاتف ضد نظام الحكم في بلده . فالمصريون عموماً ومهما اختلفوا مع نظم الحكم القائم في بلدهم وسياسته الخارجيه ، لا يستطيعون ان يتقبلوا أي نقد يوجه من غير المصريين إلى حكاهم ، ومن باب أولى لا يستطيعون ان يهاجمون حكاهم بإيعاز من الغير وإرضاء لنزواتهم خارج مصر لأن ذلك يمثل مساساً بكرامتهم مهما كان رأيهم في حكاهم (*) .

(*) - لقد كان للكثير من المصريين خارج مصر وجهه نظرهم في أسلوب وطريقة اقدام السادات على التفاوض مع اسرائيل ، وشروط الاتفاقية ، وكذلك تنكيله بالعارضين لسياسته في الداخل ، ولكن لم يمل أسلوب تعبيرهم هذا الى حد الخروج في مقاهرات خارج مصر ، ضد ذلك الأمر ، وكما أراد البعث في العراق =

الدور المصري الشعبي والرسمي على الساحة العراقية خلال فترة الحرب مع ايران :

أولا : الدور المصري على المستوى الشعبي في الساحة العراقية بعد نشوب الحرب مع ايران :

لقد أشرنا في السطور السابقة الى التواجد المصري في العراق قبل الحسب العراقية الايرانية ودوره في عجلة الاقتصاد العراقي - ولكن بعد قيام الحرب - أصبح للتواجد المصري وعلى المستوى الشعبي أهمية خاصة ومتميزة يمكن تشبيهها (بعملية نقل الدم التي تجري لشخص في حالة نزف) . فلا شك أن النزيف الذي يتعرض له الاقتصاد العراقي وخاصة بسبب سحب الرجال الى الخدمة في القوات المسلحة العراقية جعل هناك ضرورة لتعويض هذا الفاقد في وقت كانت القيادة العراقية مضطرة للاستغناء عن خدمات الآلاف من الأجانب العاملين في العراق لعدم قدرة الخزانة العراقية على الوفاء بأجورهم من العملات الصعبة ، ونقد كانت الخصوصية والتميز اللتان اتصفا بهما المصريين في العراق دون غيرهما من التواجد البشري الآخر من غير العراقيين هناك ، ينبثقان من كون المصريين قد أمبحوا أقرب فهم الى نفسه الشعب العراقي وأكثر استعدادا على التكيف على طبيعته السيكولوجية الخاصة والتميزة كشعب سريع الاستشارة حاد المزاج والاندفاع الى سلوكياته ضمن صفات عديده تميز الشعب العراقي عن غيره من الشعوب العربية ، تجعل الانسان الغير متفهم لطبيعته هذه يتهمة بأنه شعب جاف في تعامله وغير قادر على التفاهم ، ولا يعرف سوى القوة والعنف في سلوكياته في حين أن الانسان العراقي هو أكثر الشعوب تأثرا من الناحية العاطفية في داخله . ولقد صور هذه الصفات وغيرها الأخ الأصغر لصدام حسين في حديث له مع مجلة (ألف باء) العراقية عام ١٩٧٩ حينما تحدث عن انطباعات الأجانب بالنسبة للعراقيين في محاوله للدفاع عن تلك الطباع الجافة التي قال أن الأجانب يصفون بها الشعب العراقي . لذلك فقد كان استمرار تواجد المصريين في رأى القيادة العراقية ضرورة لا غنى عنها ، خاصة أنهم بمعديدين عن إدخال أنوفهم في الأمور السياسية في العراق ، ولا شأن لهم بما يحدث على الساحة الداخلية أو مع الدول الأخرى ، ولتصور القارئ كيف كانت ستؤول اليه الأحوال بالنسبة للاقتصاد العراقي - وحركة السوق العراقية بصفة خاصة في حالة ما اذا لم يكن يتواجد هذا الكم الضخم من المصريين في

== حينما قام أعوانه بتجميع المصريين المتواجدين في العراق حتى من فنادقهم بالسلوب استغلازي عام ١٩٧٩ ليخرجوا في مسيرات يهاجمون فيها توقيع اتفاقيات السلام مع اسرائيل .

العراق حينما قامت الحرب مع ايران والى وقتنا هذا ، وتأثير ذلك على الناتج القومى فى العراق ، مع الوضع فى الاعتبار عدم إمكانية القيادة العراقية فى زمن الحسب ، الإستعاضة عن الأيدى العاملة العراقية التى وجهت الى القوات المسلحة بأخرى من سوق العماله الخارجى . وعلى ضوء الأمثلة الثلاثة أيضا التى سبق أن أشرنا لها فى الصفحات السابقة ان الحقيقة التى لا يستطيع أن ينكر وجودها أحد فى العراق وان كان قاداته لم يحاولوا حتى الاشارة اليها بشكل مريح وقاطع بفرض محو أى فضل للمصريين وكما كان هو حال البحث فى موقفه تجاه الشعب المصرى وقبائده - تلك الحقيقة هى ان الاقتصاد العراقى فى الفترة منذ عام ١٩٧٦ حينما بدأ تنفيذ خطة التنمية القومية الثانية فى العراق وحتى عام ١٩٨٢ حيث بدأت القوى العاملة المصرية المتواجده فى العراق تغادر العراق بشكل واضح عن دى قبل وفى موجات كبيره - كان يدين بالفضل الواسع للشعب المصرى فى دفع عجلة خطة التنمية لتسير حسب المعدلات المرسومة لها وبرغم ظروف الحرب ، بل أن نشاطهم لم يكن يقتصر على العمل فى مشاريع الدولة فقط ، إنما تعدى ذلك الى كافة الأنشطة فى العراق ويعملون فى كل مكان الى جانب اخوانهم العراقيين ، مما كان له مردوده أيضا على الحياة المعيشية ومستوى الدخل القومى للانسان العراقى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة يعتمدون بمفده أساسيه على القوى العاملة المصرية فى ادارة أعمالهم ونشاطهم . وأصبح نسبه مرتفعه جدا من المتاجر والمحلات يتركها أصحابها الذين يشغلون وظائف حكوميه - إلى المصريين لإدارتها ولجئوا فى نهاية كل شهر أرباحها دون جهد . واستمر ذلك الدور المصرى قبل الحرب وبعدها ملموسا ومؤثرا حتى بدأت عمليات العوده الى مصر كما ذكرنا تأخذ حجما كبيرا عام ١٩٨٢ لأسباب عديده تتعلق بظروف الحرب ومخاطرها حيث أصيب أعداد كبيره منهم فى المدن التى تتعرض للقصف الايرانى مثل مدينة البصرة وغيرها . واسباب مادية مباشره مثل قرارات تخفيض الأجور والمخصصات التى كان يحمل عليها العاملون العرب وكذلك المتاعب التى كان يماردها المصريون عند تحويل مدخراتهم الى اسرهم فى مصر (*) مع تقليص النسبه المسموح تحويلها بشكل

(*) يلاحظ أن اتصالات عديده تمت بين المسؤولين المصريين والعراقيين بشأن حل المشاكل الخاصة بتحويلات المصريين عن مدخراتهم فى العراق . ولقد اعلن فى القاهرة عن زيارة قام بها وزير الهجرة المصرى الى بغداد فى ١٣/٤/١٩٨٦ - لبحث نفس المشكله مما يؤكد ما عرضنا فى هذا الشأن من متاعب تواجهه المصريون فى العراق . ومن أبرز هذه المتاعب عدم امكانيه المصريين العاملين فى العراق تحويل مدخراتهم الى مصر بنسبه معقوله وتتناسب مع جهسدهم =

تدريجي ، والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها من قبل العاملين في البنوك العراقية ولقد ساهم المصريون خلال فترة الحرب في أعمال تتصل مباشرة بالنشاط العكسرى والمجهود الحربى العراقى إضافة الى نشاطهم المذكور فى المجالات الأخرى ، مثل أعمال إقامة الطرق والكبارى والقناطر وفى داخل الأراضى الإيرانية التى احتلها الجيش العراقى ، والمشاركة فى (التجهيزات الهندسية على الخطوط الأمامية للقتال) ضمن الأفراد الذين تكلف الدواشر العراقية المدنية بارسالهم مع معداتهم الى تشكيلات الجيش على الجبهات ، بل أن البعض منهم قد استشهد أثناء تأدية عمله فى هذه المناطق الحساسة أو وقع فى الأسر لدى القوات الإيرانية (ولقد صدرت التعليمات فى وقت لاحق بعدم إجبار المصريين على المشاركة فى مثل هذه الأعمال) . وبالرغم من أن الشعب العراقى كان قد استقبل المشاركة المصرية ، والتي كانت على مستوى فردى وشعبى الى جانبه ، بنوع من التقدير والامتنان لهذه المساهمة فى ذلك الوقت الحرج ، إلا أنه وفى مرحلة لاحقه وبعد أن طال أمد الحرب ، إضافة الى الدور الإيرانى الدعائى فى تشويه صورة الدور المصرى فى العراق - وفى غيبة دور الإعلام العراقى ، والتوعيه الضرورية المطلوبه بهذا الدور المصرى سواء كان عن (عمد أو عن عدم ادراك) من قبل المسؤولين العراقيين فى شتى المجالات - فإن ذلك قد طور الاحساس لدى الشعب العراقى الى صورة عكسيه ، ولقد كان للحاله النفسيه التى يعيشها الانسان العراقى بسبب ظروف الحرب دورها الحاسم فى هذا التحول فى مشاعر العراقيين نحو إخوانهم المصريين فى تلك الفترة الحرجه - وما تصوره لهم أجهزة الاعلام الإيرانية والتي كثيرا ما

= والظروف التى يعمل خلالها فى العراق ، فى نفس الوقت الذى تتعنت سلطات المطار والحدود العراقيه مع المصريين المغادرين بمصادرة السلع التى يشترونها من الفائض الضخم من ادخاراتهم الذى لم يُسمح لهم بتحويله مما يجعلنا نتساءل كيف يتصرف المصرى فى ثمره جهده فى العراق مع هذه القيود الصارمه ؟ هل يسلم ما تبقى لديه إلى حكومة البعث مرة أخرى ؟ لقد فتح ذلك مجال تجارة العمله فى السوق السوداء ، والذي يكون ضحيته المصرى الذى تصادر منه هذه النقود اذا ضبطت معه بعد عمليات تفتيش مبهنه يتعرض لها معظم المصريين عند مغادرتهم العراق ، وأحيانا تصادر العملات ويحال المصرى الى محاكمم الثورة التى قد تقضى باعدامه وكما طالعنا به الصحف المصريه الصادرة يوم ١٩٨٦/٥/٢٢ (الوفد) ويوم ١٩٨٦/٥/٢٣ والتي ذكرت أن المسؤولين المصريين يقومون باتصالات مع السلطات العراقية بشأن صدور أحكام بالاعدام ضد ٥١ مصرى فى العراق من (محاكم أمن الثورة) . ولا أدري هل هذا هو الشمن الذى يهدفه الشعب المصرى مقابل مشاركته للشعب العراقى الشقيق فى محنته هذه .

- قيادة قوية - وأن الله سبحانه وتعالى لم يرد لمصر أن تكون عرضة لظروف داخلية يشوبها صراعات أو نزاعات بين من يطمعون على السلطة بالشكل الذي كان يتصوره البعض أو يظن، سواء عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أو أنور السادات حيث انتقلت السلطة بسرعة وثبات وبشكل دستوري الي من تعاقبت عليه السلطة منهم . وظلت مصر تطالع العالم بصورتها كما هي ، محافظه على مبادئها ووائقه من قدراتها وتأثيرها في منطقها العربي . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت تشكل في عهد الرئيس مبارك في مسألة إعادة إسرائيل للجزء المتبقي من سيناء والذي كان مقررا وكما تسم بالفعل في ١٩٨٢/٥/٢٥ وكانت حملة التشهير هذه ما زالت سارية في العراق وحتى قبل أيام قليلة من تاريخ تسلم مصر لأراضيها في الموعد المحدد . ولكن يبدو أن القيادة العراقية بدأت تدرك فيما بعد ، الحقائق التي كانت قد أعماها الحقد على إدراكها إضافة الى شعورها بشدة حاجتها الى مساعدة مصرية رسمية الي جانبها في ظل ظروف حربها مع إيران ، فأخذت تداعب السلطة الجديدة في مصر على استيحاء ، وقد عبرت عن نظرتها الجديدة هذه وعلى نهج النفاق الذي يشكل أسلوب أساسي في سياسة البعث حينما قالت : " إن من المؤشرات الواضحة هو أن حسني مبارك يعرف بأن تطرف السادات في سياساته الخيانية ومواقفه الخاطئة .. هو الذي أودى بحياته .. وهو الذي كساد يودي بالنظام كله لذلك فإنه قد اتبع ولو بهبط شديد (*) وبطريقة متدرجة اساليب جديدة لإزاء القضايا التي تواجه مصر .. والمنطقة وعلى الصعيد الداخلي ، صار يحاول خلق حالة من الانفراج .. وتخفيف الارهاب ، كما يحاول أن يبعد نفسه عن جو الفساد الذي طبع عهد السادات ... ان المطلوب قوميا هو عزل خط كامب ديفيد وإضعافه .. بكل الوسائل المتاحة .. وفي إطار الظروف الجديدة في الساحة العربية والدولية .. وليس المطلوب هو (عزل مصر) .. فقرارات قمة بغداد كانت بكل مراعاة موقفا ضد كامب ديفيد وليس محاولة لعزل مصر " (١) .

وأن المرء ليحтар حقيقة في هذا التلاعب بالألفاظ لمحاولة مسخ أو تبديل المعاني المقصودة من وراء تلك الألفاظ ليتمكنوا من تكهيف هذه المعاني مع ما يستجد من أوضاع بشكل يبعد عنهم الحرج فيما يمكن أن يوقعوا أنفسهم فيه من تناقض مع ما قبل بالأمس ويقال اليوم ، فالمعروف أن مؤتمر قمة بغداد الذي تصدرت القبة العراقية الدعوة اليه - واقترح مقرراته ، قد حدد عقوبات سياسية واقتصادية معينة لاتخاذها ضد ما أطلقوا عليه نظام السادات . وإذا تركنا العقوبات السياسية التي أضرت

(١) - التقرير السابق (ص ٣١٨ ، ٣١٩) .

(٥) - يلاحظ الاسلوب الذي تناولت به القيادة العراقية الحديث عن القيادة الجديدة في

بالعرب أكثر مما أضرت بمصر بحكم ثقلها ووضعها السياسي في العالم ، فإننا نتساءل . من الذي سيتأثر - بديهيًا ومنطقيًا - بالعقوبات الاقتصادية هذه سوى الشعب المصري ذاته ؟ لأن الرئيس - أي رئيس في مصر - لا يأخذ من مساعدات العرب ويضع في جيبه ، إنما يذهب المال للاتفاق الاقتصادي والعسكري للشعب المصري . وإذا كان " المؤتمر قد خرج في النهاية ، بمقررات تقضي بالمقاطعة الشاملة لنظام السادات " (١) . فعماذا تعنى . مقاطعة الشاملة العربيه ؟ هل هناك شيء آخر غير العزلة التي قصدها حكام بفساد من وراء هذه المقاطعة - ان هناك شيء آخر يمكن أن يغسر به لفظ المقاطعة ولفظ عزل مصر ، حيث ينفي النظام العراقي ان هذه القرارات ليست محاولة لعزل مصر ، وذلك عندما أصبحت الظروف في عام ١٩٨٢ في العراق ترتب أوضاعاً جديدة تستدعي مداعبة القيادة الجديدة في مصر - ولا أستطيع أن افهم هذا التلاعب بالألفاظ إلا على هذا النحو ولهذا المقصد الواضح حيث درج البعثيون على تلوين سياستهم العربية حسب ما تقضى به مصالح تأمين بقائهم في السلطة . وبدأت بعد ذلك توجّه دعوات إلى وزراء مصريين لزيارة العراق ، فقام كل من وزيرى المال والاعتماد في مصر بزيارة للعراق ثم قام السيد كمال حسن على حينما كان وزيراً للخارجية بزيارة أخرى عام ١٩٨٤ ، ولحق ذلك زيارات أخرى لمسؤولين عراقيين إلى مصر ، الى أن قام الرئيس مبارك بزيارته المفاجئة إلى العراق بصحبة الملك حسين ملك الأردن عام ١٩٨٥ - ثم حضر وفدا الى القاهرة يضم مسؤولين من عدة وزارات في العراق برئاسة وكيل وزارة الثقافة العراقي للإعداد لاتفاقية تتناول التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين يتم التوقيع عليها خلال زيارة السيد طه يس رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي خلال زيارته في ١٩٨٥/٦/٢٥ ليرأس الجانب العراقي في هذه المفاوضات ، وعلى أي الأحوال فقد قدمت مصر على المستوى الرسمي للعراق خلال فترة حربه مع ايران بصفه خاصة كل ما تسمح به امكانياتها الرسميه للعطاء من دعم ومساعده وسواء كان في المجالات المدنية المتعددة أو في المجال العسكري بتقديم السلاح والمعدات وبالتدريب العسكري للعراقيين في المعاهد العسكرية المصرية ، بل إن الأمر يتعدى ذلك الى قضية هامه وهي التفاوض عن قضية إنخراط المصريين في صفوف المقاتلين (المتطوعين المصريين) على جبهات القتال مع ايران والتي كثييراً ما إستغلتها القيادة الايرانيه بشكل يسيء الى مصر وشعبها أمام الرأي العام العراقي ونعتقد أن هذا العطاء المصري على المستوى الرسمي وفي سائر المجالات لم يكن على سبيل الهبه ومن أجل عيون قادة البعث العراقي ، حيث نستبعد ذلك سواء في عهد الرئيس الراحل أنور السادات أو في ظل رئاسة الرئيس محمد حسني مبارك الحاليه ، فمصر

في ظل ظروف اقتصادية حرجه تحاول فيها أن تجمع كل ملهم من أجل إعادة بناء هذا البلد الذي خربته حروبها مع إسرائيل وفي أماكن أخرى من أجل العروبة والعرب الذين تقاعسوا بما تعنيه هذه الكلمة عن مؤازرتها في وقت محنتها الاقتصادية ، ولا تستطيع أي قيادة فيها أن تقدم هبات الى العراق أو غيره من هذا النمط الذي يقدم الى العراق الآن في وقت يوجد في مصر مناخ ديمقراطي جديد تنشط فيه الأحزاب السياسية في تعقب تصرفات الحكومة وموازنتها مع المصلحة العامة للشعب المصري وعلى ضوء التجارب المصرية السابقة في اليمن بل وفي العراق نفسه ، وفي أماكن أخرى أيضا مع إرتباط القيادة المصرية بالتزامات توفير سبل وامكانيات تنفيذ خطط تنميه طموحة يتم الحفر بالأظافر في المخز في سبيل تنفيذها . ولذلك فإن القيادة الحالية في مصر تعمل جاهدة ولا شك على عدم التفريط في أي قدر ولو يسير من أموال الشعب المصري ومقدراته في أي صورة من الصور . وإن كل شيء يتم بموجب صيغ تنظيمية تحدد شكل وحجم هذه المساعدات وكيفية تسديد الإلتزامات المتعلقة بها ، وهو أمر تقديري يحق للحكومة أن تتخير الأسلوب المناسب لوفاء الجانب الآخر به . وذلك أمر يراعى بشأنه الاعتبارات الخاصة بظروف كلا البلدين وطبيعة العلاقة بين شعبيهما إضافة الى إعطاء عنصر الانتماء العربي وما يمليه على مصر من اعتبارات في هذا الشأن أيضا . وتلك نقطة تتعلق بقضية تمديد السلاح بالذات بإعتبارها من الأشياء الباهظة الثمن والتي تتميز بهعد خاص في التعامل التجاري بشأنها . يبقى إضافة تتعلق بالدعم البشري المصري على النطاق العسكري للعراق وهو أمر نود أن نؤكد عليه بوضوح في هذا الكتاب لنرد به على الإدعاءات الإيرانية المتعلقة بشأنه ونقول أن القيادة المصرية الحالية قد أكدت بشكل واضح عدم التستر على شيء تفعله ، ومن هذا المنطلق فقد أكد الرئيس المصري حسني مبارك نفسه وممثلون مصريون آخرون أكثر من مرة على عدم وجود أي قوات مصرية في العراق أو حتى متطوعين مصريين مرسلين من قبل الدولة للاشتراك في القتال على الجبهة العراقية الإيرانية (*) ولعله من الصعب أن يتخفى

(*) وفي ذلك الشأن يقول الرئيس محمد حسني مبارك في حديث مشترك مع الرئيس السوداني السابق النميري الى جريدة الأخبار في مطار الخرطوم في ١٩٨٢/٥/٦ - " لقد وقفنا مع العراق لكي يدافع عن نفسه بما يحتاجه من ذخيرة وسلاح عندما وجدنا أن الجانب الآخر تتدفق عليه الأسلحة من كل اتجاه لكننا لم نسهم مساهمة عسكرية بشرية ، إلا أن في العراق جالبه مصرية كبيرة وقد يكون هناك متطوعون مصريون " . وفي حديث للرئيس المصري مع صحيفة السباسة الكويتية في ٨٢/٥/٢٦ يقول : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمة =

الجنود المصريون عن العيون اذا كان لهم تواجد ضمن تشكيلات تابعه للقوات المسلحة المصرية في العراق على حد الزعم الايراني لأن أعداد كبيرة كهذه كانت سوف تظهر في شوارع المدن القريبة من مواقعهم أو سيشتعروا بتواجدهم إخوانهم العراقيين من التشكيلات العراقية المجاورة لتشكيلاتهم على خطوط القتال كما حدث بالنسبة للقوات السودانية . كما أن تجربة اليمن الشقيق التي أزهقت فيها أرواح الشباب المصري لن تتكرر مرة أخرى والسبب بسيط هو أن هذا الشعب الذي قدم بعد ذلك الآلاف والآلاف من أبنائه في معاركه ٦٢ ، ١ ، ١٩٧٣ مع اسرائيل ، لن يرد . بالمزيد من المذابح لأبناء مصر مرة أخرى إلا دفاعاً عن التراب العربي ضد عدو واحد ومحدد لا يختلف بشأنه اثنين في هذا العالم العربي والاسلامي . حكما كانوا أو محكومين فذلك وحده هو الأمر الذي لن يبخل الشعب المصري بدماء أبنائه في سبيله ، أما أي معارك أخرى تتسوه فيها الحقيقة - ويختلط فيها الحق بالباطل بين أطرافها بل ويختلف بشأنها أصحابها الحقيقيين في داخل البلد الواحد ولتصبح المساعدة التي تقدم الى جانب أحد طرفيها هي في حقيقتها دعماً للسلطة الحاكمة في ذلك البلد وتمكينها من توطيد وتقوية مقاعدها في السلطة فذلك ليس بالأمر الذي يسهل إقناع الشعب المصري وأحزابه وهيئاته النيابية بذهاب أبنائه للموت من أجله . ولقد أحسنت القيادة المصرية في عهد أنور السادات صنعاً حينما أبت إرسال أي قوات مصرية الى لبنان حينما بات ذبح الفلسطينيين أمراً علنياً على يد الأخوة أبناء الوطن الواحد وتلك هي المصيبة ذاتها التي كانت ستنتظر أي قوات مصرية ستذهب للحرب على الجبهة العراقية على أيدي فئات وعناصر وقوى نديده من الأشرار هناك جميعهم شيء واحد هو محاربة نظام الحكم في بلدهم هناك ولا أظن أن النتائج التي أفرزتها تجربة إرسال قوات سودانية الى العراق ببيعسده عن الرؤية المصرية لما يدور على الجبهة العراقية والتي عادت من العراق لترك إيران البعض من رجالها أسرى تنشط الاتصالات بين القيادة السودانية الجديدة الآن وبين إيران في حيل استعادتهم . وكان يوسع إيران أن تطبق عليهم قوانين الحرب باعتبارهم مجرمي حرب لأن دولتهم لم تكن في ذلك الوقت طرفاً فعلياً في الحرب ضد إيران وهو شأن إخواننا المصريين الذين تطوعوا وبشكل فردي وشخصي للقتال في صفوف القوات العراقية بالنسبة لمن وقع أو وقع في الأسر منهم على أيدي القوات الإيرانية . وبعد ، فإنها الحقيقة المرة التي ما كنت أحب أن أجلبها في هذا الكتاب نظراً للحساسيه التي ترتبط بها فيما يتعلق بالعلاقات العراقية المصرية في الوقت الحالي ولكنه لولا

= لتمكينه في أن يكون في وضع عسكري يتيح له أن يتوصل مع إيران الى حل سلمي للنزاع . وقد عاد الرئيس مبارك ليؤكد على ذلك مرة أخرى في حديث له لاحدى المجلات الكويتية في ابريل عام ١٩٨٦ .

أنها المسئولية التاريخية للقلم الذي طالما أخذ على عاتقه أن يسجل هذه الحروب القذرة بأمانة - فلا يمكن أن نتجاهل أمرا سيكون في ذكره إضافة الى جانب كونه تسجيل تاريخي له . إن الذي لا شك فيه هو أن أي جيش في العالم ينشغل في قتاله مع دولة أخرى سوف يرحب بالمساندة الفعلية التي قد تأتيه من جانب أي جيش شقيق يقف إلى جواره وكان ذلك حال الجيش المصري والجيش السوري والجيش الأردني في حروبه مع اسرائيل بالنسبة للمشاركة الأخوية بالقوات التي أرسلتها عدد من الدول العربية في هذه الحروب . وبصرف النظر عن الدور ومستوى الكفاءة القتالية التي كشفت عنها ظروف القتال فعلا بالنسبة لهذه الجيوش العربية المعاونة ، فالجميع كان وعلى أي الأحوال يشعر بأنها حرب مصر يرتبط بها الجميع من الخليج الى المحيط ، فذلك كله أمر - والحرب العراقية الايرانية أمرا آخر مختلف . وللمعذرة مرة أخرى لنسأل القادة السودانيين والقادة العراقيين والعسكريين من البلدين الذين تعاملوا عن قرب في تجربة مشاركة القوات السودانية على الجبهة العراقية ولننقب عن الحقيقة التي لا نريد لها أن تختفي فيها حاولت السلطات العراقية إخفاؤها والتي ساهم بعض القادة العسكريين العراقيين بطمسها ، فنحن لا نريد لهذه المشاركة المصرية على مستوى إرسال جنود للعراق أن تكون سببا للمفارقة بين الشعوب العربية والشعب العراقي ، ولكن هنا خصوصية تفرض نفسها بالنسبة لأي تواجد للقوات المسلحة المصرية في العراق ترتبط ارتباطا كاملا بالنظرة الحالية لرجل الشارع والجندى العراقي للتواجد المصري وعلى المستوى الفردي في العراق اليوم . في ظل ظروف الحرب والتي سبق أن أشرنا اليه من قبل والتي تأخذ هذه المساعدة على كونها تدعيما للسلطة الحاكمة في العراق على حساب استمرار الحرب وبقاء العراقيين أطول فترة ممكنة يرتدى الرجال منهم الزي العسكري الكاكي والنساء منهم الزي الحدادي الأسود ليوم غير معلوم . بل الخطير في هذا الموضوع والذي لا نستطيع أن نتجاهله هو ما يمكن أن يخفيه المستقبل من تكرار أحداث وقعت في اليمن راح ضحيتها مئات من شباب مصر غدرا على أيدي العناصر المناوئة للسلطة السابقة في اليمن (الملكيين) وقت ذاك وهو ما تتوافر التربة الخصبة لحدوثه في العراق الآن ، بل أن هناك مصريين مدنيين وغير مصريين تسم إختطافهم أو إغتيالهم في العراق من قبل بعض التنظيمات الكردية المناوئة للسلطة الحاكمة في العراق وعناصر أخرى . فنحن لا نستطيع أن نتجاهل دور القوى السياسية المعارضة لنظام الحكم في العراق وقوتها وقدرتها على التحرك وسواء بدعم إيراني أو سوري أو لبني وغيرهم من القوى والدول التي لا يربطها بمصر علاقات ودية في الوقت الحالي . فتلك القوى العراقية مجتمعة وعلى الرغم من أن البعض منها قد يكون له موقف معادي أيضا لنظام الإمام الخميني في إيران ، إلا أنها تجتمع كما قلنا على

ما يؤدي الى تقويض نظام حكم البعث في العراق ، ولها تواجد في الجيش العراقي ابتداء من الجندی الاحتياط حتى كبار الضباط ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما وصوب أعيننا ما تتضمنه من معنى وقائع استسلام العديد من كبار الضباط العراقيين بتشكيلاتهم من الجيش العراقي أو فرادى الى القوات الايرانية في بعض المعارك الهجومية للجيش الإيراني مثل معارك استرداد المحمرة والأهواز والبساتين من قبلها وغيرها والتي لم يستطع الرئيس العراقي نفسه انكارها في خطابه الذي ألقاه في ١٩٨٢/٥/٢٠ - فهذه الوقائع هي دليل حى على عدم وجود القناعة الكاملة بالحرب لدى الجيش العراقي الذي يطلب قاداته المساعدة العربية العسكرية الى جواره .

فكيف سيكون الحال يا ترى لو فوجئ الجيش المصري إذا قدر له أن يشارك في مثل هذه الحرب بأن الجيش الذي قدم هو لمؤازرته ، تخلى بعض أفراده عن واجبههم وفضلوا الاستسلام لعدوهم ، وهل سيميد التاريخ نفسه في هذه الحالة مرة أخرى وقائع الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ التي قال القادة العراقيون العسكريون وقتها كلمتهم المشهورة (ماكو أوامر) وإن كانت هذه الحقيقة التي ذكرناها الآن لا تمثل القاعدة بالنسبة لجيش العراق اليوم ذلك الجيش الذي اكتسب من المهارة والكفاءة القتالية ما يجعله في مقدمة الجيش العربية إلا أنها حقيقة قائمة وموجودة لا يمكن انكارها ، ونقول ذلك لأنه سيكون على القوات المصرية التي يطلب قادة العراق بالحاح وفي صورة أو أخرى إرسالها للمشاركة في تلك الحرب أن توفر لنفسها عنصر الأمن والسلامة الداخلية أولا لأنها ستكون من أهم أهداف القوى المعارضة لنظام الحكم في العراق من أكراد وشيوعيين وعناصر حزب الدعوة وغيرهم والذين يحاربون الآن الجيش العراقي نفسه . كما سيكون على هذه القوات المصرية أن تؤمن لنفسها التغطية والمؤازرة الكاملة من جانب التشكيلات العراقية والتي ستحارب الى جانبها وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت تلك التشكيلات العراقية تتمتع بالقناعة التامة بين أفرادها بهذه الحرب وليست مستعدة للاستمرار في مسلسل الاستسلام من قبل بعض عناصرها الى القوات الإيرانية عند الموجه الأولى لأي هجوم إيراني وبشكل يؤثر على عمل باقي التشكيلات المجاورة لها . وبعد فلنلا لا نستطيع أن نترجم المساعدة المصرية العسكرية في صورة تقديم سلاح وعتاد الى العراق في عهد السادات إلا أنها تعبيرا عن الرفض المصري لشعب العراق الشقيق ، فهي مساندة من سلطة وشعب مصر الى الشعب العراقي لأن العلاقات بين السلطتين في البلدين في ذلك الوقت كانت في أسوأ حالاتها .

وينبغي أن لا يفهم عن الذهن أن القيادة المصرية في سعيها لتحقيق التواجد المصري على الساحة العراقية في شكله الرسمي أو الشعبي ، إنما تسعى الى ذلك مسن

منطلق تحقيق مصلحة مشتركة للشعبين الشقيقين المصري والعراقي ، وكلامى هنا بالدرجة الأولى منصب على النواحي الغير عسكرية - وتعاملها مع النظام الرسمى للحكم فى العراق بداهة وعلى هذا الأساس - يكون بعيدا عن أى تأثير بمدى رضى الشعب العراقى عن نظام حكمه - أو مدى قناعته بالحرب التى تدير الصراع بشأنها قيادته مع ايران ، لأن علاقة الشعب بنظام الحكم القائم فى بلده هو أمر يخص هذا الشعب وحده ولا شأن للحكومة المصرية بخصوصياته ، والا قد تنقطع أو اصر الملء بين الشعب المصرى وباقي الشعوب الأخرى اذا فلسفت السياسة المصرية الخارجيه على ضوء مدى رضى الشعوب عن نظم الحكم القائمة فى بلدانها .

أما عن الموقف المصرى من النزاع ندلل عليه بفقرة من خطاب الرئيس المصرى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ فى الإجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى المصريين حين قال : "إننا نهدى استعدادنا للإسهام فى تحقيق المصالحة (بين العراق وايران) حقننا للدماء ومنعا لتردى الأوضاع وقطعا للطريق أمام التدخلات الأجنبية " ، وكذلك قوله : " بالطبع نحن نريد انهاء هذه الحرب لأنها لن تكون فى صالح العراق ولا ايران ... المستفيد الوحيد هو تاجر السلاح والخاسر الوحيد هو الدم العراقى والدم الايرانى أى الدم الاسلامى " وهو ما جاء فى حديث له مع صحيفة السياسة الكويتية فى ١٤/٣/٨٢ . وإن كان الرئيس قد عاد لتبرير الدعم المصرى العسكرى للعراق ، ولنفس الصحيفة فى ٢٦/٥/٨٢ حينما قال : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمة لتمكينه فى أن يكون فى وضع عسكرى يتيح له أن يتوصل مع ايران الى حل سلمى للنزاع " - ولا يعنى ذلك أن مصر لعبت دور تاجر السلاح الذى يستفيد من استمرار الحرب لأنها لم تقصد الاستفاداه بالمعنى المادى الذى قد يتميز بينها فى هذه الحالة وبين الدول المورده للسلاح الى كل من الطرفين بقصد التجارة المجردة له ، وان كان الدعم العسكرى المصرى من وجهه النظر الايرانيه لم يساعد مصر فى القيام بأى دور قد تنشده لوقف هذه الحرب ويفقدها أهليه القيام بأى دور للوساطه بين الطرفين المتحاربين لأنها فى نظر الطرف الايرانى - طرفا منحازا للعراق ومدعما له - ولذلك فلم يكن غريبا أن تولد المبادره المصرية الستى قدمت بواسطة دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ - ميتة لأن الطرف الذى قدمها وهو مصر كانت قد فقدت أهليه القيام بمثل هذا الدور منذ اللحظة الأولى لشروعها فى تقديم الدعم العسكرى للعراق أياً كان المبرر الذى تسوقه وجهه النظر المصرية فى هذا الشأن ، ومن وجهه نظر ايران بالطبع .

ونعود للحديث عن العلاقة بين الشعبين العراقى والمصرى على ضوء الدعائم العسكرى المصرى للعراق . ونؤكد على تلك الخصوصيه التى تتعلق بالشعب العراقى فى

نظرته لأي تقارب على مستوى السلطتين الرسميتين في كل من الدولتين، رسوا. كان ذلك يرتب نتائج معينة في المجال الاقتصادي بين بها الشعب العراقي أو المجال العسكري. فإن ما فعله الفكر والاعلام البعثي بالعقلية العراقية بزرع الشكوك في كل النوايا العربية الطيبة، طالما كانت تأتي من جانب لا يوافق هوى نظام البعث وفلسفته. فأصبح التشكيك بمثابة بذرة ثابتة ومتواجده بشكل دائم في تفكير الانسان العراقي يفلسف من خلالها فهمه للامور وتفسيره لها. ويؤثر على نظره لكل المصور التي تتواجد أمامه على ساحات العلاقات مع شعوب الدول الأخرى، ومنها بالطبع مصر. مع النشاط الدائم والفعال لقوى المعارضة العراقية والتأثير الإيراني القريب منهم باعتبارها عوامل مساعده على تجسيم وإبراز هذه الخصوصية المذكورة. فذلك كله أظهر التقارب المصري العراقي على المستوى الرسمي وكأنه (دعم مصري مباشر لنظام حكم البعث حتى لا يسقط من فعل القوى المعارضة في الداخل وفعل الحرس من الخارج)، وهو عمل من شأنه أن يطيل أمد الحرب لبقاء البعثيين في السلطة في وقت بات المصريون في العراق ينعمون بخيرات العراق كما يصور ذلك الاعلام الإيراني للاسف، بينما أبناء الشعب العراقي وكما تقول تلك الدعايات يقتلون على جبهات القتال أو ينكل بهم في جحون النظام. وهكذا تسير الحملة الإيرانية بلا هوادة لشحن النفوس وبث روح الكراهية بين الشعبين - ولا نستطيع أن ننكر وبحكم التكوين الخاص لشخصية الانسان العراقي ذات المزاج الحاد، والعاطفة سريعة التأثير - بنجاح هذه الحملة وإتيانها بمفعولها المرجو منها، وبالرغم مما قدمه الشعب المصري الى الشعب العراقي الشقيق سواء قبل الحرب أو خلالها (*)، وأثره على الاقتصاد العراقي. ويمكن القول أنه لولا استمرار التدفق الشعبي المصري - على العراق - للتعويض عن المفاديرين له من المصريين الذين قضوا تجربتهم هناك في ظل ظروف ما قبل الحرب وخلالها - لنجحت المقاصد الإيرانية والعراقية المعارضة لنظام البعث في أهدافها وأهمها إيجاد حالة خاصة تواجه فيها القيادة العراقية موقف حرج يخلو العراق من الأيدي المصرية التي تقف في كل ميدان خلف عجلة الحرب. علاوة على أن إنحسار التواجد الشعبي المصري في العراق في هذه الحالة سوف يقابله انحسار أو تقليص لحجم الدعم الرسمي من قبل الحكومة المصرية للعراق الذي يفترض أنه يخدمه بصورة أو بأخرى، وهو ما تستهدفه تلك القوى أيضا والتي باتت تصور الدعم الرسمي المصري لدى المواطن العراقي بشكل يخرج عن المقاصد المصرية الحقيقية التي هي وراءه والتي تستهدف أساسا تحقيق المصلحة المشتركة لشعبي البلدين. واعتقد أن ذلك

(*) - وبهذه المناسبة نقول أن رغب الخبز الذي يأكله المواطن العراقي اليوم أصبح أكثر من ٧٥٪ من انتاجه يخرج على أيدي المصريين الذين يعملون في هذا المجال.

ما لم تطفن اليه القيادة المصرية بشكل يُجسده تجسيدا واقعيا من خلال رؤيه حقيقيه للشارع العراقي لكي يغطي تعاملها حجمه الطبيعي المطلوب . وان لم نستبعد لهذا التصور حيزا من التفكير في الحسابات المصرية وهي تخطط لحدود علاقاتها مع القيادة العراقية وحدود الدعم الذي تقدمه لها . ونحن نطمح في الجهات المصرية المختصة أن تعمل على حث القيادة العراقية على تصحيح الصورة التي انطبعت في ذهن الانسان العراقي عموما عن طبيعة الدعم المصري وأهميته للشعب العراقي سواء كان ماديا - أو بشريا ، اذا كانت تلك القيادة العراقية وأجهزتها المختلفة قادرة على تبديل تلك الصورة التي عملت هي بنفسها على ترسيخها في عقول الشعب العراقي على مدى سنوات ليست بقليله ، سواء بالعمد تارة وفي ظروف بعينها ، أو بالإهمال في مواجهه المظاهر السلبية التي بدت واضحة في علاقات ونظرة الانسان العراقي لهذه القضية . مع ضرورة إعداد الحملة الاعلامية الجيده لمحو هذه الآثار السيئه التي ، إنما هي تضر بالعلاقات الأخويه بين الشعبين بشكل قد يحتاج الى سنوات طويلة لإزالتها إذا استمر هكذا بدون سرعة التحرك لمعالجته اليوم قبل الغد ، والرد على الادعاءات الايرانيه المسمومه في هذا الشأن وبشكل يسمعه المواطن العراقي ويراه ماثلا على الطبيعة على أرض العراق من خلال رؤيه جديدة للعطاء المصري الى جانبه في ظل ظروف صعبه تمر بالعراق (*) ، ان العراقيين ينظرون الى الدعم العسكري المصري على انه عنصرا فعلا في استمرار الحرب التي يُمسوا من اقتراب ساعة الخلاص منها ، في حين

(*) ونشير هنا الى المتاعب التي يواجهها المصريون العاملون في العراق ، سواء على محيط التعامل اليومي مع اخواتهم العراقيين في الشارع العراقي أو على محيط التعامل مع أي من أجهزة الدولة الرسميه لقضاء حاجه لهم بها . واسلوب هذا التعامل في الحالتين - والمحاولات التي لا نهايه لها من جانب موظفي أجهزة الدولة لوضع العراقيل في طريق حصول المصري على أي حق له لدى أجهزة الدولة وبشكل لا يتسع المجال هنا لتفصيله . ولكن أبرز هذه الصور تلك التي يصادفها المصريين لدى أجهزة الشرطة العراقيه حينما يشاء الحظ العاثر لأي مصري يلجأ اليهم ، أو يجد نفسه طرفا في مشكله تعرض عليهم . ويتعذر على المصري الذي يساق متهما في أي واقعة أن يحصل على أبسط حقوقه ليتمكن من الدفاع عن نفسه أو العثور على محامي أو الاتصال بأي من زملائه ، وهو في بلد لا أهل له فيه ونقول وعلى مسئوليتنا الخاصه في هذا الكتاب أنه ما من مركز شرطة في سائر محافظات العراق يخلوا من وجود شخص مصري محبوس على ذمة تحقيق قد يطول شهور وسنوات دون أن يدرى هو - ما هو مصيره - وذلك في دولة لا توفر لمواطنيها أنفسهم الحد الأدنى من حقوق الدفاع وفي ظل قوانين ومحاكم استثنائيه مطبقه في البلاد .

لا ينظرون الى الدعم الخليجي للعراق ، الا من خلال رؤيته بعيدة عن مجال الحرب والقتال فهم لا يتحسسون منها سوى المظهر المالى الذى هو اساس الدعم الخليجي للعراق . ولا يتحسسون ما تشتريه حكومتهم بهذا المال من سلاح وعتاد عسكري ، لأنه يأتي من مصادر أخرى هي أسواق السلاح بينما ما يرونه من مظاهر الدعم المصرى ، هو السلاح المصرى مباشرة وبين أيديهم وكذلك هؤلاء الذين تطوعوا ان يحتملوا الخطر على اطلاقه عليهم من المصريين للحرب ضد ايران ، إضافة الى هؤلاء الذين احتلوا أماكن العراقيين في كل مكان في العراق . هذه هي الصورة التى لا تغيب عن عيون العراقيين التى يصحون عليها ويمسسون كل يوم ، وحقا انها لمحة شاقة أن تتم عملية وضع هذه الأمور في صورة مقبولة وطبيعية يستطيع أن يقتنع بها الانسان العراقي في ظل الظروف التى أوضاعها آتفا . انها حقا تمثل المنحنى الخطر للعلاقات الأخوية بين الشعبين العراقي والمصرى ، تساهم في خلقها سياسة الحكومات القائمة في البلدين وبلا قصد - لئلا الشديدا .

ولكن عند الكلام عن الاستعداد المصرى وعلى المستوى الرسمى لمد جسور عديده للتعاون مع العراق ، فهناك حقيقة أساسية تقول بأن لمصر مصالح جوهريه في العراق ، بعضها مباشر والآخر يرتبط بمنطقة الخليج التى بعد العراق من أهم العناصر المؤثرة على الأحداث التى تقع فيها . وبصرف النظر عن العلاقة بين الشعب العراقي ونظام حكمه امس أو اليوم أو غدا ، فإن تلك المصالح المصرية تستوجب ضرورة أن يكون هذا التواجد حاضرا بصفه دائمة في العراق - وفي المنطقة - وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم القائم في العراق وهذا لن يتأتى الا عن طريق إيجاد صيغ مناسبة للتعامل مع النظم السياسيه الموجوده في المنطقة ، لضمان هذا التواجد المصرى الذى تستطيع أن تحقق مصالح الشعب المصرى من خلاله . ومن هذا المنطلق نحن نفسر أى تحرك مصرى في سبيل التقدم خطوة الى الأمام في العلاقة مع العراق بالذات وهو أمر ينبغى أن يظل خطأ ثابتا في السياسه المصرية لا يتأثر بتغير الحكام في مصر أو العراق .

ولذلك فإذا شاء لى أن أجتهد برأى في هذا الموضوع ، فلنأتى باعتبر أن التقارب المصرى العراقي بعيد المدى في عهد الرئيس مبارك لا ينبغى أن يفسر في تقديرى على أنه اقرار مصرى للسلوك العراقي في الصراع مع ايران منذ اللحظات الأولى للصراع وحتى اليوم مروراً بكافة التصرفات والاجراءات العراقية من حيث السلبيات الستى

أخذت على القيادة العراقية في ادارتها للمصراع سواء في طرد آلاف الأسر العراقية على الحدود الايرانية أو قصف المدن الايرانية أو استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ، برغم عدم تعرض المسؤولين المصريين أو أجهزة الاعلام الرسمي في مصر لإدانته مثل هذه الأمور ، كما أنه أيضا ومن جهة أخرى لا يُعد هذا التقارب إقرارا مصريا بالاسلوب الذي تنتهجه القيادة العراقية داخلها في حكم الشعب العراقي من كبت للحريات والتنكيل بالمعارضين وضرب القوى والمدن العراقية بالطائرات والمدفعية على سكانها أو تهجير أهلها بمناسبة وقائع معينة . فالتقارب بين النظامين هنا - يأخذ صورا للتعاون الذي يناد منه الشعبان . بالدرجة الأولى ولا شأن له بالموافقة أو التأييد لسببيات النظام في العراق لأن القيادة المصرية لا تتدخل في سياسة الدول الأخرى الداخليه أو الخارجي و إشتراط التقيد بوجهة نظر تراها عند التعامل مع الحكومات الأخرى . فالرئيس مبارك من هذا الطراز من الحكام الذين لا يقحمون أنفسهم في العلاقات بين الحكام وشعوبهم كما ذكرنا آنفا ، كما أنه لا يتدخل في اسلوب وطريقة اتخاذ حكومة عريبه قراراتها الخاصة بعلاقتها الخارجي مع أطراف أخرى لأننا في مصر لا نقبل التعامل معنا من قبل الآخرين بهذا المنطق .

فهذه هي الفلسفه التي تقوم عليها سياسه مصر الخارجي كما نستقرئها من الوقائع اليومية في علاقاتها مع الدول الأخرى - والتي هي أيضا تنطبق على علاقاتها مع العراق فالمصالح الجوهريه لمصر أولا ، هي حجر الزاويه في العلاقات الخارجيه بالنسبه لمصر وهي التي تفرض ذلك النوع من التقارب مع نظام البعث في العراق الذي ما زال حتى الأس القريب يسب مصر وقياداتها . ولقد حاولت قيادة الرئيس حسني مبارك تناسي هذه الإساءات في سبيل مصلحة مصر والمصلحة المشتركه للشعبين الشقيقين العراقي والمصري . وحسنا ما فعلت . ولنا في حاجة الى أن نشير الى المصالح الجوهريه لمصر في منطقة الخليج بصفه عامه والتي تتأثر وبشكل مباشر عندما يكون هناك صراع كهذا الذي يدور الآن في تلك المنطقة ، والذي قد يدفع الأحداث فيها الى درجة تنذر باحتمالات التدخل من جانب القوى العظمى وإقتسام فرض النفوذ على دويلاتها . وهو أمر يخلق متاعب لا يستهان بها بالنسبة للمصالح المصريه في المنطقة تلك الدول التي ثبت لها وبشكل قاطع من خلال أحداث حرب الخليج مدى حاجتها الماسه الى الثقل المصري ودور مصر في إحداث التوازن المطلوب لتجنب العرب متاعب قد تكون اثقل من أن يستطيعوا مواجهتها وحدهم أو كانوا في غنى عنها لولا التفتيش المصري الذي أرادوه هم بأنفسهم طواعية أو كراهية نتيجة مؤتمر بغداد والذي أثبتت الأهم اللاحقه له وبحق أن قراراته لم تضر مصر أكثر مما ضرت

مقرريها . وأن التفاعل المصري في شتى المجالات مع دول الخليج لم ينقطع خلال فترة الوحشة المستمرة هذه وإنما زاد عما كان من قبل مع بعض هذه الدول وفي بعض المجالات بصرف النظر عن العلاقات السياسية بين مصر وهذه الدول . إذأ فحتى خلال فترة الوحشة هذه لم تستطع تلك الدول أن تستغنى عن مصر على الاطلاق . ولولا ذلك الخوف الذى ما زال يمتلك زعماء بعض هذه الدول من الإرهاب السياسى والابتزاز الذى يمارسه البعض ضدهم ، وهى أمور كان من الأخرى أن يمتلك هؤلاء الحكام الشجاعة الكافية لإزاحتها عن أنفسهم إتقاءا لله فى ممارستهم مسئولية حكم شعوبهم ، فلولا ذلك ما بقيت العلاقات السياسية هكذا وهى الشئ الوحيد الذى تبقى موصودا بابه بينها وبين مصر . ولكن لا أستطيع أن أتجاهل نفر من زعماء دول الخليج من العاصدين أو الحاقدين على مصر والذى لا يسعده أن يرى مصر فى موقعها الطبيعى والطبيعى بين اخوانها العرب . وعلى دول الخليج أن تدفع ثمن مشاركتها فى مؤامرة عزل مصر عن دورها العربى الطبيعى . ونعتقد أن ذلك الثمن يدفع الآن قادحا فى حرب الخليج - وإلى أطراف أخرى عربيه أيضا - ولكن لا العراق - ولا تلك الأطراف الأخرى بقادره على توفير الحد الأدنى من الأمن والسلام لدول الخليج العربيه كما أثبتت التجربة العملية لحرب الخليج والحرب اللبنانيه . لأن الأطراف العربيه فى تلك الحربين اثبتت عدم قدرتها على حمايه نفسها بمفردها . وفى هذا الشأن قد تحدث الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك بشأن " استعداد مصر للتدخل أكثر فى حال تعرض دول الخليج لأخطار من قبيل ضرب موانئها من قبل ايران وأن ذلك سيتم بالتشاور مع قيادات الخليج " ، وهذا ما يدل على اهتمام مصر بمنطقة الخليج وأمنها وارتباط ذلك بحماية مصالح جوهريه لها فيها وان كان من الصعب على المرء أن يتخيل ذلك النوع أو تلك الصورة التى يمكن أن يتخذها ذلك التدخل المصرى الذى لا نعتقد أنه سوف يحدث إلا اذا كان هناك ما يمس وبشكل مباشر بمصالح مصر فى المنطقة . وعلى كل حال فإن أهم جانب قد تأثر بحرب الخليج بالنسبه لمصر هو الجانب الاقتصادى وكما ذكرنا بالنسبه لحركة الملاحة فى قناة السويس التى تمثل ناقلات النفط القادمه الى موانئ الخليج أو الذاهبه اليها الجزء الأكبر منها وما ترتب عليه من إنخفاض فى عائدات قناة السويس ، إضافة الى استغناء دول الخليج العربى عن الكثير من العماله المصريه التى تشكل الجزء الأكبر أيضا من المصريين العاملين فى الخارج حيث تعد مدخراتهم المحوله الى مصر أحد المصادر الرئيسيه للعملات الصعبة بالنسبه للخزينه المصريه ، التى تأثرت كثيرا نتيجة عوده الكثير من هؤلاء المصريين بعد تأثر خطط التنمية فى دول الخليج بانخفاض عائدات البترول لهذه الدول . كما أننا لا نستطيع أن نفصل فى هذا المجال ونحن نتكلم عن الدور المصرى فى العراق - ما يترتب على إنخفاض

الأيدى العاملة المصرية التي تعمل في العراق أو حتى إنخفاض الأجور المسموح تحويلها الى مصر بالنسبة لهم وارتباط ذلك بأحداث حرب الخليج وأثره على حصيلة الخزينة المصرية من العملة الصعبة وكذلك ارتباطه بالأعباء التي تتحملها الدولة في مصر في حالة إنطراب أكثر من نصف مليون مصري يعملون في العراق للعودة الى مصر وما كان يمثل ذلك الحجم من تخفيف على عاتق الدولة في مجالات عديدة .

لذلك فيجب أن يكون مفهوماً أن وقوف مصر على المستوى الرسمي الى جانب القيادة العراقية في ظروفها الحالية هو وقوف دولة الى جانب دولة يعيش على أراضيها أكثر من نصف مليون مواطن من رعاياها ، ولا يمكن أن تتخلى عن دورها حيالهم ولو بالمشاركة الوجدانية مع الدولة المضيفة لهم . وان كنت مرة ثالثة أتخفظ بالنسبة للدعم العسكري في هذا المجال . أن دورا مصر بازا ومؤثرا على الأحداث في منطقة الخليج اليوم أو غدا لن يتأتى إلا اذا كان هناك إفتراضا بوجود علاقات وطيدة وتفاهم مشترك بين الحكومة المصرية وحكومات الدول ذات الثقل في منطقة الخليج وأهم تلك الدول العراق في رأيي . ولذلك فإن هذا الدور النشط مطلوبا مهما كان نوع وطبيعة نظام الحكم المتواجد في العراق . بل نوعا من التفاهم المصري العراقي بين القيادتين في الدولتين قد يساعد على تهذيب موجة التطرف التي كانت تشوب سلوكيات القيادة العراقية والى وقت قريب حتى بعد قيام الحرب مع ايران . ولا نستبعد احتمالات وجود بصمات مصرية على قضية إعادة العلاقات العراقية الأمريكية مرة أخرى . كما لا يستبعد أيضا أن يكون للتقارب المصري العراقي فوائده ونتائجه الملموسة في إمكانية تهذيب الجنوح في التعامل العراقي على المحيط العربي والدولي مستقبلا وبشكل أفضل من ذي قبل . وان هذا التبديل أو التغيير الذي بدأت ملامحه تظهر في سياسته الخارجية العراقية مع عدد من الأطراف الدولية أو بالنسبة لمواقف سابقة لها من بعض القضايا الدولية - وخاصة قضية إمكانية الحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وتلك الأمور - لا يمكن أن تحدث الا نتيجة القناعة المبنية على الثقة الشخصية بين الزعامتين في الدولتين مصر والعراق . وهو أمر محمود ولا يدخل في دائرة التأثير المصري على القرار السياسي العراقي . كما أنه يخرج في رأيي عن كونه نوعا من التحالف المؤقت بين قيادات متناقضة المذاهب لإحداث تكتل في مواجهة أطراف عربية أخرى .

وأخيرا - يبقى لنا كلمة تتعلق بعودة العلاقات العراقية المصرية - على المستوى الدبلوماسي الى ما كانت عليه قبل مؤتمر بغداد . وبدايه فقد أعلنها المسئولون المصريون تكرارا ومرارا - أن مصر مفتوحة الأيدى لعودة أي طرف عربي ، لكنها

لا يذهب لتستجدي تلك العوده . وهذا حقها بالطبع . لكن اذا كان القادة العراقيون ، هم أول من نزعسم حملة قطع العلاقات مع مصر - وهم أول من عاد يداعب الحكومة المصريه لكسب ودها ومنذ زمن الرئيس السادات حينما حصلوا على ما طلبوه من دعم عسكري - فهل يتصور أن تكون نفس الزعامه التي قادت حملته مقاطعة مصر هي التي تبدأ فسى اعاده علاقاتها مع مصر ؟ لا أريد أن أتعرض بشئ من الإفاضه لهذه القضية . وإنسنى أ. - سيد تلك العبارات الفلسفيه انني ردها الرئيس العراقي وغيره من المسؤولين العراقيين ردا على التساؤل بشأن قضية عوده العلاقات الدبلوماسيه مع مصر ، وقولهم بان العلاقات بين البلدين أصبحت على مستوى كذا - وكذا - وأنهم لا يتقيدون بالشكليات على حد قولهم في هذا الشأن - وكما أبدى بتعليق بسيط وهو اذا كانت العلاقات الآن بين مصر والعراق أصبحت ممتازة ووصلت الى درجة يحتذى بها في العلاقات بين أي قطرين شقيقين كما يقولون ، فما هو المانع من وضع هذه العلاقة فسى نصاها الصحيح لتفسير وفق ما سار عليه أعضاء الجماعه الدولية في صيغ تعاملها مع بعضها من خلال الطريق الطبيعي والذي كان قاشما قبل مؤتمر بغداد . أم أن اعاده العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكيه ومن خلال ذلك الطريق الطبيعي ، لها مبررها في هذا الشأن ؟ اننا حقيقه كمصريين نقدر كل التقدير تلك الخطوه الشجاعه للملك حسين ملك الأردن في هذا المدد - لأن الرجل قد أقر وأعترف صراحة بلا حرج بأن هناك أمرا كان يجب تصحيحه ، وهو ذلك الأم الذي كنت أرجو أن يعترف البعث العراقي به صراحة ويقدم على فعله بدلا من أن يصدر فلسفاته التي لا تنجلي عن اللجوء اليها فسى مثل هذه المواقف وكما أوردنا في هذا الكتاب .

ثالثا : مصر وايران

الملاحظ لتطور الأحداث السياسية في منطقة الخليج ان القيادة الايرانيه الجديدة وعلى رأسها الامام الخميني قد جاءت الى الحكم في ايران وهي تحمل موقفا خاصا من القيادة في مصر بسبب العلاقات الخاصة للرئيس الراحل أنور السادات مع شاه ايران المخلوع وأسرته ، التي جعلت من القاهرة محلا لإقامتها في ظل رعايته السادات - وهو الأمر الذي حدى بالامام الخميني الى قطع العلاقات الدبلوماسيه مع مصر في وقت أو شكت فيه القيادة المصريه على اعلان اعترافها الرسمي بالنظام الجديد في ايران على حد قول الرئيس السادات في احدى خطبه في هذا المدد . وبقي الموقف الايراني من مصر ، هو مناصبتها العداء ، مع حملة إعلاميه مركزه لا تهدأ اشتد عودها مع قيام الحرب مع العراق وإعلان السادات عن استعدادة لتزويد العراق

بالسلاح والعتاد الحربى ، ومع رؤيته القيادة الايرانية للدور المصرى على المستوى الشعبى على الساحه العراقيه وأثره فى تقويه النظام الحاكم فى العراق وما انسده إقتصاده بل والمشاركة البشريه على جبهات القتال عن طريق المتطوعين المصريين وكما أوضحنا من قبل . وعلى الجانب الآخر فقد أعربت القيادة المصرية عن رغبتها الصادقة فى المشاركة فى ايجاد وسيله لوقف الصراع بين العراق وايران ووضع حدا للحرب بينهما . ولقد تمثل ذلك فى المبادره المصريه التى قدمت الى دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ والتى روعى فيها تحقيق مصلحة كل من الطرفين المتنازعين والتى لم تلقى قبولا من الجانب الايرانى تأسيسا على وجهه النظر الايرانيه بالنسبه للموقف المصرى فى مساندة العراق والذي يعتبرها طرفا غير محايد فى هذه الحرب . ولقد إعتبرت القيادة الايرانيسه - الدور المصرى بذلك غير مؤهل لبذل أى مساعى فى طريق السلام على الرغم من أن الرئيس مبارك قد وجه عدة نداءات الى الطرفين مطالبا وقف القتال والإحتكام إلى التفاوض لحل النزاع بينهم ، وأعرب من جانبه عن عدم إنحياز مصر الى طرف ضد الآخر ومنها ما جاء فى خطابه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب المصرى فى ١٩٨٤/١/٢٤ حيث قال : " وبكل الاخلاص والتجرد أود أن أوجه نداء لأخوتنا فى ايران ان نتحرك بهدف وقف الحرب الدائرة فى الخليج لأننا نعتبرهم أخوة أشقاء ونرى أن موقفهم الطبيعى هو أن يكونوا سندا وحليفا للشعوب العربية والاسلاميه فى كل مكان . ونحن نأسف لأى ضرر يصيبهم أو أى خطر يهددهم ونحن لا نتحيز لطرف بل ننحاز الى الحقوق ونحتكم الى صوت العقل ونخضع لتعاليم الله عز وجل اذ نرى أخوة لنا يريقون دماثهم بغير ما أحله الله ، ويبعثون فى النفوس أحقادا تتنافى مع روح الاسلام وسماحته - فتعالوا الى كلمة سواء نبني جسور الحوار والتفاهم ونضع حدا للمأساه الداميه على جانبي الحدود لسنا طرفا فى الحرب ولكننا نريد أن نكون شركاء لكم فى منسع السلام " .

وبقى لنا تعليق بشأن الدور المصرى فى مساعى وقف الصراع بين العراق وايران فالملاحظ أن إحدى الدول الكبرى فى منطقة الخليج وهى السعودية قد استطاعت وبالرغم من العداء السافر الذى تكنه القيادة الايرانية للأسرة الحاكمه فى السعودية والحث على مناهضه الحكم فيها علنا - ألا أن هذه الدولة قد استطاعت أن تحافظ على وجود بابا مفتوحا وبشكل دائم مع القيادة الايرانية - ذلك بالإضافة الى الاتهام الايرانسى للسعودية بالتحالف والمسانده المباشرة والصريحه للعراق بالمال وغيره فى حربه ضد ايران والتهديد بضرب موانئها ، بل أن زيارة وزير الخارجية الايرانى فى بدايه شهر ديسمبر من عام ١٩٨٥ الى السعودية ردا على زيارة سابقة قام بها نظيره السعودى

لطهران لتجمل المر' يحسنر بشأن ذلك التردى فى العلاقات المصرية الايرانية ونأمل أن يحاول المسئولين عن السياسة الخارجية المصرية أن يبحثوا فى اسلوب لدفعها الى الأمام بعد أن انتهت فترة حكم السادات الذى كان يحكم علاقته بالشاه عقبه أدا. فى هذا الطريق . واننا نخشى أكثر ما نخشاه ان يكون هناك تأثراً بما يهيمه العراقيون فى آذانهم فى هذا الشأن . والذين عملوا جاهدين على تعكير صفو العلاقات بين ايران وسائر الأطراف العربية لضمان وقوفهم الى جانبهم فى موقف العداء من ايران فى وقت فشوا فى تحقيق ذلك لدى دول الخليج العربى (*) كما أن تقارب مصرى ايرانى لا شك سوف يكون فى صالح عملية تهذيب حدة التطرف الايرانى بشأن مطالبه لإنهاء الحرب مع العراق وشروطه المعروفة - وكذلك تخفيف التشدد العراقى فى نفس الإتجاه . ولقد نجح الزعماء الجدد فى السودان فى تحركهم فى هذا المجال برغم سبق اشتراكهم بقوات نظاميه فى الحرب العراقية الايرانية ضد ايران . وان أى تخلف أو تأخر مصرى فى هذا السبيل كما أرى يمثل خسارة لمصر أولاً - ولغرض السلام فى منطقة الخليج ثانياً .

ان لمصر بحكم دورها العربى والاسلامى ثقلها الذى لا يجب أن يغيب عن أحداث المنطقة . وبرغم الموقف الايرانى السلبى من المحاولات المصرية ألا أننى أرى أنه من الضرورى أن لا نبأس من تكرار محاولة استعادة ثقة القيادة الايرانية فى مصر ، وأن تقتنع تلك القيادة أن هناك قيادة مصرية اليوم تفتح ذراعيها وصدورها لعودة العلاقات الايرانية المصرية الى وضعها الطبيعى ولا يجب تحميل القيادة المصرية وزر من سبقتها . كما أن بدايه تقديم السلاح المصرى الى العراق كان فى عهد الرئيس السادات ولاعتبارات الدفاع فقط من جانب العراق وليس تشجيعاً له على استمرار الحرب مما وضع قيادة الرئيس حسنى مبارك أمام واقع موجود بالفعل .

ان مصر - ترغب بلا شك فى وضع حد لهذه الحرب لأن فى إيقافها مصالح عديدة لمصر الرسمية والشعبية وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها .

(*) - بل أن العراق ينتهج هذا السلوك حتى بشأن علاقات الدول غير العربية مع ايران ، وأقرب مثال يؤكد تلك الحقيقة التى توضح مدى حقن القيادة العراقية على أى دولة تحاول إقامة علاقة طيبة مع النظام الايرانى - حادث التعرض العراقى لطائرة تركيه كانت تتجه الى ايران عبر الأراضى العراقية فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ لنقل وفد من كبار المسئولين الأتراك من طهران الى تركيا ورفض مرور الطائرة التركيه عبر الأجواء العراقية بحجه أن المجال الجوى العراقى الايرانى منطقة حرب مما اضطر تركيا للحصول على موافقة السوفييت لسماح لمرور الطائرة عبر أجوائهم .

الفصل الثالث

مساعي حل النزاع العراقي الايراني وموقف طرفي النزاع منها :

إنتهينا في الصفحات السابقة الى تحديد أسباب النزاع والذي إعتبرناه صراعا وليس نزاعا ، وان كان ذلك الصراع العقائدي في أساسه وجوهره يأخذ من المشاكل الجانبية سواء كانت قضايا الحدود أو الصلات بالقوى السياسية المعارضة لنظام الحكم في الداخل من جانب كلا الطرفين ذراعنا يتخذ منها أسبابا ظاهرية لنزاعاته لتغطية تلك الأسباب الجوهرية في هذا الصراع الذي يكشف عن نفسه بوضوح من خلال الأساليب المتعددة التي يستخدمها كلا الطرفين في إدارة صراعه مع الطرف الآخر .

وننتقل الآن الى القاء الضوء على المبادرات والمساعي التي قامت بها أطراف متعددة لمعالجة هذا النزاع ، والتي يمكن القول بأنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية حتى تاريخ إعداد هذه الصفحات . وسنعرض بالتبعية لمواقف كلا الطرفين من هذه المحاولات مع وضع تقييم شامل لهذه المواقف إستنادا الى الظروف المتغيرة التي عاصرت هذه المحاولات وتحليل الأسباب الموضوعية التي يستند اليها موقف كل من الطرفين تجاه مسأله الحل السلمي للمشاكل القائمة بينهما وعلى رأسها موضوع وقف الحرب . وبدايه نعرض بشئ من الإيجاز لأبرز المساعي العديدة التي بذلت من قبل أطراف متعددة في هذا الموضوع واضعين في الاعتبار أن هناك مساعي أخرى فردية أو بمشاركة أكثر من دولة للتوفيق بين الدولتين ، لن يتسع المجال لعرضها ولكثرتها ومنها محاولات الجزائر والتي إنتهت بتدمير الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري الذي قام بجولته بين العراق وايران .

كما أننا لن نتعرض للنشاط الذي قامت بها مؤتمرات ليس لها الصفة الدولية والتي تسمى المؤتمرات الشعبية مثل المؤتمر الاسلامي الشعبي الأول ١٩٨٣ والثاني ١٩٨٥ المنعقدان في بغداد - والندوة الاسلامية العالمية المنعقدة في باكستان ١٩٨٤ والندوة الاسلامية السلميه في دكار بالسنغال ١٩٨٥ ، ومؤتمر الأحزاب والحركات السياسية العالمية المنعقد في بغداد في يوليو ١٩٨١ للتضامن مع العراق . ولا سيما أن ما انعقد منهما في بغداد كان لغرض خدمة أهداف إعلاميه فقط لصالح الدوله المضيفه وهي العراق . ويصعب على أي مراقب أن يتوصل الى فائدة مرجوه من مثل هذه المؤتمرات التي تشبه التظاهرات الموجهه . ومن أبرز المساعي والمؤتمرات الستى بذلت بشأن الصراع العراقي الايراني تلك التي قام بها كل من :

(١) - مساعي رئيس المؤتمر الاسلامي (الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق) عام ١٩٨٠ بفرض وقف اطلاق النار والتفاوض بين الطرفين .

(٢) - مساعي الرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) بصفته رئيسا لحركة عدم الإنحياز والتي تولاهما نيابة عنه وزير خارجيته .

(٣) - مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة والطائف عام ١٩٨١ والذي انبثقت عنه لجنة المساعي الحميدة المؤلفه من عدد من رؤساء الدول الأعضاء ، في المؤتمر . وقد قامت بزيارات إلى بغداد وطهران ، وما زال وجودها قائم ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نتائج تذكر .

ونعرض الآن بايجاز الى أهم المبادرات والمساعي التي بذلت في هذه المشكلة :

(١) - لجنة المساعي الحميدة المنبثقة عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في الطائف بالمملكة العربية السعودية في فبراير ١٩٨١ برئاسة الرئيس الغيني (أحمد سيكوتوري) وعضوية عدد من رؤساء الدول الاسلاميه ومشاركة كسل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام للمؤتمر الإسلامي . وقد قاطعت ايران الاجتماع من بدايته ، متهمه بعض أعضائه بالانحياز الى الجانب العراقي .

(٢) - اللجنة الرباعية التي شكلت بمناسبة إنعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في فبراير ١٩٨١ من وزراء خارجية (كوبا - والهند وزامبيا ومنظمة التحرير) للقيام بمساعي من أجل الوصول الى تسوية سلميه للنزاع . ويلاحظ أن الوفد العراقي في هذا المؤتمر قد واجه بعض المصاعب في إمكانية إقناع عدد من وفود الدول الأعضاء ، بوجه النظر العراقية في النزاع ، فقد تمكنت إيران من إستغلال تواجد القوات العراقية في أراضيها في حينها مع تقديمها صور عديدة وزعتها على المؤتمر لما لحق بالمدن الايرانية وأهلها من خراب على ايدي القوات العراقية الغازية وذلك لوضع العراق في وضع الدولة المعتدية والتي تطلب إيقاف الحرب والسلام بعدم أن حققت أغراضها . ولقد إعترفت القيادة العراقية بذلك الموقف الحرج وإن كانت حاولت أن تبرره بشكل آخر بقولها : " ان هذه اللجان والهيئات لم تنطلق في نشاطات كسل أعضائها من دوافع موضوعيه ، فبسبب تأثر بعض أطرافها بمواقف القوى الكبرى ، كانت تلك الأطراف تحاول تكييف أنشطتها وفقا لإستراتيجيات تلك الدول . ويمكن القول أن بدايات عمل تلك اللجان لم تكن لصالح العراق ، بل كان فيها إنحياز واضح لإيران ليس حبا في ايران وإنما بسبب رغبة القوى الكبرى التي تقف وراء بعض السدول

المشاركه في هذه اللجان في إضعاف موقف العراق وتسهيل الدور الإيراني وتحسين صورتها لدى النظام الإيراني ، وبالتالي الحصول على مكاسب منه . وبرغم دقة الموقف السياسي ووقوف أطراف دولية مؤثره وعديده وبأساليب مباشرة رصينه في أغلب الأحيان وراء هذا الموقف - استطاعت القيادة بحنكته ووضوح مواقفها - وثبات المبادئ والأسس التي استندت إليها في نشاطها السياسي أن تحبط الكثير من المحاولات وأن تعطى للموقف العراقي وزنا فاسونيا وسياسيا ومنطقيا مهما ، في حين كان الموقف الإيراني موقفاً مهزوزاً ومتهاوناً ومتناقضاً ، لم يحظ في أي وقت من الأوقات باستثناء المطالبة بانسحاب القوات العراقية بأي تقدير أو عطف معين على الصعيد الدولي " (١) - ولقد آثرنا نقل هذه الفقره كامله حتى نبين للقارئ التناقض الواضح فيما جاء من بدايتها حتى نهايتها بشأن الموقف الدولي من إيران في المؤتمر وتبرير ذلك بالأفراط كلها سب وتهجم على وفود تلك الدول ، ثم يعود ليسجل الفضل بما أسماه (القيادة وحنكته) . مع ملاحظة إقرار القيادة العراقية ، بأن المؤتمر قد تبنى حق إيران في المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية ، وهو ما يأخذنا الى تساؤل طبيعي وهو ما هو الأهم من الحصول على تأييد المؤتمر لإنسحاب القوات العراقية في نظر القيادة العراقية ؟ .

(٣) - مؤتمر عدم الإنحياز في ديلهى عام ١٩٨٣ - (٥)

وبالإضافة الى الجهود الشخصية التي قام بها رئيس المؤتمر الاسلامي الثاني الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق عام ١٩٨٠ والرئيس الكويتي والذي أتاب عنه فيها

(١) - التقرير المشار اليه (ص ٢٣٤) .

(٥) - كان مقرراً أن ينعقد مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير في بغداد حيث كانت القيادة العراقية قد قامت بتشييد مبنى خاص أسمته (قصر المؤتمرات) وفندق ملحق به سار العمل فيه على قدم وساق بالرغم من الظروف المالية الصعبة التي كانت تواجه العراق بسبب التزامات الحرب . إلا أنه وبعد أن هددت ايران بقصف مبنى المؤتمر في حالة انسقاده في بغداد ، باعتبار العراق كله منطقة عمليات حربه ، فقد فشلت كافة المصاعى العراقية لإقناع رؤساء الدول المشتركة في الحركة للحضور الى بغداد لعقد المؤتمر فيها . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت وحتى أيام قليلة حقت تاريخ انعقاد المؤتمر تحاول نفسى ما نردده وكالات الأنباء من أن المؤتمر لن ينعقد في بغداد . ولقد كان الموقف العراقي هذا غريباً حقاً ، ويكشف عن مدى عدم إحترام القيادة العراقية =

وزير خارجيته وبصفته رئيساً لحركة عدم الانحياز ، فإننا نشير هنا أيضاً في ايجاز الى القرارات والتوصيات التي صدرت عن كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة وهي على النحو التالي :

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٩ الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ والذي يقضي بوقف إطلاق النار فوراً والدخول في محادثات للوصول الى تسوية سلمية . وقد وافق عليه العراق ورفضته طهران ، ونذكر بما سبق أن ذكرناه بأن الرئيس العراقي كان قد ألقى خطاباً في نفس ذلك التاريخ أعلن فيه استعداداه للتفاوض مع إيران للوصول الى تسوية بشأن النزاع والذي عرض فيه مطالبه لإنهاء الحرب التي علقنا عليها في موضعها .

(٢) القرار رقم ٥١٤ الصادر سنة ١٩٨٢ والذي يدعو الى وقف إطلاق النار وانها ، جميع العمليات العسكرية وانسحاب القوات المسلحة لكل من الجانبين الى الحدود الدولية .

(٣) قرار رقم ٥٢٢ الصادر في أكتوبر سنة ١٩٨٢ والذي يدعو الى وقف الحرب ويشجب الأعمال التي من شأنها إطالة أمد الحرب وتصعيد الصراع بين الجانبين .

(٤) القرار الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أكد على ضرورة التوصل الى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب قوات البلدين الى حدودها الدولية كخطوة أولى نحو تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي .

= للضرورات الأمنية والحرص على سلامة رؤساء الدول الذين كانوا من المقسّر حضورهم الى بغداد ، وهي في حالة حرب مع دولة أخرى مجاوره . خاصة وأن عشور إيران على الطيارين الانتحاريين القادرين على تنفيذ مثل هذه المهمة ليس بالأمر الصعب بالنسبة للشيعة بوجه خاص . كما أن ذلك يكشف عن عدم تقدير القيادة العراقية للمسئوليات الدولية حينما تقعد تهيئة الظروف لحدوث مثل هذه الفاجعة لكي تورط في أعقابها كافة الدول المشتركة في المؤتمر مع إيران اذا كان قد وقع مثل هذا الأمر ، لتجد لنفسها بذلك طريقاً للخلاص من هذه الحرب التي لم تعد قادره على الخلاص منها . ولكن عزوف معظم رؤساء هذه الدول عن قبول حضور المؤتمر في بغداد - وإختيار الهند بدلاً من العراق لانعقاد المؤتمر فيها ، كان بمثابة صفعة قوية للقيادة العراقية ورئيسها صدام حسين على نطاق السياسة الخارجية للعراق . فقد كان الرئيس العراقي =

(٥) قرار رقم ٥٤٠ الصادر في ٢١ أكتوبر ١٩٨٢ - والذي يدعو الى وقف جميع العمليات العسكرية ضد الأهداف المدنية بما في ذلك المدن والمناطق السكنية فوراً . والذي دعا جميع الأطراف الى احترام حرية الملاحة والتجارة في مياه الخليج الدولية ودعوة الطرفين المتحاربين الى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج واحترام السلام الاقليمي للدول الساحلية الأخرى .

وأخيراً فقد صدر قرار مجلس الأمن في ١٩٨٦/٢/٢٤ بمناسبة الهجوم الإيراني على منطقة الغوا العراقية . طالب فيه طرفي النزاع بوقف القتال مع ادانة الطرف الذي بدأ الحرب ، وتبادل الأسرى والبدء في التفاوض لحل النزاع . وقد قاطع المندوب الإيراني في الأمم المتحدة إجتماعات المجلس ، كما صرح (على خامنئي) رئيس الجمهورية الإيرانية بأن إيران لن تستجيب لقرار المجلس لأنه لم يدين الطرف المعتدي صراحة وبالإسم وهو يقصد العراق ، كما صرح مسئول إيراني آخر فيما بعد بأن الهجوم الإيراني على الجبهة الشمالية كان رداً على قرار مجلس الأمن المذكور . وكانت آخر جهود مجلس الأمن هي موافقه على إرسال لجنة خبراء في الحرب الكيميائية لزيارة منطقة العمليات الأخيرة في شبه جزيرة الغوا . وأنهت أعمالها في ١٩٨٦/٢/١ وأعقبها صدور قرار من مجلس الأمن استناداً الى تقرير اللجنة يؤكد استخدام العراق للأسلحة الكيميائية مما أثار حمية العراق بدوره .

موقف طرفي النزاع من موضوع وقف الحرب :

ينضح مما سبق عرضه في تأصيل المشاكل القائمة بين الدولتين أن المشكلة الرئيسية بينهما ليست وقف الحرب والتفاوض ، وهو الأمر الذي أخفقت بشأن تحقيقه كافة المساعي والوساطات ، ولكن المشكلة أن المطلب الحقيقي لكل من الطرفين واضح وصريح وهو إسقاط نظام الحكم القائم على الجانب الآخر من حدوده . وإذا كان الجانب الإيراني قد قطع الطريق الطويل على تلك المحاولات الدولية العديدة التي بذلت في سبيل تسوية هذا النزاع ، وأعلنها صراحة بعدم استعدادة للدخول في أي مفاوضات بشأن التسوية إلا بشروط عديدة أهمها شرطه إسقاط نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين

≈ يريد لهذا المؤتمر حينما يعقد في بغداد - أن يكون صورة لتلك المؤتمرات العديدة التي كثيراً ما دعت إليها بغداد والتي سنشير إليها فيما بعد .

في العراق ، فإن الجانب العراقي لم يجرؤ على إعلانها بمثل هذه الصراحة الإيرانية ، وإن كان قد أقر بها كما أوضحنا في الصفحات التالية في صيغ مختلفه تضمنتها فقرات عديدة من خطاب الرئيس العراقي والتقرير الصادر عن مؤتمر الحزب المثار إليه آنفاً . ولذلك فقد أصبح الموقف العلني المنقول عن الجانب الإيراني والذي ركزت عليه وسائل الاعلام العالمية هو (رفض ايران للتفاوض الآن بعد إسقاط نظام صدام حسين واستمرار الحرب الى أن يتحقق هذا الشرط) - في حين أصبح الموقف المنقول عن الجانب العراقي هو الرغبة الملحة في الحل السلمي ووقف الحرب ، مع تجاهل الاعلام العربي الاشارة الى الشروط العراقية التي لم ينفصلها الجانب العراقي نفسه حينما يتكلم عن إستعداداته لوقف الحرب . ولعل هذه الرغبة العراقية في الحل السلمي للنزاع لم تأتئ هكذا عن طيب خاطر - وطواعيه إعمالاً لنوايا حسنة لدى القيادة العراقية ، إنما كان ذلك وليد تلك الظروف والتغييرات التي طرأت على ساحه الصراع مع ايران والتي جعلت الشروط العراقية لحل النزاع تتلون وتتغير مع تغير هذه الظروف لتستطيع أن تكيف مطالبها أمام الرأي العام العالمي مع ضرورات تلك الظروف المتغيرة . بحيث تُظهر القيادة العراقية نفسها بمظهر المنادي بالسلام والرافض للحرب ، بينما تُظهر الجانب الإيراني وكأنه هو الرافض للسلام والراغب في استمرار الحرب . وسوف نبدأ بالقاء الضوء على الموقف العراقي من قضية التسوية السلمية للنزاع مع ايران وفقاً للتغييرات التي فرضتها نتائج العمليات الحربية مع ايران ومنذ بدايه الحرب حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة ، لنقف على مدى صدق النوايا لدى القيادة العراقية في هذا الشأن ، ثم ننتقل بعد ذلك الى مناقشة الموقف الإيراني .

والمدخل العراقي في هذا الشأن نأخذه من أول إشاره صدرت عن العراق من خلال خطاب للرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ وقد بين الحزب في تقرير مؤتمره آنف الذكر في تعقيبهِ على ما جاء في هذا الخطاب - وجه النظر العراقية في تلك الفترة المتقدمة من سنوات الصراع بين الطرفين حيث يقول : " وبعد الحرب بوقت قصير بدأت المحاولات الدولية لوقفها والوصول الى تسوية سلميه ، واستباقاً لأي قرار دولي قد يصدر عن مجلس الأمن أو غيره من الهيئات الدولية يطالب بوقف الحرب ويبدو العراق في حالة قبوله وكأنه رضى له ، بادر الرفيق صدام حسين يوم ١٩٨٠/٩/٢٨ الى إلقاء خطاب ذي أهمية تاريخيه . فلقد جاء ذلك الخطاب بعد أن أنجزت القوات المسلحة العراقية كل المهمات التي أوكلت اليها وكان واضحاً تماماً أن العراق في موقع النصر الحاسم .. " (١) ولما كان خطاب الرئيس العراقي المذكور هو أول دعوهِ عراقية رسميه

تتعلق بالحل السلمى للنزاع ووقف القتال، فسوف نعرض الى ما جاء فى هذا الخطاب بالنسبة لهذه القضية ، ولكن قبل مناقشة ذلك أود أن استخلص ملاحظتين هامتين تضمنتهما الفقرة السابقة الواردة فى تقرير مؤتمر حزب البعث الحاكم فى العراق :

الملاحظة الأولى - هى أن خطاب الرئيس العراقى وكما أشارت الفقرة المذكورة قد جاء من حيث التوقيت فى ذات اليوم الذى كان مجلس الأمن ينظر فى موضوع القتال ، - اثر بين العراق وايران - وقد حررت القيادة العراقية ان تقدم عرضها المذكور قبل أن يصدر المجلس قراره فى هذا الشأن بساعات قليلة جدا . كما أن خطاب الرئيس العراقى وبالتالى دعوته لحل النزاع جاء بعد أن كانت القيادة العراقية قد حلفت منالها من شن الحرب ضد ايران بعد أن دفعت بقواتها المسلحة داخل الأراضي الايرانية والسيطرة على مناطق ومدن هامة فيها ، ليكون للتواجد العسكرى على الأرض الايرانية تأثيره كورقه ضاغطه على القيادة الايرانية وتفيد القيادة العراقية فى أى مفاوضات قادمة . ولذلك نرى فيما بعد كيف أن هذا الوضع جعل العراق يظل سبب التفاوض والحل السلمى على أساس شروط ما كان يوسعه أن يشترطها لو كان الموقف العسكرى بينه وبين ايران فى حينها كما هو عليه الوضع اليوم ، حيث نرى تلك الشروط التى سوف أعرض لها قد تلاشت معظمها تقريبا .

الملاحظة الثانية - هى أن وجهه النظر العراقية الواردة فى تقرير مؤتمر الحزب بشأن الحرص على اعلان دعوتها لوقف القتال قبل صدور قرار من مجلس الأمن يحمل ذات المعنى ، إنما تكشف فى حقيقتها عن نظرة الاستعلاء والاستكبار التى ترى القيادة العراقية البعثية المجتمع الدولى من خلالها ، وتتعامل مع العالم على أساسها ، وذلك حينما تستنكف النزول على رغبة المجتمع الدولى ، أو أى دعوة تصدر عنه ممثلا فى مجلس الأمن ، بشأن حل المنازعات بالطرق السلمية وهو الأمر الذى اجتمع عليه كل أعضاء المجتمع الدولى حينما قبلوا بالعضوية فى عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة . وعليه فإن القيادة العراقية بذلك ، إنما تأبى أن تنتظر صدور مثل هذه الدعوة لوقف الحرب من مجلس الأمن ، فتسبقها هى باعلانها المذكور ، وحتى لا يكون قبولها لوقف الحرب أمثالا لما صدر عن المجلس ، ورضوخا له . وكأن الرضوخ اذا صح تعبير القيادة العراقية فى هذا الشأن - لرغبة المجتمع الدولى فى السلم والأمن الدوليين - عار ينهض على الدول أن تنأى بنفسها من التعرض له .

وبعد - فعلى هذا النحو ، بينت هذه الفقرة من تقرير مؤتمر الحزب - الملك العراقى فى تعامله فى قضية - السلم والحرب مع ايران - بالنسبة للمجتمع

الدولى وفي تلك المرحلة بداءة - والأوليه من الحرب - وكان لابد أن نسلط الضوء عليها قبل الدخول فى صلب الدعوه العراقيه فى عرضها قبول وقف الحرب -

وفى الخطاب الذى ألقاه صدام حسين فى ١٨/٩/١٩٨٠ - ربط دعوته لقبول وقف القتال بعدة شروط حيث يقول : " لذلك أهيا الأخوة .. ومن موقع النصر المظفر على الطفميه الباغيه فى طهران من أحفاد كسرى ورستم ، نعلن امامكم وأمام العالم أجمع أن العراق مستعد لاييقاف القتال ، اذا التزم الجانب الآخر بهذا النداء المخلص على طريق إقرار حقوقنا المشروعه - كما أننا على استعداد للتفاوض مع الجانب الايرانى بصوره مباشرة أو عن طريق أى طرف ثالث .. أو أليه جبهه أو منظمه دوليه نحترمها ونثق بها .. للوصول الى حل عادل ومشرف يضمن حقوقنا وسيادتنا ... أن ما نطالب به هو أن تعترف الحكومه الايرانيه اعترافا صريحا وقانونيا وفعليا بحقوق العراقي التاريخيه المشروعه فى أرضه ومياهه وأن تتمسك بسياسة حسن الجوار والتخلص من اتجاهاتها المنصرية والعدوانيه والتوسعيه - ومن محاولاتها الشريره فى التدخل فى الشئون الداخليه لبلدان المنطقه - وأن تعيد كل شهر إغتصبه من أرض الوطن ولكن الشعوب الايرانيه لم توفق حتى الآن فى حكومه مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخير ، وقد إبتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديم والعربده - إننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانيه المحنه التى إبتليت بها جـسـراء تسلط هذه الزمره الشريره التى جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايرانى .. هذه هى المبادئ التى نثبتها ونحن ندعو الى السلام وحقق الدماء ، كما أننا ندعو الحكومه الايرانيه الى التخلي عن إحتلالها للجزر العربيه الثلاث فى الخليج العربى ، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، تلك الجزر التى إحتلتها الشاه بالقوة واستمرت الزمره الحاكمه باحتلالها حتى يومنا هذا - وإننا اذ نؤكد أهيا الأخوة استعدادنا لاييقاف كل أشكال العمليات الحربيه ، اذا التزم الجانب الآخر بذلك - وبهذه المفاهيم ، فإننا نحذر بأن قواتنا الباسله المنتصره ، سترد ومن موقع القوة والاقتدار ردا صارما ورادعا على أية محاولة تقوم بها السلطات الايرانيه لاستمرار العدوان والعمليات الحربيه " . وبعد ذلك يحمل الرئيس العراقي الى القفره التى يقر فيها صراحه بأنه هو الذى بدأ الحرب لكى يحقق من وراءه نتائجها التى كان يتوقعها أهداف محدده فيقول : " إننا نؤكد للشعوب الايرانيه بأننا لم نقصد الاعتداء على حقوقها أو على أراضيها أو الحاق الاهانه بها وبالجيش الايرانى ، فلقد اضطررنا الى القتال بسبب أفعال الزمره الباغيه المتسلطه على ايران .. وقبلنا المنازله مختارين دفاعا عن سيادتنا وحقوقنا وكرامة شعبنا ، وحقوق أممتنا المفتصبه - وكان هدفنا الوصول الى صيغه من العلاقه بين العراق

والامه العربيه من جهة أخرى ، تضمن لكل منا حقوقه وسيادته وأمنه وكرامته . وأن الزمره الباغيه والجاهله والمنورره من الزنادقه المتلطين على رقاب الشعوب الايرانيه ، هم الذين يتحملون مسئوليه الحرب وهم الذين ووطوا الشعوب الايرانيه والجيش الايراني في هذه المعركة الخاسره . واذا ما رفضت هذه الزمره التي فقسدت بصيرتها وأعماسها الفرور والتي تخشى على مصير حكمها المهزوز . اذا ما رفضت ندائنا المخلص هذا ، بوقف اطلاق النار ، فان ذلك يؤكد مرة اخرى وبكل وضوح ، انها تعرض أمن ايران وسيادتها وحقوق شعوبها الى الخطر ، . واذا ما رفضت هذا الموقف ، فان على الشعوب الايرانيه أن تتحمل مسئولياتها وأن تبادر الى الخلاص من هذه الزمره ، وأن العراق ، شعبا وقيادة ، يضع يده في أيديهم لكي يتخلصوا من العاسى التي لحقت بهم والشور التي دمرت حياتهم ويميشوا حياة حرة كريمه مع جيرانهم .

اننا نحى باعزاز الشعب العربى في عربستان والشعب الكردى في كولهستان ايران ، وأصدقاءنا من الفرس المحبين للخير والسلام وكل الشعوب الايرانيه الصديقه .

وفي تحليلنا لما تضمنه خطاب الرئيس العراقى الذى أوردنا منه تلك الفقرات المتعلقة بموضوع وقف القتال والتفاوض لحل النزاع ، نستطيع أن نخلص الى أن الدعوه العراقيه هذه ، تلصب على امرين - أولهما يتعلق بايقاف القتال ، وثانيهما يتكلم عن الاستعداد للتفاوض لحل النزاع بين البلدين . ولكن لا أستطيع أن ادخل في مناقشة الامرين قبل أن أسجل ملاحظات لها دلالتها عندما تقترن بدعوة أحد أعضاء المجتمع الدولى لوقف القتال وحل النزاع سلميا مع جار له . فالاسلوب الذى صاغ به الرئيس العراقى خطابه هذا ودعوته هذه على وجه الخصوص يجعل المرأ يشك كثيرا فى صدق النوايا العراقيه فى حينها - ونقول فى حينها وليس اليوم - بالنسبه لقضيه وقف القتال واقامة السلام مع ايران . لأن صياغة دعوتها هذه تحمل بين جنباتها من عسارات الاستفزاز والاستعداد ما لا يمكن معه تصور أنها تجسد الشكل أو الاسلوب المناسب لفتح المجال أمام القيادة الحاكمه على الجانب الآخر فى ايران لقبول دعوتها لأنها ستجد نفسها أمام دعوة ظاهرها لا يختلف عن باطنها سوى فى اختلاف الكلمات والألفاظ التى تعبر عن القصد العراقى فى هذا الشأن . فهى دعوة تقطع أى طريق للسلام وتغلق باب التفاهم . لما فيها من عبارات وألفاظ لا تتفق حقيقه مع روح الإسلام الذى يجمع بين كل من شعوب وقيادات الدولتين المتحاربتين ولا تتفق مع روح السلام أيضا التى ينبغى أن يخاطب بها الشعوب ، وذلك حينما خاطب الرئيس العراقى الشعوب الايرانيه بعبارة (أحفاد كسرى ورستم والمجوس العنصريين) . بينما يتحدث عن اخوانهم فى الاسلام عن الشعب العراقى قائلا : (أحفاد على والحسين

وخالد وسعد) فتلك اللمحة تعد اشارة للنفرة العنصرية التي لا محل لها في زمانها اليوم ، مما يجعلها تحدث آثارها النفسية السريعة لدى شعوب البلدين الجارين بشكل عكسي لا يتيح الجو النقي والمالح لاقامة سلام بين الدولتين ، وتقبل أي مبادره سلميه من هذا النوع . اضافة الى مجموعة السباب المنتقاء من قاموس البعث التي نعت بها الرئيس العراقي القاده الحاكم في ايران ، وهو يعلم أنها قيادة دينيه بالدرجة الأولى لها مكانتها الخاصة في نفوس الشعوب الايرانيه ، بحكم العقيدة الشيعيه ، وظسروف توليها السلطة بعد تخليص الشعب الايراني من حكم الشاه الطاغوت في ايران ، مما لا يتيح أي فرصة لحدوث ضغط شعبي في ايران على القيادة الايرانيه في اتجاه قبول التفاوض مع العراق .

الشروط العراقيه :

أولا : قضية وقف القتال :

لقد أوقف الرئيس العراقي وقف القتال من جانبه على اعلان ايران بقبول وقف القتال من جانبها أيضا . مع ملاحظة أن الرئيس العراقي لم يشير في خطابه المذكور الى استعداد العراق للانسحاب من الأراضي التي كان يقف عليها جيشه في ذلك الوقت الذي أعلن فيه هذه المبادره . واكتفى بذكر عبارات مثل (وقف القتال) ، (إيقاف كل أشكال العمليات الحربيه) . بل أن الأمر قد تعدى اشتراط قبول ايران لوقف القتال من جانبها وتنفيذه ، الى وضع شروط أخرى مثل التزام ايران بما أطلق عليه (هذه المفاهيم) وهو بذلك يشير الى أمور أخرى اضافيه وردت في خطابه . وهو ما بجرنا الى الاعتقاد بصعوبه امكانيه التوصل لتحديد المقصود بعبارة (هذه المفاهيم) التي اشترط العراق التزام ايران بها ، وما قد يحتاجه الأمر من مناقشات ومحاورات قد تبرز البعثيين في اجادة التعامل بها ، لترجمة هذه العبارة عمليا ، مما يجعل عملية وقف القتال ، صعبه التحقيق لغموض الشروط المرتبطه بها .

أما عن الجانب الايراني ، فقد كان له موقفه الذي أسسه على ضوء ما أقرته الأيام القليله من بدايه الحرب من نتائج وحقائق . فقد كان تواجد القوات العراقيه في مناطق تقوم عليها تجمعات سكانيه ايرانيه - خاصة في منطقه عربستان ، والقاطع الأوسط ، هو أمرا يتيح المجال واسما لممارسه تلك التجمعات السكانيه عمليات حرب العصابات ضد القوات العراقيه ، وانتقاما للدمار والخراب الذي لحق بها ، ولجعل بقائهم يكلفها ثمنا باهظا ، وهذا الوضع في حد ذاته ، سوف ينع في أيدي القيادة العراقيه الذريعه التي تستطيع أن تنهم بها القيادة الايرانيه بعدم الالتزام بوقف اطلاق النار .

وهو أمر لا شك ان لم تكن القيادة الايرانية ، أو قيادة أى دولة تكون فى موقعها فى هذا الموقف ، بقادره على السيطرة عليه ، فهى على الأقل تستطيع أن تستفيد منه ، بالدفع بأن تواجد القوات النازية على هذه الأرض الآهلة بالمدنيين ، هو المسئول عن عدم توفير الظروف الملائمة لوقف إطلاق النار فى حالة قبولها له . ولتستفيد هى من مثل هذا الوضع ، حتى فى حالة عدم قبولها لوقف إطلاق النار ، بتعبئة امكانياتها الماديـه والبشريه ، والضغط على القوات النازية المتواجده فى هذه الاماكن لطردها منها ، حتى تصل الى موقف يعزز قدراتها عند الجلوس على مائدة المفاوضات اذا شاءت ذلك ، ولعل القيادة الايرانية تجد فى هذا الاختيار الثانى ، الاسلوب الأمثل فى ادارة امورها مع العراق ، بدلا من قبول وقف القتال على أسنه الرياح العراقية ، وتحت التهديد بالتحلل من الالتزام به اذا خرق وقف إطلاق النار من الجانب الايرانى ، اضافة الى هذا السيل من السباب والتحقير الذى وُجه الى القيادة الايرانية ، من خلال الدعوى العراقية المزعومة لوقف القتال . ولذلك فاننى اعتقد أن القيادة العراقية كانت تعلم بهذه الحقيقة وتدرکها حينما تقدمت بمبادرتها لوقف القتال ، وهى بذلك تكون قد قدمت الدليل فى حق نفسها بعدم صدق نواياها على وقف القتال فى ذلك الحين .

وغنى عن البيان ، أن وقع النجاح السريع الذى حققته القوات العراقية خلال الأيام الأولى للحرب قد كان له تأثيره على عقلية القيادة العراقية وتصوراتها لما ينبغى أن تقدم عليه فيما بعد . فأصابها الغرور بشكل لم تغلح محاولاتها دفع شبهة إصاـقه بها ، واستعلاشها على المجتمع الدولى . وان ذلك الأمر تقطع به تلك الفقرة التى جاءت فى خطاب الرئيس العراقى والتى قال فيها : " اننا لسنا من الذين تغريهم القوة ويركبهم طيش النصر لغرض الشروط غير المشروعه على الآخرين حتى ولو كانوا معتدين وأصحاب نوايا شريره . اننا لا نفرض شروطا غير مشروع ٠٠٠٠ " وهو الأمر الذى لا شك يعطى انطباعا بالاحساس العكسى وهو ذات الأمر الذى كان شعر به الرئيس العراقى فى حينها فحاول أن ينفخه من خلال هذه العبارات .

ثانيا : قضية المفاوضات لحل النزاع :

اننا لن نتكلم عن ما أشترطه الرئيس العراقى بشأن ما أسماه " تمسك ايران بسياسة حسن الجوار والتخلى عن اتجاهاتها العنصرية والعنوانية التوسعية " فذلك أمر لا يتسع المقام فى نصوص المعاهدات الثنائيه فى رأى للنص عليه لأنه ينبثق عن قاعدة عامه ومبدأ أساسى من المبادئ التى أجمع على احترامها والتفقد بها ، المجتمع الدولى ككل فى علاقات وحداته ببعضها . واذا كان الرئيس العراقى يرمى

من وراثتها الى موضوع مساندة ايران لبعض عناصر الحركة الكردية العراقية المناهضة لنظام البعث في العراق ، فعليه أن يتقيد هو بنفس الالتزام بعدم ممارسة ذات السلوك مع الأكراد المناهضين لنظام الحكم في ايران ، وغيرهم من قوى المعارضة الايرانية .
علما بأن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه بين البلدين قد أتت بنص يعالج هذا الأمر في البند الرابع منها . بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . ولذلك فهذا الشرط ليس بذات أهمية موضوعيه في قضية حل النزاع بين الدولتين لعدم وجود صعوبات بشأن امكانية تحقيقه ، انما الصعوبة تأتي بشأن الشرط الغريب الذي يتكلم عن التخلي عن " اتجاهاتها العنصريه والعدوانيه والتوسعيه " . فعلى الرغم من صعوبة امكانية تحقيق صياغه من حيث الشكل والتطبيق تترجم هذه الألفاظ في اتفاق ثنائي يحدد بين دولتين ذات سيادة في القرن الحالى ، ألا أننا سندلى بملاحظاتنا على هذه الاصطلاحات الثلاثة الغريبه .

ففيما يتعلق بلفظ (العنصريه) ، فإذا كان الأمر يتعلق بمطالبة الدولة بعدم معاملة رعايها على أسس عنصريه ، فان ذلك شرطاً مرفوضاً من وجه نظر العلاقات الدولية لأنه يعد تدخلاً في الشؤون الداخليه لدولة ذات سياده ، ويكفى أن هنالك مواثيق دولية ومبادئ عامه تقيد الدوله في هذا الشأن . أضيف الى ذلك أن نظام حكم البعث في العراق ، هو ذاته يمارس العنصريه في تعامله مع الشعب العراقي بالتمييز بين العربى والكردى ، وبين من هو من أصل عربى ، ومن هو من أصل فارسى أو تركى الخ وسبق أن قدمنا الأدله الدامغه في موضعها من هذا الكتاب .

وإذا كان الأمر يتعلق بمطالبة ايران بعدم ممارسة العنصريه في تعاملاتها مع العراق أو مع الدول العربيه عموماً حيث يحدد النظام العراقى الوقيعه بين ايران ، والدول العربيه الأخرى بالتركيز على هذه النقطة - ايضاً سنجد أنفسنا أمام نفس الحقيقه التى لا تقبل بغرض مثل هذا الشرط في اتفاقية ثنائيه بين دول ذات سياده . ولا سيما أن تطبيق مثل هذا الالتزام لو افترضنا إمكانية ادراجه في اتفاق ثنائى ، هو أمر يصعب تصوره عملياً ، لأن أى دولة تستطيع أن توقف تعاملها مع أى دولة أخرى يفترض أنها تتعامل معها على أساس عنصرى ، ولا يستطيع احد أن يجبرها على قبول ذلك ، مما ينتفى معه الحاجه للنس على ذلك كالتزام يدرج في اتفاقية بينهما .

وأعود وأقول ايضاً أن القيادة العراقية ذاتها هي التى تحاول أن تنظر الى الشعوب الايرانيه من المنظور العنصرى حينما تصفهم بالألفاظ عنصريه مثل (الفرس المجوس)

العنصريين - أحفاد كسرى ورستم - الشعوب المغلوبة على أمرها الخ) .

.....

وفيما يتعلق بلفظ (العدوانية) التي وردت في الشروط العراقية للتفاوض مع إيران ، فهو أمر يدخل ضمن مبدأ (حسن الجوار) الذي صاغته المواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة ولا يحتاج إلى تعليق خاص في اتفاق ثنائي اللهم إلا الالتزام العملي به من جانب الدول المتحادة .

ويبقى اللفظ الثالث (التوسعية) ، وإذا كانت إيران متهمه بالتوسع على حساب الأراضي العراقية قبل الحرب بين الدولتين ، فإن تحرير الجيش العراقي لتلك المناطق العراقية ، ثم دخوله الأراضي الإيرانية والاستيلاء على مدن وقرى ومناطق شاسعة والتلويح بأنه لن يخرج من منطقة عربستان إلا بعد مساعدة الحركات الثورية فيها بالحصول على استقلالها (*) ، فإن كل ذلك قد أسقط الحجة العراقية وجعل تواجدها في الأراضي الإيرانية في حد ذاته ، مع تقديم كل هذه الشروط ليتم التفاوض بشأنها قبل الانسحاب من تلك الأراضي ، هو صورة من صور التوسع الحقيقي على حساب الغير .

يبقى شروطاً أخرى يمكن استخلاصها من خطاب الرئيس الذي عرض فيه مبادرته في سبائه يصعب الخروج منها بشروط ونقعات محدده وقاطعه ، مثل قوله : (كما أننا ندعوا الحكومة الإيرانية إلى التخلي عن احتلالها للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي) ، ثم ناد يقول : (أن تعيد إيران كل شبر إغتصبته من أرض الوطن) ، وسيق أن تكلم عن تخلي إيران عن نواياها (التوسعية) فهذه العبارات جميعها تكرارا لمفهوم واحد تقريباً . ويلفت النظر هنا لفظ (الوطن) الذي استخدم في هذه العبارات ، وهو هنا لا يكشف عن مدلول واضح لكى يعبر عن التزام محدد سيكون محلاً لمعاهدة دولية بين الطرفين . فإذا أخذنا بالتفسير الضيق لمعنى (أرض الوطن) وقلنا أن المقصود به العراق ، فإن الثابت أن التاريخ الذي أعلن فيه عن هذه المبادرته كان العراق قد استعاد فيه وباعترافه المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الإيرانية ، خلال الهجوم العراقي في الأيام الستة الأولى للحرب ، وإذا كان المقصود به إقليم عربستان ، فإننا نكون أمام حالة نطالب فيها دولة بالتخلي عن اقليم من أقاليمها ، وقد تأكد لها سيادتها عليه بموجب اتفاقيات دولية بين الأطراف المعنية

(*) - تصريحات لعدد من المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم السيد طه ياسين رمضان

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في السنة الأولى للحرب .

في المنطقة ، وان كنت مع المطالبين بمنح الشعب العربستاني حق تقرير مصيره . واذا كان المقصود بعبارة (أرض الوطن) الجزر العربي الثلاث ، فاننا سنكون أمام حاله خاصه من العلاقات القانونية التي يعرفها القانون الخاص والمتعلقة (بالاشتراط لمصلحة الغير) . وهو أمر يصعب تصور امكانية تطبيقه في معاهدة دولية في هذه الصورة ، لان العراق يريد بذلك أن يجعل قبوله لوقف القتال والحل السلمي مع ايران أمرا مرتبط بشرط لا مصلحة مباشرة له بشأنه ويتعلق بدولة ذات سياده هي الامارات العربية التي تعود اليها هذه الجزر . مما يجعلنا نقول أن الرئيس العراقي يحاول أن يعطي لنفسه حق الانابه عن رؤساء الدول الأخرى وهو يصيغ شروط السلام المزعومة هذه ، مع الغاء سلطة حكومات تلك الدول بهذا الوضع ، ولا شك أن ذلك كله في رأيي لا يخرج عن كونه استمرارا لمحاولات الزعامة العراقية لاستمالة زعماء الخليج الى جانبها ضد ايران ، وتوريط هذه الدول في تلك الحرب .

ولذلك فنستطيع أن نخرج من العبارات الانشائية التي تضمنتها دعوة الرئيس العراقي لوقف الحرب والتفاوض مع ايران والتي وردت في خطابه في ١٨/٩/١٩٨٠ أنها دعوة لاستفزاز القيادة الايرانية ، ومحاولة للتدخل المريح في الشؤون الداخلية لايران وخاصة ما جاء في خطابه : " رغبتنا دائما أن نكون أصدقاء وجيران نعيش بسلام . ولكن الشعوب الايرانية لم توفق حتى الآن في حكومة مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخير ، وقد ابتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديد والعريضة أننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانية هذه المحنة التي ابتليت بها جراء تسلط هذه الزمرة الشريرة التي جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايراني " .

وبعد فهل هذه وبحق ، دعوه صادقه ، وتقوم على نوايا طيبة ، تلك التي قدمها العراق لحل النزاع ؟ اننا نوجه هذا السؤال الى كل من دافع عن الموقف العراقي مدعيا بأنه أول من دعى للسلام ووقف الحرب .

لقد جاءت دعوة مجلس الأمن في قراره الصادر في ٢٨/٩/١٩٨٠ خاليه من أي شروط مهيئه كالتي وردت في المبادره العراقيه التي أسرع قادة العراق باقرارهم ، الى اعلانها قبل ساعات قليله فقط من صدور قرار مجلس الأمن المذكور . حتى يولد هذا القرار ميتا . وتختلط الأمور بين ما جاء في قرار مجلس الأمن وما جاء في الدعوة العراقيه ، وليكون العراق في النهايه هو الداعي للسلام ، وايران هي الراضيه له . لأن قبول العراق لقرار مجلس الأمن ، لا يعني أنه تخلى عن شروطه التي جاءت في مبادرته لأنها جاءت تحت واجبه كبيره اسمها (قبول العراق لوقف القتال) وهذا ظاهرها ، أما باطنها تلك الشروط التي أوقف قبول مضمون قرار المجلس على التزام ايران بها .

وما يؤكد اصرار العراق على قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال مشروطا بالشروط العراقية وليس كما هو - ما تضمنته المبادرة العراقية الخاصة بموضوع (وقف القتال) فقط والتي أعلن عنها الرئيس الباكستاني (محمد ضياء الحق) بصفته رئيس المؤتمر الاسلامي في تلك الفترة بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٨٠ ، بناء على تخويل القيادة العراقية له في هذا الشأن . فقد أعلن العراق بموجب تلك المبادرة عن (إستعداده) لوقف إطلاق النار من جانب واحد إعتبارا من الضياء الأول ليوم (٥) أكتوبر عام ١٩٨٠ ولفترة أقصاها الضياء الأول ليوم ٨ / ١٠ / ١٩٨٠ ، مع التأكيد على أن العراق سيعتبر وقف إطلاق النار (منتهيا) من جانبه على الفور وسيضطر الى مواصلة العمليات العسكرية وعدم الإلتزام بوقف إطلاق النار في حالة حدوث أي من الحالات التي أشار اليها البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي تحديدا ، والصادر في ٥ / ١٠ / ١٩٨٠ وهي :

(١) - أي نشاط عسكري يقوم به الجانب الايراني في البر والبحر والجو ضد القوات المسلحة العراقية ومهما كان حجم هذا النشاط وفي أي موقع من مواقع القتال أو ضد الأراضي العراقية ، ويشمل ذلك أي نشاط استطلاعي تقوم به القوات الجوية الايرانية على قواتنا المسلحة في مسرح العمليات أو في الأراضي العراقية .

(٢) - الاستمرار في اطلاق التمريجات العدائيه والرافضه لوقف اطلاق النار واللجوء الى المفاوضات من قبل القيادات السياسيه والعسكريه المسئوله في ايران .

(٣) - القيام بتحشدات عسكرية اضافيه على خط التماس بين القوات المسلحة للطرفين أو على الحدود العراقية .

(٤) - انتهاء المدة المقرره في الاعلان من دون اعلان رسمي صريح من أعلى سلطة مسؤله في ايران بالموافقة على وقف اطلاق النار من جانبها والاستعداد للدخول فوراً في المفاوضات من أجل إحترام حقوق العراق والأمة العربية وقرارها قانونيا وفعليا .

ولعله من الواضح جليا أن تلك الشروط الإضافيه التي وردت في تلك المبادرة فوق ما تضمنه خطاب الرئيس العراقي الذي هو الأصل بالنسبه لهذه المبادرة - تعدد من الشروط المتعسر إختبار مدى التزام الأطراف المعنيه بها . فسبق أن ذكرنا أنه في ظروف العمليات الحربية بين الطرفين قد لا يمكن السيطرة على كل انسان يحمل السلاح على الجانبين وخاصة سكان المدن التي تم احتلالها ، ولذلك فإن أي خروج من هذا النوع سوف يدخل تحت الشرط الأول كحاله خرق للمبادرة ككل ، كما أن هناك أمور لا يمكن تقييم الطرف الآخر بها مثل عمليات الاستطلاع الجوي لتحديد مدى

التزام العراق نفسه بالشرط الثالث الخاص (بالتحشدات العسكرية الإضافية) .

إضافه الى ذلك فإن هناك تساؤل يثور وله جوهرية في هذا الصدد . فمن هـي الجبهة التي يمكن أن يحتكم اليها في أن الجانب الإيراني قد خالف أحد الشروط الثلاثة الأولى . ان واضح تلك الشروط لا شك كان لديه القناعه التامه أنه ، قد جعل عملية وقف القتال ، واللجوء الى الحل السلمي ، عملية مستحيله ، وليحقق بذلك الغرض الذي من أجله شن الحرب ، وله أن يأخذ من الحجج ما يشاء من خلال ما جاء في الشروط الأربعه ليستند اليها في التدليل على عدم التزام الجانب الإيراني بها ليستمر في القتال . لصعوبة تحقيق تنفيذها ، بل ومراقبة تنفيذها أيها . ولذلك لم يكن مستغرباً أن يعلن العراق بموجب البيان الصادر عن ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في نفس اليوم السدي تحدد لوقف القتال من جانب واحد - (١٩٨٠ / ١٠ / ٢) - يعلن استئناف القتال مرة أخرى على اعتبار أن الجانب الآخر لم يلتزم بذلك .

وكما أوضحنا فلقد كان رد الفعل الإيراني هو الرفض لقبول دعسوة للسلام تقدم على أسنة الرماح وبفرض شروط غير متمور امكانية تحقيقها إضافة الى روح الاستفزاز والاستعداد التي يصعب لرجل مثل (آية الله روح الله الموسوي الخميني) الذي كان قد وصل الى عنان السماء في نفوس الشعوب الإيرانية عقب تمكنه من التخلص من نظام شاه ايران ، وهو المعروف بعناده وصبره الطويل إضافة الى ذكائه الشديد الذي أقر به الرئيس العراقي نفسه في احدى أحاديثه التي تنقل عبر وسائل الإعلام العراقية يصعب عليه وهو الذي تحدى الولايات المتحدة الأمريكية احدى القوتين العظميتين وضرب مصالحها في ايران بشكل عنيف ، أن يتقبل الرضوخ للشروط العراقية ، تلك الشروط التي لا نعتقد حقيقة وانصافاً للحق أن أي حاكم آخر في موقع القيادة الإيرانية يمكن أن يقبلها . ونعود ونقول فلعمل الحسابات العراقية كانت خاطئة مرة أخرى ، بمسء خطئها الأول في قرار اعلان الحرب ضد ايران . وموضع الخطأ هنا ، هو قننها أن الموقف العسكري الإيراني على جبهات القتال سوف يكون ورقة ضاغطة على القيادة الإيرانية للرضوخ لهذه الشروط ، ولعلها تستحق العذر يلتصق لها ، لأنها ما كانت بقادره بعدد على تفهم العقيلة الجديدة الحاكمة في ايران ، فظلت تنههما بالتخلف وتكيسل لها السباب في وقت كانت الأخرى على منهبها مصممة في الاستمرار وإلى الحد الذي أجبرت فيه القيادة العراقية على سحب قواتها خلف الحدود وكما سيأتي بعد .

واذا كانت القيادة العراقية متيقنه من رفض القيادة الإيرانية لمبادرتها ، وهذا ما أمهل اليه بالفعل مستندا الى رفض ايران المسبق عقب اعلان الرئيس العراقي دعوته في خطابه السابق على اعلان الرئيس الباكستاني المبادره العراقية ، فان ذلك يعسني

الاستهزاء . بالرأى العام العالمي والمؤتمر الاسلامى خاصة من جانب القيادة العراقية
والذى قدمت المبادرة بواسطته . لأنه من المفترض أن تكون قد تدارست مبادرتها جيداً
وتيفقت أنها تحمل من عناصر نجاحها وقبول الطرف الاخر لها - ما يشجع على إعلانها
ويعزز من قوتها فى سبيل اقرار السلام والأمن بين الدولتين وفى منطقة الخليج عموماً .
ولكنها جاءت بهذه الصيغة ليبقى العراق فى النهاية هو الطرف الراغب فى السلام
وايران هى الطرف الراضى له مع وجود أطراف دولية قادرة على تبني هذه الوجهة الفير
صادقة عن موقف كلا الطرفين ، خدمة لمصالحها الخاصة فى المنطقة . وتكون القيادة
انعرافية بعد أن تعاملت مع المجتمع الدولي باستعلاء عند سرعة إعلان مبادرتها قبل
صدور قرار مجلس الأمن ، وبالصيغة التى تحدث فيها النظام العراقى عن هذه النقطة
عادت لتستهزئ بالمجتمع الدولي مرة ثانية حينما تقدم مبادره محكوم عليها بالفشل .
بل يستوقفنى تلك العبارة التى وردت فى بيان مجلس قيادة الثورة العراقى فى ٨٠/١٠/٥
بشأن استئناف القتال حينما تكلم عن ظروف اعلان العراق عن المبادرة وبشكل يوحى
بأنه لم يكن راغباً فى ايقاف الحرب انما قدم مبادرته بمهزء على رغبة المجتمع الدولى
حيث يقول البيان : (وقد طلب منا السادة الذين اتصلوا بنا أن يقوم العراق باعتباره
الطرف (المقتدر) بمبادرات تحفظ ماء وجه الطرف الآخر - أو كما سماها -
بعضهم بمبادرات (عطف) من أجل خلق ظروف مناسبة للطرف الآخر للإستجابة الى
نداءات وقف اطلاق النار الصادرة عن العراق وعن مجلس الأمن ومن أطراف دولية عديدة
...) وتعقيباً فى البدايه على صياغة هذه الفقرة أتساءل - كيف لقيادة دولة أن تسمح
لنفسها بالكشف عن عبارات والألفاظ صور بها بعض الوسطاء - وهم مسئولين فى دول أخرى
لها علاقاتها مع طرفى النزاع - صوروا بها الحالة التى كان يمر بها ، أحد طرفى
النزاع خلال اتصالاتهم الخاصة فى هذا الشأن ، وذلك ان صح فعلاً أن بعض هذه الأطراف
استخدم تلك العبارات والألفاظ التى توحى بالاشفاق على الموقف الايرانى ، والتوسل
بالجانب العراقى ؟ أليس فى ذلك حرج يتعرض له هؤلاء الوسطاء الدوليين أمام القيادة
الايرانية ؟ وقد يكون من بينهم رؤساء دول تربطها بايران علاقات خاصة قد تتأثر
بإذاعة مثل هذه الوقائع . فى الحقيقة أن المحاولات العراقية المستمرة لدق أسافين
عدم الثقة بين ايران وكافة الأطراف المعنية بالمشكلة والتى بذلت مساعيها للتوفيق
بين طرفى النزاع ، لم تتوقف . وقد لعبت هذه المحاولات المراقية دورها وكان لها
رد فعلها فى عدم استجابة ايران لأى وساطة أو مبادره جاءت من تلك الأطراف التى
قصدها البيان العراقى ، وهى معروفة بالطبع لدى القيادة الايرانية ، ولكن هل ايران كانت
تحتاج بالفعل الى مبادره لتحفظ لها (ماء الوجه) كما جاء فى البيان العراقى
أو العطف عليها .

لقد كان للإصرار الإيراني على الاستمرار في القتال لحسم النزاع على ساحة المعركة في حقيقة الأمر هو أبلغ إجابة على هذا التساؤل ولا تحتل اللبس . بل انني أرى أن الشروط العراقية هذه في مجملها سواء الواردة في خطاب الرئيس العراقي أو في المبادرة التي قدمت بواسطة الرئيس الباكستاني ، ينطبق عليها ذات النعت الذي نعت به الرئيس العراقي فيما بعد الشروط الإيرانية المقابلة حيث جاء في خطابه المؤرخ في ١٩٨٢/٤/٢٠ في هذا الشأن (وكان يعلن " أي نظام الحكم الإيراني " شروطا يعرف تماما بأن العراق لن يقبلها فهي شروط مهينة وتتناقض مع قواعد السيادة والقانون الدولي والعلاقات الدولية - وتمس بالمصميم شرف العراق وحق أهله في اختيار طريقهم في الحياة) ولا ندرى ما إذا كان الرئيس العراقي عند إعداد هذه الخطاب قد راجع شروطه التي كان قد تقدم بها في ١٩٨٠/٩/٢٨ متأثرا بنشوة الانتصار العسكري . ألم يكن دعوتته للشعوب الإيرانية للتخلص من نظام حكمها مساسا بحق هذه الشعوب في اختيار طريقة حياتهم ؟ ، وألم يعد أبسط وصف لهذه الشروط العراقية في حينها بأنها (شروط مهينة) ؟

وإذا انتقلنا إلى مرحلة تالية - من مراحل الصراع العراقي الإيراني ، وبالتحديد عام ١٩٨٢ حينما تغيرت الأوضاع والظروف سواء على جبهات القتال بين الطرفين أو فيما يتعلق بإمكانيات دعم العجلة العسكرية إقتصاديا وبشريا . فإنني أعود لأستند وكما إتبعنا في الصفحات السابقة إلى ما يصدر رسميا عن العراق نفسه في هذا الشأن لنتخذ منه الحجة على قيادته . فبعد أن اضطرت القيادة العراقية إلى إصدار أوامرها بانسحاب قواتها المسلحة من بعض المناطق الإيرانية تحت ضغط ، الانسحاب الجبري الذي اضطرت إليه هذه القوات تحت تأثير الهجمات الإيرانية الشهيرة خلال الشهر الأول من عام ١٩٨٢ . قال الرئيس العراقي في خطابه المؤرخ في ١٩٨٢/٤/٢٠ - والذي أعلن فيه قرار الانسحاب : (..... وكان علينا .. أن نقاتل أيها الأخوة - كان علينا أن نواجه حاله غريبه لم يكن لها مثل في الصراعات بين الأمم .. دولة اضطرت للدخول إلى أراضي دولة أخرى دفاعا عن نفسها وهي تقول يوميا .. أنا مستعصده للانسحاب من تلك الأراضي .. بدون شروط .. أن ما نريده فقط هو الاعتراف بسيادتنا وحقوقنا .. ولكن الدولة المهزومة عسكريا ترفض ، وتعاند ، وتصر على استمرار الحرب وتطلق التهديد والوعيد وتؤكد نزاعاتها التوسعية ورغبتها في التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ودول المنطقة .. وفي كل المحادثات السياسية التي أجريناها مع الجهات التي سعت إلى الوساطة بيننا وبين إيران ، رفض حكام طهران مبدأ التفاوض . ومبدأ التسوية السلمية .. وكانوا يقولون بأن الحل لا بد وأن يكون في ساحات القتال) . ومن تحليل ما جاء في هذه الفقرة نجد أن هناك تفهيرا محسوسا قد برز من

خلال دعوات القيادة العراقية لوقف القتال - والتفاوض لحل النزاع - فاختفت الشروط الأربعة التي تضمنتها المبادرة التي قدمت بواسطة الرئيس الباكستاني، واختفت الشروط التعجيزية التي وردت في خطاب (صدام حسين) قبل ذلك . ولم تعد الرغبة العراقية في وقف القتال والتفاوض لحل النزاع سلميا مع ايران ، بناء على رغبة ووساطة أطراف دولية وحفظا لواء الوجه للقيادة الايرانية ، وعطفا عليها . انما اصبح العرض هنا - (بدون شروط) - وتلبية للحاجة الماسة لدى القيادة العراقية للخروج من هذا المستنقع الذي ورطت نفسها فيه . إختفت الشروط التي لم تكن نسمع بها سوى خلال عهود التوسعات الامبراطورية في زمن مضي وولي ، ولم يعد سوى الشرط المنطقي والشرعي الذي جاء في هذا الخطاب وهو (الاعتراف بسيادة العراق وحقوقه) واختفت أيضا عبارات الاستفزاز وألفاظ السباب وهو ما يعبر عن حاله النفسي التي كانت تعترى القيادة العراقية في الحاليتين . فهناك فرق بين دعوته للسلام في ظروف السيطرة العسكرية على أراضي الغير ، ودعوته مقابله في ظل ظروف الانطوار للرجوع خلف الحدود والحدود للدفاع عن الخطر المنتظر على المدن والقرى الحدودية . فقد كان ذلك التعديل العراقي من موقفه المتشدد السابق - هو أمرا مفروضا عليه - وليس اختياريا . واذا كانت الشروط العراقية قد محتها تطورات الموقف بين الدولتين وانتهت تلك القائمة الطويلة من الشروط الى كلمتين واضحتين هما (الاعتراف بالسيادة والحقوق) فان مفهومى للمقصود بالاعتراف بالسيادة هنا أمرين ، أولهما : هو سيادة العراق على الارض - أى الأراضي التي استعادها خلال الأيام الأولى للحرب والتي ورد حكم بشأنها في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ولم تكن ايران قد أعادتها للعراق بعد . ولم يعد بشأنها اختلافات تذكر ، اللهم ما قد يتعلق ببعض الخلافات الفرعية البسيطة والخاصة بالاستفادة من الأنهار التي تمر عبر المناطق الحدودية للدولتين ولصالح العراق وهي أمور يمكن معالجتها على ضوء أحكام القانون الدولي المنظمه لعمليات الاستفادة من الأنهار والتي تنطبق على مثل هذه الحالات .

وثانيهما : السيادة على المياه ، والمقصود بها (شط العرب) وكما سبق أن أوضحنا أن العراق قد تنازل بموجب اتفاقية مارس ١٩٧٥ في الجزائر على جزء من حقوق السيادة على الشط الى ايران ، ووافق أيضا على موضوع الادارة المشتركة لشئون الملاحة في شط العرب ، ثم عاد فألغى الاتفاقية بمناسبة الحرب مع ايران وأصبح يتكلم عن الحقوق التاريخية للعراق في الشط ، وهو أمر لا شك يتضمن وعلى ضوء الظروف والملازمات التي شرحناها في الكلام عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ - العديد من العقبات على ضوء المطلب العراقي بشأن الحقوق التاريخية والذي يعنى اعاده شط العرب تحت السيادة العراقية كاملا دون أى مشاركة ايرانية . واذا كان خطاب الرئيس العراقي الأخير الذى

نحن بصدد الحديث بشأنه الآن لم يشير الى موضوع الحقوق التاريخيه ، فأظن أن القيادة العراقية بذلك السكوت ، لا تمنع من أن يكون الاتفاق الجديد إقرارا لما جاء في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بالنسبة لهذا الموضوع . يبقى الشق الثاني من الشرط العراقى والخاص (بالحقوق العراقية) وهو أمر يختلف عن موضوع السيادة والمتعلق بقضايا الحدود ، لأن هناك فقرة وردت في ذات خطاب الرئيس العراقى استعرض خلالها الموقف العراقى في السنة الأولى للحرب وجاء فيها عبارة : (وحققنا في إختيار نظامنا السياسى والاجتماعى) ولا شك أن هذه هى القضية الأساسية التى كانت خلف هذا الصراع كله وليست قضية الحدود كما قلنا سوى ذريعة - وأسباب شكلية - لأن القضية مرتبطة بموضوع الصراع العقائدى بين نظامى الحكم فى الدولتين الجارتين ، ورغبة ايران فى اقامة نظام حكم الجمهورية الاسلاميه فى العراق ورغبة العراق فى اسقاط نظام حكم الجمهورية الاسلاميه فى ايران .

وأعقب ذلك محاولات عديدة من جانب العراق ، تكشف فى حقيقتها عن جبرى القيادة العراقية لاهته فى سبيل الوصول الى طريق يتيح لها فرصة وقف الحرب مع ايران بعد أن دب اليأس فى نفوسها أمام العناد الايرانى بحسم الموقف على ساحة القتال . ومن أبرز هذه المحاولات ما أطلق عليه (رساله موجهه الى الشعوب الايرانيه) وذلك من خلال خطاب للرئيس العراقى موجه من الاذاعة والتلفزيون العراقى بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٥ ، " فقد دعى الرئيس العراقى القيادة الايرانيه لقبول خطة سلام تتضمن عدة نقاط تقوم على وقف شامل لاطلاق النار على طول الجبهة وانسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا ، وتبادل كامل للأسرى والدخول فى مفاوضات مباشرة تؤدى الى توقيع معاهدة سلام بين العراق وايران " (١) . ولكن القيادة العراقية قد أساءت اختيار الاسلوب المناسب لمخاطبة الشعب الايرانى بشأن موضوع السلام بين البلدين حينما جاءت هذه الدعوه فى صباح نفس اليوم لقيام العراق بقصف العاصمة طهران ، (١٣) مدينة ايرانيه مما يجعل المراقب يحترق فى أمر القيادة العراقية ، وطريقة تفكيرها ، واسلوب ادارتها لعملية الصراع مع ايران . فما زال حكام البعث مصممين على أن اسلوب ضرب المدن الايرانيه فوق رؤوس أهلها سيكون ورقة ضغط على القيادة الايرانيه فى هذا الاتجاه . ولقد سبق أن عرضنا لرد الفعل الشعبى والرسمى الايرانى على هذه المبادره المذكورة عند كلامنا عن (ضرب المدن) . وأبرزها ما أعلنه المتحدث الرسمى الايرانى من " أن الهدف من هذه الخطوه المراقبه هو اغراء ايران بقبول التفاوض " (٢) . وفى تقييمنا لموقف كلا

(١) - جريدة الاهرام فى ١٥/٦/١٩٨٥ .

(٢) - جريدة الأخبار فى ١٦/٦/١٩٨٥ .

الجانبيين في الوقت الحالي، وعلى ضوء ما وصلت اليه الأوضاع على خط الحدود حسين الطرفين، وامكانياتهم العسكرية والاقتصادية، وتجارب كل منهما تجاه الآخر من خلال مباشرة عملية الصراع، نجد أن لكل منهما منطقة الذي يستند الى ظروفه وطريقة ادارته للصراع في تلك المرحلة من مراحله. ولنناقش ما جاء في هذه المبادره المراقبة بشئ من الایجاز. فالعراق حينما يطلب الوقف الشامل للقتال، فهو سوف يضمن بذلك وقف العمليات الهجومية التي يقوم بها الجيش الايراني من آن لآخر داخل الأراضي العراقية. وسواء حققت هذه العمليات أهدافها المرسومة لها أم لا، فهي في الحالة الأولى يترتب عليها تغييرا في الأوضاع العسكرية بين الطرفين مما يجعل ايران تقترب من الوضع الذي كان عليه العراق في بداية الحرب حينما كان يملك بيده عدة مدن، ومناطق كبرى من الأراضي الايرانية، وفي الحالة الثانية يعتبر في عدم نجاح القوات الايرانية من تحقيق هدفها من الهجوم، فهي على أقل تقدير، تحدث من الخسائر البشرية والمادية للعراق خلال تلك الهجمات، ما يجعل العراق في غنى عنه، وعلى ضوء ظروفه الاقتصادية وامكانياته البشرية التي سبق شرحها. هذا فيما يتعلق بالقتال على الجبهات، كذلك فيما يتعلق (بحرب المدن) أو قصف المدن المدن فهو لا شك يتضمن من المآسي والويلات، ما يفرض على القيادة العراقية ضرورة تجنبه ولا سيما أن أصبحت المدفعية الايرانية بعد تقدم القوات الايرانية الى الحدود الدولية مع العراق قادرة على الحاق الأذى بكافة المحافظات الحدودية العراقية مع ايران.

يبقى الأمر الثالث المتعلق بقصف البواخر التي تعبر مياه الخليج العربي الى التعرض لها. وهو صورة ثالثة من صور العمليات الحربية التي لا شك أن البهتان العراقي كان يتضمنها بنصه على (الوقف الشامل لإطلاق النار) فالعراق أصبح يتضرر بدوره من ممارسة ايران وبالمقابل لهذا الأسلوب من أساليب الحرب ضد العراق. ذلك أن تعرض بعض السفن العائده الى دول الخليج العربي التي تدعم العراق في هذه الحرب لأعمال القصف الايراني، أو إقمتها الى الموانئ الايرانية لفحص نوع شحناتها والجهة التي سترسل اليها هو امر يعرض العراق لنوع من الحرج أمام هذه الدول لأنها تتضرر من بذلك لأسباب تعود الى الأعمال الحربية التي يمارسها العراق ضد ايران والتي تقوم بدورها بالرد بالمثل على هذه الصورة. بل أن دولاً لها علاقاتها المتميزة مع العراق مثل (الهابان)، وتركيا حينما تتعرض ببواخرها لأي ضرر من جانب أحد الطرفين المتحاربين. قد يؤثر ذلك حتما على نمو التعاون بينها وبين العراق في المجالات المتعددة. ولقد حدث بالفعل أن تعرضت سفينتين لتركيا للقصف خلال ثلاثة أيام فقط من الأسبوع الثاني من شهر يوليو ١٩٨٥ وأدعت تركيا أن قصف الباطرة الثانية كان خلال تواجدها خارج المنطقة المحظورة التي حددها العراق كمنطقة عمليات

حربيه . لذلك فإن توقف مثل هذا النوع من العمليات الحربيه سوف يفيد العراق على أي الأحوال اذا التزم الجانبين به . ولا سيما أن ايران بدأت تفرغ الشحنات التي تبسين أنها خاصة بالعراق وتستولي عليها .

هذا عن الموقف العراقي من الوقف الشامل للعمليات الحربيه على كافة الجبهات بمختلف صوره ، إلا أن الموقف مختلف تماما على الجانب الآخر ، فالقيادة الايرانيه لا تريد الوقف الشامل ، وخاصة ما يتعلق بالعمليات العسكريه على الحدود بين الدولتين وبعيدا عن مياه الخليج ، والمناطق المدنيه الآله بالسكان . فهي ترى أن ساحة القتال هي الساحة الوحيده لحسم صراعها مع نظام حكم البعث في العراق . باعتبار أن العراق قد أراد البده بالحرب من هذه الساحة ، وعليه أن يتحمل الاستمرار في القتال عليها حتى النهايه . كما أن الجانب الايراني ، ورغم الخسائر البشريه الكبيره التي تذهب في تلك العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه ، وكنتيجه لاستخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل (المحرمه دوليا) في مجابهته لهذه العمليات الهجوميه الواسعه ، فإن تلك العمليات تظل تفتح أمام ايران الباب للمزيد من التقدم على الأرض العراقيه لتعزز موقفها العسكري والسياسي أيضا في مرحله لاحقه من الصراع بعد أن أصبحت القوات العراقيه تحارب الآن من أمام مدنها وقراها الحدوديه بعد أن كانت تقف خلف المدن والقرى الايرانيه في وقت مضى ولكي تنقلب المصوره ولهاخذ القاده الايرانيون ذات الموقع الذي كان يقف عليه القاده العراقيون في ساحه الصراع . عند التفاوض . وأصبح الآن موضوع قيام العراق بغزو جديد للأراضي الايرانيه ليبعد تلك القوات الايرانيه الى حيث كانت في ١٩٨٠/٩/٢٨ هو أمر مشكوك كثيرا في إمكانية حدوثه . وبموجب التكهن بنتائجه . ولقد أثبتت تجربه محاوله القوات العراقيه القيام بعملية من هذا النوع على الجبهه الوسطى أمام محافظة واسط وداخل الأراضي الايرانيه لتطويق بعض المدن الايرانيه التي سبق أن تخلت عنها في عمليات الانسحاب التي تمت في ابريل عام ١٩٨٢ ، وبهدف تخفيف الضغط على بعض التشكيلات العراقيه التي كانت تواجه موقفا صعبا بالقرب من منطقه (زرباطيه العراقيه) وأعلنت القيادة العراقيه عند اذاعه بيان بقرارها هذا أنها تؤكد بذلك قدرتها (على أن تصل الى أي مكان تريد الوصول اليه في العمق الايراني) . ولكن باءت تجربه الميره بالفشل حينما لم تغلح تلك القوات وكما ذكرنا في حديثنا عن إدارة الصراع العسكري بين الطرفين ، في تحقيق أهدافها وعادت ثانيه بعد أن لحق بها أضرار جسيمه يتذكرها جيدا - إخواننا العسكريون العراقيون .

ولقد عاد العراق ليكرر هذه المحاوله في ١٩٨٦/٥/١٢ تجاه مدينه مهران الايرانيه ، ضمن تطبيق ما أطلق عليه قائد الفيلق الثاني العراقي ، والدكتور سعدون

حمادى رئيس المجلس الوطنى العراقى فى ١٨/٥/١٩٨٦ ، بأنه اسلوبا جديدا قرر العراق ممارسته ضد ايران لإجبارها على التخلي عن استمرار احتلال ميناء الفاو العراقى . وأنى إذ أشك وعلى ما سوف تكشف عنه الأيام القادمة فى امكانية نجاح هذا الأسلوب العراقى سواء فى التمسك بأى أراضى جديدة فى العمق الايرانى أو إجبار ايران بذلك الأسلوب على الخضوع لمطالبها أيا كانت . كما أن أى محاولات عراقية وبالحجم الذى تقوم به ايران الآن - فى العمليات الهجومية بهدف دخول أراضى الجانب الآخر ، لم تعد اليوم ذات قيمة عسكرية أو سياسيه بذكر بعد أن اضطرت للانسحاب عام ١٩٨٢ . ففى حين بقى ذلك وكما قلت أمرا ليس ببعيد المنال بالنسبة للجانب الايرانى فى محاولاته ضد العراق ، مع بقاء الرهان الايرانى على احتمال موالاة نسبه ليست بقليله الى جانبها من الشعب العراقى اذا تسنى لها السيطرة على بعض المناطق السكنيه الهامه فى العراق مثل مدينة البصرة من بين جموع المتعاطفين مع الثورة الاسلاميه فى ايران أو الساخطين على نظام حكم البعث على مختلف اتجاهاتهم السياسيه حتى ولو كانوا من الذين لا يتفقون فى الفكر والمنهج مع الفكر السياسى الحاكم فى ايران . هذا عن العمليات الحربيه على ساحة القتال ، أما موضوع قصف المدن فإنه ويعكس الحال بالنسبه للعمليات على ساحة القتال ، فإن ايران ترحب لا شك بايقاف عمليات قصف المدن ويجنبها تلك الأضرار الجسيمة التى تلحق بشعبها ومدنها من جراء القصف العراقى لها . ويبقى موضوع قصف البواخر والتعرض لها - ويدخل ضمنه بالطبع وحسب ما يفهم من لفظ (الايقاف الشامل لاطلاق النار) - عمليات الحصار البحرى لموانئ تصدير النفط الايرانيه وهو الأمر الذى يكلف ايران كثيرا نتيجة الأضرار التى تلحق بالناقلات التى نتردد على موانئها لشحن النفط الايرانى ، وكذلك قصف جزيرة خرج وما بقاء عليها من محطات لشحن النفط . لذلك فان ايقاف هذا النوع من الحرب بين الطرفين يفيد ايران كثيرا ، ويحقق لها امكانية تحرك البواخر الايرانيه أو الأجنيه المتردده على الموانئ الايرانيه بحريه كامله فى مياه الخليج . وبالطبع فهو أمر لا يسطيع العراق القبول به على حده - ومنفردا دون الوقف الشامل لاطلاق النار - لأنه قد قصد بممارسته كما ذكرت ، حرمان ايران من الاستفادة من موانئها وتصدير بترولها الذى هو شريان حياتها الاقتصاديه الذى تعتمد عليه فى تمويل مشترياتها العسكريه . وبعد أن ناقشنا النقطة الأولى الوارده فى مبادرة الرئيس العراقى الأخيرة التى أعلنها فى ١٤/٦/١٩٨٥ .

ننتقل الى النقطة الثانيه بعد مناقشة موضوع الوقف الشامل لاطلاق النار ، وهى المتعلقه بإسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا . وإذا تأملنا منطقه الحدود بين الدولتين على الخريطة السياسيه ، ووضع القوات العسكريه لكل منهما

ستبرز أمامنا حقيقة هامة نقول أن الطرف الخاسر من تطبيق مثل هذه النقطة هو ذلك الجانب الذي يسيطر على مساحات ومناطق لها أهميتها العسكرية التي تعزز وتؤمن الموقف القتالي لقواته . وفي هذا الإطار سنجد ان القوات الايرانية أصبحت تتمكن الآن من مناطق هامة سواء بالتواجد بالقوات أم بالسيطرة بالنيران - في داخل الأراضي العراقية بحيث تجنبها ما حدث في الأيام الأولى للحرب من اختراق سريع للقوات العراقية - لحدودها والوصول الى مدن عديدة في العمق الإيراني . وبالتالي فهي لن تقبل بالانسحاب منها مقابل انسحاب العراق من بعض المناطق القليلة التي ما زال لقواته تواجد فيها داخل الأراضي الإيرانية والتي ما زالت عمليات تحريرها من جانب ايران تتم على مراحل ولذلك وبالنتيجة سيكون قبول ايران لهذه النقطة يحقق مكسبا للعراق لا يتناسب مع ما يجنيه الجانب الإيراني من ذلك . وخاصة أن ذلك الأمر سوف يعيد الأمور الى ما كانت عليه قبل بدايه الحرب بين الدولتين ، ولما كانت خطوة التفاوض لحل النزاع - بين الطرفين ستكون في مرحله لاحقه لعملية الانسحاب حسب مبادره الرئيس العراقي ، ونظرا لعدم ضمان التوصل خلال المفاوضات الى تسوية للنزاع مما يتضمن احتمالات لجسوء الطرفين للقتال مرة ثانية ، فستكون ايران في هذه الحالة قد خسرت الكثير - لما أصبحت عليه من وضع جديد على الحدود مع العراق . في وقت يكون العراق قد استطاع أن يعيد ترتيب أوضاعه العسكرية من جديد على ضوء الأوضاع الجديدة - وخلال فترة المفاوضات التي قد يستطيع إطلاتها بشكل أو بآخر .

أما عن النقطة الثالثة المتعلقة بتبادل الأسرى بين الجانبين ، فهي بدورها - تخدم العراق أكثر مما تخدم ايران . وكثيرا ما عرض العراق تسليم الأسرى الإيرانيين من جانب واحد ، وأن كانت كلها حالات تتعلق بالمعوقين والمصابين في العمليات الحربية والذين يكلف بقاؤهم لدى العراق ما يجعل الحكومة العراقية في غنى عن تحمل أعبائه . وكذلك ما أطلق عليه العراق (الأطفال الأسرى) في الوقت الذي ترفض ايران فكرة تبادل الأسرى بالنسبة للمقاتلين الأصحاء على اعتبار أنها في حربها انما تعتبر اسلوب الاستنزاف البشري وحرمان العراق من المقاتلين هدفا من أهداف ادارة الصراع العسكري واستمرار القتال . في وقت أصبح العراق يعاني من العجز الرهيب في الامداد البشرية لعملية الحرب . أو حتى تسيير عجله الحياة المدنية في الداخل . في حين تمتلك ايران ثلاثة أضعاف القوى البشرية التي تتوافر لدى العراق . وقادر على حشد ما يقرب من نصف مليون مقاتل على جبهة واحدة . نضيف الى ذلك المعلومات السوارة من داخل ايران عن قيام السلطات الإيرانية بعمل برامج فكرية وعقائدية خاصة ، لهؤلاء الأسرى العراقيين يمكن تشبيهها بعمليات (غسل المخ) وهي تشمل التثقيف الديني

والسياسي معا . وإذا كان موضوع تقديم برامج فكرية تتناول فكر عقائدي محدد يلقن للأسرى هو أمر قد يكون محللا للدانته ولا يتفق مع قانون الحرب ، إلا أنه يصعب حقيقة في حالتنا هذه تطبيق هذا المبدأ بحكم اعتناق شعبي الدولتين المتحاربتين لمذهب واحد ودين واحد وهو المذهب الشيعي للدين الاسلامي . ولن يخرج التبرير الإيراني في مثل هذه الحالة إذا تلقى أيه إدانته ، من أنه يقوم بتفقيه الأسرى المسلمين بأمور دينهم ، وهو أمر يختلف عن الحالة التي يكون المتبع فيها غرس فكر عقائدي سياسي بحث ليس له صفة دينية . ولعل إيران تأمل من ذلك أن تستطيع أعداد كوافر خاصة من هؤلاء الأسرى العراقيين ليكونوا في طليعة القوات التي ستتقدم بها على حد قولها لتحرير العراق من حكم البعث بل ولقد استخدمت إيران في بعض هجماتها على العراق سرايا كاملة من العراقيين الأسرى والمبشرين إلى إيران . ولقد أشار إلى هذه الحقيقة ضابط عراقي برتبة مقدم خلال حديث له مع الرئيس العراقي في لقاء الأخير مع بعض العسكريين العراقيين والمنقول على شاشات التلفزيون العراقي . وتحدث عن رؤيته لمثل هؤلاء الجنود - وتوجيه بعضهم السباب إليهم - وقد أعلن مسئول إيراني في ١٨/٣/١٩٨٦ أن إيران سوف ترسل في عيد الفيروز كتيبة من المعارضين العراقيين لتمرکز في المناطق التي احتلتها .

والآن وبعد مناقشة المبادره العراقيه الأخيره ، والتي يستخلص منها الرغبه العراقيه في العوده بالأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب واهرام اتفاقية سلام مع ايران - لنتساءل - ماذا يا ترى يمكن أن تأتي به تلك الاتفاقية أو المعاهدة التي يمكن أن ينتهي اليها الطرفين ؟ وهل سوف تأتي بأحكاما أخرى بخلاف ما تضمنته اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الملغاه . أم أنها ستحيل اليها ثانية ؟ ووقتها يعود ونتساءل ولماذا إذا كانت الحرب ، وما الفائدة التي عادت على العراق منها ؟ . والحقيقة نقول أن موضوع توقيع معاهدة سلام جديدة بين العراق وإيران لتسوية النزاعات القائمة بينهما ، يعد المعضلة المستعصية في هذا الصراع ، والتي يصعب تحقيقها في الوقت الحالي على ضوء الرفض الإيراني المتكرر لقبول فكرة التفاوض مع النظام الحاكم الآن في العراق . وهو الأمر الذي يجرنا إلى المدخل الإيراني لمعرفة موقفه من موضوع التسوية السلمية للنزاع بعد أن أفضنا في الحديث عن الموقف العراقي والمبادرات التي تقدم بها وموقف إيران منها .

وفي قراءة للفكر والسلوك الإيراني من خلال دراسة أسلوب ادارته للصراع السياسي والعسكري مع العراق يمكن القول أن الموقف الإيراني ابتداءً - هو في مجمله الرفض - والرفض التام لكل شيء يتقدم به القادة العراقيون أو ينقل عنهم بواسطة

الأطراف الأخرى . عدا ما أشرنا اليه آنفا من بعض الفرعيات التي يرى الجانب الإيراني فيها توافقا مع مصالحه وتخدم استراتيجيه ادارته للصراع ، مثل موضوع وقف حرب المدن وقصف البواخر والحصار البحري دون تطبيق نفس الشيء على ساحة القتال . وعلى حشد قول السيد / طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي : " ان ايران تريد حربا تناسب امكانياتها وهو ما يرفضه العراق " . والرفض الإيراني أساسا لا ينصب على فكرة التفاوض في حد ذاتها . إنما يتعلق بعدم استعداد النظام الحاكم في ايران للتفاوض مع نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين في العراق . ووجهة النظر الإيرانية في هذا الشأن ، هي أن القيادة البعثية الحالية ليست أهلا لتحمل مسئوليات الالتزامات الدولية قهاسا على العديد من التصرفات التي انتهجتها خلال مراحلها مع ايران وعلى الساحة الدولية أيضا ، وعدم الاطمئنان لاحترام قيادة صدام حسين لأي اتفاق قد يبرم مع ايران وأن تصرفه عند اقدام على ابرام اتفاقية الجزائر ، ثم الإقدام على الغاشيا ، ثم المطالبة الآن بابرام اتفاقية لتسوية النزاع إنما كان في كل مرحلة من هذه المراحل وليد توجهات محدده خلقتها ظروف ومتغيرات عاصرت كل حاله على حده وليس من منطلق المسئولية الدولية . فلقد كانت في الحاله الأولى الضرورات الملحه والظروف الصعبه التي واجهها النظام العراقي مع الأكراد شمال العراق ولدرجة العجز العسكري التام كما أشرنا وعلى لسان الرئيس العراقي نفسه في كلامه عن الأسباب التي اضطرت له ابرام تلك الاتفاقية . ليضمن عدم مسانده الشاء للأكراد . وقد كانت هنالك ظروف ومتغيرات أخرى عاصرت الفترة التي أقدم فيها على إلغاء نفس الاتفاقية حينما تبدلت الأمور عام ١٩٨٠ وأصبح له السيطرة الكاملة على العراق وقادر على عد أنفاس كل انسان يعيش على أرضه ، مما يتيح له المجال لتحقيق طموحاته في طرح زعامته في المنطقة وتوجيه ضربه قويه للنظام حكم الجمهورية الاسلاميه الذي بات مصدر خطر بهتدد النظام والفكر المعاشدي القائم في العراق ، بل والمنطقة . مع تهبانه للظروف الداخلية الخاصة التي كانت تعيشها ايران في أعقاب سقوط نظام الشاء وانهيار المؤسسه العسكرية الإيرانية ، فقد رأى النظام البعثي وكما بهنت سالفا في ذلك فرصه لكي يخلص على الجانب الآخر من الحدود في مفامرة سريعة ، مع فسخ يده من اتفاقية الجزائر التي كان هو نفسه المتفاوض الأول عند ابرامها . ومرة ثالثة ، وحينما ساءت الأوضاع على جبهات القتال بعد استنزاف طويل وشديد للجيش العراقي مع اضطراب القيادة العراقية للاعتماد على جيرانها من عرب الخليج لدعمها في استمرار هذه الحرب ووجود خطوط مواصلات يلمع الخارج في أيديها ، فقد تحولت القيادة العراقية الى موقف يكاد يكون التشبيه الحقيقي له هو (استجداء) طلب ايقاف للحرب من ايران . والذي طرقت في سبيله كل الطرق . وعادت تطلب توقيع اتفاق

لحل النزاع - من جديد .

أما الحل الوحيد الذي تقبل إيران التعامل على أساسه ، هو عزل الرئيس العراقي صدام حسين ، وأحياناً يقولون تنحيه نظام البعث كله . والتفاوض مع قيادة جديدة يمكن أن تحترم التزاماتها بشأن ما سوف يتوصل اليه الطرفين . لأن سوابق التعامل مع نظام البعث بقيادة صدام حسين ، لا تستبعد أن يتحول مره أخرى لئلا يكتفى ما فيه يتفق مع القيادة الإيرانية عليه اليوم ، ومستخدماً ذات الحجة التي أسس عليها حاشه اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ - وسبقول أن الاتفاقية كانت بنت ظروفها . وفي رأى القيادة الإيرانية - وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من الانتظار حتى تصل إلى السلطة قيادة جديدة يمكن الوثوق فيها ، أو العمل على إسقاط نظام الحكم الحالي ، وهو ما لم تدخر إيران بشأنه جهداً . وإذا قيل للقيادة الإيرانية أن هذا المنطق وإستمرار الحرب يعنى استمرار تحملكم خسائر فادحة في شعبكم وقدراتكم العسكرية والإقتصادية وخاصة من جراء استخدام العراق أسلوب (الحرب الكيماوية والحارقة) وضرب المدن الآلهة بالسكان . بل اعتبارها الوسائل الوحيدة التي يستطيع العراق التأشير بها على معنويات شعبكم لتحقيق نوعاً من القفط الشعبي عليكم في سبيل قبول وقف الحرب والتفاوض . فيكون الجواب الإيراني وكما قال الزعيم الروحي الإيراني الخميني : (أن طريقنا هو طريق الحسين وكرهلاء) كناية على ما تحمله الحسين وآل بيته الأشراف من تضحيات في كرهلاء في سبيل المبادئ التي قاتلوا من أجلها . وأنهم قادرون كمسلمين شيعة - على الاستمرار على هذا الأساس في الحرب إلى ما لا نهاية وهم في سبيل ذلك يعدون جيشاً قوامه (١٥) مليون مقاتل .

وكما أعلن رئيس البرلمان الإيراني في ١٢/٧/١٩٨٥ أنهم مستعدين للحرب لمدة ٢٠ سنة ، وأن طريق النجاة هو طريق كرهلاء . ويحضرنا هنا وبهذه المناسبة ما ذكره (دوايت م . دونلس) عن هذه الخاصية في العقيدة الشيعية والتي يتميز بها الإيرانيون بالذات في كتابة عقيدة الشيعة حيث يقول : " أن الطوائف الإيرانية كانت ولا تزال تظهر ميلانحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك - فهذه التضحية من الحسين تتفق واستعدادهم الطبيعي لقبولها حالا " ولذلك فإنه ليس بغريب أن نرى الجندي الإيراني يحمل معه أثناء عمليات الهجوم الإيرانية على العراق حقيبة بسيطة تحتوي على البمض من الخبز الجاف - والفزق ، وشي من (الحناء) يصيغ بها قدميه حينما تتأثر من كثرة السير عليها لمسافات طويلة . فهذا هو زاد رحلة الحرب الاحتياطي الذي يحمله معه من الأراضي الإيرانية وعبر الأراضي العراقية بما فيها من موت ينتظره غير عابئ به . وعلى أمل أن كل خطوة يخطوها في مسدها

الحرب هي خطوة في الطريق للوصول الى كربلاء . وليس المقصود بذلك وصوله هو الى كربلاء . المدينة العراقية المقدسة التي فيها قبر (الحسين) - وانما المقصود على الطريق والمنهج الذي سار عليه سيد الشهداء (الامام الحسين) عندما لبى دعوة أهل العراق لتخليصهم من حكم يزيد ابن أبي سفيان ، وملاقاة جيشه في كربلاء . وهم بذلك يعتبرون أنفسهم مكملين لمسيرته في ذهابهم لتخليص شيعه العراق من حكم البعث الذي صدرت الفتوى ضده بأنه كافر ويستحل دمه ، وإقامة نظام حكم اسلامي في العراق . ويلاحظ أنهم في ذلك لا يفرقون بين شيعه العراق وشيعه ايران .

وبهذه المناسبة فقد أفننا في توضيح هذه المسألة لأن القيادة العراقية تحاول طمس الحقائق وتحويلها الى دعايات تأخذ شكل الخرافات حينما تدعى أن الجنود الايرانيين حينما يطلقون في هجومهم على الأراضي العراقية يقال لهم - اذهبوا الى كربلاء . وهذا يذكرنا بما كان يدعيه الاعلام العراقي من أن الأسرى الايرانيين كانوا يحملون مفاتيح قالوا أن القيادة الايرانية أهمتهم أنها (مفاتيح الجنة) وغريب حقا أن تعتقد القيادة العراقية أن الرأي العام الداخلي في العراق على هذه الدرجة من المزاج حتى يصدق هذا الإدعاء .

وفي الحقيقة أن الشرط الايراني الذي وضعوه لقبول وقف القتال ، وهو خلع صدام حسين من السلطة في العراق ، لأمر شاذ وغريب على العلاقات الدولية . ولكنه من وجهة النظر الايرانية يتمشى مع منطقها وحجتها المستقاة من واقع تجاربها مع نظام البعث . في العراق ومنذ توقيع اتفاقية الجزائر وحتى اليوم . ولكن ينبغي أن لا نغفل أن ذلك ليس بشرط فقط لوقف الحرب من جانب ايران ، إنما هو في ذات الوقت جزءا من استراتيجيه القيادة الايرانية في ادارتها للصراع مع العراق ، وهدف أساسى من أهدافها باعتبار أن الصراع اليوم بين الطرفين هو صراع على البقاء - بقاء أحدهما في السلطة وإسقاط النظام الآخر . والواقع أن الحجة الايرانية هذه لا يمكن القبول بها على إطلاقها لأنه وإن كان موضوع التخوف من عدم التزام القيادة البعثية بما سوف تبرمه من اتفاق ومحاولة التخلي عنه اذا واثته الظروف المناسبة لذلك ، هو موضوع جوهرى وهام إلا أنه من الممكن حصول ايران على ضمانات دولية ، بدخول أطراف دولية محايدة كضامنين لوفاء العراق بهذا الالتزام مستقبلا ، مع امكانية وضع قوات تابعة لتلك الدول على الحدود بين الطرفين في المناطق التي يتطلب الأمر ذلك ، ولتكون جهة رقابة على تحركات وأوضاع جيوش الطرفين في حدود ما سوف ترسمه الاتفاقية المزمع ابرامها . وعلى الشكل المطبق في سينا بين مصر واسرائيل . ولكن من الواضح أن ايران تشكل في نوايا جميع الأطراف الدولية التي ظلت حتى الآن ، كوسيط بين

الطرفين ، وتعتبر أن بعضها كان له دورا إحيائيا الى جانب العراق - وتستدل على ذلك بعدم صدور أى اذانه رسميه من أى دولة على استخدام العراق الحرب المحرمة دوليا ضد القوات الايرانية . وعلى أى الأحوال فيمكن اجمال الشروط التى أمكن استخلاصها من التصريحات والبيانات المتفرقة الصادرة عن المسؤولين الايرانيين على النحو التالى :-

- (١) - تنحية صدام حسين من السلطة .
- (٢) - تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته .
- (٣) - دفع تعويضات عن أضرار الحرب .
- (٤) - اعادة الأسر العراقية المهجرة الى ايران .

وقبل أن نعرض لهذه الشروط بالمناقشة أود أن أشير الى أنها وجميعها تعالج قضايا جديدة - أى ليست ذات علاقة بالأوضاع السابقة على قيام الحرب ، وإنما كانت أثرا مباشرا لنشوب الحرب بين البلدين - كما أن القيادة الايرانية لم تشير فى ذلك من بعيد أو قريب الى نزاعا على الحدود مع العراق وخاصة أهم قضية ترتبط به وهى السيادة على (شط العرب) الذى كان موضوعا رئيسيا فى اتفاقية الجزائر الذى أصبح الوضع بشأنه الآن مختلفا ، كما أوضحت من قبل ، عقب إعلان العراق إلغاء الاتفاقية المذكورة وإعادة الوضع فى شط العرب على ما كان عليه فى الماضى . وأغلب الظن ان عدم الاشارة الى هذه الأمور ، ليكشف عن النوايا الايرانية الخفية فى ترك هذه الأمور فى الوقت الحالى وعدم إثارتها - الى حين انتظار ما سوف يفر عنه الصراع من نتائج - والى أن تصل الى مرحلة التفاوض لتتربى ما تجده مناسبة مع الموقف فى حينها ومدى قدرتها على تعزيز مطالبها على مائدة المفاوضات ، ولا سيما أن كل ما سوف تطلب به فى هذا الصدد - تاريخيا - ليس لها فيه أى حق ، إنما تلك الحقوق قد رتبها إتفاقيات ثنائيه قبل حكام العراق خلالها التنازل عن جزء من السيادة على أجزاء بعينها مثل ما حدث فى شط العرب . وأغلب الظن أنها ستحمل على ذات الحقوق المكتسبة هذه .

وان كنت أرى أن جميع المشاكل التى يمكن أن تثور بين الجانبين العراقيين والايرانيين سواء موضوع السيادة على شط العرب ، أو تنظيم عملياته الاستفاده من الأنهار التى تمر بالقرب من الحدود بين الطرفين ، أو مسألة دعم كل منهما لقوى المعارضه المناوئه لنظام حكم الطرف الآخر ، أو مساندة ودعم الأقليات القومية لدى كل منهما تجاه الآخر والتى تطالب بالانفصال - وهى أمور تتعلق بقضية التدخل فى الشئون

الداخلية لكل منهما لدى الآخر . فهي كلها موضوعات في تقديري يمكن بسهولة التوصل الى صيغ مناسبة ترضى الطرفين بشأنها ، اذا صدقت النوايا بشأن وضع حلول نهائية لهذه القضايا ، وليس التوصل بتلك الحلول للعبور من موقف وقتي مسبب يواجهه هذا النظام او ذلك ، وعلى أمل العوده لنقضه حينما تتبدل الظروف . ولكن أعود وأكرر أن قضية الثقة بين القيادات الحاكمة في الدولتين هو أمر يحتاج تصويره في ظل بقاء حكم البعث في العراق ، وحكم رجال الدين في ايران . لأن الخلاف الأساسي بينهما لا يتعلق بأمر من الأمور التي أشرنا اليها الآن ، وانما هو وكما أوضحنا سابقا ، خلافا عقائديا تحول الى صراع حقيقي ومبرر . وليست هذه الأمور المشار اليها الفرعيات وشكليات بالنسبة لجوهر الخلاف المرتبط بنظرة كل من النظامين للآخر من حيث تطلعات كل منهما في المنطقة ، والفلسفة التي أقام عليها نظام حكمه والمرتبطة بهذه التطلعات . بل أكاد أمل الى أن تسلم أي قيادة أخرى جديدة في ايران زمام الحكم - من غير رجال الدين ، مع استمرار بقاء نظام البعث حاكما في بغداد ، لن يغير من طبيعة الصراع بين الدولتين شيء يذكر ولكنه قد يثمر عن توصل الطرفين الى حلول وقتية للمشاكل الظاهرة بين البلدين ، لتهدئة الغرمة أمام النظام الجديد في ايران الذي قد يتسلم السلطة ، ليمكن من ترتيب الأوضاع الداخلية على الساحة الايرانية وتوطيد سلطته في البلاد ، وتحسين علاقات ايران مع الأطراف الدولية التي قامت بين ايران وبينها الوحشة في عهد حكم رجال الدين ، ولن تلبث المشاكل أن تعود للظهور مرة أخرى على سطح العلاقات بين الدولتين ، لسببين إثنين أولهما أن ما لحق بايران من أضرار وخسائر فادحة نتيجة دخول الجيش العراقي الأراضي الايرانية ، ونتيجة قصفه المدن على أهلها ، هي أمور يصعب لإزالتها من نفسية الشعب الايراني الذي سيظل يطلب الثأر لنفسه من حكم البعث في العراق . هذا أمر - الأمر الثاني ، هو أن البعث لن يسكت ويكتفى بما وقع من دمار وخراب خلال سنوات الحرب على الساحة العراقية والايرانية ، لأن أهدافه وطموحاته من الحرب لم يتحقق منها شيء بل النتيجة كانت عكسية . ولذلك فإنه سيظل يبحث عن وسيلة لإثارة المشاكل من جديد مع نظام الحكم الجديد في ايران ، ولكن بعد أن يكون قد استطاع أن يلتقط أنفاسه ويدعم وضعه الداخلي أيما . وفي جميع الأحوال وبخلاف السببين المذكورين ستظل الورقة الكردية - في كلا الدولتين ، من أبرز القضايا التي ستكبر الموقف بينهما والتي سيستخدمها أحدهما ضد الآخر . فهي ستبقى وكما ذكرت الورقة الخفية لهذا الصراع على فرض الهيمنة لكل منهما على منطقة الخليج العربي مستقبلا ، أن أجسلا أو عاجلا .

وإذا استعرضنا الشروط الايرانية الأربعة لوقف القتال والتفاوض بشأن تسوية

النزاع . سجد أنها وفي مجملها عدا الشرط الأخير الخاص بعودة الأسر العراقيه المهجره من العراق اليه ثانيه هي بمثابة حكم وإدانة للعراق ومتضمنا العقوبة أيضا . وهذا ما يتناقض مع مضمون هذه الشروط . فالشرط الأول يتكلم عن إقصاء صدام حسين من السلطة ، وهذا الشرط في حد ذاته إدانة للرئيس العراقي في مسئوليته عن واقعة شن الحرب ضد ايران بل وقرار معاقبته أيضا ، في صورة إقصائه عن السلطة . وان كان يُعد عقابا مؤقتا الى حين تحقيق الشرط الثاني ، وهو الذي يطالب فيه القاده الايرانيون بتحديد الطرف المعتدى ومعاقبته . اذاً فمضمون الشرطين وبالجمع بينهما والذي يفهم منهما ، أن القيادة الايرانية قد حددت بالفعل الطرف المعتدى ، وهو القيادة العراقية ، والتي طالبت في الشرط الأول باقصائها عن السلطة . يبقى الشق الثاني من الشرط الثاني وهو تحديد العقوبة ، ولن يشور هنا اي تساؤل بشأن نوع العقوبة شخصية ، أم اعتبارية (سياسية) لأن الشروط الايرانية تكمل بعضها في الاتهام والادانة ، وتحديد العقوبة . فإقصاء الرئيس العراقي من منصبه هو وباقي القساده العراقيين المعاونين له ، هي عقوبة شخصيه وان كانت ذات طابع سياسي ، ولكن هنالك مطالبه ايرانية أخرى بمحاكمته كمجرم حرب عن وقائع الحرب وما لحق بايران بشأنها وذلك في حد ذاته تقرير بالعقوبة التي تطالب بها ايران ضده . ولكن إضافة الى ذلك فهي تطالب بعقوبة اعتبارية (سياسية) توقع على الدولة ككلان مستقل عن قادتها ، وهو المقصود بمعبارة تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته لأنها تتكلم عن الطسرف المعتدى وهو يشمل الدولة ، إضافة الى زعامتها الحاكمه كما يفهم من مجمل الشروط الايرانية وبالجمع بينهما . ولقد وضعت القيادة الايرانية بالفعل العقوبة المطلوبه بنفسها في الشرط الثالث . حينما طالبت العراق بدفع تعويضات عن ما لحقها من أضرار بسبب الحرب . والجدير بالذكر هنا ، أن ايران تعلم مسبقا أنها لن تستطيع تحقيق هذا الشرط طالما بقي نظام البعث في السلطة ، لأنه قادر على المراوغه في قضية تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته لأنه أمر يطول بشأنه النقاش ويتشعب ، ويستطيع كل طرف أن يتهم الآخر بأنه المتسبب في قيام الحرب . لذلك فقد وضعت شرط إقصاء صدام حسين ونظامه عن السلطة في العراق كشرطا أوليا وأساسيا لا بد من تحقيقه قبل النظر في قضية التفاوض على تسوية النزاع .

ولقد سبق أن وافق العراق بالفعل على شرط تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته وذلك من خلال رساله تحريريته أرسلها الرئيس العراقي في ١٩/٢/١٩٨٢ الى الرئيس أحمد سيكوتوري وأعلن خلالها عن رغبته في تشكيل لجنة اسلاميه لتقصي الحقائق عن الجبهة التي بدأت (العدوان والحرب) . كما سبق أن بلغت رئاسه حركة عسدم الإجماع بان العراق مستعد للبحث في ذلك واجراء تحقيق شامل عن الجبهة التي بدأت

(بالعدوان والحرب) . وفي ١٩٨٢/٤/٢٤ اقترح العراق على الملك خالد - رحمه الله - ملك السعودية ، بصفته رئيسا للمؤتمر الاسلامي وعلى الرئيس أحمد سيكوتوري أيضا بصفته رئيسا للجنة المساعي الحميدة أن تتولى اللجنة الاسلاميه والمؤتمر الاسلامي التحكيم في النزاع بين العراق وايران . وأن العراق مستعد للقبول بنتائج هذا التحكيم كما قدم اقتراحا مماثلا الى الرئيس (فهديل كاسترو) بصفته رئيسا لحركة عسدم الاحياز في حينها وذلك في ١٩٨٢/٥/٢٥ . وبذلك فقد أصبح من الجلي أن المصارق لا يخشى التعامل مع هذا الشرط الايراني ، حيث لن تغلبه الحيله في ابداء ما يشاء من حجج أمام الجبهة التي ستقولي بمحه هذا التحقيق ليحاول أن يؤكد بأنه هو الطرف الممتمدى عليه ، وأن ايران هي التي دفعت الأمور الى حالة الحرب ، مما أضطر العراق الى دخولها دفاعا عن سيادته وأمنه وهو ما رددته القيادة العراقية في أكثر من مناسبة . وعليه فإنه وكما أن ايران قد حددت ضمن شروطها الطرف الممتمدى وهو المصارق في نظرها مسبقا وقبل أن تقوم أي جبهة دولية بالتحقيق في هذه القضية ، وحسدت العقوبات أيضا ، فإن العراق بدوره قد نهج نفس المملك وأعتبر أن ايران هي الطرف المنتسب في قيام الحرب وأنها هي التي بدأت بالعدوان على الحدود العراقية قبل ١٩٨٠/٩/٤ وهو تاريخ قيام العراق بأول عملياته العسكرية ضد ايران . ولكن الجانب الايراني وبرغم موافقة العراق على قيام أي من الجهات السابق الاشارة اليها بعملية التحقيق والتحكيم وقبول قرارها لم يقبل بقيام تلك الجهات بهذه المهمة وكما ذكرت لانتهاه بوجود شبهه الحياز بعض الأطراف الدولية المشتركة في هذه اللجان الى جانب العراق ، وكذلك لتيقنه من أن القيادة البعثية الحالية ستكون قادره على المناورة وعدم تمكين تلك اللجان من تحقيق مهمتها بالوصول الى الحقيقة مما دفعها كما ذكرت لجعل شرط إقصاء صدام حسين وقيادته عن السلطة أساسا قبل الدخول في تطبيق الشروط الأخرى التالية . كما أن قبول ايران لوقف القتال لإتاحه الفرصة أمام تلك اللجان للقيام بمهمتها سوف يتيح الفرصة بالنتيجة - للعراق لالتقاط أنفاسه من جراء القتال اليومي المستمر ثم تعود الأمور الى ما كانت عليه ويستأنف القتال بعد أن تمطدتم تلك اللجان بتمسك كلا الجانبين بموقفه ، ويكون العراق قد استفاد كثيرا من فكرة وقف القتال ، وهذا ما لا تريده ايران التي تقم استراتيجيته ادارتها للصراع على مبدأ (استمرار القتال) . إضافة الى اشتراط القوات الايرانية بعدم استقبال أي لجنة تقوم بمثل هذا الدور قبل اعلانها المريح بالإدانة المسبقة لإستخدام العراق للأسلحة المحرمة دوليا ضد إيران وإدانة عمليات قصف المدن الآهله بالسكان . وبعبكسه تعتبر هذه اللجان متحيزة الى جانب العراق . وهو أمر يصعب تحفيقه لأنه وكما ذكرت ، لن يحدث أن تعلن أي دولة مثل هذا الرأي ، كما أن

العراق لن يقبل بها محكما في هذه الحالة . وفي حقيقة الأمر أن الشروط الثلاثة الأولى الإيرانية هذه ، قد خلقت نوعا من التداخل فيما بينها ، وضعت العديسة من الصعوبات في طريق تحقيقها . بل أكاد أقول أن القيادة الإيرانية غير قادرة على نقل ما تريده بالتحديد الى العالم في صياغة واضحة ومتيسر تحقيقها . ولقد طالعتنا جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر في ١٩٨٥/٦/٢٨ ، بتعليق على خبر استدعاء رئيس البرلمان الإيراني حجة الاسلام هاشمي رافسنجاني دبلوماسي الدول الأجنبية في طهران وعرض عليهم اقتراحا إيرانيا بتشكيل محكمة دولية لتمهيد الطريق لانهاء الحرب . وتقول الجريدة في تعليقها : " أن الاقتراح كان غير واضح ومحبوب بشروط لم يذكرها رافسنجاني من شأنها إعاقة تنفيذه إذ قال : " انه اذا توافرت شروط محددة فإنه يمكن للمحكمة الدولية أن تحدد العقوبة التي ينبغي فرضها على المعتدي " ، ثم قوله في رساله أخرى الى حكومات الدول الاسلاميه : " أن الهدف من تشكيل المحكمة هو معاقبة حزب البعث العراقي وليس لتحديد من هو المعتدي " - إنما هو شرط مسبق لأنه لا يترك للمحكمة حرية اثبات من هو المعتدي " . وبالرغم من عدم انسجام الفقرات الواردة في هذا التعليق مع بعضها بشكل يساعد على توصيل الفكرة التي يريد المعلق نقلها الى القارئ وبشأن موضوع هو في ذاته يتناول موضوعات متداخلة وغير واضحة ، إلا أن خلاصة القول بشأن الشرط الأول والثاني من الشروط العراقية هو أن إيران تريد باختصار شديد إقصاء نظام حكم البعث ورئيسه من السلطة في العراق ، ويبقى للمجتمع الدولي ممثلا فيما سوف ينبغي عنه في القيام بمهمة التحقيق والمحاكمة ، في إصدار حكما على الرئيس العراقي ومعاونيه وتحديد نوع العقوبة ، وكذلك تقدير قيمة التعويضات لأن مبدأ التعويضات في حد ذاته هو شرطا أساسيا من شروط إيران لحل النزاع مع العراق .

والجدير بالذكر أنه وفيما يتعلق بالشرط الثالث الخاص بالمطالبة بتعويضات حرب يدفعها العراق لإيران ، فقد سبق لإذاعة طهران أن أعلنت عن استعداد إيران للتنازل عن هذا الشرط وعدم الحصول على تعويضات عن أضرار الحرب . في حالة سقوط نظام حكم البعث في العراق وكان ذلك خلال فترة إنعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في كوبا عام ١٩٨٢ . كما أشارت في هذا الصدد إلى عروض دول الخليج العربي التي تقدمت بها وفودها خلال انعقاد هذا المؤتمر وأعلنت من خلالها عن استعدادها لتسديد قيمة تعويضات الحرب الى إيران مقابل موافقة إيران على وقف الحرب وتسوية النزاع بالمفاوضات . بل أن تصريحات بدأت تخرج من بغداد نفسها باستعداد العراق لدفع تعويضات حرب لإيران - وذلك عقب انتهاء المؤتمر من أعماله . وإن كانت

تلك التصريحات كانت مقرونة بتحفظات لحفظ ماء الوجه مثل عدم إدانة العراق كطرف معتدى فى هذه الحرب . والطريف هنا - أن ايران بعد أن تمكنت من السيطرة على جسر مجنون العراقية الغنية بالبترول بالقرب من البصرة أعلنت أنها ستحتفظ بها كضمان لدفع العراق تعويضات الحرب لإيران .

يبقى مناقشة الشرط الرابع والأخير من الشروط الايرانية والخاص بالمطالبة بعودة كافة الأسر العراقية التى تم طردها من العراق على الحدود مع ايران . والذين يطلق عليهم فى العراق لفظ (المسفرين) ولعل هذه الواقعة قد تكررت فى تاريخ العلاقات السياسية العراقية الايرانية فى عهد الشاه حينما أقدم العراق على القيام بنفس الاسلوب ثم عاد فتسلم الجموع التى سبق أن طردها بعد حملة سياسية واعلامية من جانب شاه ايران على الحكومة العراقية وذلك خلال أعوام ٧١ ، ١٩٧٢ . وفى تصورى أن هذه القضية تعد قضية انسانية بحته ، لاناس يواجهون حالة (انعدام الجنسية) لأن العراق قد أسقط عنهم جنسيتهم العراقية بحجة أنهم حملوا عليها بطرق غير مشروعة .

ولكن أستطيع أن أقول أن هذه القضية ليست من الصعوبة بمكان للوصول الى حل مناسب بشأنها . ولا سيما أن عددا كبيرا من هذه الأسر قد غامر ايران بالفعل السى دول أخرى قبلت اندماجهم فى مجتمعتها ، وذلك بسبب عدم قدرة العديد من هذه الأسر على تصور العودة ثانية الى العراق ثم تتكرر التجربة مرة ثالثة . خاصة بعد أن تنكر لهم الوطن الذى ولدوا ، وشبوا ، فيه وارتوت أرضه من عرفهم فى كافة ميادين الحياة . ومن دماشهم ايضا وأعطوه عمرهم وأبنائهم على جبهات القتال . ثم سلب منهم كل ما يملكون حتى إنسانيتهم وتركهم فى الصحراء بلا مأوى معرضين للقذائف المتبادلة بين القوات المتحاربة على الحدود بين الدولتين وأصبحوا بلا هوية - وبلا وطن . إضافة الى ذلك فإن الروح العنصرية التى غرسها قادة البعث العراقى فى نفوس الشعب العراقى للفرقة بين العراقى وأخيه العراقى حسب أصوله التى ينحدر منها ، قد ولدت عند هؤلاء عقيدة راسخه بعدم امكانية التعايش مرة أخرى فى مجتمع يحكمه حزب البعث فى العراق . وهذا ما أتصوره . ولكن على أى الأحوال ، فإن عودة من يريد العودة منهم الى العراق ، ليست بالقضية التى يمعب حلها بين الدولتين ، على أن تلتزم الحكومة العراقية باعادة ممتلكاتهم التى استولت عليها الحكومة العراقية عند طردهم من العراق ، وتعويضهم عما سلب منهم .

الصراع إلى أمان

وبعد أن عرضنا تفصيلا لموقف كلا طرفي الصراع من موضوع وقف القتال والتسوية السلمية ، يمكن أن نخرج بنتيجة محددة مؤداها أن كل منهما يرغب بالفعل ، في التوصل إلى تسوية للنزاع ، ولكن على الكيفية وفي الصورة التي يريدها وحده ، وبشكل يحفظ لزعامه كل منهما - ماء الوجه أمام شعبه ، والعالم الخارجي من حوله ، والآ فهو مستعد للاستمرار في القتال حتى ولو إنتهت تماما كل آثار الحياة في بلده من جراء الحسروب لأن كل منهم يريد أن يقول في النهاية لشعبه ، ولشعوب الدول الخليجية من حوله ، أنه قد خرج من هذه الحرب منتصرا ، وليس مهزوما ، وأنه كان على حق منذ بداية الحروب ، وأن الطرف الآخر هو الذي كان على الباطل . ولقد رأينا كيف أحجمت العديد من الأطراف الدولية والتي تملك من القدرة والتأثير على كلى الجانبين ، عن بذل أي محاولة جادة ومصادقة في سبيل إنشاء طرفي النزاع عن مواصلة هذه الحرب ، لأن واقع الحال يقطع بارتباط مصالحهم باستمراره الحرب . واننى هنا - أخائف الرأي القائل بأن هذه الحرب لن يخرج منها (منتصر ، ومهزوم) لأن الأمر مرتبط أولا وأخيرا بمصالحات عديده ، للإمكانات والقدرات الذاتية التي تتمتع بها كل من طرفي النزاع ، ثم الإمكانات المضافة التي تأتي إلى كل منهم من خارج حدودهم . ولذلك فإنه وعلى ضوء ما فعلناه بشأن ما يمتلكه كلا الطرفين من قدرات تمكنه من الاستمرار في القتال ، فإنه لمن العبث القول أن هناك توازن أو تعادل بين ما يمتلكه كل منهما في هذا الشأن . لذلك فيصبح الدعم الذي يأتي إليهم من خارج الحدود ، هو العنصر الحاسم والفاصل في تحديد مدى قدرة كل منهما على الإستمرار في القتال سنوات طويلة بهذا الشكل . نقول ذلك كله مع الوضع في الاعتبار أيضا ، ما ينبغي أن يرد إليه مفهوم النصر ، أو الهزيمة لدى كل من الطرفين المتحاربين على ضوء الفلسفة التي يقيم عليها نظام حكمه ، والأهداف التي وضعتها لنفسه مبتغيا تحقيقها من خلال هذا الصراع المرير .

لذلك أقول ، وإبتداءً - أن وقفنا سريعا لهذه المذابح ، وحلا عادلا لهذه القضية - قضية إستمرار القتال ، لن يتأتى إلا بانتهاج طريق واحد فقط ، وهو إمتناع كافة الأطراف الخارجية عن تزويد أي من الدولتين المتحاربتين بكل ما من شأنه أن يساعد على القتال . فذلك وحده هو الأمر الذي سوف يضيع في النهاية كل منهما ، في مكانه الصحيح على ساحه القتال ، ويعطيه وزنه الحقيقي بحكم ما يمتلكه ذاتيا من قدرات في هذا الشأن . ووقتها ، وقبل أن يتمكن أحدهما من وضع حد للحرب بحمد السيف ، سوف يضطر الآخر إلى التوجه إلى مائدة المفاوضات بلا شروط مسبقة ، لأن نهايته ستكون قد لاجت بوابرها في الأفق ، ووقتها أيضا ، يستطيع المجتمع الدولي

أن يلعب دورا توفيقيا في مساعدة الجانبين على التوصل الى حل مشرف لكل منهما أمام شعبه أيضا ، وعلى أساس مبادئ الحق والعدالة ، لأنه يقينا لن يترك البعض من أسرة المجتمع الدولي الأمور تسير الى ذلك الحد الذي يقدم أحد الطرفين المتحاربين على فرض شروطه على الآخر بقوة السلاح ، وسوف تلحق هذه الأطراف بالموقف قبيل أن يمل الى هذه اللحظة ، لتقوم بدورها . وهذا كله على افتراض أن هذه الأطراف الدولية سوف تتوقف عن دعم أي منهما من الآن وصاعدا . ولكن ذلك ما لن يحدث بأي حال من الأحوال وكما بهنت سالفا . لأن تلك الأطراف غالبا ما تجد لنفسها المبرر الذي تغطي به دعمها لأي من الطرفين . حتى تضمن استمرار هذا الصراع ، بدلا من أن تعمل على إيقافه . لأن هذا الصراع الدائر بين العراق وإيران ، قد افاد كثيرا من الأطراف الدولية ، سواء من وجد فيه ضالته المنشودة للثأر من نظام الحكم الجديد في إيران وانهاكه حتى لا تمتد عدوى أنظمة الحكم الاسلامي الى دول أخرى في المنطقة ، أو انتقاما منه لضرب مصالحه ، وسواء من وجد في هذا الصراع فرصة لتحطيم عجلة الحرب لكل منهما ، باعتباره طرفا تاريخيا ومناسبا لتحقيق ذلك تجنباً لمشاكلهم التاريخية في التنافس (العراقي - الإيراني) على الهيمنة على منطقة الخليج العربي ومحاولة زعامات كل من الدولتين فرض هيمنتها وسطوتها على مسرح الأحداث في المنطقة . ولعل هذا الهدف الأخير يتوافق مع الرغبة الاسرائيلية في النيل من قوتين يعد كل منهما عدوا لدودا للدولة العبرية ، إضافة الى أن ذلك الطرف أتاح لها أن تدخل كمورد السلاح في هذه الحرب أيضا . لقد كان للاجماع الغير معلن من قبل السدول المصدرة للسلاح على فتح أسواقها للعراق ودول الخليج لتفرف منها كما تشاء . بمناسبة هذه الحرب ، هو أبلغ دليل على إجماع هذه الأطراف أيضا ، على اشغال العراق العربي أي (العرب) في معارك تستهدف بالدرجة الأولى استنزاف الطاقة العربية ، وتكريس الانقسام في الصف العربي ، لإبعاد العرب عن الساحة الأصلية التي كان ينبغي أن يلعب السيف العربي للمبارزة فيها ، ضد العدو التاريخي للعرب . والذي أصبح في ظل هذه الحرب ، وعلى ضوئها يعربد هنا ، وهناك بثقه عاليه ، لأنه لن يجد من يخرج له من العرب ليكيل له الصاع صاعين ، أو يضع له حدودا لا يفتكر في تعديها .

لقد تحدث العديد من الزعماء والمسؤولين في الدول غير العربية ، عن ضرورة الإمتناع عن تزويد الطرفين بالعتاد العسكري ، وكان منهم الرئيس التركي (كنعان إيفريسن) ولكن هذه الدول كانت تقول شيء ، وتفعل عيئا آخر ، ففي حديث صحفي للرئيس التركي قال بالحرف الواحد : " نحن في تركيا لم نفكر إطلاقا في الكسب المادي من هذه الحرب . لقد رفضنا أن نبيع معدات عسكرية أو أسلحة للطرفين حتى لم نسمح

لمثل هذه المعدات بأن تصر عبر أراضيها وقد التزمنا التزاما تاما بحيادنا ونعزز الإستمرار في موقف الحياد هذا مستقبلا " (١) . في حين تطالعنا نفس الجريدة وقبل حوالي شهر من اجراء هذا الحديث بعرض لما جاء في مذكرات الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) تحت عنوان (دما - ابراهيم) يتكلم فيه عن دور تركيا كأحد أصدقاء أمريكا الذين يمثلون قنوات الدعم العسكري لإيران فتقول الجريدة عن تركيا : " لم تستطيع أن تصمد أمام الاغراءات المادية وهي تعاني أزمة إقتصادية خانقة ، فقدمت لإيران حسب ما أكدته المصادر الدبلوماسية خمسين طائرة أمريكية أدخلتها مفككة عبر الحدود التركية في العام الماضي وتم تركيبها داخل الأراضي بل إنها قامت أيضا بعملية نقل صواريخ سوفيتية من ليبيا بحرا وأدخلتها الأراضي الإيرانية " (٢) ولعله قد فات على رئيس تحرير الجريدة الذي قام باجراء الحديث الصحفي مع الرئيس التركي ، أن يطلع على ما نشرته جريدته في هذا الشأن عند التحضير للقائه الصحفي مع الرئيس التركي ، أو تخرج من ابداء مثل هذه الملاحظة للرئيس المضيف في قصر رئاسته . وعلى أي الأحوال فإننا سقنا ذلك الموضوع كمثال على استحالة فرضية احجام دول العالم عن تزويد طرفي الصراع بوقود اشتعال الحرب .

وهناك من يرى أن الدول الاسلاميه هي الأصلح للقيام بدور توفيقى لحل هذا النزاع بحكم إنتماء الدولتين إلى تجمع الدول الاسلاميه . ومن القائلين بهذا الرأي مستشار النمسا السابق (برنو كراسكي) والذي وصف هذه الحرب بقوله : " أنها حقل تجارب لتجار السلاح ، والحل أعتقد أنه يجب أن يأتي من جانب الدول الاسلاميه " (٣) ، وهناك من يرى أن زمام المبادرة يجب أن يكون بأيدي مجموعة دول عدم الانحياز لإنتهاء الدولتين المتحاربتين اليها ، أو الدول الاسلاميه ودول عدم الانحياز مجتمعهم ، وهو ما قال به الرئيس المصري محمد حسني مبارك خلال كلمته التي ألقاها في مأدبة الغذاء التي أقامها تكريما لرئيس أفريقيا الوسطى في ١٩٨٤/٤/٨ . حيث يقول " ودعنا نجسب الأمة الاسلاميه ومجموعة البلدان غير المنحازة أن تعمل على راف هذا النزاع " .

وهناك من يرى أن دول الخليج العربي كانت تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا لوقف هذه الحرب منذ بدايتها ، ونحن نميل لهذا الرأي ، لولا أن ورطت نفسها في عملية دعم العراق في حربه ضد ايران ، مما أفقدها أهليه القيام بهذا الدور كطرف محايد ،

(١) - جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ .

(٢) - جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٣ .

(٣) - جريدة الأخبار القاهرية في ١٩٨٥/٥/٤ .

ومن وجهه النظر الإيرانيه أيضا . إلا أن هناك عامل آخر فى الحقيقة قد يكون لمسب دوره فى إنشاء زعماء هذه الدول عن القيام بهذا الدور ، فى حينه ، ولا نقول الآن ، لأن محاولاتها الحقيقية لم تتوقف الآن فى سبيل وضع حد لهذه الحرب ، دون أن تلبس من النتائج السلبية التى تجد نفسها أمامها فى كل مرة . ذلك العامل - هو الموقف العراقى الرافض لأى واسطه عربيه ، والذى جاء فى لهجه حاده ومهبطه للهمم ، وان لم يظنوا أيضا من صيغه (إرهابيه) . وقد أشرت اليه فى موضعه عند قيام زعيم منظمة التحرير الفلسطينيه ياسر عرفات بدور من هذا القبيل . فالقيادة العراقيه كانت تريد أن يكون العربى إلى جانب العراق ، ولا يجوز أن يقوم بدور الوسيط . وعدا ذلك (فليست) على حد تعبيرها . ولذلك فقد تم تحجيم الدور العربى - والخليجى بصفه خاصه ، منذ بدايه الحرب ، خشيه الإرهاب العراقى الذى جاء على لسان رئيسه ، حينما كان لا يهتم بوجود حل سلمى للقضية . ولذلك فلأننى أرى أن ساحه الصراع العراقى الايرانى ، قد فقدت أهم وأقدر الأطراف التى كانت تستطيع أن تلعب الدور المؤثر لإحتواء النزاع منذ بدايته ، وهم زعماء الخليج العربى ، بحكم موقعهم من أطراف النزاع وعلاقاتهم المتميزه مع كل منهما ، وتفهمهم لطبيعة الصراع نفسه ، وارتباطهم بمصالح مشتركة بين الدولتين المتحاربتين . فالقيادة العراقيه أرادت بها حربا تخوضها دولا عربيه اسلاميه ، ضد الدوله الايرانيه الاسلاميه . لأن العروبه أولا فى مفهوم البعث وقبل رابطه الاسلام . ولتكن بذلك فتنه جديده يقيمها البعث العراقى فى العالم الاسلامى .

وعلى ضوء ما سبق فإذا كانت رؤيتنا لامكانية حل هذا الصراع تستلزم بالدرجة الأولى توقف الأسلحة والعتاد الحربى الذى يتدفق على طرفى الصراع ليجعل نار الحرب مستمره فى اشتعالها ، فإن هناك رؤيه أخرى تتعلق بأطراف الصراع ذاتهم ، فينبغى على قادة كل منهما أن يتخذ وقفه تأمليه مع النفس وأمام ما لحق بدولهم وشعوبهم من مآسى هذه الحرب ، ويفكرون فى الغد ، بعد أن جرب كل منهما ما لديه من وسائل خلال إدارتهم للصراع ، دون أن يثمر ذلك عن تحقيق الهدف المباشر الذى يسعى اليه . وهل ستبقى بلادهم هكذا فى حالة حرب إلى ما شاء الله . أنه لمن الضرورى أن يتناسى كل من قادة البلدين الجارتين وقائع الأسس ، ويستبعد كل ما يتوهم أن فيه مساسا بكرامته وشخصيته كزعيم ، ويتذكروا فقط ، أن هناك شعوبا سوف يبقى أبنائها وأحفادها على مر سنين التاريخ ، يتأملون صفحات حكمهم ، ويلعنون تلك الحقبة الغابرة والظالمه من حياة بلادهم التى شاء القدر أن يهمن على مقدرات السلطه فيها كنيل

منهما في سبيل عدم التزحزح عن مواقف إتخذها هؤلاء الزعماء في الدولتين ، لا تخرج عن كونها تحديا وعنادا ، رضاا لفرائضهم وطموحاتهم الشخصية على حساب شعوبهم . فعلى هؤلاء الزعماء في الدولتين أن يفيقوا من غيهم وغيبوتهم هذه ، ويلحقوا بعجلة الزمن قبل أن تطويعهم في لحظه ليوا هم عنها ببعيد ، ليصبحوا في ذمة التاريخ الأسود . فإن مواقف التحدي والعناد هذه لا تخدم قضية الأمن والسلم لشعوبهم . وعلى كل منهم أن يقر بحقوق الآخر تجاهه دون تحريف أو تنصل من الإلتزامات التي اعتنيتها الاتفاقيات السابقة المبرمة بين بلديهما .

فعلى القيادة العراقية : أن تكف عن التفكير في بسط زعامتها على المنطقة وتتخلى عن هذه الأحلام التي تصدم بواقع هم عنه غافلين . لأن الزعامة لا تأتي عن طريق إشعال حرب يتضرر من نيرانها كل شعوب المنطقة . ويجب عليها أن تكف عن تحريض قوى المعارضة الإيرانية ضد سلطة الحكم الشرعي في بلادها ، وترفع يدها عن تحريك الأقليات القومية الإيرانية ، لأن ذلك سوف يعيد لها ذات الكاس لتشرب منه على أيدي الأقليات القومية العراقية أيضا ، وهو ما أثبتته الأيام الماضية . وعلى القادة العراقيين أن يكونوا اهلا للالتزامات الدولية التي تنبثق عن معاهدات واتفاقيات دولية ، كانوا هم بذاتهم المفاوضين والموقعين على وثائقها . وتقلع عن الأسلوب الغير مقبول لدى المجتمع الدولي وقانون الأمم ، وهو إبرام إتفاقيات دولية ثم العودة الى نقضها بحجة أن لكل حالة ظروفها ، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى اهتزاز ثقة المجتمع الدولي في مدى إلتزامها بالمعاهدات والموثائق الدولية ، ويؤثر على استقرار العلاقات الدولية بين العراق وجيرانه بمفهوم خاص . وأخيرا ، يجب أن يحترم قادة العراق إنسانية مواطنيهم بعدم طرد الآلاف من الأسر العراقية على الحدود مع إيران مع تعريضهم الى مخاطر القتال الدائر في تلك المناطق ، بعد أن جردتهم من كامل ممتلكاتهم وأموالهم - لأن ذلك الأمر يخلق وضعاً شاذاً لهؤلاء الناس الذين أصبحوا فاقدي الجنسية دون المقدره على إجبار أي دولة أخرى على منحهم جنسيتها . وهو أمر يتنافى مع مبادئ القانون الدولي أيضا .

وعلى الجانب الإيراني ، أن يتوقف عن دعم كل من الأقليات القومية العراقية المتأخمه لحدوده شمال العراق ، وكذلك قوى المعارضة العراقية التي تتخذ من إيران مقرا لإدارة نشاطها ضد السلطة القائمة في العراق . وعلى الزعماء الإيرانيين أن يقدموا تصورا واضحا ومحددا لموقفهم من حقوق العراق فيما يتعلق بموضوع شط العرب

على ضوء الإتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين ، تمورا بحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، ويتفق مع أحكام القانون الدولي في هذا الشأن . وعليهم مراعاة الحياة المعيشية لسكان المناطق الحدودية التي تتأثر بتحويل مجرى مياه الأنهار القريبة منها الى داخل الحدود الإيرانية ، حتى لا تحرم هذه السكان من الاستفادة من مياه تلك الأنهار ، إعمالا لمبدأ حسن الجوار بين الدولتين الجارتين .

كما أننا نرى أنه قد آن الأوان لكي ننظر إيران الى قضية منح حق تقرير المصير الى شعب عربستان ، بشئ من الجاديه هذه المره ، ذلك الشعب الذي توسم خيرا في الثورة الاسلاميه بعد سقوط الشاه ، والذي لم يدخر وسعا في دعم تلك الثـورة ومساندتها على أمل إنصافه .

وأخيرا - فعلى القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في إستمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث ، لأن الحق العربي لن يدوم السكوت عليه إلى الأبد ، ولكي تثبت بذلك صدق نواياها نحو العرب ، وحتى ترفع عن إيران شبهه النوايا التوسعية التي لمقت بها طوال العهود الماضية والتي أكدتها السوابق التاريخية في علاقاتها مع العرب طالما بقيت هذه الجزر تحت السيطرة الإيرانية .

وببقى لنا عند الانتهاء من هذا الكتاب كلمات قليلة نتوجه بها الى الرئيس العراقي صدام حسين ، فإنه وان بدى أننا قد تحاملنا عليه فيما أوردناه من حقائق في هذا الكتاب ، فإننا ما قصدنا ذلك لذاته إنما هي الوقائع التي حكمتنا حتى لا نطمس الحقيقة أو نتستر عليها ، لصالح العرب والمسلمين ، ولأنه على رأس هذا النظام الشمولي المسئول عن العراق ، لأن حرب الخليج هي قضية العرب والمسلمين معا . فلكم ذاقتم شعوبنا العربية من أهوال الحروب نتيجة قرارات صدرت عن زعماء يحكمون في ظل النظم الشموليه التي لا تسمح للرأى الآخر أن يقول كلمته ، ولتقسل الحقيقة محبوسه في داخل نفوس الشعوب .

وأقول للرئيس العراقي ، كيف يكون تصورك وتصور العرب جميعا شعوبنا وقواده ، اذا ما كان ذلك الكم الهائل من السلاح والعتاد والأفراد والمال الذي أنفق في حرب الخليج ، كان قد أستخدم في حرب تحرير لقطعة غالبيه من وطننا العربي - جعلها البعث في دستوره قضيته المركزيه كما يطلق عليها ، إنه بحق لأمرنا محزنا أن يفوت صدام حسين على نفسه وعلى شعب العراق العظيم ذلك الشرف العظيم ، لأنه وعلى أقل التقديرات لكان في حوزة العرب الآن - بقيادة العراق زعامة وشعبا - جزءا ليس بالقليل قد تم تحريره من أرض فلسطين المليئه ، ولسبب جوهرى ووجيه ، وهو أن

اسرائيل لا تملك إمكانيات الاستمرار في حرب تدوم هكذا حوالى ست سنوات ووقتها كان سوف يحق لحدام حسين أن ينمذر موقع الزعامة في منطقتنا العربية بمنحها له كسل العرب طواعية ، لأنه قد استحقها من غوق ساحة القتال الطبيعية ، وليس عن طريق بحثه عن ساحة أخرى للقتال كما حدث في حربه مع ايران . ولكن العرب كل العرب وقتها السى جانب العراق شعوبا وحكاما يقدمون كل الدعم ، وليس هكذا ينقسمين على أنفسهم ، ودون أن يطالب العراق بتطبيق أحكام معاهدة الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية ، كما هو حاله الآن . ولكن مع الأسف الشديد ترك العراق - العدو الحقيقي يعربسدد في لبنان وتونس والأرض المحتلة ، الى أن نال من العراق نفسه بفرض المفاعيل النسبوى العراقى على مقربة خطوات من القصر الجمهورى في بغداد ولم يستطيع بعث العراق أن ينتقم لنفسه بشئ ، سوى التشنجات والمويصل ، ولتحمل ايران أولا وأخيرا مسئولية اشغال العراق فى الحرب لتقوم اسراييل بتنفيذ جرعها هذه على حد قولتهم . وانه لعار علينا حقا أن نهررعجزنا - بأفعال الآخرين .

واننى لا أرى غضاضه فى أن يقدم الرئيس العراقى صدام حسين مملحة الشعب العراقى وأمنه على مملحه حزبه فى البقاء فى الحكم ، فليس فى ذلك ما ينال من شخص الرئيس العراقى أمام شعبه والعالم من حوله ، بل أنها لخطوة شجاعة ، ولأنكار للمسذات أن يقدم على ذلك ، دون أن يرتبط هذا العمل بالضرورة ، بالشرط الايرانى الخاص باستقالته لايقات الحرب . ولا شك أن العراق لم يفتقد من بين أبنائه الوطنيين المخلصين القادرين على قيادة السفينه وتضميه الجروح التى خلقتها الحرب ، واعادة بناء الوطن ، وبناء علاقات جديدة مع الجاره ايران . ولنذكره فى هذا الصدد ، بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر حينما أعلن تنحيته عام ١٩٦٧ معلنا أن شخصه هو المستهدف من الاعتداء على مصر فى حرب ١٩٦٧ من قبل أمريكا واسراييل ، ولذلك فهو يتنحى عن الحكم ، وبصرف النظر عن مقصده الحقيقى من هذه الخطوة وصحة نواياه بشأنها ، فهو قد أقر من خلالها بمسئوليته عن نتائج الحرب .

وختاماً ، فإنه ليعز علينا أن نختم هذه السطور قبل أن نرى للسلام بارقه أمل تلوح فى الأفق ، ويطالعنا الصباح كل يوم على أنباء المزيد من ملك لدماء عزيزة علينا ، وإخوة لنا فى المروبة والسلام ، وما ليهت الصباح يطلع علينا غداً ، بما ينبئ بانتهاء هذه الحرب القسره ، لننسى معها فترات حالكة السواد من تاريخنا نحن العرب ، والمسلمون على وجه الخصوص ، وبومها سوف ننسى أو نتناسى تلك السيئات

مبحث خامس في إنتهاك حقوق الإنسان في العراق

لقد وجدت أنه من المناسب ، وفي ختام مناقشة موضوع الحرب العراقية الإيرانية من شتى جوانبها أن أذهل هذه الدراسة بعرض موجز لحالات إنتهاك حقوق الإنسان العراقي في ظل حكم نظام البعث في بغداد ، وعلى ضوء ما جاء في بيان حقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والذي صيغت بشأنه إتفاقيتان دوليتان عام ١٩٦٦ صادق عليها العراق ضمن الدول التي صادقت عليها ، مما يفترض التزام حكومته بتنفيذ ما تعهدت به في هاتين الإتفاقيتين من احكام . بل إنني قد رأيت أنه من الواجب أن أعرض لهذا الموضوع باللقاء الضوء عليه وكشف الحقائق المتعلقة به حتى يدرك العاملين في مجال الاعلام في مصر - التي يعتبرها العرب جميعهم ، ولا سيما بعد إختبار القاهرة محلا لاعتقاد مؤتمر بحث أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي عام ١٩٨٥ - يعتبرونها المركز الجدير بتبني قضايا حقوق الإنسان العربي والدفاع عنها ، وبعد أن تأسس أول فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان العربي في ١٩٨٥/٤/٢٥ في القاهرة ، وأعود وأقول حتى يدرك الإعلاميين المصريين أنهم قد خذلوا قضية حقوق الإنسان العراقي حينما تنهوا إبراز ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في ايران ، وأذاعه ونشر ما يصدر عن المنظمات الدولية المعنية بهذا الموضوع من بيانات ، وأغفلوا في ذات الوقت ما يصدر عن تلك الجهات من بيانات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في العراق - وأقر بها التقرير السنوي الصادر عن منظمة العفو الدولية عن عام ١٩٨٤ والذي يدين كل من ايران والعراق في مسائل تتعلق باعدام الشباب لرفضهم الاشتراك في الحرب الدائرة بين الدولتين ، ولم ينقل الحقيقة كاملة بالنسبة لكلا الدولتين سوى الصحف الحزبية في جريدة الوفد الصادرة في ١٩٨٥/١٠/١٢ . بل أن موضوع انتهاك حقوق الإنسان في سوريا كان دائما موضع إهتمام الاعلام في مصر بنشر أخباره في الوقت الذي لم يكن البعث الحاكم في العراق أرحم من رفيقه البعث الحاكم في سوريا حيث ينتهج كلا منهما ذات النهج والاسلوب في ممارسة انتهاك حقوق الإنسان في البلدين ، لأن الفكر واحد ، والمنهج في الحكم واحد . وأستطيع أن أوجز المجالات التي شهدت حالات صارخة لإنتهاك حقوق الإنسان في العراق وتسجيلها على الوجه التالي ذكره آملا أن ينال هذا الموضوع إهتمام وعناية المنظمة الوليدة (المنطقة العربية لحقوق الإنسان العربي) ، وكذلك (اتحاد المحامين العرب) ، وبوجه خاص (نقابة المحامين المصريين) ذات المواقف المشهودة لها ، وهي النقابة

المختمة داخل وخارج العراق ، منحهم وثائق جديدة ، لإجبارهم على الموده ، وذلك لتكثيلا بالمعارضين العراقيين في الخارج .

(٢) - إسقاط الجنسية العراقية عن آلاف الأسر التي حمل أفرادها على حق التجنس بموجب أحكام قانون الجنسية العراقي ، سواء استنادا الى حق الدم أو حق الإقليم . وهو ما إتبع بشأن ما أطلق عليهم (التبعية الإيرانية) وطردها خارج الحدود .

(٢) - إسقاط الجنسية عن المواطن العراقي اذا تزوج من أجنبية بدون الحصول على موافقة خاصة من الجهات المختصة ، وطردها الزوجة الأجنبية اذا لم تتقدم للحصول على الجنسية العراقية خلال ثلاث سنوات دون مراعاة حقها بالإحتفاظ بجنسيتها الأصلية .

ثالثا : الحريات الشخصية :

(١) - يحظر على أسر الأشخاص الذين يتم إعدامهم في قضايا ما يطلق عليه (أمر الحزب والثورة) من إقامة مراسم الحداد ، أو التعبير عن أحزانهم حتى يبرئوا . زى الحداد ، أو تلقى العزاء . واحبار الحزبيين من أقربائهم على التوقيع على شهادة تبرأ منهم .

(٢) - إجبار المواطن على تطليق زوجته حينما ترفض الجنسية العراقية اذا كانت أجنبية كما أسلفنا أعلاه ، واذا كانت من أصل إيراني حسب قرار الجهات الأمنية بذلك . مع ما يترتب على ذلك من تشريد أفراد الأسرة .

(٣) - إجبار المواطن على العمل كعنصر تجسسى على مواطنيه ، وأهله لصالح الأجهزة الأمنية ، مع تشجيع أفراد الأسرة للتبليغ عن أقاربهم من المعارضين لفكر البعث أو الفارين من جبهات القتال .

(٤) - حرمان المواطن من حق إختيار نوع التعليم ، أو العمل الذي يتفق مع إستعداده الشخصي وذلك بتقليص الالتحاق بالكثير من الوظائف أو المعاهد العلمية على دخول المواطن في حزب البعث .

(٥) - الحجر على حرية المعتقد ومزاولة الطقوس الدينية ، برصد المواطنين المترددين على المساجد ، وإعتبارهم من المشتبه في إعتناقهم أفكار متعارضة مع فكر الحزب الحاكم .

(٦) - حرمان المواطن العراقي من حق الحصول على ضمانات المحاكمة العادلة وأمام قضاء طبيعي ، ومنعه من الاستعانة بمحام ، وذلك في قضايا (أسن الثورة والحزب) التي تصل عقوبتها الى الإعدام أمام محاكم عسكرية إستثنائية تابعة لمجلس قيادة الثورة العراقي . وتطبيق ما يستحدث من تشريعات تتعلق بهذا النوع من القضايا ، بأثر رجعي على المعتقلين عن وقائع تمت قبل صدور تلك التشريعات . وكذلك أخذ الناس بالشبهات واعتقالهم دون تحديد إتهام محدد ، كإجراء وقائي يتخذه رجال الأمن في مناطق إختصاصهم .

(٧) - مطاردة كل صاحب فكر معارض لفكر البعث العراقي وقادته ، وتنفيذ عمليات تصفيه جسيده لهؤلاء المعارضين في الخارج ، أو محاولة إحضارهم للعراق لإعدامهم . وقد كان آخر هذه الوقائع ، تسليم إثنان من المعارضين لنظام الحكم العراقي المتواجدين في فرنسا ، أثر إتفاق خاص مع الحكومة الفرنسية ، ونقلهم الى بغداد توطئة لتنفيذ حكم الإعدام فيهم لولا تدخل منظمة العفو الدولية ، وقيام منظمة الجهاد الإسلامي في لبنان بتنفيذ الإعدام في أحد الفرنسيين المختطفين تحت يدها ، لإجبار الحكومة الفرنسية على الضغط على بغداد للإفراج عن المعتقلين العراقيين . وقد نقلت وكالات الأنباء تمريحا للسفير العراقي في باريس أعلن فيه إفراج العراق عنهم وإطلاق سراحهم بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٦ . وكان ذلك نتيجة حملته من الرأي العام الفرنسي ضد قيام حكومتهم بتسليمهم الى العراق ، وكذلك خشية بغداد على تأثر مصالحها الجهورية مع باريس إذا ما تجاهلت رد الفعل الشعبي الفرنسي .

محتويات الكتاب

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٣ | الإهداء |
| ٥ | سداء |
| ٩ | المقدمة |
| | قسم الأول |
| ١٩ | الطبيعة الجغرافية والبشرية لمناطق الحدود المشتركة بين ايران والعراق والارتباط بينهما |
| ٢٣ | الفصل الأول : إقليم عربستان (خوزستان) |
| ٢٣ | أولا : الأقليم : - موقعه من الدولتين وطبيعته الجغرافية وموارده الاقتصادية . |
| ٢٥ | ثانيا : السكان : - الأصول العرقية لسكان الإقليم ومدى ارتباطهم بشعب الدولتين . |
| ٣٣ | الفصل الثاني : إقليم كردستان (الأكراد) |
| | - موقع الاقليم بالنسبة للدولتين وكل من تركيا وسوريا والاتحاد السوفيني . |
| | - مشكلة الأكراد في الدولتين . |
| | - موقف نظم الحكم المتعاقبه في العراق من مطالب الأكراد والقتال شمال العراق . |
| | - علاقة الأكراد بمشكلة الصراع العراقي الايراني . |
| | - الوضع الحالي للمشكلة الكردية . |
| | القسم الثاني |
| ٦١ | طبيعة النظم السياسي الحاكم في كل من ايران والعراق |
| | الفصل الأول : طبيعة نظام الحكم القائم في ايران . |
| | - دور رجال الدين على الساحة السياسية في ايران خلال عهد الشاه المخلوع . |

- تسلم الإمام الخميني وأعوانه السلطة بعد رحيل الشاه .
- قيام المؤسسات الدستورية بعد اعلان نظام الجمهورية الاسلامية ، إستنادا الى مبدأ ولاية الفقيه .
- الفكر السياسي الذي تقوم عليه نظم الحكم في كل من ايران والعراق .
- (مبحث في الامامة في عقيدة الشيعة) .

٨٣ العمل الثاني : طبيعة نظام الحكم القائم في العراق .

- استيلاء البعثيين على السلطة بعد انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد نظام حكم عبد الرحمن عارف وتصفية القوى والعناصر الغير بعثية .
- انتقال السلطة من الرئيس أحمد حسن البكر الى نائبه صدام حسين .
- مؤامرة ١٩٧٩ ضد صدام حسين .
- التعريف بحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في كل من العراق وسوريا ودوره على الساحة العربية .
- تشكيلات الحزب وهيكله التنظيمي - اسلوب ممارسته السلطة - إنفراد الحزب وقيادته بالسلطة في العراق وتحجيم دور القوى السياسية الأخرى .
- تبعية المجتمع العراقي - التيار الديني في العراق وموقف الحزب منه ومحاولات القضاء على النزعة الدينية واستبدال العقيدة الدينية لدى المسلمين الشيعة بعقيدة وفكر البعث .
- رأي الحزب في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران .
- تبهان حقيقة الصراع العقائدي بين النظامين .
- تكوين المؤسسات الدستورية في العراق .
- دور الحزب في الدولة والمجتمع في العراق وهيمنته على شؤون الانسان العراقي .

القسم الثالث

- الظروف الدولية والعربية التي سبقت إندلاع الحرب والاتفاقيات الثنائية التي كانت مبرمة بين ايران والعراق بشأن مشاكل الحدود .

١٦٩ الفصل الأول : - الظروف الدولية والعربية

- انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٩ .
- تسلم صدام حسين السلطة في بغداد وإعلانه عن مشروع الاعلان القومي .

١٨٧ - قيام الثورة الاسلاميه في ايران بعد سقوط الشاه .

١٩٣ الفصل الثاني : العلاقات العراقية الايرانية ومآلات الحدود بين الدولتين

- ١٩٦ - التعريف بشط العرب .
- ١٩٦ - معاهدة أرضروم الأتني والثانية .
- ١٩٨ - معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ .
- ٢٠٥ - العلاقات العراقية الايرانية بعد تسلم حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨ .
- ٢١٠ - اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وظروف إبرامها .

٢٢١ القسم الرابع

إنفجار الصراع وقيام الحرب بين العراق وايران

الفصل الأول : العلاقات العراقية الايرانية بعد سقوط نظام حكم الشاه

وقيام نظام الجمهورية الاسلاميه في إيران .

- تبلور تحول النزاع بين الدولتين الى صراع عفاثي بشكل أكثر من عهد الشاه

- دور الأبعاد الشخصية بين قادة النظامين في مسار الصراع .

- تسلسل وقائع الأحداث قبل اندلاع القتال .

- استرداد العراق للأراضي العراقية التي كانت ومازالت تحت

السيطرة الايرانية .

- الغاء اتفاقية الجزائر رسميا من جانب العراق .

- دخول الجيش العراقي الأراضي الايرانية في هجوم شامل .

٢٦٠ الفصل الثاني : الحـــرب

٢٦٠ أولا الرؤية العراقية في اختيار الحرب اسلوا لادارة الصراع مع

ايران .

- الوضع المترتب على إلغاء اتفاقية مارس ١٩٧٥ بالنسبة

للملاحه في شط العرب .

- المبررات العراقية في شن الهجوم الشامل على الأراضي الإيرانية في ١٩٨٠ / ٩ / ٢٢ .
- من الذي بدأ الحرب ؟
- التبرير العراقي لقرار الهجوم الشامل .

٢٧٠ : إمكانية إدارة الصراع العسكري (الحسب)

- ٢٧٠ - تأثير العنصر البشري على القدرة العسكرية للعراق وعلى سير عجلة الاقتصاد العراقي وحركة المجتمع العراقي نتيجة حالة التعبئة العامة في البلاد .
- ٢٨٠ - الجيش الشعبي العراقي - تشكيلاته وكيفية تكوينه ومدى كفاءته القتالية .
- تجربة ألوية المهاتم الخاصة وفشلها .
- ظاهرة فرار الجنود العراقيين من الخدمة العسكرية واسلوب القيادة العراقية في مواجهتها .
- ٢٩٣ - تقييم تجربة الجيش الشعبي .
- المتطوعين العرب .

٣٠٢ : تأثير العنصر المادي على القدرة العسكرية للعراق ومدى إمكانية توفير السلاح بالمقارنة مع القدرة الإيرانية في هذا الاتجاه وموقف مصادر السلاح من كلا الطرفين .

٣٠٦ - نظرة مقارنه

٣١١ العمل الثالث : كيفية إدارة الصراع العسكري .

- تطور سير العمليات الحربية بين الطرفين منذ تمكن القوات العراقية من السيطرة على مناطق واسعة في داخل الأراضي الإيرانية .
- احتواء القوات الإيرانية للعمليات الهجومية العراقية في الأيام الأولى للحرب وخلال فترة التقاط الأنفاس لدى القيادة العسكرية الإيرانية .
- مرحلة الضغط الإيراني على القوات العراقية لتطهير الأراضي الإيرانية .

- مرحلة شن العمليات الهجومية الواسعة على الأراضي العراقية (عمليات شرق البصرة - شرق دجلة - احتلال جزر مجنون) - وعمليات الفجر الثامنة والتاسعة الأخيرة في منطقة الغاء والسليمانية .

- صدور قرار القيادة العراقية الى قواتها بالانسحاب من الأراضي الايرانية . والسيورات التي سافتها لذلك القرار . تحليل الأسباب الحفظة التي كانت وراء قرار القيادة العراقية بالانسحاب .

٣٣٩ - السمات الأساسية في أسلوب ادارة الصراع العسكري من جانب العراق

١ - استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ٢ - حرب المدن - ٣ - الحمار البحرى .

٣٤٠ - النتائج المترتبة على الحمار البحرى العراقى لايران .

٣٤١ - الجانب الاعلامى في ادارة الصراع بين الطرفين .

٣٤٢ - رؤية للحرب العراقية الاسرائيلية على ضوء وقائع الحرب العراقية الايرانية على الصعيد السياسى - على جبهات القتال .

٣٥١ الفصل الرابع : آثار الحـرب

٣٥١ أولا : الجانب الاقتصادى : تحول العراق الى دولة مدسة - تقلص

سمايح خطه التنميه القوسيه فى العراق وتوقف الشركات الأجنبية عن إستكمال الأعمال المسندة اليها لعدم قدرة الدولة على سداد مستحقاتها - وبسبب مخاطر العمليات الحربية - عودة العاملين الأجانب والعرب الى بلادهم نتيجة استنفاء الدولة عن خدماتهم أو نتيجة مخاطر الحرب - لجوء الدولة لبيع ممتلكاتها الخامة - الفساد - المنح والامتيازات والمخيمات التي كانت مقرره للعاملين فى اجهزة الدولة . اعداد سندات على خزينة الدولة توزع على العراقيين والعرب جبرا - حملة التبرعات الاجباريه بالاموال والتبرعات .

- ٣٦٢ ثانيا : الآثار الاجتماعية للحرب :- غياب الرجال في جبهات القتال ونزول المرأة العراقية لتحل محل الرجل في العمل وآثاره عدم خلو الأسرة العراقية من حالة فقد أحد أبنائها قتيلا في الحرب أو أسيرا أو مفقودا أو بإعدامه أو اعتقاله .
- تفشي ظاهرة الإدمان على الخمر في المجتمع العراقي ونفسه أخلاقياته ، تدخل السلطة في أدق خصوصيات الأسرة العراقية ومنع تنظيم النسل الا بقرار من لجان خاصة .

٣٦٥ القسم الخامس

موقف المجتمع الدولي من المراع ومبادرات الحل السلمي وموقف طرفي النزاع منها

٣٦٥ الفصل الأول : موقف الدول ذات المصالح في منطقة المراع .

٣٧٣ أولا : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

٣٧٥ ثانيا : دول غرب أوروبا واليابان .

٣٧٩ ثالثا : الدول العربية (١) - الدول المؤيدة لايران ضد العراق (لبنان وسوريا) .

٣٨٨ (٢) - الدول المؤيدة للعراق ضد ايران بالعمل دون الاعلان رسميا (السعودية - الكويت - وبعض دول الخليج)

(٣) - الدول المؤيدة للعراق ضد ايران وبشكل معلن رسميا (الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان فسي عهد الرئيس السابق النعمري) .

(٤) - أطراف عربية لم تهدى موقفا معلننا وصريحا مؤيدا أو معارضا لأحد طرفي المراع (الجزائر - المنظمات الفلسطينية) .

٣٩٥ الفصل الثاني : الموقف المصري من المراع .

- التأثر المتبادل بين الشعبين الشقيقين العراقيين والمصريين بشأن الأحداث التي تجرى على الساحة الداخلية في القطرين .

أولا : الدور المصري على المستوى الشعبي في الساحة العراقية

- (التواجد المصري في عملية الاقتصاد العراقي خلال فترات تنفيذ خطط التنمية القومية في العراق - التحول العكسي .
الذي لحق بمشاعر العراقيين نحو إخوانهم المصريين بعد الحرب ودور بعض العناصر المفاده لأي تقارب بين الشعبين والحكومتين وكذلك الاعلام الإيراني في تزكية هذا التحول الغير ودي .

٤٢٠ : الدور المصري على المستوى الرسمي في العراق خلال فترة الحرب مع إيران .

- الدعم العسكري المصري للعراق - رد فعل الشارع العراقي للدعم المصري في شتى المجالات . قضية ارسال جيش مصري للمشاركة في الحرب ضد ايران .
- مسألة اعاده العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر .

٤٢١ : مصر وايران

- ضرورة قيام مصالحه بين مصر وايران وأثرها على مجرى الصراع في الخليج .

٤٢٥ : الفصل الثالث : مساعي حل النزاع العراقي وموقف طرفي النزاع منها .

- ٤٢٥ (١) - مساعي اللجان الخاصة التي شكلت لهذا الغرض .
٤٣٤ (٢) - المبادرات العراقية والشروط المرتبطة بها .
٤٤٩ (٣) - الشروط الإيرانية .
٤٥٩ (٤) - الصراع الى أين ؟ .

ملحق خاص عن انتهاك حقوق الانسان في العراق

الخرايط

المراجع

المراجع

- (١) د . خالد يحيى العيسى . مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون
دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ .
- (٢) حسين ندا حسين . الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق
الملاحى البحرى فى الخليج العربى . دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ .
- (٣) د . نزار عبد اللطيف الحديثى . العلاقات العربية - الفارسية -
دار واسط ١٩٨٢ .
- (٤) د . مصطفى النجار ، فؤاد الراوى - عربستان - وزارة الثقافة والإعلام
المراقية بغداد ١٩٨١ .
- (٥) د . ابراهيم خلف المبيدى - الأهواز - أرض عربية عليه . وزارة الثقافة والإعلام
المراقية بغداد ١٩٨٠ .
- (٦) سعد البزاز - الحرب السرية - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر
لندن ١٩٨٥ .
- (٧) السيد زهره - الثورة الايرانية - الأبعاد الاجتماعية والسياسية - مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ١٩٨٥ .
- (٨) أحمد مهابة - أسرار الحركة الانفصالية فى سوريا - الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة ١٩٦٦ .
- (٩) تقرير المؤتمر التاسع لحزب البعث فى العراق عام ١٩٨٢ .
- (١٠) مجموعة البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة
السراقية .
- (١١) طلعت الغنيمى - جامعة الدول العربية - منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٧٤
- (١٢) د - محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولى - ج ١ - مؤسسة شهاب
الجامعة بالاسكندرية - ١٩٧٣ .
- (١٣) د - محسن خليل - النظم السياسية والقانون الدستورى ج ١ - منشأة المعارف
بالاسكندرية ١٩٦٨ .
- (١٤) د - سليمان الطماوى - السلطات الثلاث فى الدساتير العربية - القاهرة .

- (١٥) د. جلال يحيى، د. محمد نصر مهنا - مشكلة الأقليات في الوطن العربي - دار المعارف ١٩٨٠ .
- (١٦) دوايت م. دونلندش - عقيدة الشيعة .
- (١٧) د. أحمد محمود صبحي - نظرية الإمامة - دار المعارف .
- (١٨) خالد محمد خالد - أبناء الرسول في كربلاء .

المجلات والمجلات العربية

- جريدة الأهرام ، جريدة الأخبار - جريدة حزب الوفد الجديد .
- مجلة النصر المصرية .

رقم الایجاد ۸۶/۰۲۳۹